التيار الإسلامي
٤٠

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية
شركات توظيف الأموال الإسلامية

١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مختارات من
ملفات التيار الاسلامي
"٤"

التيار الاسلامي والقضايا الاقتصادية

شركات توظيف الأموال الإسلامية

١٩٩٠ المجلد الأول

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت: ٣٧٥٢٠٣٣

شركات توظيف الاموال ١٩٩٠

■ النيابة ترفض تشكيل مجلس ادارة للريان !

كتب إبراهيم خليل :

رفضت نيابة الشئون المالية الطلب الذى تقدم به احمد الريان عن طريق محاميه فى بداية الأسبوع الماضى لتشكيل مجلس إدارة جديد لشركة الريان يقوم بالتصرف فى اصول واموال الشركة بالداخل والخارج ويشرف على مشروعاتها .. ورفضت النيابة ايضاً طلباً للريان بالسفر إلى واشنطن لحضور اجتماعات مجلس إدارة شركته هناك ووجهت دعوة للمدير المالى وهو امريكى الجنسية لمقابلة الريان فى السجن وإطلاعه لحل المشكلة ودياً بدلاً من تحويلها إلى القضاء وتعهد الحكومة المصرية بعدم القبض عليه . ■

عام ١٩٩٠ .. عام رد اموال المودعين

مكاتب للاستثمار فى المحافظات لانهاء اجراءات المشروعات

كتب ـ سالم وهبى :

اعلن د . محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ان عام ١٩٩٠ .. هو عام رد اموال المودعين فى شركات تلقى الاموال التى لم توفق اوضاعها .

أكد أنه سيتم رد أموال المودعين فى هذه الشركات قبل ٩ يونيه القادم .

اشار الى أنه سيتم تنشيط سوق المال وجذب اصحاب المدخرات للاستثمار فى مجال شراء الاسهم واقامة الشركات والمشروعات التى تخدم اهداف التنمية .

وقال د . محيى الدين الغريب نائب رئيس هيئة الاستثمار ان عام ٩٠ سيشهد افتتاح العديد من المشروعات التى حصلت على موافقات من الهيئة خاصة فى مجالات صناعة الملابس الجاهزة وانشاء القرى السياحية التى تستوعب عدداً كبيراً من العمالة .

اضاف .. أنه سيتم يوم السبت القادم افتتاح مكتب للاستثمار فى محافظة المنوفية .. يعقبه فى الاسبوع التالى له افتتاح مكتب بالزقازيق ثم فى اسيوط .. والعاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة السادس من اكتوبر لتسهيل الاجراءات وانهائها للمستثمرين وعرض دراسات الجدوى على المستثمرين بالاقاليم .

المصدر : الاحـــرار
التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بـدء صـرف أرباح السـعد والشريف فى مارس

كتب ـ محمد المنياوى :

تبدأ شركتا السعد والشريف فى نهاية مارس القادم صرف الارباح للمودعين عن عامى ٨٨و ١٩٨٩

تقرر ان تقوم الشركتان بصرف ٣٠ ٪ من قيمة الايداعات للمودعين الذين يرغبون فى استرداد ودائعهم

تصرف الشركتان من نهاية مارس القادم ولمدة ٣ اشهر الارباح للمودعين عن عام ٨٨ ويبدأ صرف ارباح ١٩٨٩ اعتبارا من اول يوليو وحتى نهاية سبتمبر القادم .

.. والهـدى مصـر

تقدمت شركة الهدى مصر ـ ببرنامج جديد ـ لرد اموال المودعين خلال عام

يدرس جهاز المدعى العام الاشتراكى عرض الهدى مصر ـ قبل اتخاذ اجراءات التحفظ على الشركة .

المعروف أن قانون تنظيم شركات تلقى الاموال يلزم الشركات التى لم توفق اوضاعها برد الاموال فى فترة تنتهى فى ٩ يونيه القادم .

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصة استيلاء الريان على أرصدته فى بنك الأهرام :

صرف أمواله المحجوز عليها بعد مواعيد العمل الرسمية بالتواطؤ مع مدير البنك ونائبه

كيف نجح احمد الريان فى الاستيلاء على ٢٧٥ الف دولار من ارصدته المودعة فى بنك الاهرام رغم الحجز عليها لصالح الضرائب ؟ وما هو دور مدير البنك ونائبه فى هذه العملية خاصة ان الأموال خرجت من البنك بعد مواعيد العمل الرسمية ووصول اخطار إلى البنك بالحجز على اموال الريان ؟ !

بدات القصة بوصول اخطار إلى بنك الأهرام بالحجز على اموال احمد الريان لصالح مصلحة الضرائب اسرع نائب مدير البنك باخبار الريان بذلك واحتفظ بمحضر الحجز ولم يورده فاوفد وصوله وفد الريان موظف حساباته الى البنك لسحب الرصيد بعد ان كلف مدير البنك مدير فرع مصر الجديدة بالصرف مع علمه بالحجز على الرصيد .

وصل موظف الحسابات متاخرا بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية ولم يجد سيولة نقدية فى ذلك اليوم لسحب ٢٥ الف دولار فقط ووعده المدير ونائبه بسحب باقى المبلغ فى صباح اليوم التالى .

وبالفعل تم صرف باقى المبلغ فى صباح اليوم التالى .

نفى الريان علمه بوصول اخطار للبنك بالحجز على ارصدته لصالح الضرائب وقال انه سحب المبلغ بعد ان تظاهر المودعون ضده لرد اموالهم وان مدير الفرع الرئيسى سمح بالصرف مؤكدا ان مدير البنك حريص على حقوق البنك

وكشف محمد علوان رئيس النيابة امام المحكمة ان كل البنوك كانت مجندة لخدمة الريان وان ماحدث من مدير بنك الاهرام ونائب مدير فرع الالفى وتلاعبهما فى مكاتب وبوستة البنك لصالح الريان خير دليل

حاول الدفاع عن المتهمين تبرئة موكليه فقال ان هذه القضية من قضايا الصراع بين قيادات البنك على المناصب العليا وان التهم المسندة الى المتهمين غير معقولة ولايوجد دليل فى الدعوى ضدهم ويجب الاعتماد على الدليل المادى والفنى مؤكدا عدم وجود تواطؤ بين المتهمين للاستيلاء على ارصدة الريان ولكن التراخى فى ارسال الخطابات كان السبب مشيرا إلى انه كان يجب إرسال خطاب الحجز الى الفرع الرئيسى وليس الى فرع الالفى وهو خطأ إدارى وليس مسئولية جنائية ! !

حاول الريان اثارة موضوع آخر فقال ان الدولة تعادى شركات توظيف الأموال وان زكى بدر وزير الداخلية إتهم اصحاب هذه الشركات فى تصريحاته بالنصب .

اضاف ان مصلحة الضرائب لديها ٢ مليون جنيه مدفوعة مقدما تحت الحساب ولم يكن يعلم بامر الحجز .

تاجيل ٤١ قضية شيكات للريان

كتب ـ سعيد عبدالرحيم :

قضت محكمة جنح بولاق الدكرور، برئاسة المستشار حسام الدين محمد وحضور هشام عقل وكيل النيابة وامانة سر محمود حامد بتاجيل النطق بالحكم في ٤١ قضية شيكات بدون رصيد متهم فيها احمد توفيق الريان قيمتها ثلاثة ملايين جنيه ، لجلسة ١٨ فبراير القادم ، لتقديم اصول الشيكات والمستندات من البنوك المسحوبة عليها ، واحضار محضر الجمعية العمومية لهيئة سوق المال الثابت به تعيين الريان رئيسا لمجلس ادارة الشركة في تاريخ سابق .

المصدر : الاهــــرام

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ قرار لمجلس ادارة هيئة سوق المال :

الشريف شركة تلقى أموال وقيدها بسجل هيئة سوق المال

١٤٤٩٨ مودعا يستردون أموالهم خلال ٣ شهور من بين اكثر من ١١١ الف يستردونها خلال ٤ سنوات

كتبت نجلاء ذكرى

وافق امس مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال على تاسيس وقيد شركة الشريف للتنمية الاقتصادية كشركة عاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ براسمال ٧٥ مليون جنيه وفقا لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .

وصرح الدكتور محمد حسن فج النور رئيس مجلس ادارة الهيئة بان الموافقة تضمنت التزام الشركة باصدار صكوك استثمار لمودعيها الذين يبلغ عددهم ١١١٨٠٢ مودعين مقابل جميع ماسبق لها -ان تلقته من اموال قبل العمل بالقانون ومقداره ٨٩٥ مليون جنيه طبقا لموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . واضاف ان هذه الصكوك تتيح لاصحابها استرداد أموالهم من الشركة اذا رغبوا فى ذلك على دفعات ربع سنوية .

وطبقا للجدول الذى اعدته الشركة ووافقت عليه هيئة سوق المال يبلغ عدد المودعين الذين يستردون كامل أموالهم خلال ٣ شهور ١٤٤٩٨ مودعا بنسبة ١٣ ٪ من المودعين ، والمودعون الذين يستردون كامل أموالهم خلال ١٥ شهرا يصل عددهم ٤٨٦٥٢ مودعا بنسبة ٤٣,٥ ٪ من اجمالى عدد المودعين . والمودعون الذين يستردون كامل أموالهم خلال سنتين ٧٣٨٠٢ مودع بنسبة ٦٦ ٪ .

والمودعون الذين يستردون كامل اموالهم خلال ثلاث سنوات ٩٤٥٦٧ مودعا بنسبة ٨٤,٥ ٪ ويسترد جميع المودعين كامل اموالهم خلال ٤ سنوات .

واضاف الدكتور فج النور ان الصرف سيتم بالنسبة لجميع المودعين فى جميع الدفعات من مقار الشركة التى سيتم النشر عنها ، وان هذه الصكوك تشارك فى الارباح التى تحققها الشركة حتى التاريخ المحدد لاستحقاقها ، وان الشركة ستقوم بتسليم كل مودع صكا مرفقا به كوبونات تحدد تواريخ استحقاق صرف كل دفعة من الدفعات خلال شهر يناير الحالى .

ومن خلال الجدول الخاص بالصكوك يصرف المودعون حتى ١٠٠٠ جنيه وعددهم ١٤٤٩٨ كامل اموالهم خلال ٣ شهور ويصرف المودعون حتى ٢٠٠٠ جنيه وعددهم ١٩٥٥٥ كامل اموالهم خلال ٩ شهور ، والمودعون حتى ٣٠٠٠ جنيه وعددهم ١٢٥٩٩ مودعا يستردون كامل اموالهم خلال ١٥ شهرا والمودعون حتى ٤٠٠٠ جنيه وعددهم ٩٢٢٩ مودعا يستردون خلال ١٨ شهرا والمودعون حتى ٦٠٠٠ جنيه وعددهم ١٥٩٢١ مودعا يستردون اموالهم خلال ٢٤ شهرا .

كما يسترد المودعون حتى ٧٠٠٠ جنيه وعددهم ٤٨٩٨ مودعا كامل اموالهم خلال ٢٧ شهرا ، والمودعون حتى ٩٠٠٠ جنيه وعددهم ٧١١١ مودعا يستردون خلال ٣٠ شهرا .

واصحاب الودائع حتى ١٠ الاف جنيه وعددهم ٣٨٥٧ مودعا يستردون اموالهم خلال ٣٣ شهرا .

ويسترد أصحاب الودائع حتى ١٢ الف جنيه كامل أموالهم خلال ٣٦ شهرا ويصل عددهم الى ٤٨٩٩ مودعا ايضا يسترد اصحاب الودائع حتى ١٥ الف جنيه كامل أموالهم على ٣٩ شهرا ويصل عددهم الى ٤٤١١ مودعا .

ويصل عدد أصحاب الودائع حتى ١٨ الف جنيه الى ٢٩٣٦ مودعا يستردون كامل أموالهم خلال ٤٢ شهرا كما يسترد اصحاب الودائع حتى ٢١ الف جنيه كامل اموالهم على ٤٥ شهرا ويصل عددهم الى ٢٤٧٥ مودعا .

اما اخر دفعة فللمودعين حتى ٢١ الف جنيه وعددهم ٩٤١٤ مودعا ويستردون اموالهم خلال ٤٨ شهرا .

المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠

ايداعات الشريف

وافق مجلس ادارة هيئة سوق المال فى اجتماعه أمس على تأسيس وقيد شركة الشريف للتنمية الاقتصادية كشركة تلقى اموال برأسمال قدره ٧٥ مليون جنيه وفقا لقرار مجلس الوزراء .

وتضمنت موافقة المجلس اصدار صكوك استثمار للمودعين وعددهم ١١١ الف و ٨٠٣ مودعين مقابل ماتلقته الشركة منهم ويبلغ ٨٩٥ مليون جنيه .

وصرح الدكتور محمد حسن فج النور ان هذه الصكوك تتيح لاصحابها استرداد اموالهم على دفعات ربع سنوية وتم اعتماد جدول برنامج هذه الصكوك على النحو التالى :

- □ المودعون حتى ألف جنيه ويستردون كامل اموالهم خلال ٣ شهور .
- □ وحتى ٢٠٠٠ جنيه ويتم الرد خلال ٩ شهور .
- □ وحتى ٣ الاف جنيه ويتم الرد خلال ١٥ شهرا .
- □ وحتى ٤ الاف جنيه ويتم الرد خلال ١٨ شهرا .
- □ وحتى ٦ الاف جنيه ويتم الرد خلال ٢٤ شهرا .
- □ وحتى ٧ الاف جنيه ويتم الرد خلال ٢٧ شهرا .
- □ وحتى ٩ الاف جنيه ويتم الرد خلال ٣٠ شهرا .
- □ وحتى ١٠ الاف جنيه ويتم الرد خلال ٣٣ شهرا .
- □ وحتى ١٢ الف جنيه ويتم الرد خلال ٣٦ شهرا .
- □ وحتى ١٥ الف جنيه ويتم الرد خلال ٣٩ شهرا .
- □ وحتى ١٨ الف جنيه ويتم الرد خلال ٤٢ شهرا .
- □ وحتى ٢١ الف جنيه ويتم الرد خلال ٤٥ شهرا .
- □ واكثر من ٢١ الف جنيه ويتم الرد خلال ٤٨ شهرا .

سوق المال توافق على تأسيس شركة الشريف
صرف صكوك الاستثمار فى يناير

كتبت نجوى عويش :

وافق مجلس ادارة هيئة سوق المال فى جلسته أمس على تأسيس وقيد شركة الشريف للتنمية الاقتصادية كشركة عاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها طبقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ برأسمال قدره ٧٥ مليون جنيه وفقا لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .

وصرح الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة بأن الموافقة تضمنت التزام الشركة باصدار صكوك استثمار لمودعيها الذين يبلغ عددهم ١١١ الفا و ٨٠٣ مودعين مقابل جميع ما سبق أن تلقته من أموال قبل العمل بالقانون ، وتبلغ ٨٩٥ مليون جنيه طبقا لموافقة وزير الاقتصاد . وقال أن هذه الصكوك تتيح لأصحابها استرداد أموالهم من الشركة اذا رغبوا فى ذلك على دفعات ربع سنوية : على أن يبدأ الصرف خلال شهر يناير الحالى .

التحقيقات تؤكد جدية البرامج الزمنية لشركات الاموال

كتب ربيع شاهين

اكدت تحقيقات المدعي العام الاشتراكي مع شركات توظيف الاموال السبعة (الهدى مصر وبدر والحجاز والمراكشي وسلطان ونيوكايرو والزهراء) جدية موقفها في رد اموال ومستحقات المودعين خلال فترة زمنية حددها المسئولون عنها من رؤساء واعضاء مجالس الادارات خلال سماع اقوالهم حيث تقدموا بجدول زمني يؤكد التزامهم بتلك الفترة .

من جانب اخر علمت الشعب ان جهات سيادية عليا تتابع موقف الشركات وتحقيقات الجهاز بصفة مستمرة وفي ذات الوقت اكدت مصادر وثيقة الصلة في التحقيقات التي يتولاها المستشارون عادل سعيد وهشام الغمراوي ومحمد شاهين باشراف المستشار عبد العزيز احمد ابراهيم مدير مكتب التحقيق والادعاء - ان الجهاز سوف يضع القول الفصل في القضية بحياد وعدالة بين المودعين والشركات وتحسبا لاى خلل للفئات العريضة من الكادحين مؤكدا ان الجهاز لديه موقفان متضاربان للمركز المالى للشركات السبعة احدهما من هيئة سوق المال والاخر من الشركات حيث طعنت الاخيرة على موقف الهيئة واتهمتها بالتعنت معها ، واكد المصدر عدم التزام الجهاز الا بالتقارير التي تعدها اللجان الفنية المشكلة تحت اشرافه مشيرا الى انه لم يصدر قرارا بالتحفظ على اى من الشركات مع تركها تباشر اعمالها لحين الفصل في التحقيقات كما علمت ان اجمالى عدد المودعين بها ٧٢٧٥٨ مودعا وان اجمالى مستحقاتهم ٦٠٥ ملايين و ٤٧٢١٨٠ جنيها وقد تم رد ٤٧ مليون جنيه وان الرصيد المتبقى للمودعين ٥٥٢ مليون جنيه .

رد ٤٧ مليوناً للمودعين في ٧ شركات توظيف أموال



عبد السلام حامد

امر المستشار عبدالسلام حامد المدعى الاشتراكي رد ٤٧ مليونا و ٤٢٥ الف جنيه الى المودعين في ٧ شركات توظيف اموال لم توفق اوضاعها طبقا للقانون ، وهى شركات الهدى مصر ، وبدر للاستثمار ، والحجاز ، والزهراء ، وسلطان ، والمراكشي ، ونيوكايرو . تقاضت هذه الشركات من المودعين اكثر من ٦٠٠ مليون جنيه .

امر المدعي الاشتراكي بالتحقيق فورا مع هذه الشركات ، وتم تكليف المستشارين : محمد شاهين ، وعادل السيد ، وهشام العياط بمباشرة التحقيقات تحت اشراف المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مدير ادارة التحقيق والادعاء بالجهاز .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٠

□ تصريحات هامة .. في أول حديث صحفي للمدعي العام الاشتراكي الجديد

عام ١٩٩١ .. سوف يكون عام إنهاء مأساة شركات توظيف الأموال

خاص

لا مساءلة عن الأخطاء غير المتعمدة .. ولا تحقيق في البلاغات الخالية من الوقائع



بنفس منهجه المتميز .. الذي الزم به نفسه طوال ٣٩ عاما من قبل في خدمة العدالة .. متمثلا في الاقدام الشجاع على تطبيق روح القانون .. بغير التقيد الحرفي بنصوصه .. مادام يرى في ذلك تحقيقا لصالح عام .. أعطى المستشار جمال شومان المدعي العام الاشتراكي الجديد رؤيته الواضحة لمهام المنصب الحساس .. وحدد في دقة أسلوبه الخاص في ممارسة مسئولياته .

● نظام جديد لعلاقة الجهاز بالبنوك .. يشيع الطمأنينة .. ويدفع حركة التمويل

● البت سريعا في قضايا الاسكان .. مع الأخذ في الاعتبار الاسعار الفعلية للتكلفة

والحق ان كثيرا مما تحدث عنه وبه المستشار جمال شومان .. يعتبر جديدا على سمعنا .. بل ظللنا نتوق طويلا لسماعه ممن يتولى هذا المنصب .. فقد جاءت رؤية الرجل تغير كثيرا من « المفهوم التقليدي » الذي استقر في اذهاننا لوظيفة المدعي الاشتراكي .. بل وجاءت نظرته تنهي العديد من الصور المخيفة والسلبية التي قيدت طويلا

حركة الاداء الاقتصادى وانشطة راس المال والاستثمار فى مصر .. وظلمت بذلك رسالة المنصب واهدافه .

المدعى العام الاشتراكى يعلن فى كلمات قاطعة :

● إذا كانت التسمية الشهيرة التى ارتبطت بمنصب المدعى الاشتراكى هى « محامى الشعب » .. فان الكثيرين قد فهموا منها بالخطا ان وظيفة المدعى الاشتراكى الأولى ان لم تكن الوحيدة هى ان ينصف على طول الخط وبحق او بغير وجه حق عامة الناس ضد اثرياء الناس .. وان ينتصر مسبقا لجموع المستهكلين ضد اصحاب رءوس الاموال .. وان يستمع فقط للمستاجرين ولا يعير اذنا لاصحاب العقارات .. وهكذا حملت تسميته « محامى الشعب » من خلال هذا المنظور غير السليم فوق ما اريد لها من معان صحيحة .. وربما من هنا افضل عليها تسميته « محامى ابناء مصر » .. بمعنى انه ليس محاميا لطبقة ضد طبقة .. ولا لمصالح ضد مصالح .. وانما محام لكل ابناء مصر .. وعن كل ابناء مصر .. فى نفس الوقت .. وفى كل وقت .. ضد كافة ما يضر بمصالح مصر وابناء مصر .. من انحراف او تلاعب او افساد لقيم المجتمع او اضرار بقوماته وانجازاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. فضلا عن تهديد امنه وامانه ..

● ثم اننى ارفض تماما ان يستمر اعتقاد البعض فى ان عمل المدعى العام الاشتراكى يقوم على تصيد الاخطاء .. اقول بكل التاكيد لمن يستبد به مثل هذا الاعتقاد لا .. لن يقوم عملنا ابدا على تصيد الأخطاء .. فايمانى راسخ بان الذى يعمل لابد ان يخطىء .. والخطا محتمل الحدوث دائما .. ولهذا فلن نسائل احدا عن خطا غير متعمد .. فقط سوف نسائل من يتعمد الخطا بهدف التلاعب ..

وفى ضوء هذا فاننى ادعو كافة القائمين على النشاط الجماهيرى والاقتصادى والاستثمارى للقيام باوسع اداء وعطاء .. دون ادنى تخوف من وقوع الاخطاء غير المتعمدة .. فالفيصل الوحيد الذى لا يمكن ان نختلف عليه .. يتمثل فقط فى الانحراف والتلاعب والاستغلال .. وبعيدا عن ذلك فجهاز المدعى الاشتراكى لا دخل له ولا دور من قريب او من بعيد .. وليست مهمته ولن تكون تصيد الاخطاء .

● ايضا .. لن اقبل يوما ما ان يكون جهاز المدعى الاشتراكى وسيلة متاحة يستغلها البعض فى التشهير بالآخرين .. وعلى هذا فلن يبدا تحقيق مع مواطن ولا حتى مجرد سؤاله .. مهما تضمن البلاغ المقدم ضده من اتهامات جسيمة .. الا فى حالة واحدة .. وهى بالتحديد الحالة التى تقترن بذكر وقائع محددة بالتواريخ والأماكن والاشخاص .. ثم تؤكد صحتها تحريات الجهاز .. وهذا يعنى اننا لن نعتد بالمرة بمجرد مقولات او شبهات او ادعاءات مرسلة .. لا تؤيدها الأسانيد .. فان الانسان مهما ابرئت ساحته بعد اجراء تحقيق ظالم معه .. لابد ان يصاب فى سمعته ونفسيته ولو بقدر ما .

● وعندما تستدعى حالة من الحالات التى يحققها الجهاز اجراء تفتيش لبيت متهم او حصر ممتلكاته .. فاننى امقت كل المقت ان يشوب ذلك الاجراء ادنى مساس بكرامة المواطن الذى يتعرض له .. كما لا ارضى باقل تجاوز فى شمول الحصر لما

لا يجيز القانون ضمه للتحفظ من متعلقات شخصية أو غيرها .. لابد من الصيانة الكاملة للحقوق والمعاملة الكريمة في كل الحالات .. فالتحقيق وما يفرضه من اجراءات قانونية لا يعني الادانة مسبقا .. والادانة اذا انتهى اليها الأمر .. لها عقوبتها الشرعية المقررة .. وليس مقبولا بالمرة لا انسانيا ولا حضاريا ان يكون هناك اى ارتباط بين اتهام يوجه وبين كرامة تهدر .

● ويهمني بأقصى درجة ان يكون شعار العمل دائما في الجهاز هو الانجاز بأقصى سرعة لما يتولاه من تحقيقات .. ولكن بغير اخلال بسماع كل طرف ، وفحص كل مستند يقدم ، سواء من اصحاب البلاغ المتضررين ، او من المتهم بالاضرار .. ولاشك ان العدالة السريعة .. هي التي تضمن ايصال الحقوق الى اصحابها بغير ابطاء .. لابد ان يضاعف من الاضرار ، ويرهق النفوس ..

□□□

كان هذا عن رؤيته للمنصب واسلوبه في اداء مسئولياته . فماذا عن مجالات الاهتمام التي يركز عليها اكثر المستشار جمال شومان المدعي العام الاشتراكي الجديد في بداية ممارساته ؟

يتجه فكر الرجل ، والقدر الأكبر من جهده في مرحلة البداية الى محاولة تحقيق ثلاثة اهداف جوهرية :

اولا ـ ان يكون عام ١٩٩١ هو عام إنهاء مأساة شركات توظيف الأموال التي لم تستطع توفيق اوضاعها .. ومن ثم يشهد العام الحالي إما رد أموال المودعين بها مباشرة عن طريقها .. وإما بيع اصول هذه الشركات للوفاء بمستحقات المودعين .. وبذلك يتم تحديد كافة المراكز القانونية لشركات توظيف الاموال وللمودعين بها ايضا .. وتنتهي اخيرا المآسي الانسانية العديدة التي افرزتها سلبيات الموقف .. على ان يكون الاساس في تحقيق ذلك المعالجة الموضوعية العادلة التي تأخذ في اعتبارها صالح الطرفين ..

ثانيا ـ اقرار نظام جديد في علاقة جهاز المدعي الاشتراكي مع البنوك ، يقوم على تحديد ادق وأوضح للادوار ، ويستهدف اشاعة الطمأنينة في العمل البنكي ، وفتح ابواب اوسع لتمويل الأنشطة الاقتصادية بغير تردد او تخوف لا مبرر له .. ويتمثل النظام الجديد في امرين :ـ

ـ أنه إذا كان العميل قد قدم اساسا للبنك عند الاقتراض او الحصول على تسهيلات ائتمانية الضمانات الكافية التي يتطلبها هذا التعامل .. فانه لا يكون هناك وجه لمطالبة جهاز المدعي الاشتراكي بالتدخل للقيام بدور المحصل ..

ـ وبنفس المنطق اذا كان البنك لم يفرط في الحصول من العميل على كافة الضمانات اللازمة عند اقراضه .. ثم تعثر العميل في السداد في مواعيده لظروف ادت الى ذلك .. فان جهاز المدعي الاشتراكي لا يتدخل بأى مساءلة لموظفي البنك او قياداته مادامت بداية العملية جاءت سليمة أصلا .. وبترك تقدير الظروف القاهرة للبنك وحده .

ثالثا ـ توجيه جهد خاص مكثف لسرعة الانجاز في قضايا الاستغلال والتلاعب المتعلقة بالاسكان ، سواء في التأجير او التمليك ، بحيث يتم البت فيها في اقصر وقت ممكن .. مع الأخذ في الاعتبار حقائق الواقع الفعلي .. واسعار التكلفة الحقيقية .. وأى اتفاقات قانونية تمت بين الطرفين .. فأى ابطاء في انهاء هذه النوعية بالذات من القضايا يضر ابلغ ضرر بمنتظري السكنى .. كما يؤثر في ذات الوقت على حركة البناء

الريان ومستقبل الصفقة المستحيلة

حصاد العام فى قضايا توظيف الاموال

توظيف الاموال .. قضية اقتصادية مازالت مشتعلة منذ صدور قانون تلقى الاموال فى نهاية عام ٨٨ .. وهناك نصف مليون اسرة .. تتابع اوضاع هذه الشركات ومحور اهتمامها كيف تحصل على حقوقها ! فالمشاكل تشمل جميع الشركات حتى التى وفقت اوضاعها .. فقد لاحظ المتعاملون معها من اصحاب صكوك الاستثمار عدم الالتزام بمواعيد السداد .. كما ان جداول السداد مجحفة بحقوق المودعين .. وهؤلاء المودعون ينتظرون تشريعا جديدا ، او تدخلا حكوميا يضع حدا لشكواهم وظروفهم الصعبة .. والشركات التى لم توفق اوضاعها مشاكلها بلا حل حتى الآن ! ولعل التساؤل الذى يشغل كل المهتمين بتوظيف الاموال عن صفقة العصر .. او الصفقة المستحيلة كما يسميها عدد من المراقبين الاقتصاديين .. وهى صفقة شراء اصول الشركة الام او الريان وهل ستنجح هذه الصفقة .. وما اخر مسلسل الخلافات مع مصلحة الضرائب واذا كان احد لايستطيع الاجابة على مستقبل صفقة الريان .. فان الانتظار القلق لحوالى ١٩٠ الف مودع يترقب شهر مارس موعد تحويل قيمة الصفقة « مليار ونصف مليار جنيه » للبنوك المصرية من الخارج .. واذا نجحت هذه الصفقة فان تاثيراتها ستقلب اوضاع كل شركات توظيف الاموال راسا على عقب حتى الشركات التى وفقت اوضاعها ستكون مطالبة باتخاذ تطور يتناسب مع ما احدثته هذه الصفقة

كما أن نجاح هذه الصفقة ستكون له تاثيرات اقتصادية هائلة على سوق يسودها الانكماش والركود ولكن علينا ان نحذر من الاثر السلبى والنفسى الحاد على المودعين فيما لو انتكست هذه الصفقة الصعبة ولم تنفذ ..ولذا فان علينا أن نحدد المسئولية ونشير باصابع الاتهام لمن يقف ضد هذه الصفقة . وان نحاكم اى فرد تلاعب بعقول ومشاعر المودعين ولكى نقترب من تطورات توظيف الاموال وما شهدته من تطورات خلال عام ١٩٩٠ والوضع الحقيقى للمتعاملين مع شركات التوظيف سواء « دائنون او مودعون » ومصير حقوقهم لديها وماهى توقعات المستقبل فى العام الجديد لهذه الحقوق يشخص الموقف الدكتور احمد شرف الدين استاذ القانون بحقوق عين شمس والمتخصص فى شئون توظيف الاموال واستثمارها فيؤكد ان الامر يختلف بحسب مركز الشركة فى ضوء احكام القانون رقم ١٤٦/٨٨ .

☐ مركز الشركات التى وفقت اوضاعها :

بالنسبة للشركات التى وفقت اوضاعها وعددها ست شركات فان عدد المودعين لديها يصل الى نحو ١٦٧ الف مودع يمثلون ٢٢,٥ ٪ من اجمالى عدد المودعين لجميع الشركات وقد تلقت هذه الشركات اموالا يبلغ حجمها ١,٤ مليار جنيه وهو مايمثل ٣٠,٦ ٪ من اجمالى الايداعات لكل الشركات . وقد قامت هذه الشركات بدعوة المودعين لديها لتسلم صكوك استثمار مقابل الاموال التى تلقتها فى الماضى منهم وقد اثارت هذه الدعوة ردود فعل مختلفة لدى المودعين فمن تقدم منهم لتسلم هذه الصكوك وجدها تؤجل استرداد مستحقاتهم لاجال طويلة تصل الى اربع او خمس سنوات .

كما ان اقساط الرد ليست متساوية او حتى متقاربة فمعظمها مبالغ هزيلة ويتركز الحجم الاكبر فى القسطين او الاقسام الثلاثة الاخيرة وهذا امر يثير الدهشة اذا قارنا ، بما يمليه الحال فى الشركات التى لم توفق اوضاعها والتى الزمها القانون برد مستحقات المودعين خلال عامين فقط من تاريخ العمل بالقانون اما هؤلاء الذين رفضوا دعوة الشركة فقد رفع بعضهم دعاوى ضدها لاسترداد حقوقهم عندها وكان سندهم فى ذلك ان الشكل الجديد لعلاقة توظيف الاموال الذى اتى به القانون وهو صك الاستثمار

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٠

أسامة سرايا

لايتناول حسب نص القانون م/٦/٢ الا الاموال التى سوف تتلقاها الشركة فى المستقبل بعد توفيق اوضاعها وقيدها فالقانون يلزمها باصدار صكوك استثمار مقابل هذه الاموال ، اما الاموال التى سبق تلقيها قبل صدور هذا القانون وهو لاينطبق باثر رجعى فانها تظل خاضعة لاحكام التعاقد الاصلى وبالتالى ليس للشركة ان تغير فى احكام هذه العلاقة او تحويل شكلها من المتفق عليه اصلا الى شكل صك استثمار. وقد تساءل القانونيون عما اذا كان بمقدور اللائحة التنفيذية للقانون ـ من ان تجعل له اثرا رجعيا بالمخالفة لاحكام الدستور وبالتالى اجبار الناس على تغير شكل تعاقداتهم .

وعلى اية حال فقد لاحظ المتعاملون من اصحاب صكوك الاستثمار، مع بعض الشركات الموفقة عدم التزامها بالسداد فى المواعيد المحددة وزاد من حدة غضبهم ذلك الاعلان الذى نشرته احداها ـ وحمل تناقضات محيرة واثار الشك حول قدرتها على الاستمرار وفضلا عن ذلك فقد لوحظ ان معظم هذه الشركات لم تصدر ميزانية عن اعمالها منذ عام ١٩٨٨ لبيان موقفها من الربح او الخسارة وهو حق للمودعين كفله لهم القانون .

■ الشركات التى لم توفق اوضاعها : بعضها ويصل عددها الى ١٣ شركة طلبت رد الاموال لاصحابها وقدمت برامج زمنية لرد الاموال ويصل حجم الاموال المودعة لديها الى ٢٨ مليون جنيه ، وقامت معظم هذه الشركات ١٠ شركات برد جميع الاموال المستحقة عليها فى حين تعثرت الشركات الاخرى فى تنفيذ برامج برد الاموال فى المواعيد المحددة فاحيلت الى النيابة العامة . .

اما الشركات التى تقدمت بطلباتها لتوفيق اوضاعها ورفضتها السلطات المختصة فيبلغ عددها ثماني شركات يصل عدد المودعين لديها الى نحو ٧٨ الف مودع بنسبة ١٥ ٪ من اجمالى عدد المودعين لدى جميع الشركات وحجم الاموال التى تلقتها نحو ٦٥١ مليون جنيه بنسبة ١٢,٤ ٪ من حجم الاموال لدى جميع الشركات وقد رفضت تظلمات هذه الشركات من قرار رفض توفيق اوضاعها وقام بعضها بالطعن فى هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى اما الشركات الاخرى التى لم تحدد موقفها من القانون ولم يجر توفيق اوضاعها بالتالى فيصل عددها الى نحو ٥٩ شركة يصل حجم الايداعات لديها ٥٠٠ مليون جنيه ، وقد احيل بعضها الى النيابة العامة وبعضها الاخر الى جهاز المدعى الاشتراكى ، وقد كان امر بعض هذه الشركات مفروضا على اجهزة التحقيق مثل صدور القانون وانتهت التحقيقات باحالة معظمها (نحو ٢٤ شركة) الى محكمة القيم وصدرت احكام ضدها بفرض الحراسة عليها وتقوم ادارة الاموال بالجهاز باجراءات التصفية وصرف مايتوافر من سيولة للمودعين على اساس الغرماء قسمة ، ومن المتوقع ان تستغرق اجراءات تسوية الحقوق مدة طويلة تصل الى خمس سنوات خلال فترة فرض الحراسة ومازال امر بعض الشركات معروضا على جهاز المدعى العام الاشتراكى فصدر قرار بالتحفظ على أحداها لثبوت عدم قدرتها على الانفاق مع المودعين على تسوية مستحقاتهم

□ مركز الشركة الأم « الريان »

وبالنسبة للشركة الام التى تجمع فى احضانها غالبية المودعين ويصل عددهم الى نحو ١٩٠ الف مودع ، فقد احيل اصحابها وبعض موظفيها الى محكمة الجنايات لمباشرة اختصاصها المنصوص عليه فى القانون ويحاول المتهمون الاستفادة من نص القانون الذى يعطى للمحكمة سلطة اعفائهم من العقوبة اذا قاموا برد الاموال لأصحابها قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى ، فطرح عرض شراء اصول الشركة ، وقيمتها حسب تقدير المحاسبين القانونيين لايتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه ، بثمن يتحدد باعلى القيمتين : مقدار مستحقات المودعين او مليار ونصف مليار جنيه على ان يخصص الثمن لسداد حقوق المودعين وديون الشركة . وقد جرى بالفعل توقيع عقد البيع ونص فيه على ضمانات السداد .. ولكن الصفقة اصطدمت بعدة عقبات منها تداخل اصول الشركة مع اصول شركة اخرى بينهما نزاع مطروح امره على المحاكم وحيث يصمم الممثلون القانونيون للشركة الاخرى على استرداد اصولها او دفع قيمتها او على الاقل معاملة مودعيها معاملة مودعى الشركة الام ومازالت المفاوضات جارية ثم جاءت عقبة الضرائب ومقدارها يبلغ نحو ثلث مقدار الثمن المعروض وتجرى النيابة العامة مساعيها لتذليل هذه القضية .

وهكذا كما نرى هناك محاولات عديدة لرأب الصدع الذى أصاب علاقات توظيف الأموال وايجاد تسوية جزئية لمشاكلها عن طريق صرف جزء من مستحقات المودعين الذين ليس أمامهم الا القبول فهذا هو مصير نظام الاستثمار الأعوج ، فكما انه يجلب الربح احيانا فانه يسبب الخسارة غالبا ويصيب الاموال فى مقتل ، وعلى كل مشارك فى مثل هذا النظام ان يتحمل نصيبه من المسئولية هذا هو مقتضى العدل بعينه ولكل متضرر او متظلم ان يلجا الى القضاء .

حصيلة العام امام المحاكم :

شهدت قاعات المحاكم تطورات فى شان قضايا توظيف الأموال ومايتصل بها ، فقد صدر العديد من الأحكام الجنائية ضد اصحاب الشركات نظير اصدار شيكات بدون رصيد وبعضها اصبح وشيك التنفيذ بالحبس كذلك اصدرت محكمة القضاء الادارى حكما يتضمن بطلان تشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال وهو المجلس الذى اصدر العديد من القرارات المتعلقة بمصير شركات التوظيف وحقوق المودعين لديها وقد توقع البعض ان ينصرف البطلان للمقضى به الى هذه القرارات الأمر الذى يترتب عليه انفراط عقد النظام الذى وضعه القانون الجديد وانزلاق مصير الجميع الى دائرة الفوضى . ولكن محكمة القضاء الادارى احتاطت لهذا الأمر وقررت ان حكمها بالبطلان لايؤثر فى صحة القرارات التى اتخذها المجلس المحكوم بالغاء قرار تشكيله واسست حكمها على مقتضيات المصلحة العامة وضرورة انتظام المرافق العامة .

الدروس المستفادة وتوقعات

هذه عجالة عن اهم مالحق ، قضايا توظيف الأموال من تطورات ، خلال العام المنصرم وهى تفيد فى مجملها ان تجربة هذه القضايا فى حاجة الى مزيد من الوقت والجهد والصبر للتوصل الى تسوية مرضية تعطى بعض الحقوق لأصحابها ، ولكنها تجربة أعطتهم درسا لاينبغى ان ينسى فيما يجب الاحتياط له عند استثمار

الاموال كما أنها تجربة مليئة بالعبر بالنسبة للسلطات المعنية ، فما يجب ان يكون عليه حال التنظيم القانوني لقطاع من قطاعات اقتصار الأزمات واهم هذه الدروس فيما يعنينا هو ان للاستثمار قنوات شرعية لايجوز التفريط فيها واصولا يجب التزامها والاقلاع عن التامل مع من لادارية له بها .

اما عن الاسلوب الذى اديرت به الازمة سواء فى شقه التشريعي او فى شقه التطبيقى فان التجربة اثبتت ان هذا الاسلوب فى حاجة الى تطوير يعهد به الى اصحاب الاختصاص الاصيل فى التنظيم القانوني للقطاعات الاقتصادية المتخصصة وتتولى تنفيذه كوادر مستوعبة لفلسفة القانون . وقد اظهرت المدة الزمنية القصيرة التى مضت بعض اوجه قصور القانون ، فعلى سبيل المثال افادت تجربة القانون رغم حداثتها ان ماأورده فى شأن صكوك التمويل وهى قناة جديدة لتمويل الشركات لايتوقع له النجاح فى التطبيق العملى لاسباب عديدة منها عزوف الناس عن التعامل مع كل مايذكرهم بتلك التجربة المريرة الخاصة بتوظيف الاموال . وقد غفل المشرع عن هذا العنصر النفسى حين وضع صكوك التمويل فى احضان قانون تلقى الاموال بحيث يقع الرفض تلقائيا لكل مايتصل بتوظيف الاموال دون تغيير . وهذا درس يتعلق باصول السياسة التشريعية يجب ان نعيه جيدا .

وقد ظهر قصور القانون ايضا فى مرحلة تصفية الشركات وهو امر كان متوقعا غداة صدور القانون فالقانون لم ينظم احدى نتائج تطبيقه المتوقعة وبصفة خاصة تصفية الشركات وترتب على ذلك ان اثار التساؤل عن القواعد الواجبة الاتباع هل هى القواعد العامة للمشاركات

لذلك لاتعجب اذا لاحظت احجام الناس عن التعامل بابداعات جديدة بمقتضى النظام الجديد الذى اتى به هذا القانون المسمى « صكوك الاستثمار » وهل يتوقع ان يامن الناس على اموالهم فى ظل نظام قانونى لايوفر الحماية لها من سوء الادارة ولايكفل تطبيقه تضييق دائرة مخاطر الاستثمار ؟ ناهيك عن سهام الطعن بعدم الدستورية المصوبة لمثل هذا القانون .

هكذا فان قانون تلقى الاموال فى حاجة الى تطوير فى اتجاه الاخذ باصول التنظيمات الحديثة للاستثمار الجماعى للاموال التى يحيطها القانون بسياج من القواعد التى تحمى اموال المشتركين فيها وهى امور تحتاج الى تخصصات دقيقة .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٠

مع بداية عام ٩٠ وقفة

مع تصريحات رئيس الوزراء الـوهمية

أكثر من ١٢ تصريحا لرئيس الوزراء حول أخبار سارة للمودعين لم تتحقق !

رئيس الوزراء يعلن أن سياسة الحكومة وقف ارتفاع الأسعار.. ولهيب الأسعار مازال يكوى المواطنين !

مشروع مدينة «الفيروز» يبدأ تنفيذه فى التصريحات الوزارية فقط !

تشهد بداية كل عام جديد مباراة طريفة بين الوزراء فى اصدار التصريحات التى تبشر المواطنين بانجازات رائعة سوف تتحقق على ايديهم، وخطوات جريئة سوف يقدمون عليها فى مجالات مسئولياتهم، والقاسم المشترك بين هذه التصريحات جميعا ان العام الجديد سوف يكون عام التنمية، وحل المشاكل، وتيسير الامور.. ويمر العام والحال لايكاد يختلف عما كان عليه.. فالانجازات لم يتحقق معظمها والوعود تبخرت او انسحبت ـ مع مرور الايام ـ الى زوايا النسيان ! حتى يبدأ عام جديد، فتتكرر نفس الصورة.. وعود بالحلول والاصلاحات والانجازات المرتقبة.. والمواطنون ينتظرون !! وفى هذا الموضوع نحاول رصد تصريحات رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي، على مدار العام الماضي، وتكشف هذه القراءة السريعة فى التصريحات الوزارية افتقارها الى الدقة احيانا، ووقوعها فى التناقض احيانا اخرى، وعدم تحقق الكثير منها فى النهاية.

كان الدكتور صدقى رئيس الوزراء صاحب نصيب كبير من التصريحات التى لم تتحقق، والتى اتسمت بالتضارب فى اغلب الاحوال، رغم ان الدكتور صدقى يتميز ـ على حد ما يصفه الكثيرون ـ بانه قليل الكلام، وانه رئيس الوزراء الصامت، وهو امر من المفترض ان يكون عاملا فى اتصاف تصريحاته بالدقة وليس العكس، ورغم ان الدكتور صدقى ايضا صرح ذات مرة ـ ٣ مايو ـ بان «اسلوبنا عدم الاعلان عن شىء الا بعد ان يتم»..

ومن التصريحات التى اثارت ضجة كبيرة لعدم تحققها، وكادت تتسبب فى ازمة وزارية تصريح الدكتور صدقى فى اوائل العام المنقضى ـ مارس ٨٩ ـ بانه ستعلن اخبار سارة تهم العاملين واصحاب المعاشات خلال الاحتفالات بعودة طابا الى مصر، وانه ينتظر اعلان هذه الاخبار عقب عودة الرئيس مبارك من رحلته الاوروبية انذاك، وان يوم الاحد ١٩ مارس سيكون عطلة رسمية فى جميع الوزارات بدلا من يوم ٢٥ ابريل احتفالا بذكرى عودة سيناء. وعاد الرئيس ولكن لم تعلن اخبار سارة كما صرح د. صدقى، لانه لم يكن هناك شىء من هذا القبيل اصلا، كما انه لم يكن قد تقرر الغاء اجازة ٢٥ ابريل، وبالتالى لم يكن هناك مبرر لاجازة ١٩ مارس، ولكن حفاظا على ماء الوجه تقرر اعتبار يوم الثلاثاء ٢١ مارس اجازة !

إلغاء قانون الطوارىء

ومن الاقوال الاخرى التى اعلنها د. صدقى فى نفس الفترة ولم تتحقق ويبدو انها لن تتحقق، ما ذكره امام مجلس الشعب فى رده على مناقشات اعضاء الاغلبية والمعارضة، حيث اعلن رئيس الوزراء انه سيكون اول من يتقدم للمجلس بطلب انهاء العمل بقانون الطوارىء، اذا انتهت الظروف الصعبة والهجمات الشرسة التى تعرض المجتمع للانهيار والاهتزاز، ولكن د. صدقى ـ للاسف ـ لم يتقدم حتى الآن بمثل هذا الطلب، لاننا لانزال نعيش ـ كما تتصور قيادات الدولة ـ فى ظل هجمات شرسة منذ تسع سنوات !

كارثة توظيف الاموال

وقد خرج الدكتور عاطف صدقى عن صمته التقليدى ازاء الكارثة التى اصابت المودعين بشركات توظيف الاموال، فقد راح فى تصريحاته العديدة ـ أكثر من ١٢ تصريحا على مدار العام بمعدل تصريح كل شهر ـ يطمئن المودعين باخبار سارة «قريبا» ولكن انتهت السنة ولم تتحقق الاخبار السارة.

ونموذج لهذه التصريحات ما اعلنه د. صدقى فى اعقاب لقائه بالرئيس مبارك بعد التعديل الوزارى الذى خرج بمقتضاه

المشير ابوغزالة من وزارة الدفاع، من ان «هناك الكثير من الاخبار الجديدة والخاصة بشركات توظيف الاموال وسوف تعلن في موعدها خلال فترة «قريبة»، وانه سيعقد اجتماعا مع المسئولين لدراسة الموقف».

ومضى اسبوع على هذا التصريح الذى اطلقه د. صدقى في ١٦ ابريل، ليطلق تصريحا اخر يعلن فيه انه يبحث مع المجموعة الاقتصادية موقف شركات توظيف الاموال وحقوق المودعين. وبعد اسبوع اخر خرج د. صدقى بتصريح اخر يعلن فيه انه تم السماح لجميع شركات توظيف الاموال بصرف ماتراه من الارباح للمودعين عدا شركة واحدة هى الريان، ويذهب المودعون للشركات فلا يصرفون شيئا. فيخرج علينا د. صدقى بتصريح اخر يعلن فيه انه سيعقد اجتماعا هذا الاسبوع - ٢٢ مايو - لمتابعة موقف شركات تلقى الاموال ويؤكد ان جميع الشركات مستمرة في ممارسة نشاطها بصورة طبيعية عدا شركة الريان. وبعد انتهاء مفعول التصريح الاول في تسكين المودعين يخرج علينا رئيس الوزراء بتصريح - ١٢ يونيو - يؤكد فيه ان الحكومة ستحدد موقف المودعين بشركات الريان خلال اسبوعين وان هنك ضوابط محددة للحفاظ على ايداعات واموال المودعين بتلك الشركات سواء بالنسبة لكبار المودعين او صغارهم، وانه سيعقد اجتماعا لمتابعة الموقف بالنسبة لشركات الريان على ضوء التحقيقات. بعد ذلك مباشرة - ٢٩ يونيو - يعلن د. صدقى مرة اخرى انه سيعقد اجتماعا لمتابعة موقف شركات تلقى الاموال. ولان كل تلك التصريحات تدخل في اطار العموميات التى لا يخرج منها المودعون بنتيجة او موقف محدد يعلن رئيس الوزراء في ٢٤ سبتمبر ان نتائج تحقيقات الريان سيعلن عنها قريبا، وانه تم عقد عدة لقاءات مع وزير العدل والنائب العام بذلك الشان. وتستمر بيانات «الطمانة» من رئيس الوزراء للمودعين حتى بعد بيان النائب العام بشان شركات الريان، فيعلن انه سيبحث الموقف على ضوء ما اسفرت عنه تحقيقات النائب العام وان هنك اخبارا «سارة» قريبة للمودعين ! ويتزايد قلق المودعين فيعلن مجلس الوزراء انه سيعقد اجتماعا برئاسته - ١٢ نوفمبر - لمناقشة وتقييم الموقف حول شركات الريان.

المهم انه لم يخرج علينا رئيس الوزراء بعد كل هذه البيانات بما يوضح حقيقة الموقف بالضبط، او ما هو تقييمه لتلك الشركات التى عقدت جلسات لا حصر لها لدراسة احوالها ومازال المودعون حتى الآن لا يعرفون ما هو موقف شركات توظيف الاموال، وبالذات شركة الريان، وما هو موقف ودائعهم وباى طريقة سيستردونها ؟ ويبدو ان د. صدقى نفسه لا يعلم والا كان قد قال لنا ما يعلمه.

ومن التصريحات التى اعلنها د. صدقى ثم عاد فاعلن ما يناقضها في فترة قصيرة، تصريحه في ٤ مايو من ان سياسة الحكومة هى وقف ارتفاع الاسعار، وان اى ارتفاع في الاسعار بشكل عشوائى تجرمه الدولة وتعاقب عليه ولكن د. صدقى يعود في ٧ يونيو ليعترف بان الاسعار ترتفع في مصر نتيجة لاجراءات الاصلاح الاقتصادى، ولان ٧٥٪ من استهلاكنا يعتمد على الاستيراد، وهو ما يؤكده لهيب الاسعار الذى يكوى المواطنين.

مدينة الفيروز

وخلال العام يتذكر رئيس الوزراء وبالتحديد في ٣٠ اكتوبر مشروع مدينة الفيروز الذى دعت اليه مؤسسة الاهرام، فيطلب من وزيرى الدفاع والتعمير توصياتهما لبدء الخطوات التنفيذية للفيروز دون أن يبدأ شىء، ويبدو ان المدينة لن تقام اصلا، وفي هذه الحالة لابد من رد المليون جنيه التى جمعها لاصحابها او يقيم بها مشروعا اخر.

وفي اواخر نوفمبر يعلن د. صدقى ان عام ٨٩ سيكون عام بدء تطوير واصلاح القطاع العام وتحريره من القيود التى تحد من حريته في سبيل الوصول الى الهدف، اى ان ذلك كله سيتم خلال شهر

تحقيق :
مصطفى عبدالرازق

وضوابط لاستخدام حسابات شركات التوظيف بالنقد الاجنبى

كتب ـ طلعت الطرابيشى :

تقرر وضع ضوابط جديدة على استخدام حسابات شركات توظيف الاموال بالنقد الاجنبى فى البنوك . اكد الدكتور رفيق سويلم وكيل اول وزارة الاقتصاد، ان الضوابط تشمل الزام الشركات باستخدام حساباتها بالنقد الاجنبى فى استيراد احتياجاتها من الخامات ومستلزمات الانتاج

ويشترط ورود البضائع والخامات خلال مدة اقصاها ٦ اشهر بنفس القيمة، التى تم تحويلها للخارج . كما تشمل الضوابط السماح للشركات باستخدام حساباتها فى البنوك بالنقد الاجنبى، لرد اموال المودعين او ارباحهم بموجب اوامر دفع مرفق بها البيانات الخاصة بكل مودع .

تهدف الضوابط الى ضمان استخدام اموال المودعين فى القنوات الشرعية، ومنع استخدامها فى المضاربات . كما اكد وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الاجنبى، ارتفاع حجم الاعتمادات الاستيرادية المتاخرة بالبنوك الى ٣٠٠ مليون دولار فى العام الماضى . منها ٢٣٠ مليون دولار للقطاع العام، و٧٠ مليون دولار للقطاع الخاص . واوضح ان الاعتمادات التى تمت تغطيتها من موارد السوق المصرفية بلغت ٤,٨ مليار دولار للقطاعين العام والخاص والمشترك .

وتدرس وزارة الاقتصاد حاليا، امكانية التوسع فى استخدامات حصيلة السوق المصرفية، لتشمل تغطية جميع الخدمات .

ومنها حج الافراد والجمعيات الدينية، عن طريق صرف ٥٠٠ ريال لكل حاج، بهدف خفض الطلب على الدولار خارج البنوك .

رد أموال المودعين فى ٨ شركات لتوظيف الأموال خلال «يونيـو»

ممثلو الشركات يتهمون هيئة سوق المال بالتعسف والتحامل ضدهم

جدد اصحاب ٨ شركات لتوظيف الاموال، رغبتهم فى تنفيذ برامج رد اموال المودعين التى تقدموا بها الى هيئة سوق المال، والتى رفضت قبول طلبات توفيق اوضاعهم . قرر بعض رؤساء الشركات فى تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى، انهم يقومون حاليا بالاعداد للمرحلة الاولى من برامج رد الاموال، ويتم بمقتضاها رد نسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ من الودائع خلال شهرى «يونيو» و«يوليو» القادمين بدون خصم للارباح التى سبق صرفها . اكد اصحاب الشركات اصرارهم على برامج رد الاموال التى لم تقبلها هيئة سوق المال، واتهموا الهيئة بالتعسف فى رفض طلبات توفيق الاوضاع بدون مبرر معقول . استمع المستشارون محمود الشربينى ومحمد شاهين وهشام سرايا وعادل سعيد وهشام العياط ومحمد صفوت هلال مساعدو المدعى الاشتراكى، الى اقوال بعض المسئولين بالشركات وهيئة سوق المال والمحاسبين المنتدبين لمراجعة ميزانيات الشركات وهى : الهدى مصر، وبدر، والزهراء، والحجاز، والمراكشى، واى سى سنتر، ونيوكايرو . زعم ممثلو هيئة سوق المال خلال التحقيقات، عدم قدرة الشركات على رد الاموال خلال الفترة الزمنية التى حددتها .

كما ارجع ممثلو الهيئة، رفضهم لطلبات توفيق الاوضاع الى الشك فى جدية انظمة الشركات، وعدم كفاية المستندات المقدمة منها . ومن المنتظر ان يبدا المحققون فى استدعاء بعض المودعين بالشركات لسماع اقوالهم تحت اشراف المستشار عبدالمعز احمد مدير ادارة التحقيق والادعاء . وعلمت «الوفد» ان المستشار عبدالسلام حامد المدعى الاشتراكى سوف يقدم تقريرا شاملا عن نتائج التحقيق مع شركات توظيف الاموال، لمناقشته بمجلس الشعب ضمن التقرير السنوى عن اعمال الجهاز الذى يقدم سنويا الى المجلس وفقا للقانون .

كبار المسئولين والوزراء شيدوا الفيلات فى جزيرة الأحلام ..!



نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المسطحات المائيــة التى تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تطبيق قوانين الصيد بها ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨١ بتخصيص المساحة التى طرحها البحر عشر موقعا على البحيرات المرة الكبرى بالدفرسوار بعد شاطىء الاصلاح لوزارة الزراعة .

قــــرر :

مادة (١) يفوض السيد المهندس الزراعى / خيرى حافظ حسن جاد مدير مديرية الزراعة بالاسماعيلية فى توقيع عقود البيع النهائية كطرف أول عن وزارة الزراعة بالنسبة للمساحات والمخصصة بالقرار الوزارى ١٢٣٥ لسنة ١٩٨١ والواقعة على البحيرات المرة الكبرى بالدفرسوار بمحافظة الاسماعيلية وعددها عشر قطعة ومع ايداع المبالغ فى حسابات املاك الدولة العامة .

مادة (٢) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

دكتور / يوسف والى

وزارة الزراعة
مكتب الوزير

(سرى)

تحية طيبة .. وبعد :
اتشرف بأن أرسل برفقه عـــدد ١ نسخة من القرار الوزارى
رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨١
ورجاء التفضل بالاحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

مدير ادارة
شئون رئاسة الجمهورية
ومجلس الوزراء
(مهندس / عمر ابو بكر)

مكتب وزير الزراعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٠

صفقة الريان تكشف الفساد

● لم تكد أوراق وملفات قضية الريان توشك أن تطوى حتى تكشفت العديد من الانحرافات وصور الفساد واستغلال النفوذ لعشرات المسئولين من كبار رجال الحكومة .

وما زالت لعنة « الريان » وما تعرض له على أيدى هؤلاء من مؤامرات تطارد حكومة « الحزب الوطنى » حتى أنه بدا أن هناك الكثير من المفاجآت والاوراق السرية التى تحويها جعبة « الريان » و« الشعب » تنشر من خلال المستندات والوثائق وتوقيعات أصحاب السلطة .. وكيف أساءوا استخدامها .. واستباحوا لانفسهم وزوجاتهم وأولادهم موارد الدولة التى أثقلها عبء الديون عاما بعد الآخر فى عهد حكمهم الغابر ..

تقول الأوراق والمستندات أن أكثر من ٧٢ مسئولا تنفيذيا من الوزراء ووكلائهم والمديرين العامين وكبار القيادات الحاليين والسابقين قاموا بنهب أرض الدولة بابخس الأثمان وأضاعوا على خزائنها أكثر من مليار جنيه ولم يدعوا مقابل سطوهم واستيلائهم على تلك الاراضى سوى بضع جنيهات .. ولم يكن شراؤهم لارض جزيرة الاحلام لاجل مساهمة فى التنمية أو توفيرا لرغيف الخبز انما لتشييد الفيلات والقصور .. لكن ما هى حكاية جزيرة الاحلام ومن هم روادها وأصحاب اليد العليا .. ومتى بدأ التفكير فى تحقيق أراضيها .. ولماذا تم كل ذلك بصورة سرية ..

سرى جدا من وزير التجويع !

● فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ أرسل المهندس منير أبو بكر « مدير ادارة شئون رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء الى وزارة الزراعة ومدير الزراعة بالاسماعيلية المهندس خيرى حافظ نسخة من القرار الوزارى الصادر برقم ١٢٢٥ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص قطعة أرض لشاطىء جزيرة الاحلام .

وبعدها اتخذ وزير الزراعة القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٨ بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٦٥ لسنة ٨٣ والقرار ١٢٥ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص المساحة المقام عليها ١٧ موقعا على البحيرات المرة بالدفرسوار بعد شاطىء الاحلام لوزارة الزراعة .. وقام وزير الزراعة بتفويض المهندس خيرى حافظ « مدير الزراعة بالاسماعيلية » لتوقيع عقود المساحات المخصصة للبيع مع ايداع المبالغ فى حسابات أملاك الدولة .

وفجأة وقبل أن يمضى عام على تاريخ صدور القرار .. كانت لافتة الشرف وقائمة المتعاقدين على جزيرة الاحلام بابى سلطان بالاسماعيلية قد تضمنت كبار رجال الدولة من نواب رئيس الوزراء والوزراء « السابقين والحاليين وكبار ضباط الرقابة الادارية وبعض

تحقيق : ربيع شاهين

قيادات الشرطة والجيش والمحافظين .. ورئيس مجلس الشعب الحالى :

● وهكذا وفى سرعة وجيزة تمكن رجال السلطة من السطو على مئات الآلاف من الامتار من أجود أراضى الدولة الصالحة للزراعة بالحبوب والخضروات .. ولم يدفع هؤلاء مقابل تلك الاراضى سوى بضع جنيهات ٢٥٣ جنيها للمتر الواحد بينما اجمالى قيمتها يتجاوز المليار جنيه حيث يتجاوز ثمن المتر الواحد ٢٥٠٠ جنيه .

وتسابق رجال حكومتنا السعيدة وعصبة « الحزب الوطنى » ليس فى زراعة الارض وتنمية موارد الدولة وتوفير الغذاء للشعب ـ وانما فى تهيئة المكان لاستنشاق الهواء و« الاحلام » طالما أن الشاطىء والجزيرة هى « جزيرة الاحلام » وكان عندئذ لابد من تشييد الفيلات والقصور بارقى الفن والطراز المعمارى .. وتسابقت حكومة « رجال المال والاعمال » طالما رغبوا فى استنشاق الهواء والاستمتاع به .. وليذهب ملايين الفقراء والجوعى الى الجحيم ..

بلاغ ومذكرة تفصيلية للنائب العام

● وهكذا شاءت الاقدار أن تكشف قضية الريان والمؤامرة التى حاكتها الحكومة وما زالت ضد الشركة أن يزاح الغطاء عن الأسرار الخفية بعصبتها « السنية » . وأمام المستشار بدر المنياوى النائب العام بلاغ من محمد رشاد نبيه ضد قائمة المسئولين مستغلى النفوذ للتحقيق معهم فى تبديد المال العام وضياع أملاك الدولة وابرام عقود باطلة قانونا ذلك أن الوزراء لا يحق لهم ذلك طالما كانوا فى مواقعهم السلطوية .. واتهمهم رشاد نبيه باضاعتهم , وتبديدهم مليارات الجنيهات على خزينة الدولة بينهما يتفنن هؤلاء فى وضع العراقيل تلو العراقيل أمام صفقة الريان للحيلولة دون تنفيذها ورفع المعاناة عن آلاف المودعين الكادحين .

القائمة السوداء امام الشعب

تلك هى المهام والشغل الشاغل لرجال ونجوم الحكومة ليس رفع المعاناة عن كاهل الشعب ولكن لتامين مستقبلهم ومستقبل أولادهم .. والاستمتاع بالاحلام وصيد الاسماك على شاطىء « جزيرة الاحلام » !!

تأجيل تحويل اموال الريان حتى تنتهى مشكلة الضرائب

علمت « الشعب » أنه تقرر تاجيل تحويل قيمة صفقة الريان وايداعها بالبنوك حتى تنتهى « الزوبعة » التى اختلقتها مصلحة الضرائب باعلانها المفاجىء استحقاقها لدى الشركة ٤٨٠ مليون جنيه ..

اكد رشاد نبيه وكيل المشترين لـ « الشعب » ان هناك فرصة ثلاثة اسابيع امام الحكومة لحل ازمة الضرائب والا فانه سوف يكشف عن مفاجاة كبرى تتعلق ببعض كبار المسئولين وقال ان، هناك اجراءات ستتخذ رفض الافصاح عنها اذا وصلت الامور الى طريق مسدود .

وأضاف ان تحرير وتسليم الشيكات واستحقاق صرفها للمودعين لن يتم قبل يوليو القادم وأن ذلك ليس تعنتا او تاخيرا بسبب مشكلة الضرائب وانما يرجع بالدرجة الاولى الى ضخامة عدد المودعين ...

وأوضح ان تلك العملية ـ تحرير وتسليم الشيكات ـ سوف تستغرق ٤ اشهر على غرار ما تم فى مراجعة ومصادقة حسابات المودعين .

من جانب آخر علمت « الشعب » ان اتصالات مكثفة تجريها ادارة التحفظ بمكتب النائب العام المستشار بدر المنياوى بكل من وزير العدل ورئاسة الوزراء لحل الازمة .

واشار مصدر مسئول بالنيابة الى بان مشكلة الضرائب سيتم تسويتها سريعا بما يحقق مصلحة المودعين ودون الحاجة لمزيد من الاضرار بهم وحرصا على اتمام الصفقة فى موعدها .

كما اعرب عن امله فى اعفاء شركة الريان من تلك الضرائب خاصة حسبما اكدت التقارير المحاسبية خسارتها خلال الفترة التى سبقت التحفظ على أصولها ...

المصدر : المساء
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام :

محاكمة عاجلة لصاحب «الأنوار» لتوظيف الأموال

• كتبت ـ لبنى جاويش.

امر المستشار بدر المنياوى النائب العام باحالة صاحب شركة الانوار لتوظيف الاموال الى محاكمة عاجلة لمخالفته احكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واستمراره فى تلقى الاموال وتقديمه قائمة مركزه المالى تتضمن بيانات غير حقيقية.

كانت هيئة سوق المال قد تقدمت ببلاغ الى المستشار حسن الشربينى المحامى العام لنيابتى الشئون المالية والتجارية تتهم فيه امير محمد معروف (٦٢ سنة) صاحب شركة الانوار لتوظيف الاموال بعدم التوقف عن تلقى أموال من الجمهور لاستثمارها مخالفا بذلك أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وكذلك اغفاله ادراج بعض المودعين فى البرنامج الزمنى لرد الاموال.

تبين من تحقيقات النيابة ان الشركة كانت قد تقدمت باوراقها الى هيئة سوق المال لتوفيق اوضاعها بعد المدة المقررة وانه اصبح وفقا لاحكام القانون على صاحبها تقديم برنامج زمنى لرد الاموال للمودعين الا أن مفتشى هيئة سوق المال اكتشفوا عند فحص البرنامج اغفال صاحب الشركة ادراج ارصدة بعض المودعين فى قائمة المركز المالى بالاضافة الى عدم نشر البرنامج طبقا للقانون علاوة على استمراره فى تلقى الاموال من الجمهور وعدم التزامه بالبرنامج الزمنى لرد اموال المودعين فى موعدها القانونى بحجة عدم وجود السيولة المالية

أمر احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية بحبس صاحب الشركة اربعة ايام احتياطيا على ذمة التحقيق على ان يراعى تجديدها فى الموعد القانونى واستدعاء فاروق عبد البارى وحسن فرج مديرى منافذ الشركة لتلقى الاموال بدمنهور والاسكندرية للتحقيق معهما

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٠

هروب صاحب شركة «بدر» لتوظيف الأموال رغم قرار محكمة القيم بمنعه من مغادرة البلاد !!

كتب - حمدى شفيق :

اكدت مصادر مطلعة «للوفد» ، هروب محمود طاحون صاحب شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال إلى جهة غير معلومة ، رغم صدور قرار من محكمة القيم بمنعه من مغادرة البلاد !! اشارت المصادر إلى امتناع «طاحون» حتى الآن عن المثول امام جهاز المدعي العام الاشتراكى لاستجوابه بشان أمواله المتحفظ عليها . نفى عادل المشد نائب رئيس الشركة علمه بالجهة التى سافر اليها محمود طاحون . وقرانه بحضر تحقيقات الجهاز بتوكيل عام من رئيس مجلس إدارة الشركة . تبلغ ديون الشركة اكثر من ١٠٠ مليون جنيه، وتشير التقديرات الاولية إلى ان ممتلكات الشركة المتحفظ عليها تكفى لرد حوالى ٤٠ مليون جنيه فقط من اموال المودعين !! رجحت المصادر هروب صاحب الشركة الى دولة اسيوية .

.. ومازالــــت شــــركات توظيــف الأمـــوال تتســاقط

إحالة شركة « هابى تريد » للنيابة وهيئة سوق المال

كتبت ـ انتصار النمر :

كشفت ادارة الاموال العامة بوزارة الداخلية النقاب عن شركة جديدة لتلقى الاموال ببورسعيد تمكن اصحابها من الاستيلاء على ملايين الجنيهات والدولارات من المودعين ثم توقفوا عن صرف الارباح بحجة تعثر نشاطهم التجارى بالمنطقة الحرة .

تم اخطار نيابة الشئون المالية والادارية وهيئة سوق المال لفحص المركز المالى للشركة واتخاذ الاجراءات القانونية ضدها .

كان اللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث الاموال العامة قد تلقى عدة بلاغات من عدد من المواطنين عن قيام محمد سعيد صاحب ومدير مؤسسة « هابى تريد » للاستيراد والتصدير ببورسعيد بتلقى مبالغ مالية متفاوتة القيمة من المواطنين بهدف اقامة مشروع استثمارى تجارى مقابل عائد سنوى قدره ٦٪ وذلك بموجب شيكات حررها لهم صاحب الشركة .

قام العقداء محمود الفيشاوى ومحمد فراج ومحمد الخوانكى والمقدمان مصطفى توفيق وولى الدين شفيق بعمل التحريات اللازمة حول مدى صحة هذه البلاغات وكشف النقاب عن هذه الشركة التى ظلت متهربة منذ صدور قانون تلقى الاموال .

اكدت التحريات أن للشركة حسابات ببنك ابوظبى الوطنى فرع بورسعيد بالدولار والبنك الاهلى فرع الشريفين بالجنيه المصرى والدولار .. وأن عدد المودعين يصل الى ٤٠٠ مودع وأن حجم الايداعات بلغ أكثر من ٥ ملايين من الجنيهات .

تبين أن صاحب الشركة تلقى اموالا من الاقارب والمعارف والاصدقاء بعقود مقاصة وذلك من اجل استيراد الخامات الصناعية اللازمة لصناعة الحلويات نظير عائد سنوى يتم صرفه من رأس المال تحت مسمى ارباح سنوية

الجدير بالذكر أن صاحب الشركة يحاول الان تحويلها الى شركة مساهمة بحيث يصبح كل مودع صاحب اسهم فى هذه الشركة .

المصدر : الاهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٠

الناس والاقتصاد

المودعون بالشـــريف واربـــــاح ١٩٨٨

عشرات الاستفسارات بالبريد او بالتليفون اتلقاها يوميا، للسؤال عن مصير ارباح المودعين فى شركة الشريف لتلقى الاموال عن عام ١٩٨٨ ، فرئيس الشركة قد وعد فى احاديث صحفية فى سبتمبر ١٩٨٩ بصرف الارباح فى ديسمبر الماضى وانها تتراوح بين ١٦ ٪ و ١٧ ٪ .

يقول اصحاب الاستفسارات انه يبدو ان هذه التصريحات كانت للاعلام فقط ، والمعروف ان شركات الشريف والتى وضعنا اموالنا فيها لم تتوقف عن الانتاج اى انها تكسب وتحقق ارباحا كما جاء ايضا فى هذه الاحاديث الصحفية ـ خاصة وان منتجات هذه الشركات مطلوبة فى السوق سواء كانت صناعية او عقارية .

سألت عبد اللطيف الشريف رئيس الشركة .. لماذا لم تدفع للمودعين ارباحهم لعام ١٩٨٨ كما اعلنت قبل ذلك .. ارجو اجابة محددة ؟

قال : اعلنت ذلك على اساس ان هيئة سوق المال كانت ستوفق اوضاع الشركة فى ذلك التاريخ وكان سيتم عمل حسابات ختامية وميزانية افتتاحية للشركة الجديدة المنشاة تحت القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، ولكن الذى حدث ان تاخرت الموافقة . وحصلت عليها ظهر يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٨٩ ، وقمت بانهاء جميع الاجراءات بعد الموافقة ولم اتسلم حتى اليوم ورقة القيد فى سجل الهيئة . كما لم يحدد لنا حتى الان المحاسب المعين من الجهاز المركزى للمحاسبات .

قلت : ولكن هل هناك ما يمنعك من اعداد ميزانية الشركة فى ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩ لاظهار ارباح عام ١٩٨٨ ؟

قال : المفروض وطبقا للاتفاق مع هيئة سوق المال ان اعد فعلا هذه الميزانية فى ذلك التاريخ كميزانية فى اطار القانون ١٥٩ لتصبح ميزانية افتتاحية فى اطار القانون الجديد لاصرف على اساسها الارباح ، ولكن كنت وقتها فى انتظار الانتهاء من الاجراءات مع الهيئة .

واكرر ان تاخر الاتفاق على الاساس المحاسبى هو السبب فى تاخر ظهور الميزانية فانت تعلم مثلا انه تم خفض راسمال الشركة الى ٧٥ مليون جنيه بدلا من ١٠٠ مليون ، اى ان الفرق وهو ٢٥ مليون سيقيد كإحتياطى هذا امر لابد ان نتفق عليه ، ومعنى تخفيض راس المال ان احتفظ فقط بـ ٧٥٠ مليون جنيه ودائع بينما انا عندى ايداعات ٩٠٠ مليون جنيه فما هو الاساس الذى ساعالج به هذا الخفض محاسبيا ؟

قلت : الان الصورة لديك اكثر وضوحا فهل ستكون نسبة الارباح ١٦ ٪ او ١٧ ٪ كما اعلنت سابقا ؟

قال : لا اعرف على وجه التحديد .. قد تزيد وقد تنقص لان الفترة الخاصة بتوفيق الاوضاع قد طالت وحجبت عن الشركة اموالا كانت تاتى اليها ، وكان يمكن لهذه الاموال ان تستخدم بما يؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالى الارباح .

وعد رئيس الشركة بانه يجرى حاليا الترتيب لاعداد الميزانية لصرف الارباح خلال الاشهر القليلة القادمة .

ويظل السؤال قائما .. متى على وجه التحديد تصرف الارباح ؟ ويبقى راى هيئة سوق المال .

عبد الرحمن عقل

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٠

□ خبر الأسبوع :

٣ شركات جديدة لتوظيف الأموال امام النيابة والمدعى الاشتراكى
جمعوا ١٨ مليون جنيه لاستثمارها فى اللب والياميش والحلويات

كتب ـ أحمد موسى :

■ لان العام الحالى سيشهد الاجراءات الحاسمة مع شركات الأموال التى لم توفق اوضاعها لرد أموال المودعين ، فقد بدات مباحث الأموال العامة مواجهة حقيقية جادة ضد الشركات التى تلقى اصحابها اموالا واستثمروها مقابل نسبة من الارباح وصلت الى ٤٠ ٪ ، ولم تتقدم بطلب لهيئة سوق المال للنظر فى توفيق اوضاعها المالية ، واستطاعت اجهزة الامن خلال الاسبوع الماضى فقط من كشف ثلاث شركات جديدة ، جمع اصحابها مبالغ مالية قدرت بحوالى ١٨ مليون جنيه وتوقفوا عن صرف نسبة الارباح لالف مودع منذ يوليو الماضى ، وتباشر الجهات القضائية تحقيقاتها ، كما تم ابلاغ المدعى العام الاشتراكى للتحفظ عليها .

وعن الشركات الثلاث يقول اللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث الأموال العامة ، ان الاولى هى شركة زايد للاستثمار ويملكها زايد محمد عبد العال ـ صاحب محلات حلويات بالمطرية دلت تحريات ضباط ادارة النقد باشراف العميد سامح ابو الليل مدير الادارة عن تلقيه مبالغ من المواطنين على سبيل توظيفها واستثمارها لهم مقابل ارباح كبيرة ، لكنه قام بتبديدها واستغلالها لمصلحته الخاصة هو واشقاؤه فى شراء محلات وشقق لهم ، وتمكن من الهرب دون سداد المبالغ لاصحابها ، وتبين انه بدا نشاطه فى مجال تلقى الاموال بالجنيه المصرى من المودعين منذ عام ١٩٨٦ بعد عرض استثمارها فى تجارة اللب والياميش ، وتبين انه يمتلك عدة محال تجارية بمحافظة القاهرة واراضى زراعية ومخازن بمحافظة سوهاج ومصنع بلاط وجراجا للسيارات وعمارة سكنية .

والشركتان الاخريان هما : « هابى تيست وهابى تريد » ويملكها محمد سعيد محمد حسن ـ عقيد متقاعد بالقوات المسلحة ـ ومقرهما ببورسعيد ولهما فروع عديدة بالمحافظات الكبرى ، وكشفت مباحث الأموال العامة عنهما اثر تلقى ١٠ بلاغات من المواطنين بايداع اموالهم بهما منذ سنوات طويلة ، وبعد فترة توقف صاحبهما عن صرف الارباح ، ودلت تحريات العقيدين محمود الفيشاوى ومحمد فراج والمقدمين مصطفى توفيق وولى الدين شفيق باشراف اللواء يسرى البنا وكيل الادارة ان المؤسسة فردية انشئت عام ١٩٨٤ براسمال ١٥ الف جنيه للعمل فى مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، وبدا صاحبها فى تلقى مبالغ متفاوتة من الاقارب والاصدقاء والمواطنين ، بهدف توظيفها واستثمارها مشروعاته التجارية نظير عائد سنوى يصل الى ٤٠ ٪ ، بموجب عقود خاصة للمساهمين باعتبارهم شركاء بحصتهم وليسوا متضامنين ، وتستثمر المبالغ بالدولار الامريكى والجنيه المصرى فى مجال استيراد منتجات الخامات الصناعية والحلويات ، وفى يوليو الماضى توقف عن صرف الارباح ورفض رد الاموال للمودعين نتيجة تعثره فى نشاطه التجارى ، لقيامه بانتاج كميات كبيرة من « قمر الدين » وعجزه عن تسويقها ، وتبين امتلاكه حسابات فى عدد من البنوك الكبرى فى بورسعيد والقاهرة واسيوط ، ومبانى والات واثاثات وسيارات ومصانع واراضى زراعية يبلغ ثمنها حوالى ٨ ملايين جنيه . وقد ابلغت مباحث الاموال العامة نيابة الشئون المالية والتجارية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد المسئولين عن هذه الشركات ، كما اخطرت هيئة سوق المال بمخالفتهم قانونا بتنظيم تلقى الاموال من المودعين .

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد

بعد عامين من تطبيق قانون الأموال

ماذا حدث .. ويحدث ؟!

● أموال المودعين كانت معرضة للضياع وتدخلنا جاء لمصلحتهم تماما .

لم يتعرض أحد لمثل هذا الهجوم الذى تعرض له الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال .. وعلى الرغم من مرور عامين على تطبيق قانون تلقى الأموال ورغم تحديد مواقف ومواقع كل شركات الأموال فما زال آلاف المودعين يؤكدون أن د . فج النور هو الذى أشعلها نارا .. هو صاحب المذبحة !.. هو الذى حطم شركات توظيف الأموال .. وهو الذى أصاب المودعين بأضرار بالغة أكثر منها الأضرار التى أصابت الاقتصاد القومى .

وهذا الحوار مع د . فج النور ليس محاولة لإثبات هذه الاتهامات أو نفيها ولكنه محاولة لوضع نقاط كثيرة فوق حروف أكثر !..

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ د . فتح النور .. مضى ما يقرب من عامين على تطبيق قانون تلقى الأموال ، فهل تحقق الهدف من إصداره ؟

□□ لابد أن نتفق أولاً أن الهدف من القانون لم يكن ضرب شركات تلقى الأموال أو تصفيتها كما ادعى البعض ، ولكن الهدف كان تنقية مناخ الاستثمار وتنظيم بعض الظواهر الاقتصادية التى ظهرت فى الفترة الأخيرة ثم إدخال أوعية جديدة لتعبئة المدخرات واستخدامها فى مجالات الاستثمار فى مصر .

ويمكن القول بأن هذا الهدف قد تحقق فعلا .. فمن ناحية « التنقية » نجد أن القانون ولائحته التنفيذية اشترطا عدة شروط يمكن اعتبارها الحد الأدنى الواجب توافره - والمتوافر فعلا - فى أى دولة فى العالم للسماح للعمل بأموال الغير .

ولدينا البنوك وشركات التأمين - كنموذجين للعمل بأموال الغير - وكلا النوعين لها تنظيمات خاصة بها تحدد الاشتراطات للعمل بأموال الغير فى كل مجال من المجالات .

وشركات التوظيف باعتبارها « نموذج ثالث » للعمل بأموال الغير - وباعتبار هذا النشاط جديدا فى مصر - كان لابد من تنظيمه وتنقيته .. كأن تكون شركة اكتتاب عام ، ويتوافر لها حد أدنى وأقصى لرأس المال ، ولها مجلس إدارة معلن وجمعية عمومية كجهاز رقابى داخلى ، وجهاز محاسبى وميزانية معلنة إلى آخر الشروط التى أتى بها القانون ولائحته التنفيذية .

وقد أعطيت الشركات العاملة فى هذا

محمد نجم

المجال مهلة سنة لتعديل أوضاعها بما يتماشى مع الحد الأدنى من الاشتراطات التى وضعها القانون .

فى ذات الوقت أجاز القانون - بنص صريح - للشركات التى لا ترغب فى توفيق أوضاعها ، أن تستمر فى نشاطها الأصلى بعد رد الأموال التى سبق وتلقتها من المواطنين خلال الفترة الماضية : فكل الشركات التى كانت تمارس نشاطا سابقا : زراعيا أو صناعيا أو تجاريا .. أيا كان نوع النشاط لها الحق فى ممارسة هذا النشاط السابق ماعدا مسألة تلقى أموال من المواطنين .

ومن هنا .. فعدد الشركات التى طلبت أن تستمر فى مزاولة نشاط تلقى الأموال كان ١٤ شركة فقط ! من بين ١٠٤ شركات تم حصرها كانت تعمل فى هذا المجال !

خريطة الشركات

■ وما هى « خريطة » الشركات حاليا ؟

□□ بعد إتمام الحصر والمراجعة لجميع الشركات (١٠٤ شركات) أفاد المحاسبون أن هناك ٦ شركات لم تتلق أموالا من المواطنين وكانت أسماؤهم قد وردت فى الحصر إما من خطابات الجمهور وإما لعلاقة سابقة بشركات تلقت أموالا .

يبقى مائة شركة ١٤ منها عرضت أوراقها على مجلس ادارة الهيئة واتخذ بشأنها قرارات معينة و ٣٦ شركة كانت محل تحقيقات فى جهاز المدعى العام الاشتراكى ، وباقى الشركات وعددها ٤٨ شركة طلبت عدم الاستمرار فى مجال تلقى الأموال . وأفادت بأنها ستقوم برد أموال المودعين على دفعات تنتهى فى ٩ يونيو القادم .. وهذه الشركات ستكون علاقة الهيئة بها متمثلة فى مراقبة التزامها برد جميع الأموال التى سبق أن تلقتها وبما يتفق وأحكام القانون .

وللعلم .. فعملية المراجعة تمت بمنتهى الحياد ، لأن الذين قاموا بها هم محاسبون قانونيون عينهم الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهم ليسوا موظفين به وإنما هم « مكاتب محاسبة » خاصة ، وكان عملهم يقتصر على توضيح المركز المالى الحقيقى لكل شركة من الشركات يوم صدور القانون فى ١٠ يونيو ١٩٨٨ .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

■ د. محمد حسن فج النور .. طبق القانون وتم الحصر والمراجعة واتخذت قرارات وأصبح لدينا « خريطة » واضحة لهذه الشركات .. فما حصيلة كل ذلك على الاقتصاد القومى وهو « لب الموضوع » فى هذه القضية ؟.

الحصيلة

□ □ الحصيلة .. أن كل ما استهدفه المشرع من استصدار القانون قد تحقق !، فالشركات التى استثمرت أموال المودعين فى مشروعات منتجة قد وافق لها مجلس إدارة الهيئة على الاستمرار ، وفى ما يخص « التنقية » أيضا أن ما أدعته هذه الشركات من قبل من تحقيق أرباح مرتفعة قد وضع قطاع الأعمال - الحكومى والعام والخاص - فى موقف تنافسى غير حقيقى ، وكان على هذا القطاع إما أن يجارى هذه الشركات أو يعلن إفلاسه أفلا توجد شركة جادة تحقق مثل هذا الأرباح فى الفترات الزمنية القليلة التى مارست هذه الشركات عملها خلالها .

أما فيما يخص تنظيم قطاع الاستثمار ومنها هذه الشركات .. فإن الأموال التى تجمع من المواطنين مستقبلا لها حد أقصى - بما يعادل عشرة أمثال رأس المال وفى حدود الاحتياجات التموينية للشركة خلال السنتين الماليتين التاليتين .

فمسألة تلقى الأموال لم تعد « مفتوحة » كما كانت .. فلابد أولا أن تكون هناك مشروعات تزمع الشركة فى تنفيذها وأن يكون تلقى الأموال فى حدود الحاجة التمويلية لتنفيذ هذه المشروعات .

ثم .. لقد أصبح لدينا نوع جديد من الشركات المنظمة قانونا والتى تحكمها

□ الاحالة إلى المدعى الاشتراكى لصالح المودعين

□ قانون المدعى يتبع له المرونة فى التعامل مع الشركات

قواعد تحدد أساليب العمل بما يتيح أكبر قدر من المعلومات للمستثمرين معها (المودعين سابقا) .

بل - وفى رأى - أن أهم ما جاء به القانون هو إتاحة مجموعة كبيرة من الأوعية الاستثمارية الجديدة لكل الشركات المساهمة العاملة فى مصر - عدا شركات التوظيف - وهو ما نصت عليه المادة ١٥ من القانون فى إتاحة الفرصة لجميع الشركات المساهمة المصرية فى إصدار « صكوك تمويل » تستطيع بموجبها تمويل نشاطها واستثماراتها من سوق رأس المال فى مصر ، دون اضطرارها للجوء إلى الجهاز المصرفى ... باعتبارها تمويلا لاستثمارات متوسطة أو طويلة الأجل يتم تمويلها فى كل دول العالم من سوق رأس المال وليس من سوق النقد .

■ وما رأيك فيما يقال من أن تدخلكم كان مفاجئا وعلى غير إرادة المودعين ؟!

□ □ أبداً .. فللأسف كانت الحقيقة خلاف ما اعتقد المودعون ، لأن أموالهم كانت محجوبة عن مجالات الاستثمار فى مصر ، بل كانت أموالهم معرضة للخطر ، وتعرض بعضها فعلا - - ثم أليس دليلا على صحة تدخلنا أن الشركات التى استثمرت أموالها فى مشروعات منتجة تمت الموافقة لها على الاستمرار فى النشاط ؟

■ وماذا عن الشركات الثمانى التى رفض طلبها ؟

□ □ أتاح لها القانون أن تتقدم بتظلم إلى وزير الاقتصاد ، وتقدمت بالفعل ورفض حتى الآن تظلمات أربع شركات منها .

ليس لأحد مصلحة

■ قيل إنكم « تعنتم » مع بعض الشركات لأسباب خاصة ؟

• النتيجة الوحيدة لاستمرار شركات التوظيف بأوضاعها القديمة إفلاس قطاع الأعمال !

• « المودع سيد قراره » .. كلمة حق أرادوا بها باطلا !

□□ هذا الكلام غير معقول ، لأنه ليست لأحد مصلحة خاصة فى قبول أو رفض بعض الشركات ، وعموما أمر هذه الشركات وتظلماتها معروض على لجنة محايدة شكلها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للنظر فى مدى أحقيتها فى تظلماتها ، وبالقطع سيكون قرار مجلس إدارة الهيئة برفض تأسيس وقيد الشركات المتظلمة وأسباب اتخاذ هذا القرار ، موضع نظر اللجنة المذكورة ، ويمكن لها إذا وجدت « تعنتا » من الهيئة أو جاء قرارها على خلاف الحقيقة أن تعدله .

بل من حق هذه الشركات أن تلجأ إلى القضاء !

■ بمناسبة اللجوء إلى القضاء .. ألا يوجد تناقض بين السماح للمتضرر باللجوء إلى القضاء واتخاذ ميعاد ٩ يونيو القادم موعدا نهائيا لرد أموال المودعين ؟!

□□ لا تناقض على الإطلاق .. لأن القانون أعطى الشركة سنة كاملة لتوفق أوضاعها ، وسنتين كاملتين لرد أموال المودعين فى حالة عدم التوفيق .

معنى ذلك أن الشركة كانت تعلم حقيقة أوضاعها المالية قبل التقدم بأوراقها .. خاصة بعد أن قام المحاسبون بمراجعة مركزها المالى وتقديم تقرير عنه ، وبالتالى كان من الواجب على الشركات ألا تتأخر فى تقديم الأوراق حتى آخر يوم من مهلة السنة التى أعطاها لها القانون - للحصول على قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وكان عليها أيضا أن ترتب أوضاعها حتى ترد الأموال خلال السنتين اللتين حددهما القانون أيضا ، وهى فترة كافية لأى شركة جادة لترتيب أوضاعها فى تلك الفترة .

« لبن العصفور » !

■ قيل إنكم وصفتم مسألة رد الأموال خلال الفترة القليلة القادمة - بأنها كمن يطلب لبن العصفور ؟ ألا يؤدى ذلك إلى تصفية هذه الشركات ؟

□□ اولا أنا لم يصدر عنى مثل هذا الكلام إطلاقا ، ومن قال إن رد الأموال يعنى تصفية الشركات ؟ الموضوع ببساطة أن تقوم هذه الشركات برد الأموال التى أخذتها من المواطنين وتستمر فى مزوالة نشاطها السابق وبعيدا عن مجال تلقى الأموال .

■ د . فج النور .. ماذا عن المودعين ؟ وأنت تعلم حالة الكثيرين منهم !

□□ لهذا أحلنا الشركات التى رفض مجلس إدارة الهيئة توفيق أوضاعها إلى جهاز المدعى الاشتراكى لمتابعة عملية رد الأموال حسب الجداول المقدمة من هذه الشركات .

■ ولماذا المدعى الاشتراكى ؟!

□□ لأن الجهاز له خبرة سابقة فى مثل هذه الأمور ، ويتيح له قانونه المرونة فى التعامل مع مثل هذه الأوضاع بما يعود بالنفع على المودعين .

■ وماذا عن الريان ومودعيه ؟

□□ لم يعد لنا به أو بهم علاقة !

شعار زائف !

■ د . فج النور .. تحت شعار « المودع سيد قراره » دعا البعض المودعين فى شركات التوظيف التى رفضت إلى عقد جمعية عمومية لتقرير أمر هذه الشركات بعيدا عن هيئة سوق المال ، فما رأيكم ؟

□□ أولا أوافق تماما على أن المودع سيد قراره .. ولكن معنى ذلك أن يتخذ المودع قراره دون أية ضغوط من أى جهة .. لا من هيئة سوق المال ولا من الشركات ولا من غيرها ، وقد اتخذت الشركات التى تقوم برد أموال المودعين حاليا بعض الأساليب لم تعترض الهيئة عليها منها مثلا : أن بعض المودعين طلبوا أن يدخلوا كشركاء فى الشركات التى سبق لها وتلقت أموالهم .

ولكن هناك عدة مشكلات فى هذا الخصوص منها ضخامة عدد المودعين فى بعض الشركات ، كيف يمكن تجميعهم

دون ضغوط من أحد لتقرير مايريدونه ؟ ثم بأى صفة يمكن تجميعهم ؟ فلايوجد تنظيم قانونى يضم هؤلاء المودعين لأن الجمعية العمومية فى أى شركة مساهمة تتكون من اساهمين فقط - أى أصحاب رأس المال - وليس من المودعين ! كيف يكون المودع سيد قراره فى أموال ليست تحت سيطرته ؟

أن تعبير « المودع سيد قراره » كلمة حق أرادوا بها باطلا ! فهذا الاقتراح غير قانونى وغير عملى لأن أهداف المودعين وخاصة فى الشركات الكبيرة غالبا ماتكون متضاربة !

٩ يونيو

■ د. فتح النور تعود إلى الشركات الأربع عشرة التى عرض أمرها على مجلس إدارة الهيئة ماذا تم بشأنها .

□□ لقد تم التعامل مع هذه الشركات نتيجة للفحص والدراسات التى تمت بالهيئة وكذلك دراسات المحاسبين القانونيين ، وقد ووفق على تأسيس وقيد ٦ شركات منها.. بمعنى السماح لها بالاستمرار فى العمل فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها . ورفض تأسيس وقيد الشركات الأخرى (٨ شركات) لأن مراكزها المالية أو طبيعة النشاط أو سوء الإدارة أو أسباب أخرى لاتسمح لها بالاستمرار فى العمل بأموال الغير .

ومعنى ذلك أنها ملزمة برد الأموال لأصحابها فى الميعاد الذى حدده القانون أى قبل ٩ يونيو القادم !

الرقابة

■ وما علاقة الهيئة مستقبلا مع الشركات التى ووفق على استمرارها فى نشاط تلقى الأموال لاستثمارها ؟

□□ علاقة الهيئة بها ستنحصر فى الرقابة عليها للتأكد من التزامها بتطبيق أحكام القانون دون التدخل فى أعمال الإدارة ، وسوف تتمثل الرقابة فى مراجعة الميزانيات طبقا للنظام الموضوع ومراجعة حسابات الأرباح والخسائر وحساب التوزيع وذلك للتأكد من أن الأرباح الموزعة هى أرباح حقيقية تم تحقيقها فعلا !

■ وماهى الخطوة المنتظرة لهذه الشركات فى الفترة القادمة - أى بعد التوفيق ؟

□□ كل شركة من هذه الشركات ستقوم بإصدار « صكوك استثمار » عن المبالغ التى سبق أن تلقتها من الجمهور ، هذه الصكوك تتيح لأصحابها حق المشاركة فى أرباح الشركات أو تحمل خسائرها ولاتعطى حاملها الحق فى الإدارة وإن كانت تقدمه - لو حدثت تصفية - على المساهمين .

كما تعمل هذه الشركات فى الأغراض المحددة فى نظامها الأساسى والمذكورة فى صكوك الاستثمار التى يتسلمها المودع ، بما يعنى أن الشركة لاتستطيع أن تعمل فى مجالات مخالفة للمجالات المنصوص عليها فى نظامها الأساسى والمدونة فى صكوك الاستثمار وإلا كان من حق المستثمر (المودع) أن يسحب أمواله من الشركة لمخالفتها لغرضها الأساسى ، لأن الشركة حينئذ تكون خالفت « أحكام القانون » .

كما أنه لن يسمح لهذه الشركات بتلقى أموال جديدة إلا فى حدود قرار جمعياتها العامة وفى حدود احتياجاتها التمويلية الواردة فى أغراض الشركة فى خلال السنتين الماليتين التاليتين للإصدار .

والجدير بالذكر أن هذه الصكوك تحدد العلاقة بين صاحب المال (حامل الصك) والشركة سواء من ناحية القيمة أو العملة المستثمر بها أو تاريخ شراء الصك وكيفية حساب الأرباح والخسائر لتحديد فترة المشاركة فى الربح التى يتيحها لأصحابه . وهذه الصكوك - فى الوقت الحالى - غير قابلة للتجديد لأنها صكوك تصدر فى « إصدارات خاصة » عن أموال سبق أن جمعتها الشركات قبل صدور القانون .

وبعد ..

كانت هذه حصيلة الحوار الذى استمر مع الدكتور محمد حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال لأكثر من ثلاث ساعات .

وكما قلنا فى البداية لم يكن الهدف هو « محاكمة » د. فتح النور وإثبات أو نفى التهم الموجهة له وإنما كان الهدف هو توضيح الحقائق ومعرفة ماذا حدث وماذا يحدث .. أما النتيجة فنتركها لقراء أكتوبر بصفة عامة وللمودعين بصفة خاصة !

□

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنوك والاقتصاد

شركات تلقى الاموال ونهايــة المتاعــب

ألقى في الخميس الماضى رئيس شركة الشريف لتلقى الاموال مسئولية تاخيره عن صرف ارباح عام ١٩٨٨ على هيئة سوق المال حيث ان الفترة مابين صدور القانون في يونيو ١٩٨٨ وصدور قرار التوفيق في نهاية ديسمبر ٨٩ كانت فترة لم يتمكن خلالها من اعداد الميزانية لاظهار نتائج الاعمال .

وتعقيبا على قوله صرح مصدر مسئول بهيئة سوق المال بانه خلال تلك الفترة لم يكن هناك مايمنع الشركة من صرف ارباح تحت الحساب او رد اموال من خلال مركز مالى ، على ان يتم تسويتها في ضوء الحسابات الختامية المعدة من الشركة والمعتمدة من الجمعية العمومية .

والحقيقة وبصرف النظر عن تعليق هيئة سوق المال فان هذا كله ممكن للشركة خصوصا وانها لم تتوقف عن الانتاج وهناك عدد كبير من المودعين وثقوا في الشركة واودعوا فيها اموالهم ورتبوا حياتهم على ذلك .

يشكو رئيس شركة الشريف من انه لم يتلق حتى الان اخطارا باسم مراقب الحسابات الذى سيعد الميزانية ، وعلمت من هيئة سوق المال انها اخطرت يوم الخميس الماضى الجهاز المركزى للمحاسبات بطلب تعيين مراقب حسابات للشركة من احد مكاتب المراجعة والمحاسبة كذلك سيتم اخطار الشركة برقم وتاريخ القيد في سجل الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال خلال ايام .

اى ان الامور لاتحتاج في الوقت الراهن الى جدل ، فخلال ايام قليلة تكون كل الاجراءات قد انتهت والاسباب التى ذكرها رئيس الشركةيوم الخميس الماضى قد تلاشت وامامه الان على وجه التحديد ثلاثة شهور طبقا للقانون كحد اقصى لاظهار نتائج الاعمال لبيان الارباح التى ستوزع على المودعين اى في نهاية مارس القادم .

وماينطبق على شركة الشريف ينطبق على كل الشركات التى وفقت اوضاعها ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان استحقاق الصكوك التى يتسلمها المودعون فانها تستحق بعد ٣ شهور ومن تاريخ الموافقة على توفيق الاوضاع ، وطبقا لجدول الصكوك المقدم من الشركة ضمن الاوراق التى كانت قدمت لتوفيق الاوضاع . بذلك تكون هيئة سوق المال قد ابرات ذمتها من ترتيب الاوضاع ، ويبقى دور المتابعة في استحقاق الصكوك ومتابعة اعداد الميزانية وصرف الارباح .

واذا كانت شركات تلقى الاموال تعلن حاليا عن بضائعها وانتاجها ، فعليها ايضا ان تعلن عن مواعيد صرف الصكوك ومواعيد انتهائها من اعداد الميزانية ، وهذا حق من اودعوا اموالهم لديها ، وذلك للمساهمة في القضاء على متاعب المودعين من الذهاب الى مقار هذه الشركات للاستعلام عن مصيرهم .. وعودتهم دون اجابات واضحة عن حقوقهم .

عبدالرحمن عقل

مجلس الشعب يبدأ مناقشة بيان الحكومة :

الاشادة بالمناخ الديمقراطى الذى تعيشه مصر فى عهد مبارك

المطالبة برد ١٠٪ من أموال المودعين بشركات تلقى الأموال كحل مؤقت

كان مجلس الشعب امس على موعده السنوى لمناقشة بيان الحكومة .. وعلى مدى جلستين صباحية ومسائية برئاسة د . رفعت المحجوب دارت مناقشات هامة اشاد فيها النواب بالمناخ الديموقراطى الذى تعيشه مصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك .. واكدوا ضرورة ان تبتعد جميع الاحزاب عن التعصب والتحزب وان تضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار .

واكد كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى انه ليس فى نية احد التخلص من القطاع العام انما الهدف من تطويره مزيد من المساهمة فى الناتج القومى .. وطالب الحكومة ان تحدد موقفها وخطتها بالنسبة لرد اموال المودعين بشركات تلقى الاموال .. وباقرار مزايا جديدة لمدخرات العاملين بالخارج وسرعة تقديم قانون العاملين الجديد واطلاق الاعارات والاجازات بدون حد اقصى .

وطالبت المعارضة على لسان المهندس ابراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل ويس سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بالغاء قانون الطوارىء وكل القوانين المقيدة للحريات واعلان حجم ديون مصر .. واقترحت رد نسبة ١٠٪ من اموال المودعين بشركات تلقى الاموال تحت حساب اموالهم كحل مبدئى لهذه المشكلة .

ووجهت المعارضة الشكر للرئيس مبارك على قراره بتغيير وزير الداخلية السابق زكى بدر وطالبت بتغيير السياسة الامنية التى كان يتبعها الوزير السابق .

تفاصيل المناقشات

كان اول المتحدثين كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وبدأ كلامه بتوجيه الشكر للمستشار احمد موسى وكيل المجلس ورئيس لجنة الرد على بيان الحكومة ولاعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهد فى اعداد تقرير اللجنة .. كما وجه الشكر للحكومة على ما قدمته فى بيانها من سياسات لحل مشاكل الجماهير .

ثم شكر كمال الشاذلى اجهزة الاعلام سواء التليفزيون او الصحف لما تبذله من جهد لنقل ما يدور فى جلسات مجلس الشعب وطالبها بزيادة المساحة المخصصة لذلك فى التليفزيون والصحف . وانتقل كمال الشاذلى للحديث عن الديموقراطية فقال ان جميع الاحزاب مطالبة ان تمضى فى اداء رسالتها بعيدا عن التعصب والتحزب فى ظل تكتل وطنى يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار .

وقال .. علينا كاغلبية ان نستمع للراى الاخر بكل اهتمام وناخذ منه ما يحقق الصالح العام وهذا يدل على قوة الممارسة الديموقراطية ..

رد الاموال

وطالب الشاذلى ان تحدد الحكومة موقفها وخطتها تجاه قضية رد اموال المودعين بشركات تلقى الاموال حتى يطمئن صغار المودعين قبل كبارهم .. وتساءل هل حققت السندات الدولارية التى اصدرتها الدولة اخيرا اهدافها ؟ وما هى حصيلة مبيعاتها حتى الآن ؟ وقال اذا لم تكن الاجابة مرضية .. فلماذا لا نعطى مزيدا من المزايا للمدخرين المصريين وذكر انه سبق ان اقترح منح الايداعات بالدولار ١٪ فائدة اضافية وتقرير بعض الاعفاءات الجمركية للعاملين فى الخارج نظير قيام هؤلاء العاملين بشراء بعض السندات الدولارية .

كما طالب الحكومة بسرعة تقديم قانون العاملين الجديد الذى يتضمن تسوية حالات الذين حصلوا على مؤهلات عليا اثناء الخدمة . وجدد الشاذلى طلبه الذى قدمه العام الماضى بضرورة اطلاق الاجازات والاعارات بدون حد اقصى للعاملين فى الخارج .

حماية البيئة

وايد النائب تقرير اللجنة فى مطالبته بحماية البيئة من التلوث والتوسع فى انشاء الحدائق العامة .. وقال ان الحديقة الدولية بالاسكندرية لم يزرها احد لانها اقيمت فى منطقة محاطة بمياه الصرف الصحى

واختتم كمال الشاذلى كلامه بالاشادة بالنجاحات الكبيرة التى حققتها مصر فى مجالات العلاقات العربية والافريقية والاسلامية والدولية .. واعلن باسم الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى موافقة الحزب على بيان الحكومة .

ثغرات بالبيان

وتحدث المهندس ابراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل واشار فى البداية إلى تاخر إلقاء بيان الحكومة امام مجلس الشعب . واشاد بتقرير لجنة الرد على البيان وقال ان كل ما جاء بالبيان من مشاكل وثغرات نعرفه جميعا ، واشار إلى ان البيان تنقصه الدقة بالنسبة للأرقام فى بعض القضايا مثل تحديد رقم الديون . واكد حق المجلس فى معرفة هذه الديون والديون العسكرية خاصة ان جهات دولية عديدة تعرف حجم الديون .

وعندما بدأ إبراهيم شكرى حديثه عن قانون الطوارىء قال ان حديثى الآن سيكون متغيرا عما أعددت نفسى له بعد إقالة زكى بدر وزير الداخلية .. لقد قوبلت هذه الخطوة بالفرحة الغامرة ليس من المعارضة او حزب العمل او جريدة الشعب بصفة خاصة

تابع الجلسة :

شريف رياض
عمرو الخياط
رفعت رشاد

إنما الشعب كله .. ولقد رايت بنفسى ذلك خلال زيارة قمت بها لبعض قرى الصعيد .. رايت الحال قبل إقالة الوزير .. وبعد إقالة الوزير .

وقدم إبراهيم شكرى الشكر إلى الرئيس مبارك على ذلك .. وانتقد ابراهيم شكرى ما ذكرته احدى الصحف على لسان الوزير الجديد عبدالحليم موسى من ان تغيير الوزير لا يعنى تغيير السياسة الامنية ..

واضاف .. لقد كان زكى بدر كابوسا رفعه الرئيس مبارك بارك الله فيه .. واشار شكرى إلى ان البعض يغالط ويقول ان مجلس الشعب وافق على مد العمل بقانون الطوارىء .. ولكنى اقول ان الأجهزة التى كان يراسها وزير الداخلية كانت تكتب تقارير تؤكد فيها ضرورة مد قانون الطوارى وبالاغلبية ، ثم مد العمل بالقانون . وطالب بإلغاء قانون الطوارىء وكل القوانين المقيدة للحريات .

إلغاء الطوارىء

ثم تحدث بعد ذلك ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد فتساءل فى البداية عن الموعد الذى حددته الحكومة لحل مشكلة المودعين فى شركات توظيف الاموال وطالب بان يتم صرف مبلغ ١٠٪ للمودعين تحت حساب اموالهم فى هذه الشركات كحل مبدئى

وحيا بعد ذلك التقرير الذى اعدته لجنة الرد على بيان الحكومة واكد زيادة حب الشعب للرئيس حسنى مبارك خاصة بعد قراره بتعيين وزير جديد للداخلية . مشيرا إلى ان فلسفة الرئيس فى هذا التغيير تجعل الجميع يتفاءل بالغاء قانون الطوارىء وطالب جميع القيادات السياسية فى البلاد ان تعين وتساعد وزير الداخلية الجديد فى حماية الاستقرار الداخلى وتهيئة المناخ الأمنى المناسب لمصر .

الجلسة المسائية

وعاد المجلس للانعقاد فى جلسة مسائية تناوب على رئاستها الدكتور رفعت المحجوب وايهاب مقلد . تحدث كل من وليم نجيب سيفين ومصطفى رمضان محجوب والسيد سرحان فطالبوا المجلس بالتعاون مع الحكومة لرفع المعاناة عن الشعب وتشجيع المصدرين وخفض العمولات الملاحية . وحيوا قرار الحكومة بترشيد الاستيراد من الخارج .

ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد صباح اليوم .

برلمانيات

مصير اموال المودعين ؟

● بالامس بدأ مجلس الشعب مناقشة برنامج الحكومة .. وقد عاد صوت كمال الشاذلي يجلجل في القاعة بعد غياب دام أكثر من اسبوعين بسبب الجراحة الناجحة التي أجراها مؤخرا .. وقد حرص الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن يكون متواجدا .

● وقد تعودنا من الشاذلي أن يتخلى عن الدبلوماسية في كلماته .. وأنه خلال السنوات الماضية كانت كلماته جريئة وتواجه المشاكل بكل صراحة .. وفي هذا العام أحضر الشاذلي معه « مشنة » مملوءة بالقضايا ..

● القضية الاولى أكد فيها الشاذلي أن أحدا لا يفكر في التخلص من القطاع العام .. ولكن أيضا لا يمكن أن يشغل القطاع العام نفسه بشوى السمك أو تربية الدواجن ؟

● ويضع الشاذلي يده على نبض الشعب فيسأل رئيس الوزراء ماذا تم في رد الأموال للمودعين بشركات تلقي الأموال .. ان الناس تعيش في قلق ونحن نسأل عن صغارهم قبل كبارهم ؟!

● ويشن الشاذلي هجوما على الاسكندرية في عز البرد .. لقد صرفت ملايين من الجنيهات لاقامة الحديقة الدولية .. وحتى الآن لم يزرها أحد ولن يزرها أحد لانها أقيمت وسط مياه الصرف الصحي .. وكلنا حينما نصل الى مدخل الاسكندرية نسد أنوفنا من الريحة .. ألم يكن الاجدر الاهتمام بالحدائق داخل المحافظة .. بل أن هناك ٢٧ ألف شقة أقامها محافظ سابق تحتاج فقط الى تشطيبات .. ألم يكن الاجدر صرف نقود الحديقة الدولية عليها حتى يتمكن الناس من سكنها ..

● الكلام مازال للشاذلي حول الحكم المحلي فيه محافظين لا يوافق على الاجازة والاعارة للعاملين إلا اذا دفع العامل ألف دولار في السنة .. كيف يصدر مثل هذا القرار رغم تصريحات رئيس الوزراء ..

● وكان لابد أن يرد رئيس الوزراء فقد أثار الشاذلي موضوعات تحتاج للرد الفوري .. رئيس الوزراء يتكلم .. أتفق مع العضو فيما قاله حول القطاع العام وضرورة تحريره.

● ويؤكد رئيس الوزراء أن كبار الشركات مثل السعد والشريف وفقت أوضاعها حفاظا على حقوق المودعين .. أما الشركة اللي انتو عارفينها فهي نكبة على مصر والنيابة وجدت فيها فضائح وعمليات نصب تتم يوميا « من دقنه وافتل له » والحكومة مستعدة لالقاء بيان أمام المجلس لان ما جرى فيها لا يقبله عقل ولا ذمة ولا ضمير ..

● ويشن المهندس ابراهيم شكري حملة غضب شديدة على تصرفات وزير الداخلية السابق .. ولا تجد كلمته تعليقا إلا « ان الضرب في الميت حرام » ثم يهاجم تصريحات الوزير الجديد .. مطالبا بأن يغير الوزير من السياسة السابقة .. وحينما يقاطعه بعض النواب .. ينفعل وهو يقول أنا نائب قبل أن يلبس بعضكم البنطلون .. أنا أكبر منكم ..

● كلمة يس سراج الدين تحظى دائما بالاعجاب .. وقد بدأ أمس ساخنا حينما قال ان كلام رئيس الوزراء حول شركات تلقي الاموال لم يأت بجديد وأراهن رئيس الحكومة بمبلغ ٢٠ ألف جنيه اللي اعطوها تعويضا مع اني استحق ٢٠ مليونا ان كان كلامك به جديد .. الناس عايزة تعرف امتى حتقبض ؟!

● وقال سراج الدين ان الرئيس مبارك الذي كان محبوبا وأصبح الآن أكثر حبا بعد اقالته زكي بدر .. واختياره للوزير الجديد مؤشر بأن الفترة القادمة ستشهد حوارا واستقرارا .. وأنه سيستجيب لنا بالغاء كافة قوانين الطوارىء .. وأنا أناشد كل القيادات الدينية أن تتبع أسلوب الحوار حتى ننهي الطوارىء ..

جلال السيد

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٠

مدير التحقيقات بجهاز المدعى الاشتراكي :

لا مانع من المهلة فى حالة اثبات شركات الأموال لحسن النية بعض الشركات سددت جزءا من المستحقات بعد صدور القانون

العلاقة بين الشركة والمستثمر عقد وكالة وليس وديعة

كتبت نجوى عويس :

أدلى المستشار عبدالمعز ابراهيم مدير ادارة التحقيقات والادعاء بجهاز المدعى الاشتراكى بحديث إلى « الأخبار » حول موقف شركات الاموال التى رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها والنتائج الميدانية للتحقيقات التى جرت مع اصحاب هذه الشركات .. قال ان بعض اصحاب الشركات يؤكدون عزمهم على رد ما تلقوه من أموال وهى نقطة خلاف مع الهيئة .. وأكد ان العلاقة بين الشركة والمستثمر هى عقد وكالة وليس عقود وديعة .. وأشار إلى انه فى حالة ثبوت حسن النية فى رد الاموال فلا يوجد مايمنع من تذليل أى عقبة امامهم للرد بعد ٩ يونية القادم .. وأكد ان الهدف الاساسى هو ضمان حقوق المستثمرين ورد حقوقهم .

ـ كم عدد الشركات التى يقوم الجهاز بالتحقيق معها وما هى ؟

ـ عددها ٧ شركات وهى بدر الاستثمار .. الهدى مصر للاستثمار .. الحجاز للتنمية العقارية .. سلطان للاستثمار .. نيو كايرو للخدمات المتطورة .. الزهراء للاعلام العربى .. مكتب المهندس محمد المراكشى .

مؤشرات التحقيق

ـ ماهى المؤشرات المبدئية التى أسفر عنها التحقيق ؟

ـ حتى الآن اصحاب هذه الشركات يؤكدون عزمهم على رد الاموال للمستثمرين وهذه الجزئية نقطة خلاف بينهم وبين الهيئة العامة لسوق المال .. فالمادة ١٨ من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ نصت على ان يقوم القائمون على هذه الشركات برد جميع ماتلقوه من أموال الى اصحابها . الا أن الهيئة ترى ان يتم الرد نقدا فقط وبنفس ذات العملة التى تم أيداعها فى الشركة .. فى حين ان اصحاب هذه الشركات يرون استحالة ذلك من الناحية العملية لأن ذلك يعنى بيع اصول الشركة العقارية وتحويله الى اموال سائلة تم ردها الى المستثمرين وذلك خلال فترة زمنية قصيرة جدا تنتهى فى ٩ يونية القادم بما يحقق خسارة فادحة لكثرة المعروض وقلة القوة الشرائية وأن الخاسر فى ذلك هو المستثمر ويرى أصحاب هذه الشركات ان يقوموا بالرد نقدا فى حدود السيولة الموجودة وان يعرضوا على المستثمرين بعد ذلك الرد عينا سواء كانت منقولات أو عقارات وذلك برضاء المستثمرين ودون اجبار .

ـ المادة ١٨ من القانون ١٤٦ تلزم هذه الشركات برد جميع ماتلقوه من اموال ولكن الهيئة ترى ان ماتلقوه بالاضافة الى الارباح رغم ان هذه الشركات رفضت لأنها خاسرة ماهو تفسيركم لهذا ؟ .

ـ نص المادة ١٨ ينص على رد جميع ماتلقوه من أموال فقط هذا بالاضافة الى ان اصحاب هذه الشركات كيفوا العلاقة القانونية بينهم وبين المستثمرين على انها عقود وكالة وليست عقود وديعة وكل عقد من هذين العقدين له شروطه واحكامه وهذا الموضوع بالذات مطروح امام القضاء .

مسئولو الجمعية العمومية

ـ هل سيسمح لهذه الشركات ان تملك اصولها للمستثمرين فى صورة تسويات مالية او شركات تجارية وصناعية جديدة وهل ستوافق مصلحة الشركات على هذا ؟

ـ بالنسبة لهذه النقطة فهى تخضع لقانون الشركات وللجمعيات العمومية المنعقدة لهذه الشركات هل يمكن تحويلها كشركات مساهمة أو توصية بسيطة تخضع لقانون الشركات .

ـ اذا اظهرت الشركات جديتها فى رد الاموال ولم يسعفها الوقت فى الرد فى ٩ يونية القادم هل ستكون هناك مهلة أخرى لهم ؟

ـ اذا اثبتوا حسن النية وقاموا فعلا بالرد وكان عدم تمام الرد فى المهلة المحددة فى ٩ يونية القادم راجعا لاسباب قهرية خارجة عن ارادتهم فلا يوجد مايمنع من تذليل اى عقبة امامهم حتى يحصل المستثمرون على حقوقهم بما فى ذلك عقبة التاريخ .

اعادة التقييم

ـ هل من سلطة الجهاز تقييم أو اعادة تقييم اصول هذه الشركات لمعرفة ما اذا كانت ستفى بحقوق المودعين من عدمه ؟

ـ تقييم الاصول تم دفتريا وليس بالقيمة السوقية وذلك طبقا للمادة ٦٤ أ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٤ لسنة ٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ .

جهاز قضائى

ـ هل سلطة الجهاز على هذه الشركات اشرافية أم ادارية ايضا ؟

ـ دور الجهاز ليس وضع اموال اصحاب هذه الشركات تحت الحراسة ومنعهم من التصرف فى اموالهم العقارية والمنقولة .. وليس دوره وضعهم فى مكان امين واحالتهم الى

محكمة القيم لينتهي الى بيع اصول هذه الشركات جبرا ولكن الجهاز من منطلق انه جهاز قضائي يرى تحقيق العدالة وذلك بسماع اقوال ودفاع اصحاب هذه الشركات ومواجهتهم بما جاء في البلاغات المقدمة ضدهم من الهيئة العامة لسوق المال وماجاء بتقارير المحاسبين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبات لاعتماد المراكز المالية لهذه الشركات ثم الوصول الى ان يحصل المستثمرون على ايداعاتهم كاملة بقدر الامكان ان شاء الله .

والدليل على صحة وجهة هذا الاتجاه ان هناك شركة اعادت فعلا بعد ١٠ يونية الماضي اكثر من ١٥ مليون جنيه .. وشركة اخرى اعادت بعد هذا التاريخ اكثر من ٤٢ مليون جنيه .

بالقيمة السوقية

– هل سيلجا الجهاز الى اعادة تصوير المراكز المالية للوقوف على حقيقة الاوضاع المالية لهذه الشركات ؟

– في حالة البيع سيكون بالقيمة السوقية والقيمة الحقيقية لهذه الاصول وليس بالقيمة الدفترية لأنه قطعا ارتفعت قيمتها من تاريخ الشراء حتى الآن وكل ذلك لصالح المستثمرين كما ان الجهاز في كل خطوة من خطواته يراعى صالح جانب المستثمرين .

سؤال اخير : – في حالة وجوب نشر اعلانات لبيع الاصول .. من المسئول عن منح التصريح بنشرها الهيئة أم الجهاز ؟

– الجهاز يباشر على الشركات التي يقوم بالتحقيق معها كافة سلطاته ودون سلطان لاحد كائنا من كان على الجهاز باعتبارها قضايا يحقق فيها الجهاز ولا سلطان لاحد الا ضمائرنا والقانون .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٠

الأموال السائلة للريان تغطى ٢,٥٪ فقط

علمت «الأخبار» أن الأموال السائلة الخاصة بشركات الريان لدى إدارة التحفظ على الأموال ، لا تزيد حاليا عن ٢,٥٪ من مستحقات المودعين بهذه الشركات . ولذلك لا يمكن لادارة الأموال رد آية مبالغ للمودعين فى الوقت الحالى .

وكان كمال الشاذلى وياسين سراج الدين رؤساء الهيئة البرلمانية لحزبى الوطنى والوفد قد طالبا برد جزء من أموال المودعين فى حدود ١٠٪ ، وقدرت هذه النسبة بنحو ١٨٠ مليون جنيه ، بينما المتوافر لدى إدارة الأموال بجهاز المدعى العام الاشتراكى لا يتجاوز ٣٠ مليون جنيه فقط .

الشيخ الشعراوى يطلب لقاء الرئيس للوساطة فى رد أموال مودعى الريان

كتب ـ محمود عبدالعظيم :

علمت «الوفد»، ان الشيخ محمد متولى الشعراوى طلب مقابلة الرئيس حسنى مبارك للوساطة فى قضية رد اموال المودعين بشركات الريان .

تم تحديد الموعد فى بداية الاسبوع المقبل . اكد ممدوح الدسيمى محامى احمد «الريان»، ان لجنة من كبار العلماء تضم الشيخ عبدالصبور شاهين والشيخ محمد الغزالى والشيخ الشعراوى، تقدمت يوم «الاحد» الماضى الى المستشار جمال شومان النائب العام، بطلب يتضمن عرضا جديدا لرد اموال المودعين بشركات الريان .

يقترح العرض حصول لجنة العلماء على توكيلات من المودعين وتشكيل مجلس ادارة جديد للشركة، تنتخبه الجمعية العمومية ويتولى استرداد ارصدة شركات الريان بالخارج، والمودعة باسم شركة الريان للمعاملات المالية، وشركة الريان بالكاريبى فى الولايات المتحدة الامريكية دون انتظار صدور احكام قضائية، يستغرق نظرها عدة سنوات .

كما يتضمن العرض قيام مجلس الادارة الجديد، بتصفية بعض الاصول غير المنتجة، او تطويرها بالاسلوب الوارد فى المذكرة المقدمة من احمد الريان الى النائب العام فى «نوفمبر» الماضى .

المصدر : المصـــــور
التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعى العام الاشتراكى يحقق مع سبع شركات توظيف أموال للاسراع فى رد أموال المودعين ..

كتب : عزت بدوى

● بدأ جهاز المدعى العام الاشتراكى هذا الاسبوع تحقيقاته مع أصحاب شركات الهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز ونيوكايرو والزهراء للاعلام العربى وسلطان للاستثمار وشركة المهندس « محمد المراكشى » وذلك بعد ان رفض الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يوم الخميس الماضى التظلمات المقدمة من اصحاب هذه الشركات ضد قرار مجلس ادارة هيئة سوق المال برفض توفيق أوضاعهم .. كما رفضت هيئة سوق المال البرامج المقدمة منهم لرد أموال المودعين لديهم لمخالفة هذه البرامج لقانون الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال ولائحته التنفيذية .

وعلمت « المصور » ان موافقة المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى على ان يتولى جهاز المدعى الاشتراكى التحقيق مع أصحاب هذه الشركات بعد ان رفض من قبل تولى أمر التحقيقات فى قضية الريان تأتى فى اطار السياسة التى يتبناها جهاز المدعى العام الاشتراكى فى عدم التدخل فى التحقيقات التى تبدؤها النيابة العامة ولذلك رفض الجهاز أيضا ان يتولى التحقيق مع أصحاب مجموعة شركات أى . سى . سنتر .. والتى رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها وكذلك البرامج المقدمة منهم لرد أموال المودعين لديهم . بعد ان اكتشف جهاز المدعى العام الاشتراكى إن هذه الشركة تم فرض التحفظ عليها بمعرفة النيابة العامة .

فى تصريحات خاصة « للمصور » أكد مصدر مسئول إن احالة أصحاب شركات الهدى مصر وبدر والحجاز وغيرهم من باقى أصحاب الشركات السبع الذين رفض وزير الاقتصاد تظلماتهم هذا الاسبوع إلى المدعى العام الاشتراكى وليس إلى النيابة العامة كما حدث فى الريان يأتى للعمل على سرعة رد أموال المودعين فى هذه الشركات والذين يصل عددهم إلى ٨٠ الف مودع بجملة ايداعات تزيد على ٧٠٠ مليون جنيه حيث أباح القانون لجهاز المدعى العام الاشتراكى بإن يشترك مع الخاضعين فى اجراء بيع بعض أصوله وممتلكاته لرد أموال المودعين لديه .. وإذا رفض او تعنت الخاضع فى تنفيذ هذه التصفية يستطيع جهاز المدعى العام الاشتراكى ان يلجأ لمحكمة القيم للحصول على أمر منها فى اجراء البيع ورد أموال المودعين وبالتالى فإن المرونة الموجودة لدى جهاز المدعى العام الاشتراكى تمكنه من سرعة صرف نسب للمودعين فى هذه الشركات فور تأييد قراره بفرض الحراسة على أموال أصحاب هذه الشركات بعكس الوضع السائد حاليا فى قضية الريان حيث لاتستطيع النيابة العامة ان تقوم بصرف أية نسب للمودعين مهما توافر لديها من سيولة إلا بعد صدور حكم نهائى من محكمة الجنايات وتعيين « مصفى » قضائى يتولى تصفية هذه الأموال مما يعوق صرف أية نسب للمودعين الا بعد انتهاء المحاكمة وتعيين المصفى القضائى والانتهاء من بيع كل الأصول والممتلكات مما دفع هيئة سوق المال إن تلجأ إلى المدعى العام الاشتراكى ضد أصحاب الشركات السبع السابقة حتى لاتتكرر مأساة المودعين فى الريان مع المودعين فى هذه الشركات .

المصدر : المصــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠

وعلمت « المصور » إن المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي قد اصدر اوامره إلى فريق المحققين بجهاز المدعي العام بسرعة الانتهاء من تحقيقاتهم مع اصحاب هذه الشركات منذ تلقى قرار وزير الاقتصاد برفض تظلماتهم وذلك حتى يتمكن الجهاز من فرض الحراسة على اصحاب الشركات التى تكشف التحقيقات عجزهم عن رد كل اموال المودعين لديهم قبل ٩ يونية القادم ليتولى الجهاز اجراءات احالتهم الى محكمة القيم حتى يتمكن من سرعة رد جزء من هذه الاموال لاصحابها .

كما علمت « المصور » إن قرار وزير الاقتصاد برفض تظلمات اصحاب هذه الشركات قد جاء بعد ان اثبتت اللجنة التى قامت بفحص هذه التظلمات انها لم تقم على اى دليل قانونى وإن هيئة سوق المال قد اصابت فى قرارها برفض توفيق اوضاعها كما كشفت عن مراكزها المالية المنهارة من عدم قدرتها على الاستمرار وضخامة الخسائر التى لحقت باموال المودعين لديها والتى بلغت ٨٠ مليون جنيه فى شركة الهدى مصر و ٣٧ مليون جنيه لدى شركة بدر مما يهدد بضياع باقى اموال المودعين فى حالة استمرار هذه الشركات ..

رؤية

النوايا الطيبة

افرزت قضية شركات تلقى الأموال خلال الفترة الأخيرة مصطلحات «غريبة وشاذة» على الحياة الاقتصادية مما يحتم الاسراع ببترها واستئصالها من الجذور.. حتى لايؤدى تعميم «الغرابة والشذوذ» الى هدم قواعد المعاملات والالتزامات في النشاط الاقتصادى

وقد وصلت اثارة «الغرابة والشذوذ» الى حدودها القصوى في الاحاديث والتصريحات المتناقضة حول موقف شركات تلقى الأموال التى رفض اخيرا توفيق اوضاعها حيث خرج علينا بعض الموظفين العموميين باحاديث بالغة الطرافة عن «اقتضاء حقوق المودعين» استنادا الى تاكيدات النوايا الحسنة والطيبة لاصحاب هذه الشركات والمسئولين عنها.. وكان المعاملات الاقتصادية انتقلت بقدرة قادر وفى لحظة واحدة من دائرة القانون الى دائرة الايمان المغلظة وحسن النوايا بكل ماتعنيه من رعاية للانحراف وحماية له.

ليست القضية الآن قضية شركات وفقت اوضاعها او لم توفق ولكنها قضية «قانون ونظام» فاما ان تتولى الاجهزة المسئولة العمل فى ظل القانون والنظام او تصبح فى حكم البوتيكات وتعلن انها تدار بعقلية السوبر ماركت الذى يجد فيه المستهلك من الابرة للصاروخ بحسب الاحتياج وبقدر مايملك من اموال من منطلق ان البضاعة معروضة لكل قادر على الشراء.

وتتاكد حقيقة «الغرابة والشذوذ» من وضوح قواعد القانون ووضوح قاعدته التنفيذية ووضوح التزامات وحقوق المودعين «بإعلانات» صادرة للكافة من الجهات التنفيذية المسئولة.. من هنا فان اية تفسيرات واجتهادات جديدة لابد وان تقابل بعلامات الاستفهام والتعجب خاصة وان الحقائق الدفينة والصارخة للملف معلومة للموظفين العموميين

وتتركز قضية الشركات التى لم توفق اوضاعها ببساطة وبغير فلسفة فى ان هذه الشركات من واقع شهادات المحاسبين والمراجعين تعانى من مظاهر خلل بكل ماتعنيه كلمة خلل فى تصرفات القائمين عليها

يضاف الى ذلك ان الشركات التى لم توفق اوضاعها هى جزء من الشركات المملوكة لنشاط تلقى الاموال وليست جميع الشركات بمعنى ان ماتم السعى لتوفيق اوضاعه هو جزء من الاملاك والنتائج وليس اوضاعه هو جزء من الاملاك والغنائم وليس كلها مما يفسر الكثير من غموض عدم توازن الايداعات مع الاصول ومزاعم الخسائر وعدم الربح.

لاتحتاج قضية الشركات التى لم توفق الا الى اجراء واحد يقول بايقاف من تلاعب وقرارات الرفض بالتوفيق قرينة من جهة مالية واقتصادية ومحاسبية لاتسمح لاحد ان يفتح باب المزايدة من جديد.. وهى تسمح فقط بالعقاب القانونى واقتضاء حقوق المودعين بغير احاديث عن مهلات اضافية وتشكيك فى الحقوق المستقرة للمودعين.. لاتثيروا زوابع الغضب والشك واغلقوا بوابات الجحيم؟!

اسامه غيث

نظر قضية الريان فى فبراير القادم

محاكمة ١٣ متهما استولوا على مليار و ٨٨٤ مليون جنيه

تبدا محكمة جنايات القاهرة فى فبراير المقبل نظر قضية الريان .. وقرر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، ان تعقد الجلسات بقاعة المحاكمة بارض المعارض بمدينة نصر .

وكان المستشار جمال شومان النائب العام ، قد امر باحالة ١٣ متهما يتقدمهم احمد وتوفيق ومحمد عبدالفتاح الريان ، الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عن مجموعة من الجرائم التى ارتكبوها ، ومن بينها امتناعهم عن رد المبالغ المستحقة للمودعين ، وعدم ارسالهم اخطارات قانونية الى الهيئة العامة لسوق المال ، متضمنة المبالغ التى تلقوها بالعملات المختلفة .

وتضمنت الجرائم عدم التزام المتهمين بنقل الارصدة الموجودة بالخارج ، وايداعها لدى البنوك المعتمدة فى مصر ، وخداع ١٨٨ الف اسرة تحت شعارات التعامل باحكام الشريعة الاسلامية ، واستيلائهم على مايعادل مليارا و ٧١٥ مليون جنيه وقت فرض التحفظ ، تعادل الان مليارا و ٨٨٤ مليون جنيه .

والمتهمون الـ ١٣ هم : احمد توفيق عبدالفتاح « ٣٣ سنة » ، وتوفيق عبدالفتاح « ٧٣ سنة » ، ومحمد توفيق عبدالفتاح « ٣٦ سنة » ، ومنير محمد جودة « ٤٤ سنة » المدير العام للشركة ومحمد عبدالخالق احمد « ٣٣ سنة » موظف بالشركة ، وجورج عزت فوزى « ٣٥ سنة » مدير شركة امكو للسياحة ، وماجد ابوبكر الصديق « ٣٣ سنة » صاحب مكتب توريدات عامة ، ومسعد فرج عبدالفتاح « ٣٢ سنة » موظف بالعلاقات العامة بالشركة ، ومحمد حسن محمد حتحوت « ٣٧ سنة » تاجر سيارات ، وجعفر طاهر حسن « هارب » ، واحمد نبيل حسن « ٣٣ سنة » مدير مكتب دار الكتاب العربى ببيروت « هارب » ، وسحر ابوبكر لطفى « ٢٥ سنة » سكرتيرة بمكتب تمويل شركة كامكوم بالقاهرة ، وحسن مدبولى احمد جبر « ٤٤ سنة » موظف بشركة الريان .

المصدر : الاهـــرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٠

لقطات تحت القبة

كان طبيعيا ان يكون محور الحديث فى بداية مناقشة بيان الحكومة هو اوضاع شركات توظيف الاموال وحالة المودعين ..

طرح كالعادة التساؤل التقليدى ماهى محصلة مايجرى وماهو مصير المودعين وكان الرد التقليدى من رئيس الوزراء التحقيقات جارية امام النيابة والمدعى الاشتراكى وهناك بعض الشركات وفقت اوضاعها وساعدناها كثيرا حينما وجدنا ولمسنا استعدادا طيبا من جانبها ..

ويضيف رئيس الوزراء ولكن هناك شركة لا امل فيها وكل نشاطها كان احتيالا ونصبا ووجودها كان يمثل كارثة ولولا القانون الذى يجب ان نفخر به جميعا لكانت الكارثة اكبر كثيرا ..

طرح الاعضاء تساؤلاتهم ورد رئيس الوزراء كما حدث منذ ان تفجرت هذه الازمة ويبقى المودع فى مكانة ويبقى الحال عما هو عليه والماسى كما هى وتعرض المودعين للازمات القلبية والامراض النفسية يتسع نطاقه .

كان المودع لديه بعض الامل فى ان يقول رئيس الوزراء شيئا جديدا عن هذه الشركة التى وصف وجودها بالكارثة يقول جديدا بالنسبة للاصول التى قيمت والحد الادنى الذى يمكن ان يحصل عليه صاحب المال كم سياخذ ويستفيد من امواله التى اصبحت فى حكم الديون المعدومة .

كل امل المودع كان ممثلا فى كلمة واحدة يسمعها من رئيس الوزراء وهى نسبة مايسترجعه من وديعته ومهما كانت هذه النسبة متواضعة فهى افضل من وضعه الحالى لحقيقة قد تكون مرة ولكن احاطة المودع بها يجعله فى كل الاحوال فى وضع اجدى مما هو فيه الان ..

وصف رئيس الشركات ان شركة وجودها يمثل كارثة وهو يعلم جيدا ان هذه الشركة بعينها هى التى لديها اموال السواد الاعظم من المودعين ومصائرهم مرتبط تماما بما تنتهى اليه الاوضاع بشانها .

طرحت التساؤلات واجاب رئيس الوزراء وحال المودع كما هو بعد ان تبدد امله الاخير فى ان يسمع جديدا يخفف من الامه ..

كان الافضل ان يتحفظ الدكتور عاطف صدقى بشان هذه القضية ويؤجل الاجابة فى اى وقت اخر لان هذا كان معناه ان الامل يظل قائما وموجودا ..

اجابة رئيس الوزراء بالطبع لم تكن حاسمة ولكنها فى نفس الوقت جاءت قاطعة فى قطاع المودعين اى امل بعد الان

المحرر

المستشار القانونى لمصلحة الشركات « للأخبار » :

من حق شركات الأموال زيادة رأس مالها بموافقة الجمعية العمومية ادخال المستثمرين كمساهمين وشركاء حسب رغبتهم

كتبت نجوى عويس :

تحدث المستشار سامح كمال المستشار القانونى لمصلحة الشركات الى « الأخبار » حول موقف شركات الأموال فى حالة رد الاموال او التصفية .. قال فى جميع الحالات تخضع مثل هذه الشركات لاشراف مصلحة الشركات ولاولاية لهيئة سوق المال عليها .. وان من حق مثل هذه الشركات زيادة رأس مالها فى حالة موافقة الجمعية العمومية .. وقال ان قرارات فرض الحراسة لاتسرى الا على الشركة التى حددها القرار دون ان يمتد الى باقى الشركات المنبثقة عن هذه الشركة .. وقال انه من الممكن ايضا الموافقة على ادخال المستثمرين كمساهمين وشركاء حسب رغباتهم ..

بدأ المستشار سامح كمال حديثه قائلا : ان الشركة حتى لو كانت فى حالة تصفية فهى تبقى كشكل قانونى يخرج عن ولاية الهيئة العامة لسوق المال واذا كانت شركة اشخاص فهى خاضعة لاحكام القانون التجارى أما اذا كانت شركة مساهمة مصرية فهى خاضعة لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ وتابعة لرقابة واشراف مصلحة الشركات مباشرة .

س : هل تعترض مصلحة الشركات على زيادة رأس مال شركات تلقى الاموال فى حالة موافقة الجمعية العمومية على ذلك ؟

ج . قال لا اذا كانت هذه هى رغبة الجمعية العمومية ويتم عمل مقاصة بقيمة الايداعات وقيمة الاسهم لانه لايوجد نص فى القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ يؤيد ذلك أو يمنعه .. ولكن فى قانون الشركات وهو رقم ١٥٩ لسنة ٨١ فى المادة ٩٠ تقضى بأن تتم زيادة رأس المال المصدر بأصدار أسهم جديدة بنفس قيمة أسهم الاصدار الأول مع مراعاة أحكام المادة ٩٤ .

المودع يتحول مساهما

س : اذا طلبت احدى الشركات العاملة فى تلقى الاموال تغيير غرضها بموافقة الجمعية العمومية .. هل هناك أعتراض من مصلحة الشركات ؟

ج : انه مجرد رفض توفيق أوضاع مثل هذه الشركات فان صفة التلقى تزول عنها وتعود كشركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ ولاشراف مصلحة الشركات مباشرة .

س : اذا رغب صاحب الوديعة تخصيص نسبة من ايداعاته لشراء جزء من اصول الشركة حتى يصبح مساهما فيها هل ذلك ممكن ؟

ج : فيما يتعلق بالمنشآت الفردية وشركات الاشخاص التى كانت تقوم بمباشرة نشاط تلقى الاموال قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ ولم توفق اوضاعها لسبب من الاسباب .. فهى ملزمة برد اموال المستثمرين طبقا للقانون ويجوز لها ادخالهم كشركاء بقيمة ايداعاتهم .. كما يجوز لها التحول الى شكل من اشكال الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ وذلك باتخاذ اجراءات التاسيس التى يتطلبها الشكل القانونى الجديد واعتبار المستثمرين لديها مؤسسين أو مكتتبين أو شركاء حسب الاحوال .. وقد عرض هذا الموضوع على لجنة مستشارى مصلحة الشركات فى اجتماعهم رقم ٧٠ فى الاسبوع الماضى بانه ليس هناك مايمنع ذلك .

الحراسة لاتمتد ..

س : اذا فرضت الحراسة على احدى الشركات هل تمتد الحراسة الى الشركات الفرعية المنبثقة عنها ؟

قال : لا المصلحة لاتتعامل مع الشركات على انها مجموعة وتوجد روابط بينها وبين الشركة الأم حيث لايوجد فى قانون الشركات تنظيم للشركات القابضة ومن ثم فان التعامل يتم مع كل شركة على حدة مثال ذلك قرار فرض الحراسة على شركة « يونيفرسال » من جانب المدعى الاشتراكى فان الحراسة تفرض على الجزء فقط المساهمة به الشركة التى فرضت الحراسة عليها ويحضر مندوب المدعى الاشتراكى كممثل للشركة الموضوع عليها الحراسة .. لأن الشركة شخص معنوى مستقل عن المساهمين الاخرين .

ضمان الحقوق ..

س : كيف سيتم التنسيق بين المصلحة وجهاز المدعى الاشتراكى ؟

قال : نحن على أتم الاستعداد للتعاون معا لضمان حقوق أصحاب الأموال .. وأنا أعتقد أن هناك جانبا كبيرا منهم ليس لديه المانع للدخول كمساهم فى هذه الشركات .

المصدر : الاحرار

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٠

مستحقات ضحايا هيدكو مصر صرف ٤٠ ٪ منها فى أول مارس

علمت الاحرار .. ان جهاز المدعى العام الاشتراكى سيبدأ فى اول مارس القادم صرف ٤٠ ٪ من المستحقات لضحايا شركة هيديكو مصر ويقدر عددهم بحوالى ٢٠٠٠ ضحية

كانت هدى عبدالمنعم صاحبة هيديكو مصر قد هربت خارج البلاد بعد ان حصلت على مبالغ تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه من المواطنين فى شكل مقدمات اسكان نظير تمليك وحدات بابراجها السكنية ..

كما حصلت على تسهيلات ائتمانية من عدد من البنوك بلغت حوالى ٤ ملايين جنيه

وكانت محكمة القيم قد فرضت الحراسة على اموال هدى عبدالمنعم وممتلكاتها

وقد قام جهاز المدعى العام الاشتراكى مؤخرا ببيع جزء من ممتلكاتها وبلغت حصيلة البيع حوالى ٣ ملايين جنيه .

ومن المنتظر ان يقوم الجهاز ببيع قطع اخرى لتسديد باقى المبالغ للضحايا

بلا أقنعة

حامد سليمان

تراجيديا التوظيف و.. عدالة المدعى الاشتراكى

● لان الهدف فى النهاية .. كان الحفاظ على اموال المودعين .. وحتى تطمئن الحكومة الى عدم وقوع ظلم على بعض اصحاب شركات التوظيف الجادة .. التى اشتكت لرئيس الوزراء من تعسف قرار هيئة سوق المال برفض توفيق اوضاعها ..

لذلك .. قرر رئيس الوزراء .. تحويل البت فى مصير هذه الشركات الى جهاز المدعى الاشتراكى .. الذى يرأسه المستشار عبدالسلام حامد ، وذلك لضمان :

١ ـ سرعة رد اموال المودعين .. حتى لا يتاخر ردها من خلال اجراءات القضاء كما حدث فى قضية الريان ..

٢ ـ ضمان عدم وقوع ظلم على بعض شركات التوظيف .. التى تقوم بدورها فى خدمة الاقتصاد القومى ..

وكان على راس الشركات التى قرر رئيس الوزراء تحويلها لجهاز المدعى الاشتراكى .. شركات الهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز والمهندس والزهراء للاعلام العربى .. وسلطان للاستثمار ..

و.. كانت هناك مفاجاة فى انتظار الطرفين ..

اكتشفت اجهزة المدعى الاشتراكى .. ان ميزانية بعض هذه الشركات لا تعانى أى خسارة .. بل وقامت بتسديد اخر ما عليها من ضرائب للدولة حتى عام ٨٩ مثل شركات الهدى مصر والحجاز والمراكشى والزهراء ..

واكتشفت هذه الاجهزة ثانيا .. ان بعض هذه الشركات قد حققت ارباحا صافية اكثر من مليون جنيه .. رغم ان تقارير الهيئة تقول انها حققت خسائر تقدر بـ ٢ مليون جنيه (!!) ومن ثم فقد صدر قرار تعسفى من الهيئة بعدم توفيق اوضاعها مع مائة شركة اخرى .. !

واكتشفت هذه الاجهزة ثالثا .. ان بعض هذه الشركات ـ مثل شركة الزهراء للاعلام ـ علاوة على سلامة اوضاعها الاقتصادية ـ لا تقوم ـ فقط ـ بنشاط لخدمة الاقتصاد القومى من خلال بيعها انتاجها بالعملة الصعبة وإيداعها فى البنوك المصرية .. ولكنها تقوم بنشاط ثقافى واعلامى واسع .. مما رشحها فى العام الماضى الى الحصول على جائزة « مؤسسة التقدم العلمى » الكويتية لاحسن كتاب نشر فى الثمانينيات باللغة العربية وهو كتاب « اطلس تاريخ الاسلام » للدكتور حسين مؤنس .. بل ان نشاط هذه الشركة .. دفع احد طلاب الماجستير فى المعهد العالى للصحافة بالمغرب .. ليتخذ من نشاطها الثقافى موضوعا لرسالته : « مؤسسة الزهراء للاعلام العربى ، والنموذج الاسلامى المطلوب ».. وقد هال جهاز المدعى ان يتم اجهاض مثل هذه الشركة .. التى تقوم بكل هذا الدور وتحتل كل هذه المكانة .. بهذه البساطة ..

هذا ما اكتشفته اجهزة المدعى الاشتراكى ..

اما ما اكتشفه اصحاب الشركات .. فهو تلك الروح الودية المتفاهمة من مساعدى المدعى الاشتراكى .. وانهم يحاولون بذل اقصى ما فى طاقتهم للمساعدة فى رد اموال المودعين .. وبشكل يضمن عدم انهيار الشركات حتى يستمر ـ الجاد ـ منها فى تحقيق اهدافها فى خدمة الاقتصاد القومى .. رغم ان هيئة سوق المال هى التى كان يجب ان تقوم بهذا الدور وقد كان اهم العقبات .. هى استحالة بيع اصول الشركات المرفوضة .. فى مدة اقصاها ١٩٩٠/٦/٩ .. مما يؤدى الى انهيار سعر هذه الاصول لغير صالح المودعين ..

لهذا فقد صرح المستشار عبدالمعز ابراهيم .. بانه لا مانع من مد مهلة رد اموال المودعين لصالح المودعين .. وحماية للسوق من الانهيار .. وقد ذكر لى الاستاذ احمد رائف مدير عام الزهراء للاعلام العربى ان مساعد المدعى الاشتراكى الذى يتولى امر شركته رجل مثقف ويقدر مهمة الثقافة والعلم ويتفهم دور مؤسسات النشر فى مصر من اجل المجتمع .. وانه سيعقد اجتماعا بين صاحب هذه الشركة بالذات وبين كبار مودعيه .. بحيث يستمر نشاط هذه الشركة الثقافى بعيدا عن قانون توظيف الأموال ..

ومن المفارقات الغريبة .. ان هذه الشركة ورغم كل المشاكل التى مرت بها خلال العام الماضى .. من جراء تعنت هيئة سوق المال .. تواصل نشاطها .. وقد قدمت لمعرض القاهرة الدولى للكتاب الذى افتتح امس ٤٣ كتابا منها اربع مخطوطات تراثية تنشر لأول مرة بعد تحقيقها .. تحية لجهاز المدعى الاشتراكى .. الذى لتخضع سلطاته القضائية لصالح المودعين .. وتعامل مع اصحاب هذه الشركات بروح وطنية تهدف الى انهاء « تراجيديا التوظيف » .. بخاتمة سعيدة .. على اساس ان القائمين بها مصريون فى النهاية .. تجب مساعدتهم للوصول الى حل وسط لا يدمرهم .. ولا يضر بصالح الاقتصاد الوطنى ..

أخبار هامة .. لمودعى الشريف

فى اتصال تليفونى سريع بالأستاذ عبداللطيف الشريف .. ذكر لى .. انه بعد صرف الصكوك ينتظر اجتماعا للجمعية العمومية بحضور محاسب الحكومة والجهاز المركزى للمحاسبات .. وبعدها سيقرر صرف ارباح الأعوام السابقة ، كما ذكر لى ان الأموال التى صرفها المودعون خلال الأزمة .. سواء كانت من حساب الأرباح او راس المال .. فإنه سيصرف لهم ارباحا عن الأيام التى بقيت فيها الأموال فى حوزته و .. انه من العام القادم .. ستصرف الأرباح فى موعد ثابت كل عام ..

الكاتب و.. القضية

مهنة الكاتب الصحفى .. ليست مجرد « احتراف تجريدى » .. فالذى يخلق مكانة الكاتب .. ليس القلم الذى يمسك به .. ولا الكلمات التى يجيد انتقاءها .. ولا العبارات التى يُتقن صياغتها وإنما القضية التى يعبر عنها هذا القلم وتلك الكلمات و .. العبارات ..

مرت هذه الخاطرة بى وكتاب الزميل الصديق وجيه ابو ذكرى الثانى عن قضية الادمان على وشك الظهور .. الكتاب الجديد يحمل اسم « الموت والجنون » بعد كتابه الأول « بارونات المخدرات » والتى سجل فيها رؤى رحلته الصحفية التاريخية الى كولومبيا ..

ولم تكن قضية « الادمان والمخدرات » هى القضية الأولى .. التى شارك فيها قلمه فى معركتها الضارية .. واعتقد انها لن تكون الأخيرة ..

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٠

شـــركات توظيف الأمـوال التى رفض توفيـق أوضـاعها .. هـل من حقهـا تحـويل المـودعين إلى مسـاهمين؟

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

المودعون بشركة « الهدى مصر » يسالون عن قانونية التصرف الاخير للشركة من حيث مطالبة المودعين بها المساهمة بقيمة ودائعهم فى اصول الشركة كشركاء موصيين .. ونسال بدورنا عن قانونية قيام الشركة فى ضوء قانون انشائها ، والقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بشركات تلقى الاموال لاستثمارها بمثل هذا الاجراء ، وما هى الوضعية القانونية لمن يقبل من المودعين بمثل هذا التصرف ، وايضا ماهو مستقبل من يرفضون ذلك ، وهل من حق الشركة مخاطبة الجماهير وتوزيع طلبات باسم مدير الشركة يطالب فيها العملاء بالمشاركة فى الشركة بحصة كشركاء موصيين مقابل ارصدتهم الدائنة ، بالرغم من ان الشركة مخاطبة بالقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ، ولم يحسم موقفها بعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ / مدير عام شركة الهدى مصر

للاستثمار وتوظيف الأموال . .

تحية طيبة مباركة . . . وبعد . . . .

[illegible]

محل الإقامة : [illegible]

بطاقة عائلية / شخصية / جواز سفر رقم — جهة وتاريخ صدورها

حساب رقم — فرع

بعد الاطلاع على المذكرة المرفقة أتشرف بإبلاغكم برغبتى فى المشاركة فى شركة الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال بحصة كشريك موصى فيها

[illegible] الأخير ، وذلك مقابل رصيدى الدائن طرف الشركة

[illegible] الشركة عن كافة ايداعاتى التى وكلت الشركة باستثمارها

[illegible]

[illegible] كشريك موصى الى [illegible] فى الشركة [illegible] طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ ، وبعد العرض أوفوض السيد المحاسب / [illegible] فى [illegible] الأوراق والمستندات الى جميع الجهات الحكومية والادارية لتحويل الشركة [illegible]

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

تحريراً فى / / ١٩

الاسم :

التوقيع :

موافقة السيد مدير عام شركة الهدى مصر [illegible]

[illegible]

وحصلت الصفحة الاقتصادية على صورة من الخطابات المطبوعة الموزعة على المودعين والتى من المفروض فى حالة قبولهم للمشاركة التوقيع عليها . كما حصلت الصفحة على المذكرة المرفقة بهذا الطلب ، والتى توضح الظروف القاسية التى مرت بها الشركة منذ صدور القانون فى ٩ يونية ١٩٨٨ وحتى اخطارها بعدم موافقة هيئة سوق المال على تاسيسها كشركة تلقى اموال تابعة للقانون ١٤٦ ، وان هذه المرحلة منذ انتهاء المحاسبين من تقديم تقريرهما حول المركز المالى ورد هيئة سوق المال بالرفض استغرقت ١٦ شهرا من تاريخ صدور القانون توقفت فيها اعمال الشركة والشركات التابعة لها .

وتشرح المذكرة الخطوات التى اتبعتها الشركة من حيث تقديم تظلم للسيد وزير الاقتصاد خلال شهرين من تسلمها لرفض الهيئة وكان اخر موعد لتقديم التظلم ٢٦ ديسمبر ١٩٨٩ . وبالرغم من ان لوزير الاقتصاد الرد على التظلم خلال شهرين من تقديمه اى فى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ إلا انه رفض تظلم الشركة بدون ابداء اسباب مما ادى لرفع دعوى فى القضاء الادارى .

ونظرا لان الشركة ، على حد المكتوب فى المذكرة ، لاتستطيع التنبؤ بالفترة الزمنية لحسم القضية امام القضاء الادارى فما كان منها إلا انتهاج اسلوب جديد للحفاظ على اموال المودعين يتلخص فى :

● يتملك المودع حصته على المشاع فى

كافة أصول الشركة وليس فى اصل بعينه اعمالا بمبدأ العدالة والمساواة .

● هذه الحصة يمكن للمودع بيعها لمودع آخر أو لادارة الشركة حينما تتوافر السيولة لذلك .

● هذه الحصة يستطيع المودع صرف ارباح عنها كل ٦ اشهر فى السنة الاولى وكل اربعة اشهر فى السنة الثانية .

● فى السنة الثالثة من شراء الحصة يحق لصاحبها ان يتقدم بطلب لادارة الشركة لشراء حصته او عرضها للبيع للآخرين .

● سوف ينتخب مجلس رقابى من ملاك الحصص لمعاونة الادارة العليا فى الشركة لادارة تلك المشاريع .

● يحق لمشترى تلك الحصة العينية استبدالها باى من الوحدات السكنية المزمع تنفيذها فى الاراضى التى تمتلكها الشركة وذلك بتقديم طلب لشركة الهدى مصر للاستثمارات العقارية والسياحية وطلب آخر للشركة الأم لاجراء المقاصة بين ثمن الوحدة المراد شراؤها وقيمة حصة المشترى من الشركة :

● يحق للمشترى ان يتعامل فى البضائع والسلع التى تنتجها الشركة بضمان حصته .

وتنتهى عروض الشركة والتى نفترض فيها حسن النية مسبقا ولكننا نتوجه للمسئولين بالهيئة العامة لسوق المال ووزارة الاقتصاد وجهاز المدعى الاشتراكى وغيرها من الجهات الرقابية والقانونية لتوضيح قانونية مثل هذه التصرفات من الشركة تجاه المودعين بها ، فى ضوء احكام القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ، وفى ضوء القوانين الاخرى الملزمة للشركات حتى تكون الصورة واضحة امام كافة المودعين بشركة الهدى ، وبالتالى الشركات الاخرى التى لم يوافق على توفيق اوضاعها طبقا للقانون لدرء المخاطر ولحفظ الحقوق .

الاستفسار الثانى من مودعى شركة الهدى مصر حول مطالبة الشركة للمودعين بالتنازل عن جزء من الوديعة والتمثل فى الارباح مقابل حصولهم على جزء آخر فى صورة نقدية فهل هذا التصرف جائز ، وهل فى حالة قبول البعض لهذا الاجراء ينفذ قانونا وتسقط حقوق المودع فى الارباح .. نحن نسأل والمودع ينتظر الرد ..

الناس والاقتصاد

مساهم رغم أنفه !

تصل الينا يوميا عشرات الخطابات الموقعة بعشرات الامضاءات من المودعين في شركات تلقي الاموال يطلبون الرحمة بهم وباولادهم .

بعض الخطابات تستنجد برئيس هيئة سوق المال المنوط بها تنفيذ القانون وسؤالهم الوحيد .. متى على وجه التحديد يصرفون الارباح لاعوام ٨٨/٨٩ للشركات التى وفقت اوضاعها مثل الشريف ؟

وبعضها الاخر يقول ان السعد سبق وان اعلن عن صرف مستحقات المودعين لديه بمبالغ في حدود الفي جنيه .. وقد صدق ونفذ « ولكن » بعد خصم كل قرش سبق صرفه لهم تحت حساب الارباح !!

المودعون في حيرة من شركة الهدى التي تتصل بهم لاجبارهم على التوقيع على وثيقة تفيد تحويل اموالهم طرف الشركة الى حصة كشريك موصى طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .. ويسال الناس هل تعلم جهات الدولة المختلفة ذلك ؟

هذه الحالات الثلاث وهي ملخص عشرات الخطابات تحمل تساؤلات اصحابها وقولهم ان الامور قد تعقدت ومازلنا حائرين في فك العقدة .

وحتى تتضح الامور لابد ان نحدد من المسئول بعد اصدار القانون ، هناك ثلاث جهات مسئولة .. هيئة سوق المال ، المدعي الاشتراكي ، النائب العام .. فهيئة سوق المال هي المنوط بها تنفيذ القانون وترتيب الاوضاع .. وانتهى مجلس ادارتها الى امرين .. الاول اقرار التوفيق للذين تصلح اوضاعهم للاستمرار وهم الشريف وثلاث شركات للسعد ودار الوفاء للطباعة والعقارية التجارية ، ويوجد حاليا مراقبو حسابات يباشرون عملهم في هذه الشركات ، والذين يقولون او يقال لهم من جانب من وفقوا اوضاعهم بان يخصم من اموالهم كل قرش صرفوه قبل ذلك فهو خطا ، فمع صدور الموافقة لهم بالتوفيق وقع اصحاب الشركات على ورقة بهيئة سوق المال مؤداها ان المبالغ السابق صرفها للمودعين تعتبر بمثابة مبالغ غير قابلة للاسترداد ، اى ان اصحاب هذه الشركات ليس لديهم سند قانونى بعكس ذلك .

الامر الثاني .. الشركات التى ابدت عدم توفيق اوضاعها واعدت برنامجا لرد الاموال وعددها ١٩ شركة قامت حاليا برد ١٧ مليون جنيه وباقى طرفها ١١ مليون جنيه وتتابع الهيئة تنفيذ باقي البرنامج .

بعد ذلك احالت الهيئة الى المدعي الاشتراكي ٧ شركات ، وشركة للنائب العام بعد ان ثبت لمجلس ادارة الهيئة عدم جدوى التوفيق ، واعيد عرض هذه المراكز على وزير الاقتصاد وثبت ايضا للجان المختصة صحة ماذهبت اليه الهيئة .

فهل يجوز لهذه الشركات التى مازالت تحت نظر المدعى الاشتراكى ان تجبر المودعين على تحويلهم الى مساهمين قبل ان يصدر قرار من المدعى الاشتراكى بالوفاء بالتزاماتهم طبقا لقانون تلقى الاموال .. ومن الذى افتى بانه بمجرد رفض توفيق الاوضاع تزول عن الشركة صفة تلقى الاموال ويتحول « اتوماتيكيا » لاى قانون « يعجبه » قبل ان يسدد التزاماته قبل المودعين ..

هل يساهم المودعون في الشركة رغم انفهم ؟؟

ان تدخل الجهات المسئولة وبسرعة امر يجب الا يتاخر .. ولتقول لنا هل هذا الاجراء صحيح ام غير صحيح .. قبل ان تنتقل العدوى الى باقى الشركات التى لم يوافق على توفيق اوضاعها .. ويصبح الامر « مولد وصاحبه غايب » ..

عبد الرحمن عقل

صدقي يطلب مذكرة قانونية لبحث

صرف مستحقات المودعين بشركات الاموال

التى انتهى التحقيـــق مع المســئولين فيهـــا

علم مندوب « الاهرام » ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عهد الى المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، باعداد مذكرة قانونية عن كيفية صرف مستحقات المودعين بشركات توظيف الأموال التى انتهى التحقيق مع المسئولين فيها ، وذلك لمناقشة هذه المذكرة فى اجتماع قادم .

وكان رئيس الوزراء قد عقد اجتماعا حضره الوزير والمستشاران جمال شومان النائب العام وسامر درويش مدير ادارة التحفظ وتلقى خلال هذا الاجتماع تقريرا يتضمن استحالة صرف مستحقات المودعين الا بعد صدور احكام نهائية فى القضايا التى أحيلت اليها . وعهد وزير العدل الى ادارة البحوث والتشريع بالوزارة باعداد المذكرة التى طلبها رئيس الوزراء لدراسة أعداد تشريع خاص فى هذا الشأن .

لا اكراه لتحويل المودع الى مساهم في شركات توظيف الاموال

كتب محمد حسن البنا :

اكد المستشار عبدالمعز احمد مساعد المدعى العام الاشتراكى ان اصحاب شركات توظيف الاموال بدر للاستثمار والهدى مصر والحجاز قدموا كشوفا باسماء المودعين الذين تم رد اموالهم اليهم واقروا بانها تصل الى مليون جنيه يوميا .. وقال ان جهاز المدعى العام سيبدأ بعد ذلك التأكد من صحة هذه الاقرارات وتفريغ هذه الكشوف وفحصها بواسطة محاسبين متخصصين .. وقال ان من حق المودع تقديم شكوى للمدعى العام الاشتراكى ضد صاحب الشركة الذى لم يرد له امواله وان يرفق بشكواه رقم حسابه وصور ايصالات ايداعاته .

واعلن المستشار عبدالمعز مدير ادارة التحقيقات والادعاء فى تصريح خاص « للاخبار » انه لا اكراه على المودع لكى يتحول الى مساهم فى الشركة التى اودع امواله فيها .. وان فكرة تحويل المودعين الى مساهمين لا دخل للمدعى العام الاشتراكى بها انما هى اقتراح من اصحاب الشركات .. ويتعين لتنفيذها اشهار هذه الشركات وفقا للقانون بحيث يكون لها جمعية عمومية تختار مجلس ادارة الشركة . واضاف المستشار عبدالمعز ان من حق صاحب شركة توظيف الاموال رد اموال المودعين بالطريقة التى يراها حتى ٩ يونيه القادم . وقد اعلن اصحاب شركات الحجاز وبدر والهدى مصر انهم سيردون اموال المودعين قبل هذا الموعد . ولهذا يتركهم جهاز المدعى الاشتراكى يعملون وينتجون حتى لاتتكرر ماساة الريان .

وكانت « الاخبار » قد تلقت العديد من الاستفسارات حول مانشر امس عن رد اموال المودعين فى شركات بدر والهدى والحجاز .

صدقي يناقش أوضاع شركات تلقي الأموال

شركات التوفيق ملزمة برد الصكوك نقدا
لا تصرف في الاصول قبل رد كافة الاموال

كتب عبد الله نصار واسماعيل بدر

يعقد د.عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اجتماعا الاسبوع الحالي لمناقشة نتائج تطبيق قانون شركات تلقي الاموال منذ صدوره في يونيو ١٩٨٨ ..

يحضر الاجتماع وزراء المجموعة الاقتصادية والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال .. لبحث إمكانية المواءمة القانونية بين الاستمرار في نظر الدعاوى القضائية ورد جزء من الاموال السائلة للمودعين أو التصرف في جزء من الاصول وذلك على ضوء الدراسات القانونية في هذا الشأن ..

تقرر عقب الاجتماعات التي رأسها د.عاطف صدقي الاسبوع الماضي الالتزام بنصوص القانون لالزام الشركات التي تمت الموافقة على توفيق أوضاعها برد قيمة الصكوك للمودعين نقدا وفي الموعد المذكور في موافقة الهيئة للشركة كما تقرر بصفة نهائية رفض الاقتراحات المقدمة لتعديل القانون بما يسمح بمنح مهلة جديدة للشركات التي رفضت توفيق أوضاعها .. أي أن أي اقتراح بمد المهلة بعد ٩ يونيو القادم غير وارد على الاطلاق .. ويحظر على كافة الشركات اجراء اية تصرفات في الاصول والعقارات والسيارات قبل ابراء ذمتها نحو المودعين .. وقد تم ابلاغ كافة مكاتب الشهر العقاري والتوثيق بمراعاة ذلك .. وذلك على ضوء الفتوى التي أصدرها مجلس الدولة في هذا الشأن .

ويقدم الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد في هذا الاجتماع عرضا شاملا لنتائج تطبيق القانون منذ صدوره ..

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعى الاشتراكى يدرس برامج ٧ شركات توظيف لرد مليار جنيه من أموال المودعين خلال هذا العام

كتب ـ حمدى شفيق :

نفت مصادر مسئولة بجهاز المدعى العام الاشتراكى، ما نشرته احدى الصحف الحكومية يوم «الخميس» الماضى حول بدء رد اموال المودعين، فى بعض شركات توظيف الاموال التى يجرى التحقيق معها حاليا . اكدت المصادر ان المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى يدرس حاليا البرامج التى تقدمت بها، شركات الهدى مصر، وبدر للاستثمار، والحجاز، ومكتب محمد المراكشى، والزهراء للاعلام، ونيوكليرو، وسلطان . تتضمن البرامج رد أموال المودعين لديها، والتى تبلغ حوالى مليار جنيه خلال العام الحالى . كما اكدت المصادر انه لم يتم البت فى امر برامج رد الاموال، انتظارا لاستكمال التحقيقات مع جميع اصحاب الشركات ومندوبى هيئة سوق المال وبعض المودعين .

وعلمت «الوفد» ان المسئولين عن شركة الحجاز نفوا تماما ادعاءات هيئة سوق المال، حول عدم سلامة اوضاع الشركة القانونية . واكد اصحاب الشركة عدم صحة ما ورد بتقارير الهيئة بشان المركز المالى للشركة، وطالبوا بتشكيل لجنة من المراجعين والمحاسبين القانونيين تحت اشراف الجهاز . كما اكد اصحاب شركات الحجاز والزهراء وسلطان وبدر جدية برامجهم لرد اموال المودعين . واكدوا عزمهم على البدء فى تنفيذ برامج رد الاموال فورا، فى حالة موافقة المدعى الاشتراكى .

كما اعرب بعض اصحاب شركات توظيف الاموال السبع، عن ترحيب المودعين لديهم بتحويلهم الى شركاء مساهمين وتسوية ديونهم لدى الشركات على هذا الاساس . ويواصل جهاز المدعى الاشتراكى التحقيق خلال هذا الاسبوع مع المسئولين بالشركات.

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تطورات مهمة لصالح المودعين :

الشريف يبدأ الصرف وتطورات إيجابية فى الريان والحجاز والزهراء

كتب - محمد عبد القدوس

حدثت تطورات مهمة لصالح المودعين من أجل استرداد أموالهم فى العديد من شركات توظيف الاموال . فقد قررت شركة الشريف . وهى من أكبر هذه الشركات البدء فى صرف صكوك لأصحاب الأموال من يوم الخميس القادم . ويبلغ عدد المودعين بالشركة ١١٥ ألف شخص تقدر حجم أموالهم بـ ٩٠٠ مليون جنيه . والصك الذى سيصرف لكل مودع عبارة عن بونات قابلة للصرف كل ثلاثة شهور . ويعني الصك . السند الذى أعتمدته الدولة والموضح فيه حقوق المودع . ويبدأ صرف المبالغ المالية بناء على هذه الصكوك التى يجب أن تكون فى حوزة كل مودع من يوم ١٧ أبريل القادم . على فترات متقاربة . بحيث تسدد الشركة أموال كل المودعين خلال أربع سنوات .

وصرح مصدر مسئول بالشركة . بأنه سيتم صرف أرباح للمودعين . وتدرس الشركة حاليا إعطاء أمتيازات لهم فى مشتريات الشركة المختلفة . كأن تكون لهم أولوية . أو إعطاؤهم خصم معين .

من ناحية أخرى صرح ممدوح الوسيمى محامى الريان بأنه سيعقد اجتماعا مهما يضم أصحاب الفضيلة الشيخ متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والدكتور عبد الصبور شاهين مع أحمد توفيق الريان داخل سجن ليمان طره وبعض المسئولين لبحث صرف أموال المودعين بالشركة دون اللجوء للاجراءات القضائية التى تستغرق فترات طويلة .

فى الوقت نفسه طالب فيه أحمد الريان بلقاء الرئيس مبارك أو رئيس الوزراء لاعادة أموال الشركة من الخارج .

وعلمت « الشعب » أن التحقيقات التى تجرى فى جهاز المدعى الاشتراكى مع أصحاب شركات توظيف الأموال . بناء على الشكوى المقدمة من هيئة سوق المال . تسير حتى الآن بطريقة أيجابية . وأن المحققين يتفهمون تماما وجهة نظر أصحاب الشركات . وقد أثبت تقرير مراجعى الحسابات تماما المنتدبين من الجهاز المركزى للمحاسبات لفحص الأوضاع المالية لشركة « الحجاز » عن سلامة موقفها المالى . حيث تبين أن أصولها تبلغ ١٠٩ ملايين جنيه . بينما أموال المودعين بها ٨٦ مليونا من الجنيهات . تم رد ٦ ملايين . وقد طلب محمد عليوه وأحمد عبيد صاحبا الشركة أثناء سؤالهما أمس أمام المدعى الاشتراكى تحويل المودعين الى مساهمين بالشركة . .

وعلمت « الشعب » أن أحد الاقتصاديين الكبار . الذين شغلوا مناصب وزارية متعددة وكان نائبا لرئيس الوزراء قد أدلى أمام المدعى الاشتراكى بأقوال لصالح شركة « الزهراء » للأعلام العربى . وأوضح فى أقواله تعنت هيئة سوق المال مع الشركة وأظهار عجز غير صحيح لها . نتيجة أحتياطات ومخصصات لامعنى لها . منها مثلا دين على الشركة قدره ٧٦٦ ألف جنيه . ثم عمل مخالصة له بموافقة صاحبه . ولكن الهيئة لم تعترف بهذه المخالصة . ولم تكلف نفسها حتى بسؤال هذا الدائن للتأكد من انتهاء الدين . وقد أكد المحقق ذاته على أهمية الحفاظ على الرسالة الثقافية التى تؤديها شركة الزهراء .

الحوار الذى دار بين الشعراوى ووزير الداخلية

إتصالات لاعادة أموال الريان من الخارج

كتب ـ محمد حلمى :

كشف فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى « للنور » عن الحوار الذى دار بينه وبين اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية خلال اللقاء الذى تم بمكتب الوزير فى الاسبوع الماضى .

قال الشيخ الشعراوى انه وجد فى وزير الداخلية الجديد كل تقوى لله سبحانه وتعالى .. كما وجده عازما على العمل جاهدا لحماية الوطن والمواطنين والحفاظ على كرامتهم .

اضاف انه طالب الوزير بان يتحلى بسعة الصدر بينه وبين الجماعات الاسلامية .. وان يعالج الفكر بالفكر واوضح له ان اسلوب القمع مرفوض .. ولن ياتى بنتيجة مثمرة .. كما ان الشباب مطالب بالا يخرج عن القانون وان يلتزم به .

قال الشيخ الشعراوى انه يجب على وزير الداخلية ان يتحاور وان يصبر حتى ياتى اليوم الذى يستكمل فيه البناء .. وتلغى فيه القوانين المخالفة للشريعة الاسلامية اكد ان هذا هو مطلب الجميع .. وان الحكومة لاتختلف معنا فى ذلك .. وحينما نرى الحكومة قد طبقت شريعة الله .. لن تكون هناك جماعات اسلامية .

من ناحية اخرى كشف الشيخ الشعراوى ـ ايضا ـ عن انه يجرى ـ حاليا ـ اتصالات مع كل من الحكومة وتوفيق عبد الفتاح الريان .. بهدف استعادة اموال الريان من الخارج .



الشيخ محمد متولى الشعراوى

اعرب الشيخ الشعراوى عن ثقته بان الحكومة عازمة على حل هذه المشكلة واعادة الاموال الى اصحابها .. كما اكد ان هذه القضية ستشهد انفراجا كبيرا خلال المرحلة القادمة .

المصدر : الاهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٠

صرف ١٠٪ من مستحقات المودعين في الريان خلال ايام

إجبار الشركات التى لم توفق اوضاعها على دفع كل المستحقات

اجراء قانوني لالزام السعد والشريف برد الأمــوال

تصدر الحكومة خلال ايام قرارا سياسيا بصرف ١٠٪ من أموال صغار المودعين في شركة الــريان وهــم اصــحاب الودائع التى لاتزيد عن خمسة الاف جنيه وعددهم حوالى ٩٠ الف مودع من بين ١٨٨ الف مودع في شركات الريان .

وكان الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء قد عقد اجتماعا موسعا امس شارك فيه المستشار فاروق سـيف النصر وزير العدل والمستشار جمال شومان النائب العام والمستشار عبدالسلام حامد المــدعي العــام الاشــتراكى والدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال واللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية لبحث اسلوب رد الاموال دون التعارض مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان . وتم الاتفاق على اصدار قرار ســياسى بــرد بعض مستحقات المودعين من الاموال السائلة التى تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان ، مادامت هذه النسبة من الاموال لاتضر بقاعدة « قسمة الغرماء » التى حددها القانون لتطبيقها بعد صدور حكم نهائي في القضية .

وكان وزير العدل قد تقــدم بمــذكرة اقترح فيها صدور تــكليف مــن رئيس الوزراء لنيابة الامــوال ، بــرد ٥٪ الى ١٠٪ للمــودعين بشركة الــريان ، على أساس أن تخصم من أصل الــوديعة ، بحيث يتم الصرف من حجم السيــولة المتاحة ، والتى تغطى ١٢,٥٪ فقط من حقوق المودعين وقال وزير العدل أن رد الحقوق بالكامل ، لا يجوز قبل صــدور حكم نهائي في القضــية . وان كانــت الاصول لم تقيم حتــى الآن بقيمتهــا الحقيقية ، بالرغم من أن التقــديرات المبدئية تقول أنها تغطى نسبة معقولة من حقوق المودعين .

واضافت مذكرة وزيــر العــدل أن شركتــى الشريف والســعد مــازالتا تماطلان في رد الاموال كاملة ، على الرغم من توفيق اوضاعهما ، واعلانهما عــن جدول زمني لرد حقوق المودعين . وأن القانون لم يحدد كيفية التدخل ولــذلك فالمطلوب هو اجراء قانونى لالزامهما برد حقوق المودعين بحد أقصي شــهر يونيو القادم .

وقالت المــذكرة أن القــانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يلزم ٧ شركات منها الهدى مصر وبــدر والمــراكشي ونيــوكايرو والزهراء ، برد الاموال بنســبة ١٠٠٪ للمودعين ، بعد رفض هيئة سوق المال توفيق أوضاعها . وطــالبت المــذكرة ضرورة التدخل ، واستخدام السلطات التى كفلها القــانون ، لاجبــار تلك الشركات على رد حقوق المودعين فيها .

أما عن أموال الريان بالخارج فتقول مذكرة وزير العدل أنه لا يــوجد حصر فعلي لها . ولا يمكن الجزم بها ولم توافق الدول الاجنبيــة على ردهــا . وان كان بعضها ســبق أن أعلن اســتعدادها للمساعدة كما أن الاتصالات التى تمت مع هذه الدول من خلال بعثات رسمية ، لم تتوصل لاتفاق محــدد .

وقالت المــذكرة أن كل التقــديرات مبنيــة على أقــوال الــريان نفســه ، والمقدرة ما بين ٤٠٠ الى ٦٠٠ مليــون جنيه بالنقد الاجنبي بالخارج .

وكان قد صدر قرار من رئيس الوزراء بتكليف من رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة من المســتشار فــاروق ســيف النصر ، النائب العام جمال شــومان ، ود . محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ، وجهاز المــدعي العــام الاشتراكى لدراسة الشكل القــانوني لامكانية رد أموال المودعين أو جــزء منها

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٠

هيئة سوق المال ترد على استفسارات المودعين :

الشركات التى وفقت اوضاعها تقوم حاليا باعداد المراكز المالية الافتتاحية ليتحدد من خلالها ارباح عامى ٨٨ ، ١٩٨٩

□ على المودعين توخى الحرص قبل التوقيع على أى أوراق قد تؤثر على مراكزهم القانونية تجاه الشركات

□ اصدرت الهيئة العامة لسوق المال امس بيانا للرد على بعض الاستفسارات حول تصرفات عدد من شركات الأموال المخاطبة بالقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ . وكانت الصفحة الاقتصادية قد اثارت خلال الاسبوع الماضى عددا من الاستفسارات توجهت بها لهيئة سوق المال باعتبارها الجهاز الأول المنوط به تطبيق القانون والتصرف مع الشركات التى بلغ عددها ١٠٦ شركات تلقت اموالا من نصف مليون مواطن تصل قيمتها الى ٤,٥ مليار جنيه.

حملنا إستفسارات المودعين وهمومهم لعرضها على المسئولين بالهيئة لتوضيح الصورة من كافة جوانبها .

□ كان الاستفسار الاول حول الشركات التى قامت بتوفيق اوضاعها . وكيف يسترد المودعون بها اموالهم من خلال صكوك الاستثمار التى اصدرتها هذه الشركات .

□ □ طبقا للمعلومات التى توافرت لدى الهيئة فإن أعداد المودعين لدى الشركات التى وفقت اوضاعها تصل إلى ١٦٧ الف مودع يمثلون ٣٢,٥٪ من إجمالى عدد المودعين بجميع الشركات ، ويصل عدد هذه الشركات إلى ٦ شركات وهى الشريف للتنمية الاقتصادية والسعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعى ، والسعد للاستثمارات العقارية ، والشركة التجارية العقارية ، ودار الوفاء للاستثمار الصناعى والتجارى .

وتلقت هذه الشركات اموالا بلغ حجمها ١,٤ مليار جنيه تمثل ٣٠,٦٪ من إجمالى الايداعات بكل الشركات .

□ ماذا يعنى توفيق الأوضاع ؟

□ □ يعنى توفيق الاوضاع التزام الشركات بإصدار صكوك إستثمار للمودعين لديها عن الاموال السابق تلقيها ، ويتم استردادها طبقا للمدد المحددة بالجداول المقدمة من الشركات والتى تم فى ضوئها موافقة مجلس إدارة الهيئة على توفيق اوضاعها .

● صكوك الاستثمار لا يمكن تداولها

ويتم الاسترداد على دفعات ربع سنوية ونصف سنوية على مدار فترة تتراوح ما بين ٣ و ٤ سنوات ، وتشارك صكوك الاستثمار فى الارباح التى تحققها تلك الشركات فى ضوء المركز المالى الافتتاحى والميزانيات المعتمدة من مراقبى الحسابات حسب المدة التى احتفظت الشركة بهذه الاموال لاستثمارها .

وصكوك الاستثمار التى تصدرها الشركات فى المرحلة الأولى غير قابلة للتجديد حيث أنها اصدارات خاصة عن الاموال السابق تلقيها قبل صدور القانون ، ولابد من إصدارها لكل مودع مقابل امواله لدى الشركة .

□ المودع يسأل عن طريقة استرداد قيمة الصكوك وهل هناك ما يمنع الشركة من ردها فى صورة عينية من خلال بضائع مثلا . وهل يمكن تحصيلها من خلال بنك يقوم بالتعامل مع الشركة فى هذا الخصوص وهل يمكن بيعها لاى شخص او بنك ؟

□ □ الأصل طبقا للقانون ان يكون الرد نقدا وبذات العملة التى تم تلقيها على انه إذا رغب المودع طواعية وبإرادته الكاملة أن يسترد قيمة الصك أو جزء من هذه القيمة عينا من بضائع الشركة فإن ذلك مرجعه إلى المودع نفسه .

ويمكن للمودع من خلال علاقته مع الشركة أن يودع الصكوك لدى بنك يقوم بتحصيلها فى مواعيد استحقاقها بدلا منه ، إلا انه لا يجوز بيع هذه الصكوك

المصدر : الاهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٩٠

نجلاء ذكري

او التعامل فيها فلابد إذا كان هناك تنازل عنها ان يكون للشركة صاحبة الصك نفسها .

□ بالنسبة للارباح .. عشرات الاستفسارات حولها كيف يمكن صرف الارباح من الشركات التي وفقت اوضاعها ؟ وما هو مستقبلها ؟

□ □ يشارك أصحاب صكوك الاستثمار في ارباح الشركات عن المدة السابقة في ضوء ما يسفر عنه المركز المالى الافتتاحي الذي يعد في تاريخ قيد الشركة في السجل المعد بالهيئة ويعتمد من مراقبي الحسابات والذي يوضح الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة السابقة ، علما بأن القرارات الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على توفيق الأوضاع تضمنت في ضوء الاقرارات المقدمة من المسئولين عن الشركات عدم خصم أي مبالغ صرفها قبل العمل بأحكام القانون تحت مسمى سلف تحت حساب الارباح .

وبالنسبة للاشخاص الذين لم يسبق لهم صرف ارباح وكانت تضاف لودائعهم فستصدر الصكوك بالنسبة لهم متضمنة اصل الرصيد بالاضافة للارباح .

علما بأن الشركات تقوم حاليا بإعداد المراكز المالية الافتتاحية التي يتم في ضوئها تحديد الأرباح لعامي ١٩٨٨ ، و١٩٨٩ وسيتم توزيع الارباح بمجرد إعتماد هذه الميزانيات من مراقبي الحسابات والجمعيات العامة للشركات ونشرها في الصحف .

● ١٧ مليون جنيه تم ردها للمودعين

□ ماذا عن الشركات التي طلبت رد الاموال ؟

□ □ يصل عدد هذه الشركات الى ١٢ شركة طلبت رد الاموال وتقدمت للهيئة ببرامج مستوفاة لذلك ، ويصل حجم الاموال لديها الى ٢٨ مليون جنيه وقامت ـ طبقا لاحصاءات الهيئة ـ حتى الشهر الماضي برد ١٧,٣ مليون جنيه وطبقا لاحكام القانون فقد قامت تلك الشركات بإرسال خطابات مسجلة للمودعين بها لتحديد ارصدتهم ومواعيد وأماكن رد الاموال وتستمر عملية الرد في تاريخ لا يجاوز ٩ يونيه ١٩٩٠ . وقد إنتهى بالفعل عدد من هذه الشركات من رد الاموال بالكامل وأعلنت عن ذلك بالصحف والبعض في سبيله لذلك خلال أيام .

وتتابع الهيئة بصفة يومية تنفيذ هذه الشركات لبرامج الرد ، وتتخذ الاجراءات القانونية في حالة مخالفة اى منها لبرنامج رد الأموال .

وقد حدث ذلك بالفعل في حالة شركة واحدة حتى الآن فطبقا للقانون ولائحته يعتمد تقديم برنامج مستوف لرد الاموال على أرصدة المودعين الواردة في المركز المالي المعتمد من المحاسبين في ١٠ يونيه ١٩٨٨ غير مخصوم منه اى مبالغ اخرى سبق صرفها كما تقضي بذلك المادة ١٨ من القانون على الشركات الملتزمة بالرد ، وقد حدث أن تقدمت إحدى الشركات ببرنامج للرد مخصوما منه المبالغ التي سبق صرفها تحت ما يسمى بسلف تحت حساب الارباح مما ادى لاظهار بعض حسابات المودعين [مدينة للشركة] ورفضت الهيئة ذلك والزمت الشركة بتقديم برنامج اخر دون اية مبالغ وبالفعل تم ذلك .

□ بعض الشركات تقدمت بطلبات لتوفيق الاوضاع ورفضت الهيئة توفيقها للاوضاع ؟ هذه الشركات بالذات ثار حولها العديد من الاستفسارات ؟

□ □ ، يصل عدد الشركات التي تقدمت بطلبات لتوفيق الاوضاع وتم رفض هذه الطلبات إلى ٨ شركات يبلغ عدد المودعين بها ٧٨ الف مودع بنسبة ١٥ ٪ من إجمالي عدد المودعين ، وحجم الاموال التي تلقتها قرابة ٦٥١ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ من حجم الاموال لدى جميع الشركات ، وقد صدرت قرارات مجلس إدارة الهيئة برفض توفيق اوضاعها بعد دراسة موضوعية شاملة لاوضاعها المالية والادارية والهيكلية .

وهذه الشركات هي شركة الهدى مصر ، وشركة بدر للاستثمار ، وشركة الحجاز ، وشركة نيوكايرو ، وشركة الزهراء للاعلام العربي ، وشركة سلطان للاستثمار ، ومجموعة اى . سى . سنتر ، ومكتب المراكش .

وقد تقدمت جميع هذه الشركات ـ فيما عدا الاخيرة ـ بتظلمات للدكتور وزير الاقتصاد الذي قام بتشكيل لجنة فنية على مستوى عالى لفحص هذه التظلمات ، وقد انتهت تلك اللجنة إلى رفضها جميعا علما بأن الهيئة لم تمثل في هذه اللجنة .

وقد تم إحالة تلك الشركات إلى جهاز المدعي العام الاشتراكي حفاظا على اموال المودعين لرد الاموال تحت إشرافه توخيا لتحقيق العدالة والمساواة بين المودعين عند إستيفاء حقوقهم لدى تلك الشركات .

□ يتساءل المودعون عن امكانية استرداد حقوقهم عينا عن طريق الحصول على بعض البضائع بقيمة إيداعاتهم كلها او بعضها ؟

□ □ الاصل في القانون ما تم تلقيه نقدا يرد نقدا وبذات العملة وطبقا لاحكام القانون فإن الشركات مطالبة برد جميع ما تلقته من أموال دون خصم أى مبالغ منها سبق صرفها تحت ما سمي بسلف تحت حساب الارباح . فإذا ما رغب المودع برضاه التام ودون ممارسة أي ضغوط عليه لاستيفاء حقه بوسيلة اخرى من الشركة مثل شراء بضائع فيمكن ذلك إلا انه مشروط بان يتم من خلال برنامج رد الأموال الذي أعدته الشركة تحقيقا لمبدأ المساواة والعدالة في الرد بين جميع المودعين في جميع مراحل تنفيذ البرنامج .

المودع هل يتحول إلى مساهم ؟

□ المودع يسال عن قانونية التحول إلى مساهم بقيمة ايداعاته بالشركات التي لم يوافق على توفيق اوضاعها .

□ □ انه وإن كان القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ قد نظم طرق الوفاء بزيادة راس المال وضمن إمكانية الوفاء في اسهم الزيادة بطريقة المقاصة بين حقوق المكتتب النقدية المستحقة لدى الشركة وقيمة اسهم الزيادة في راس المال فإن الأمر يرتبط ، حفاظا على حقوق المودعين بالاصول المتاحة لدى تلك الشركات ومدى مقابلتها لراس المال المطلوب زيادته .

فإذا لم تكن هناك اصول متاحة كليا او جزئيا مقابل راس المال فإن معنى ذلك أن راس المال غير ممثل في اصول وبالتالي تحمل من يقبل ذلك بخسائر تعادل المزيد من رأس المال غير الممثل في اصول .

وتفسيرا لذلك إذا كان راس مال الشركة المتضمن الايداعات يبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، والاصول المتاحة لدى

الشركة ٣٠ مليون جنيه فإنه فى نفس اللحظة التى يوقع فيها المودع على موافقته على هذا الاجراء بالتحول إلى مساهم يعنى قبوله لعجز [فى ذلك الوقت] يبلغ ٧٠٪ من إيداعاته ، وهو ما دعا الهيئة إلى مناشدة المودعين توخى منتهى الحرص قبل التوقيع على اوراق تفيد قبول هذا الاجراء والقيام بدراسة متانية للمراكز المالية للشركات قبل قيامه بهذا الاجراء .

□ خيرت بعض الشركات المودعين بها بين انتظار ما تسفر عنه التحقيقات والقضاء وبين الحصول على جزء من ودائعهم مقابل التنازل عن جزء اخر؟ فما هى الوضعية القانونية لمن يقبل هذا الاجراء ؟

□ □ هذا العمل لا يتمشى مع حكم القانون ، وإذا حدثت ضغوط بهذا الشان ووقع بعض المودعين على اية اوراق تحت ضغوط (الحاجة) فإنه يمكن لاجهزة التحقيق بما لها من سلطات نظر شكاوى المودعين ولها فى حالة ثبوت ممارسة الضغوط ان تبطل هذه التصرفات .

□ ماذا عن باقى الشركات ؟

□ □ باقى الشركات عددها ٥٩ شركة يصل حجم الايداعات بها ٥٠٠ مليون جنيه منها ٢٨ شركة تم تحويلها للنيابة لعدم إلتزامها باحكام القانون وهناك ٣١ شركة منها لدى المدعى الاشتراكى يواصل تحقيقاته معها وكان تولى أمرها قبل صدور القانون .

الناس والاقتصاد

المساهمون فى الوهم والواهمون بالمساهمة

شركات توظيف الاموال التى لم توافق على توفيق اوضاعها لتصبح شركات تلقى اموال خاضعة لاحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ قامت هيئة سوق المال بتحويل اوراقها الى المدعى الاشتراكى، ولا يزال اصحابها كما قلنا ـ الخميس الماضى ـ يجبرون المودعين على الاذعان لهم بتوقيع استمارات لتحويلهم الى مساهمين، وهى فكرة ليست عبقرية فى مجال استخدام نصوص القانون.

ولكن الامر اخطر من ذلك بكثير فاصحاب هذه الشركات ومستشاروهم من القانونيين قد زينوا لهم ان ما حدث من تلاعب ـ قبل صدور القانون، يمكن ان يتكرر وكان الدولة ليست هنا ـ وهذا خطأ ـ لان الاجبار على المساهمة لايقيم شركة مساهمة، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى اين الاصول التى تقابل المبالغ المودعة التى يراد تحويلها الى مساهمات ولو كانت المراكز المالية لهذه الشركات سليمة واصولها تنبىء عن قدرتها على الاستمرار لكان قد تم توفيق اوضاعها اى ان المطلوب ان يساهم المودعون فى اصول وهمية.

احدى هذه الشركات اعلنت للمودعين المترددين على مقرها بالاسكندرية بالمنشية ان عليهم توقيع استمارات تنص على قبول المودعين رغم انفهم على القسمة التالية: ٥٠٪ من اموالهم تتحول الى اسهم.[وطبعا لايعلم المودعون وليست هناك جهة تقول لهم انه يوجد اصول تساوى هذه المساهمات]، و٢٥٪ من اموال المودع لشراء بضائع غير حاضرة تسلم فى اجل مسمى (عقد بنية البيع)، و٢٥٪ تعاد نقدا !! اى ان المودع عليه ان يتنازل عن ٧٥٪ من ايداعاته!

اعترض المودعون على اعلان الشركة وفقواها فقال لهم المسئولون، اضربوا راسكم فى الحيط.. مالكوش فلوس عندنا.. روحوا ارفعو علينا قضايا، !!

هذه رسالة مفتوحة من مودعى الاسكندرية موقع عليها من خمسين مودعا، ولو شاءت اى جهة لارسل لها المودعون الاف التوقيعات، يوجهون هذه الرسالة الى المدعى الاشتراكى طالبين النجدة لحماية اموال القصر واليتامى والارامل واصحاب المعاشات والعاملين فى الخارج.

ان ما يجرى هو اجبار للمودعين بالمساهمة فى «الوهم» واصحاب الشركات «واهمون» بقدرتهم على اجبار المودعين بالمساهمة.

وبالنسبة للشركات التى وفقت اوضاعها فقد جاء فى المادة ٩ من قانون تلقى الاموال ان يضع مجلس ادارة هيئة سوق المال ومجلس الوزراء قواعد تحديد نسب الاموال السائلة التى يجب الاحتفاظ بها لدى البنوك، وكذا وضع ضوابط لتنويع الاستثمارات وتقرير منع استثمار الاموال فى بعض المجالات.. وفعلا اصدر وزير الاقتصاد القرارات المنظمة لمنع الاستثمار فى بعض المجالات والتى تعتبر خطرا على اموال المودعين. اما الضوابط الخاصة بتنويع الاستثمارات وتحديد نسبة السيولة فلم يتم حتى الآن وضعها.

نعلم جميعا ان هذه الفترة هى فترة حرجة ويلزم ضبط استخدام الاموال المودعة لدى من وفقوا اوضاعهم، فاستثمار اموال الغير يفرض على شركات تلقى الاموال ان توفر للمودعين عناصر السيولة والامان والربحية، وهذا لن يكون الا بعد ان يتم تنفيذ بنود المادة ٩ المشار اليها بعاليه.

عبد الرحمن عقل

رأى حر

انها قضية المصريين ..؟!

بقلم : أحمد أبوالفتح

● ● اتهام خطير ..

● ● وجهت السيدة لى اتهاما خطيرا .

● ● قالت : « لقد غررت بنا .. نحن مجموعة من الاسر وقعنا ضحية كتابتك ..»

● ● خطابها كله لوم وماس اذ تقول : « نحن نقرأ لك انا وزوجي واصدقاؤنا ونطمئن لكتابتك ونصدق ما تكتب .. وقد كانت النتيجة اننا صدقناك فوقعنا في سلسلة من المتاعب والالام لا حصر لها ..»

● ● « لقد قلت ان الشريف هو طلعت حرب العصر الحديث وقلت ان الشريف قد اقام قلعة صناعية صدقناك وبعنا ما نملك حتى ما أملك من مجوهرات بعتها واودعنا كل ما تجمع لدينا من مال لدى الشريف ..»

● ● « وانت تعرف ولا شك اننا لم نقبض جنيها واحدا طوال سنتين تقريبا ولا نعرف متى نقبض .. كل كام يوم تصريحات من الشريف .. صكوك .. وفوائد ستدفع في اخر السنة .. ثم في مارس .. ثم .. تاجيلات لا نرى لها نهاية .. ثم يقولون ان الذي يريد استرداد امواله سيستردها خلال اربع سنوات .. لم يكن هذا هو الموقف يوم اودعنا اموالنا ..»

● ● « ولن احدثك عن متاعبنا وان كنت اود ان احدثك عنها لتدرك وليدرك الشريف وغير الشريف مدى المصائب التى حلت بنا .. وكنت اود ان احدثك عن المعاملة التى يعاملوننا بها اذ نذهب لنطالب ببعض مالنا .. ولكن ما قيمة ذلك وانا اعرف مقدما انك لن تنشر خطابى هذا كى لا تغضب الشريف طلعت حرب مصر الذى اقام قلعة صناعية » .

● ● ●

لا ياسيدتى لقد نشرت خطابك

● ● نعم نشرت خطابك ولو انك لم توقعه الا بحرفين اثنين وانا الذى لم اتعود نشر خطابات القراء لانى اكتب مقالا واحدا كل اسبوع فلذا نشرت ما اتلقى او بعض ما اتلقى من خطابات لن يتسع امامى المجال لنشر ارائى .

● ● الحقيقة ان خطابات القراء بقدر ما تسعدنى بقدر ما تشعرنى بتأنيب الضمير لانى لا يتسع الوقت لارد عليها وانى بقدر ما اشكر كل من يكتب لى ارجوه ان يعذرنى عن هذا التقصير .

● ● اعود لخطاب السيدة (ن.س) لاقول لها ولكل من تاثر بكتابتى ان المهندس عبداللطيف الشريف قد اقام فعلا قلعة صناعية وانه ليس المسئول الاول عن الارتباك الذى ساد كل شركات توظيف الاموال فالحكومة بتدخلها قد خلطت الحابل بالنابل والشركات الجادة بالشركات غير الجادة وكان هذا هو السبب الاكبر فى الاهوال التى تعرض لها المودعون .

● ● وانا لن ادافع هنا عما سبق لى ان كتبته عن شركات الشريف فقد كتب عنها زملاء كبار ولا اعتقد ان اى كاتب منا قد بالغ فيما كتب .

● ● ●

رجاء مقدم للشريف

● ● انتهز هذه الفرصة لارجو باسم عشرات الاف الاسر ان يصدر السيد المهندس عبداللطيف الشريف بيانا وافيا عن كل ما يتناول اموال المودعين .

● ● يحدد البيان الحقوق ومواعيد دفع الارباح لينتشل مئات الاف المصريين من الاهوال التى يعيشونها .

● ● الامر المؤكد ان مصانع الشريف تزيد قيمتها زيادة كبيرة عن اموال المودعين والامر المؤكد ان شركاته شركات جادة وان الشريف جدير بكل ثقة .

● ● هذه حقائق قد لا تخفى على غالبية المودعين ولكن طول مدة الحرمان من العائد او استرداد جزء او كل راس المال قد ادت الى متاعب ومصائب بل

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٠

وذل وامراض لا حصر لها ولم تكن لتصيب المودعين لو ان الحكومة كانت قد ابتعدت عن التدخل .

● ● مرة اخرى وبقدر ثقتي بالمهندس عبداللطيف الشريف ارجوه ان يريح الاعصاب المهدودة ويوضح للناس الموقف توضيحا كاملا ومحددا بالارقام والتواريخ بحيث يطمئن كل مودع على ماله ويعرف متى سيقبض ارباح سنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وهل من الممكن ان يسترد ماله او بعضه ومتى .. وكم ارجو ان يختصر مدد استرداد راس المال فتقسيط الاسترداد على اربع سنوات سينتهي الى انفاق الاقساط وضياع راس المال .

وخطابات واتصالات تليفونية

● ● الخطابات والاتصالات التليفونية لا تنقطع وكلها توسل واستعطاف كي نواصل الكتابة عن قضية اصحاب الاموال المودعة لدى شركات توظيف الاموال .

● ● كانت اللهجة في الماضي هادئة ترجو دون عصبية ان يطالب الكتاب لهم بحقوقهم ولكنها اصبحت اليوم هادرة ثائرة

● ● والحقيقة هم معذورون اذ ان ما نالهم من نكبات لايمكن لاى انسان يملك اية ذرة من الانسانية او الرحمة او مخافة الله ان يقبل موقف المسئولين في الدولة منهم .

● ● المفروض في الحكومة بل ورئيس الدولة الحرص على مراعاة حقوق المصريين فاذا بالحكومة وهى المسئولة اولا عن الترخيص لكل من كون شركة لتلقى الاموال دون ان تدقق فيما اذا كان امينا او غير امين بل اعطت الريان تاجر العملة التصريح وغير مفهوم كيف اعطته له لا تستجيب لتوسلات ضحاياها وهم ملايين من المصريين .

● ● وكما سبق ان كتبت عشرات المرات اسال كيف تم اعطاء هذه التصاريح مع ان الحكومة لاتعطى للشرفاء الذين يريدون استثمار اموالهم التصاريح الا بعد متاعب لا حصر لها والحكومة لا ترد ..!!

● ● والحكومة روجت لهذه الشركات في صحفها واذاعاتها اى انها لم تكتف بمنح التصريحات بل سعت الى اغراء المصريين ليودعوا اموالهم .. وقبضت الصحف الحكومية والاذاعات مئات الملايين من اموال المودعين اذ بلغ ما استولت عليه تلك الصحف من الريان وحده ٧٦ مليون جنيه .

● ● ٧٦ مليون جنيه تلهفها صحف الحكومة والمودعون يتضورون جوعا واصبحوا في مرتبة من يتسول حقوقه !!

● ● حقيقة الناس لهم كل العذر فيما يوجهون للمسئولين من اتهامات .

● ● ●

يقولون : الرئيس مشغول عنا

● ● يقولون : لقد ارسلنا خطابات للرئيس نسترحمه ان يلتفت لقضيتنا ولكن الرئيس مشغول عنا .. ويقولون عن اسباب المشغوليات الكثير ..

● ● ويقولون : رئيس الحكومة وعدنا عدة مرات ولم يتحقق اى وعد .

● ● ويقولون : اننا لا نفهم لماذا يصر النائب العام على عدم صرف اى جزء من اموالنا حتى تنتهى محاكمة الريان .. ويقولون ومتى تنتهى هذه المحاكمات.. ويقولون بحزن ممتزج بالاندهاش : وهل سنكون احياء عندما يصدر الحكم النهائي في قضايا الريان ؟

● ● ويقولون لو ان اى واحد من المسئولين سواء كان الرئيس او رئيس الحكومة او الوزراء او النائب العام او حتى فج النور قد تعرض للحرمان الذل يقاسون منه الويل والامراض والذى لادرك ان ما يتم حرام ولشعر بان العذاب الذى نعيشه نتيجة الانصراف عن قضيتنا لا يمكن ان يرضى الله .

● ● ويقولون : انهم جميعا لا يشعرون ولا يقاسون من اى حرمان وهذا يصرفهم عن بؤسنا ويشغلهم عنا .

● ● كم اتمنى ان يستقبل المسئولون عن الحكم وفودا من اصحاب الاموال المودعة ليستمعوا الى تفاصيل المآسى التى يعيشونها لانهم بالقطع اذا استمعوا لن يقبلوا ترك الامور على ما هى عليه لان في كل يوم يمر على ملايين المصريين الذين حرمتهم من اموالهم هو مزيد من العذاب والبؤس والذل بل وقتل لابرياء وثقوا في تقدير الحكومة وصدقوا ما نشرته صحفها واذاعة تليفزيونها .

●●●

انها قضية المصريين

● ● الموقف الرسمي حيال ملايين المصريين موقف يثير العجب والقلق .

● ● فالموقف الرسمي ينشغل بقضية الفلسطينيين والسنغال وموريتانيا .. والحرب فى السودان .. اما قضية المصريين ضحايا حكومة لم يختاروها فلا تجد الا تصريحات عابرة وغير محددة .

● ● هذه التصريحات الرسمية التى يتم التفوه بها بين الحين والاخر لا يمكن ان تتعادل مع الماسى العنيفة التى تخنق وتحطم الملايين من ابناء مصر .

● ● قضية الفلسطينيين وكل القضايا الاخرى على العين والراس ولكن الامر المؤكد وطنية ودينا ان المصريين اولى باهتمام المسئولين خصوصا وقد طال اهمالهم وتراكمت عليهم الالام والشعور بالهوان .

● ● انها القضية الاولى لانها قضية المصريين الذين طال ظلمهم والله يغفر للظالمين اذا انصفوا .. ان الله غفور رحيم .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٠

كلمة أخيرة

لا اظن ان هناك بلدا واحدا متحضرا ، فى العالم اجمع يعانى من المهزلة التى تعانى منها مصر بالنسبة لشركات توظيف الاموال . لقد اصدرت الحكومة قرارها منذ فترة طويلة «حفاظا» على اموال المودعين ، ولها جزيل الشكر . ثم تم تشكيل مئات اللجان وانتداب الخبراء الذين هددوا وتوعدوا ولطموا الخدود معلنين ضياع الاموال ، وان الحكومة هى المنقذ الوحيد لهذه المصيبة والكارثة . وبدات التحقيقات . ووضع بعض اصحاب الشركات فى السجون ، ووجهت اتهامات لمعظمهم بتبديد الاموال .. واستبشر الشعب خيرا . ثم بدات المباراة الغريبة فى تصريحات السادة المسؤولين التى تصدر كل يوم منذ شهور طويلة .. والنتيجة الوحيدة هى بقاء الوضع كما هو ، دون ان يستطيع اى مواطن أن يصرف مليما احمر

وانا لست بصدد التعليق على قرار الحكومة الذى اتخذته «بالاشراف» على شركات توظيف الاموال «لحماية» شعب مصر . ولكننى اتساءل مع بقية شعب مصر اين هى الحقيقة الكاملة لما يحدث ؟ وماذا فعلت الحكومة منذ «تدخلها لحمايتنا» ؟ وهل يعقل بعد بداية المشكلة باعوام ان نعلم ان السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لا يزال يناقش تسوية حقوق المودعين فى شركات التوظيف !؟ اين كان الدكتور عاطف طوال تلك الفترة ؟ واين هى اللجان المستنيرة التى تتابع المشكلة ؟

ان كم التصريحات التى صدرت عن المسئولين فى الفترة الاخيرة ، يكفى لعدة كتب . فنحن نتابع الاخبار حول «التوفيق» ، ثم عدم «التوفيق» . واصدار الشيكات ثم عدم إصدارها . وتصريح للمسئول فلان الفلانى ينفى فيه تصريح المسئول الاخر . لقد اخذت الحكومة المصرية على عاتقها حل المشكلة ..

والشعب لا يهمه التصريحات والدراسات ، ولكنه يريد من رئيس الوزراء اجابة محددة وصريحة على اسئلته . اين اموال شركات التوظيف ؟

وهل سيسترد المودعون حقوقهم ام لا ؟ الشعب لا يريد تصريحات مئات المسئولين ، ولكنه يريد ان يستمع للدكتور عاطف صدقى بنفسه .. ليصارحهم بالحقيقة .

لقد فقد المواطن المصرى ، للاسف وبكل صراحة ، ثقته فى مقدرة الحكومة المصرية على معالجة مشكلة شركات التوظيف . وبدا الشك يساوره حول قيام الحكومة باستخدام اموال الشركات فى «احتياجات اخرى» . ونحن بالطبع لا نريد ان نصدق هذه «الاشاعة» لان النتيجة خطيرة للغاية . واصبح على الحكومة المصرية والمشرفين على مشكلة توظيف الاموال الحرص التام ، لان الشعب المصرى بدا يفقد صبره ، واصبح ينظر اليهم جميعا نظرات مختلفة ، وبدا صبره ينفد وهو يرى اصحاب «الحلول» و«الحماية» و«التوفيق» ينظرون الى بعضهم البعض ويتساءلون .. «هوه لسه .. ملوفقش» . مع الاعتذار للبطل الاسطورى «على بابا» .

محمد مصطفى شردي

نصائح للمودعين من هيئة سوق المال

كتبت ـ نجوى عويس

ناشدت هيئة سوق المال المودعين فى شركات تلقى الاموال ان يحرصوا كل الحرص على عدم التوقيع على أوراق قد تؤثر على مراكزهم القانونية ، إلا اذا كان ذلك بكامل حريتهم وذلك حفاظا على حقوقهم لدى تلك الشركات ، وبعد دراسة متأنية للمراكز المالية التى سبق نشرها فى الصحف اليومية .

وقالت الهيئة ان الاصل فى القانون هو ان يتم الرد نقدا وبنفس عملة الايداع .. ويجوز للمودع ان يقرر بمحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقاته لدى الشركة فى صورة عينية وفى اطار البرنامج المتكامل لرد جميع الاموال لكافة المودعين اعمالا لقاعدة الرد بين جميع المودعين فى كل الدفعات التى يتضمنها البرنامج .

واشارت الهيئة العامة لسوق المال ان المجلس أصدر قراراته برفض توفيق أوضاع ٨ شركات وذلك بعد الدراسة المالية والادارية .. كما ان وزير الاقتصاد رفض تظلمات ١٤ شركة .

وتتابع الهيئة قيام الشركات التى وافق مجلس الادارة لها على توفيق اوضاعها فى اصدار صكوك الاستثمار التى تحدد مواعيد استحقاق كل مودع لحقوقه لدى الشركة طبقا لجداول زمنية محددة .. والجدير بالذكر ان تلك المبالغ المودعة لدى الشركة من حقها الارباح من تاريخ الايداع وحتى تاريخ استحقاقها .. وتحدد الارباح فى ضوء المراكز المالية الافتتاحية الذى تعده الشركة بعد قيدها فى سجل الهيئة والمعتمد من مراقبى الحسابات .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

تطورات مفاجئة فى قضية الريان

صرف نسبة من الايداعات لصغار المودعين

●● شهد هذا الأسبوع تطورات مفاجئة فى قضية المودعين لدى الريان بعد التدخل المباشر والحاسم للرئيس حسنى مبارك ، حيث يجرى الآن بحث إصدار قرار سياسى بصرف نسبة لصغار المودعين فى المرحلة الحالية دون الحاجة إلى انتظار المحاكمة النهائية .

سيستفيد من هذا القرار اكثر من ٩٠ الف اسرة ، يمثلون صغار المودعين الذين تقل ودائعهم عن ٥ آلاف جنيه ، ويتضمن القرار عدة ضوابط لاتخل بالتشريعات والقوانين الحالية ولا تضر بكبار المودعين .

من ابرز هذه الضوابط :

● الا تخل بالنسبة التى يتم صرفها لصغار المودعين فى المرحلة الحالية بقاعدة قسمة "الغرماء" التى حددها القانون .

● الا يزيد ما يحصل عليه صغار المودعين عما يحصل عليه باقى المودعين فى الشركة .

● ان تكون النسبة التى تم تحديدها للصرف شاملة لكل صغار المودعين الذين اصابهم اكبر الضرر ولا يتحملون التأجيل لنهاية المحاكمة .

وفى ضوء هذه الاعتبارات يدرس الآن الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء قراراً بصرف نسبة لاتقل عن ١٠٪ من اموال صغار المودعين بالريان فى المرحلة الحالية لحين الانتهاء من المحاكمة وتطبيق قسمة «الغرماء» بين جميع المودعين ●●

عزت بدوى

تنفرد "المصور" بنشر التفاصيل الكاملة لقصة القرار السياسي الذى يدرسه الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء هذا الاسبوع والذى جاء تلبية لتوجيهات الرئيس حسني مبارك بضرورة البحث عن مخرج قانوني لحل ازمة المودعين بشركات الريان وخاصة اصحاب الودائع الصغيرة منهم، بعد ان فشلت كل الجهود التي بذلتها النيابة العامة والوساطات المختلفة لإقناع احمد الريان باسترداد جزء من الاموال التي هربها للخارج للمساعدة في رد اموال المودعين لديه .

كما كان الرئيس مبارك قد ابدى رغبته في ضرورة إيجاد مخرج لازمة صغار المودعين بالريان دون الانتظار إلى انتهاء الاجراءات القضائية التى فرضها القانون لكى تتمكن الدولة من التصرف فى اصول شركات الريان لرد اموال المودعين، حيث يتطلب القانون الحالي ضرورة صدور حكم نهائي بإدانة الريان وتعيين مصف قضائي يتولى تصفية هذه الاصول وبيعها لتطبيق قسمة «الغرماء» على المودعين . ولذلك طلب إلى الدكتور عاطف صدقي ضرورة إيجاد مخرج قانونى لهذه المشكلة بعد ان ساءت حالة بعض صغار المودعين الذين غرر بهم فى هذه الشركات ودفعوا إليها تحويشة عمرهم ومصدر رزقهم اليومي طمعاً فى تنمية لمساعدتهم على حياتهم المعيشية .

وفور صدور تعليمات الرئيس حسني مبارك سارع الدكتور عاطف صدقى إلى عقد اجتماع طارىء وموسع مساء يوم الاربعاء الماضى بمكتبه ضم كلا من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال والمستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي والمستشار جمال شومان النائب العام واللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير جهاز مباحث الأموال العامة .. حيث شرح رئيس الوزراء للمجتمعين الموقف المتازم لمودعي الريان وابلغهم بتعليمات الرئيس بضرورة البحث عن مخرج قانوني لهذه الازمة بعد ان دخلت شهرها العشرين منذ صدور القانون الجديد فى يونيه عام ١٩٨٨ حتى لو احتاج الامر إلى تعديل تشريعى فى القوانين الحالية .

وعلمت "المصور" ان رئيس الوزراء قد استمع فى هذا الاجتماع إلى مختلف الاراء القانونية المؤيدة والمعارضة لقرار التدخل السياسى فى حل ازمة الريان .. كما تناول الاجتماع ايضاً مناقشة العرض السابق لاحمد الريان بدعوة وكيله من الولايات المتحدة الامريكية "بوبى ووكر" لمعاينة اصوله وممتلكاته التي تم التحفظ عليها حتى يتمكن من الحصول على قروض بضمانها من بيوت الخبرة الامريكية العالمية ، وقد راى المجتمعون ان هذا الاقتراح غير عملى ولا يخدم اغراض الهدف الذى ينشده الرئيس مبارك بوضع نهاية لمعاناة صغار المودعين ، حيث إن هدف الريان من هذا العرض ان يتم الافراج عنه اولاً .. ثم يدعو وكيله لإدارة وتشغيل هذه الاصول ومن عائدها يسدد المودعين وهو الامر الذى تباشره نيابة الاموال المتحفظ عليها حالياً .. ولذلك استبعد رئيس الوزراء هذا الاقتراح وطلب فى نهاية الاجتماع من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بان يعد مذكرة بالاسانيد القانونية التى يمكن من خلالها اتخاذ قرار سياسى لحل هذه المشكلة بما لا يتعارض مع القوانين الحالية .. كما شمل التكليف ايضاً مدى الحاجة إلى إجراء تعديل فى التشريعات الحالية لتحقيق هذا المطلب .

وعلمت "المصور" ايضاً ان رئيس الوزراء قد طلب إلى المستشار جمال شومان النائب العام حصر كل الاموال السائلة التى تمكنت نيابة الاموال المتحفظ عليها من تحصيلها لحساب مجموعة شركات الريان ، ونتيجة عوائد تشغيل الاصول المتحفظ عليها ، ومدى إمكان تقسيم هذه الحصيلة على صغار المودعين فى المرحلة الحالية إلى ان تنتهى محاكمة الريان .

كما شملت تكليفات رئيس الوزراء تكليف الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال لاشتراكه مع البنك المركزى المصرى بإعداد حصر لصغار المودعين لشركات الريان وحجم ودائعهم ومقارنة هذا الحصر بحجم كبار المودعين بالشركة ونسبتهم وتقييم الاصول المتحفظ عليها حتى يمكن تحديد النسبة التى يمكن صرفها فى المرحلة الحالية . وطلب رئيس الوزراء ضرورة الانتهاء من هذه التكليفات فى

موعد غايته يوم الاحد الماضي على ان تستكمل المناقشات فى ضوء ما يسفر عنه البحث القانوني صباح يوم الاثنين لاتخاذ القرار المناسب فى ذلك .

ونظراً لعدم انتهاء اللجنة المشكلة لدراسة حجم اموال صغار المودعين واعدادهم ونسبتهم إلى حجم اموال كبار المودعين من جهة .. بجانب تحديد النسبة التى يمكن صرفها فى المرحلة الحالية فى ضوء السيولة المتوافرة من جانب ، واصل مجلس الوزراء مناقشاته للجوانب القانونية التى يمكن الاستناد إليها تنفيذا توجيهات الرئيس مبارك فى ضوء ما عرضه المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل على الاجتماع الذى عقد لهذا الغرض صباح امس الثلاثاء وما تضمنته مذكرة نيابة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام لوزير العدل جانب اخر . حيث رات النيابة العامة ان يقتصر دورها فى المرحلة الحالية على مراقبة ومتابعة تشغيل مشروعات الريان لتحقيق اكبر عائد ممكن لصالح المودعين وان يتم الصرف بعد الانتهاء من المحاكمة وصدور الحكم النهائى كما يتطلب القانون ، حيث انه من الصعب الآن تقدير القيمة الحقيقية لاصول وممتلكات الريان والتى تزيد قيمتها يوماً بعد اخر من جانب ولا يستطيع احد الآن ان يحدد سعر بيعها النهائى عند التصفية بعد انتهاء المحاكمة من جانب اخر . إلا انه رغم هذه التحفظات القانونية التى تضمنتها مذكرة وزير العدل فى اجتماع رئيس الوزراء امس الثلاثاء فليس هناك ما يمنع قانوناً من صرف نسبة معينة لصغار المودعين فى المرحلة الحالية إلى حين إجراء التصفية النهائية بعد انتهاء المحاكمة .

مبررات قانونية !

وعلمت "المصور" ان الاسانيد القانونية التى تمت مناقشتها امس فى مجلس الوزراء كانت تدور حول ان نيابة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام قد فوضها القانون بمقتضى قرار النائب العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وكذلك الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بان تحل محل مجلس إدارة شركة الريان فى جميع التصرفات الإدارية والقانونية وبالتالى فمن حقها قانوناً ان تصرف نسبة من السيولة النقدية التى توافرت لديها فى المرحلة الحالية مادامت ان هذه النسبة لا تضر بالقاعدة العامة لقسمة "الغرماء" التى حددها القانون فى نهاية الامر ، ومادام هذا التصرف ايضا لا يضر بمصلحة بقية المودعين بالشركة .. وفى ضوء هذه الاسانيد القانونية لم يعد الامر محتاجاً إلى تعديلات فى التشريعات الحالية .

قواعد وضوابط الصرف !

وعلمت "المصور" ايضاً ان اللجنة المشكلة لدراسة اصدار قرار سياسى برد جزء لصغار المودعين بالريان قد ناقشت فى اجتماعها صباح امس الثلاثاء برئاسة الدكتور عاطف صدقى القواعد والضوابط التى تحكم عملية هذا الصرف بحيث لا تخل بقاعدة قسمة "الغرماء" ومن ابرز هذه الضوابط التى تم الاتفاق عليها هى :

- ان يتم صرف نسبة من السيولة الحالية لصغار المودعين نظراً لظروفهم الصعبة التى لا تحتمل التاجيل إلى حين الانتهاء من المحاكمة وصدور الحكم النهائى ضد الريان .
- الا تخل النسبة التى يتم صرفها لصغار المودعين حالياً عن القاعدة العامة بقسمة "الغرماء" التى حددها القانون . وبمعنى اخر ان تكون هذه النسبة بما لايفوق ما تسفر عنه التصفية النهائية ونصيب كل مودع بالشركة حتى لا يظلم احد من المودعين .
- الا يزيد ما يحصل عليه صغار المودعين فى المرحلة الحالية على النصيب المستحق لهم عند صدور قرار التصفية النهائية .

وفى ضوء هذه الاعتبارات تعكف اللجان التى امر رئيس الوزراء بتشكيلها لمناقشة هذه القضية الهامة حتى يمكن إصدار القرار السياسى المنفذ لها فور الانتهاء من إعداد الحصر الشامل لحجم اموال صغار المودعين وحجم السيولة التى تم تحصيلها حتى الآن

وتقييم مبدئى للقيمة السوقية الحالية للاصول المتحفظ عليها ومقارنتها بحجم اموال المودعين بالكامل حتى يمكن تحديد النسبة التى يمكن صرفها فى المرحلة الحالية .

وعلمت "المصور" ايضاً ان النسبة التى تدور المناقشات حولها لصرفها فى المرحلة الحالية لن تقل عن ١٠٪ من حجم اموال صغار المودعين والذين من المتوقع ان يصل عددهم إلى ٩٠ الف مودع حيث يبلغ عدد مودعى الريان قرابة ١٨٨ الف مودع وتصل جملة ودائعهم طبقاً لاسعار الصرف السائدة فى نوفمبر الماضى إلى مليار و٨٨٥ مليون جنيه .. كما تشير التقديرات الاولية لقيمة الاصول المتحفظ عليها حالياً إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه .. كما تشير التقديرات الاولية ايضاً لحجم السيولة التى يمكن صرفها فى المرحلة الحالية إلى قرابة ٢٠ مليون جنيه ويرجع الاختلاف حول هذه التقديرات إلى انها قابلة للزيادة والنقصان يومياً لتشغيل الاصول الحالية من جانب وتحصيل مديونيات للريان وإيرادات للمشروعات يومياً ايضاً .

وعلمت "المصور" ايضاً إنه لم يستقر الراى بعد بشان بقية المودعين فى الريان وهذا الامر مثار جدل ونقاش شديد داخل اللجنة المشكلة برئاسة مجلس الوزراء حيث ان الراى السائد ان يقتصر الصرف حالياً على صغار المودعين فقط مراعاة لنسبة السيولة التى لا تغطى رد اى مبالغ لكبار المودعين فى المرحلة الحالية .. وقد كان هذا الامر من اهم الاسباب التى مازالت تعترض الوصول الى القرار النهائى بشان صرف النسبة لصغار المودعين حتى الآن .

ومن المتوقع ان يتم إصدار قرار صرف نسبة لصغار المودعين فور الانتهاء من حصر حجم اموال هؤلاء المودعين ومقارنة اموالهم بالسيولة التى تم تحصيلها حالياً . وإذا كان الامر يحتاج الى تاجيل لحين تدبير المبلغ المطلوب من عدمه فى حالة تغطية النسبة المقترحة حالياً وهى ١٠٪ -

عاجل قبل الطبع

ثلاثة بدائل لرد ودائع صغـــار مودعى الريان

إن اللجنة التى يراسها الدكتور عاطف صدقى تبحث ثلاثة بدائل محددة هى :

١ ـ رد ١٧٪ من جملة ايداعات صغار الموعين ممن تقل ودائعهم الى حدود اربعة الاف جنيه فاقل وهؤلاء يمثلون ٩٩ الف مودوع من ١٧٠ الفا هم مجموع مودعى الريان .

٢ ـ رد ١٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين لمن لا تزيد ودائعهم على ٥ آلاف جنيه وهم يمثلون ٩٠٪ من مجموع مودعى الريان .

٣ ـ رد ٢٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين ممن لا تزيد ودائعهم على ثلاثة آلاف جنيه وهم يمثلون ايضا نسبة كبيرة من صغار مودعى الريان .

وعلم مندوب المصور أن جملة الأصول المتحفظ عليها حاليا تغطى ١٧٪ من اجمالى ودائع المودعين بالريان والمعروف ان النائب العام كان قد تحفظ على جملة اصول شركات الريان فى مصر والتى تم تقديرها فى حدود ٣٠٠ مليون جنيه وفقا للاسعار الدفترية وبينها سيولة نقدية حجمها ٣٠ مليون جنيه .

وكانت اللجنة التى يراسها الدكتور عاطف صدقى قد انعقدت ظهر امس الثلاثاء فى ثانى اجتماع لها بعد اجتماع الاربعاء الماضى .

بلا مشاكل

قال لى عبداللطيف الشريف انه قرر صرف قيمة الصكوك بالنسبة لاصحاب الودائع الصغيرة قبل الموعد المحدد لها .. وكان محددا لهذه الصكوك ان تصرف بعد ثلاثة شهور .. ولكن الصرف سيتم خلال هذه الايام ..

وقال انه اتخذ هذا القرار ليعرف جميع المساهمين جدية الشركة فى صرف المستحقات لمن يرغب من المساهمين .. على ان يتم ذلك بالنسبة لاصحاب الودائع الصغيرة اولا .. ثم بعد ذلك بفترة لمن يرغب من اصحاب الودائع الكبيرة ..

واعتقد ان هذا القرار هو قرار فى الاتجاه الصحيح .. ذلك اننا لابد ان نفرق فى اى اجراء بين المشروعات الوهمية .. وبين المشروعات الحقيقية .

ولقد استطاع عبداللطيف الشريف ان ينشىء قلعة صناعية حقيقية يعمل فيها اكثر من الفين و٢٠٠ عامل .. وتقدم انتاجا اراح عن السوق المحلية ما كانت تستورده بمبالغ كبيرة من الخارج ولايزال الانشاء مستمرا فى مشروعات اخرى ..

ونحن اذا كنا نشجع استثمار ودائع الناس فى المشروعات الجادة .. واذا كنا نريد ان نتجه الى الا يبقى المال حبيسا فى المنازل ممنوعا من التداول .. فلابد ان نشجع مثل هذه الاستثمارات التى هى اساسا لا تحمل الدولة شيئا ولكنها تاخذ من المال الخاص لتنشىء صناعات لو ان الدولة ارادت ان تنشئها لتكلفت الاف الملايين من الجنيهات .

واذا كان هنك شىء لابد ان نعرفه فهى ان الاستثمار ثقة اكثر منه اى شىء اخر .. والثقة لاتاتى هكذا من الهواء .. ولكنها تاتى لمشاهدة العمل الجاد الذى يتم على اسس اقتصادية سليمة .. والربح الذى يحققه مثل هذا العمل .. فتلك قضية مهمة فى اى استثمار اقتصادى .. فلا يمكن لانسان ان يضع ماله فى شركة خاسرة .. او شركة لا يثق فى ادارتها .. او شركة تقول مالا تفعل .

وبلاشك ان الاجراءات الاخيرة التى اتخذت بالنسبة لشركات توظيف الاموال .. لم تفرق بين شركة جادة .. وشركة غير جادة .. ولعل بدء اعادة اموال من يرغب من اصحاب الودائع الصغيرة يعطينا ثقة .. ان هناك شركة جادة .. وان هذه الشركة لحسن سمعتها وادارتها ستبدأ فى اعادة الاموال .. قبل الموعد المحدد ..

احمد زين

ماذا يحدث فى شركات توظيف الاموال .... ؟

• اين اقتراح وزير الاقتصاد بتشغيل الشركة لصالح مودعيها ؟

اسامة سرايا

متى يسترد المودعون اموالهم وكيف يتصرفون داخل الشركات التى رفضت سوق المال تأسيس شركاتها .. ؟

اقتراح ببيع اراضى وعقارات الريان لشركات التأمين بائتمان من البنوك لصالح المودعين

سيولة شركة الريان هل تكفى لرد جزء من الاموال ... ؟

كيف يجرى حاليا معالجة اوضاع شركات توظيف الاموال واقتراحات عديدة بصرف جزء من اموال المودعين بشركة الريان تدرسها الحكومة .... نطرح اقتراحا عمليا بان تشترى شركات التامين اصول وعقارات ومبانى ومخازن لشركة الريان بالثمن من البنوك لحساب صغار المودعين مع اعادة تشغيل الشركة اقتصاديا لصالح مودعيها

وماذا عن مستقبل اموال المودعين فى الشركات التى لم توفق اوضاعها واوراقها امام المدعى الاشتراكى وكيف تتصرف الشركات مع المودعين وماهى رؤية المدعى الاشتراكى لمخالفات هذه الشركات

... كيف ينتهى الفصل الاخير لموقف ½ مليون مودع وصلت ودائعهم الى ٤,٥ مليار جنيه هل نترك المودعين يدفعون ثمن تصحيح سوق المال وحدهم ؟

قضية توظيف الاموال . ومستقبل اموال المودعين ... مازالت تحتل اولوية مطلقة فى سياستنا الاقتصادية وخلال الاسبوع الماضى قام د . عاطف صدقى رئيس الوزراء مع الوزراء المختصين بدراسة كيفية اعداد تشريع يسمح برد جزء من اموال المودعين بشركة الريان ؟ ومع علمنا الكامل ان المعالجة الحالية لاوضاع شركات توظيف الاموال يجب ان تتسم بالحذر الكامل ... فان الاراء المطروحة يجب ان تكون اقتصادية وعملية وتلبى المصلحة الاساسية للمودعين بالحفاظ على اموالهم ...

وهذا الاسلوب يستدعى ان نتفهم بعمق وروية خبرة المعالجة فى قضية الريان والنتائج التى حققتها حتى الان ، نحو الهدف الذى ننشده جميعا وهو الحفاظ على اموال المودعين وفى الوقت نفسه تصحيح الوضع الخاطىء فى سوق المال الذى حققته شركات توظيف الاموال بنفسها وبمشاركة المودعين بها ... وبالتاخر الطويل من جانب المؤسسات المالية والحكومة حتى صدور قانون تلقى الاموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذى عمل به بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٠ اى ان المسئولية الاقتصادية والخطا يقع على الجميع ... ولكن هذا لايعنى السكوت على الجريمة واغفالها فكل من ارتكب جريمة وانحرف عليه الا يهرب من مسئوليته وان يقع تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن ان يكون ضد مصالح المودعين ، ولن يقع تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن ان يكون ضد مصالح المودعين والحفاظ على جزء من اموالهم ..

والوضع الحالى لجميع الشركات « تلقى » او « توظيف » الاموال مازال حرجا وصعبا ولكن علينا جميعا ان نتكاتف لصالح المودعين بهذه الشركات ، والانجعلهم باى شكل من الاشكال يتحملون المسئولية والخسارة وحدهم والا نتركهم وحدهم للتعامل مع الشركات ، التى تحاول ان تهرب من المسئولية الجنائية والعقاب باساليب واضح فيها التلاعب .. وانها تتجه تحت سمع وبصر القانون واجهزة عديدة لفرض اسلوب معالجة مجحف ، وصعب القبول به من اصحاب الودائع للحصول على حقوقهم

ان موقف شركات توظيف الاموال حاليا ينقسم الى ٤ انواع من الشركات .

اولا :

● شركات وفقت اوضاعها . ووافقت سوق المال على تاسيس شركاتها وهى الشريف ، والسعد . وهذه الشركات قامت باصدار صكوك . واعلنت جداول زمنية لرد اموال المودعين ، طبقا للقانون وبمواعيد محددة ... وبالتالى فان اوضاع المودعين بهذه الشركات احسن نسبيا بالنسبة لباقى المودعين بالشركات الاخرى ... ولعل هاتين الشركتين قد استطاعتا زيادة نسبة السيولة المالية بهما لتصحيح الهياكل المالية للشركات لتستطيع تلبية رغبات المودعين بالحصول على اموالهم فى مواعيدها وفى توقيتات مناسبة ... ولعل المتابعة الدقيقة لتصرفات الشركتين من قبل المودعين وهيئة سوق المال والاجهزة الرقابية مع التحديد المستمر لموقف المودعين ... تكون له اثار ايجابية على سوق المال ككل .

ولعلنا نرى مبادرات من هذه الشركات لسرعة صرف مدخرات صغار المودعين ... وهو ماقامت به بالفعل شركة السعد ... وقامت شركة الشريف باصدار صكوكها بالامس قبل موعدها والتى تحل قيمتها بعد ثلاثة اشهر وبالنسبة للودائع حتى الف جنيه تقرر صرفها لاصحابها ويجب استمرار هذا السلوك وان تتجه الشركات باستمرار للتخفيف من مشاكل المودعين وتلبية احتياجاتهم كما ان الشركات التى وفقت اوضاعها يجب ان تتعامل مع المودعين باسلوب اكثر انفتاحا وان تجرى معهم حوارا مستمرا .. وان تستقبلهم باستمرار وتحيطهم علما بالسياسات الاقتصادية للشركات وان يتفاعل المودعون مع الشركات حتى يحدث تصحيح للوضع الحالى الذى يشعر فيه المودعون بانعزالهم .. فالشركات يجب ان تتولى مهمة مشاركة المودعين والتعامل معهم لتخلق جوا صحيا فى سوق المال .

ثانيا :

● اما بالنسبة لشركة الريان : فنحن حقيقة متعاطفون مع المطلب الرامى الى صرف جزء من اموال المودعين ـ خاصة

لصغارهم تحت الحساب وهم يمثلون حاليا الشريحة الكبرى من المودعين ... وقد تحملوا ظروفا صعبة للغاية ومن غير المقبول ان نتركهم مدة اطول بدون التخفيف من مشاكلهم ومساعدتهم وان كان هذا المطلب غير اقتصادى لان هذه الشركة هى اضعف الشركات من حيث السيولة المالية واصحابها حاليا تحت المحاكمة

ولعلنا نعيد التذكير هنا بحديث للدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد عن كيفية عودة شركات الريان باصولها وممتلكاتها الحالية للعمل بمساعدة البنوك المصرية وبمشاركة فعلية من المودعين بشركة الريان على ان يحصل المودعون على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لاعادة تنشيط الشركة بوضعها الحالى وان يتم ادارتها لحساب المودعين بها ... يصرف لهم باستمرار جزء من الارباح حتى ولو كان ضئيلا

اننا نرى ان اعادة تشغيل الشركة وبتشجيع من الحكومة ممثلة فى الوزارات المختلفة والبنوك المصرية ، سوف يحدث حالة من الانعاش والاطمئنان لدى المودعين تفوق صرف جزء ضئيل من اموالهم وضياع الجزء الاكبر ... ولعل تشغيل الشركة مع اعطائها اولوية ودعما من المؤسسات المالية ، يحقق مصلحة مباشرة للمودعين ويرفع من روحهم المعنوية الى حد كبير

ومن جانب اخر اضع امام اللجنة المشكلة حاليا لدراسة صرف جزء من اموال المودعين بشركة الريان اقتراحا عمليا ناقشه معى محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة ويقوم الاقتراح على ان يتم بيع العقارات والمبانى والمخازن التى تملكها شركة الريان الى شركات التامين وبسعر معقول ... على ان توفر لها البنوك السيولة المناسبة وتسترد البنوك الائتمان الذى وفرته لشركات التامين بعد بيع هذه الاصول على فترات طويلة وباسلوب اقتصادى وهذا الاقتراح ينقذ هذه الاصول من البيع العشوائى ، الذى يؤدى الى اغتيالها وبالتالى ضياع اموال المودعين التى تمثلها هذه الاصول العينية

كما يوفر هذا الاسلوب من البيع سيولة مناسبة تتيح صرف جزء من اموال المودعين ... وسيولة اخرى لبدء نشاط الشركة وتاسيس مشروعات جديدة مربحة لحساب المودعين بها حتى تتمكن فى فترة وجيزة من قيام الشركة على اسس اقتصادية سليمة تكون نواة فى المستقبل لاسترداد الاموال المهربة من الخارج ، وعودة كامل حقوق المودعين ونعتقد ان تشغيل الشركة ووقوف المودعين حولها ... سوف يحمى حقوق المودعين او النسبة الكبرى منها

المدعى الاشتراكى ...
والشركات المرفوض توفيق اوضاعها ...

● اما المجموعة الثالثة من الشركات فهى ٦ شركات رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعها لضعف مراكزها المالية ، واحيلت اوراقها الى المدعى الاشتراكى وهى شركات الهدى مصر ، وبدر ، وسلطان ، والزهراء ، والحجاز ، والمراكبى ... وهذه المجموعة من الشركات ، تعاملت مع قانون ١٤٦ لتلقى الاموال .. واخطرت سوق المال بكافة الاجراءات لتنفيذ القانون ... وتقدمت بكل اوراقها ولكنها رفضت وبالتالى فقد اصبحت ملزمة برد الاموال فى موعد غايته عامين اى فى ٩ يونيو ١٩٩٠

وسالت عن مستقبل هذه الشركات واسلوب تعامل المدعى الاشتراكى معها ... وحصلت على عدد من الاجابات المهمة بالنسبة للمودعين بهذه الشركات محورها :

انه فى حالة عدم قيام هذه الشركات برد الاموال ينطبق عليها المادة ٢٠ فى قانون تلقى الاموال وعقوبتها الحبس والغرامة والحكم برد الاموال ... وهنا يحكم جهاز المدعى الاشتراكى فى التعامل مع هذه الا... عدة اعتبارات قانونية هامة

ان التحفظ على اموال هذه الشركات يغل يد اصحابها المتحفظ عليهم عن التصرف فى الاموال وبالتالى فلا وجه لمخاطبتهم بالمادة ٢٠ ... وهنا فمن الضرورى ان يسمح المدعى الاشتراكى لهذه الشركات بالعمل على رد الاموال على ان يكشف جديتهم فى هذا المسار ...

وقد خطا جهاز المدعى الاشتراكى خطوات مهمة فى هذا المسار ابرزها ... ان احدى الشركات وهى سلطان قد سددت كامل اموال المودعين ، اما شركة المراكبى فقد اوضح صاحبها بعد التحقيقات انه

عاجز عن البيع والسداد ... بل ان صاحب الشركة طلب وضعه تحت الحراسة ... والتحقيقات لم تنته بعد

وشركة اخرى تجرى مفاوضات مع صاحب الشركة والمودعين بمعرفة المدعى الاشتراكى للوصول الى برنامج زمنى مناسب لرد الاموال

اما الشركتان الكبيرتان وهما الهدى ، وبدر فقد اوضحتا فى التحقيقات انهما سوف يقومان برد الاموال ... وبالتالى فان خطة المدعى الاشتراكى فى التحقيقات تتسم باسلوب عمل لمراقبة مسار عملية السداد. وبالتالى فان جهاز المدعى الاشتراكى يركز على ضرورة رد الاموال بنفس قيمتها وبنفس العملة وفى حالة رد الاموال مقابل اصول عينية ... فان المودع هنا من حقه ان يقبل وان يرفض ، ولا اجبار عليه ، وليس هناك جهة تلزم المودع ان يقبل اصولا وفى حالة لجوء اى شركة لاجبار المودعين من حقهم ان يرفضوا وبالتالى يحفظون حقوقهم

... اما الشيء الذى نريد ان ننبه اليه فهو لجوء احدى الشركات الى اعتبار نفسها شركة مساهمة وتحويل المودعين الى حملة اسهم والسؤال هنا اى اسهم يحملون ؟ وماذا تمثل ؟ خاصة وان اصول هذه الشركة لاتتواءم مع حجم المساهمين او الاموال المودعه بها ... ويتصورون انهم بهذا الاسلوب يستغلون ثغرة فى قانون تلقى الاموال وهذه الملاحظة يجب ان تدرسها هيئة سوق المال وتبين ان هذه الشركة التى لجات لهذا الاسلوب تحاول التهرب من الالتزام برد اموال المودعين فى مواعيدها المحددة قانونا بحجة انهم تحولوا الى مساهمين وهذه الشركة يجب ان تواجه قانونيا بجريمتها الجديدة والتى تحاول اضافتها الى مسلسل جرائم هذه الشركات ضد الاقتصاد وضد المودعين

فى حقيقة الامر نحن لسنا ضد الشركات ولكننا ضد ان تتهرب من التزاماتها ونحن مع كل مطلب مشروع لحماية اموال المودعين

ومن هذه النقطة يجب دراسة موقف كل شركة بشكل منفصل للتعرف على خططها في رد الاموال وكيفية الالتزام بالبرنامج .. وهذا لايمنعنا في حالة وجود شركة ملتزمة وسارت في برنامج رد الاموال وقطعت شوطا كبيرا في رد اموال المودعين لديها ان نطلب لمثل هذا النوع الجدى من الشركات بمد المهلة المقررة لرد الاموال وان تستمر عملية تقويم هذه الشركات حتى تتمكن من رد كامل الاموال المودعه لديها

رابعا :

اما المجموعة الرابعة والاخيرة من الشركات فهى مجموعة من الشركات الصغيرة والتى تجب متابعة خططها للعمل ورد الاموال ، والالتزام بالقانون حتى يشعر كل مودع بان الحكومة وكافة اجهزتها تتابع هذه البرامج

ان الفصل النهائى لهذه الشركات التى استطاعت في غفلة من الزمن والقانون ان تحصل على ٤,٥ مليار جنيه من ١/٢ مليون مواطن على مدار الثمانينات وسببت مشاكل عديدة للمودعين والاقتصاد لم ينته بعد ومازالت مشاكل هذه الشركات درامية تتابع وعلينا ان نخفف من حجم الاثار السلبية التى احدثتها هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد والمودعين وان نتعاون جميعا وبحزم لتطبيق القانون حتى نتمكن من الخروج من ازمة شركات توظيف الاموال باقل الاضرار الممكنة

والموقف الان يفصح انه من الممكن معالجة كل مشاكل هذه الشركات والاستمرار فى سياسة حماية اموال المودعين وفى الوقت نفسه محاسبة الخارجين على القانون ووضع حد لممارستهم غير القانونية وتلاعبهم الجديد وان يعرف انهم لن يهربوا من سداد التزاماتهم امام المودعين وامام القانون ...

لا تعديل فى قانون تلقى الأموال
وعدم مد المهلة المحددة لرد أموال المودعين

كتبت ـ اميمه كمال :

من المنتظر خلال الفترة القادمة صرف حوالى ٣٠ مليون جنيه من اموال المودعين لشركات الريان .. ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية ضمن ماتوصلت اليه اللجنة المشكلة لرد اموال المودعين بشركات توظيف الاموال من ممتلكات ومنقولات للريان بلغ حجمها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . وهى لاتمثل اكثر من ١٧٪ من حجم اموال المودعين التى وصلت الى مليار و ٨٠٠ مليون جنيه . ويتجه الراى الان الى صرف هذه المبالغ دون انتظار صدور حكم قضائى ضد الريان .

واكد مصدر اقتصادى مسئول انه لن يجرى اى تعديل على قانون تلقى الاموال لمد المهلة المحددة للشركات التى لم توفق اوضاعها لرد اموال المودعين لديها ، والتى تنتهى فى يونيو القادم .

وقال المصدر ان الامر لا يحتاج الى مهلة جديدة لان القانون اعطى الحق لجهات التحقيق فى حفظ التحقيقات مع الشركات اذا مابادر اصحابها الى رد الاموال قبل تحويلهم للمحكمة ، واعطى الحق للقاضى فى اعفاء صاحب الشركة من العقوبة فى حالة رد الاموال اثناء نظر الدعوى .

وقال ـ ان هيئة سوق المال لاتقف ضد تحويل المودعين الى مساهمين فى الشركات . ولكن بشرط ان يتم وفقا للقانون .. والدليل على ذلك ان الهيئة وافقت لبعض المودعين فى شركتى دار الوفاء والشركة التجارية العقارية ـ فى التحول الى مساهمين فى راس مال كل من الشركتين .

رؤية

عـــدم الأهليـــة

يعتبر قرار رفض توفيق الاوضاع لبعض شركات تلقى الاموال بمثابة شهادة رسمية من الجهات الفنية المختصة بتنفيذ القانون تقول وتؤكد « بعدم الاهلية » الاقتصادية والمالية والادارية لهذه الشركات .... ويثير ذلك تساؤلا عاجلا عن عدم التعجيل بتطبيق قوانين عدم الاهلية على هذه الشركات والقائمين عليها حتى يتم ادارتها والاشراف عليها من اناس يفترض فيهم الاهلية .

ولانقاش فى ان الشهادة الرسمية بعدم الاهلية لهذه الشركات يفقدها مبرر « وجودها وقيامها » لانها فقدت عنصرا رئيسيا ومقوما لابد منه للنشاط والحياة .... الا وهو عنصر الثقة فى التعامل والمعاملة وبذلك فان احاديث اعادة الحياة لهذه الشركات هو اصطناع لايتفق مع حقائق الواقع ..... ولايصبح للعلاج الا دخولها لغرفة « العناية المركزة » لانقاذ حقوق المودعين او الباقى منها .

وفى ظل قانون تلقى الاموال فان هيئة سوق المال هى المسئولة عن تنفيذ القانون وهى ايضا المسئولة عن متابعة التنفيذ وهى الوكيل القانونى المسئول فى مواجهة القائمين على هذه الشركات وايضا فى مواجهة الاجهزة التنفيذية وغيرها من الاجهزة التى تتولى التحقيق والبحث والتحرى .

واتخاذ قرار باحالة موضوع الشركات التى لم توفق اوضاعها للمدعى العام الاشتراكى لاينهى دور ومسئولية سوق المال بل يحملها مسئولية التحرك نيابة عن حقوق المودعين لان المدعى الاشتراكى كهيئة قضائية يبحث فى الجوانب القانونية لاقتضاء الحقوق للمودعين بعد ان انتهت سوق المال ووزارة الاقتصاد من تمحيص جوانب الاهلية من عدمها فيما يخصها اقتصاديا وماليا واداريا ..... ويساعد على تحقيق ذلك مايتيحه قانون المدعى الاشتراكى من مرونة فى الاجراءات اعمالا لمقتضيات الامن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الطارئة والعاجلة التى لاتحتمل تاجيلا وتاخيرا .

ولايجوز ان يطرح حديث عن السعى لبقاء هذه الشركات ومنحها « قبلة الحياة » لان الفريق حصل على شهادة دامغة بعدم الاهلية فى معاملاته وتصرفاته .... ومابقى فقط من « الحياة المؤقتة » لهذه الشركات يرتبط بتصفية الاصول لاقتضاء حقوق المودعين واعادتها اليهم ... بما يحتم الانهاء الفورى للاوضاع القائمة بهذه الشركات وفرض الحراسة عليها وتتبع اصولها المشتراة باسماء الغير والتحفظ على ثروات القائمين عليها واتباعهم .

ليس هناك متسع من الوقت للالتفاف على قانون تلقى الاموال من الشوارع الخلفية ... كما انه ليس هناك مزيد من الصبر لدى المودعين فى ظل مختلف صور التعنت والارهاب والتسلط والعدوانية التى تقابلهم بها هذه الشركات يوميا .... وكان القانون فى اجازة ؟ !

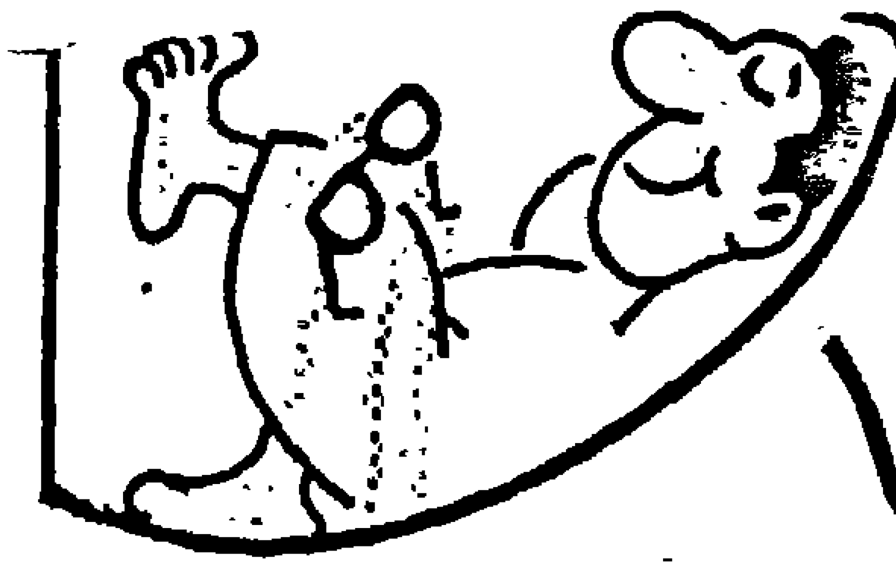
اســـامـــة غـيـــث

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراحة لكل الأفكار



مع ضحايا الريان في الدوحة !

أول وآخر مرة التقيت فيها بأحمد الريان كانت فى مكتبه بشارع الهرم فى نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان الحديث يدور حول خسائره فى البورصات العالمية بعد انهيار يوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر من نفس العام !

يومها تعرفت عن قرب على أسلوب « المراوغة » الذى يجيده الريان ، والذى أعتقد أنه مارسه ويمارسه مع سلطات التحقيق التى تسعى جاهدة لمعرفة الأماكن التى يحتفظ فيها بأموال الناس !

فعندما سألته عن حجم الأموال المودعة لديه .. رد علىّ بابتسامة قائلا .. ما رأيك فى أن أسمعك بعضا من آيات القرآن الكريم ؟!

ودون أن ينتظر منى أية إجابة .. أخذ يرتل بعض آيات القرآن بصوت قوى معبر ، وعندما هممت بإغلاق جاز التسجيل الصغير الذى أحمله ، طلب منى بإشارة من يده أن أتركه مفتوحا !!

وعندما انتهى من الترتيل .. كررت السؤال .. فرد علىّ والابتسامة لاتفارق ثغره ، إذن فأنت مصمم ! وعلى الفور ذكر لى رقما أشك كثيرا أنه حجم الأموال التى كانت مودعة لديه آنذاك وهو ٢,٥ مليار جنيه بالعملة المحلية !!

وتكررت أسئلتى المحرجة عن أسباب شرائه للملاهى الليلية ، وعن « الربا » الذى يحصل عليه من بنوك أمريكا ، وعن أسماء سماسرته اليهود فى أسواق المال العالمية .. وتكررت أيضا محاولاته للمراوغة والتهرب عن طريق القرآن ، وهكذا ظللنا نلعب معا لعبة القط والفأر على مدى ساعة ونصف الساعة وعلى مرأى من بعض المستمتعين باللعبة وهم زميلى المصور ، وأحد الزملاء العاملين فى الاعلانات ، وصاحب دار نشر شهيرة !

وخرجت فى النهاية بحديث نشر فى « أكتوبر » تحت عنوان « شركات توظيف الأموال فى حارة اليهود » ومع الحديث صورة نادرة « للحاج » أحمد الريان وهو فى « الديلنج روم » يتابع على شاشات الكومبيوتر حركة الأسواق العالمية !!

والانطباع الذى خرجت به من لقائى بالريان .. أنه شخصية « متميزة » بكل المقاييس ، فهو يملك ببساطة كل أدوات « الضحك على الذقون » كل الذقون .. من ذقن الفلاح البسيط الأمى إلى ذقن العالم

وأستاذ الجامعة والطبيب والمهندس والصحفى .. إلى آخر قائمة الذئون التى تشكل قائمة ضحايا الريان !!

وأدوات الضحك على الذقون هى للأسف حفظه التام للقرآن الكريم وتلاوته على أحسن ماتكون التلاوة ، واستشهاده بآياته وبالاحاديث النبوية الشريفة فى كل المواقف . يضاف إلى ذلك لباقته فى الحديث ، وسرعة بديهته وإيهام كل من يتعامل معه « بزهده » فى كل المليارات التى تحت يده حيث أنه يعتبر نفسه أمينا على هذه الأموال .

بالاضافة بالطبع إلى « اللافتة » التى يرفعها ، وهى أنه يقوم بتوظيف الأموال حسب الشريعة الاسلامية !

كل هذه الادوات يضاف إليها العائد الضخم الذى كان يمنحه للمودعين عنده ، كانت بمثابة « المغناطيس » الذى جذب البسطاء والعلماء إلى « الريان » فأعطوه « تحويشة العمر » راضين مرتضين بكل مايفعله بهم .. وبتحويشة العمر !!

هذه الأدوات يضيف إليها بعض ضحايا « الريان » المقيمين فى الدوحة ، الذين جمعتنى بهم حلقة نقاش ساخنة حول القضية .. أداة أخرى أهم وأخطر وأكبر تأثيرا وهى أن « الريان » كان يحاول دائما إضفاء صبغة رسمية على كل ماكان يقوم به من أعمال ، ومايقيمه من مشروعات . حتى يوهم ضحاياه بأن الحكومة راضية عن نشاطه !

وعادة ماكانت الاعلانات عن نشاطات « الريان » فى أجهزة الاعلام تتضمن صورا أو تصريحات لمسئولين رسميين يشيدون فيها بالمشروعات التى يقيمها الريان .. وكانت هذه الظاهرة أكثر وضوحا فى البدايات الأولى للشركة فى عهد الحاج فتحى توفيق ، الذى مات بسبب إسرافه فى تعاطى المخدرات !!

يضاف إلى كل ذلك .. ما كان يتردد من أن هناك مسئولين سابقين ، ووزراء ، بل نواب رئيس وزراء يعملون لدى الريان .

ولا شك أن ذلك ساعد على ترسيخ ثقة الناس فى الريان ، لأن هؤلاء « الكبار » ماكان يمكن أن يعملوا مع « الريان » ويعرضوا سمعتهم وتاريخهم السياسى للخطر لو أحسوا أن هناك أى نشاط مريب يقوم به !

كما ان هناك بنوكا رسمية معتمدة فى دول الخليج كانت تقبل الأموال من المصريين العاملين فى هذه الدول وتحولها « للريان » بسهولة تامة وهذه البنوك موضع ثقة تامة من الجميع !

ويخلص محدثى إلى القول بأن كل هذه العوامل دفعت الناس إلى الاقبال على إيداع أموالهم بل كل مايملكون فى الريان ، خاصة أن الحكومة غضت الطرف عنه منذ البداية ، ولم تعترض على نشاطه إلا بعد أن « وقعت » الفأس فى الرأس كما يقولون !!

ويلتقط ضحية أخرى من ضحايا الريان طرف الحديث ليقول .. إن الحكومة للأسف لم تقدم بديلا عن الريان لاستيعاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة لدى مئات الألوف من المصريين الذين عملوا بالخارج لفترة وتوافرت لديهم مبالغ لاتمكنهم من إقامة أية مشاريع لا صغيرة ولاكبيرة ، كما انهم لايمكنهم إيداعها فى البنوك لأسباب دينية !

واندفع ضحية أخرى للريان يروى بعض القصص المأساوية عن « كبار » ضحايا الريان .. فيقول إنه يعرف محاسبا يعمل فى إحدى المؤسسات الحكومية بالدوحة أودع خمسين ألف دولار فى « الريان » وعندما علم بنبأ القبض عليه ومحاكمته . انهار تماما ، وبدأ فى الأونة الأخيرة يبتعد عن الناس ويخلو بنفسه كثيرا ويسمعه زملاؤه فى العمل وهو يحدث نفسه بغضب بصوت عال ! باختصار أصبح الرجل يكلم نفسه كما يقولون !!

ويستطرد الضحية الصغير فى سرد مأساة أخرى لأحد الضحايا « الكبار » للريان فيقول : إن زميلا له يعمل متنقلا بين الدوحة والرياض منذ مدة تصل إلى أكثر من ١٥ عاما .. وأودع ٥٠ ألف دولار فى « الريان » على أمل أن يعود إلى مصر فى نهاية رحلة الغربة والشقاء ليستقر بها ويعيش بين أولاده حياة هانئة بعوائد هذه الوديعة لكنه فوجىء بخبر القبض على « الريان » والتحقيق معه .

وكان من الممكن أن يتقبل هذا الأمر بسهولة ، لأن الـ ٥٠ ألف دولار كانت جزءا من تحويشة العمر وليست كلها ، لكن ماحدث أن خبر القبض على « الريان » تزامن مع كارثة أخرى حلت بالرجل أضاعت البقية الباقية من تحويشة العمر .. فقد تعرض الرجل لعملية نصب من شخص أقنعه بإقامة مشروع استثمارى معه فى مصر ولكن الرجل أفلت بكل أموال المشروع .

وعندما هدده بإبلاغ النيابة .. نصحه « النصاب » بعدم « التهور » حتى لايفقد أمواله للأبد ، وطلب منه « بصفاقة » منحه فرصة حتى يتمكن من النصب على « مغفل آخر » ويعيد له جزءا من أمواله !

ولم يتحمل الرجل .. وأصيب بانهيار عصبى ، وظل يعالج فى أحد المستشفيات الاستشارية فى مصر لمدة طويلة ، وقد عاد مؤخرا إلى الرياض ليبدأ من جديد المشوار الذى كان قد بدأه منذ أكثر من ١٥ سنة لكن هذه المرة بعد أن تجاوز الخمسين بحفنة سنوات !!

مأساة أخرى تعرض لها أحد « كبار » ضحايا الريان ويعمل مراسلا لمؤسسة إعلامية قطرية فى أبو ظبى .. هذا الرجل نزل عليه « سهم الله » كما يقولون فى أحيائنا الشعبية بعد أن جاءته أنباء قضية الريان .. فهو لم يبد أى رد فعل .. لاغضب .. ولا حزن .. ولاحتى فرح ..! مجرد صمت عميق فقط ، على الرغم من أنه لايعرف على وجه التحديد ، وحتى كتابة هذه السطور مصير الـ ٥٠ ألف دولار التى أودعها فى الريان !!

وما أن انتهى الضحية الصغيرة من سرد هذه المآسى حتى انبرى ضحية صغير آخر لايتجاوز حجم المبلغ الذى أودعه فى الريان ٥ آلاف دولار ، ليسألنى وكأنى مسئول معهم ، هل عجزت كل « الوسائل » المتوافرة لدى وزارة الداخلية ، والتى نسمع عنها الكثير لاقناع أو إجبار - لا فرق - أحمد الريان على الاعتراف بالاماكن التى يحتفظ فيها بأموال الناس ؟!

قلت لـه بهدوء .. ومـاأدراك أن هذه « الوسائل » مازالت موجودة ؟! .. إن موقف « الريان » الحالى الرافض لأية محاولات للاعتراف بالأماكن التى يحتفظ فيها بأموال الناس ، دليل على أن كل ماتردد عن هذه « الوسائل » الجهنمية .. إما أنه محض خيال ، وإما أن هذه « الوسائل » موجودة بالفعل لكنها « معطلة » بفضل سيادة القانون .

وبالمناسبة .. هذا ليس دفاعا عن وزارة الداخلية فهى أقدر على الدفاع عن نفسها من شخصى الضعيف ، لكنها مجرد محاولة منى لفك « طلاسم » الموقف !

الدوحة - محسن حسنين

المصدر : السياسي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٠

هيئة سوق المال تؤكد: لامهلة جديدة لرد أموال المودعين وندرس صرف نسبة لصغار المودعين في الريان

كتب مدحت البسيوني :

عقد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبوع الماضي اجتماعيا حضره كل الاطراف المعنية بشركات توظيف الاموال .. عرض فيها وزير العدل تقريرا

من اخر تحقيقات النيابه والمدعى الاشتراكى فى قضايا توظيف الاموال

كما عرض د . محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال اخر تطورات الموقف فى الشركات التى وفقت اوضاعها ، والشركات التى لم توفق اوضاعها والتزمت ببرامج رد الأموال .

واكد مسئول بهيئة سوق المال .. ان الاجتماعات الأخيرة والتى شهدها رئيس الوزراء اكدت على عدم منح مهلة اضافية للشركات لرد اموال المودعين ، وان المدة التى حددها قانون تلقى الأموال ٤٦ لعام ١٩٨٨ هى الفيصل والتى تنتهى فى ٩ يونية ١٩٩٠ وعلى كل الشركات ان تلتزم بهذا الموعد وبالبرنامج الزمنى التى وافقت عليه لرد أموال المودعين .

وقد ارسلت الهيئة خطابات الى الشركات بهذا المعنى وتؤكد باتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة عدم الالتزام بالقانون .

واوضح المسئول ان فكرة مد مهلة جديدة قد استبعدت تماما لعدم قانونيتها .. فالجوء إلى ذلك يتطلب تعديل القانون والتقدم به إلى مجلس الشعب لمناقشته والموافقة عليه . وهذا يستغرق وقتا طويلا .

واكد المصدر ان الاجتماعات الأخيرة لم تصل الى اتفاق بشان صرف نسبة من إيداعات شركات الريان وان هذا الموضوع سيتم بحثه فى اجتماع اخر بعد مناقشة تفصيلية والوقوف على مدى قانونية هذا الأجراء .. وكان هناك اقتراح بصرف نسبة ١٠٪ من اموال صغار المودعين بشركات الريـان حتى الانتهاء من المحاكمة .

واشار المسئول : الى ان هيئة سوق المال تلقت عددا كبيرا من الشكاوى خلال الاسبوع الماضي

ضد شركة المراكش وعدد اخر من الشركات التى توقفت عن رد الاموال طبقا للبرنامج الزمنى المعلن بحجة انتظارها للقرارات الجديدة التى ستصدر بمد مهلة رد الاموال .

ومن جهة اخرى اتخذت اجراءات امنيه وقائية لمنع سفر او هروب اصحاب شركات توظيف الاموال التى يجرى معها تحقيقا نيابية والشركات التى لم توفق اوضاعها .

المصدر : الأسياسي

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٠

رد اموال المودعين بشركات توظيف الأموال .. مازال تثير العديد من التساؤلات والمناقشات . ورغم ان الحكومة اعلنت فى اكثر من مناسبة عن قرب الانتهاء من هذه المشكلة ، إلا ان المودعين مازالوا يعانون من عدم الحصول على ودائعهم او اجزاء منها .

رد اموال المودعين ..

تتطلب تشريعا جديدا؟

كتب احمد عبد الحكم وعادل قنديل :

الجديد الذى يمكن ان يقال بعد ذلك هو ما علمته « السياسى » من ان هناك تفكيرا لدى الحكومة يقضى بادخال تعديلات على القانون الخاص بشركات توظيف الاموال والذى صدر خلال العام الماضى وذلك بناء على تكليف من الرئيس حسنى مبارك بدراسة الجانب القانونى لامكانية توزيع الاموال الموجودة بحوزة الشركات التى انتهت التحقيقات بشأنها .. وبحيث تتضمن التعديلات وضع قواعد تنظيمية لعملية رد الاموال ومقدار « النسبة » التى سيتم التوزيع على اساسها وبحيث تكون الاولوية لصغار المودعين .

مع ذلك وسواء تم ادخال هذه التعديلات .. او تم صرف النظر عنها .. فإن السؤال الذى يطفو على السطح الآن .. يقول : هل القانون الحالى غير كاف لرد اموال المودعين ؟

وهل نحن فى حاجة الى تعديلات جديدة .. او الى تشريع جديد ؟

طرحنا هذه التساؤلات على عدد من خبراء ورجال القانون ..

تنظيم عملية رد الودائع

● اكد د. حلمى مراد ان القانون الحالى يبيح رد اموال المودعين وذلك بنظام « قسمة الغرماء » بحيث يحصل كل مودع على جزء من امواله نظرا للظروف الصعبة التى يعانيها هؤلاء المودعون والذين وضعت اموالهم تحت تحفظ النيابة ..

فإذا كانت الأموال المضبوطة لاتغطى ودائع المودعين فيجب - على الاقل - صرف هذه الاموال وبنسبة معينة حسب حالة كل مودع .. وعلى الحكومة ان تسرع بتنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بما يتناسب مع الكارثة التى لحقت بالمودعين .. حتى لو استدعى الامر وضع تشريع جديد ينظم عملية رد الودائع .

مطلوب قواعد تنظيمية

● بينما يرى ابراهيم فرج المحامى ان عملية رد الودائع تتطلب وضع تشريع جديد لتنظيم هذه العملية .. خاصة وان الاموال المضبوطة حتى الآن لاتكفى جميع المودعين .. ويجب ان يتضمن التشريع الجديد وضع قواعد تنظيمية تحكم عملية رد الودائع والنسبة التى سيتم على اساسها توزيع هذه الاموال .. ورد الاموال المتبقية لكل مودع سواء فى صورة سندات مضمونة من الحكومة او اى صورة اخرى يتم الاتفاق عليها كما يجب على الحكومة معالجة الامر بالعدل والوسائل الكفيلة بتحجيم الضرر لاقل حد ممكن .

رد الأموال لايتطلب تشريعات جديدة

● ويرى المستشار الدمرداش العقالى المحامى بالنقض ان شركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها ولم تقبل هيئة سوق المال اضفاء الصفة القانونية عليها - ملزمة بتنفيذ نص قانون تلقى الاموال الأخير والذى يقضى برد الودائع الى اصحابها وفى حالة عدم رد المال لاصحابه يكون صاحب شركة التوظيف مرتكبا لجريمة خيانة الامانة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويصبح من سلطة النيابة ضبط الجانى والاستيلاء على امواله التى تخص المودعين وردها اليهم

وفى نفس الوقت فتجدر الاشارة الى ان رد الاموال للمودعين لا يواجهه اى اشكال او موانع قانونية ولا يتطلب اى تشريع جديد وعبارة السيد الرئيس حسنى مبارك فى هذا الشأن يقصد من ورائها التاكيد على ضرورة رد الودائع لاصحابها ولو اقتضى الامر إصدار قانون .. وحاليا فإن القانون يعطى النيابة العامة الحق فى بيع اصول هذه الشركات فى المزاد العلنى وتضيف حصة البيع الى الحصة الفعلية الموجودة من اموال الشركة وتوزيع الكل على جمهور المودعين كل بنسبة وديعته على اساس قاعدة قسمة الغرماء المنصوص عليها فى القانون وفى الشريعة ..

ويضيف بان جمهور المودعين فى معظم الشركات تقدم ببلاغات فعلية وتم تحقيقها وتأكد بعد معرفة المركز المالى ان هذه الشركات ليس لديها سيولة نقدية تردها للمودعين ومن ثم وجب بيع الأصول ..

وحول ما اعلنه السيد النائب العام فى حديثه عن اصول الشركات التى لم توفق اوضاعها وبالتحديد عن شركة الريان والذى اشار فيه ان النيابة العامة لاتريد بيع اصول الشركة وتفضل إدارتها لصالح المودعين .

قال المستشار العقالى ان هذا الاتجاه خاطىء وسيؤدى الى خلق اضطرابات فى وظيفة النيابة العامة بنقلها من جهاز

قضائى يحقق فى القضايا وينتهى من التحقيق فيها بتصرف محدد الى انشطة اخرى اضافية وفى نظرى ان النيابة العامة ليست جهازا اقتصاديا يستثمر الاموال وان الاستثمار من قبل جهاز غير متخصص اقتصاديا سيؤدى الى اهدار اموال المودعين ولذلك فإن مقتضى توجيه الرئيس مبارك هو سرعة التصرف فى بيع الاصول من قبل النيابة العامة وتوزيعها كما ذكرت سلفا ..

لسنا فى حاجة إلى تشريع !

● وفى راى المستشار فؤاد عبد العزيز خليل رئيس محكمة امن الدولة العليا الاسبق ان موضوع رد اموال المودعين لايحتاج الى تشريع جديد لان مخالفات شركات التوظيف تدخل فى اطار الفعل المؤثم قانونا ، وانه من حق النيابة العامة وفقا لنصوص القانون فور انتهائها من التحقيقات ان تقوم بالتصرف بما يؤدى لرد الاموال لاصحابها الحقيقيين وهناك إدارة تابعة للنيابة العامة يطلق عليها ادارة الاموال المتحفظ عليها مهمتها بيع الاصول الراسمالية الخاصة بهذه الشركات فى مزاد علنى ضمانا للحصول على اعلى سعر ويضيف بانه اذا كانت حصيلة البيع تكفى لسد جميع حقوق المودعين فإن كل مودع سيحصل على كامل حقوقه اما اذا كانت الحصيلة لاتكفى فإن توزيعها على جمهور المودعين يتم وفقا لنظام قسمة الغرماء ، وينصح المستشار فؤاد خليل كل من لم يتقدم من المودعين بشكوى الى الجهات المختصة بالتحقيق مع شركات التوظيف (المدعى العام الاشتراكى او النيابة العامة) بالاسراع بتقديم بلاغ يذكر فيه حجم وقيمة الوديعة والمستندات التى حصل عليها من الشركة المخالفة وذلك حتى يتسنى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتمكينه من استرداد وديعته .

ويقول يسن سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية انه سبق ان قدم اقتراحا لمجلس الشعب وايده كمال الشاذلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ويقضى بضرورة رد نسبة من اموال المودعين فى حدود ١٠٪ من قيمة ودائعهم .. وذلك نظرا للمعاناة الرهيبة والظروف الصعبة التى يعانيها المودعون .. ويضيف بانه طلب من الرئيس مبارك فى اللقاء الذى ضم قيادات الدولة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب التدخل السريع لانهاء هذه القضية .. وقد اصدر الرئيس توجيهاته على الفور للحكومة بضرورة الاسراع بدراسة الجوانب القانونية لرد الأموال المتحفظ عليها سواء وفقا للقانون الحالى او التدخل بالتشريع .. ويرى يسن سراج الدين ان تعديل القانون امر ضرورى لوضع القواعد التنظيمية لرد اموال المودعين ..

علامة استفهام

بقدر ما تمنيت ان يستعيد المودعون اموالهم كاملا من شركات توظيف الاموال بقدر ماتمنيت ان تكف الحكومة عن التصريحات التى تطلقها كل يوم ولا تتحقق عن قرب صرف هذه الاموال لاصحابها او جزء منها !

كم تصريحا رسميا صدر حتى الان عن الحكومة بعد بصرف اموال المودعين او جزء منها ؟

كم موعدا حدده السيد رئيس الوزراء ؟

ان الصمت فى مثل هذه الحالات افضل لان خيبة امل اصحاب الحقوق كلما مضى موعد حددته الحكومة ولم يتحقق اكثر ايلاما من الياس .. فالياس ـ كما يقال ـ احدى الراحتين !

لو قيل للمودعين من اول الامر عوضكم على الله لصدموا مرة واحدة . ولكننا نقتلهم بالوعود التى لا تتحقق اكثر من عشر مرات فى الشهر !

ثم ان الوعود التى لا تتحقق لاتسقط هيبة الحكومة ومصداقيتها فحسب بل وتشعل الغضب فى نفوس الناس حتى ولو كانوا من غير المودعين .

اننا لن نكرر قصة الذئب .. الذئب .. الذئب .. المشهورة فكل من قرا وكتب فى مصر يعرفها !

ولاننا جميعا نعرفها ونستنكرها فنحن فى عجب شديد لان تكررها الحكومة على هذا النطاق الواسع فى ظروف بالغة الحساسية مثل ظروفنا !

عبدالسلام داود

بيان من الهيئة العامة لسوق المال

تحذير المودعين بشركات توظيف الاموال من التورط فى اجراءات

تهز مراكزهم القانونية

تردد فى الاونة الاخيرة ان بعض الشركات التى سبق لها ان تلقت اموالا من الجمهور تفرض على المودعين لديها بعض تصرفات والتى قد تؤثر فى مراكزهم القانونية تجاه تلك الشركات ويهم الهيئة العامة لسوق المال منعا لاى لبس ان توضح الحقائق التالية : -

● أن مجلس ادارة الهيئة اصدر قراراته المتعلقة برفض توفيق اوضاع ثمانية شركات بعد دراسة موضوعية كاملة لكل الاوضاع المالية والادارية والهيكلية لكل الشركات التى تقدمت بطلبات لتوفيق اوضاعها (وعددها ١٤ شركة) .

هذا وقد قامت الشركات التى رفض مجلس ادارة الهيئة توفيق اوضاعها بتقديم تظلمات من قرارات مجلس ادارة الهيئة الى السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والذى قام بتشكيل لجنة لفحص تلك التظلمات وقد انتهت تلك اللجنة برفض تظلمات الشركات المشار اليها .

● تتابع الهيئة قيام الشركة التى وافق مجلس ادارة الهيئة على توفيق اوضاعها فى اصدار صكوك الاستثمار التى تحدد نوعية مواعيد استحقاق كل مودع لمبالغه لدى الشركة طبقا لجداول زمنية محددة ومعلوم ان تلك المبالغ تشارك فى ارباح تلك الشركات من تاريخ ايداعها وحتى تاريخ استحقاقها وتحدد تلك الارباح فى ضوء المركز المالى الافتتاحى الذى تعده الشركة بعد قيدها فى سجل الهيئة والمعتمد من مراقبى الحسابات .

● تتابع الهيئة كذلك برامج رد الاموال التى يقوم بها ١٣ شركة وقامت بعض الشركات باستكمال رد الاموال لاصحابها فى موعد لايجاوز ٩ / ٦ / ٩٠ .

● احالت الهيئة سبعا من الشركات التى رفضت مجالس اداراتها توفيق اوضاعها الى جهاز المدعى العام الاشتراكى للاشراف على برامج رد الاموال التى اعدتها تلك الشركات والتى رأت الهيئة عدم توافقها مع احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية والزام الشركات بتطبيق صحيح حكم القانون فى هذا الصدد وحفاظا على حقوق المودعين لدى تلك الشركات .

● تود الهيئة ان توضح ان الاصل فى القانون ان يتم الرد نقدا وبذات العملة السابق تلقيها ويجوز للمودع ان يقرر بمحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقاته لدى الشركة فى صورة عينية وفى اطار البرنامج المتكامل لرد جميع الاموال لكافة المودعين اعمالا لقاعدة المساواة فى الرد بين جميع المودعين فى كل الدفعات التى يتضمنها البرنامج .

● واخيرا تناشد الهيئة المودعين بشركات تلقى الاموال ان يحرصوا كل الحرص على عدم التوقيع على اوراق قد تؤثر على مراكزهم القانونية الا اذا كان ذلك بكامل اختيارهم وحريتهم حفاظا على حقوقهم لدى تلك الشركات وبعد دراسة متأنية للمراكز المالية لتلك الشركات والسابق نشرها .

المصدر : الأحرار
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٠

رد ٢٠ ٪ من اموال صغار مودعى « الريان » من اول مارس !

يبدا من اول مارس القادم تلقى طلبات صغار المودعين بشركة الريان لاسترداد جزء من ايداعاتهم

انتهت اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء من اعداد القواعد الخاصة بالصرف .

وتقضى القواعد بصرف ٢٠ ٪ من قيمة المبالغ المودعة حتى ٢٠٠٠ جنيه و١٥ ٪ من قيمة المبالغ المودعة حتى ٤٠٠٠ جنيه و١٠ ٪ من قيمة المبالغ المودعة للمودعين حتى ٥٠٠٠ جنيه

يستفيد من هذا القرار نحو ٩٨ الف مودع

سيتم تشكيل لجنة خاصة لتلقى الطلبات ... وسيتم الصرف طبقا لبرنامج زمنى بعد تحديد فروع البنوك التى سيتم الصرف منها .

لحوم وجبن للمودعين بدلا من المدخرات !!

بدات شركة بدر للاستثمار رد اموال المودعين ابتداء من الاسبوع الماضى فى صورة سلع عينية !

تلزم الشركة المودعين لاقل من ٥ الاف جنيه بشراء بضائع مقابل ودائعهم اشترطت الشركة على مودعى اكثر من ٥ الاف جنيه شراء بضائع مقابل نصف ودائعهم والنصف الباقى اسهما !!

حصل عدد من المودعين على سلع غذائية متنوعة من بينها اللحوم والجبن !

تقدم مودعو الشركات بشكاوى ضد الشركة لالزامها برد اموالهم ولقيامها بخصم الارباح من اجمالى المبالغ مخالفة بذلك لقانون توظيف الاموال

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

اخر تطورات أوضاع شركات الأموال

دراسة رد ٣٠ مليون جنيه من أموال الريان

• إعلان ميزانيات الشركات قريبا وضوابط محددة للرد العينى

• تحقيق : علاء الدين مصطفى

• ماملامح الصورة العامة لشركات تلقى الأموال فى هذه المرحلة ؟ وكيف تبلور الوضع العام لتلك الشركات ؟ وماتفاصيل ماأعلن مؤخرا عن عزم الحكومة على صرف حوالى ٣٠ مليون جنيه من اموال الريان للمودعين ؟ وكيف تتم عمليات الصرف ؟ وماموقف الشركات التى رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعها وتم احالة رؤسائها للنيابة والمدعى العام الاشتراكى .. ؟

• بداية لابد من الاشارة الى ان الرئيس حسنى مبارك يولى قضية شركات الاموال اهتماما كبيرا ، ويوفر لها جزءا كبيرا من وقته .. وحرصا من الرئيس على حماية المودعين ، اصدر توجيهاته للحكومة بدراسة الامكانيات القانونية لرد بعض الاموال السائلة المتحفظ عليها للمودعين وهذا التوجيه تحت الدراسة .

وعلمت آخرساعة ان هناك دراسات قانونية معدة ومطروحة على الحكومة وبدائل متعددة فى هذا الشان ..

وقد اكد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال ان الوضع الحالى لشركات الاموال تصنف الى قسمين : شركات وافقت الهيئة العامة لسوق المال على توفيق اوضاعها .. من واقع دراسة مراكزها المالية ، ومن واقع تقارير المحاسبين المراجعين لهذه الميزانيات .. وتقوم هذه الشركات باعداد الميزانيات الافتتاحية بعد تاسيس الشركات الجديدة وجارى إصدار الصكوك وتوزيعها على المودعين .. فتقوم كل من شركتى الشريف والسعد بتوزيع الصكوك على المودعين وفقا للبرنامج الزمنى الذى وافقت عليه الهيئة برد اموال المودعين ..

القسم الاخر ، وهى الشركات التى رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعها .. او تلك التى لم تطالب توفيق اوضاعها .. وهذه الشركات الزمها القانون برد اموال المودعين فى موعد غايته ١٩٩٠/٦/٩ ..

هل تصرف أموال الريان ؟

ولكن ماذا بشان توجيهات الرئيس مبارك برد الاموال السائلة للريان المتحفظ عليها للمودعين ؟

يقول فاروق فؤاد رئيس الادارة المركزية لهيئة سوق المال ، ان هناك حوالى ٣٠ مليون جنيه سيولة نقدية من اموال الريان المتحفظ عليها .. وهناك دراسات قانونية معدة مطروحة على الحكومة .. وبدائل متعددة في هذا الشان . وكما نعلم ان جلسات محاكمة الريان تعقد يوم ١٠ فبراير بارض المعارض بمدينة نصر .. حيث تنظر محكمة جنايات القاهرة القضية المتهم فيها ١٣ متهما يتقدمهم احمد وتوفيق ومحمد عبدالفتاح الريان الى محكمة الجنايات ، لمحاكمتهم على مجموعة من الجرائم التي ارتكبوها طبقا لقرار اتهام النائب العام .

فهناك اراء ترى امكانية الصرف استنادا الى ان الشركة طالما لم تتقدم بالاخطار القانوني مستوفى طبقا لاحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ واللائحة التنفيذية في الموعد الذى حدده القانون وهو ٨/١١/٨٨ ، فان احتفاظ الشركة باموال المودعين لايستند الى اساس قانوني ، ويتعين عليها الرد الفورى دون انتظار لصدور حكم قضائي بالادانة من عدمه... وهذا استنادا الى نص المادة رقم ٢١ من القانون ١٤٦ .. حيث نصت الفقرة الثانية على الآتي :

« تنقضي الدعوى الجنائية اذا بادر المتهم برد المبالغ المستحقة لاصحابها اثناء التحقيق ، وللمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى » .

والفقرة الأولى من نفس المادة تنص على الآتي :

« كل من تلقى اموالا على خلاف احكام هذا القانون ، او امتنع عن رد المبالغ المستحقة لاصحابها او كلها او بعضها ، يعاقب بالسجن وبغرامة لاتقل عن مائة الف جنيه ولاتزيد على مثل ماتلقاه من اموال او ماهو مستحق منها ويحكم على الجاني برد الاموال المستحقة على اصحابها ..

الرأى الثاني يرى انه لايمكن في الوقت الراهن التصرف في الاموال المتحفظ عليها خاصة وان هناك احتمالا قائما ببراءة الريان ..

ولكن هناك ردا على هذا الراى .. انه في كل الاحوال لابد من رد اموال المودعين .. حتى لو صدر الحكم بالادانة ، ونقض المتهم في الحكم ففى حالة صدور حكم من محكمة الجنايات بادانة الريان ، وطعن عليه بالنقض ، فان النقض لايوقف تنفيذ الحكم .. ولابد ان يكون الحكم مشمولا برد اموال المودعين طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون ..

الأولوية لصغار المودعين

● كيف سيتم توزيع الأموال المتحفظ عليها للمودعين في حالة اذا ما استقر الراى على صرف الاموال المتحفظ عليها ؟

قال فاروق فؤاد

نفترض ان اجمالى الاموال المتحفظ عليها للريان مقدارها ٣٠٠ مليون جنيه .. واجمالى حقوق المودعين ١٨٠٠ مليون جنيه تكون الخسائر المحققة نسبتها /٦ .. ففى حالة الصرف .. يكون التصور ان يصرف الجميع في حدود ١/٦ الوديعة .. ويمكن في هذه الحالة البدء بصغار المودعين ، اذا سمحت احكام القانون بذلك .. ثم يتبع ذلك تدريجيا الصرف لباقى المودعين .. كلما تم بيع وتسييل اصل من الاصول .. وإذا امكن بعد صدور حكم نهائى الحصول على بعض الاموال من الخارج فيتم توزيعها بنفس النسب .

أوضاع الشريف والسعد

وبالنسبة لوضع شركات الشريف علمت اخرساعة ان التزاماته اساسا قبل المودعين ٨٩٠ مليون جنيه .. وقد تم الموافقة على تاسيس شركة الشريف برأس مال ٧٥ مليون جنيه .. وحيث ان القانون نص على الا يزيد اجمالى الودائع على عشرة أمثال رأس المال ، فان الشركة مطالبة برد ١٤٥ مليون جنيه ، تصدر بها صكوك استثمارية ، ولكنها غير قابلة للتجديد او اصدار صكوك بديلة عنها .. وعندما تصل الشركة الى ادنى من ٧٥٠ مليون جنيه .. من حقها اصدار صكوك استثمار جديدة بديلة ، لصكوك الاستثمار التى يتم إستحقاقها في مواعيدها ، فشركة الشريف تقوم في هذه المرحلة باصدار صكوك استثمار غير قابلة للتجديد باجمالى الودائع التى تصل الى ٨٩٠ مليون جنيه ، وهى غير قابلة للتجديد جبريا بقوة القانون مقابل ما تلقته الشركة من ايداعات ولها مواعيد استحقاق محددة غايتها اربع سنوات .. وهذا طبقا لاحكام القانون ١٤٦ ولائحته التنفيذية . وفى حدود الاحتياجات التمويلية للشركة .

وقد بدأ الشريف في صرف الصكوك للمودعين اعتبارا من اول فبراير .. وكل صك به مجموعة كوبونات بقيمة حقوق كل مودع موزعة على اقساط ٪ سنوية ويراعى فيها استهلاك صكوك الاستثمار الخاصة بصغار المودعين في المراحل الاولى .

وبمراعاة ان جميع حملة الصكوك يصرف لهم دفعات كل ثلاثة اشهر ايضا .. فالجميع يقومون بالصرف لكن صغار المودعين يصرف لهم اجمالى ايداعاتهم اولا .

وبالنسبة للسعد ، يقوم حاليا بتوزيع صكوك الاستثمار .. ولكن عدد المودعين ضخم جدا .. وطباعة الصكوك ليست مسالة هينة .. وكلما تم الانتهاء من طباعة عدد من الصكوك يتم توزيعها فى الفروع المختلفة .

جواز الرد عينا

وبالنسبة للشركات التى تحدثت عن الرد العينى فى شكل شقق او سيارات او بضائع الخ .. فان الاصل ان المبالغ التى تم تلقيها نقدا ، يتم ردها نقدا وبذات نوع العملة ، طبقا لاحكام القانون .

ولكن هذا الاصل القانونى ليس من النظام العام ، بمعنى إنه يجوز الاتفاق بين الطرفين (المودع والشركة) على الوفاء بطرق اخرى ، ومنها الطريق العينى .. على ان يتم ذلك فى اطار برنامج الرد الذى التزمت به الشركة لتحقيق المساواة والعدالة الكاملة بين جميع المودعين .

ولكى نوضح ذلك ، نفترض ان مودعا دائن لشركة وفقت اوضاعها بمبلغ ٦٠ الف جنيه .. وان برنامج رد اموال المودعين تضمن تقسيط هذا المبلغ على ست دفعات قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .. ففى حالة اتفاق الشركة والمودع ـ بناء على موافقته وارادته الحرة ـ ان تبيع له شقة قيمتها ٦٠ الف جنيه .. فعلى الشركة ان تحرر لهذا المودع عقد بيع ، يقسط فيه الثمن على ستة اقساط ، قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .

وعند حلول موعد احد الاقساط ، يتم عمل مقاصة بين القسط المستحق للشركة وبين دين المودع وهكذا .. فاذا ماتوقفت الشركة عن الرد ، فى اى مرحلة من المراحل ، ولتكن بعد اربعة اقساط مثلا .. وتم تصفية الشركة يكون المودع قد سدد من قيمة الشقة ٤٠ الف جنيه والمتبقى عليه ٢٠ الف جنيه .. فاذا مابيعت كافة اصول الشركة بعد ذلك ، وطبقا لقاعدة قسمة الغرماء ، وتبين وجود خسائر تقدر بخمسين بالمائة على سبيل المثال .. معنى ذلك ان المودع يكون له لدى الشركة ١٠ آلاف جنيه .. وان عليه ان يسدد للشركة نقدا ١٠ آلاف جنيه اخرى كى يتملك الشقة .. وبذلك يكون قد سدد اجمالى الثمن ..

الميزانيات الافتتاحية للشركات

وعلمت آخرساعة ان الشركات التى تمت الموافقة على توفيق اوضاعها ، بصدد اعداد الميزانيات الافتتاحية لها ، والتى سيتبين منها مقدار الارباح التى تحققت عن السنوات ٨٨ و ١٩٨٩ وسيتم صرفها نقدا لاصحاب صكوك الاستثمار .

وبالنسبة للشركات التى وفقت اوضاعها فكل ماتم صرفه تحت مسمى سلف تحت حساب الارباح اوغيرها من المسميات ، فهى مبالغ غير قابلة للاسترداد .. وقد اقرت الشركات بذلك .. وبالنسبة للارباح التى لم تصرف قبل ٨٧/١٢/٣١ ، وتم تعليتها ، ستتضمنها صكوك الاستثمار الصادرة من الشركات .

شركات ملزمة برد الأموال

وعلمت آخرساعة ان الشركات التى لم توفق اوضاعها ، فهذه الشركات الزمها القانون ١٤٦ برد الاموال للمودعين فى موعد غايته ٩٠/٦/٩ ، وقد تقدمت بعض هذه الشركات ببرامج رد الاموال مستوفاة طبقا لاحكام القانون وعددها ١٣ شركة وجارى تنفيذ البرامج بمتابعة من الهيئة العامة لسوق المال .. وهذه الشركات قامت برد حوالى ٧٠ ٪ من اجمالى حجم الودائع حتى الآن .. وبعضها انتهى من

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقية الشركات اما انها لم تتقدم اساسا باخطارات لهيئة سوق المال ، اوقدمت برامج غير مستوفاة طبقا لأحكام القانون .. او ان هناك خطورة من استمرار اموال المودعين تحت يد اصحابها .. وهذه يتولاها اما جهاز المدعى العام الاشتراكى او النيابة العامة .. والمدعى الاشتراكى لديه ٣١ حالة ..

كما ان هناك سبع حالات ، والتى رفضت هيئة سوق المال مؤخرا توفيق اوضاعها يتولى جهاز المدعى العام الاشتراكى التحقيق معها وهى :

بدر للاستثمار ، والهدى مصر للاستثمار ، والحجاز للتنمية العقارية ، وسلطان للاستثمار ، ونيوكايرو للخدمات المتطورة ، والزهراء للاعلام العربى ، ومكتب المهندس محمد المراكشى ..

اقتراحات تحت الدراسة

● وهناك اقتراحات تقدم بها بعض خبراء الاقتصاد بهدم بيع الاصول الثابتة للشركات التى رفضت هيئة سوق المال بتوفيق اوضاعها ، باعتبار ان السوق لايمكن ان يستوعب هذه الاصول المعروضة للبيع دفعة واحدة ، مما يعرضها للخسارة .. والبديل الأفضل تحويلها لشركات مساهمة طبقا لاحكام القانون ١٥٩ ..

علمت آخرساعة ان مثل هذا الاقتراح لايمكن اخذه بشكل مطلق لان هناك قواعد تحكم مثل هذا التصرف ..

فاصول هذه الشركات ، لابد ان يتم تقييمها من خلال تشكيل لجنة برياسة أحد مستشارى مجلس الدولة لتقييم اصول وخصوم الشركة .. ولتحديد راس المال الذى يتم تأسيس الشركة به كحصة عينية .. وفى ضوء هذا التقييم يتضح ما اذا كانت الشركة حققت خسائر فى الفترة الماضية من عدمه .. وبالتالى يعلم كل مودع مقدار الخسارة التى لحقت به .. ويستطيع ان يتحول بقيمة مديونيته للشركة كمساهم باتباع جميع الاجراءات التى تنص عليها القانون ١٥٩ ولائحته التنفيذية .

ولكن ذلك لايعفى الشركة من التزامها برد مقدار الخسائر بالنسبة لجميع المودعين طبقا لاحكام القانون ١٤٦ .. وكل هذا يجب ان يتم بالارادة الحرة والكاملة للمودعين دون ممارسة اية ضغوط عليهم !!

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

أشرف السعد لآخر ساعة :

ملتزمون برد أموال المودعين طبقا للبرنامج وبنفس نوع العملة

● بدأت مجموعة شركات السعد الثلاث وهى السعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار العقارى والسعد للاستثمار الصناعى فى اصدار وتوزيع الصكوك الاستثمارية باجمالى الودائع بالجنيه المصرى والتى وافقت عليها الهيئة العامة لسوق المال طبقا لبرنامج رد أموال المودعين الذى تقدمت به الشركة فى مرحلة توفيق الأوضاع .

وقد أكد المحاسب محمد أشرف السعد رئيس مجلس ادارة شركات السعد انه سيتم رد مبالغ للودعين وفقا للصكوك اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٩٠ بالنسبة للصكوك بالجنيه المصرى .. ويتم الرد على اقساط . وفقا للبرنامج الذى اقرته الهيئة العامة لسوق المال ..

وقال انه فور موافقة الهيئة العامة لسوق المال على الصكوك بالعملات الأجنبية . سيتم طبع الصكوك وتوزيعها على المودعين وفقا للبرنامج المقدم للهيئة العامة لسوق المال ومدته أربع سنوات ..

وقال أشرف السعد ان اجمالى عدد الصكوك بشركة التجارة والتنمية العقارية ٢٩١ الفا و ٦٦٧ صكا . بقيمة ٨٥ مليونا و ٩٧ الفا و ٤٤٠ جنيها ..

● اما اجمالى عدد الصكوك بشركة السعد للاستثمار العقارى يبلغ ٤٩ الفا و ٧٧٩ صكا قيمتها ١٢ مليونا و ٣١٣ الفا و ٢٣٠ جنيها ..

● وبالنسبة لعدد الصكوك بشركة السعد للاستثمار الصناعى فتبلغ ١٠٦ الفا و ٨٤٥ صكا قيمتها ٢٨ مليونا و ٢٢٦ الفا و ١٥٠ جنيها ..

وقال أشرف السعد اجمالى عدد الصكوك بالشركات الثلاث بلغ ٤٤٧ الفا و ٧٩١ صكا قيمتها ١٢٥ مليون جنيه .. وهى جملة الايداعات بالجنيه المصرى .. والى الآن لم يتم الموافقة على اصدار الصكوك بالعملات الأجنبية وسوف يتم اصدارها فور موافقة الهيئة العامة لسوق المال عليها ..

وأضاف أشرف السعد اننا ملتزمون برد أموال المودعين وفق البرنامج المحدد لذلك وبنفس نوع العملة دون أى ضغوط على المودعين وبكامل حريتهم ..

وبالنسبة للميزانية الافتتاحية للشركات جارى اعدادها وسيتم أصدارها على نهاية شهر فبراير الجارى والتى تظهر نتيجة أعمال الفترة السابقة .. وقد تميزت تلك الفترة بأنها مرحلة انتقالية كانت الشركة مشغولة فيها باستيفاء شروط توفيق الأوضاع .. كما أن الجهاز المركزى للمحاسبات قام بتعيين ثلاثة من كبار الاساتذة المراجعين للتحقق من سلامة بيانات الميزانية عن الفترة منذ توفيق الأوضاع حتى الآن ..

وقال أشرف السعد : أن المودع فى شركات السعد مخير تماما ، بل ويحصل على معاملة تفضيلية عندما يقرر التعامل مع مشروعات ومنتجات الشركة .. وله الخيار أولا وأخيرا .. وشركاتنا ملتزمة بحكم القانون بأن صرف الايداعات يكون نقدا وبنفس عملة الايداع .. كما اننا قمنا بصرف الايداعات لصغار المودعين فى حدود القانون .

صرف الصكوك بجميع الفروع

وقال الدكتور هاشم محمد كامل مستشار شركات السعد لنظم المعلومات انه تم اعداد وطبع الصكوك وتوزيعها على المودعين اعتبارا من أول يناير ..

وقد تم صرف الدفعة الأولى فى يناير فى فروع بورسعيد واسيوط والستيلاوين وجاردن سيتى والازاريطة .

● الدفعة الثانية صرفت فى فرع الزقازيق فى شهر يناير الماضى .

● الدفعة الثالثة صرفت الى فرع مصر الجديدة فى يناير .

● الدفعة الرابعة فرع رشدى بالاسكندرية .

● فرع طنطا سيعلن عن صرف صكوكها خلال أيام .

● اما فرعا الدقى والمنصورة ، فمازالات تحت اصدار الصكوك .

وجميع هذه الصكوك بالجنيه المصرى .. وتبدأ هذه الصكوك بفئة عشرة جنيهات وتتدرج حتى ١٠٠٠ جنيه .. وقد تم مراعاة أن تصرف الصكوك على شكل اقساط تصرف فى دفعات فى فترة زمنية أقصاها ثلاث سنوات للايداعات بالجنيه المصرى حسب البرنامج الزمنى الذى أقرته الهيئة العامة لسوق المال .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

ويصرف المودع قيمة صكوكه نقدا وبنفس عملة الايداع .. فنحن نلتزم بالقانون ١٤٦ الذى يحتم ضرورة اصدار صكوك له بكامل رصيده وبنفس نقد الايداع .. ثم تاتى المرحلة الثانية وهى اتاحة الفرصة للمودع باستخدام هذه الصكوك كضمانات للتعامل فى شراء منتجات الشركة .. لان هيئة سوق المال سوف تتاكد وتتابع سلامة الاسترداد .. ورد قيمة الصكوك للمودعين حسب التواريخ المحددة ..

وقال الدكتور هاشم انه من مزايا القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ انه وفر الضمانات اللازمة للحفاظ على اموال المودعين ، وضمان استخدامات الشركة لاستثمار هذه الاموال واعادتها للمودعين بارباحها الفعلية ، وبما يحقق النماء الفعلى للاستثمار .. خاصة وان الدولة ممثلة فى هيئة سوق المال ، وممثلو الجهاز المركزى للمحاسبات ، يقومون بالمراجعة والتحقق من سلامة التعامل المالى واعتماد الميزانيات ..

وهيئة سوق المال تتابع بالتفصيل نظام اصدار الصكوك للمودعين .. وحسب ماسبق اعلانه من احتساب جميع المبالغ التى صرفت حتى ٣١/١٢/٨٧ بمثابة ارباح لاترد لمن صرفها ، وتعلى على الارصدة لمن لم يسبق له صرفها .

وقال الدكتور هاشم كامل . ان مرحلة توفيق الاوضاع ، كانت بمثابة خطوة انتقالية رئيسية ، ومادمنا استطعنا توفيق الاوضاع لابد ان نحرص على المودعين .. فقد كانت الفترة الماضية بمثابة فترة شك .. ونحن فى مرحلة كسب ثقة المودعين .. ونحن نبذل الجهد لكى يتسنى لنا صرف عوائد مجزية للمودعين .. حتى نستطيع اكتساب ثقة مودعى الجمهور المصرى ..

فعمليات صرف الصكوك مستمرة .. وسوف يتم صرف قيمة الصكوك اعتبارا من ١٩٩٠/٤/١ وفقا للبرنامج الزمنى لرد الاموال .

قرار سياسى بصرف بعض مستحقات المودعين فى الريان

رد اموال المودعين فى الهدى مصر وبدر والحجاز اليوم أو فرض الحراسة

فتوى من مجلس الدولة ببطلان تحويل المودعين الى مساهمين

يقوم الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلس الشعب والشورى واستاذ القانون الدستورى باعداد مذكرات خلال هذا الاسبوع بتكليف من الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، حول امكانية اتخاذ قرار سياسى دستورى بصرف نسبة من اموال صغار المودعين فى شركات الريان دون انتظار لحكم قضائى نهائى فى قضية الريان .

وكان قد حدث خلاف قانونى فى اللجنة التى يرأسها الدكتور عاطف صدقى حول قضية صرف نسبة من اموال المودعين ومدى اتفاقها او اختلافها مع الوضع القانونى ويدور الخلاف حول ما اذا كان قرار الصرف فى المرحلة الحالية يعد عملا من اعمال الادارة التى يفوض القانون النائب العام فى مباشرتها ام انه عمل من اعمال التصرف التى لايمارسها النائب العام الا بحكم قضائى .

وجاء هذا الاجراء المفاجئ من جهاز المدعى العام الاشتراكي بعد ان كان قد انتهى من التحقيق مع اصحاب هذه الشركات في الاسبوع الماضي واعطاهم مهلة لرد الاموال حتى ٩ يونيو القادم . وهو الامر الذى اثار اعتراض هيئة سوق المال بعد ان مارست الشركات بالمخالفة للقانون ضغوطا على المودعين لتحويلهم الى مساهمين في شركات توصية بالاسهم قبل المهلة المحددة في يونيو ودون ان تدفع لهم شيئا . وحذرت هيئة سوق المال في مذكرة الى رئيس الوزراء من خطورة مثل هذا الاجراء على اموال المودعين . ثم ارفقت مذكرتها بالفتوى الصادرة من مجلس الدولة بعدم جواز تحويل المودعين في شركات التوظيف وقالت الفتوى انه لايجوز النظر في تاسيس شركة جديدة او تغيير نشاط شركة خاضعة لقانون توظيف الاموال مالم توف بمتطلبات القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قبل اجراء التعديل .

ومن ثم توجب الفتوى على الشركات التى لم يتم توفيق اوضاعها رد كافة اموال المودعين قبل تغيير نشاطها .

ومن هنا اصبحت كل الاجراءات التى اتخذتها شركة الهدى مصر في الاسبوع الماضي لتحويل المودعين الى مساهمين باطلة . ولذلك سارع جهاز المدعى الاشتراكى باستدعاء اصحاب الشركات وطالبهم برد الاموال الى اصحابها .

ومن جهة اخرى رفضت هيئة سوق المال الطلب الذى تقدمت به شركة بدر للاستثمار بادخال مستثمر كويتى في نشاطها براسمال قدره ٤٠ مليون دولار . واوضحت للشركة انه يمكنها ان تحصل على هذا المبلغ كقرض لسداد اموال المودعين اولا : ولايجوز لها ادخاله كشريك قبل رد اموال المودعين .

وفي حالة تعذر الموائمة القانونية مع قرار صرف بعض مستحقات المودعين ستتقدم الحكومة بمشروع قانون الى مجلس الشعب يسمح بتنفيذ قرار الصرف قبل صدور حكم نهائى في قضية الريان .

وكانت اللجنة قد استبعدت اقتراح طرف نسبة ٢٠ ٪ من اموال صغار المودعين لان ذلك يخل بمبدأ . قسمة الغرماء . حيث ان اموال شركات الريان لاتزيد على ١٧ ٪ من حجم الايداعات .

كما علمت الاهالى ان وزير العدل لم يطلب من رئيس الوزراء اصدار تعليمات للنيابة للموافقة على الصرف .

ومن جهة اخرى حسم مجلس الدولة الخلاف الناشب بين جهاز المدعى العام الاشتراكي وهيئة سوق المال حول مشكلة المودعين في شركات توظيف الاموال (الهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز) .

واصدر المجلس فتوى ببطلان الاجراءات التى اتخذتها شركتا الهدى مصر وبدر لتحويل المودعين الى مساهمين .

وبناء على هذه الفتوى امر المدعى الاشتراكى اصحاب هذه الشركات برد اموال المودعين خلال هذا الاسبوع وفقا لجدول محدد يتم على اساسه صرف ٤٠ ٪ للمودعين في شركة الحجاز و٢٠ ٪ للمودعين في شركة بدر و٧ ٪ للمودعين في شركة الهدى مصر .

وقد استدعى المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مساعد المدعى الاشتراكى ومدير مكتب التحقيق والادعاء اصحاب هذه الشركات وامرهم بالبدء في صرف اموال النسب المحددة للمودعين والا سيضطر الى فرض الحراسة على شركاتهم واموالهم الخاصة واموال زوجاتهم وابنائهم القصر .

والمعروف ان حجم الايداعات في هذه الشركات تصل الى حوالى ٨٧ مليون في شركة الحجاز ، واكثر من ١٢٥ مليون جنيه لدى شركة بدر . و٢٦٤ مليون جنيه لدى الهدى مصر .

والمفروض ان يبدأ صاحب شركة الهدى مصر في صرف نسبة ٧ ٪ ابتداء من صباح اليوم الاربعاء .

المصدر : الوفد
التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٠

رد أموال المودعين بالريان حقيقة .. أم خيال ؟!

تصريحات رئيس الوزراء للصحف .. مخالفة للقانون

مازالت الحكومة تبذل جهودا عشوائية للخروج من مازق شركات تلقى الاموال ، ومازال المسئولون يصدرون تصريحات غير مقنعة للراى العام أو جماهير المودعين من ناحية ، وغير موافقة لنصوص الدستور والقوانين المعمول بها من ناحية اخرى .. فبعد ان وضعت الحكومة يدها على كل ما امكن حصره والعثور عليه من أموال شركات « الريان » .. توالت الاعلانات الرسمية عن قرب اذاعة اخبار سارة للمودعين في القريب العاجل .. ولكن هذا القريب - وعلى مدار ثلاث سنوات تقريبا - لم يات لا اجلا ولا عاجلا ! وظهر التخبط والعشوائية بوضوح عندما اختفت الانباء السارة ، وبدات التصريحات الرسمية تشير الى انه لن تصرف للمودعين ودائعهم ، ولا اية نسبة منها ، الا بعد انتهاء تحقيقات النيابة .. وعندما انتهت النيابة من تحقيقاتها قالت الحكومة : علينا ان ننتظر حكم القضاء !! وعندما احست ان صبر المودعين قد نفد ، وان احوال بعضهم قد وصلت الى حد الجوع والضياع .. عادت الحكومة الى نغمة « الانباء السارة » فاعلنت انها سوف تصرف لصغار المودعين ١٠٪ من قيمة ودائعهم لدى الريان .. ولكن هذه الخطوة لم تلق قبولا لدى صغار او كبار المودعين ، من حيث سلامة المعيار الذي اتخذ اساسا للتفرقة بين النوعية .. ومن حيث ان هذه التفرقة ذاتها تهدر مبدا المساواة .. واخيرا - ومن الوجهة القانونية البحتة - فان الحكومة لا تستطيع التصرف في الاموال المتحفظ عليها الا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، ومن البديهيات القانونية انه بعد صدور هذا الحكم ، والشروع في رد الأموال ان يقف المودعون جميعا على قدم المساواة ، وفقا لما يعرف قانونا بقسمة الغرماء .. وهى اعتبارات تجعل القرار الحكومي فيما يختص برد ١٠٪ من ودائع البعض دون غيرهم ، بالاضافة الى ضالة هذه النسبة ، قرارا لا يصادف القبول .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

المحامى العام الأول لنيابة الأموال المتحفظ عليها :

صرف نسبة من أموال المودعين مخالف للقوانين !

المودعون يقولون :

لايكفي صرف نسبة الـ١٠٪ من أموالنا

تحقيق :
سناء مصطفى

بعد ان وقعت الحكومة فى مازق شركات توظيف الاموال وبعد ان فشلت فى ان تضع يدها على جميع اموال شركة الريان بالذات ، ارادت الخروج من عنق الزجاجة ، فراحت تصدر تصريحات متناقضة ، تعلن تارة عن انباء سارة تذاع قريبا ، وتارة اخرى تؤكد انه لن تصرف اية نسب من المبالغ المودعة بتلك الشركة الا بعد تحقيقات النيابة ، وبعد ان انهت النيابة العامة تحقيقها عادت الحكومة للتلاعب بالتصريحات من جديد ، فقالت : ننتظر حكم القضاء ! وعندما احست بحرج الموقف عادت الى مداعبة امال المودعين ، فقالت : بانها سوف ترد نسبة ١٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين ، وهى بذلك لم تساو بين المودعين المنكوبين ، ولم تحدد صغار المودعين او كبارهم على اساس معيار سليم ، مما جعل هذا القرار مجحفا بحقوق الدائنين ومخالفا للدستور الذى لا يفرق بين مواطن واخر ، ويخل بمبدا المساواة ، لذلك لم يلق هذا القرار اى ترحيب من جانب اصحاب الودائع حتى صغارهم الذين حددهم القرار بانهم اصحاب الودائع التى لا تزيد على خمسة الاف جنيه وهؤلاء يرون ان النسبة ضئيلة جدا ، وان هذا الحل يعتبر تحطيما لآمال المودعين مرة اخرى .

وقد اعلن هذا القرار بعد نحو عامين من التحفظ على اموال الريان دون صرف اية مبالغ للمودعين ، وذلك حتى تنتهى الجهات القضائية من تحقيقاتها والان ومنذ ان انتهت النيابة العامة من التحقيقات مع احمد الريان ، وتقرر تقديمه للمحاكمة ، ومازال المودعون فى انتظار اموالهم التى ضاعت فى مذبحة شركات توظيف الاموال ، الى ما بعد صدور الحكم على الريان واتخاذ الاجراءات التى سوف يترتب عليها استرداد اموالهم . واكتفى المودعون بالامل .

الا انه منذ ايام قليلة اعلنت الحكومة عزمها على رد ٣٠ مليون جنيه لاكثر من ٩٠ الفا من صغار مودعى الريان ، بحيث لا يقل ما يصرف لهم عن نسبة ١٠٪ من اموال صغار المودعين ، قبل صدور الحكم النهائى فى قضية الريان المنظورة امام القضاء .

والامر قد يبدو سهلا بالنسبة لالقاء التصريحات السارة ، الا ان التطبيق العملى لتلك النسب التى صرحت بها الحكومة ستواجه ببعض العقبات والاعتبارات القانونية ، فالقانون لا يسمح باى حال من الاحوال ، برد اية مبالغ لمودعى شركات توظيف الاموال قبل انتهاء المحاكمة وصدور الحكم النهائى فى القضية المتهم فيها مجموعة شركات الريان ، وذلك حتى تتمكن الحكومة من التصرف فى جميع الاموال المتحفظ عليها تحت يدها ، وبيع الاصول الثابتة لتلك الشركات . ودمج جميع المبالغ المالية السائلة بعد ذلك وتقسيمها على جميع المودعين بقسمة الغرماء اما العودة الى العبث باعصاب المودعين من خلال تصريحات لا يساندها القانون فهو امر مرفوض من الجميع سواء صغار المودعين كما حددتهم الحكومة او كبارهم !

مساكين الريان !

● محمد الفوال مترجم باحدى الشركات الاجنبية ومودع بشركة الريان ، يرفض مبدا رد نسبة من الاموال المودعة ، ويرى ان الحكومة استطاعت بطرقها المعهودة ان تصل بالمودعين الى اسوا حال ، بحيث اصبحوا يرتضون اية مبالغ تقدمها لهم الحكومة فى ظل المشاكل المتعاقبة منذ القبض على اصحاب شركات الريان وايداعهم السجن ، لذلك فان ما اعلنت عنه الحكومة بالنسبة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

لرد ١٠٪ من اموال صغار المودعين ، ليس الا حلقة اخرى من

سلسلة العذاب الذى يتعرض له مساكين الريان ، والحل الذى لا بديل له هو ان توزع المبالغ النقدية المتحفظ عليها لدى الحكومة بنسب متساوية على المودعين بلا تمييز بينهم ، وايضا بعد ذلك يشارك كل المودعين فى اصول مشاريع شركات الريان ، بدلا من بيع تلك الاصول بخسارة فادحة !!

● اما على محمد ، فهو من صغار المودعين كما حددته الحكومة ، لان وديعته تقل عن مبلغ خمسة الاف جنيه ، فهو مودع لمبلغ الف جنيه فقط ، ويندهش لنسبة ١٠٪ التى تنوى الحكومة ان تعطيها له وهى عبارة عن مائة جنيه فقط ! لا تكفى لشراء

بلوفر من الصوف من محلات القطاع العام : ويرفض صرف اية نسبة تقرها الحكومة لان هذا فى رايه ظلم فادح !

● وترى فاطمة سلامة ، صاحبة الوديعة الصغيرة والتى كانت بمثابة تحويشة عمرها من اجل اداء فريضة الحج ، ان نسبة ١٠٪ نسبة ظالمة .. وترفض هذا الحل الجائر ، لانها على حد قولها فى انتظار كلمة القضاء فى قضية الريان لتسترد اموالها التى استولت عليها الحكومة . وتشكو فاطمة سلامة من كثرة تصريحات الدكتور عاطف صدقى التى يدلى بها منذ التحفظ على اموال الريان ، وتتمنى ان تكون هناك خطوات حاسمة وسريعة

لاعادة الحياة لالاف من الاسر ، وتصرخ من الجراح التى اصابتها بعد نكبة ضياع اموالها ، وتتساءل هل من المعقول ان تكفى النسبة التى تريد الحكومة ان تعطيها لصغار المودعين لمصروفات الحج فى ظل ارتفاع اسعار تذاكر الطيران ؟

● اما بدرية محمد السيد : من مودعي شركة الريان لتوظيف الاموال ، فهى ترى ان ما سمعته هذه الايام حول اعطاء صغار المودعين نسبة ١٠٪ شئ لا يصدق ولاتقبله وتعتبر نفسها من صغار المودعين فعلا رغم ان وديعتها تزيد على المبلغ الذى حددته الحكومة لكى تطلق على المودع انه من الصغار ، فهى باعت كل ما تملك ورتبت

معيشتها على الريع الشهرى التى كانت تحصل عليه من شركة الريان ، وتقول ان الحكومة عليها ان تصارح المودعين بالحقيقة وتقول لهم بان العوض على الله ، بدلا من اثارة الاحقاد بين المودعين بسبب ان احدهم اخذ نسبة من امواله والاخر يتفرج عليه فقط !!

العدالة معصوبة العينين

● كان لابد من معرفة الحقيقة حول موقف مودعى الريان لتوظيف الاموال ، الذين خسروا مدخراتهم بعد ان تبخرت احلامهم مع الاخبار السارة ، فكان اللقاء مع المستشار ساهر درويش المحامى العام الاول لنيابة الاموال المتحفظ عليها .

اكد المستشار ساهر درويش ان رد اية مبالغ لمودعى الريان امر يخضع للقواعد العامة فى رد الاموال وهى الضمان العام للدائنين ، بمعنى ان كل اموال المدين تضمن سداد كل ديونه ، الا الدين الممتاز ، فاذا لم يكن هناك دين ممتاز ، تقوم الدولة بتجميع كل ممتلكاته ثم تقسيمها قسمة الغرماء ، بحيث توزع على الدائنين كل حسب دينه ، وبذلك يستطيع كل الدائنين ان يحصلوا على نصيبهم . فالجميع امام قسمة الغرماء يخسرون بنسب متساوية ، فلا يوجد نص فى القانون يرجح كفة مودع صغير على مودع كبير . ففى حالة مثل حالة مودعى الريان ، لا يمكن ان يقال بان المودع الذى تبلغ جملة ايداعه الف جنيه يفضل على المودع الاخر الذى بلغت جملة ايداعاته مليون جنيه ، وليس من المعقول ان يقال بان خسارة صاحب الالف جنيه لا تشكل ازمة بالنسبة له ، او ان صاحب المليون سوف تشكل الخسارة له مصيبة فادحة لان مبلغه كبير بالمقارنة بصاحب الوديعة الصغيرة ، كما انه ليس من المعقول فى شىء ان يقال بان المودع الذى اودع مبلغه فى شركة الريان فى عام ١٩٨٤ وحصل على ارباح وديعته لمدة خمس سنوات مثلا ، يخسر جزءا من امواله عند رد المبالغ بالمقارنة بالمودع الاخر الذى اودع مبلغه قبل سنة من التحفظ على اموال الريان ولم يحصل على ارباح ، فكل هذا الكلام هراء فنحن والكلام ما زال على لسان المستشار ساهر درويش رجال قانون ، والكل امام القانون سواء ، فالعدالة معصوبة العينين تمسك بيدها الميزان . ولا نملك كرجال قانون بالنسبة للمودعين بشركة الريان الا قسمة الغرماء فيما بينهم . اما بشان ما صرح به المسئولون اخيرا حول اتجاه الحكومة الى رد جزء من المبلغ بنسبة ١٠٪ لصغار مودعى الريان ، فهذا لا يسانده القانون ويجعل الامر صعبا ولا يمكن الاستجابة لهذا الطلب من جانب السلطة القضائية وحتى تتمكن السلطة التنفيذية من تنفيذ هذا القرار ، عليها ان تلجا للسلطة التشريعية لتعديل القانون اولا لكى يسمح برد المبالغ قبل صدور الحكم النهائى فى قضية الريان ، وبعد ان يصدر هذا القانون بعد تعديله وينشر فى الجريدة الرسمية تقوم السلطة القضائية على الفور بتنفيذه وقبل ان تصدر اية تعديلات على القانون فلا يمكن للسلطة القضائية ان تسمح برد اية مبالغ ، وذلك وفقا للقواعد العامة فى القانون ، فالرد لا يكون الا اذا صدر حكم قضائى على الريان ، ثم تقوم الدولة بتصفية مجموعة شركات الريان وتقسيم المبالغ المالية طبقا لقواعد القانون المدنى ، وهى قسمة الغرماء .

واثناء الحوار مع المستشار ساهر درويش المحامى العام الاول لنيابة الاموال المتحفظ عليها ، دخل مكتبه احد مودعى الريان تعلو وجهه تعبيرات الامل والياس فى ان واحد ، بعد ان قرا فى الصحف عن الانباء السارة التى اعلنها رئيس الوزراء حول رد جزء من الاموال المودعة بالريان ، وساله : متى سيحصل على النسبة المعلنة فى الصحف ؟ فابتسم المستشار ساهر درويش ، ونصحه الا يقطع الامل فى الله !!

● عماد معوض رئيس محكمة سابق ، يرى ان نسبة ١٠٪ التى حددها رئيس الوزراء لا يجوز صرفها طبقا للقواعد القانونية السارية حاليا ، كما انه لا يجوز تعديل التشريع لمنح اصحاب الودائع الصغيرة احقية فى استرداد جزء من اموالهم المودعة لدى الريان دون اعطاء اصحاب الودائع الكبيرة نفس النسبة لان ذلك يعد مبدا غير دستورى ومخالف للقانون ومبدا المساواة بين المواطنين ، وخصوصا مبدا التزام الدولة بحماية المواطنين بالمساواة ، وكل مودعى الريان مجنى عليهم ، ويجب ان يحصلوا على حقوقهم بالتساوى سواء كانوا صغارا ام كبارا ويرى «عماد معوض» رئيس المحكمة سابقا ، ان الحل الامثل للخروج من تلك الازمة التى تصدعت بسببها الاف الاسر هو تطبيق قسمة الغرماء ، الذى اصبح قاعدة مستقرة ؟؟ ؟؟؟ وقانونا ..

● فتحى عبدالرازق المحامى بالنقض ، يرفض صرف اية نسب من اموال الريان للمودعين ، فهذا الذى صرح به رئيس الوزراء ليس من المعقول فى شىء ، فعلى اى اساس حدد صغار المودعين ؟ وما هو معياره فى ذلك التحديد ؟ فهل مبلغ الخمسة الاف جنيه هو المعيار فى اعتباره من صغار المودعين وصاحب المبلغ الاكثر من خمسة الاف هو الكبير ؟ ولماذا عدم المساواة بينهما والكل منكوب

ويستغيث ؟ كما ان ليس للحكومة الحق فى التصرف فى هذه الاموال الا بعد ان يقول القضاء كلمته فى القضية .

● اما عبدالعزيز جبر ، عضو مجلس الشورى ، فيرى ان تلك النسب التى اعلن عنها رئيس الوزراء بردها لصغار المودعين فهى شىء مجحف بالنسبة لهم ، ولكن يجب ان يوافق المودعون على قبولها حتى تصفى باقى اصول شركات الريان بعد صدور الحكم القضائى ثم توزع المبالغ بنسب متساوية على المودعين بقسمة الغرماء ، وهذا لا يعفى المودعين من المسئولية امام انفسهم سعيا وراء الكسب السريع وايداعهم لمدخراتهم فى اماكن غير امينة على اموالهم .

● عمر حسين عمرو المستشار بمحكمة القيم ، يرى - فيما يختص برد مبالغ لمودعى الريان - فانه لا يمكن بحال من الاحوال قبل صدور الحكم القضائى ثم تقسم جميع الاموال على جميع الدائنين قسمة الغرماء . اما بالنسبة لاموال الريان الموجودة بالخارج فيمكن استردادها بعد ان يصدر حكم من محكمة القيم . فالدول التى بها مدخرات الريان لا تملك الا احترام الاحكام القضائية وتسليم تلك المبالغ للحكومة ولتتولى هى بعد ذلك تقسيمها على جميع المودعين .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

كلمة أخيرة

الاستاذ: محمد مصطفى شردى

تحية وبعد ....

نحن ضحايا من يسمى بفج النور ورئيس الوزراء وسوق المال والمحاسبين، وكل من عمل في هذا المجال الذى ما عرفناه الا عن طريق مشاكلنا ... وما كنا نريد ان نعرفه .. لقد سرقت اموالنا ..

وطبعا الحكومة لها نصيب الاسد فقد استولت على اموالنا لاصلاح اقتصاد فاسد من اموال اليتامى والذين تغربوا في بلاد الله تاركين اولادهم من اجل ان يعيشوا في امان

في ظل هذا الغلاء الفاحش . ان اموالنا ليست مصرية؟. اننا ياسيدى نعيش اسوا سنوات العمر : ياسيدى اصبحنا لانطيق

ذكر اسم .... والباقون جميعا ظلمة منافقون .

..... يئسنا من الاجتماعات التى تنبثق عنها اجتماعات وتشكيلات

ومؤتمرات والنهاية الكلمة المأثورة (نحن نحافظ على اموال المودعين) «يادى النيلة» اين هم .. لقد مات

منهم من مات والباقون يعيشون فاقدى العقل والاعصاب . انا احد الناس اصبت بذبحة صدرية مازلت تحت تهديدها وكنت قررت ان ازهق

روحي بيدى لكن رحمة الله ادركتني .. استغفر الله العظيم .. ويمنعني الحياء من ذكر ماتعانيه .. بعنا اثاث المنزل ، واصبحنا لانقدر

على دفع الايجار ، ومهددين بالطرد .. لو كان رئيس الوزراء "جرب" ان يطلب منه ابنه مصاريف المدرسة ولايستطيع سدادها ، او حذاء .. ما كان يقسو

علينا هكذا ..... ذهلنا حين رايناه في مجلس الشعب يقول بعصبية وتحد ان الريان افسد اقتصاد مصر وكان لابد من وقفة . ياسبحان الله بعد

سنتين يخرج علينا بهذه الكلمات التى جعلتني ... مالنا نحن وهذا ، لقد انتظرنا مجلس الشعب لكى تكون القضية الاولى رد اموالنا لينقذوا مايمكن انقاذه ...

... استحلفك بالله العظيم اذهب للرئيس وقل له ان الناس تموت ... قل له تقابل مع المودعين، اصدر قرارا عاجلا وفوريا بصرف اموالنا مثل القرار الذى اصدرته

لإغاثة «.....» فنحن اولى بالاغاثة ولو علم رئيس الدولة هناك بحالنا لرد الاغاثة . قل له ياسيادة الرئيس

شعبك المنكوب اولى بكل رعايتك وعطفك . وعندما تصدر قرارك

سيكون ذلك تكريما لتاريخك ... قل له ياسيادة الرئيس المودعون يموتون .. السنا اولى بان تقام لنا

الحفلات و«ماتشات» الكرة ويكرس دخلها لضحايا الريان؟ قل له

ياسيادة الرئيس .... نحن لا نريد قرارا الا من الرئيس .

(الحائرة : عنايات .....)

●● السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .. هذه رسالة مواطنة من

آلاف المواطنين المصريين الذين يطالبونك بصفتك رئيسا للدولة وللحزب الحاكم «الديمقراطى» بحل

مشاكلهم. ان الشارع المصرى ينتظر، وانت تعلم جيدا ياسيادة الرئيس ان «الصبر» سرعان ما سينفد من صدور هؤلاء الضحايا .. خاصة وانهم اصحاب حق .. فاين حقوقهم ؟

محمد مصطفى شردى

المصدر : المصور
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

القرار النهائى لصرف ١٧٪ من أموال صغار المودعين فى الريان

كتب : عزت بدوى

● علمت "المصور" ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد امر بتكليف الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى بحسم الخلاف القانونى بين اعضاء اللجنة الخاصة بصرف نسبة من الإيداعات لصغار مودعى الريان .

وكان هناك رايان داخل اللجنة فى اجتماعها الاخير ، بشان قانونية قرار الصرف الذى تدرسه الحكومة لحل أزمة صغار مودعى الريان وجاء الخلاف داخل اللجنة حول قانونية الصرف قبل صدور الحكم القضائى النهائى .

وكانت اللجنة قد استقرت على صرف نسبة ١٧٪ من ايداعات صغار مودعى الريان بدلا من ٢٠٪ ، وذلك حرصا على مبدا قسمة الغرماء التى حددها القانون والتى سيتم تنفيذها بعد صدور الحكم القضائى النهائى فى قضية الريان ، لاسيما ان التقديرات الأولية لاصول الريان داخل مصر لا تزيد تقديراتها على ١٧٪ من اجمالى الايداعات لدى الريان ، ويبلغ عدد صغار المودعين حوالى ٩٩ الف مودع .

كما علمت "المصور" إن الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى سيرفع إلى رئيس الوزراء هذا الأسبوع تقريرا بما توصل إليه من اصول فقهية قانونية لحسم الآراء المطروحة داخل اللجنة ، تمهيدا لاصدار قرار الصرف فور الانتهاء من مناقشة مذكرة الدكتور احمد سلامة سواء بتاييد الصرف فى ظل القوانين الحالية أو فى ضوء ما ارسته احكام محكمة النقض من فتاوى فى هذا الشأن .

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

ماذا يحدث في شركات تلقى الأموال ؟ [٢]

المودعون يطلبون

مشاركة البنوك والمؤسسات الاقتصادية والمالية لتشغيل الشركات لمصلحتهم

المودعون في شركات توظيف او تلقى الأموال كما يسميها القانون يشعرون بالقلق ويتخوفون من بطء الحركة ؟ .... وجزء كبير من الكساد الاقتصادى ومرحلة الظلال او الترقب التى يمر بها الاقتصاد المصرى يرجع في جزء كبير منه الى التاخر في معالجة هذه الأزمة الصعبة .. الموقف الان ازداد صعوبة .. جهات كثيرة تتعامل مع شركات تلقى الأموال ... والتنسيق بينها غير موجود .. هيئة سوق المال .. مازالت رؤيتها لدورها في قضية توظيف او تلقى الأموال قاصرة .. فهى تتصور ان القانون اعطاها فقط حق ملاحقة الشركات . وليس التفكير المشترك للخروج من الأزمة واذا اتفقنا على هيئة سوق المال فعليها ان تلعب دورا رئيسيا لتصحيح الأوضاع في سوق المال فلا خلاف حول هذا الدور كما ان عليها ان تضع حدا للجرائم التى ارتكبتها الشركات في حق الاقتصاد والمودعين وقد نجحت في ذلك واستطاع قانون تلقى الأموال ان يوقظ المودعين في هذه الشركات . وان يدركوا حقيقه حجم الخطا بل الجريمة التى ارتكبوها بتحويل شركات في غفلة من القانون وقصور في التنفيذ الى بنوك واليوم يدفع المودعون ثمن هذا الخطا بل تلك الغفلة .

ولكن هيئة سوق المال .. هيئة فنية واقتصادية عليها ان تتدخل لاحداث توازن اقتصادى ... والعمل على تشغيل الشركات باقصى طاقة ممكنة لحساب المودعين ولمصلحة الاقتصاد القومى ككل ! !

أسامة سرايا

فمنذ ان طرحت في الاسبوع الماضى الموقف داخل شركات الاموال ولماذا لاتعمل بكفاءة لحساب المودعين والاقتصاد . تلقيت العديد من رسائل ودراسات المودعين بشركات توظيف الاموال كلها تشارك باراء قيمة لاصحابها ترحب بمشاركة البنوك والمؤسسات الاقتصادية لتشغيل الشركات وحماية اموال المودعين من التاكل والضياع ..

□ كما يطلب المودعون مراقبة الشركات التى وفقت اوضاعها بالفعل وان تتدخل بنوك بشراء جزء من اصول هذه الشركات . وان تتحول هذه الاصول الى سيولة مالية تلبى رغبات المودعين وتسدد متطلبات عاجلة لاسرهم ولحياتهم تجمدت حتى تستمر هذه الشركات في العمل والتجارة . ويتصور المودعون انهم يدفعون الثمن وحدهم ويتعرضون لاقسى انواع التعذيب بحرمانهم من مدخراتهم .. وان الشركات التى وفقت اوضاعها اصبحت في حماية القانون تمارس التعسف ولاتحمل نفسها اى مشقة للتعاون مع المودعين ..

. . . .

كيف يمكن الاستفادة المالية القصوى من اصول شركة الريان ؟

□ اما شركة الريان .... فان المودعين بها .. يعرفون جيدا الصعوبات التى تكتنف الشركة .. وان السيولة المالية بها لاتتعدى حاليا ٣٠ مليون جنيه اى ٤,٥ ٪ من اموال المودعين البالغة مليارى جنيه وان اصول الشركة كما اشارت اللجنة الفنية التى قدرتها تصل الى ٣٠٠ مليون جنيه .... اى ان هذه الشركة تملك اقل من ربع اموال المودعين ...

وبالتالى فان هذه الشركة تحتاج الى لجنة فنية عليا لادارتها بمشاركة المودعين بها . وان تتم الادارة باسلوب اقتصادى يحقق الاستفادة القصوى من الأموال المتاحة .... والشعور السائد الان لدى المودعين ان هذه الاستفادة لاتتم بل ان حالة الركود تعم الشركة . ولايمكن لادارة الأموال بالنيابة العامة ان تحقق ادارة اقتصادية فعالة وقادرة لهذه الشركة تسمح في النهاية بتحقيق اقل قدر ممكن من حماية اموال المودعين .... ولانستطيع ان نحمل النيابة العامة مسئولية ادارة شركة اقتصادية بفكر وروح متجددين فهذه ليست مهمتها . ولكن هى مهمة الاقتصاديين ورجال الاعمال واصحاب الشركة الحقيقيين وهم المودعون . فهم اصحاب المصلحة في حماية اموالها وتوجيه الاصول الحالية في الاتجاه السليم .... والتاخر عن الاستخدام والعمل يعنى اهدارا للاموال وبالتالى ضياع جزء اضافى من الأموال وخسائر تضاف الى

المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخسائر التى منيت بها الشركة فى ادارة احمد الريان واشقائه واسرته .... فاذا كانت هذه الاسرة

وراء متاعب المودعين بها ومشاكلهم والضياع الذى لحق بالشركة .... فان هيئة سوق المال ووزارة الاقتصاد

والبنوك عليها جميعا التكاتف لادارة الشركة باسلوب جديد يحمى اموال المودعين . ويحقق اعلى ارباح ممكنة

من الاصول الحالية .. وفى نفس الوقت فان هذه الشركة ـ ونعيد ونؤكد ـ ليست ملكا لأسرة الريان .

فهى ملك المودعين جميعا وبالتالى فان مساعدة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية . للشركة تعطى دليلا لجدية الحكومة لمساعدة المودعين بهذه الشركة والتخفيف عنهم . وعلينا ان ننتظر برنامجا جديدا للتشغيل يحمى اموال المودعين ويضمن ان تصل اليهم ولو بعد سنوات .... وهذه الشركة بوضعها الحالى من الممكن ان تأخذ ـ فى ظل ادارة اقتصادية جديدة ـ قروضا من البنوك وتبدا العمل والتشغيل ...

والاراضى الفضاء فى وسط المدينة من الممكن ان تقام عليها مشروعات اقتصادية تحقق ارباحا عالية تعود فى النهاية على المودعين جميعا بدلا من استخدامها « جراج » فقط ..

وبالتالى فاننا يجب ان نطلب من الاقتصاديين وكبار المودعين فى شركة الريان عندما يتصدون لادارتها ان يعملوا بعقلية رجال الأعمال والسوق المصرية تسمح حاليا بتحقيق ارباح فى مشروعات حقيقية وجادة . وان مساعدة الحكومة والبنوك على اعتبار ان ماتعرض له المودعون بهذه الشركات من صعوبات حادة وشعور بالضياع يلزمنا جميعا بالوقوف معهم ...

فهذه الدعوة لاتطلب ان تدفع الحكومة تعويضا للمودعين . وهم يستحقون .. ولكن تطلب تشجيعا من المؤسسات الاقتصادية ممثلة فى وزارات الاقتصاد والانتاج والمؤسسات المالية ممثلة فى شركات التامين والبنوك ان تساعد هذه الشركات اقتصاديا حتى تتحرك وتدور عجلة الانتاج بها باقصى قدرة ممكنة تسمح فى النهاية بتحقيق ارباح وعائد يعود على المودعين بشركة الريان وبشركات تلقى الأموال وهذا ابسط مايمكن ان نطلبه للمودعين ...

وهذا المطلب له انعكاسات اقتصادية هائلة على المناخ الاقتصادى فى مصر بل وعلى مناخ الاستثمار بالاضافة الى اهميته الاجتماعية لحماية الاستقرار الإجتماعى والاقتصادى □

رؤية

الحقوق الهائمة

تسود المودعين بشركات تلقى الاموال التى وفقت اوضاعها حالة من «القلق العميق» ناجمة عن «التساؤلات الهائمة» التى يضخم منها الامر الواقع الحالى القائل بأن الايداعات عمليا مجمدة وتوزيعات الارباح فعليا متوقفة بما يعنى ان كافة حقوقهم مازالت تدور فى فلك الامانى والاحلام.

وقد تصاعدت حالة الانزعاج من «الصمت الحائر» للمسئولين عن شركات تلقى الاموال الموفقة اوضاعها بالنسبة للموقف الحقيقى للعائد نشاط واعمال هذه الشركات بعد فترة «امال عريضة» اعلن فيها البعض عن معدلات عالية للربح وتوقعات مطمئنة لتوزيعات العائد ثم توقف كل شىء واغلقت عليه ابواب النسيان.

وليس من مصلحة اى طرف من الاطراف ترك المودعين وكذلك هذه الشركات فى حالة «الغموض المستفز» الراهنة لانها حالة تبعث على البلبلة والقلق على الحقوق وتخلق مناخا للاشاعات والاقاويل المغرضة ليس فقط عن اوضاع هذه الشركات .. ولكن وهذا هو المهم عن الاوضاع الاقتصادية ككل .. وهذا منطق مرفوض بكافة ابعادة وتداعياته.

ومن غير المتصور ان القائمين على هذه الشركات لايعرفون حقيقة اوضاعهم ومعدل ارباحهم والنسب الدقيقة القابلة للتوزيع على المودعين .. لانه من المفترض فيهم بحكم قبول توفيق اوضاعهم ان لديهم حسابات منتظمة ودفاتر منضبطة والا كان رفض توفيق اوضاعهم واستمرارهم فى العمل والنشاط.

وفى ظل قانون تلقى الاموال يثور تساؤل هام اذا كانت هذه الشركات الموفقة اوضاعها يسمح لها بتلقى الاموال فى حدود ماقرره القانون من نسب .. فلماذا تضع قيودا على استرداد المودعين القدامى لحقوقهم وتربط ذلك ببرامج زمنية طويلة المدى تصل الى اربع سنوات فطالما ان هناك حرية للتلقى فيجب ان يقابلها حرية فى الاسترداد .. الا فى حالة واحدة هى اقرار هذه الشركات بفقدانها لمصداقية تلقى اموال جديدة.

وغير مقبول من شركات توقفت عن سداد حقوق المودعين لمدة تقارب العامين ان تلتزم الصمت عن تعريف المودعين على الاقل بحقائق العوائد المستحقة لهم .. خاصة وان هذه الشركات ملزمة وفقا للقانون بالاعلان عن ميزانية افتتاحية كاساس لبدء نشاطها كشركة تلقى اموال وهذا لم يحدث حتى الان وسط طوفان من الحجج والاعذار.

ثم تبقى نقطة هامة تقول : إن المودع فى شركات تلقى الاموال التى توفق اوضاعها غير ملزم بقبول استرداد حقوقه خلال فترة زمنية تطول او تقصر .. وان من حقه المطالبة بهذه الحقوق وفق احتياجه لان برامج الاسترداد مقررة اصلا للشركات التى لم توفق ومهلتها القصوى قانونا ٩ يونيو القادم والقريب ؟

اسامة غيث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٠

اخر اخبار الريان

حتى الآن لم تحدد نسبة التوزيع وقسمة الغرماء تنتظر ١٨٨ ألف مودع

كتب مدحت البسيوني

تجرى حاليا اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الأطراف المعنية بقضية الريان تحت اشراف د. عاطف صدقي رئيس الوزراء لبحث كيفية صرف جزء من مستحقات المودعين بناءا على توجيهات سياسية .

وعلمت «السياسي» انه حتى الآن لم يتحدد نسبة الصرف ، فهناك وجهات نظر متعددة داخل هذه الاجتماعات ..

فالبعض يرى ان الصرف يقتصر على صغار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ الف مودع من بين ٨٨ الف مودع وهناك راي آخر بان نسبة الصرف يجب ان تجرى لجميع المودعين فكلهم «غرماء» .

ومن المنتظر ان يتم الصرف لجميع المودعين من حصيلة الاموال السائلة التي تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان .. وفي هذه الحالة ستكون نسبة الصرف اقل من ١٠ ٪ وتتراوح مابين ٥ ٪ إلى ٧ ٪

وعملية صرف نسبة من المستحقات سوف تتم على ضوء مبدئين ، اولهما : عدم تعارض الصرف مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان ، وثانيهما : عدم الاضرار بقاعدة «قسمة الغرماء» التي حددها قانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨ لتنظيمها بعد صدوركم حكم نهائي في القضية .

وإذا كانت هذه الإجراءات الاستثنائية التي يتم بحثها حاليا لاعتبارات اجتماعية للمودعين إلا ان مشكلة الريان ستظل قائمة حتى قرار المحكمة .

ولذلك فالانظار كلها تتجه إلى محاكمة الريان خلال الشهر الحالي حيث يمثل امامها ١٣٠ متهما بتهمة ارتكابهم ٥٠ مخالفة للقوانين حيث خدعوا ١٨٨ الف اسرة واستولوا على مليار و ٧١٥ مليون جنيه .

ومن اهم التهم الموجهة إليهم .. الامتناع عن رد اموال المودعين وعدم إرسال اخطارات قانونية لسوق المال كما رسمها قانون تلقى الاموال ٤٦ لعام ١٩٨٨ .. بالإضافة إلى عدم الالتزام بنقل ارصدة الشركة الموجودة بالخارج إلى احد البنوك المعتمدة الخاضعة لإشراف البنك المركزي .

وقد كشف عن اتصالات ودية اجريت في الفترة الحالية مع احمد الريان الموجود في السجن لرد الاموال من الخارج ، إلا ان هذه الاتصالات لم تنجح بسبب موقف احمد الريان ، حيث اشترط الحصول على الأموال التي جمعتها النيابة العامة ثم يقوم باسترداد ١٠٠ مليون جنيه من الخارج ثم يوزع ١٥ ٪ من حقوق المودعين وبعد ٦ شهور يرد ٢٥ ٪ .. ويستمر في نشاطه لحين رد ٦٠ ٪ الباقية .

لكن النيابة اشترطت للافراج عنه ان يحضر اولا ١٠٠ مليون جنيه .

والسؤال الذى يتردد حاليا .. ماهو مصير اموال المودعين بعد حكم المحكمة ؟

يقول مسئول بالنيابة إذا حكمت المحكمة بادانة الريان فسيكون هناك اتجاهان .. الاول بالنسبة للاموال الموجودة في الخارج المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فعلى الحكومة ان تقدم برفع دعوى قضائية امام القضاء المحلي بتلك الدول حتى يصدر قرارا بالافراج عنها

اما بالنسبة للاموال الموجودة تحت التحفظ .. فقد حدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الحل .. وينص على انه إذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الأموال .. يجب ان يكون الحكم مشمولا ببيع هذه الاموال لسداد حقوق المودعين .. اى تصفى الشركة .. ويتم تسييل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين من الحصيلة تحت التحفظ .

ويتم توزيع هذه الحصيلة كما رسمها القانون .. حيث يوجد ثلاثة احتمالات .. اما ان تفى الحصيلة بالغرض وهنا لاتوجد مشكلة .. واما ان تكون اكثر .. وتوزع على المودعين حقوقهم ويرد الباقى للمتهم وفي الحالة الثالثة ان تقل الحصيلة عن إجمالى مستحقات المودعين .. فهنا يتحدد التوزيع طبقا للنسبة المتاحة للصرف .. فإذا كانت الحصيلة بنسبة ٦٠ ٪ من إجمالى مستحقات المودعين يحصل كل مودع على نسبة ٦٠ ٪ من اجمالى مستحقاته . ويتساوى هنا صاحب الودائع الكبيرة مع صاحب الودائع الصغيرة .. ويشترك الجميع في تحمل الخسارة بقدر متساو .. لان الشركة تعتبر في حالة تصفية .

إذا كان هذا الراى القانوني .. فماهو الراى الاقتصادى في رد اموال المودعين بالريان ؟

يؤكد خبراء الاقتصاد ان المشاركية في شركات الريان قد تعرضوا لخسائر جسيمة قد تزيد على نصف رؤوس اموالهم لاسباب رئيسية وهى دفع عوائد تحت حساب الارباح من رؤوس اموال المبالغ

المتلقاه . وخسائر التعامل فى سوق الأوراق المالية بالخارج خاصة من خلال ايام ازمات هذه السوق .. وخسائر التعامل فى سوق العملات الاجنبية وسوق الذهب .

ويرى الخبراء : انه بالرغم من اهمية الجهود التى تبذل لاسترداد الاموال من الخارج إلا ان نتائجها هامشية وايضا الجهود التى تبذل من قبل النيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى إذ لن يكون لها تاثير يذكر على زيادة حقوق المودعين وربما قد يكون لها جدوى فى معاقبة الجناة والمقصرين .

ويؤكد احمد حسن رضوان الخبير الاقتصادى ان احسن الحلول لرد اموال مودعى الريان هى بيع الاموال وليس تشغيلها .. فالتشغيل لن يعوض عن الخسائر كما ان هذا التشغيل له مخاطره .. ولذلك فإن بيع الاصول يجب ان يوضع تحت جهاز او إدارة امينة للبيع فيه باحسن الشروط إذ يقوم الجهاز باستلام الاصول عند قيمة تقديرية تقع فى منتصف المسافة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية المقدرة وان تمول بعض من الجهات تلك القيمة كالبنوك التجارية وشركات التامين او صناديق إدخار ومعاشات بضمان الاصول وبدون فوائد او مقابل فوائد تتحملها الخزانة العامة وان تدفع القيمة مرة واحدة لاصحاب الايداعات عن طريق قسمة الغرماء ، وان يستمر الجهاز فى عمله مقابل رسوم تتحملها جهات التمويل او تتحملها الخزانة العامة كوسيلة للتخفيف ما امكن عن المودعين .. فإذا حقق هذا الجهاز فائضا يتمثل فى الفرق بين القيمة البيعية والقيمة التى تسلم بها هذه الاصول .. فإن هذا الفائض يعاد توزيعه على المشاركين اما إذا كان الفرق بالسالب فتتحمله الخزانة العامة او جهات التمويل .. ويمكن ان تحتسب النتائج سنويا .

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٠

النــاس والاقتصــاد

شريك بالعافية

قال المودعون بشركات توظيف الاموال بعد صدور قانون تلقي الاموال .. لقد انفرجت الأزمة وزالت الغمة عن الالاف من ابناء الامة ، وحمدوا الله ان الامور قد اتضحت بجلاء بعد ان رفع عنهم القانون هذا البلاء .

فـالـذين وفقـوا اوضـاعهم تتابعهم هيئة سوق المال بحكم القانون ومع علمى بان الهيئة لاتكل ولاتمل الا ان عشرات الرسائل التى تصلنى يوميا من المودعين تنطق عن ظاهرة التاخر فى تسليم الصكوك وصرف الارباح وتنطق ايضا عن الحيرة والعذاب الذى يواجهه اصحاب الاموال لمجرد الاستفسار ـ عن حقوقهم فى شركات وثقوا فيها يوما مـا ووضعوا فيها « شقا العمر » واقول للمودعين بالشركات التى وفقت اوضاعها أن القانون واضح والهيئة مسئولة عن تطبيقه ولن تتـرك الامور دون السيطـرة عليها ... كان تطلب الشركات من المودعين قبل تسلم الصكوك ان يقرروا ما اذا كانوا سيبقون ودائعهم فى الشركة أم لا ؟ وهو اسلوب ينطوى على نوع من ارهاب المودعين . وفريق من الشركات اختصر الطريق ولم يرغب فى توفيق اوضاعه والتزم ببرنامج لرد الاموال وهؤلاء ايضا تحت رقابة هيئة سوق المال ، الا ان اختصــار الطريق لايعنى اختصارا للاموال ، حيث بدات بعض هذه الشركات فى تحويل المودعين الى شركاء بالعافية وبلغ الامر فى حالات بعض المودعين أن ضمت الشركة حساب المودع مع حساب زوجته دون اخطارهما (وهو ايضا نوع من إختصار الحسابات) مما اصاب بعض الاسر بخلافات اجتماعية وتفكك اســرى . الفريق الثـالث ... الشركات المحولة الى المدعى الاشتراكى لان مراكزهم المالية لاتتيح لهم الاستمرار وهؤلاء توهموا ان مراكزهم غير المالية تسمح لهم بإغتصـاب ارادة المودعين وتحويلهم الى مساهمين واستـدعـائهم بـالتليفـونـات للاجتماع بهم فى فنادق الخمس نجوم ... وقد حذرت هيئة سوق المال من مثل تلك التصرفات .

وهيئة سوق المال تعمل فى إتجاه ومصلحة الشركات فى واد أخر ، حيث خرج عـلى المـودعين المستشار القـانونى للمصلحة بفتوى تقول كما نشر فى جريدة الأخبار فى ٢٢/ ١/ ٩٠ « انه بمجرد رفض توفيق اوضاع مثل هذه الشركات فإن صفه التلقى تزول عنها وتعود كشركة مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاشراف مصلحة الشركات مباشرة » .. ان المودعين فهموا من هذه الفتوى ان القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هو قانون اختيارى وان عليهم ان ياخذوا أوراقا واسهما بدلا من مدخراتهم .

المودعون ياسادة لايحتاجون إلى فتوى لزوال صفة تلقى الامـوال عن تلك الشـركات ، ولكنهم فى حاجة الى جهة واحدة وقرار واحد يضمن لهم وبسرعة عـدم زوال مـاتبقى لهم من اموال ! !

عبد الرحمن عقل

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٠

مجلس الشعب :

سرعة صرف نسبة لمودعى الريان
رفع حد الاعفاء الضريبى والنهوض بالتعاون

كتب : محمد المختار ومحمود نفادى ومصطفى عبد الغفار :

واصل مجلس الشعب امس برئاسة د . رفعت المحجوب مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة .. ناشد النواب الحكومة سرعة صرف نسبة من اموال صغار المودعين بالريان . والتقدم بمشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وحل المشكلات التى يعانى منها مشروع أسكان النقابات المهنية ورفع حد الاعفاء الضريبى والنهوض بالحركة التعاونية .

يناقش المجلس منتصف مايو القادم الاستجواب المقدم من العضو حسن الجمل الى د . امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية حول القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات والمؤسسات الخاصة . بلغ عدد الحضور ١٥٠ عضوا من ٤٥٨ عضوا هم أعضاء المجلس .

تحدث فى جلسة الأمس النواب محمد أبو سديره ومحمد حسن الزيات والفت كامل ومحمد يوسف عابد وأحمد الفقى ورفعت بيومى وحسن الجمل ومحمود سالم وثريا لبنه وفاروق متولى ..

كما حضرها عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء .. وطالب د . محمد حسن الزيات الحكومة بالسعى لاعادة الجامعة العربية الى القاهرة وطلبت الفت كامل حلا علميا لمشكلة الاسكان وتساءل محمد يوسف عن السياحة الداخلية وتوجيه الاهتمام للاجانب فقط .. ووصف أحمد الفقى الحركة التعاونية بأنها تسيطر عليها البيروقراطية بينما طالب رفعت بيومى بالتحقيق فى انهيار كوبرى بلبيس رغم مرور ٣ سنوات على انشائه .. واكد محمود سالم على تحسين أحوال الموظفين لمواجهة ارتفاع الأسعار .. وايدته ثريا لبنه فى ضرورة اصدار قانون العاملين الجديد .. وعلق د . رفعت المحجوب على حديث العضو فاروق متولى حول انتخابات الشورى .. بأنه لا يصح وصف الانتخابات بالوصمة .. لأن هذا يجعلنا نفهم الديمقراطية بأنها وصمة .

المدعى الاشتراكى يشكل لجنة لمتابعة

رد اموال المودعين

شركة الحجاز ترد مليون ونصف المليون جنيه هذا الاسبوع

امر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى بتشكيل لجنة قضائية لمتابعة تنفيذ برنامج رد اموال المودعين بشركات : الهدى مصر ، بدر ، والحجاز طبقاً لما جاء فى برامجهم المقدمة لهيئة سوق المال . يرأس اللجنة المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مدير الادعاء والمتابعة وتضم فى عضويتها تسعة مستشارين .

كانت الشركات الثلاث قد تقدمت خلال الاسبوع الماضى بقوائم المودعين الذين ردت اموالهم اليهم وطلبت شركة الهدى مصر من جهاز المدعى العام الاشتراكى السماح لها ببيع بعض اصولها لتدبير السيولة اللازمة لتنفيذ برنامجها . قدرت قيمة الاصول بمبلغ ١٠٠ مليون و ٣٢٦ الف جنيه وتشمل بيع مصنع مكرونة نور ، وشركة الهدى مصر لدرفلة الحديد ، وقطعة ارض بمنطقة العجمى ، ومحفظة اوراقها المالية التى تضم اسهم الشركة فى البنك الوطنى المصرى . بالاضافة الى بعض الاسهم فى شركات اخرى .

وطلبت شركة بدر للاستثمار السماح لها ببيع مصنع الطاهر لتدبير السيولة لرد اموال المودعين لديها ..

وعرضت شركة الحجاز رد مبلغ مليون ونصف مليون جنيه للمودعين لديها هذا الاسبوع بعد ان تمكنت من رد مبلغ ٢ مليون جنيه خلال الاسابيع الماضية .. كما طلبت السماح لها ببيع اصولها لتدبير السيولة اللازمة لرد اموال المودعين لديها .

وعلمت « الأهالى » ان المدعى العام الاشتراكى سيقوم خلال هذا الاسبوع باستدعاء جميع المودعين الذين شملتهم قوائم الشركات الثلاث على انهم استردوا اموالهم من هذه الشركات للتاكد من حصولهم على اموالهم كاملة كما طلبت الشركات الثلاث ان يتم ايداع حصيلة بيع الأصول التى تقدموا بطلبات لبيعها فى احد بنوك القطاع العام والا تستخدم هذه الحصيلة الا فى سداد اموال المودعين حتى لايتم تهريب اموال المودعين بهذه الشركات بعد تصفية اصولها وبيعها .

وكان المدعى العام الاشتراكى قد طلب من اصحاب هذه الشركات موافاته بما يفيد قيامهم بتنفيذ برنامج رد اموال المودعين لديهم طبقا للبرامج المقدمة منهم ، وابلغهم عدم اعتداده بعملية تحويل المودعين الى مساهمين بشركاتهم كاسلوب لرد هذه الاموال .

وعلمت « الأهالى » ان القوائم التى تقدمت بها شركة الهدى مصر تشمل رد مبلغ ٤٥ مليون جنيه حتى يوم الاربعاء الماضى .. اما قوائم بدر فشملت الانتهاء من رد ١٥ مليون جنيه من جملة ايداعات مقدارها ١٢٦ مليون جنيه .. بينما قوائم مجموعة شركات الحجاز شملت رد ٣ مليون جنيه من بين ٨٦ مليون جنيه جملة ايداعات المودعين لديها بينما برنامجها يتضمن رد ٤٠٪ من جملة هذه الايداعات خلال هذا الشهر .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٠

حوار مع أول صاحب شركة توظيف أموال

ترد جميع أموال المودعين قبل انتهاء المهلة المحددة

تم رد جميع أموال المودعين قبل المهلة بـ ٦ شهور

أجهزة الدولة تعاونت معنا ولعبت دورا هاما فى المحافظة على كيان الشركة

ستعمل الشركة جاهدة على تأكيد دورها البارز فى خدمة الاقتصاد المصرى

مفاجأة.. محل تجارى بسعر نهائى ... جنيه بمدينة نصر والتسليم فورى

كتب - اسامة محيى الدين:

● كانت مفاجأة للمودعين وهيئة سوق المال ان قام احد اصحاب شركات توظيف الاموال برد جميع اموال المودعين قبل ان تنتهى المدة المحددة لذلك فى القانون.. فقد قام سلطان محمد حسين وشقيقه زكى محمد حسين اصحاب شركة سلطان للاستثمار برد مبلغ قدرها ١,٣٥٢,٠٠٠ مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون جنيها مصريا لسبعين مودعا بعد ان رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاع الشركة وحولتها الى جهاز المدعى العام الاشتراكى مع ٦ شركات اخرى... ولكنه اثبت جديته والتزامه التام عندما قرر فى بداية التحقيقات انه قادر على رد جميع اموال المودعين.

وكانت بادرة طيبة من المدعى الاشتراكى ان ابدى تفهما لموقف صاحب الشركة وساعده على ان يقوم بالسداد. ليصبح اول رئيس شركة توظيف اموال يقوم برد جميع اموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة لذلك فى القانون.

● «الوفد» حاورت سلطان محمد حسين حول هذه التجربة وحول استمرارية الشركة ونشاطه المستقبلى.

●● وفى بداية الحوار قال رئيس مجلس ادارة الشركة:

الحمد لله الذى وفقنا فى رد جميع اموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة لذلك قانونا وهذا الموقف من جانب الشركة جاء تدعيما لثقة عملائها فيها وحرصا على سمعة الشركة وسمعتى التجارية. بالاضافة الى ان اهم مايميز الشركة التزامها التام بالقيم الاخلاقية العالية والتى بدت واضحة فى كافة تعاقداتها فالشركة تلتزم بالمواعيد والشروط المتفق عليها ولاتتنصل منها ايا كانت الاسباب والدوافع.

س : ماهو حجم الايداعات التى قامت الشركة بردها وكم عدد المودعين؟

جـ : اولا بالنسبة لعدد المودعين فهو سبعون مودعا قاموا بايداع مبالغ قدرها ١,٣٥٢,٠٠٠ مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون جنيها مصريا وقد قامت الشركة برد هذا المبلغ كاملا.

س : ماهو سبب الاسراع فى رد جميع الاموال قبل ان تنتهى المدة المحددة لذلك بستة شهور؟

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٠

جـ : اننا جميعا كمصريين شرفاء يجب علينا ان نتعاون ليس فقط في حل مشكلة معينة ولكن في جميع المشاكل التي يواجهها المجتمع المصرى من اجل رفعة مصرنا الحبيبة... والشركة منذ قيامها كان هدفها الاوحد هو خدمة مصر والمصريين ومحاولة دفع المعاناة عنهم وليس زيادتها. وفي سبيل ذلك قامت الشركة بتوظيف كل امكاناتها بكل حب واخلاص في مجالات عديدة واثبتت مكانتها فيها.

وقد وجدت الشركة المساعدة والحب والتعاون من عملائها الذين اعطوها ثقتهم الغالية فكان لزاما علينا ان نرد هذا الجميل في اسرع وقت واقرب فرصة لنحافظ على هذه الثقة الغالية.. والحمد لله الذى وفقنا في ان نعطى كل ذى حق حقه ونحن نتوجه اليهم بالشكر والعرفان بالجميل على الثقة الغالية التي اعطوها لشركتهم.. شركة

سلطان للاستثمار

س: بعد رد جميع اموال المودعين.. ماهو مصير الشركة؟

جـ : باذن الله الشركة مستمرة وقائمة ولاتوجد الآن اية مشاكل او عقبات تعرقل مسيرتها بل ان الشركة ازدادت قوة وعزيمة على المضي في تحقيق اهدافها المنشودة.. فالشركة مستمرة باذن الله في تقديم خدماتها في كل المجالات التي تعمل فيها سواء في مجال الاسكان لان الشركة قد استطاعت اقتحام هذا المجال وقامت بتنفيذ مشروعات اسكان كبرى على جميع المستويات محاولة من الشركة في المساهمة في حل ازمة الاسكان الطاحنة وقد اصبحت الشركة في هذا المجال من مصاف كبريات شركات الاسكان في مصر.. وقد غزت الشركة مجال السياحة على الرغم من ان سوق السياحة تحكمه المنافسات الشديدة والقوية الا ان الشركة استطاعت بفكر متجدد وخدمات متميزة وبرامج متطورة من غزو اسواق جديدة لجذب مزيد من السياح الى مصر ايمانا منا بان الامل معقود في السياحة لرفع وتنمية الاقتصاد المصرى خاصة وان بلدنا الحبيبة مصر تعيش الآن في ازهى عصورها السياسية.. وفي مجال صناعة الطوب الاسمنتي ايضا كان للشركة دور بارز من اجل الحفاظ على التربة الزراعية وعدم تجريف الاراضي الخصبة. كما استطاعت الشركة من اقتحام مجال صناعة الملابس تدعيما لشعار صنع في مصر والقضاء نهائيا على المنتج المستورد.

- رجل الاعمال المصرى سلطان محمد حسين من مواليد أرمنت قنا
- السن ٢٩ سنة
- الحالة الاجتماعية / اعزب
- وهو يعتبر اصغر صاحب شركة استثمار في مصر سنا.

س : هل هناك مشروعات مستقبلية تفكر الشركة فيها؟

جـ : الشركة كما ذكرت قد غزت مجالات عديدة منها الاسكان وصناعة الطوب الاسمنتي والسياحة والملابس وبالنسبة للمشروعات المستقبلية الشركة تعمل جاهدة على تاكيد دورها البارز في هذه المجالات وستضع كافة امكاناتها لاقتحام مجالات متنوعة لم تفكر فيها ولم تطرقها كبريات الشركات في مصر وسيعلن عن العديد من المشروعات في القريب العاجل ان شاء الله.

●● وقد انهى سلطان محمد حسين صاحب شركة سلطان للاستثمار حديثه قائلا:

انني انتهز هذه الفرصة لاقدم اسمى آيات الشكر لكل من ساهم معنا في المحافظة على كيان الشركة والبقاء على وجودها واخص بالشكر:

- السيد المستشار/ عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي
- السيد المستشار/ عادل السعيد مساعد المدعى العام الاشتراكي
- السيد المستشار/ عبدالمعز احمد ابراهيم مساعد المدعى العام الاشتراكي
- السيد المستشار/ محمود ابوالعلا مساعد المدعى العام الاشتراكي.
- كما اقدم الشكر الى الاستاذ الدكتور/ محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال والاستاذ/ عبدالحميد محمد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق والاستاذ/ فاروق فؤاد رئيس الادارة المركزية لشئون الشركات.

واتوجه بالشكر الى السادة مكتب مصطفى شوقي مراقب حسابات الشركة والاستاذ/ شريف عبدالسلام والاستاذ الدكتور عبدالحليم مندور المحامي والاستاذ الدكتور/ شوقي السيد. والى الاساتذة/ حمادة احمد حسانين وسعد محمد على وعلاء مصطفى غبيشن المحامين.

- وانني شخصيا والشركة نقدم لهم جميعا اسمى آيات الشكر لما بذلوه معنا من جهد بناء مخلص للمحافظة على بقاء كيان الشركة.
- ويشرفنا ان نوجه الشكر الى السيد الاستاذ/ الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والسيد الاستاذ الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد على قراراتهم الحكيمة السديدة ونعاهدهم جميعا ان نعمل دائما على نمو وازدهار الشركة باذلين قصارى جهدنا لخدمة مصر والمصريين في ظل القيادة الرشيدة الحكيمة قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك.

وانني اتوجه الى الله بالدعاء ان يحمي مصر دائما برجالها المخلصين الاوفياء واجعل ربي هذا البلد امنا..

٥ مقترحات لرد أموال المودعين في شركات « الريان »

كتب ـ حمدى تسيق :

يناقش الآن ، الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، مع اللجنة القضائية المشكلة لرد اموال المودعين بالريان ، خمسة مقترحات اعدها الخبراء لاسلوب رد جزء من اموال المودعين قبل انتهاء محاكمة احمد توفيق رئيس شركة الريان لتوظيف الأموال . اكدت مصادر قضائية ضرورة الاسراع بتعديل القوانين القائمة للسماح بصرف نسبة من اموال المودعين قبل صدور حكم قضائي نهائي في قضية الريان . تتضمن المقترحات الخمسة السماح بصرف جزء من اموال المودعين ، يتراوح بين ٣٠ و٦٤ مليون جنيه كدفعة اولى . ينص الاقتراح الأول على صرف نسبة ٥ ٪ للمودعين ، الذين لاتتجاوز قيمة وديعة كل منهم ١٠ الاف جنيه . ويتضمن الاقتراح الثاني صرف نسبة ١٠ ٪ لمن لاتتجاوز قيمة وديعة كل منهم مبلغ ٥ الاف جنيه . ويرى اصحاب

(البقية ص ٤)

الاقتراح الثالث الصرف بنسب تنازلية تبدأ بصرف ٢٠ ٪ عن الألفي جنيه الاولين من كل وديعة و١٠ ٪ عن الالفي جنيه التالية و٥ ٪ عن الثالثة . واقترح فريق رابع من الخبراء ، صرف نسبة ١٠ ٪ لصغار المودعين ، الذين لاتزيد ودائعهم عن ٥ الاف جنيه ، والصرف بنفس النسبة لمن تزيد ودائعهم عن هذا المبلغ بحد اقصى ٥٠٠ جنيه . ويتضمن الاقتراح الخامس صرف نسبة ١٠ ٪ لجميع المودعين بشركات الريان بحد اقصى ٣٠٠ جنيه . وعلمت " الوفد " ان لجنة كبار علماء الدين الاسلامي التي تضم اصحاب الفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والدكتور عبدالصبور شاهين ، اعدت مذكرة الى المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل .. وتتضمن اقتراحا باعادة تشكيل مجالس ادارات شركات الريان ، بالانتخاب من الجمعيات العمومية للمودعين . وتوليها مهمة ادارة الشركات ، واعادة تشغيل المصانع المتحفظ عليها بكامل طاقتها وتطويرها لتحقيق اقصى عائد ممكن لصالح المودعين . وكشفت مصادر مطلعة لـ " الوفد " أن عائد ادارة بعض المشروعات حاليا لايتجاوز ٤ ٪ كما تحتاج مشروعات اخرى الى تمويل بسيط من ارصدة الريان السائلة في البنوك لتباشر نشاطها المعتاد .

كما علمت " الوفد " ان الرصيد السائل للريان في البنوك يبلغ حاليا حوالى ١٢٠ مليون جنيه . وتحاول اللجنة القضائية برئاسة الدكتور عاطف صدقي وعضوية المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي ، والمستشار جمال شومان النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بالنيابة العامة والدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ، واللواء احمد فؤاد عطا مدير مباحث الاموال العامة ، التوصل الى تسوية عاجلة لبعض اموال المودعين قبل بدء محاكمة الريان يوم ٢٥ " فبراير " الحالى . وكشفت مصادر مطلعة عن رفض جميع البنوك اقتراحا بشراء اصول شركات الريان في مصر ، او اقراض الحكومة بضمانها لسداد بعض اموال المودعين . واكدت المصادر فشل المحاولات الرامية الى اقناع قيادات البنوك بهذا الاقتراح . واشارت المصادر الى ضرورة صدور قرار سياسي ، عاجل يتضمن تنفيذ احد المقترحات الخمسة لرد بعض الاموال الى صغار المودعين .

الناس والاقتصاد

قانون عارض

تلقيت تعقيبا من الاستاذ الدكتور عميد كلية حقوق عين شمس على مانشر « بالناس والاقتصاد » الاثنين الماضي حول امكان تحويل المودعين بشركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها الى شركاء او مساهمين :

السيد/ــــ

تحية طيبة وبعد

نشير بان الراى الذى قال به المستشار - سامح كمال مستشار مصلحة الشركات . هو ما عبرنا عنه مرارا وهو ما نريده ليس فقط يتفق وصحيح القانون بل وايضا يستهدف صالح الاقتصاد الوطنى وصالح المودعين على حد سواء .

فبالنسبة للامر الاول وهو اتفاقه وصحيح القانون فان المودع فى الشركات المسماة بتوظيف الاموال فيما مضى وحاليا شركات تلقى الاموال يستطيع من رغب ذلك - ان يتحول من مركز الدائنية كمودع الى مركز الشريك ان كانت الشركة من شركات الاشخاص او الى المساهم اذا كانت الشركة من شركات المساهمة وذلك فى الشركات التى لم يتم توفيق اوضاعها ذلك انه اذا كان صحيحا ان - القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ وان كان قد الزم هذه الشركات فى حالة عدم توفيق اوضاعها برد جميع ما تلقته من اموال وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون المذكور خلال سنتين الا ان هذا الحكم لايعدم ارادة المودع اذا هو اراد بمحض اختياره ان يتحول الى شريك او مساهم فضلا عن أن تفسير كلمة رد لاتعنى رد الاموال فقط عدا نقدا انما تتسع لتشمل كل صور الوفاء بما فيها ترجمة امواله الواجب ردها الى حصص او اسهم حسب الاحوال ووفقا لشكل الشركة سواء كانت من شركات الاشخاص فتصبح امواله حصصا او من شركات المساهمة فتصبح اسهما بل ان الشارع فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ قد توقع مثل هذا الاحتمال من الوفاء للدائنين عندما نص فى المادة ٩٠ فقرة ج على جواز ان يكون مقابل زيادة راس مال شركة المساهمة ديون نقدية مستحقة الاداء للمكتب قبل الشركة ولقد سبق لنا ان افتينا بهذا الراى القانونى الاخير وطبق بنجاح فى بعض البنوك والشركات واخرج العديد من الشركات المتعثرة من عثرتها .

اما فائدة هذا الراى من الناحية الاقتصادية للاقتصاد الوطنى فتبدو واضحة بجلاء اذ يمكن استخدام هذه المدخرات لصالح تنمية الاقتصاد الوطنى واستخدامها فى تنشيط الاقتصاد وتعنى الزراعة والصناعة الامر الذى يقطع السبيل على تدفق هذه المدخرات الى السوق لتخلق طلبا فى جهاز انتاجى غير مرن بما يؤدى ذلك الى التضخم .

ولعل صالح المودعين يقتضى تحولهم، اذا ان الزام الشركات بالرد يعنى تسييل اصولها التى قد يكون اهدارا لقيمتها او انتقاصا منها مما يعرض مصالح المودعين للخطر كنتيجة للقاعدة الفقهية للبيع المضطر .

وفضلا عما تقدم من اعتبارات فان القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ لايستطيع ان يزعم احد - انه يلغى المجموعة التجارية او القانون رقم ٨١/١٥٩ فلكل مجال تطبيقه وربما جاء القانون رقم ٨٨/١٤٦ علاجا لبعض الاساءات التى ظهرت فى السنين الاخيرة باستخدام المدخرات وهو بذلك يعتبر فى راينا قانونا عارضا سرعان ما يتلاشى بعد استقرار الاوضاع لينشا قانون موحد ليحكم جميع انواع واشكال الشركات التجارية كما هو الحال فى كل التشريعات المقارنة .

دكتور ابوزيد رضوان

عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس

ليس دفاعا عن قانون تلقى الاموال الذى اصدره مجلس الشعب . وليس تشويها لراى قيل هنا او هناك بقصد او غير قصد .. . انني فقط ادافع عن الاف المودعين فالقضية قضية راى عام . ولم يعد المودعون يطيقون سماع فتاوى حول الاشكال القانونية واخشى من استمرار الجدل الفقهى من هذه الزاوية حتى لاتخرج القضية عن جوهرها وهو استرداد الناس لاموالهم التى دفعوها نقدا وعدا لاصحاب هذه الشركات .

عبد الرحمن عقل

د. احمد سلامة فى مجلس الشورى :

حلول عادلة .. لضحايا شركات الاموال

جهاز المدعى الاشتراكى

لن تتخذ إجراءات قضائية ضد الشركات .. قبل ٩ يونيه

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

كتب ـ مجدى عبدالرحمن ولبيبه شاهين :

اكد د . احمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ان الحكومة حريصة على ايجاد حلول عادلة ومعقولة لضحايا شركات تلقى الاموال فى اسرع وقت . .

قال امام مجلس الشورى برياسة د . مصطفى كمال حلمى ان المودعين لم يودعوا اموالهم بهذه الشركات بسبب غلق الابواب امامهم فى البنوك ولكن املا فى الحصول على عائد اكبر من عائد البنوك .

اضاف فى رده على احد اعضاء المجلس .. ان اصحاب هذه الشركات كانوا يحصلون من المودعين على اموالهم .. ويصرفونها للاخرين .. مشيرا الى ان الدولة عندما تدخلت واصدرت قانون شركات تلقى الاموال استهدفت منع وقوع كارثة فى الاقتصاد كادت تحدث .

من ناحية اخرى .. طلب غالبية المودعين فى شركات توظيف الاموال الست التى يحقق معها المدعى العام الاشتراكى من الجهاز سرعة التدخل لحماية حقوقهم لدى اصحاب هذه الشركات وهى الهدى مصر وبدر والحجاز والزهراء ونيوكايرو والمراكشى .. بينما تقدم بعض المودعين بمخالصات تفيد حصولهم على ايداعاتهم لدى هذه الشركات .

اكد مصدر مسئول بالجهاز انه سيتم منح اصحاب هذه الشركات فرصة لرد اموال المودعين .. وان الجهاز لن يتخذ اجراءات قضائية ضد هذه الشركات قبل انتهاء المهلة التى حددتها هيئة سوق المال وهى ٩ يونية القادم .

علمت « المساء » ان قائمة المودعين فى هذه الشركات تضم قيادات مصرفية ومسئولين اقتصاديين سابقين منهم الامين المساعد للاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ومدير عام الشئون المالية ببنك القاهرة ووزير اقتصاد سابق .

كان ابراهيم هندى عضو مجلس الشورى قد اثار موضوع شركات تلقى الاموال امام المجلس .. وقال ان المصريين لجأوا الى هذه الشركات التى تعطى عائدا يصل الى ٣٠ ٪ حينما وجدوا الابواب موصدة امامهم لاستثمار اموالهم فى البنوك .

تحدث فى الجلسة عدد من الاعضاء .. كشف احمد السيد محمد عن ان شركات القطاع العام تحملت اعباء تسويقية بلغت اكثر من ٥٨ مليون جنيه ظهرت فى صورة خسائر .

واشار .. الى ان شركات الغزل بالاسكندرية بلغت مديونيتها لدى الغير اكثر من ١٠٠ مليون جنيه ـ وان المتأخرات فى شركات الكهرباء بلغت ٧٥ مليون جنيه .. وان مديونياتها لدى الحكومة بلغت ٣٥٠ مليون جنيه .

واكد ان من بين اسباب الصعوبات التى تواجه القطاع العام فقدان وحدات القطاع العام .. القدرة على التمويل .. وبالتالى تقع فريسة للقروض من اجل التمويل .. وعندما تلجأ للقروض .. فان الوحدة الانتاجية تتحمل عبء خدمة القروض .

كما اكد على ضرورة اطلاق العنان لصادراتنا .. ونسف الروتين فى قطاع الصادرات .. وان يتولى المسئولية احد رجال الاعمال لسد الفجوة بين الواردات والصادرات .

وطالب محمد عبدالشافى .. بتصنيف الشركات الخاسرة .. وبحث اسباب خسارتها .. وقال انه لم يكن مسموحا فى الماضى .. بنقد القطاع العام او الحديث عنه .

اكد ان القطاع العام ثروة قومية .. ولابد من الحرص عليه .. ووضع حلول جذرية له .

عقب الدكتور مصطفى كمال حلمى قائلا : .. لقد وصلتنى ورقة من مصطفى كامل مراد تقول .. ان قول عبدالشافى .. بأنه كان ممنوعا فى الماضى نقد القطاع العام قول غير صحيح .. وان القطاع العام انتقد منذ انشائه .. وتشهد مضابط مجلس الامة والشعب بذلك .. وان كان النشر محدودا من قبل .

كذب رفعت بطل ايضا عبدالشافى .. واكد ان اطلاق الخسارة على جميع شركات القطاع العام به ظلم .. فهناك عاملون فى الشركات ـ صرفوا ارباحا تقدر بثمانية اشهر .

وكذب ابراهيم ناصف ايضا عبدالشافى وقال ان شركة المحلة ليست شركة خاسرة كما يقول .. فقد بلغت مبيعات الشركة ٤٣٢ مليون جنيه .. والتصدير ٢٠٠ مليون جنيه .. وبلغت ارباحها فى السنة الاخيرة ٦٣ مليون جنيه .

وقال سمير خاطر .. ان الاقتصاد اصبح فى عصرنا عصب الحياة والحديث عن بيع القطاع العام وتصفيته .. هو حديث من القلة ولايعدو ان يكون تصفية حسابات معينة .

أجراس الخطر

حيثيات حكم القضاء باحالة قانون تلقى الأموال للمحكمة الدستورية تكشف

تضارب وتناقض سلطات الدولة وتتطلب وقف العمل بالقوانين والتشريعات

اصدرت محكمة شمال القاهرة بجلسة ٨ «فبراير» حكما في الدعويين رقمى ٧٣٥٩، ٧٨٢٥ لسنة ١٩٨٩، انفردت بنشره جريدة «الوفد»، واحتل الخبر الرئيسى بصدر صفحتها الاولى، بعددها الصادر يوم «الاربعاء» الموافق ١٤ فبراير، بعنوان «القضاء يرفض اعتداء مجلس الشعب على السلطة القضائية .. إحالة الطعن ببطلان قانون تلقى الاموال الى المحكمة الدستورية العليا .. الامتناع عن تنفيذ الاحكام يؤكد عدم دستورية مجلس الشعب ..

وكانت المحكمة قد مارست حقها المخول لها في قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات، وكذا قانون المحكمة الدستورية العليا .. «حيث تراءى لها – ومن تلقاء نفسها اثناء نظر الدعوى .. عدم دستورية القانون رقم ١٤٦/١٩٨٨ بشان تلقى الاموال .. «قضت بوقف الدعوى المنظورة امامها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسالة الدستورية» .

وقد اسست المحكمة قضاءها على العديد من الاسباب التى رات معها ان احكام قانون تلقى الاموال يتناقض مع الدستور المصرى، وتكشف تلك الاسباب بيقين عن انه لو كان لهذه المحكمة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين لقضت بعدم الدستورية، اذ ابانت عن عيب مناقضة القانون المشار اليه لاحكام الدستور من حيث الشكل والمضمون، فكانت «سيمفونية من المشروعية الدستورية»، وايا كان الخلاف في الراى بشانها، فلن النعى على هذا الحكم لا يكون الا من خلال الطعن عليه بالاستئناف باعتباره قد صدر بوقف الدعوى، او بحكم يصدر من الدستورية العليا يقرر دستورية القانون المخاصم .

وقد اطلقنا على اسباب المحكمة هذا الوصف لانها قد خاطبت «الشعب مصدر السلطات، كما انها خاطبت احكام الدستور بوصفه القانون الاعلى .. كما خاطبت كذلك السلطتين التشريعية .. والتنفيذية واعلنت حجية الاحكام القضائية الصادرة في شان مجلس الشعب الحالى وامتثلت لها .. واعتبرت رفض مجلس الشعب لتنفيذها خروجا على الشرعية الدستورية .. واسقطت عنه تبعا لذلك صفة مجلس الشعب، وسلطته في اصدار التشريعات، وابانت عن ان ما يصدر عنه «لا يعتبر تشريعا» لعدم صدورها من مجلس الشعب شكلا وفق احكام الدستور لامتناعه عن تنفيذ احكام قضائية لها حجيتها من ٢١/٤/١٩٨٧ بشان اعلان فوز بعض اعضائه .

وهكذا عقدت المحكمة خصومتها الدستورية من تلقاء نفسها، وبنفسها، بشان «قانون تلقى الاموال» رقم ١٤٦/١٩٨٨ بمناسبة تطبيقه، فامتنعت عن تنفيذ احكامه مؤقتا حيث قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا «للفصل في عدم دستورية القانون»، وابانت عن اوجه المخالفة وعناصر الخصومة الدستورية .

واذ كانت وقائع تلك الدعوى تتصل بعديد من المواطنين الذين باشروا اجراءات التنفيذ «ضد شركة جانكو العالمية» بالحجز على اموال احدى الشركات، واكتشفوا فيما بعد انها تعمل في مجال تلقى الاموال، ولم توفق اوضاعها بعد .. وخالفت احكامه .. وقد صدر امر المستشار النائب العام بالتحفظ على اموالها .. وبعد توقيع الحجز .. الا ان الحكم الذى صدر في هذه الدعوى ايا كان وجه الراى فيه يستمد خطورته واهميته لا

بسبب صدوره في دعوى المواطنين ضد احدى شركات تلقي الاموال فحسب، او لأن ذلك يمس حياة شركات عديدة اتصلت بحياة جموع غفيرة من افراد الشعب بكافة طبقاته، وانما لانه ولذات الاسباب التي تقوم عليها الخصومة تصيب كل القوانين التي صدرت عن مجلس الشعب برمتها خلال دورته الحالية، ومن ثم فان هذا الحكم يدق اجراس



رفعت المحجوب

بقلم د. شوقي السيد



المستشار السابق والمحامي بالنقض

الخطر الشديد .. في مصر قاطبة .. لانه يصيب افراد الشعب جميعه .. ويرتب مسئولية الحكومة .. ومجلس الشعب .. ويدفع كل السلطات حتى السلطة القضائية بالاضطلاع بمسئوليتها التاريخية، وذلك لما ياتي :

اولا : ان الامر ليس مقصورا على قانون «تلقي الاموال وحده» وانما ينصرف الى جميع التشريعات الصادرة عن المجلس في دورته الحالية اى منذ ابريل ٨٧، وذلك اعمالا لذات الاوجه التي تقوم عليها الخصومة الدستورية، وتكشف الاحصائيات التي بين ايدينا ان عدد هذه التشريعات قد بلغ حتى الان ٦٩٠ ستمائة وتسعين تشريعا، منها العديد التي تنظم حياة الاجهزة ونظامها، وحياة المواطنين العامة ، والوظيفية، والمهنية .. او مراكزهم المالية، كالضرائب والعمل والحكم المحلي والتامين الاجتماعي والقطاع العام والخدمة العسكرية، والنقابات وغيرها، تقول كل هذه التشريعات مهددة بذات الخصومة الدستورية لذات السبب التي قامت عليه وهي صحة تشكيل مجلس الشعب ومخالفة الدستور واعتدائه على سلطة القضاء بامتناعه عن تنفيذ احكامه .

ثانيا : ان تلك «الخصومة الدستورية» التي وجهتها المحكمة في حكمها الى واحد من تلك القوانين الصادرة من مجلس الشعب في دورته الحالية تعني في حقيقتها وقف تنفيذ تلك التشريعات، وتعطيل احكامها وعدم نفاذها مؤقتا وحتى الفصل في الدستورية وهو امر يصيب المجتمع في كافة ارجائه بالشلل التام، او في اقل القليل يجعل تلك المراكز القانونية في قلق شديد وحتى الفصل في الدستورية ولو لواحد من تلك التشريعات .

ثالثا : ان هذا الامر يعكس اضطرابا شديدا وتناقضا واضحا بين سلطات الدولة بل وداخل السلطة الواحدة .. فالسلطة القضائية مثلا، فبينما يقوم النائب العام ووكلاؤه بتنفيذ هذا القانون، ومباشرة التحقيقات باصدار اوامر التحفظ والاحالة الى المحاكمة الجنائية، كما تصدر المحاكم احكامها تنفيذا لحكم القانون .. ويقوم جهاز المدعي العام الاشتراكي بمباشرة التحقيقات واصدار اوامر التحفظ فان احدى دور العدل وهي المحكمة التي اصدرت الحكم قد اوقفت العمل باحكام ذات القانون، لما رات فيه من عدم الدستورية، وامتنعت عن تطبيق احكامه مؤقتا، وحتى الفصل في دستوريته، بل ونرى ان الاجهزة الحكومية الاخرى كهيئة سوق المال واجهزة الدولة الاخرى تسهر على تنفيذ احكامه في ذات الوقت .

رابعا : هذا الامر في كل صوره وفي تقديري يعكس مسئولية مجلس الشعب الذي يسال عن الانحراف في اصدار التشريعات، فاولى ان يسال فيما بعد اقوى منها وهي الشرعية الدستورية وامام المواطنين عن هذه الاضطرابات التي تؤدي بكل تاكيد الى تعطيل مصالحهم ووقف نفاذ تلك التشريعات لا لسبب الا للاخلال بمبدا الشرعية الدستورية، بل في الاقل ما يحوم حولها من ظنون وشكوك ادت في كل الاحوال الى الاضرار بمصالح المواطنين ولو للحظة واحدة .. ولو بقلق نفسي .. حتى ولو كان غير شديد .

خامسا : ان الخطر جلل اذا قضي بعدم الدستورية، اذ يؤدي ذلك الى انهيار المراكز القانونية كلها وباثر رجعي، واضطراب العلاقات والمعاملات والروابط القانونية العامة والخاصة، الفردية والجماعية .. وهو امر يحدث اضطرابا في الامن التشريعي اذ جاز هذا التعبير قانونا .

سادسا : ولا يقل مرتبة هذا الخطر حتى ولو قضي بالدستورية، وحتى يفصل في الخصومة الدستورية، لان حالة الاضطراب والقلق والترقب امر يناقض الغاية التي يستهدفها

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

التشريع، ويودى بالمصالح فى المجتمع التى حرص التشريع ان يحققها وينظمها سواء
بين المجتمع والافراد، او بين الافراد وبعضهم البعض .
سابعا : ان درء هذا الخطر الذى يعود معه الامن التشريعى، وحفاظا على المصالح العامة
او الخاصة، يهيب ويستغيث وينادى كل السلطات لدرء هذا الخطر الداهم ويتحقق ذلك
اذا ما استجابت السلطتان التنفيذية والتشريعية لاعمال الشرعية الدستورية .. وتنفيذ
احكام القضاء اعمالا لاستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون، كما يتحقق كذلك مع
قيام السلطة القضائية وعلى وجه التحديد المحكمة الدستورية العليابالتصدى للخصومة
الدستورية المعروضة عليها وهى ليست مسبوقة لانها تتصل بشرعية قيام «السلطة
التشريعية» ذاتها .. وتبعا مشروعية ما تصدره من «تشريعات» وهو امر لم يدر بخلد
المشرع مطلقا .. اذ اقصى ما تصوره ان يصدر «التشريع» فى احد نصوصه مخالفا للنص
فى الدستور .
اما وان الامر جلل وخطير .. فاننا نناشد السلطات الثلاث فى المجتمع، واثق واهيب
بالمحكمة الدستورية العليا ان تتصدى باجراءات وجلسات غير مسبوقة عاجلة وسريعة،
وكانها فى حالة انعقاد دائم ودائب لتصدر حكمها اضطلاعا بمسئوليتها التاريخية فى تلك
الخصومة الدستورية درءا لخطر جلل يصيب المجتمع كله ويضر بمصالح افراده
وجماعاته فى كل لحظة وحتى صدور الحكم فى الدستورية ايا كان الحكم .. وهى فترة
توقفت خلالها المشروعات، وتعطلت احكامها فى واحد من اخطرها «قانون تلقى الاموال»
اذ يمكن ان تمتد تلك الاثار الى كافة التشريعات خاصة اذا ما استهدفت المحاكم الاخرى
هذا الحكم عند نظرها اية منازعة، وقد بلغت تلك الاحكام ٦٩٠ تشريعا .
ان هذا الحكم وبحق دق اجراس الخطر فى انحاء مصر كلها، وعن ثقة فى ان سلطات
الدولة كلها، وفى مقدمتها السلطة القضائية، وعلى وجه التحديد المحكمة الدستورية
العليا سوف تستجيب لهذه الاجراس الخطرة بقضاء تدرا به الخطر وتتحقق من
الشرعية الدستورية وتتحقق معه مصالح الشعب كله .

شركات تلقى الأموال

الأزمــة .. والحــل

محفوظ عزام .. حزب العمل

توجد مشاكل قانونية واقتصادية في حالة تحويل المودعين إلى مساهمين ولابد من مخرج

د . رشاد عبده ـ الحزب الوطني

الحل الوحيد هو بيع الاصول وسيكون ذلك على حساب خفض اسعارها ويمكن عمل تكثيف دعائي للعاملين بالخارج لشرائها

د . جودة عبدالخالق ـ حزب التجمع

يمكن تحويل المودعين إلى مساهمين بشرط موافقة المودع

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٠

د . عبدالحميد الغزالى ـ التيار الاسلامى

يسمح للمودعين أختيارا بتملك الأصول على أساس المشاركة أو بالحصول على أسهم ملكية مع توزيع جزء فى شكل نقدى

أحمد رائف ـ شركة الزهراء للاعلام العربى

يمكن تحويل المودعين لمساهمين بإعفاء الشركات من إيداع ربع رأس المال بالبنوك

محمد عليوه ـ شركة الحجاز

- اطلب من المسئولين رصد الأموال التي خرجت بعد القانون من مصر والأموال التى كانت تدخل قبل القانون.

محمود طاحون ـ شركة بدر للاستثمار

- الحكومة رفضت أن نصفى لصالح مليونير عربى بأربعين مليون دولار كما رفضت أن نملك الأصول للمودعين

د . ابراهيم دسوقى اباظة ـ حزب الوفد

لايوجد حل ولا مفر من تغيير القانون

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٠

هل يمكن تحويل المودعين إلى مساهمين للخروج من الازمة ؟

اجتمعت كل الاتجاهات السياسية على مائدة جريدة الشعب لمناقشة قضية تحويل المودعين الى مساهمين والتى سبقت وان طرحتها جريدة الشعب خروجا من الازمة التى لايعرف احد كيفية الخروج منها فكيف يمكن فى اشهر قليلة ان تصفى هذه الشركات اصولها ؟ وهل السوق المصرية يمكن ان تستوعب هذا ؟ وهل اذا بيعت يمكن ان تفى باموال المودعين .

طرحنا هذه الاستفسارات من خلال محورين هما : الاثار المترتبة على تطبيق القانون .. والمحور الثانى هو كيف يمكن حل المشكلة وماهى المخارج القانونية وماهى الضمانات المطلوبة للحفاظ على اموال المودعين .. ومن خلال هذين المحورين دار الحوار بين اربعة يمثلون احزاب الوطنى والتجمع والوفد والعمل وبين ثلاثة من اصحاب شركات الاموال .. وقد حدث داخل الحوار تدخلات كثيرة حافظنا عليها وعلى تصورات الجميع قدر الامكان . ونزعم اننا شعرنا بالازمة وفتحنا الباب للحوار فيها بمنتهى الموضوعية وحافظنا على الرؤى والتصورات التى طرحها الجميع دون تدخل منا . وقد اخذ الحوار طابعا ساخنا وحدث كثير من المد والجزر بين الاطراف المتحاورة .

فى البداية قدم الندوة المستشار **محفوظ عزام عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل فقال** : نرجو ان نكون متجردين كما نرجو ان نبحث اولا عن مصلحة المودعين ومصلحة الاقتصاد القومى وفى النهاية مصلحة اصحاب الشركات كما ارجو ان نعالج هذه القضية من منطلق البحث عن حلول عملية وقانونية لهذه المشكلة لعلها تكون سبيلا لدفع المسئولين للمشاركة فى حل هذه المشكلة ، ومشكلة هذه الشركات لها ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية واعتقد اننا لكى تنظم جلستنا نحدد الوقت اللازم لكل متحدث فلا يكون الامر مجرد شكوى او الم من اصحاب الشركات واذا كان المودعون غير ممثلين فنعتقد اننا نمثلهم واذا كانت السلطات تخلفت عن المشاركة فى هذا الاجتماع عن عمد فنحن قد نصل الى افكار وحلول نقدمها لهذه السلطات ثم نطرحها بالوسائل القانونية المشروعة سواء عن طريق الاجهزة الحكومية والادارية او عن طريق المحاكم المختصة . وقضية توظيف الاموال ليست مجرد قانون والمشكلات بابعادها معلومة ونحن نبحث عن مخرج وحل لهذه المشكلة ودورنا اليوم هو البحث عن حلول قانونية واقتصادية لهذه المشكلة ومن المناسب ان يعرض فى البداية رأى شركات توظيف الاموال وتصورها للازمة والحل .

شركة بدر للاستثمار

فكان اول المتحدثين من الشركات **الاستاذ محمود طاحون رئيس ومجلس ادارة شركة بدر للاستثمار فقال** :

■ **قال الاستاذ طاحون** : لندخل للحلول ففى السوق المصرية مطروح مجموعة كبيرة من الاصول تقدر بمئات الملايين من الدولارات والجنيهات المصرية ونقيمها بالدولار وحتى يشارك اصحاب العملات الاخرى من خارج مصر ، هذه الاصول مطروحة للتسييل او للبيع وفى نفس الوقت طرحت هذه الشركات الاخرى (تلقى الاموال) على مستثمريها . واسمحوا لى اسميهم مستثمريها فليسوا مودعين ، وحتى لااعترف بان الشركات قامت على تلقى الودائع فلم يكن هذا واردا على الاطلاق فلم تكن هذه الشركات بنوكا كما ان هذه الاصول بمئات الملايين مطلوب ان ترد على المودع والمودع اودع نقدا سائلا لهذه الشركة وحقه ان يتلقاه سائلا واغلب هذه الشركات تعاقدت بشكل او باخر ان ترد هذه الاموال فى حالة الطلب بالصورة التى تلقتها وفى حقيقة الامر ان المودع اودع امواله فى شركة توظيف اموال ، الاسم الذى حرصت الدولة على تغييره فحقيقة الامر انه توظيفا والشركة الجادة كانت توظف الاموال واسمحوا لى ان اتكلم عن الشركة التى امثلها . فشركة بدر للاستثمار كانت تتلقى اموالا من المستثمرين لتوظيفها وكانت تحتفظ بنسبة لاتتعدى ١٠ ٪ لسد حاجات المستثمرين وكان مرور الليل بدون توظيف هذه الاموال يسبب لنا ازعاجا بدليل اننا والحمد لله فى خلال سنتين منذ تاسيس الشركة سنة ١٩٨٦ وحتى صدور القانون فى يونيو سنة ١٩٨٨ فى خلال هاتين السنتين اقامت الشركة خمسة مصانع فريدة بعضها ترتيبه الثامن فى العالم وهو الوحيد فى الشرق لانتاج البودرة ذات خاصية الكهرباء الساكنة . والمصنع الثانى لتحلية المياه وهو الوحيد فى مصر وهو الذى تحتاجه مصر وبشده ، ونحن نعانى من التلوث ، والمصنع الثالث لانتاج البانيو وحوض المطبخ من الصلب المسحوب على البارد من انتاج المصانع الحربية والمطلى بطبقة المينا وهو انتاج متميز على اعلى مستوى عالمى كما نستورده وهو الان يغطى حاجة مصر وقد توقف الاستيراد تماما بعد انتاجنا . والمصنع الرابع لانتاج المنظفات ونحن ننتج ٢١ منظفا بالاساليب الكيماوية كل هذا فى خلال عامين ، ونحن ايضا كنا روادا فى العمل السياحى ففى المنطقة الشمالية اسكندرية - مطروح اقمنا اول قرية سياحية فى مصر وهى رائدة ثم تلتها قرى اخرى فى شرم الشيخ وغيرها ولكنها بسبب صدور القانون لم تكتمل . والمصنع السادس تعاقدنا عليه مع ماليزيا وتعاقدنا على بيع انتاجه لمدة عشر سنين مع امريكا لبيع العازل الطبى للرجال والجونت (القفاز) الذى يستخدم مرة واحدة وكنا سنصنع فى مصر .. ولكن عامان فى عمر مصنع اعتقد انه ليس من العدل ان يقيم بانه يكسب ام يخسر بدليل ان مصلحة الضرائب تعفى هذه المصانع لمدة خمس سنوات ثم تاتيها لتربط عليها الضريبة ، وكان المستثمر يضع هذه الاموال وهو يعلم تماما انها فى شركة توظيف اموال تعطى عائدا جيدا وتنشىء مشاريع بهذه الاموال وتدر عائدا فى اخر العام بعد ان يسوى وتظهر الميزانية . وانا اضرب مثلا .

تدخل الاستاذ محفوظ وقال :

ونحن نريد ان نخرج هذا الموضوع من اطار المعاناة .

قال الاستاذ طاحون مستطردا ان ندخل بين مافيا البودرة ذات الخاصية الساكنة ومصنع هو الثانى فى العالم والوحيد فى الشرق الاوسط ونستجلب هذه التكنولوجيا العالية لمصر فيكفينا هذا فخرا دون باقى المصانع وحكم عليه

بالتجميد وانا اعرف سبب هذا ولكن دعونا نبحث عن حلول ، فالمستثمر يضع امواله انتظارا لعائد وعندما قطع علينا الطريق باستصدار القانون ، اذن واجب ان نتوقف

لننتظر وطلب منا على مدار سنة ونصف أوزاق حتى وثائق الزواج وبعضها اوراق اخجل من ذكرها وللاسف صدر قرار بعدم توفيق اوضاع هذه الشركة ، حيثياته ان الشركة حققت خسائر وانا اخشى ان اتعرض للرد العلمي ، ومعروف ان الميزانية لها جانبان كلي وجزئي فحسابات الارباح والخسائر ليست لها جناح واحد ، فهل يعقل ان تحسب مصاريف حملة اعلانية على انها خسائر ؟

ثم يحسب ٢٤ مليون جنيه وزعناهم للمودعين ارباحا تحت الخسائر

الحكومة ترفض

نحن لنا علاقات طيبة مع العرب ، فتقدم لنا أحد رجال الأعمال وكان وزيرا سابقا بالكويت بطلب لان يحل محل المودعين فالقانون يطالبنا بان نرد ماتلقيناه فقط من اموال ولايلزم بوضع فوق ما تلقيناه من ارباح وفى هذا اجحاف للناس لاننا بالفعل حققنا ارباحا ولو حسبنا ماتلقينا + الارباح = ٤٠ مليون دولار فعرض الرجل ان يودع فى احد البنوك المصرية الـ ٤٠ مليون دولار وان يحل محل المودعين وكنت اتصور ان مصر ستكون سعيدة لانه سيأتى لها ٤٠ مليون دولار والسوق المصرفية يجب ان تكون سعيدة بهذا المبلغ لانها ستصرفه بسعر اليوم ، والمودع سيكون مستريحا لان الذى اودع بالدولار سيأخذ بالدولار والذى اودع بالمصرى سوف ياخذ بالمصرى اذن انتهت المشكلة ولكن للاسف رفضوا هذا الحل وقد تقدمت به لهيئة الاستثمار ولكنها رفضت فقالوا هذا التفاف حول القرار وماهو هذا القرار ، هل هو اللوح المحفوظ ؟

انا اريد ان احل المشكلة وقالوا يحال الى الاجهزة الرقابية للبحث عن مصدر هذه الاموال ، فما كان من الرجل الا ان قال : اذا كان هذا البلد يعامل ابناءه بهذه الصورة فما بالك بغير ابنائه فالاجنبى لن ياخذ حقه فضاعت الفرصة ، اذن امامنا ان المودع يتملك اصوله ، كيف يتملك المودع اصوله ؟ فالشركات التى كانت تعمل طبقا للقانون ١٥٩ نزيد من راسمالها ثم نطرح الزيادة على المكتتبين للاكتتاب فيها ، فهذه صناعة وسياحة ، من يريد ذلك يتقدم وارسلنا ذلك للمسئولين الا انهم رفضوا وقالوا التفاف حول القرار .

اذن اقترحوا انتم فلا تريدون هذا ولاذاك ويريدون ان نرد بذات العملة وليس ردا عينيا اذن معنى هذا ان ياتى ٩ يونيو

أعد الندوة

أحمد السيوف

القادم ويتم اعتقال هؤلاء الناس وتضيع اموال المودعين والشركة بريئة من هذه الملكية الا مايملكه اصحابها من هذه الاصول اذن تطرح هذه الاصول على المشاع ، وطرحنا هذا الموضوع من الناحية القانونية واجيز ، تتطرح هذه الأصول على المشاع بعقود تمليك للمستثمرين وارجو ان يقبلوا آخر ورقة عندنا والاسيدينهم التاريخ .

حزب الوفد

■ **وكان اول الاقتصاديين الذين علقوا الدكتور ابراهيم دسوقي اباظة ممثلا**

لحزب الوفد فقال : ان قانون توظيف الاموال ردىء جدا وصيغ فى عجالة وان مسئولية الحكومة قائمة عن شركات توظيف الاموال وعن استمرارها على مدى عشر سنوات والحل فى اعتقادى هو اعادة النظر فى هذا القانون لانه يكبل اصحاب شركات الاموال بالكثير من القيود فضلا عن انه يقحم اجهزة رقابية عديدة فى نشاط الاستثمار وانا لااتصور ان رئيس مجلس ادارة شركة توظيف اموال او غير توظيف اموال ان يعمل وان يتقدم وان ينتج فى ظل قانون كهذا ، فهذا القانون وضع لتعجيز اى انسان عن العمل سواء شركة توظيف او غيره ، والواقع ان المخالفات التى ارتكبتها الشركات هى تلقى الودائع لان تلقى الودائع له نظام خاص وصيغ خاصة تكون على شكل بنك بحيث تكون تحت الطلب ، وفى بعض الشركات قامت بنشاط شبيه بنشاط البنوك ، هذا نوع من الخروج عن النظام العام كان يمكن ان تعالج على هذا المستوى دون ان تقلب كل الاوضاع التى تقوم عليها هذه الشركات وانا اعتبرها حقيقة قائمة وقد تركتها الحكومة عشر سنين الى ان استفحل نشاطها وبالتالى اذا اردت ان اضبطها على قاعدة فلابد ان احاسبها فى اطار خروجها على هذه القاعدة وانما ان اضع قانونا يصفيها بهذه الصورة فهذا قانون تصفية وليس لمزاولة أى نشاط اقتصادى

ثانيا فان الذى لايوفق اوضاعه يرد امواله للمودعين فى مدة وجيزة جدا فهذا

سيصنع مشكلة فى السوق والاقتصاديون يعلمون ان عرض اصول فى السوق ، بهذا الكم الضخم مرة واحدة وفى هذه الفترة الوجيزة يمكن ان يحدث كارثة وانا اطالب الحكومة وهى مسئولة مسئولية مطلقة عن قيام ظاهرة توظيف الاموال باعادة النظر فى القانون فورا واعطاء فسحة زمنية لهذه الشركات مع فتح ابواب حلول للمودعين كتلك التى قالها الاستاذ طاحون بان يخير المساهم بين ان يتلقى المال الذى اودعه وان يقبل تحويل المال الى اسهم او يقبل تحويل المال على المشاع او باى صورة ، اما الشركات التى ارتكبت مسائل جنائية فهذه مسألة اخرى فانا لا ارى ضرورة اصدار قانون لتلقى الاموال الا فى حدود ضيقة جدا من مادة واحدة ومادتين يتناول الجوانب التى يخشى او الجوانب التى تم خرق القواعد العامة بشأنها فهذا القانون اعتبره قانونا رديئا ولابد من ازالته وهو الان موضع طعن امام المحكمة الدستورية .

حزب التجمع

■ **كان ثاني المتحدثين الاستاذ الدكتور جوده عبدالخالق استاذ الاقتصاد وممثلا حزب التجمع فقال** : اجدني متفقا مع الدكتور اباظة فى كثير مما قاله واريد ان أستهل كلامى بان العملية التى ظهر بها القانون المسمى بقانون تلقى

الاموال رقم ١٤٦ عملية معيبة بالاضافة لعيبها الجوهرى وهو الدفع بعدم دستورية القانون من حيث انه صادر من مجلس شعب مشكوك فى اهليته وحتى لو نحينا جانبا مسألة المجلس فالعملية اساسا قامت على استبعاد الاطراف الاساسيين فى هذه المسألة وحينما اقول الاطراف الاساسية فانا اعنى المودعين بمختلف فئاتهم صغارهم قبل كبارهم والطرف الثانى الاصيل فى هذه المسألة الشركات التى قامت بتلقى الاموال .

وان جاز تاكيد طرف ثالث فهم الخبراء بمختلف انواعهم خبراء الاقتصاد وخبراء القانون وخبراء فى العلاقات الدولية وحتى خبراء فى الضبط والتحرى كل هذا مطلوب ووارد فى هذه القضية ؟ فالذى اقوله ان المسألة تمت بطريقة الضبط البوليسى اقرب منها الى العملية السياسية التى من شأنها ضبط ايقاع الحياة فى المجتمع وهذه مسألة لاتمس عشرات ولامئات وانما ملايين من الشعب المصرى فهى قضية جماهيرية من الدرجة الاولى وكان يجب التعامل معها من هذا المستوى وللاسف الشديد فالقانون جانبه التوفيق من هذه النقطة وانا اعتقد انه احد الاسباب التى

ادت لما نحن فيه لأن اى عاقل كان يتصور انه فى حالة عدم توفيق اوضاع بعض الشركات حتي ولو نسبة ضئيلة هذا معناه طرح مجموعة من الاصول فى السوق مرة واحدة وهذا فى حد ذاته يحدث انهيارا فى الاسعار فهذا مستحيل فلوان الموضوع قلب على جوانبه المختلفة لكنا تحاشينا مثل هذه المسألة وطبعا شركات تلقى الاموال الحقيقة فيها الجيد وفيها الردىء لكى نكون منصفين فهناك ناس شرفاء عملوا انشطة انتاجية وهناك منحرفون دخلوا لكى يفوزوا بغنيمة سريعة وانا اتصور ان الفرزين الاثنين يكونان فى اطار القانون الموجود وانت لست فى حاجة الى مثل هذا فلا اتصور ان حكومة تلوذ بالصمت لمدة عشر سنوات فى الوقت الذى خرج فيه اناس وعملوا بنوكا بدون ترخيص فالذى يتاجر فى العملة يقبض عليه والذى يمارس نظام البنوك بدون ترخيص يقبض عليه لانه يوجد قانون يحدد ذلك فالذى يبيع نقودا اجنبية فى الشارع بدون رخصة يقبض عليه ، وفى ظل القانون القائم كان يمكن ضبط العملية كلها وانا احمل الحكومة المسئولية بالدرجة الاولى تصمت على هذا الوضع لمدة عشر سنين الى ان استفحل واستشرى ووصل الى الابعاد التى نعرفها اليوم انا اعتقد انه انطلاقا من مسئولية الحكومة وانها ولى الامر وولى الامر لديه الكثير من الضوابط والقوة على ان يمنح ويمنع فى نفس الوقت على الحكومة ان تبادر باتخاذ اجراء معين وانا ارى فى ظل الوضع الراهن انه ليس هناك بديل عن اعادة النظر فى القانون لان العيوب التى شابت صدوره والتي ترتب عليها ان بعض النصوص جاءت معيبة ويجب ان يعاد النظر فيها والأمل فى هذه الحالة ان تتاح الفرصة لكل الاطراف المعنية للمودعين والشركات والخبراء ؟ والبعض يقول ان الشركات التى لم توفق اوضاعها تعطى مهلة لهذا التوفيق انا ارفض هذا لاننا نلعب طبقا لمبادىء خاطئة وهذه القواعد يجب تصحيحها لانه لايصح الا الصحيح .

هنا تدخل ممثل الشعب وقال : نرجوا لو انكم تضعون لنا حلولا للمشكلة فى اطار القانون الحالى الذى تطلبون تغييره هل من مخرج فى اطاره ؟

اعادة النظر فى القانون

■ **قال الدكتور ابراهيم دسوقي اباظة :** ان الحكومة فى يدها الاغلبية المزعومة ولابد ان تعيد النظر فى القانون من جديد وكما قال الدكتور يجب ان تشارك الاطراف ، فالتطبيق الان اظهر جميع عيوب هذا القانون من الناحية العملية فتعاد الصياغة من جديد فتمكن هذه الشركات من ان تستمر ولو ان هذه الشركات انحرفت فهناك الضوابط والقواعد العامة وانت لست محتاجا الى قانون

ـ **رد الدكتور جوده فقال :** اطلاقا ..

واستطرد الدكتور اباظة فقال المفروض انه هناك ثلاثة اجهزة فى هذا البلد مهمتها حراسة هذه القوانين الاجهزة هى جهاز البنك المركزى وله مجموعة قوانين تحكمه وجهاز هيئة سوق المال وله عدة قوانين تحكمه وجهاز ادارة الشركات وله عدة قوانين تحكمه هذه القوانين قيل انها خرقت تحت سمع وبصر الحكومة على مدى العشر السنوات الماضية فاين الذين يحرسون هذه القوانين

□ قلنا لو ان الحكومة اصرت على القانون فهل يمكن تحويل المودعين الى مساهمين حلا للمشكلة ؟ .

■ **قال الدكتور اباظة** انك تعيش فى مناخ تضخمى خطير شركات توظيف اموال وغيرها وهناك ديون كثيرة فى الخارج وعندك انهيار ثقة فانت تعيش فى ظروف صعبة جدا واى شركات عادية لايمكن ان تتعايش مع هذه الظروف فهل تعلم ان هناك ٢٤٩ شركة متعثرة ولاعلاقة لها بتوظيف الاموال فانت فى هذا المناخ السيء لامفر من ان تتجه الى اعادة النظر فى هذا القانون واذا استمررنا على هذا الوضع فان هذه الشركات ستواجه الخراب وغيرها كذلك سيواجه الخراب ونمضى من خراب الى خراب .

تحويل المودعين لمساهمين

■ **قال الدكتور جوده بعد ان وجهنا له نفس السؤال السابق :**

انا اتصور انه يجب ان يتم تحويل المودعين الى مساهمين اذا وافق المودع

ـ قال الاستاذ محفوظ هناك عقبات قانونية بمعنى إنك ستنشىء شركة جديدة وان تودع ١/٤ راس المال وتاخذ شهادة من البنك اولا وبعد ذلك تعقد جمعية عمومية ، غير المشاكل الاخرى فهذا لايمكن ان يكون هذا التفكير محل تنفيذ .

■ **قال الدكتور جوده** ان هذا القانون صنعه البيروقراط واجازه البيروقراط . نحن يجب ان نواجه الحقائق فلابد من مواجهة المشكلة بشكل مباشر فهذا القانون توقيته سيء وتصميمه اسوا من توقيته ، ووضع كل اطراف المشكلة فى مأزق والكل يلف حول نفسه ولايجد مخرجا وانا اتصور ان البداية هى الاعتراف بهذا الوضع واعادة النظر فى هذا القانون ولا حل اخر .

■ **قال الدكتور اباظة :** لابد من تكاتف كل الجهود لمواجهة هذا القانون على اساس انه قانون غير ممكن التطبيق وخاصة فى هذا الوضع الاقتصادى السيء فهناك مئات الشركات وخاصة فى مجال الأمن الغذائى معروضة للبيع ولا تجد من يشتريها فكيف تضيف اليها اصول شركات الاموال ؟ هذا غير ممكن وانا اعتبر هذا الموضوع قضية قومية لانها قضية سلامة الاقتصاد المصرى

شركة الحجاز

■ **ثم تحدث الاستاذ محمد عليوه مدير عام شركة الحجاز فقال :** نحن نقول إن ولى الأمر تهمه مصلحة المودعين ونحن لانطالبهم بالنظر الى مصلحة اصحاب الشركات فليدخلوا السجن ونحن نطلب منهم ان ينظروا للقضية من منظور مصلحة المودعين ، فاين مصلحة المودعين وقد مر عام ونصف على صدور القانون واربعة اشهر منذ ان رفضت الشركات وكنت اتمنى فى ندوة مثل هذه او اى ندوة اخرى ان ياتى قطاعات عشوائية من المودعين ويسألونهم فالمفروض ان المشرع دائما يعمل لمصلحة المجموع ولمصلحة الشعب فليسألوا اصحاب المصلحة عما ترتب على القانون وعن قضية بيع الاصول التى لو تمت الان فستكون بخسارة فادحه وقد طالبنا بأن يتحول المودع الى مساهم بعد رفع رأس مال الشركة ويصبح من اصحاب الشركة ويختار مجلس الادارة وتكون له كافة السلطات .

وأنا أرجو من المسئولين ان يقولوا لنا عن التحويلات التى خرجت من مصر بعد القانون واين ذهبت ؟ والتحويلات التى اتت الى مصر قبل القانون واين تذهب الآن ؟

ونسأل هل افاد هذا القانون مصر أم لا ؟

■ **وتدخل الاستاذ [illegible] قائلا :** لقد تكونت ١٨ شركة توظيف [illegible] خارج مصر بعد صدور القانون [illegible] اموال المصريين فلمصلحة من [illegible] اموال المصريين خارج مصر [illegible] انشطة اقتصادية تخدم هذه [illegible] فى قبرص وغيرها ظهرت شركات كثيرة ــ

واضاف الاستاذ [illegible] فقال : ان

هناك مراسلات تأتي بالبريد لشركات في لندن وامريكا وقبرص لمودعين ووكلاء مصريين فلمصلحة من هذا نريد ان نعرف ماذا قدم القانون لمصر ؟ وهل هذه مصلحة البلد ؟ او مصلحة المودعين

الحزب الوطني

■ **ثم جاء تعليق الدكتور رشاد عبده وهو من رجال الاقتصاد بالحزب الوطني الديمقراطي فقال** : كما قال الاستاذ طاحون ان المشكلة بالدرجة الاولى ليست مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية واثارها كلنا نلمسها ونراها ونتائجها واضحة جدا على كل بيت في مصر وبالتالي فان **ما قاله الاستاذ طاحون عن شركته بانها انشات مصانع وشركات وفرص عمل واستثمارات** داخل مصر ولكن هناك نقطة هي انني لابد ان اربط هذا بالجو العام والمناخ العام ولنحسب مثلا شركات تلقى الاموال استطاعت ان تجمع مئات الملايين فكم جمعت من اموال وكم عملت من مشاريع داخل مصر ؟ ونحسب النسبة ونشوف هل هذه المبالغ قدرت ان توظف بشكل عام نسبة ما معقوله ؟ أنا اقول للاسف انها كانت نسبة هابطة بالنسبة للاحصائيات والارقام ، واقول إن مصر الان ليست هي الدولة الوحيدة التى تعاني والتي عندها بطالة ؟ فتأتي احدى الشركات وتستثمر اموالها خارج مصر وتأتي شركة اخرى وتجمع حوالى مليارين من مصر وحجم استثماراتها داخل مصر لايزيد على ثلاثمائة مليون جنيه اذن بالنسبة والتناسب هذه المسألة ظالمة جدا ، فهذه الشركة وغيرها تعكس انطباعا عاما عن بقية شركات الاموال فلن يقولوا ان شركات تلقى الاموال كلها سيئة فقد تكون شركة بدر كويسه وانما هى نظره عامة بدون تحليل للجزئيات وبالتالى فالمشكلة فان الانطباع العام عن اموال المودعين ونسبة ودائعهم العالية الى نسبة توظيفها ترسخ لدى الجميع بينما داخل هذا الاطار هناك شركات جيدة تفيد وتضيف للاقتصاد القومي من خلال هذا فان كل بيت وكل مواطن عمل في البلاد العربية وحمل حصيلة تعب سنين لم يعد لديهم أي مورد واصبحت هناك معاناة شديدة ؟ فهذا ما اجمعنا عليه الان ، وما المخرج ؟ القانون يفترض ان اعيد هذه الاصول للناس ولكن هل الاصول تكفي لاسترجاع هذه الاموال للناس ؟ تختلف الرؤى والتحاليل نتيجة اختلاف التقديرات للاصول ، وهل استطيع ان اسيل هذه الاصول بسهولة ؟ انا اعتقد انني لو بدأت منذ فترة طويلة لكان هذا متاح اما بالنسبة للمهلة الباقية حتى ٩ يونيو فاعتقد انه صعب جدا ، واعتقد أن الشركات لن تستطيع ان تسدد واتصور ان المدة لن تمد . والعمل هو شيء من اثنين وقال موجها كلامه لطاحون : انا لا أعرف ما قلته انت انك تقدمت للدكتور رفع النور بمحاولتين ورفض وانا اتصور أن كل هم الدكتور فج النور ان تعاد الاموال لاصحابها خاصة كل هم الحكومة واجهزتها انها ترفع المعاناة عن الجماهير فهي باختصار شديد مسالة تغيير القانون فلن يتغير والحل العملي هو ان نبحث عن شركات قوية يمكن ان تأخذ الاصول

تدخل الاستاذان عليوه وطاحون وقالا : ومن هذه الشركات الكبرى التي تفعل هذا دلنا عليها ، فقال د . رشاد انا اتصور ان الشركات التي لم توفق هي نسبيا شركات اقل وكنت أتصور ان فترة السنتين فترة كافية ووقت كاف لاعادة اموال المودعين

■ **وقال الاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة** :

لعل أهم نقاط الضعف التى يعاني منها هذا القانون المتسرع انه صيغ في ظل غياب او شبه غياب معلومات دقيقة وصحيحه حول تفاصيل الظاهرة والسؤال الذى تطرحه هذه الندوة هو ماذا بعد أو ماهو المخرج والاجابه المنطقيه ترتكز على ضرورة العمل باسرع مايمكن بعد هذا التدخل الغاشم من قبل السلطات النقدية وعلى رأسها هيئة سوق المال هو العمل فعلا لا قولا اومن خلال التصريحات على الحفاظ على مايمكن الحفاظ عليه من حقوق المودعين سواء بالنسبة للشركات التى حكم عليها اختيارا او اجبارا بالتصفية او تلك التى سمح لها بتوفيق الاوضاع وتجميد النشاط ويتم ذلك في تصوري من

المشاركون في الندوة حسب الحروف الابجدية

أ . الاقتصاديون

- أ . د . ابراهيم دسوقي اباظة ـ حزب الوفد
- أ . د . جودة عبدالخالق ـ حزب التجمع
- أ . د . رشاد عبده ـ الحزب الوطني
- أ . د . عبدالحميد الغزالي ـ التيار الاسلامي
- أ . محفوظ عزام ـ حزب العمل

ب . الشركات

- احمد رائف . شركة الزهراء للاعلام العربي
- محمد عليوه ـ شركة الحجاز
- محمود طاحون ـ شركة بدر للاستثمار

وقد وجهت الدعوة للاساتذة د . ابراهيم العيسوي والدكتور سلطان ابو علي والدكتور محمود عبدالفضيل والمستشار عبدالمعز ابراهيم وقد اعتذروا لسفر بعضهم وارتباط البعض الآخر .

جريدة الشعب تشكر أسرة فندق الأمان أول فندق إسلامي في مصر للجهد الذي قدموه للندوة وعلى رأسهم السيدة الفاضلة منى ابو الخير مديرة الفندق .

خلال رفع المعاناه ومعالجه المأسى الانسانية التى تتعرض لها جموع المودعين وذلك بالعمل على رد جزء من حقوقهم نقدا من خلال الاموال السائله المتاحة فى هذه الشركات ان وجدت او العمل على تسييل بعض اصولها التى لاتتعرض الى مخاطر راسمالية كبيرة من جراء هذا التسييل ثم ثانيا وحفاظا على حقوق مؤلاء المودعين ان يسمح لهم اختيارا لا اجبارا بتملك الاصول المتبقية فى هذه الشركات على أساس المشاركة او الحصول على اسهم ملكية فى هذه الشركات وفقا للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى المنظم فى هذا البلد ومنها على رأسها قانون الشركات رقم ١٥٩ وبهذا نحمى البقية من حقوق المودعين بدلا من تعرضها لخسائر جسيمة اذا ماتم الاصرار على الدفع نقدا من خلال تسييل اصول بحجم غير مناسب فى وقت غير مناسب

□ **وقال الاستاذ احمد رائف رئيس مجلس ادارة شركة الزهراء للاعلام العربى** ليس القانون وثنا يعبد وقد صنعته عقول يرد الخطأ عليها اكثر مما يرد الصواب وكان من دواعية استجابة لرغبة سياسية عليا تكونت عبر معلومات خاطئة واوهام فى رؤوس من قدموها وتحقيقا لسيطرة يهودية على الاقتصاد المصرى المسكين وظاهرة القانون هو القضاء على التوظيف بصيغته التى كانت وباطنه منع المدخرات المصرية من تحقيق نهضة حديثه مطلوبه وتكريس للتبعية وهو امر قام وسيستمر سنوات طويلة ولاشك ان هناك كارثه حقيقية فى طريقها الى الانفجار متمثلة فى الاصرار على رد الاموال المودعة قبل ٩ ـ ٦ ـ ٩٠ وقد تكون فرصة الزهراء للاعلام العربى لرد اموال المشاركات قبل هذا التاريخ اكبر ولكنها مستحيلة بالنسبة لمعظم الشركات الاخرى ولان الكارثة القادمة لن تشمل الشركات وحدها والمودعين ولكنها ستشمل الدولة بكامل اقتصادها ومن هنا تأتى ضرورة اعطاء كل شركة فرصة تتناسب وظروفها فى الرد مع عدم حرمانها من الحق الذى كفله الدستور فى مقاضاه وزير الاقتصاد وهيئة سوق المال لرفضهما توفيق اوضاع الشركات حتى اخر درجات التقاضى ولايجوز المصادرة على هذا الحق بتحديد موعد يعنى للرد قبل اخذ هذه الفرص وفى رايى لابد من تعديل التشريع وان تمنح الشركات اربع سنوات للرد بعد الحكم النهائى فى الموضوع او تحويل المودعين الى مساهمين وهذا لن يتم فى ظل القوانين المعمول بها بتنظيم الشركات وضرورة عمل تشريع جديد لهذا يعفى الشركات من ايداع ربع راس المال فى البنوك

حزب العمل

الحل ممكن ولكن فى يد المسئولين

● **وفى ختام الندوة شكر الاستاذ محفوظ عزام المشاركين فيها** وذكر انه كان يرجو ان تكون هذه الندوة اكثر اشعاعا وتمثيلا لكافة اطراف القضية واضاف ان البحث عن حلول عاجلة لأموال المودعين فى شركات توظيف الاموال وامكانية رد هذه الاموال او تحويل اموال المودعين الى حصص تأسيس فى هذه الشركات تقابلها عقبات قانونية تقتضى تدخل سريع من المشرع اما بتعديل القانون او بمد المهلة المحددة به وان المشرع لايعجز عن توفير الضمانات القانونية التى يحمى اموال المودعين كما انه قد اثير فى هذه الندوة امكانية تقديم مذكرة بالحلول المقترحة للمسئولين توضح العقبات التى تواجه تنفيذ عملية رد الاموال خلال المدة المحددة وفى ضوء الرأى المبدئى من النيابة العامة والمدعى الاشتراكى من استحالة صرف مبالغ تحت حساب رد اموال المودعين دون الالتجاء الى حكم قضائى

كما انه يمكن ان يدرس الرأى القائل بان شركات توظيف الاموال هى فى حقيقتها شركات قائمة فعلا وان نشاط توظيف الأموال هو نشاط متخصص ويتوقف استمرارة على موافقة السلطات على ذلك وفى حالة عدم الموافقة تبقى الشركة قائم وفقا للقانون رقم ١٥٩ سنة ١٩٨١ واختتم قوله بان القول الفاصل فى هذه القضية فى يد المسئولين وحدهم .

فى قضية الريان: بكى الريان الكبير.. فى قفص الاتهام

٢٦ شريط كاسيت لمحادثات الريان الداخلية والخارجية

قررت محكمة جنايات الجيزة أمس تأجيل نظر قضية (الريان) الكبرى لجلسة اليوم لاستكمال فض احراز القضية ولسماع طلبات الدفاع عن المتهمين .. قامت المحكمة وعلى مدى ثلاث ساعات ونصف الساعة بفض الإحراز المتضمنة لاوراق ومستندات وتحقيقات النيابة والتسجيلات لمحادثات الريان .

عقدت المحكمة اولى جلساتها برئاسة المستشار د.محمد حسلى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى راغب عمار وعبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى راغب عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشارين حلمي خليفة النائب العام المساعد وساهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة الاموال المتحفظ عليها وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية واحمد ادريس رئيس النيابة ، بأمانة سر حسين طنطاوى مدير الادارة الجنائية واحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

بدأت الجلسة فى الحادية عشرة و٢٥ دقيقة شهدها العديد من رجال الاعلام والصحافة والتليفزيون والاذاعة ووكالات الانباء المحلية والاجنبية واهالى المتهمين وهيئة الدفاع عنهم .

نودى على المتهمين الثلاثة عشر فتبين حضور عشرة منهم وهم : احمد توفيق عبد الفتاح الريان ، توفيق عبد الفتاح ، محمد توفيق عبد الفتاح ، منير محمود جودة ومحمد عبد الخالق محمد ، جورج عزت فوزى ، ماجد ابو بكر الصديق ، مسعد فرج عبد الفتاح ومحمد حسن محمد حنحوت وحسن مدبولى احمد جبر .

ولم يحضر جلسة الامس ثلاثة هم المتهم العاشر جعفر طاهر محمد حسن (هارب) والمتهم الحادى عشر احمد نبيل حسن فولانكو والمتهمة رقم ١٢ سحر ابو بكر على لطفى .. قررت هيئة الدفاع عنهم انه لم يتم أعلانهم .

قام حسين طنطاوى مدير الادارة الجنائية واحمد رمضان بتلاوة قرار

الاتهام ويتضمن امتناعهم عن رد مبالغ مستحقة لاصحابها وارتكابهم لهذه الجرائم خلال الفترة من ٦ سبتمبر ٨٢ حتى ٨ نوفمبر ٨٨ بدوائر العجوزة وبولاق الدكرور ومصر الجديدة والمنتزه .

وسأل رئيس المحكمة المتهمين عن المحامين الموكلين عنهم وتم اثبات ذلك بمحضر الجلسة .. ثم سأل المتهمين واحدا تلو الاخر عن التهم المنسوبة اليه فأنكر كل منهم :

تعويض مؤقت

وتقدم محمود دربيري هاشم المحامي عن نفسه وعن بعض المودعين ليقرر انه يدعي مدنيا ضد المتهم الاول احمد توفيق عبد الفتاح بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .. ونائبا عن فوزية عبد الخالق البكرى وماجدة محمد عبدالخالق وهدى سيد احمد فهمي والقاصرين سامح وايمان ممدوح البكرى واللواء ممدوح البكري .

ورد من قفص الاتهام احمد توفيق الريان .. هذه الدعاوى اقامها المحامي في محكمة جنح بولاق الدكرور وقد صدر الحكم بوقف سير الدعوى فيها ..

وسألت المحكمة المحامي فأقر بصحتها بعد ان صدر حكم على احمد الريان بالحبس ٣ سنوات في هذه الدعوى وطلب المحامي اجلا لاعلان المتهم بهذه الدعاوى المدنية ..

وهنا نادى احمد الريان وقال محدثا رئيس المحكمة .. من فضلك سجل هذا - وهو يعلق على ماورد على لسان المحامي .. فأمر المستشار د.حسنى بأثبات ان الدعاوى الخمس قد اوقفت .. ووجه كلامه للمتهم احمد الريان .. تحب تضيف شيئا .. قال المتهم في هذه الجزئية لااضيف شيئا .

ثم تقدم المحامي محمد موسى عن اللواء محمد حسنين السيد وادعى مدنيا ضد المتهمين الاول والثاني وطلب تعويضا مؤقتا قدره ١٠١ جنيه .

فض الاحراز

وبدأ المستشار د.حسني رئيس المحكمة في فض احراز القضية وعددها ٤ مظاريف كبيرة وصندوقين كرتون متوسط و٢٦ شريط تسجيل وجميعها تتضمن اوراق ومستندات وصور المستندات وتفريغات لاشرطة ومحادثات تليفونية بين المتهم احمد الريان وعملائه وبينه ووكر وبينه وبين زوجته .. وتقارير اللجنة المشكلة بمعرفة نيابة الشئون المالية والتجارية عن حسابات لتعاملات شركة الريان .

استغرق فض الاحراز حوالي ثلاث ساعات وتبقى حرز واحد سيتم فضه اليوم .

وفي نهاية الجلسة التي استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة طلب الدفاع التأجيل للاطلاع والاستعداد .. والافراج عن توفيق عبد الفتاح الريان حيث انه محبوسا منذ ١٨ شهرا .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لاستكمال فض الاحراز .

صور من المحكمة

● إكتظت قاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر - باعداد كبيرة من المودعين .. وعيونهم تتجه الى قفص الاتهام رقم واحد وبداخله الاب توفيق عبدالفتاح الريان .. والابن احمد توفيق الريان المتهم الاول في القضية بينما وقف المتهم الاول بينما وقف المتهم الثالث محمد توفيق الريان في القفص المجاور .. ثم باقى المتهمين الحاضرين وعددهم سبعة في القفص رقم ٣ ..

● بلغت اوراق تحقيقات القضية ٤٠٠٠ صفحة فولسكاب ..

● حضر جلسة الامس ٢٢ محامياً موكلا عن المتهمين بينهم ثلاثة للدفاع عن احمد الريان وهم ممدوح الوسيمى صقر وعزمي يوسف وعن باقى المتهمين منهم رجاء عطية المحامي عن المتهمة رقم ١٢ وعاطف الحسينى واحمد رشاد ونبيل ومحمد رشاد نبيه ومحمود شعبان ..

● حضرت امس ١٤ سيدة من زوجات واقارب المتهمين بينهن ثلاث منقبات تجمعن من الثامنة صباحاً امام الباب الرئيسى للمحكة وتم ادخالهن بعد اتخاذ الاجراءات الامنية ..

● ارتدى احمد الريان وشقيقه محمد زى السجن (البدلة الزرقاء) بينما ارتدى الاب جلباباً رمادياً وقد اجهش في البكاء عندما شاهد ابنه محمد الذى لم يشاهده منذ عام ونصف لانه محبوس بسجن ابى زعبل بينما الاب بسجن الاستقبال بطره وقد احتضن الاب والابن بعضهما من خلال الشباك الفاصلة ما بين قفص الاتهام .

● اراد محمد الريان التخفيف عن والده فروى عليه قصة حلمه في المنام امس الاول عندما التقى بشقيقه المرحوم فتحى وقال له الاخير كنت اتمنى ان اكون محبوساً لمدة سنة ولا ليلة في القبر ؟!!

● رفع المتهم محمد الريان آذان الظهر في الثانية عشرة وعشر دقائق اثناء قيام المحكمة بفض الاحراز في القضية فلزمت القاعة الصمت حتى انتهى من الآذان - ثم عاد محمد لاقامة الصلاة فقام والده بالتيمم ووقف الابن احمد بجوار الاب توفيق متجاورين في قفص الاتهام رقم ١ بينما كان الابن محمد يؤم الصلاة في القفص الثاني ..

● عقب انتهاء الجلسة وعند الباب الرئيسى خارج المحكمة وقفت جماهير غفيرة من المودعين في مجموعات متلهفة يسألون عن مصير اموالهم وماذا تم داخل المحكمة ..

قالت سهير غانم (ربة منزل) انها اودعت ٦٠ الف دولار تحويشة عمرها على مدى ٢٠ عاماً امضتها مع زوجها المهندس الكيمائى باحدى الشركات الامريكية وعقب وفاته منذ ثلاثة اعوام اصطحبت اولادها الاربعة وعادت الى القاهرة والتحقوا بالجامعة الامريكية وتواجه مشكلة المصروفات الجامعية بالدولار وتأمل في اعادة مالها ..

وانضمت اليها جارتها قائلة بانها اودعت لدى شركات الريان ٩٠ الف جنيه مدخرات ١٣ عاماً امضتها وزوجها الطبيب في السعودية .. وليس امامها اى مورد رزق وتأمل في اعادة ولو جزء من مستحقاتها لتواجه اعباءها الاسرية .

المتهمون في القضية

١ - احمد توفيق عبدالفتاح الريان - ٣٣ سنة - رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات التجارية والشريك المتضامن في شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال ..

٢ ـ توفيق عبدالفتاح جبرى ـ ٧٣ سنة ـ المشرف بشركتى الريان ..
٣ ـ محمد توفيق عبدالفتاح ـ ٣٦ سنة ـ عضو مجلس ادارة شركتي الريان ..
٤ ـ منير محمود محمد جوده ـ ٤٤ سنة ـ مدير عام شركتى الريان ..
٥ ـ محمد عبدالخالق احمد ـ ٣٣ سنة ـ موظف بقسم البنوك والمعاملات الخارجية بشركة الريان للمعاملات المالية ..

٦ ـ جورج عزت فوزى ـ ٣٥ سنة ـ مدير شركة امكو للسياحة .!.
٧ ـ ماجد ابو بكر الصديق ـ ٣٢ سنة صاحب مكتب توريدات عامة ..

٨ ـ مسعد فرج عبدالفتاح ـ ٣٥ سنة ـ موظف بالعلاقات العامة لشركة الريان ..
٩ ـ محمد حسن محمد حنحوت ـ ٣٧ سنة ـ تاجر سيارات ..
١٠ ـ جعفر طاهر محمد حسن ـ هارب ..
١١ ـ احمد نبيل حسن فولادكو ـ ٣٣ سنة ـ مدير مكتب دار الكتاب العربى ببيروت ..
١٢ ـ سحر ابو بكر على لطفى ـ ٣٥ سنة ـ سكرتيرة بمكتب تمثيل شركة لحامكوم ..
١٣ ـ حسن مدبولى احمد جبر ـ ٤١ سنة ـ موظف بشركة الريان للمعاملات المالية .

تابع الجلسة

السيد المعبدى ‏ ‏ كمال عبد الجابر

- محمد حسن فج النور ـ ٤٩ سنة ـ رئيس الهيئة العامة لسوق المال .
- عبد الحميد محمد محمد ابراهيم ـ ٤٤ سنة ـ رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة العامة لسوق المال .
- مصطفى محمد شوقى ـ ٧٣ سنة ـ محاسب قانونى ورئيس اللجنة المشكلة بقرار النيابة العامة والمعين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات لاعتماد المركز المالى لشركتي الريان .
- مصطفى محمد راغب ـ ٥١ سنة ـ محاسب قانونى ونائب رئيس اللجنة السابقة ..
- محمد محمد فهمى ـ ٥٩ سنة ـ محاسب قانونى وعضو اللجنة السابقة .
- محمد شريف عبد السلام ـ ٤٤ سنة ـ محاسب قانونى وعضو اللجنة .
- أحمد محمد عثمان ـ ٥٥ سنة ـ مدير عام البحوث بالهيئة العامة لسوق المال وعضو اللجنة .
- سعيد عبد الحميد أحمد ـ ٣٧ سنة ـ باحث اقتصادى بهيئة سوق المال .
- محمد فتحي محمود ـ ٥٣ سنة ـ نائب مدير عام إدارة النقد بالبنك المركزي .
- فاروق مصلحى عبد الله ـ ٥٠ سنة ـ مفتش ممتاز بالرقابة على البنوك بالبنك المركزى .
- عدلان عبد الرحمن خضر ـ ٤٥ سنة ـ خبير بادارة الخبراء وقضايا النقد وعضو اللجنة ..
- صلاح الدين أحمد فودة ـ ٤٥ سنة ـ خبير بادارة الخبراء وقضايا النقد وعضو اللجنة ..
- جاسر فهمي عويس ـ ٥٠ سنة ـ رئيس شعبة شئون البورصات بسوق المال .
- مجدى أحمد عبد الرؤوف حشيش ـ ٥٥ سنة ـ محاسب قانونى ومراقب حسابات الريان .
- محمد فريد عمارة ـ ٥٨ سنة ـ طبيب بشرى .
- أبو سريع صالح ـ ٤١ سنة ـ باحث بوزارة الخارجية .
- محمد حسنين السيد ـ ٥٠ سنة ـ لواء متقاعد .
- زينب محمد عبد الفتاح ـ ٣٧ سنة ـ مدرسة بامبابة الثانوية الصناعية .
- أميمة أبو العينين البلاسى ـ ٢٨ سنة ـ .
- السعيد أبو العينين الرفاعى ـ ٣٩ سنة ـ .
- عصام الدين أمين توفيق ـ ٤٠ سنة ـ .
- رضا عبد الوهاب عبد النبى ـ ٣٠ سنة ـ مراجع حسابات بميناء القاهرة الدولى .

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

●● الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

أحمد الريان وشقيقه ووالدهما و٧ متهمين ينكرون التهم المنسوبة اليهم

٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض احراز القضية اليوم

وسط اجراءات امن مشددة .. بدات امس محكمة جنايات الجيزة نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما يتقدمهم احمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان ، وتواصل المحكمة اليوم فض احراز القضية التي تضم مئات المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ايداعاته وعدد المساهمين والمودعين . وقد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .

وقد شهد الجلسة التي عقدت في قاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ مودعا بالاضافة الى اسر المتهمين

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم ، ومثل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوى مدير عام الادارة الجنائية وامانة سر احمد رمضان .

وفي بداية الجلسة نودى على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهمة الوحيدة سحر ابوبكر ، ثم تلا حسين طنطاوى قرار الاحالة الذى تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في الموعد المقرر بالمركز المالى للشركة ، وعدم تمكين المحاسبين القانونيين من الاطلاع على المستندات ، ودعوة الجمهور للاكتتاب دون اذن من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارصدة الشركة من الخارج لايداعها تحت اشراف البنك المركزى .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فانكروا جميعا ، وسال رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعون بالحق المدنى فتقدم محمود دردير المحامى وادعى في مواجهة المتهم الاول بتعويض مؤقت ١٠١ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مودعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من

تابع الجلسة :
مريد صبحى
محمود النوبى

المحامين قررا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جنح بولاق الدكرور التي قضت غيابيا بحبس احمد الريان ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ١٠ الاف جنيه في كل قضية ، ورد المتهم من داخل القفص بأنه عارض في هذه الاحكام فقضت المحكمة بايقاف هذه الدعاوى .

ثم بدات المحكمة في فض احراز القضية وعددها ستة احراز حيث تم خلال الجلسة فض خمسة منها ومن بين محتوياتها كشوف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتحويلات والشيكات للعملاء وكشوف حسابات بعدد من البنوك بالعملة المحلية والدولار الأمريكى وملفات بعض العملاء وبيان معتمد بحركة الايداعات والمسحوبات من الدفعات والعائد بالجنيه المصرى والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسخة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسخة توضح مجموعة من البائعين والمشترين لاسهم الشركة و١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الاجنبى بخزينة الشركة ونسخة بكشف حركة الايداعات بالبنوك والتحويلات وحساب الافراد بالاضافة الى عشرات المستندات المختلفة .

وقد حوى الحرز الخامس ٢٣ شريطا مسجلا تضمن عدة احاديث تليفونية للمتهم الاول مع زوجته وشخص امريكى يدعى جون ووكر تمت كلها خلال عامى ٨٦ و٨٩ وامرت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل في المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحريز الصندوق بالشمع الاحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الاحراز على الجانبين بختم المحكمة وتصوير تقارير التفريغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لايتجزأ من ملف القضية كما رفض المحامون سماع اى من الشهود الا بعد تصوير الاوراق والاطلاع عليها والتمس محامى المتهم الثانى توفيق الريان اخلاء سبيله لكبر سنه حيث انه قضى في الحبس ١٨ شهرا ولايخشى هروبه او اتصاله بالشهود وقال احد المحامين ان التهمة الموجهة الى جميع المتهمين جنحة وطالب الدفاع برفع التحفظ على اموال المتهمين حتى تستطيع اسرهم ايجاد نفقة مالية يتعيشون منها كما طالب المحامون بتاجيل القضية للاستعداد والاطلاع لتقديم الدفوع . وقررت المحكمة استمرار فض باقى الاحراز في جلسة اليوم .

المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

وبدأت محاكمة الريان

١٢ متهما خدعوا ١٨٨ ألف أسرة وسلبوا ١٫٧ مليار جنيه

مصير أموال المودعين في أكبر ٣ شركات لتوظيف الأموال

الريان المودعون معرضون لخسارة أكثر من ٥٠ ٪ من ايداعاتهم

السعد : أصدر صكوكا بخمس عملات

الشريف رد الأموال على دفعات ربع سنوية

بدأت أمس الأحد في أرض المعارض بمدينة نصر.. محاكمة احمد الريان و ١٢ متهما آخرين استولوا على أموال ١٨٨ الف مودع ورفضوا ردها وفشلوا في توفيق أوضاعهم

وطوال الشهور التي امضاها الريان محبوسا.. حاول بشتى الطرق خداع الحكومة والمودعين.. حيث ابدى استعداده لرد الأموال بشرط الافراج عنه أولا حتى يتمكن من استرداد أمواله المهربة للخارج ووضع جدول زمني لرد الأموال .. لكن هذه الحيل لم يكن لها نصيب من النجاح فاستمر محبوسا حتى موعد محاكمته

المصدر : الاحـرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩١

تعتبر شركات الشريف والسعد والريان اكبر ثلاث شركات عملت في مجال توظيف الأموال قبل قانون شركات تلقي الاموال في يونيو عام ١٩٨٨ واذا كانت شركتا الشريف والسعد قد نجحتا في توفيق اوضاعهما مع القانون الجديد وبدأتا في تنظيم امورهما مع هذا القانون والعمل في اطار احكامه فان شركة الريان انتهى امرها باحالة صاحبها الى المحكمة والسؤال الذى يفرض نفسه الان وينتظر المودعون الاجابة عنه بفارغ الصبر : ما هو مصير اموال المودعين في هذه الشركات الثلاث ... وماهي امكانية رد هذه الأموال لأصحابها ... وفي حالة امكانية رد الأموال فكيف ؟ ومتى ؟

الانظار كلها تتجه الى محاكمة الريان والتى بدات امس والمتهم فيها ١٣ متهما بتهمة ارتكابهم ٥٠ مخالفة للقوانين حيث خدعوا ١٨٨ الف اسرة واستولوا على مليار و ٧١٥ مليون جنيه .

ومن اهم التهم الموجهة اليهم ... الامتناع عن رد اموال المودعين وعدم ارسال اخطارات قانونية لسوق المال كما رسمها قانون تلقي الأموال ٤٦ لعام ١٩٨٨ بالاضافة الى عدم الالتزام بنقل ارصدة الشركة الموجودة بالخارج الى احد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزى .

يقول مسئول بالنيابة اذا حكمت المحكمة بادانة الريان فسيكون هناك اتجاهان : الاول بالنسبة للاموال الموجودة في الخارج المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فعلى الحكومة ان تقوم برفع دعوى قضائية امام القضاء المحلي بتلك الدول حتى يصدر قرارا بالافراج عنها . أما بالنسبة للاموال الموجودة تحت التحفظ فقد حدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الحل وينص على انه اذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الاموال يجب ان يكون الحكم مشمولا ببيع هذه الأموال لسداد حقوق المودعين اى تصفى الشركة ويتم تسييل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين من الحصيلة تحت التحفظ . ويتم توزيع هذه الحصيلة كما رسمها القانون حيث توجد ثلاثة احتمالات اما ان تفى الحصيلة بالغرض وهنا لاتوجد مشكلة ... واما ان تكون اكثر وتوزع على المودعين حقوقهم ويرد الباقى للمتهم وفي الحالة الثالثة ان تقل الحصيلة عن اجمالى مستحقات المودعين فهنا يتحدد التوزيع طبقا للنسبة المتاحة للصرف فاذا كانت الحصيلة بنسبة ٦٠ ٪ من اجمالى مستحقات المودع يحصل كل مودع على نسبة ٦٠ ٪ من اجمالى مستحقاته ويتساوى هنا صاحب الودائع الكبيرة مع صاحب الودائع الصغيرة ويشترك الجميع في تحمل الخسارة بقدر متساو ... لان الشركة تعتبر في حالة تصفية .

اذا كان هذا الراى القانونى .... فما هو الرأى الاقتصادى في رد اموال المودعين بالريان ؟

خسائر جسيمة

يؤكد خبراء الاقتصاد ان المشاركين في شركات الريان قد تعرضوا لخسائر جسيمة قد تزيد على نصف رؤوس اموالهم لاسباب رئيسية وهى دفع عوائد تحت حساب الارباح من رؤوس اموال المبالغ المتلقاة وخسائر التعامل في في سوق الاوراق المالية بالخارج خاصة من خلال ايام ازمات هذه السوق وخسائر التعامل في سوق العملات الأجنبية وسوق الذهب .

ويرى الخبراء انه بالرغم من اهمية الجهود التى تبذل لاسترداد الاموال من الخارج الا ان نتائجها هامشية وايضا الجهود التى تبذل من قبل النيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى اذ لن يكون لها تأثير يذكر على زيادة حقوق المودعين وربما قد يكون لها جدوى في معاقبة الجناة والمقصرين .

ويؤكد الخبراء ان احسن الحلول رد الاموال وليس تشغيلها فالتشغيل لن يعوض عن الخسائر كما ان هذا التشغيل له مخاطره ولذلك فان بيع الاصول يجب ان يوضع تحت جهاز او ادارة امينة للبيع فيه باحسن الشروط اذ يقوم الجهاز بتسلم الاصول عند قيمة تقديرية تقع في منتصف المسافة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية المقدرة وان تمول بعض من الجهات تلك القيمة كالبنوك التجارية وشركات التأمين او صناديق الادخار ومعاشات بضمان الادخار ومعاشات بضمان الاصول وبدون فوائد او مقابل فوائد تتحملها الخزانة العامة وان تدفع القيمة مرة واحدة لاصحاب الايداعات عن طريق قسمة الغرماء ..

اما بالنسبة لما قيل عن صرف نسبة من اموال صغار المودعين فانه تجرى حاليا اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الاطراف المعنية بقضية الريان تحت اشراف الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لبحث كيفية صرف جزء من مستحقات المودعين بناء على توجيهات سياسية ... وحتى الان لم تتحدد نسبة الصرف فهناك

المصدر : الاحـــرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

وجهات نظر متعددة داخل هذه الاجتماعات ... فالبعض يرى ان الصرف يقتصر على صغار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ الف مودع من بين ٨٨ الف مودع وهناك راى اخر بان نسبة الصرف يجب ان تجرى لجميع المودعين فكلهم غرماء ..

ومن المنتظر ان يتم الصرف لجميع المودعين من حصيلة الاموال السائلة التى تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان وفى هذه الحالة ستكون نسبة الصرف اقل من ١٠ ٪ وتتراوح مابين ٥ ٪ الى ٧ ٪ وعملية صرف نسبة من المستحقات سوف تتم على ضوء مبدأين اولهما عدم تعارض الصرف مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان وثانيهما : عدم الاضرار بقاعدة قسمة الغرماء التى حددها قانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨ لتنظيمها بعد صدور حكم نهائى فى القضية .

واذا كانت هذه الاجراءات الاستثنائية التى يتم بحثها حاليا لاعتبارات اجتماعية للمودعين الا ان مشكلة الريان ستظل قائمة حتى قرار المحكمة .

الشريف : صك لكل مستثمر

اما بالنسبة لشركة الشريف التى تم توفيق اوضاعها واعتمد مجلس الوزراء الموافقة على زيادة راسمالها فقد حددت برنامجا لاصدار الصكوك وقد بدات الشركة بالفعل فى اخطار المودعين بمواعيد تسلم صكوكهم .

وتضمن برنامج شركة الشريف للتنمية الاقتصادية ان الشركة تصدر صكا واحدا لكل مستثمر لديها مقابل جميع ودائعه بالشركة مهما كانت حجمها وبالتالى تختلف قيمة كل صك حسب حجم ودائع كل مودع ويرفق بكل صك عدد من الكربونات يمثل كل كوبون قيمة دفعة يستحق ردها للمودع فى تاريخ معين حسب القواعد التى وضعتها الشركة فى برنامجها لعمليات رد قيمة صكوك المستثمرين لديها ... ويسجل على كل كوبون اسم صاحب الصك وتاريخ استحقاق قيمة الكوبون والمبلغ الذى يمثله الكوبون من اصل قيمة الصك ويخطر كل مستثمر بشركة الشريف ببيانات الصك الخاص به ومواعيد تسلمه من الشركة ولصاحب الصك خلال مهلة قدرها شهر ان يتفق مع الشركة على جدولة اخرى لاسترداد ودائعه بشرط الا تزيد استرداداته خلال فترة معينة على ما هو مقرر له واسترداده فى ذات الفترة فى نظام الاسترداد المعتمد من الهيئة العامة لسوق المال كما يحق لصاحب الصك اخطار الشركة برغبته فى تاجيل استرداد قيمة كوبون تال له .

وهذا هو البرنامج الكامل لشركة الشريف للتنمية الاقتصادية لاسترداد قيمة الصكوك لديها ومواعيد الاستحقاق لكل دفعة .

ان يتم رد كل اموال المودعين من اصحاب الصكوك التى تصدرها الشركة على دفعات ربع سنوية يصل عددها الى ١٦ دفعة بواقع دفعة كل ثلاث شهور حسب الجدول والمراحل التالية :

ـ المستثمر الذى تبلغ جملة ودائعه لدى الشركة ١٠٠٠ جنيه فاقل يحصل على صك واحد بقيمة ودائعه مرفقا به كوبون واحد مقابل جميع ودائعه ايضا ويتم رد قيمة هذا الصك دفعة واحدة خلال الدفعة الاولى .

ويبلغ عدد المودعين الذين تتراوح اموالهم من ١٠٠٠ جنيه فاقل والذين يستردون اموالهم فى الدفعة الاولى مرة واحدة ١٤ الفا و ٤٣٣ مودعا ويمثلون ١٣ ٪ من اجمالى المودعين بشركة الشريف .

ـ اما بقية المودعين الذين تزيد ودائعهم على مبالغ الـ ١٠٠٠ جنيه فيستردون جزءا من ودائعهم يتساوى متوسط الالف جنيه .

فالمودعون الذين تزيد ودائعهم على ١٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه يحصلون على صك واحد بقيمة وديعة كل منهم مرفقا به ٣ كوبونات بقيمة ٣ شهور بحيث يكون اجمالى المودعين الذين يستردون ودائعهم فى نهاية الدفعة الثالثة ٣٤ الفا و ٢٧١ مودعا ويمثلون ٣٠ ٪ من اجمالى المودعين

بالشركة ويكون باقى المودعين بالشركة قد استردوا جزءا من ودائعهم يساوى متوسط الفى جنيه .

ـ المودعون الذين تبلغ ودائعهم من ٢٠٠١ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه يحصلون على صك الشركة مرفقا به ٥ كوبونات مقابل جميع ودائعهم ويستردون ودائعهم كاملة فى نهاية الدفعة الخامسة ٤٧ الفا و ١٣٨ مودعا ويمثلون ٤٢ ٪ من اجمالى مودعى الشركة فى نفس الوقت الذى يحصل باقى المودعين على جزء من ودائعهم يساوى متوسط ثلاثة الاف جنيه .

ـ المودع الذى تبلغ جملة ودائعه اكثر من ٣٠٠٠ جنيه ولاتزيد على ٤٠٠٠ يرفق بالصك الذى يحصل عليه من الشركة عدد ٦ كوبونات بقيمة اجمالى ودائعه ويستكمل استرداد كل امواله فى الدفعة السادسة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم كاملة مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٥٦ الفا و ٤٨٧ مودعا وهم يمثلون ٥٠ ٪ من اجمالى المودعين فى نفس الوقت الذى يكون فيه باقى المودعين قد استردوا جزءا من ودائعهم يساوى متوسط مبلغ الاربعة الاف جنيه .

ـ اصحاب الودائع التى تتراوح مابين ٤٠٠٠ جنيه حتى ٦٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك بحجم وديعته مرفقا به ٨ كوبونات بقيمة الصك يصرفها على دفعات كل شهور بحيث يسترد كامل وديعته مع نهاية صرف الدفعة الثامنة ليصل عدد المودعين الذين يستردون ودائعهم حتى نهاية صرف هذه الدفعة الى ٧٢ الفا و ٦٤٤ مودعا يمثلون ٦٤ ٪ من اجمالى مودعى الشركة .

ـ المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ٦٠٠٠ جنيه حتى ٧٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك باجمالى وديعته مرفقا به عدد ٩ كوبونات بكامل قيمة الوديعة يتم استرداد قيمة كوبون كل ٣ شهور بحيث يسترد كامل الوديعة مع نهاية صرف الدفعة التاسعة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا كامل الوديعة مع نهاية صرف الدفعة التاسعة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعم كاملة مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٧٧ الفا و ٦٤٦ مودعا يمثلون ٦٩ ٪ من اجمالى المودعين بالشركة ويكون باقى المودعين قد استردوا مايساوى متوسط السبعة الاف جنيه مصرى .

ـ المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ٧٠٠١ جنيه حتى ٩٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك بقيمة ودائعه مرفقا به ١٠ كوبونات باجمالى الوديعة يصرفها على دفعات كل دفعة مدتها ٣ شهور بحيث ينتهى من استرداد كامل وديعته مع الدفعة العاشرة وليصل عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم كاملة مع نهاية هذه الدفعة الى ٧٤ الفا و ٨٧٠ مودعا يمثلون ٧٥ ٪ من اجمالى المودعين .

ـ اما المودع الذى تتراوح ودائعه ما بين ١٠ الاف جنيه وحتى ١٢ الف جنيه فيحصل مع صك الشركة على عدد ١٢ كوبونا باجمالى قيمة وديعته يصرف تباعا على دفعات كل شهور بحيث يسترد كامل قيمة وديعته مع نهاية صرف الدفعة الثانية عشرة ويرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٩٣ الفا و ٧٢٢ مودعا يمثلون ٨٣ ٪ من اجمالى المودعين فى نفس الوقت لذى يكون فيه باقى المودعين قد استردوا مايساوى متوسط الف جنيه من اجمالى ودائعهم حيث سيصرف للذين تزيد ودائعهم على ١٢ الف جنيه فى هذه الدفعة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ...

ـ والمودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ١٢ الف جنيه ولاتزيد على ١٥ الف جنيه يحصلون على صك الشركة بقيمة وديعة كل منهم مرفقا به عدد ١٣ كوبونا باجمالى هذه الوديعة يتم استرداد قيمتها على دفعات بحيث تنتهى الشركة من رد كل ودائع هذه الفئة مع نهاية الدفعة الثالثة عشرة ويصل عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا كامل ودائعهم مع نهايتها الى ٩٨ الفا و ٢٢٤ مودعا بنسبة ٨٧ ٪ من اجمالى المودعين بالاضافة إلى ان المودعين الذين تزيد ودائعهم على مبلغ الـ ١٥ الف جنيه يكونون قد استردوا مايساوى متوسط المبالغ حيث سيصرف لهم فى هذه الدفعة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

ـ اما المودعون الذين تتراوح ودائعهم مابين ١٥ الف جنيه حتى ١٨ الف جنيه فيحصلون مع صك الشركة على عدد ١٤ كوبونا باجمالى قيمة ودائعهم يستردون قيمة كل كوبون كل ٣ شهور بحيث يستردون كامل وديعتهم بالشركة مع نهاية صرف الدفعة الرابعة عشرة وبذلك تكون الشركة قد انتهت من رد اموال ١٠١ الف و ٢٧٦ مودعا فى هذه المرحلة بما يمثل ٨٩,٥ ٪ من اجمالى المودعين بها .

ـ اما المودع الذى تتراوح ودائعه ما بين ١٨ الف جنيه حتى ٢١ الف جنيه فسيحصل مع صك نهاية صرف الدفعة الخامسة عشرة ويصل عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا اموالهم بصرف هذه الدفعة الى ١٠٣ الاف و ٨٦٥ مودعا بنسبة ٩٢ ٪ من مودعى الشركة .

وتنتهى شركة الشريف للتنمية الاقتصادية من استهلاك قيمة كل الصكوك التى تصدرها للمودعين بها فى الدفعة السادسة عشرة حيث سيحصل المودعون الذين تزيد حجم ودائعهم على اكثر من ٢١ الف جنيه على ١٦ كوبونا باجمالى وديعة كل منهم حسب حجمها يتم صرف قيمة كل كوبون كل ٣ شهور بحيث يحصل فى الدفعة السادسة عشرة على باقى ودائعه بالشركة وتكون الشركة قد قامت برد كل الاموال التى تلقتها من المودعين قبل صدور قانون شركات تلقى الاموال .

السعد : الرد خلال ٣ سنوات

اما بالنسبة لصكوك الاستثمار

...

التى يصدرها اشرف السعد للمودعين بشركات السعد الثلاث التى تم توفيق اوضاعهم ويتم اخطار المودعين بها بطلبات مسجلة على منازلهم لتسلمها من الشركة ... فقد تضمن برنامج اصدار الصكوك ومواعيد استحقاقها ان يتم استهلاك قيمة هذه الصكوك على دفعات نصف سنوية كل ٦ شهور وتنتهى عمليات الرد بالكامل بعد ٣ سنوات بالنسبة للمودعين بالجنيه المصرى و ٤ سنوات للمودعين بالعملات الاجنبية المختلفة .

وتضمن برنامج اصدار الصكوك لشركات السعد الثلاث ٦ فئات مختلفة من الصكوك وهى فئات واحد جنيه او اى عملة اجنبية سبق ان تلقت بها الشركة اموالا من المودعين ١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ جنيه مصرى سواء بالجنيه المصرى او العملات الاجنبية المختلفة .

وتقوم شركات السعد الثلاث بتسليم كل مودع حافظة من هذه الصكوك المختلفة الفئات كل حسب قيمة اجمالى ايداعاته بالشركة .

وتضمن برنامج استرداد قيمة هذه الصكوك حسب الجدول الاتى :

○ المودعون الذين تصل ايداعاتهم حتى ٢٠٠٠ جنيه يحصلون على اجمالى ودائعهم سواء بالجنيه المصرى او بالعملات الاجنبية المختلفة على دفعتين متساويتين مدة كل منهما ٦ شهور أى يستردون ودائعهم كاملة خلال السنة الاولى من توفيق الأوضاع .. بينما يحصل باقى المودعين الذين تزيد ودائعهم على مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه على ١٤ ٪ من اجمالى ودائعهم خلال السنة الأولى بواقع ٧ ٪ كل ٦ شهور .

○ المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ٢٠٠٠ جنيه وحتى ٦٠٠٠ جنيه ينهون خلال السنة الثانية من استرداد كامل وديعتهم بصرف الدفعة الرابعة فى نفس الوقت الذى يسترد فيه باقى المودعين الذين تزيد ودائعهم على هذا المبلغ ٣١ ٪ اجمالى باقى ودائعهم لتصل جملة مايحصلون عليه خلال فترة العامين الى ٥٠ ٪ من اصل اجمالى قيمة ودائعهم .

وفى خلال السنة الثالثة يسترد باقى المودعين اجمالى باقى ودائعهم على دفعتين متساويتين مهما كان حجم وديعة كل منهم ... ويصل حجم الودائع بالجنية المصرى لدى شركات السعد الثلاث والتى سيتم ردها على دفعات كل ٦ شهور لمدة ٣ سنوات الى ٢٣٧ مليونا و ١٩٧ الفاو ٩٥٨ جنيها مصريا منها ١١٧ مليونا و ٨٧٢ الفا و ٦٩٨ جنيها فى شركة السعد للتجارة والتنمية و ٧٧ مليونا و٧٥٦ الفا و ٣٧٤ جنيها فى شركة السعد للاستثمار الصناعى و ٤١ مليونا و ٨٦٨ الفا و ٨٨٦ جنيها بشركة السعد للتجارة والتنمية و ٧٧ مليونا و ٧٥٦ الفا و ٣٧٤ جنيها فى شركة السعد للاستثمار الصناعى و ٤١ مليونا و ٨٦٨ الفا و ٨٨٦ جنيها بشركة السعد للاستثمار العقارى ... ويصل اجمالى المودعين بالجنيه المصرى بشركات السعد الثلاث الى ٣٧ الفا و ٢٠٢ مودع .

○ اما بالنسبة للمودعين بالنقد الاجنبى لدى شركات السعد الثلاث فانهم يحصلون على حافظة صكوك ذات فئات مختلفة بنفس العملات التى اودعوا بها وتتراوح فئات هذه الصكوك بين ١ ، ١٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ من هذه العملات ويتم رد قيمة هذه الصكوك باختلاف انواعها على دفعات كل ٦ شهور بحيث يتم رد كل مستحقات المودعين بالنقد الاجنبى فى فترة زمنية اقصاها ٤ سنوات ... ويتضمن برنامج استرداد قيمة الصكوك بالنقد الاجنبى لدى شركات السعد الجدول الزمنى الاتى :

○ فى السنة الأولى يتم رد ١٤ ٪ من اجمالى اموال المودعين بالعملات الأجنبية المختلفة التى تزيد ودائعهم على ٢٠٠٠ وحدة من العملات المختلفة وذلك على دفعتين متساويتين مدة كل منها ٦ شهور .

ـ اما المودعون الذين تتراوح ودائعهم مابين ٢٠٠٠ وحدة من العملات الاجنبية فاقل فسوف يحصلون على كامل قيمة ودائعهم خلال السنة الأولى منها ١٠٠٠ وحدة فاقل خلال الدفعة الأولى والباقى بعد نهاية الستة شهور الثانية .

○ فى السنة الثانية يتم رد حصص على دفعتين متساويتين بما يوازى ٢٥ ٪ من قيمة اجمالى ايداعات كل المودعين المتبقية بعد حصص السنة الأولى وذلك باستثناء اصحاب الودائع التى تزيد على ٢٠٠٠ جنيه وحدة من النقد الاجنبى وتصل حتى ٤٠٠٠ وحدة فيحصلون على كل مستحقاتهم كاملة .

○ فى السنة الثالثة يحصل اصحاب الودائع التى تتراوح مابين ٤ الاف وحتى ٦ الاف من العملات الاجنبية المختلفة على باقى كامل ودائعهم فى نفس الوقت يتم رد نسبة ٢١ ٪ لباقى المودعين على دفعتين متساويتين .

○ وفى السنة الرابعة يحصل باقى المودعين على باقى ودائعهم كاملة مهما كان حجمها واصدرت شركات السعد صكوكا بخمس عملات اجنبية مختلفة بخلاف الصكوك بالجنيه المصرى والعملات التى ستصدر بها صكوك شركات السعد وهى :

صكوك بالدولار الامريكى تبلغ قيمتها ٣٧ مليونا و ٩٧٧ الفا و ٩٩ دولارا امريكيا .

صكوك بالمارك الالمانى تبلغ قيمتها ٣٢٦ الفا و ٧١٠ ماركات المانية .

صكوك بالجنيه الاسترلينى قيمتها ٣١٢ الفا و ٤٠٥ جنيهات .

صكوك بالريال السعودى تبلغ قيمتها مليونا ٦٤٠ الفا و ٨٠٥ ريالات .

صكوك بالفرنك الفرنسى تبلغ قيمتها ٢١٣ الفا و ٧٣٥ فرنكا ويصل عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى شركات السعد الثلاث الى ٤٧٠٨ مودعين بينهم ٤ الاف و ٥٢٠ مودعا بالدولار الامريكى والباقى بالعملات الاربع الأخرى .

.. ماذا .. بعد أجراس الخطر ؟؟

كتبت في الاسبوع الماضي مقالا بمناسبة صدور حكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية التي خاصمت بحكمها قانون تلقي الأموال رقم ١٩٨٨/١٤٦ ، وامتنعت المحكمة عن تطبيق نصوصه في النزاع المطروح عليها في الدعويين رقمي ٧٣٥٩ ، ١٩٨٩/٧٨٢٥ ، المقامتين ضد احدى شركات تلقي الأموال «جانكو العالمية» ، وكان مكمن الخطر الذي دقت اجراسه ، وفقا لهذا الحكم ، ان المحكمة قد اقامت الخصومة الدستورية ضد القانون ، تاسيسا على ان السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب الحالي قد امتنعت عن تنفيذ احكام القضاء ، واسقطت الاحكام القضائية الصادرة باجراء تصحيح اعضائه ، والقت بذلك ظلالا حول مدى دستورية القوانين الصادرة من مجلس الشعب .. لعدم صدورها من مجلس الشعب شكلا وفق احكام الدستور ، وحجبت نفسها عن تطبيق احكامه ، وظل حكم القانون معطلا وحتى يفصل في الدستورية .

وقد اتصل بي العديد من علماء القانون ، والمشتغلين به ، والمهتمين بتطبيقه ، كما اتصل بي كذلك غيرهم على كافة مواقع عملهم من المسئولية ، او على قمتها ، معبرين عن تاكيدهم ، او تقديرهم ، او قلقهم لهذا الوضع الشاذ ، الذي لم تشهده مصر من قبل ، وادركت ان دقات تلك الاجراس الخطرة تجد واقعها بين افراد المجتمع باسره ، وهو ما فرض علي بحكم صفتي عن بعض المدعين في الدعويين ، ان اترقب صدى تلك الاجراس في حياة سلطات المجتمع الثلاث .. خاصة وان الحكم قد صدر بمناسبة قانون «تلقي الاموال» .. وان الهيئة العامة لسوق المال كانت ممثلة وخصما في الدعويين ومن ثم فان الحكم حجة عليها فيما قضى به ، ويمتنع عليها تطبيق حكم القانون رقم ١٤٦ /١٩٨٨ ، كما ان حالة القلق والاضطراب التي اصابت المواطنين من جراء عدم تطبيق هذا القانون والشك حول دستوريته وغيره من القوانين .. لهم الحق كل الحق في مطالبة اجهزة الدولة وسلطاتها بالتعويض ، لما سببه هذا الوضع الشاذ والخطا الشديد بتعطيل مصالحهم والاضرار بها ، سواء قضى بالدستورية او بعدم الدستورية لتاخر الفصل في استئداء حقوقهم .. لسبب يتصل بالمشروعية الدستورية .. او الامتناع عن تنفيذ احكام القضاء وتعطيل احكام القانون .

وللحقيقة اقول إن الواقع كان اخطر من تلك الاجراس .. واقوى من دقاتها .

١ ـ فمازالت السلطة التشريعية ـ مع قيام ظلال الشك حول قيامها ، حسبما افصحت عنه تلك الاحكام القضائية ، ممتنعة عن تنفيذ تلك الاحكام .. وماضية في مناقشة اهم مشروعات القوانين واعظمها في حياة المواطنين والتي طال انتظارهم لها ، كتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر سواء بالنسبة للاماكن المؤجرة . او الاراضي الزراعية .. والقوانين التجارية والبحرية .. والعلاقة بين التجار .. وغيرها من القوانين .

كما انها ماضية كذلك في مناقشة اتفاقيات التعاون بين دول مجلس التعاون العربي في مجال تنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة والتبادل التجاري وغيرها من المشروعات الهامة التي لها صيغة دولية ، وهو امر على عظيم خطره .. يهددها فيما لو قضى بعدم دستورية اي من تلك القوانين وعندئذ لا يشفع للمجلس ان يكون سيد قراره ..

٢ ـ ثم مازالت السلطة التنفيذية باجهزتها عند موقفها من عدم المبادرة الى تنفيذ احكام القضاء الصادرة في شان مجلس الشعب .. وماضية كذلك في تنفيذ أحكام القوانين الصادرة عن تلك الدورة .. حتى تلك التي امتنعت المحاكم عن تطبيقها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا بعد ان خاصمتها واقامت بشانها الخصومة الدستورية ، ويؤكد قانون المحكمة الدستورية العليا ان الحكومة دائما هي من ذوي الشان في الدعاوى الدستورية ، ومكمن الخطر في المراكز القانونية التي تترتب عن تنفيذ تلك القوانين ، فيما لو قضى بعدم دستوريتها .. كقانون تلقي الاموال وغيرها من القوانين الاخرى ، والتي بلغت كما اشرنا من قبل وحتى الآن ٦٩٠ تشريعا وخاصة في المسائل الجنائية .

٣ ـ ثم والاهم .. مازالت المحكمة الدستورية العليا لم تتاهب للنظر في

المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تلك الخصومة الدستورية لقانون تلقى الاموال ، والتى اقامتها ضده احدى دوائر السلطة القضائية رغم صدور هذا الحكم منذ ٨ فبراير الحالى ، ولم تعقد بعد جلساتها الدائمة والدائبة للفصل فى تلك الخصومة ، حتى تستقر الشرعية الدستورية فى البلاد .. وللحق فان لها كل الحق .. لانه لم يتصل الى علمها بعد وحتى الآن تلك الخصومة الدستورية ولم تقيد بجداولها حتى الآن .. وهو امر جد خطير !!

٤ ـ ويبدو غريبا ان اجد حتى الآن ملفى الدعوى رقمى ٧٣٥٩ ، ٧٨٢٥ لسنة ١٩٨٩ المحكوم فيهما بالخصومة الدستورية والايقاف والاحالة للمحكمة الدستورية العليا مازال هذان الملفان قابعين بقلم كتاب محكمة شمال القاهرة وحتى كتابة هذه السطور ، والسبب الظاهر ان قلم المطالبة يبحث عن من يسدد رسم الدعويين ، ولعله ليس هناك من الاسباب الاخرى الخفية التى تستهدف تعطيل ارسالها للحيلولة بينها والمحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية القوانين .. وهو فى كل الاحوال ليس فى صالح احد على الاطلاق !!

واقول ليس فى صالح الحكومة ذاتها ، ولا اى سلطة فيها .. ان يظل الشك فى الدستورية قائما فى اى من القوانين .. فهذا الريان وعلى سبيل المثال بدات محاكمته فى قضية الريان الكبرى منذ الامس عن ارتكابه عدة افعال جنائية ، تعتبر جناية وفقا لاحكام قانون تلقى الاموال .. والمصلحة كل المصلحة ان يغلق باب الدفع بعدم الدستورية .. او المنازعة حول الخصومة الدستورية ضد القانون .. او ان تظل تلك الخصومة معلقة .. للاطالة فى امد النزاع والاضرار بمصالح المودعين .. وهو احد الامثلة الخطرة التى يمكن ان تحدث لكل التشريعات التى صدرت عن مجلس الشعب ..

وهكذا فمازالت الاجراس .. تدق خطرا .. وتتزايد دقاتها .. ويعظم خطرها .. ولكنها مع شديد الاسف تدق فى واد .. وتصب خطرها فى ذات الوادى .. ولكن السلطات ، ومع شديد الاسف ايضا فى واد آخر .. وهو خطر جلل .. فماذا بعد !! ؟

دكتور شوقى السيد المحامى

المصدر : الاهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

أحمد الريان يطلب الافراج عنه لتشغيل شركاته ومصانعه خلال ٦ شهور

النيابة : المتهم يتلاعب بعواطف المودعين.. ونسأله:

أين المليارات التي يملكها وأرصدته بالبنوك صفر

□جلسة مثيرة فى قضية الريان امس :

شهدت امس محكمة جنايات الجيزة جلسة مثيرة فى قضية الريان التى تنظر بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر حيث سمحت المحكمة للمتهم الاول احمد الريان بالحديث من داخل قفص الاتهام فرجا المحكمة الافراج عنه لاستعادة اموال الشركة فى الخارج وادارة اعماله .وتشغيل شركاته ومصانعه خلال ٦ شهور فقط تحت اشراف المحكمة لرد اموال المودعين الذين اكد ان عددهم ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء فى قرار الاحالة وذكر ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بحصرها . وقامت المحكمة خلال الجلسة بفض الحرز الاخير الذى تبين انه يضم ١٦ شريط تسجيل لمحادثات تليفونية بين احمد الريان ومدير شركاته بالخارج وبينه وبين اشخاص اخرين .

تابع الجلسة
مريد صبحى
محمود النوبى

آل الريان فى قفص واحد

وقد استجابت المحكمة لطلب احمد الريان بايداع شقيقه محمد فى القفص مع والده حيث تم ايداع الثلاثة معا فى قفص واحد عقب احضارهم فى العاشرة الا ربعا من محبسهم حيث يقضى محمد الريان عقوبة الحبس لمدة عامين بسجن ابو زعبل بينما احمد الريان مع والده بسجن استقبال طره وجلس محمد مع والده فى القفص ووقف احمد الريان يتحدث لبعض المودعين ورجال الاعلام وقال لقد شرفنى فضيلة الشيخ الغزالى ود . عبدالصبور شاهين فى ٦/٧/٨٩ وحاولا خلق جو من الثقة بيننا وبين الجهات المسئولة واللجوء للحل الودى من اجل مصلحة المودعين وتم تقديم مذكرة للنائب العام لاخلاء سبيلى لاتمكن من ادارة الشركة ورد اموال المودعين الا ان النيابة رفضت وتساءل لمصلحة من .... لا ادرى .

كانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الحادية عشرة الا ربعا برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم ومثل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وأمانة سر احمد رمضان . وفى بداية الجلسة نودى على المتهمين حيث تبين تخلف ثلاثة عن الحضور هم : جعفر طاهر (كويتى) واحمد نبيل حسن (لبنانى) وسحر ابو بكر وطلب احد المحامين من المحكمة السماح لبعض زملائه الذين يقفون امام الباب الخارجى بالدخول لحضور الجلسة فاستجابت المحكمة لطلبه واثبت محامى المتهم العاشر الكويتى ان موكله لم يتمكن من الحضور لعدم اعلانه بامر الاحالة كما انه لم يسأل فى التحقيقات وقدم عنوانه للمحكمة وهو الكويت ـ سوق المناخ ـ البيت الخليجى العقارى وطلب اعلانه على هذا العنوان اعلانا قانونيا فقال المستشار ساهر درويش ممثل النيابة بأن هذا محل عمله فرد الدفاع انه العمل والاقامة معا كما قدم محامى المتهم الحادى عشر اللبنانى محل اقامته ببيروت وهو ٢٣ تلة الخياط شارع الراشد عمارة زنوبين وطلب اعلانه قانونيا واضاف المحامى انه يسجل حضوره عن اعضاء مجلس ادارة شركات الهلال بتوكيلات عامة منهم تظلما من امر النائب العام بالتحفظ على بعض الأموال المملوكة لشركات الهلال .

ثم تحدث يوسف صقر محامى المتهم احمد الريان فطلب استخراج شهادات من بنك مصر ايران وبنك الجمال ترست فرعى طلعت حرب وجاردن سيتى وبنك ابو ظبى الوطنى وبنك قناة السويس (طلعت حرب) وبنك الاهرام (الالفى) وبنك كريدى سويس (فرع الدقى) بالمركز المالى لموكله وشقيقه المتوفى فتحى وارصدتهما وتحويلاتهما فى الفترة مابين ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ بالعملات المصرية والأجنبية لبيان موقفهما المالى قبل انشاء الشركة .

فض الحرز الأخير

وعقب ذلك قام رئيس المحكمة باستكمال فض الأحراز وتبين انها تحتوى على ١٦ شريط تسجيل تتضمن احاديث تليفونية بين احمد الريان وبوب ووكر مدير شركات الريان بأمريكا والخارج وبعض الاشخاص الاخرين ومن بينهم سمير عبدالفتاح ببنك الراقدين السعودى . وتدخل المتهم احمد الريان موجها سؤاله للنيابة .. كيف تم تحريز هذه الاوراق والمستندات لقد داهمت مباحث الاموال العامة مقار الشركة وحملوا هذه المستندات فى اجولة فوق سيارات الشرطة .. واخفوا بعض المستندات التى فى صالحنا لقد تم التلاعب بهذه الأوراق .. وكان المرجو ان يتم تعيين حراسة على مقار الشركة دون العبث بمستنداتها

الريان يطلب نفقة شهرية

وأيد محاميه اقوال موكله ثم .قدم طلبا لرئيس المحكمة لصرف نفقة شهرية لاسرة الريان حيث سبق لهم التقدم بطلب لمكتب التحفظ ولم يتم البت فيه حتى الان .. وعاد احمد الريان للحديث مرة اخرى وقال اننى اطالب ادارة التحفظ بمنع العوائق

فهى ليست فى مصلحة احد فنحن آل الريان نملك ٥ ملايين دولار قبل الشركة بسنوات .. ولدينا الان ٢٧ طفلا فى الاسرة من اين ينفقون ؟ ورد المستشار ساهر درويش بأن سلطة النائب العام فى المنع من التصرف هى جزء من اجراءات التحقيق مثل اجراء الحبس الاحتياطى وان هناك قواعد تحكم النفقة الشهرية فى مثل هذه الحالة وان تقدير المرتب امر جوازى يتم من ادارة الاموال المتحفظ عليها وان تكون النفقة كافية لمطالب الحياة بالاضافة لان تكون النفقة من الاموال المملوكة فعلا للمتهم ... ثم دفع ممثل النيابة بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب النفقة .

مساجلات بين الريان والنيابة

وعقب ذلك شهدت الجلسة مساجلات بين المتهم الاول احمد الريان والمستشار ساهر درويش عندما ابدى المتهم رغبته فى الحديث عن القضية من قفص الاتهام فسمح له رئيس المحكمة وطلب تسجيل اقواله فى محضر الجلسة فقال ان اسعاد المودعين فى هذه القضية فى يد هيئة المحكمة حيث ان هذه الدعوى لها من الحساسية ما جعلها كالنار يخشى الجميع الاقتراب منها ، واضاف ان اموال الشركة خارج مصر قد خرجت من بنوك مصرية وهذه الجزئية لم يتم تحقيقها وكان على جهة التحقيق بحث هذه الجزئية بدلا من الاكتفاء بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان من عدمه رغم ان ماقامت به النيابة من استرداد أموال لم نكن نستطيع نحن اعادتها ولكن كنا نرجو تشكيل لجنة من المحاسبين القانونيين الذين انتدبهم الجهاز المركزى للمحاسبات بتفويض منا بمتابعة هذه الاموال واتمنى قبول هذا الطلب لتوضيح ما اذا كانت هناك مبالغ مالية تم الاستيلاء عليها لصالح اسرة الريان من عدمه والكشف عن اموال الشركة والمودعين واين ذهبت واستطرد قائلا : ان القانون ١٤٦ الذى خرج تفصيلا دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بأفراد الريان فى السجون واشار الى ان للشركة فى مصر رؤوس اموال فى مشروعات واصول كثيرة وانه من البديهيات الاقتصادية ان السيولة النقدية لاية شركة لاتزيد عن ١٥ فى المائة فقط وثابت بالدليل المادى ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ شهور فقط ٣٥٠ مليون جنيه وتساءل كيف يقال عنا بعد ذلك اننا نصابون كما ان هناك تناقضا بين المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون ١٤٦ حيث نصت المادة الاولى على ان من اخطر سوق المال برغبته فى عدم توفيق الاوضاع يرد اموال المودعين خلال عامين والمادة الاخرى تقول ان من اخطر هيئة سوق المال برغبته فى توفيق اوضاعه فله الحق فى مهلة لمدة سنة ثم تساءل .. لماذا الريان بالذات .. وهناك شركات عديدة لم توفق اوضاعها حتى الان .

وقال المتهم ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بحصرها وانما اكتفت بسؤال البنوك فقط ... ان الله كما خلق الداء خلق الدواء وللشركة فى مصر اصول كثيرة ورؤوس اموال لمشروعات كالمبانى والعقارات ومواد البناء وقبل صدور القرار ١٤٦ كان هناك هجوم على الشركة من المودعين لسحب اموالهم نتيجة التصريحات المتتابعة لهيئة سوق المال وتعرض الموظفون فى الشركة للضرب من بعض المودعين الذين خشوا على اموالهم فكانوا كالطوفان وقال لقد كنا مستهدفين ومازلنا فمنذ بدأت النيابة تحقيقاتها فى الدعوى فى ٢٩ مارس الماضى قررت للنيابة ان حبسى يضر الشركة واخلوا سبيلى تحت اشرافكم وساستطيع ان استعيد اموال الشركة التى فى الخارج خاصة وان لنا شركة الريان فى امريكا وفعلا كتبت طلبا للنيابة باخلاء سبيلى حتى استطيع ادارة مشروعات الشركة فرفض واضاف ان هذه الشركة وردت لمصر ذرة صفراء ومنذ تاسيسها وهى تعقد اجتماعا كل شهر بحضـور مجلس الادارة باستخـدام التليفون ... وان هذه الشركة مملوكة للريان المصرية وفى ١٧ ابريل تم عقد اجتماع لمجلس ادارة الشركة وحضرت الاجتماع فى محبسى وطلبت من مدير الشركة هناك اموالا بعد ان اخبرته ان الشركة هنا وقعت فى مأزق وان هناك اصولا كثيرة للشركة فقرر انه مستعد لامداد الشركة باى اموال فورا لاقامة هذه المشروعات وطلبت منه الحضور فقال كيف وانتم كلكم محبوسون وابدى استعداده لمقابلة اى مسئول مصرى او ان ياتى لمصر بدعوة من السفارة الامريكية لحمايته والنيابة استحسنت ذلك الا ان هذا لم يتحقق .

وقال المتهم انه قادر خلال ٤٥ يوما على تشغيل عشرة معارض ذهب تحقق ٥ ملايين جنيه شهريا الا انهم رفضوا خشية هروبى ... وفى اكتوبر ١٩٨٨ عرضنا بيع اصولنا فى الشركات للمودعين الا ان الحاكم العسكرى اصدر قرارا بمنعى من التصرف وطلب من هيئة المحكمة ان تحدد زمنا محددا تمكنه فيه من تشغيل اموال المودعين تحت اشرافها واشار الى ان مدير الشركة بامريكا حاول مقابلة رئيس الوزراء الا انه رفض .

وفى سؤال لرئيس المحكمة عن بيانات مركزه المالى اجاب المتهم احمد الريان ان جملة المودعين فى الشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء فى قرار الاتهام وقال : اننا على استعداد كامل لسداد اموال المودعين حتى ولو كان الثمن عيوننا وتساءل كيف نكون نصابين وجملة عقودنا مع الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه ورجا المحكمة الافراج عنه لادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه فى خلال ٦ شهور فقط وتحت اشراف المحكمة وقال : وان لم استطع ساعود واقول انا مذنب .

وعقب المستشار ساهر درويش على كلام المتهم فشكر المحكمة على رحابة صدرها وقال : عندما سمعت حديث المتهم وحله السلمى لحل المشكلة ورد اموال المودعين احسست بالسعادة خاصة وان القانون ١٤٦ سمح للمتهم اثناء التحقيق بالحل السلمى وقال ان الحديث ذو شجون واذا كانت الفرصة مازالت سانحة امام المتهم لرد اموال المودعين فليقل لنا اين هذه الاموال ؟ امواله فى بنك فيصل فوجئنا انها نزحت وبيعت للغير ونعمل على تحصيل قيمتها وديا والتحقيقات كشفت انه اعطى توجيهات لشخص مجهول لبيع اصول الشركة بالبنك ويعلم الله كم بذلنا من جهود وتم استعادة تلك الحقوق بناء على توكيل منه اما قوله ان النيابة جاملت وزيرا فمن الذى اعطى الوزير العقود وجئنا بالوزير فلم ينكر وقمنا باستعادة الاموال منه وبفائدة ١٢ ٪ واذا كانت ثمة اموال اخرى فليتقدم ببلاغه وتساءل ممثل النيابة عن حكاية الاموال التى فى الصحف كما جاء على لسان المتهم وقال هل يكون هناك عقد بـ ١٠٠ مليون جنيه « عقود مقدمة » ؟ كيف اعطاها لهم وهى من اموال المودعين ؟ وفعلا خاطبنا المسئولين بهذه المؤسسات من واقع مسئوليتهم واستعدنا تلك الاموال ولكنها فى صورة كتب ومطبوعات هل نعطى كل مودع كتابا اين تذهب هذه الكتب والناس لاياكلون ورقا ؟ اما عن قوله بارسال لجنة لفحص امواله فى الخارج واستعادتها تبين ان ارصدته بالبنوك صفر ... اذن ماجدوى ارسـال اللجنـة !! وليكشف لنـا عن مشروعاته ؟ اما عن محال الذهب فالثابت ان والده توفيق الريان قام باخفائه فليأت لنا بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدير تلك المحلات ؟ وقال اذا كانت الاموال التى لدى المدعو بوب ووكر الامريكى هى اموال الريان فهذا جزء من اموال المودعين ونحن نرحب بهذه الاموال اما اذا كان سيحصل على قروض لبناء مشروعات بعد سنوات يكون لها عائد فهذه مسالة اخرى لكننا نتساءل اليوم اين ذهبت اموال المودعين ؟ ونحن لسنا مقصرين ولدينا من يديرها ؟ واين المليارات التى يملكها الريان ؟

المتهم يتلاعب بعواطف المودعين

واضاف قائلا : حقيقة ان ماتوصلنا اليه ومالدينا الان من الاموال ضئيل ... ضئيل للغاية ومن شأنه ان يبعث الاسى فى نفوس المودعين وفى شان القروض الحسنة التى كان يعطيها لبعض الاشخاص والتى تجاوزت العشرة ملايين جنيه للمستشفيات هل من الامانة ان يعطى اموال الناس قروضا حسنة ؟ ان هذا تبديد لاموال الناس وكلامه جميل لكن اين هى حقوق الناس بالله عليك دلنا على حقوق الناس ... اين الذهب الذى اخفاه والدك ؟

واضاف متعجبا ان هذه بعض الاضواء على اموال الريان الهائلة !! واننا مازلنا فى مرحلة الاجراءات !

كما عقب احمد ادريس رئيس النيابة على كلام المتهم احمد الريان وقال ان ماجاء على لسان المتهم نرى فيه محاولته ابعاد الشق

الجنائى فى الدعوى وهو يتلاعب بعواطف المودعين وان لدى النيابة مستندات ولم نخف شيئا والتمس الرد بالمستندات عند نظر القضية موضوعيا .

ثم عقب محامى المدعين بالحق المدنى فقال ان الاف المودعين بمصر وأنا احدهم يتضورون جوعا وبعضهم لايجد قوت يومه وكل مايهمهم هو استرداد اموالهم واحمد الريان يقول لقد منعت الحكومة مدير اعماله بامريكا بوب ووكر من الحضور لمصر لادارة مصالح الشركة واننى التمس من المحكمة الاذن لهذا المدير بالحضور لمصر .

ورد المستشار ساهر درويش قائلا : اننى سبق ان سعيت مع احمد الريان وديا لارشادنا عن نقود المودعين بالاضافة لمحاولة مجموعة من العلماء الاجلاء اقناعهم باللجوء للحل الودى من منطلق الوازع الدينى لرد اموال المودعين .. ولكن دون جدوى .. واضاف ان من يدعى بوب ووكر يمكنه الحضور لمصر فى اى وقت يشاء .

المودعـــون يتحـــدثون

وتقدم احد المودعين بعد ان سمحت له المحكمة بالحديث فقال : نحن المودعين لقد سألنا احمد الريان ، هل لديك مانع من تكوين مجلس ادارة من المودعين لادارة الاموال تحت اشراف النيابة ، فرد بالموافقة مع استمرار المحاكمة ، حتى تتمكن الشركة بادارة مجلس الادارة الجديد من تسديد اموال المودعين ..

وقالت مودعة اخرى من الاسكندرية : انها اودعت ٦٠ الف دولار منذ عامين ونصفهم حصيلة غربتها مع زوجها لمدة ٢٠ سنة بامريكا حتى توفى زوجها هناك .. وظلت تحصل على ارباحهم بالدولار بانتظام لسداد مصاريف اولادها بالجامعة الامريكية .. حتى حدث ماحدث عندما تدخلت الحكومة .. واضافت وقد اغرورقت عيناها بالدموع ان مستقبل اولادها اصبح مهددا بالفشل .

قـــرارات المحكمـــة

وبعد المداولة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢١ ابريل القادم كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول والتنبيه على بقية المتهمين بالحضور واعلان بوب ووكر مدير شركات الريان بأمريكا للحضور والوارد اسمه فى محاضر استماع شرائط التسجيل .

واعلان المتهمين الثلاثة الذين تخلفوا عن حضور الجلسات وهم جعفر طاهر محمد حسن (كويتى) وأحمد نبيل حسن (لبنانى) وسحر ابو بكر على على مواطنهم الاصلية كما صرحت المحكمة للمتهم الاول باستخراج الشهادات من البنوك المنوه عنها .. وعلى المتهم الاول والثانى والسادس (جورج عزت) ووكيل شركات الهلال تقديم مذكرة شارحة لطلبه مع ايداع الشرائط المسجلة خزانة المحكمة واعلان شهود الاثبات بالحضور .

المصدر : الـــوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

بعد ٩ «يونيو».. ماذا يحمل المستقبل لشركات توظيف الأموال ؟

بيع الأصول فى مزادات علنية.. وحبس أصحاب الشركات!!

بدا العد التنازلى امام شركات توظيف الاموال ، التى رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعها ، والتى اصبحت ملتزمة بسداد ايداعات المواطنين قبل ٩ «يونيو» القادم . والمفترض طبقا لما اعلنته هيئة سوق المال على لسان رئيسها الدكتور محمد حسن فج النور ، ان تكون تلك الشركات قد انتهت حاليا من مرحلتين من المراحل الاربع لرد الاموال طبقا لجداولها الزمنية .. ولكن رد فعل الشركات اتخذ خطين اساسيين .. الاول : هو محاولة عدد لا باس به من الشركات فى الخروج من دائرة المواجهة مع هيئة سوق المال ، وجهاز المدعى العام الاشتراكى ، فى اسرع وقت . وقامت بالفعل بسداد ايداعات المواطنين كاملة ، مثل شركة سلطان للاستثمار او سداد ما يقرب من ٦٠٪ من الاموال مثل شركة الزهراء للاعلام العربى ، ومكتب المهندس محمد المراكشى . اما الخط الثانى فهو الوصول الى اتفاق «شبه قانونى» مع المودعين بتحويلهم الى مساهمين ، تحت مظلة القانون ١٥١ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة ، مثل شركتى بدر والهدى مصر ، اللتين بداتا بالفعل فى الاعداد لانعقاد جمعيات عمومية غير عادية ، تمهيدا لاصدار قرار جماعى من الموعدين بتحولهم الى مساهمين .



د . يسرى مصطفى



د . محمد حسن فج النور

بيع أصول قيمتها مليار جنيه

« انتحـــار اقتصـــادى » !!

مازق الشركات

ولكن .. هذا الحل جعل تلك الشركات تواجه مازقين يتمثل الاول فى رفض عدد كبير من المودعين التحول الى مجرد حاملى اسهم فى شركات مساهمة ، حيث لا يحصلون على ارباح الا فى نهاية السنة المالية وبعد اعتماد الحساب الختامى ، ولا يتجاوز ٨٪ على افضل الاحوال ، ولا يمكن الترجيح بقبول المودعين لهذا الحل بعد حملة التشكيك التى واجهتها تلك الشركات وحصارها من قبل الجهات القضائية والهيئات الحكومية . كما يتمثل المازق الثانى فى البحث عن صيغة قانونية تتفق مع مواد قانون الاموال ، للوصول الى هذا الحل ثم «تمرير» هيئة سوق المال لهذا الاجراء تحت دعوى الحفاظ على حقوق المودعين ، والخروج من تلك المعركة باقل خسائر ممكنة واستنادا الى فتوى قانونية اصدرها المستشار القانونى لهيئة سوق المال منذ ايام بحق شركات الاموال فى التحول الى شركات مساهمة منذ لحظة رفض توفيق اوضاعها .

الخروج من عنق الزجاجة

وبعيدا عن تلك المناورات والمناورات المضادة التى تحدث على الساحة حاليا بين الشركات وهيئة سوق المال فانه يمكن ، القول ان الشركات تواجه موقفا غاية فى الصعوبة والتعقيد ، حيث لم يتبق امامها ، سوى ثلاثة شهور ، للخروج من «عنق الزجاجة» .. فعملية تصفية اصول تبلغ قيمتها ما يقرب من مليار جنيه اجمالى

تقرير يكتبه :

محمود عبدالعظيم

الايداعات فى ١٤ شركة هى عملية من قبيل الانتحار الاقتصادى ، وتؤكد كافة المؤشرات استحالة وجود قوى شرائية تغطى تلك الاصول ، بالاضافة الى تحول معظمها الى «اصول جامدة» لا تدر ربحا على المدى القريب مثل العقارات والسيارات والاراضى الزراعية واراضى البناء فى كردونات المدن .. ويتردد فى الاوساط الاقتصادية ، ان الافراد والشركات الكبرى التى يمكن ان تشترى بعض تلك الاصول تنتظر يوم ٩ «يونيو» القادم للشراء بارخص الاسعار ، حيث لا تملك الشركات رفضا لعروض الشراء فى تلك اللحظة !

مابعد ٩ يونيو

وتؤكد مصادر اقتصادية ان اجراءات الحكومة بتحويل اصحاب الشركات الى جهاز المدعى العام الاشتراكى ومنعهم من السفر والتصرف فى ممتلكاتهم الخاصة مع فرض شروط مسبقة على عملية بيع الاصول وتدخل الجهاز وهيئة سوق المال فى امور تصفية اصول الشركات تدفع الشركات لمواجهة موقف بيع الاصول فى مزادات علنية ومواجهة غير محسوبة مع المودعين على اعتبار ان اصحاب الشركات لم يلتزموا حتى بموعد المهلة التى منحتها لهم هيئة سوق المال لرد الاموال ، ثم مواجهة اصحاب الشركات للاحكام التى تصدر ضدهم بالحبس ، لعدم التزامهم بالمهلة القانونية . ويدور جدل حاد فى هذه الفترة بين عدد من اصحاب الشركات بهدف نقل ملكية بعض اصول الشركات ، التى لم توفق اوضاعها الى شركات وفقت اوضاعها ، لتوفير قدر من السيولة لسداد جزء من مستحقات المودعين . ولكن الشركات التى وفقت اوضاعها ليست بافضل وضعا من الشركات الاخرى . كما يدور الجدل حول اقناع المودعين بالتحول الى مساهمين لفترة محدودة ولتكن سنة على الاقل ، ثم ترك الحرية لهم فى تحديد امكانية استمرارهم كمساهمين ، او الانسحاب من الشركات .

وفى النهاية يمكن القول ان قراءة خريطة مستقبل شركات الاموال بعد يوم ٩ يونيو ١٩٩٠ لا تشير الى اتجاهات محددة او نتائج يمكن التنبؤ بها ، وان كانت النتائج ستتوقف على المناورات والمناورات المضادة بين الشركات وهيئة سوق المال .

المصدر : الـوفـد
التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جلسة عاصفة أثناء محاكمة المتهمين فى قضية «الريان»

أحمد توفيق يتهم الحكومة

بضرب القطاع الخاص وتدعيم شركات القطاع العام الخاسرة

ويعرض تسوية المشكلة أمام المحكمة

شهدت أمس محكمة جنايات الجيزة جلسة عاصفة أثناء محاكمة المتهمين فى قضية «الريان». إتهم أحمد الريان الحكومة بضرب القطاع الخاص وتعمد القضاء على شركات الريان فى الوقت الذى تقوم خلاله بتدعيم شركات القطاع العام الخاسرة !! وقرر أن شقيق وزير حالى استولى على ستة ملايين جنيه من شركة الريان ومليون دولار أخرى مقابل تنفيذ عقد تصنيع كراسات وكشاكيل لشركة الريان، ولم يقم بتنفيذ العقد !! كما إتهم شركة يملكها شقيق وزير آخر بالاستيلاء على ١٢ مليون جنيه من الشركة، واستردت النيابة العامة مبلغ ستة ملايين جنيه فقط، وتركت لشقيق الوزير مبلغ الستة ملايين الباقية. وحدثت مناقشة ساخنة بين الريان ومحاميه وبين المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام الذى نفى أقوال الريان. كما نفى ما ذكره أحمد توفيق حول تعسف الدولة ضده ورفض السماح له بتوفيق أوضاعه ورد الأموال المودعة.

شقيق وزير حالى استولى على ٦ ملايين جنيه من «الريان» !!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

المستثمرون العرب عرضوا رد أموال المودعين ورفضت الحكومة !!

شركة كبرى تعرض شراء أصول «الريان» وسداد الديون خلال ٥ سنوات

وقبل بداية الجلسة اكد احمد توفيق للصحفيين أن شركة كبرى لتوظيف الأموال وفقت اوضاعها مؤخرا عرضت على الحكومة شراء أصول الريان مقابل سداد كل اموال المودعين خلال ٥ سنوات فقط ولكن الحكومة رفضت بدون ابداء للأسباب !! واضاف انه كان يتمنى إحالة شركته الى جهاز المدعى الاشتراكي مثلما حدث مؤخرا مع عدد كبير من الشركات. وكشف «الريان» عن تلقيه عروضا من بعض المستثمرين العرب بالدخول كشركاء معه مقابل رد أموال جميع المودعين لكن الحكومة رفضت ايضا !!!

وقرر احمد توفيق ان لجنة كبار علماء المسلمين اجرت معه مباحثات في السجن، وعقب انتهائها طلبت من النائب العام اخلاء سبيل احمد توفيق للعمل على رد اموال المودعين تحت إشراف الحكومة، وقوبل طلب اللجنة بالرفض "

وفي حوالي الساعة الحادية عشرة ظهرا، عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار دكتور محمد حسني عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عماد وعبد الظاهر عبد الحكم، وامانة سر حسين طنطاوى وأحمد رمضان.

ومثل الادعاء المستشارون حلمي خليفة النائب العام المساعد، وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية، وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام، واحمد ادريس رئيس النيابة، ونودى على جميع المتهمين الذين اودعوا قفص الاتهام، وإثبت حضورهم، وتبين ان المتهم العاشر جعفر طاهر تخلف عن الحضور، وقرر محاميه حسن عاطف الشربيني للمحكمة، بان موكله لم يتمكن من حضور الجلسة اليوم، لعدم علمه بامر الاحالة. كما انه لم يستجوب وطلب الدفاع من المحكمة إعلانه على محل إقامته بالكويت. سوق المناخ - البيت الخليجي العقارى، ثم تدخل محمود درويش هاشم عن نفسه كمدعي مدني. كما اثبت محمد موسى محامي المتهم الحادى عشر احمد نبيل حسن (البناني الجنسية) حضوره، واكد ان موكله لم يصله امر الاحالة، وان محل إقامته بامر الاحالة غير صحيح وامل على المحكمة عنوانه الصحيح ببيروت. كما اثبت الدفاع حضوره ايضا نيابة عن اعضاء مجلس ادارة شركات الهلال التي تملكها شركة الريان. وتظلموا امام المحكمة من امر النائب العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ فيما تتضمنه من التحفظ على بعض الاموال المملوكة لشركات الريان. وطلب يوسف صقر محامي احمد «الريان» من المحكمة تمكينه من استخراج شهادات من بنوك: مصر - ايران، وبنك ابو ظبي الوطني، وبنك قناة السويس، وبنك الاهرام (الالفى) وبنك جمال ترست (فرعي طلعت حرب وجاردن سيتي) وبنك كريدى سويس (الدقى) وذلك في الفترة من ١٩٧٨ حتى ابريل ١٩٨٢، لتكشف عما اذا كان لأحمد الريان وشقيقه ارصدة بهذه البنوك من عدمه، وكذا جهة التمويل. واستفسر منه رئيس المحكمة عن اهمية هذه الشهادات، فاكد له ان يثيرها في الدفاع الشرعي عن المتهم.

ثم استانفت المحكمة فض احراز القضية، من داخل صندوق واستخرجت منه ١٦ مظروفا، بداخلها اشرطة تسجيل عن محادثات تليفونية بين احمد توفيق ويوب ووكر وكيله في الولايات المتحدة الامريكية. وعقب انتهاء المحكمة من فض احراز القضية طلب ممدوح الوسيمي محامي احمد الريان من هيئة المحكمة ان تامر بصرف نفقة شهرية من الاموال المتحفظ عليها لاحمد توفيق واسرته. وعقب المستشار ساهر درويش المحامي العام مدير ادارة التحفظ على طلب الدفاع قائلا ان امر المنع من التصرف هو اجراء تحقيق، والمحكمة تملك تقرير استمرار سريان قرار المنع أو الغائه، لكنها لا تختص بتقرير نفقة للممنوعين من التصرف كما لا تملك نظر التظلم من كيفية تنفيذ امر التحفظ على الأموال.

واضاف ان المتهمين الثلاثة الاول في القضية حصلوا على أكثر من مليار و٨٠٠ مليون جنيه، والشركات والاصول التي تم التحفظ عليها قيمتها قليلة بالمقارنة مع حقوق المودعين، وقد ثبت أن جميع الاموال المتحفظ عليها مملوكة للمودعين وليست لآل الريان، ونحن نطلب من المتهمين ان يرشدونا الى اية اموال مملوكة لهم وسوف نتولى التحفظ عليها وادارتها، والنظر في تقرير صرف نفقة شهرية لهم من عدمه. وتمسك ممثل النيابة بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقرير النفقة وطالب برفض الطلب.

طلب النفقة

وعلق ممدوح الوسيمي محامي الريان قائلا ان المحكمة تملك بنص القانون بحث طلب النفقة، وان احمد توفيق سبق له التقدم بطلب نفقة الى المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ فرفض، والمحكمة تملك ولاية مباشرة الدعوى وكافة المسائل المرتبطة بها، وعلى ذلك فالمحكمة مختصة بنظر طلب النفقة ولا صحة لما قاله ممثل النيابة العامة، واصر الدفاع على المطالبة بالنفقة الشهرية، ونفى الادعاء بان الاموال والمجوهرات والعقارات كلها مملوكة للمودعين، واكد أن المتهمين لديهم اموال كثيرة خاصة بهم، وان القول بحرمانهم من كل شيء حتى مرتباتهم بحكم عملهم في الشركات المتحفظ عليها يعنى حكما بالاعدام المدنى على المتهمين. واضاف ان النيابة تخلط بين اموال آل الريان وبين اموال المودعين. واستشهد المحامى باحكام صرف المرتب او المعاش للمحبوسين احتياطيا والمعتقلين، واشار الى ان المتهمين كانت لهم ارصدة كبيرة في البنوك قبل انشاء شركاتهم وطلب اعتبار المطالبة بالنفقة بمثابة تظلم من قرار مدير ادارة التحفظ وبحثه والفصل فيه كما طلب المحامون تصوير كافة الاوراق التي تضمنتها الاحراز والمستندات للاطلاع

عليها . وكشف المحامي عن مفاجاة خطيرة، وهى اختفاء ثلاثة خطابات من مسئول كبير جدا بالدولة كان قد اشاد فيها بشركات الريان ونشاطها فى خدمة الاقتصاد واكد المحامي ان مباحث امن الدولة هى التى استولت على الخطابات الثلاثة حتى لا يستغلها الدفاع عن المتهمين وقال احمد توفيق ان قوات المباحث هاجمت مقار الشركات واستولت على كل الاوراق والمستندات والاشياء ، والله اعلم بما دسه هؤلاء علينا من اوراق ومستندات مزورة ، واكد ان احد الضباط حاول دس خاتم مزور على انه احد اختام الشركة وعندما قلت هذا لرئيس النيابة المرافق للقوة امر الضابط ان يخفى هذا الخاتم المزور . والله اعلم الى اين ذهبت الاوراق والمستندات بعد ذلك ؟" وزعم الريان انه تمت مجاملة وزير حاليا ، وتركوا لشقيقه ٦ ملايين جنيه من اموال المودعين ، واستردوا منه ٦ ملايين جنيه فقط . وكان شقيق الوزير قد استولى على ١٢ مليون جنيه من اموال شركات الريان . وطالب احمد توفيق النيابة العامة باسترداد امواله من شقيق الوزير الحالى وامثاله . واضاف الريان : اذا كانت النيابة حريصة على اموال المودعين فلماذا تترك اموالهم لدى المؤسسات الصحفية الحكومية ؟! إن لنا اكثر من ١٠٠ مليون جنيه لدى هذه المؤسسات ولم نحصل عليها حتى الآن ، وهناك مستندات لصالحنا اخفوها ، واموال لنا خاصة بنا توجد ضمن اموال الشركات ، وتم الاستيلاء عليها ايضا .. وطلب الريان من رئيس المحكمة ان يطرح اقتراحا لتسوية القضية سلميا فوافق رئيس المحكمة قائلا : هذا موجود فى قانون تلقى الاموال الجديد ، ولكن اتفق مع محاميك اولا على ان يسمح لك بالحديث . وبعد حديث قصير بين احمد توفيق والمحامين قال الريان ان ادارة التحفظ تمكنت من الحصول على اموال لشركة «الريان» لم تكن تستطيع الحصول عليها .

وبالنسبة للاموال خارج مصر قال الريان، انه يرغب فى تشكيل لجنة من المحاسبين بالجهاز المركزى لتتابع الأموال المحولة الى الخارج من البنوك المصرية، وخط سيرها فى الخارج بالضبط حتى لا تتهم بالاستيلاء على اموال المودعين وتزعم الصحف الحكومية اننا نصابون . وعرض احمد الريان تسوية القضية سلميا قائلا : ان حساسية المشكلة والطريقة الخاطئة التى تدخلت بها الاجهزة الحكومية جعلت الكل يخشى التدخل او محاولة حل المشكلة . واضاف ان لدى الشركات اصولا كثيرة فى مصر، ولكن حدث هجوم شرس وحملات صحفية على الشركات عموما نالت شركات الريان النصيب الاوفر منها . وعلى ذلك تزاحم مئات الالوف على شركة الريان للمطالبة برد اموالهم وخاصة بعد ازدياد تصريحات المسئولين بهيئة سوق المال التى لطخت سمعة الشركات وشنت حملة عنيفة ضدها .

واكد احمد توفيق ان شركته ردت ٥٠٠ مليون جنيه خلال ١٠ شهور فقط قبل التحفظ على شركاته . وانتقد موقف الحكومة المريب عندما تم اصدار قانون تلقى الاموال الجديد فى ٦ ساعات فقط بالطريقة المحجوبية الشهيرة : موافقون .. موفقون !! ولم تستمع الحكومة الى اراء اصحاب المصلحة ولا الخبراء الاقتصاديين !! "

ثلاثة أنواع

وانتقد «الريان» نصوص القانون الجديد وقال انها قسمت ١٠٦ شركات من شركات التوظيف الى ثلاثة انواع بعضها عرض التوفيق وبعضها رفض وبعضها التزم الصمت . واضاف ان الحكومة وافقت على توفيق اوضاع ٣٢ شركة ورفضوا توفيق اوضاع «الريان» والقوا القبض عليه ولم يعطوه حتى مهلة السنة المنصوص عليها فى القانون !! وتساءل الريان : فلماذا هذه التفرقة بين الشركات ؟!! ان معظم الشركات لم توفق اوضاعها خلال السنة الاولى فتم اعطاؤها مهلة اخرى ثم احيلت الى المدعى الاشتراكي الذى يمهلها مدة ثالثة .. فلماذا لم نعط نحن اية مهلة ؟!

وهل اموال المودعين لدينا مقدسة واموال المودعين عند غيرنا لا قيمة لها ؟!

واستعرض الريان عدة امثلة للاضطهاد الذى تعرض له مع اسرته، وقال انهم استوردوا صفقة فول قيمتها ٥ الاف جنيه فصادرت الحكومة فولا قيمته ١٥ مليون جنيه، بالاضافة للحكم الغليظ بحبس محمد توفيق لمدة سنتين !!

واكد احمد توفيق ان شركاته كانت هى المستهدفة من الضربة التى وجهتها الحكومة الى شركات توظيف الاموال .

وحكى تفاصيل المفاوضات مع النيابة لتشغيل معارض الذهب العشرة والمشروعات الاسكانية وغيرها .

واكد انه حرر طلبا لادارة الشركة تحت اشراف النيابة فى مارس سنة ١٩٨٩ وبعد ثلاثة اسابيع اعلنت شركة الريان فى هيوستن عن اجتماعها الشهرى الذى يتم باتصالات تليفونية ثم ارسال اوراق الاجتماع ليعتمدها اعضاء مجلس الادارة فى مختلف الدول .

وطلب احمد الريان من وكيله الامريكى بوب ووكر تدبير الأموال اللازمة لتشغيل المشروعات فى مصر، فاصروا على حضور الوكيل شخصيا الى مصر، وطلب ارسال دعوة اليه عبر السفارة الامريكية لتامينه من الاعتقال فرفضت الحكومة المصرية .

ونفى «الريان» ما اعلنته الحكومة عن محاولة الهروب من السجن، واكد انه يحاول عمل اى شيء لمساعدة المودعين . وتساءل الريان : كيف تشجع الحكومة القطاع العام الخاسر وتجبر القطاع الخاص على التصفية ؟ وكيف يزعمون ان الشركات كلها ستوفق اوضاعها ماعدا شركة الريان ؟! لماذا يرغموننا وحدنا على التصفية ثم بعد ذلك يزعمون تشجيع القطاع الخاص ؟!

ولماذا لا يصنع رئيس الوزراء ذلك مع غيرنا ؟! ان هذا كله يؤكد ان هدف الحكومة الاول والاخير لم يكن مصلحة المودعين وانما ضرب القطاع الخاص وبالذات شركة الريان .

فى السجن

وعرض احمد توفيق ان يبقى فى السجن وان يتم ارسال دعوة لبوب ووكر وكيله الامريكى للحضور وتسوية الازمة مع

من الجلسة

- خرجت احدى المودعات من بين صفوف قاعة المحكمة ووجهت كلامها الى احمد الريان اثناء مثوله فى قفص الاتهام «الراجل دى برىء .. والحكومة هى السبب فى اللى حصل لنا .. واستجيبوا الى الطرق الودية اللى قالها النهاردة .. وخلينا ياناس مع الكداب حتى باب الدار .. وضجت القاعة بالضحك» .
- عقب رفع جلسة المحكمة للمداولة .. راحت زوجات واقارب احمد ومحمد الريان ووالدهما، يتحدثن معهم من خلال القفص الحديدى .. واذن محمد الريان لصلاة العصر .. وقاموا باداء الصلاة .
- امتلأت قاعة المحكمة بضباط امن الدولة وفرق الكاراتيه الذين يرتدون ملابس مدنية .
- وقعت اكثر من مشادة بين المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وممدوح الوسيمى محامى احمد الريان .
- جلس الدكتور محمد حسن فج النور فى الصفوف الخلفية بالمحكمة والخاصة بالمحامين وبعض المودعين واقارب الريان .

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

محمد زكى

أحمد راضى

تصوير :

عبدالوهاب السهيتى

المسئولين . وكشف عن ان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء تقابل مع بوب ووكر في امريكا عندما ذهب للعلاج هناك . وكانت المقابلة بطلب من بوب ووكر ورفض رئيس الوزراء ان يناقشه وقال له : اذا كنت سترشدنا الى مكان اموالكم فاهلا بك والا فلا !!

وتحدى احمد توفيق الحكومة ان تثبت وجود خطا واحد في المركز المالى لشركات الريان واستشهد بما اعلنته النيابة حول الرقم الصحيح لحجم الودائع وهو ١٧٠٠ مليون وليس ٢٢٠٠ مليون كما زعم رئيس الوزراء .

النيـــابة تـــرد

وعقب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ فرد على ما قاله الدفاع حول اختصاص المحكمة بنظر طلب النفقة للمتهمين وقرر ان النيابة لم تنازع في ثراء المتهمين قبل تكوين الشركات لكن الثابت لديها ان كل ما تم التحفظ عليه هو من اموال المودعين ولا شان لها بما يثيره الدفاع حول اسرة المتهمين فالنيابة ليست هي وزارة الشئون الاجتماعية حتى تبحث ذلك .

وبالنسبة لما طرحه احمد الريان قال المستشار ساهر درويش انه احس بالسعادة عندما طرح المتهم احمد توفيق فكرة الحل السلمي، ولكنه لم يدل باية معلومات حول اموال المودعين بالخارج . واكد ان اموال الشركة ببنك فيصل في قبرص قد تم اغتيالها لولا الجهود السياسية المضنية التي تمكنت مؤخرا من استرداد اسهم الريان في قبرص .

لم نجامـــل

وقال المستشار ساهر درويش اننا لم نجامل وزيرا ولم نحصل منه على ٦ ملايين جنيه فقط ولم نترك له ٦ ملايين اخرى، ولكننا اقنعنا شقيق الوزير الذى تحدث عنه برد الاموال والفائدة عليها من اجل المودعين .

وتساءل : كيف يعطى المتهم - على حد زعمه - ١٠٠ مليون جنيه مقدما للمؤسسات الصحفية القومية ؟ وهل هذا يكون امينا على مصالح المودعين ؟! لقد اخطرتنا البنوك ان رصيد الريان لديها صفر، ولم يحدث انه طلب منا تشكيل لجنة لمتابعة سير امواله بالخارج .

وطالب ممثل النيابة الريان بالكشف عن الاموال والذهب الذى اختفى كله من المعارض قبل ساعات من تنفيذ قرار التحفظ .. وتساءل ممثل النيابة : اين بوب ووكر الذى يزعم احمد توفيق انه سيورد الف مليون دولار ؟ ان شركة الريان في امريكا عبارة عن حجرة في فندق يشغلها ووكر وسكرتيرته وراسمالها بضع عشرات الالاف من الدولارات فقط !!

النيابة ليست مقصرة، ولا توجد اية اموال نعرفها لها قيمة للشركات في امريكا .. اين نصف اموال المودعين التى قاربت المليارين من الجنيهات ؟! وقال ممثل النيابة ان الريان لا يملك سوى ٥٣ فدانا في شرق القاهرة - اراضي زراعية - ورفضت السلطات استخراج تصريح له بالبناء عليها .. واستعرض ممثل النيابة امثلة تبين عدم وجود اية اموال الشركة لها قيمة كما يقرر المتهم الاول .

واضاف المستشار ساهر درويش : ان ما قاله «الريان» اليوم كلام جميل .. يقول اتركونى لاعطى حقوق الناس .. اين الذهب الذى استولى عليه والده قبل صدور قرار التحفظ بساعات ؟ اين هى الاموال ؟.. الاموال الموجودة الان هى الفتات .. تلك مسائل غير جدية في الموضوع . وانهى المستشار ساهر درويش تعقيبه مصمما على طلباته التى ابداها في الجلسة . كما عقب احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية بقوله : ما جاء في اقوال «الريان» يجافى الواقع والحقيقة .. وهذه القضية ليست قضية «الريان» مع الحكومة او هيئة سوق المال .. ولكنه يتلاعب بعواطف المودعين .

وقال ممدوح الوسيمى محامى احمد الريان تعقيبا على طلبه امام المحكمة بتقدير نفقة شهرية لاسرة الريان : ان النص في القانون يبيح لهيئة المحكمة تقدير نفقة مؤقتة لاسرة الممنوعين من التصرف . والنيابة العامة تدخلنا في متاهات .. وما اقوله استند اليه بنص المادة ٢٠٨ فقرة «ب» مكرر .

واضاف : ان قانون تلقى الاموال تم «تطبيخه» في ٦ ساعات فقط .: ففي مصر اسهال تشريعي .. وقوانين مسلوقة .. والغريب ان هذا القانون فصل لاجل الريان فقط دون غيره من شركات توظيف الاموال الاخرى التى تركت حرة .. طليقة !. وتساءل في حيرة : لماذا كل اجهزة التصنت التى استخدمت في مراقبة وتسجيل احاديث آل الريان ؟!

واكد ان «الريان» قام ببيع ذهب بـ «٣٥٠ مليون جنيه» قبل قرار التحفظ . وتم سداد اموال المودعين، وفي نهاية تعقيبه صمم على طلبه بتقدير نفقة شهرية لاسرة الريان .

وقال انور عبدالله دفاع المتهمين الاول والثاني : ان «الريان» لو عرض في استفتاء شعبى لبرىء .. وان الحكومة حقدت على شركة «الريان» على وجه الخصوص، بدعوى انها دولة ناجحة داخل دولة فاشلة .. وان اجراءات هذه القضية مشبوهة . وسأتناولها بدفوع قانونية . والامر الثاني هو تقدير النفقة .. فمن حق المحكمة ان تقررها . وعجبت اليوم من كلام النيابة، ان اموال المتهمين ليست مملوكة لهم .. وانها مملوكة للمودعين وانني اتساءل بخصوص المتهم الثاني توفيق عبدالفتاح «والد الاخوة الريان» عن الموقف الرسمى له .. فليس له صفة رسمية سوى انه والد الشقيقين «احمد» و«محمد» الريان . هل نتركه محبوسا في السجن دون ان يكون له صفة رسمية في شركات الريان ؟

ثم تدخل نبيل محمد موسى المحامى عن المدعين بالحق المدنى .. وقال انه كالاف المودعين في مصر .. لم يجد قوت يومه .. هؤلاء المودعون لا يهمهم في الدرجة الاولى ان يقيد حرية هؤلاء المتهمين .. واذا كان كلام احمد «الريان» في جلسة اليوم يعرض بعض الطرق الودية لرد اموال المودعين .. فانني باسمى كمدع بالحق المدنى .. وسائر المودعين .. نطالب عدالة المحكمة ان تبحث تلك الطرق بحثا جديا للتاكد من مدى جديتها، واذا تطلب لجنة فنية محايدة تلتقى بالريان للتشاور معه في تلك الطرق للتاكد من جديتها، حفاظا على حقوق المودعين واموالهم . واضاف : ان شركة «الريان» استهدفت .. وهذا يتردد الان بين الراى العام في مصر .

وتدخل مدع اخر بالحق المدنى، طالبا من المحكمة ان تتاكد من حسن نية المتهم احمد الريان .. بتمكينه من مقابلة «بوب ووكر» مدير شركات الريان في امريكا.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

واضاف : نرحب نحن المودعين بما قاله اليوم الريان في جلسة المحكمة .

وطلب المدعى بالحق المدني تمكين «الريان» او التصريح لوكيله في امريكا للحضور الى الاراضي المصرية، ومقابلته في السجن، او حضور جلسة المحكمة المقبلة للتشاور معا في كيفية رد اموال المودعين في امريكا .

وقال الدكتور احمد شرف الدين والحاضر من شركات الهلال، ان قرار النائب العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وقع في غير محله، لان هناك ٦ الاف فدان بالنوبارية مملوكة لشركة الهلال، وادرجت خطا في ادارة التحفظ على انها مملوكة للريان، وطلب ادراج ملكية هذه الاراضي تحت اسم شركة «الهلال» .

وعقب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ على هذه الجزئية بقوله : ان عقود هذه الافدنة الـ ٦ الاف مملوكة فعلا لشركة الريان بعقود بيع صحيحة وعلى المتضرر ان يلجا الى القضاء المدني .

واذنت المحكمة لاحدى مودعات الريان، وهي زوجة الدكتور محمود العروسي وكيل وزارة الصحة بالاسكندرية .. وقررت والكلمات تختنق على لسانها .. انها اودعت في «الريان» ٦٠ الف دولار امريكي، خلال عامي ٨٦ - ١٩٨٨، وانها تعول ثلاثة ابناء يدرسون في الجامعات الامريكية، واضطرت الى انهاء دراسة ابنتها الكبرى في الجامعة، لعدم استطاعتها

قرارات المحكمة

قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة ٢١ «ابريل» القادم، كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد، كما نبهت المحكمة قلم الكتاب نسخ محاضر استماع الشرائط المسجلة، والتي استخرجتها المحكمة من الاحراز، وكذلك باقي الاوراق التي كانت مودعة في الاحراز الاربعة الاول، وتمكين الدفاع عن المتهمين من استلام نسخ منها . كما قررت النيابة اعلان المتهم العاشر جعفر طاهر محمد حسن، والحادي عشر احمد نبيل حسن، والثاني عشر سحر ابو بكر علي في موطنهم، واعلان شهود الاثبات . كما كلفت المحكمة النيابة العامة باعلان «بوب ووكر» مدير شركات الريان بامريكا، والذي ورد اسمه في محاضر الاستماع، وصرحت المحكمة لاحمد الريان استخراج الشهادات البنكية التي طلبها دفاعه . وطالبت المحكمة من المتهمين احمد توفيق الريان ووالده والمتهم السادس جورج عزت، ووكيل شركة الهلال بتقديم مذكرة بخصوص ارض النوبارية، وامرت بايداع حرزي الشرائط المسجلة خزينة المحكمة مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول محمد واحمد توفيق عبدالفتاح ووالدهما .

تحقيقات المدعى الاشتراكى مع شركات الأموال

بيع الأصول للمودعين دون إكراه

● لماذا لم يوضع أصحاب الشركات تحت الحراسة ؟

● تحقيق : علاء الدين مصطفى

● ما هى آخر تطورات التحقيقات مع الشركات السبع التى احالتها الهيئة العامة لسوق المال لجهاز المدعى العام الاشتراكى ؟ وهل ستلتزم هذه الشركات برد اموال المودعين طبقا للقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ خلال مهلة تنتهى قبل التاسع من شهر يونيو القادم ؟ وما راى المسئولين بجهاز المدعى الاشتراكى بشان مشكلة « تسييل » أصول وأموال الشركات ؟ ولماذا صدر قرار المدعى العام الاشتراكى بمنع أصحاب هذه الشركات من السفر ؟

وبداية لابد من الاشارة ان هناك تسهيلات قدمها جهاز المدعى العام الاشتراكى لتسوية مشكلة رد اموال المودعين خلال تلك الفترة المحدودة وتتمثل هذه التسهيلات فى امكانية الرد العينى للمودعين وكان هذا مشروطا بشرطين :

● عدم إكراه المودعين .

● عدم المغالاة فى أسعار الأموال العينية سواء كانت اراضى او عقارات او شققا وغيرها ..

وما دامت هذه التسوية بالتراضى بين المودعين واصحاب الشركات فليست هناك مشكلة ..

النقطة الثانية التى لابد من الاشارة اليها ان جهاز المدعى الاشتراكى لم يتخذ اجراءات فرض الحراسة والمصادرة فى هذه المرحلة وهذا لوضع اصحاب الشركات امام التزامهم القانونى الذى حدده القانون برد اموال المودعين قبل ١٩٩٠/٦/٩ ..

ومن هنا كان عدم القرار بعدم وضعهم تحت الحراسة خلال هذه المدة لالتزامهم بالمهلة القانونية .. لان فرض الحراسة معناه ، غل يد اصحاب الشركات من التصرف فى اموالهم .. وبالتالى يكون إلزام اصحاب الشركات فى المدة القانونية المحددة غير ذى موضوع وينتقل الالتزام من اصحاب الشركات الى المدعى العام الاشتراكى .. وهذا يفتح المجال لاصحاب الشركات من الافلات برد اموال المودعين ..

بدر والهدى مصر

وقد التقت آخرساعة مع المستشار عبدالمعز ابراهيم مساعد المدعى العام الاشتراكى ومدير ادارة التحقيق بالجهاز وقال :

كشفت التحقيقات التى اجراها الجهاز مع اصحاب الشركات والمودعين عن الآتى :

● اولا بالنسبة لشركة الهدى مصر :

● عدد المودعين بها ٣٩ الفا و٩٨٨ مودعا ..

● تلقت اموالا بحوالى ٣٦٤ مليون جنيه .

● المفروض ان تسدد خلال هذه الفترة ٦,٦ من أموال المودعين وقد تجاوزت هذه النسبة .

وقال المستشار عبدالمعز ابراهيم ان اصول الهدى مصر كافية لرد اموال المودعين .. وتقوم شركة الهدى مصر برد الاموال والانتظام فى السداد ..

● بالنسبة لشركة بدر للاستثمار :

● عدد المودعين ١٨ الفا و٢٢٤ مودعا .

● تلقت اموالا بحوالى ١٢٥ مليون جنيه .

● ردت حوالى ٢٤ مليون جنيه ..

وبدر للاستثمار ايضا منتظم فى السداد .. وقد يجاوز نسبة الـ ٢٠ بالمائة المحددة طبقا للجدول الزمنى لهيئة سوق المال .

● بالنسبة لشركة الحجاز :

قال المستشار عبدالمعز ابراهيم ان شركة الحجاز يقوم الجهاز بالتحقيق معها للتاكد من جدية والتزام الشركة برد أموال المودعين .. فالشركة نشاطها متركز فى العقارات .. وليس لديها سيولة نقدية .. ويتم حاليا بيع هذه العقارات للمودعين - وهذا يستغرق بعض الوقت .

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نيوكايرو والمراكشي

وقد كشفت التحقيقات التي باشرها جهاز المدعى العام الاشتراكي بشان شركة نيوكايرو والتي

تولاها المستشار محمد شاهين مساعد المدعى الاشتراكي قال :

يتركز نشاط شركة نيوكايرو بتقديم خدمات السيارات :

● عدد المودعين بالشركة ١٧٠٠ مودع .

● اجمالي الايداعات ٣ ملايين و١٠٠ الف جنيه تقريبا .

● حسب برنامج الرد الذى حددته الهيئة العامة لسوق المال يبدأ الرد في الاسبوع الاول من مارس القادم والمفروض انه بدءا من هذا التاريخ وحتى ١٩٩٠/٦/٩ يتم سداد كافة الايداعات وفقا للجدول الآتي :

● الدفعة الاولى ٢٥٠ الف جنيه .

● الدفعة الثانية ٥٠٠ الف جنيه .

● الدفعة الثالثة ٧٥٠ الف جنيه .

● الدفعة الرابعة مليون و٥٠٠ الف جنيه .

وقد وعد المسئولون بالشركة ان يتم رد كافة الايداعات خلال البرنامج المحدد .. وفي حالة تعثرهم عن الرد يتم اتخاذ الاجراءات القانونية وهذا من سلطة رئيس جهاز المدعى العام الاشتراكي علاوة على الاجراءات التي تتخذها النيابة العامة .

● وقد كشفت التحقيقات التي باشرها جهاز المدعى العام الاشتراكي بشان شركة المراكشي ، والتي تولاها المستشار هشام العياط مساعد المدعى الاشتراكي عن الآتي :

● عدد المودعين في (١٩٨٨/٦/١٠) ٢١٠٥ مودعا .

● حجم الأموال ١٣ مليونا و١٥٦ الف و٦٠٠ جنيه .

● ما تم رده بعد (٨٨/٦/١٠) ٦٠٣ الفا و٢٠٠ جنيه .

● الرصيد المتبقى وقت توفيق الأوضاع ١٢ مليونا و٥٥٣ الفا و٩٠٠ جنيه لعدد ١٣٣ مودعا .

وكشفت التحقيقات ان صاحب شركة المراكشي قدم موافقات مبدئية من المودعين على التخالص لـ ٢٧٥ الفا و٥٠٠ جنيه .. ويتم حاليا استقبال المودعين والتحقق من جدية هذه المخالصات .

سلطان والزهراء

وقد كشفت تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكي بشان شركتي سلطان والزهراء والتي تولاها المستشار عادل السعيد مساعد المدعى الاشتراكي عن الآتي :

● بالنسبة لشركة سلطان :

● عدد المودعين ٧٠ مودعا .

● جملة الايداعات مليون و٣٥٢ الف جنيه .

● الشركة بادرت بتنفيذ احكام القانون وقامت برد الاموال بعد مباشرة التحقيقات في جهاز المدعى الاشتراكي .. وتم رد الأموال قبل المهلة القانونية باربعة شهور ، والتي منحها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

● بالنسبة لشركة الزهراء :

● عدد المودعين ٢٤٣ مودعا .

● جملة الا يداعات ١٠ ملايين جنيه .

والشركة عبارة عن دار نشر لمؤلفات ادبية ودينية ومسلسلات وبرامج اذاعية وسينمائية .

بعد احالة الشركة لجهاز المدعى الاشتراكي .. توالى حضور عدد كبير من المودعين في هذه الشركة واكدوا جميعا في التحقيقات ثقتهم الكاملة في شركة الزهراء والقائمين على ادارتها ورغبتهم في استمرارها في نشاطها .

والشركة اكدت التزامها باحكام القانون وعدم الخروج عليه نحو التصالح عن كافة الايداعات واموال المودعين المستحقة قبلها .. وقد تقدمت اليها عروض مختلفة من بعض الدول العربية للمساهمة بجزء كبير في تلك الشركة وتسوية مستحقات المودعين ورد اموالهم والعمل في الاطار القانوني المسموح ..

ضمان أموال المودعين

● حاولت بعض الشركات التسوية مع المودعين بتحويل ودائعهم الى اسهم والدخول كمساهمين وتحويل شركاتهم الى شركات مساهمة .. ؟

قال المستشار عبدالمعز ابراهيم ان هذا الأمر مخالف للقانون ولا يسمح إلا برد اموال المودعين خلال هذه الفترة .. وقد تم السماح لاصحاب الشركات بالرد العيني لايداعاتهم .. ولكن ليس بتحويل الودائع الى اسهم .. لان هذا يغير من الوضع القانوني للمودع والعلاقة بين المودع والشركة وهذا مخالف للقانون ..

كما ان مسالة تحويل الشركات الى شركات مساهمة لهذا يخضع للقانون ١٥٩ وقانون الشركات ولا علاقة لنا بهذه المسالة .. كما ان هناك

فتوى من مجلس الدولة بضرورة رد اموال المودعين نقديا اولا وعينيا بموافقة المودعين .

وحرصا على اموال المودعين تؤخذ الاموال الخاصة لاصحاب الشركات ضمانا لاموال المودعين .

● يرى بعض خبراء الاقتصاد ان تسييل اصول الشركات خلال هذه الفترة القصيرة (المهلة القانونية) يعرض الشركات للخسارة ؟

قال المستشار عبدالمعز ابراهيم :

هذه مسالة ليس لنا دخل فيها .. انما البيع يتم تحت إشراف الجهاز .. ومادام هناك تراض بين المشترى (المودع) والبائع (صاحب الشركة) وتذهب الحصيلة للمودع فليست هناك مشكلة .. كما انه يتم تثمين ما يتم بيعه حتى لا يباع بابخس الأسعار .. من جهة .. وحتى لا يباع للمودع بسعر مغالى فيه من ناحية اخرى ..

كما ان هناك ايضا تسهيلا من جانب جهاز المدعى العام الاشتراكى ببيع اصول وممتلكات الشركات للمودعين .. فإذا كان السوق لا يسمح باستيعاب كل هذه الأصول دفعة واحدة ، فإن توزيع هذه الاصول على المودعين دون إكراه او اية ضغوط فهذا من مصلحة المودعين ..

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بداية ساخنة لقضية « النهب الكبرى »

محاكمات الريان

حكاية الذهب المسروق والقروض الحسنة ؟

● شركة الريان فى هيوستن : غرفة فى فندق والرصيد صفر !

● تحقيق : سيد عبد القادر ● تصوير : مكرم جاد الكريم ومناع محمد

ساخنة جدا بدأت وقائع قضية « النهب الكبرى » أو قضية آل الريان الذين نهبوا ودائع ١٧٤٦٠٠ مواطن بلغت قيمتها حسبما يقول سوق المال مليارى و٢٠٠ ألف جنيه بينما يدعى أحمد الريان أنها مليار و٧٠٠ ألف جنيه فقط دفعها المودعون بالجنيه المصرى وبالدولار بسعر صرف ١٠ يونيو ٨٨ ..

فتح أحمد الريان النار فى كل اتجاه عندما سمحت له المحكمة بالحديث لمدة ٤٥ دقيقة عندما طالب بإلقاء بيان يقترح فيه حلا سلميا لمشكلة المودعين .. قال ان قانون تلقى الأموال الجديد - فيما يبدو - قد فصل لايداعه هو وأهله فى السجن .. وانه لا يستطيع أن يرد أموال المودعين وهو وراء القضبان وانه يطالب بالافراج عنه لمدة ٤٥ يوما فقط ليدير محلات الذهب التى يمكن أن تدر مليون جنيه شهريا .. ومشروع مساكن المغتربين الذى يمكن أن يدر مليونا آخرى .. أو احضار مدير شركة الريان بهيوستن الذى يضمن بحضوره مائة مليون أو مليار جنيه بضمان أصول شركاته ..

اتهم الادعاء أن كلام أحمد الريان لا يحمل إلا نية مبيتة لاغتيال حقوق المودعين .. وكشف أن شركته فى هيوستن ليست إلا حجرة فى فندق وكل رأسمالها ١٢٠ ألف دولار بقى منها - كما قالت سكرتيرته فى محادثة تليفونية - ٥٥ ألف دولار هى نفقات الشركة فى أربعة شهور .. وقال الادعاء أن الريان لم يكن أمينا على أموال مودعيه لأنه أغدق منح القروض الحسنة بالملايين هنا وهناك .. وأن كل ما تم التحفظ عليه من أصول لا يتعدى نسبة مئوية قليلة من أموال المودعين الذين باع بعضهم ما يملك .. أو أمضى سنوات عمره فى الغربة من أجل أن يجمعها .. وبعضهم أصبح لا يملك ثمن الدواء !!

وقالت النيابة : اننا نتمنى الحل السلمى .. الذى يتحدث عنه .. ولكن أين هى أموال المودعين .. أين ذهبت .. أين أخفى أبوه الذهب قبل ساعات من التحفظ .. ليقل لنا أين ٥٠ أو ٦٠ بالمائة من أموال الناس على الأقل ليثبت حسن نيته ..

كانت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمود حسن عبداللطيف قد عقدت يومي الأحد والاثنين الماضيين أول جلستين في محاكمات « آل الريان » بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر .. وهي نفس القاعة التي شهدت محاكمات تنظيم الجهاد .. وتنظيم الناجون من النار وتنظيم ثورة مصر ..

وقد حضر عشرة متهمين من ١٣ متهما .. على راسهم احمد توفيق عبدالفتاح (الريان) وشقيقه محمد عبدالفتاح ووالدهما توفيق عبدالفتاح (٧٣ سنة) .. وجلسوا الثلاثة في اليوم التالي للمحاكمة في قفص واحد بعد أن كان « محمد » المحبوس في قضية بيع ١٥ مليون طن فول تدميس بطرق غير قانونية .. في قفص وحده .. بينما جلس احمد ووالده في قفص .. وقد وافقت المحكمة على ضم محمد لهما في اليوم التالي بعد طلب احمد لذلك لأن محمد لم يلتق بوالده منذ شهور طويلة .

كان احمد توفيق عبدالفتاح يرتدي بدلة السجن الزرقاء في أول يومي المحاكمة بينما كان محمد يرتدي بدلة سجن تم تفصيلها – فيما يبدو – خصيصا له لتبدو كملابس الجماعات الاسلامية (الزي الباكستاني .. جاكت طويل واسع وبنطلون) وكان يحمل مصحفا صغيرا في جيبه ويغطي رأسه بطاقية بيضاء ومجرد أن يستمع للأذان الذي يرتفع من مسجد قريب من القاعة أن يرفع صوته بالأذان .. وتتركه المحكمة حتى ينتهي .. ثم يخلع حذاءه ويصلي في القفص وحده .. بينما لا يصلي أحمد .. ولا يصلي الوالد !!

الوالد كان يرتدي جلباب بيج ويغطي رأسه بطاقية بيضاء ..

٤١ جناية وجنحة !!

في ١٧ صفحة جاءت الاتهامات التي وجهتها النيابة للمتهمين .. وهي : الامتناع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها والمثبت قيمتها بالكشوف المرفقة بالتحقيقات وعدم اخطار سوق المال بالمبالغ التي تلقوها من المواطنين وقائمة المركز المالي وعدم نقل ارصدة الشركة المودعة بالخارج لدى احد البنوك المعتمدة والخاضعة لاشراف البنك المركزي المصري ، كما حولوا واودعوا في بنوك ومؤسسات مالية بالخارج خلال مدة توفيق الأوضاع دون الحصول على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعدم عرض مستنداتهم ودفاترهم على المحاسبين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبات وعدم إعداد برنامج زمني لرد الأموال للمودعين والاستيلاء على نقود المودعين بطريقة احتيالية وتحرير عقود ضمنوها ان فوائد المبالغ المودعة تصرف لهم شهريا ثم اصدروا قرارا باعتبار ما سبق صرفه يخصم من اصل الودائع وعدم دعوة الجمعية العمومية للانعقاد .. وتوجيه الدعوة للمواطنين للاكتتاب دون الحصول على موافقة وزير الاقتصاد وعدم إعداد ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر .. والتزوير في الدفاتر وإثبات ان المبالغ المودعة بشركة كابكوم بلندن هي ٢ مليون و٧٩٤ الفا و٩٢٠ دولارا امريكيا بالرغم من ان المبالغ التي حولت للشركة المذكورة هي فقط ٧٩ مليونا و٥٥٧ الف و٤١٥ دولارا .. لا غير ..

وصلت التهم الموجهة للمتهمين ٤١ جناية وجنحة وبالطبع فإنه عندما سألت المحكمة كلا منهم : مذنب .. ام غير مذنب ؟ .. قال كل منهم : غير مذنب ..

الريان يفتح النار

يلتقط احمد الريان الفرصة .. ويمسك عليها بكلتا يديه عندما تتيح له المحكمة فرصة الكلام .. فيتحدث لمدة ٤٥ دقيقة كاملة دون توقف .. قال احمد الريان اننا لم نكن حفاه كما يصوروننا قبل انشاء شركة توظيف الأموال عام ٨٢ .. ولكننا قبل ذلك بأربعة اعوام كنا نملك ارصدة في البنوك قدرها ٥ ملايين دولار و١٥ مليون جنيه .. كلها أتت الينا كتحويلات من الخارج .. وهي نتيجة لعمل أخونا الاكبر فتحي في الخارج ..

وادعى احمد الريان ان هناك مستندات كثيرة لصالحهم تم اخفاؤها ..

وقال الريان ان لديه حلا سلميا لمشكلة المودعين .. فهل تسمح لي المحكمة بطرحه .. فوافقت المحكمة .. فقال :

لدينا مطلب خاص بأموالنا في الخارج .. لأن شركتنا عندما حولت اموال لمؤسسات او بنوك في الخارج تم ذلك عن طريق بنوك بمصر .. وقد كان بودنا ان تتشكل لجنة من المحاسبين الذين انتدبهم الجهاز المركزي لمتابعة المركز المالي للشركة لمعرفة خط سير هذه الأموال .. فمثلا اذا كنا اخرجنا جزءا من الأموال عن طريق المصرف المالي يذهب جزء منه لأمريكا وآخر لسويسرا وثالث لألمانيا .. نعرف أين توجهت هذه الأموال وأين ذهبت بعد ذلك .. وهذا سيوضح اذا كان آل الريان قد أخذوا – او لطشوا – هذه الأموال لأنفسهم أم انها في حسابات الشركة هذه الشخصية الاعتبارية .. والنيابة لم تفعل هذا ..

نحن نعترف ان مشكلتنا حساسة .. والطريقة التي عالجت بها الحكومة المشكلة جعلتها كالنار يخشى كل واحد الاقتراب منها .. لذلك فلن تكون النهاية لهذه القضية إلا على يد هذه الهيئة الموقرة ونحن نتمنى الا تكون النهاية درامية والشركة لها

في مصر اصول كثيرة ورؤوس مشروعات كبيرة .. اراضى زراعية واراضى بناء ومشروعات عقارية .. لكن لما صدر قانون تلقى الاموال الجديد رقم ١٤٦ كان هناك حالة سحب شديدة على شركات توظيف الاموال عامة والريان بصفة خاصة التي كانت لها نصيب الأسد من هجوم الصحافة وتصريحات سوق المال .. وصوروا الامر للمودعين باننا في كارثة حتى انه اى مودع كان ياتي الينا يطلب امواله واذا قال له موظف الشباك انتظر السيولة او اى شيء يعتدى عليه بالضرب ومع هذا ردنا للمودعين في ١٠ شهور قبل القبض علينا ٣٥٠ مليون جنيه .. اى عشر ما تلقيناه (مليار وسبعمائة مليون) الى ان انتهت السيولة فماذا نفعل ..

حاول احمد الريان أن يبين للمحكمة انهم مضطهدون .. وكان القانون الجديد قد فصل عليهم .. ولم ينفذ إلا عليهم فقال : عندما صدر القانون كانت هناك ١٠٦ شركات تلقى اموال انقسمت بعد صدور القانون الى ٣٣ شركة قالت سنوفق اوضاعنا منها شركة الريان .. وشركات قالت لن نوفق واخرى لم ترد .. الشركات التي قالت سنوفق اوضاعنا جميعها اعطوها مهلة سنة إلا نحن .. والثانية التي قالت لن نوفق تركوها سنة .. والتي سكتت اعطوها ايضا مهلة سنة .. هل يعطونا مهلة سنة ونحن في السجن .. لماذا الريان ؟ إذن نحن مستهدفون ..

وقال احمد الريان : في ٢٦ مارس عام ٨٩ قلت للمسئولين ان حبسنا لن يفيد .. فلدينا عشرة معارض ذهب اتركوني ٤٥ يوما لاديرها وسنملؤها ذهبا ومجوهرات وهذه تدر في الشهر الواحد مليون جنيه ولدينا مشروع اسكان للطلبة المغتربين لو تمكنت من ادارته سيدر مليونا اخرى .. وإلا فكيف احضر فلوس الناس وأنا في السجن ..

واذا كان هذا هو المنطق الذى تتبعونه فاحبسوا الاخرين الذين لم يردوا اموال المودعين ..

وقال : في شهر ابريل ٨٩ وبعد ٣ اسابيع من التقدم بهذا الطلب شركة الريان في هيوستن وهى شركة مساهمة وهى التي وردت لمصر عام ٨٩ ½ مليون طن ذرة في وقت لم يكن في مصر ذرة .. هذه الشركة تعقد اجتماعا كل شهر (في الثلاثاء الثالث من كل شهر) يحضره اعضاء مجلس الادارة .. ولان كلا منهم يكون في بلد فالاجتماع يعقد على التليفون .. ويسجل ويعمل محضر به ويرسل الينا في مركز الريان بالهرم ..

احد الاجتماعات التي تمت وانا في السجن وافقت النيابة مشكورة على ان احضره على التليفون كلمني بوب دوكر مسئول في هيوستن وقلت له نحن في مازق عندنا اصول وليس عندنا سيولة فقال انا مستعد احضر سيولة على قدر ما تحتمل الاصول لو مائة مليون او مليار .. قلت له هل تستطيع ان ترسل تعهدات مكتوبة قال نعم .. طلبت منه ان يحضر فخشى على نفسه لاننا كلنا - انا وابنى واخى - في السجن فقال مستعد اقابل اى مسئول خارج مصر .. او اتركوا لى دعوة في السفارة الامريكية وساحضر غدا .. ورفضوا ارسال دعوة له ..

وقال احمد الريان : لدينا مصنع للملابس المطرزة في اليوم لنا خمس سنوات نستعد له ونجهزه .. وشركة اعلاف في طنطا دفعت لزيادة راس مالها ١٤ مليونا .. ومستعد لتشغيل كل هذا لو خرجت.. فإما ان تسمح الهيئة الموقرة بخروجي او تحضر بوب دوكر عن طريق السفارة الامريكية ..

وقال احمد الريان ان لدينا ١٧٤ الفا وستمائة مودع لو زاد عنهم واحد .. فان دمى حلال .. جمعنا منهم مليارا وسبعمائة الف جنيه دفعت اما جنيهات او دولارات بسعر صرف ١٠ يونيو عام ٨٨ وقال السيد رئيس هيئة سوق المال انها ملياران ومائتا الف واننا نريد ان ناكل ٥٠٠ مليون وتحقيقات النيابة اثبتت صحة ارقامنا وحتى لو كان المركز المالى الآن تعبان فليست جريمة فنحن نستطيع ان نتدارك هذا لو كنا بالخارج .. ففى عام ٨٦ حدثت ازمة ولم نرد احدا من الذين جاءوا يطلبون اموالهم .. وما يحدث الآن مثل ما حدث عام ٨٦ .. نحن لسنا نصابين وهل هناك نصاب يعمل عقود مع مؤسسات يدفع مقدم ١٠٠ مليون جنيه لتثبيت سعر الورق الخام ..

النيابة تفضح بالأرقام

وكما اخذ احمد الريان حقه كاملا .. طلب المستشار ساهر درويش احد ممثلى الادعاء الأربعة التعقيب على ما قال .. فرد على ادعاءات احمد الريان بهدوء وبالارقام والحقائق .. قال المستشار ساهر درويش :

— عندما قال احمد توفيق عبد الفتاح ان لديه حلا سلميا شعرت بالسعادة . والحل السلمى بالفعل يقره القانون وتصورت ان يقول هذه هى اموال المودعين اردها إليكم وكفا الله المؤمنين شر القتال ..

لقد كنا حريصين على ان يتم كل شيء بالسلم حتى عندما قدم اخوه الاكبر بلاغا ضده يتهمه هو ومحمد بخطفه ورفع دعوى بذلك .. ناشدناه ان يتنازل عن الدعوى .. وسعينا لان يتم كل شيء بينهم بسلام لاننا نؤمن ان الخلاف ليس في صالح أحد .. وان الاموال التي يديرونها ليست اموال

المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

الريان وانما هى اموال الشعب ..

● كيف يدفع الريان ١٠٠ مليون جنيه مقدما لعقود سيتم تنفيذها على سنوات . وتقول انك كنت امينا على اموال المودعين .. ان لدينا بالفعل فى المخازن كتبا ب ٤٢ مليون جنيه .. لكن هل اعطى كل مودع هو واولاده كتبا .. ان الناس لا ياكلون اوراقا ولاكتبا ..

● ويقول ان النيابة كانت من المفروض ان ترسل المحاسبين الذين عينهم الجهاز المركزى للتاكد من سير الاموال التى اخرجوها خارج مصر .. ونحن بالفعل ارسلناهم ليسالوا عن ارصدة الريان فى البنوك وقالوا ان الرصيد صفر .. !!

ان احمد الريان يقارن نفسه بالبنك .. ويقول انه يعانى من نقص السيولة فقط .. وان هذا امر ممكن ان يحدث لاى بنك .. نعم ولكن هذا لاينفى ان اى بنك لو سحب منه مبالغ كبيرة ونقصت او انتهت سيولته فلابد ان تبقى لديه مشروعات او قروض استثمارية قدمها لافراد او جهات تطمئن الناس .. وليقل لنا هو اين هذه المشروعات فيكشف لنا عنها .. ان ما وضعنا ايدينا عليه ضئيل .. ضئيل لايشكل إلا نسبة مئوية صغيرة من اموال المودعين ..

سرقوا الذهب

ويقول المستشار ساهر درويش : يتحدث احمد توفيق عبد الفتاح عن الذهب الذى سيملا به محلاته .. ولنا اسأله اين هذا الذهب لقد قام والده بسحب كل الذهب الذى كان بهذه المحلات قبل التحفظ عليهم بساعات .. وليقل لنا من اين سياتى بذهب قيمته ٤٠ مليون جنيه لياتى لنا بالذهب وسنعين من يقوم على ادارته ..

ويتحدث عن تعهدات بوب دوكر مدير شركته بامريكا .. اذا كان بوب دوكر سيحضر الف مليون او مليارا فليات به مرة واحدة .. اما اذا كان سيحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية لمشروعات سننتظر حتى تقوم وتبدا فى اضرار الربح ثم ننتظر حتى يرد من ارباحها اموال المودعين فهذه مسالة اخرى ..

ويفجر المستشار ساهر درويش قنبلته عندما يقول : انه يتحدث عن شركته فى هيوستن ولقد استعلمنا عن هذه الشركة فوجدنا انها شركة راسمالها ١٢٠ الف دولار . فى محادثة تليفونية معه قالت له سكرتيرته ان كل ما تبقى لديهم فى الشركة ٥٥ الف دولار تكفى فقط نفقات للشركة فى اربعة او خمسة اشهر .. والشركة كلها مجرد حجرة مستاجرة فى فندق يعقد فيها اجتماعات بالتليفون .. ما هو راسمال هذه الشركة وما هى ميزانيتها .. ليقل لنا احمد توفيق عبد الفتاح .. يقول ان لديه ٥٠ الف متر مربع يمكن ان يقيم عليها مدينة سكنية والحقيقة ان هذه الارض هى ٥٣ فدانا فى شرق القاهرة حاول الحصول على رخصة لاقامة مبان عليها فرفضت الجهات المختصة لانها اراضى زراعية والدولة تعلن انها ضد البناء على اراض زراعية ..

ويستمر المستشار ساهر درويش فى مواجهته فيقول : مصنع الملابس المطرزة الذى يتحدث عنه عينا رئيس مجلس ادارة له وسنديره .. ومصنع الاعلاف الذى يقول انه سيوفر احتياجات مصر من الاعلاف ودفع ١٤ مليون جنيه لزيادة راس مال لم يرد راس ماله ومازال ٣ ملايين جنيه وحصل على قروض من البنوك ولقد عين بنك مصر مديرا لهذا المصنع والبنك مصمم على عدم تركيب الالات وهناك مشكلة كبيرة مع البنك ..

ويقول المستشار ساهر درويش : تقول انك امين على اموال المودعين وتوزع الملايين قروضا حسنة .. مستشفى واحد حصل منه على قرض حسن قدره ثمانية ونصف مليون جنيه قرض حسن نسعى لرده بالطرق الودية لان الطرق القانونية قد لاتسعف ونحن الذين نحرص على اموال المودعين لانهم اهلنا وجيراننا واصدقاؤنا هناك من سافر وضيع عمره من اجل ان يجمع المبلغ الذى اودعه لديه وهناك من باع كل شيء يملكه ليحول ثمنه الى وديعة .. ومن هؤلاء من لايملك ثمن الدواء الآن ..

ان احمد توفيق عبد الفتاح يقول كلام جميل وكلام ضخم .. اتركونى وانا احضر لكم اموال الناس .. اين هى اموال الناس .. انها نية مبيته لاغتيال حقوق المودعين .. ويقول ان القانون كانه مفصل عليه .. ونحن نقول دلنا على ٥٠ بالمائة او ٦٠ بالمائة من هذه الاموال كبادرة لحسن النية ..

بلا أقنعة

حامد سليمان

رجال اعمال .. وليسوا لصوصا

فى الوقت الذى اعطى فيه رئيس الدولة تعليمات صريحة .. بسرعة رد اموال المودعين .. ولو ادى هذا إلى صدور تشريعات جديدة ..

وفى الوقت الذى حاول فيه د . عاطف صدقى .. إصدار قرار سياسى لرد ١٠ ٪ فورا من اموال المودعين - وخاصة من اموال الريان - قبل صدور الاحكام النهائية ..

يقف صغار اباطرة « هيئة سوق المال » - ضد سياسة الدولة - رافعين شعار قانون توظيف الأموال .. ونرى كبيرهم يتتبع ضحاياه ، ليس فقط هؤلاء الذين قام بتحويلهم على القضاء ولكن ايضا هؤلاء الذين قرر - بتعسف - عدم توفيق اوضاعهم - وتحويلهم إلى مكتب المدعى الاشتراكى ..

وفى هيئة جهاز المدعى الاشتراكى .. بقيادة المستشار عبد السلام حامد .. حيث يعمل نخبة مستنيرة من المستشارين المخلصين من امثال عبد المعز إبراهيم - وعادل السعيد فوجىء هذا الجهاز بالعديد من الحقائق المذهلة :

● ان بعض هذه الشركات - مثل شركة الهدى والحجاز - كانت تحقق اربلحا حتى آخر ميزانية لها عام ٨٨ وعندما جاء محاسبو هيئة سوق المال عام ٨٩ سجلوا ميزانيات خاسرة .. (متجاهلين) توقف هذه الشركات عن العمل إذاعانا لتعليمات قانون التوظيف .. ومتجاهلين .. ان معظم اموال هذه الشركة اصبح (معظمها) فى (صورة) اصول وسلع ومصانع وخلافه .. ولم يعترفوا إلا بالأموال السائلة .. وكانت من الطبيعى ان (تبدو) الميزانيات وكانها خاسرة

● ان بعض (المنتفعين) فى الهيئة .. ذكروا لبعض اصحاب هذه الشركات ان فى إمكانهم تسجيل (سلامة) ميزانيات هذه الشركات وتوفيق اوضاعها .. إذا (تفاهموا) معهم .. ولما رفض البعض هذا الاسلوب .. قالوا لاصحاب هذه الشركات : بصراحة نحن لدينا تعليمات من فج النور شخصيا بتصفية هذه الشركات - وسحقها مع ان سياسة رئيس وزراء الدولة .. تقف عكس ذلك تماما ! !

● عندما رفض اصحاب الشركات هذا التعسف فى رصد الميزانيات .. وهذا (التفاهم) المريب .. وذلك (التهديد) .. فوجئوا بعدم توفيق اوضاع شركاتهم .. ورفع سلاح قانون التوظيف الذى يحتم رد اموال المودعين فى موعد اقصاه ٩ - ٦ - ٩٠ م ..

● اكتشف جهاز المدعى الاشتراكى .. ان بيع اصول هذه الشركات حتى شهر يونيو القادم - علاوة على استحالته من الناحية (المالية والاقتصادية) - فإنه سوف يؤدى إلى خسارة فادحة للمودعين واصحاب الشركات .. إلى جانب احداث المزيد من هز الاقتصاد المصرى .. حيث لا مجال (لاتخام) السوق بكل هذه السلع الا ببيعها بربع ثمنها

● والاغرب من هذا ان جهاز المدعى الاشتراكى .. اكتشف ان الهيئة قد حشرت إحدى شركات النشر الكبرى - الزهراء للاعلام - وسط هذه الشركات .. لمجرد رفضها الاذعان لمندوبى فج النور .. مما جعله يتخذ منها موقفا شبه شخصى .. ناسيا أن تعريض إحدى

شركات النشر للاغلاق .. معناه إتاحة الفرصة لدار نشر اجنبية ان تعبث باتجاهات العقل المصرى .. وهو موقف رفضته الدولة تماما .. وأوصت بإيجاد حل مرن وعاجل لهذه الشركة بالذات

وإزاء هذه الحقائق الغريبة .. فقد قرر مستشارو الهيئة .. اعادة النظر فى ميزانيات هذه الشركات .. وتفهمت استحالة طرح اصولها للبيع فى هذه المدة القصيرة .مما يعرض الاقتصاد المصرى للخطر .. ويحاول مستشارو المدعى الاشتراكى .. التفاهم مع المودعين واصحاب الشركات بما فيه صالح الطرفين .. وصالح البلد .. من خلال إجراءات مرنة لا تعارض القانون .. ولا تهز الاقتصاد القومى .. مادام هناك تفاهم ورضا بين المودعين واصحاب الشركات .. سواء بتحويل هذه الشركات إلى شركات مساهمة أو رد اموال المودعين .. بكافة الطرق (اموال أو سلع) والحصول على مخالصات برضا الطرفين .. حتى تنقذ هذه الشركات .. والمودعين .. من موقف الهيئة المتعنت بضرورة رد الأموال حتى ٩/ ٦/ ٩٠ القادم .. او تحويل اصحاب الشركات للمحاكمة والسجن كما يطالب فج النور .. فقد رفض المستشارون منطق « دكتور » الهيئة او ديكتاتورها .. وقالوا له ان هؤلاء فى النهاية مصريون وليسوا صهاينة .. رجال اعمال وليسوا لصوصا .. مواطنون لا اسرى ..

والسؤال الآن .. الم يكن من الاحرى ان يقوم جهاز فج النور بالدور الاقتصادى الواعى الذى يقوم به جهاز المدعى الاشتراكى الآن .. ؟!!

إنه مجرد سؤال ..

رسالة من البانيا .. الى شيخ الأزهر

برهان الدين فيلى .. أحد القيادات الاسلامية المرموقة فى البانيا .. بعث لى برسالة يقول .. لقد سقطت جميع القلاع الشيوعية فى اوربا الشرقية .. عدا دولة صغيرة هى البانيا .. كانت هى العمود والركن الاسلامى فى اوربا كلها لاكثر من خمسة قرون .. واصبحت جزيرة منسية بعد الحكم الشيوعى الشمولى .. فإذا علمنا ان ٧٥٪ من سكان البانيا مسلمون لاستطعت ان تعرف لماذا أوجه رسالتى لمصر .. التى وجهت لالبانيا ـ من إذاعاتها ـ أول إذاعة باللغة الالبانية بينما هناك برنامجان إذاعيان موجهان للاقلية المسيحية فى البانيا ـ الأول من الفاتيكان ـ والثانى من محطة مونت كارلو .. إلى جانب عشرات المبشرين الذين يرسلون إلى البانيا لخدمة اغراض سياسية واستعمارية اقتصادية ..إننا نناشد الازهر .. المزيد من الاهتمام بمسلمى البانيا .. بإرسال الدعاة والكتب واشرطة الفيديو .. التى تبصر المسلمون هنا بدينهم .. وتربط مسلمى البانيا بالعالم الاسلامى.. ويكفى ما تعانيه البانيا من الحكم الفاشى الشيوعى ..

فى محاكمة ال الريان :

الدفـاع : غـاب المتهـم الحقيقى !

الريان : مشروعاتى المعطلة .. ارباحها مليونا جنيه شهريا !!

كتب احمد عبد المنعم :

اكد الدفاع عن آل الريان امام المحكمة ان المتهم الحقيقى فى قضية الريان قد غاب من قفص الاتهام .

اشار خلال الجلسات التى عقدت اعتبارا من يوم الأحد الماضى لمحاكمة آل الريان .. ان الحكومة هى المتهم الحقيقى لانها سمحت لشركات الريان بالعمل فى مجال توظيف الأموال .. ثم قامت بتصفية هذه الشركات .. والاستيلاء على اموالها .. ولم ترد هذه الأموال الى اصحابها .

وطالب احمد الريان بضرورة ان يتولى مسئولية اعمال الشركات شخصية اعتبارية لتقوم بادارة مشروعاتها اثناء نظر القضية حتى يمكن اعادة اموال المودعين وحتى لا تنهار هذه المشروعات .

واوضح ان المشروعات المتبقية حتى الآن تشمل معارض للذهب وبعض العقارات السكنية وانها يمكن ان تدر ربحا شهريا يعادل مليونى جنيه .



احمد الريان

وطالب يوسف صقر محامى الريان بالافراج عن الحاج توفيق عبد الفتاح والتحفظ عليه فى منزله لظروفه الصحية كما طلب تخصيص نفقة شهرية لاسر المتهمين الذين لا يجدون مصروفات معيشتهم !!

رفضت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار محمد حسني عبد اللطيف يوم الاثنين الماضي الافراج عن الحاج توفيق عبد الفتاح الريان ، وكذلك رفضت تخصيص نفقة شهرية لأسرة الريان .

كان الدفاع قد طلب الافراج عن توفيق عبد الفتاح الريان لكبر سنه ، وكما طلب تخصيص نفقة من الاموال المتحفظ عليها لأسرة الريان ، رفضت النيابة على اساس ان الاموال التي تم التحفظ عليها اموال المودعين ، وليس للريان فيها الا جزء ضئيل .

اكد الدفاع في رده ان الريان يمتلك جزءا كبيرا من الأموال المتحفظ عليها .

قال احمد الريان : إنه طلب حضور بوب ووكر إلى القاهرة ، وانه في إحدى إتصالاته معه ، قال له إنه مستعد لاحضار أى مبلغ يحتاجه لرد اموال المودعين .

واضاف ان هناك مستندات حصلت عليها الشرطة اثناء هجومها على الشركة واخفتها واقترح الريان ان تسافر لجنة من الجهاز المركزي الى الدول التي بها اموال وتقوم بالتقصي والبحث بدلا من الاستقصاء وسؤال البنوك من داخل مصر .

وكشف الريان عن ان هناك شخصا ساومه على الهروب خارج مصر ، واتضح انه من المباحث !!

وتساءل الريان : لماذا لا توافق الحكومة على دخول بوب ووكر إلى مصر ، رغم انها تسمح لأى شخص ؟

واكد الريان انه يستطيع رد الاموال خلال ستة شهور ، إذا افرجت عنه النيابة .

وردت النيابة على ذلك بان الريان قام بتهريب الأموال للخارج ومنها الأموال التي عمل بها توكيلا لشخص ما والذى حصل بمقتضاه على ٤٤ مليون جنيه وتمكنت النيابة من استردادها .

ثم اعطى قروضا حسنة لأحد المستشفيات قيمته ٨,٥ مليون جنيه ، وكذلك لبعض العاملين في المؤسسات الصحفية ، وهذه كلها اموال المودعين ، وفيما يخص الذهب قالت النيابة ان والد الريان قام بتهريبه قبل قرار التحفظ بساعات ولم نصل اليه .

وهنا تساءل ممدوح الوسيمي ـ محامي الريان ـ كيف لا تستطيع المخابرات والمباحث معرفة مكان الذهب او كيف حصل عليه والد الريان مع ان المباحث كانت تسجل عليه كل شيء حتى كادت تصل الى سريره نفسه !!

وقال انور عبد الله ـ محامي المتهم الأول والثاني : إن الشعب لم يتهم الريان وانما الحكومة هي التي تجاوزت معه حد الشكوى والحقد لانه كاد يصبح دولة داخل دولة . كل سياساتها الاقتصادية فاشلة .

تقارير المخابرات العامة فى قضية الريان

كتب ـ ثروت شلبى :

كشفت تقارير المخابرات العامة المصرية المودعة فى ملفات قضية الريان حجم امواله وممتلكاته خارج مصر خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ولندن وقبرص والمانيا الغربية وأبو ظبى والبحرين وبرمودا وسويسرا ولوكسمبرج .

كما كشفت تلك التقارير الهامة الأساليب الملتوية للريان فى التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية لاخفاء حجم امواله بها مستخدما اسلوب التوكيل غير القابل للالغاء لادارة ممتلكاته بالخارج ويقوم بموجبه بانشاء العديد من الشركات فى تلك الدول .

ولم تؤكد تلك التقارير ما ادعاه أحمد الريان فى تحقيقات النيابة العامة من وجود مزارع واصول ثابتة له بالخارج خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية .

بينما اكدت تقارير المخابرات تورط عدد كبير من الوزراء والمسئولين الحاليين والسابقين واقاربهم مع الريان وهو ما اطلق عليه « كشوف البركة » التى حفظت النيابة العامة تحقيقاتها فيها لعدم وجود ادلة .

كما كشفت تقارير المخابرات العامة ايضا الدور الذى لعبه فريد محمد جمال وهو قريب لاحد المسئولين فى اهدار اموال المودعين بشركات الريان وذلك بمساعدته لبعض الاجانب فى التزوير لصالحهم لبيع اسهم الريان فى بنك فيصل الاسلامي بقبرص التركية والذى كان يعمل به آنذاك .

وحول حجم ممتلكات الريان بالخارج وكيفية استردادها وردها للموعين وهى تغطى جزءا كبيرا من اموالهم المودعة . تقول تقارير المخابرات العامة المصرية ، أن للريان حسابات فى بنك كيميكال بنيويورك وتعاملات فى بيع وشراء العملات الاجنبية . كما تعامل الريان مع بنك « مانيوف كتشرزهانوفرا » فى مجال التبادل المالى العملات الاجنبية بان يضع الريان وديعة فيسمح له البنك بالبيع والشراء للعملات من خلال وديعة . وتعامل الريان مع بنك امريكان اكسبريس الذى يضم شركات شيرزون وليهمان وهاتون ونشاطه بيع اسهم مسندات وعملات وتمويل ويمتلك ٣٥ ٪ من راسمال أحدى هذه الشركات وان القانون الامريكى لايسمح إلا بنسبة ٥ ٪ للاجانب وبموافقة الحكومة الامريكية .

وحول كيفية استرداد اموال الريان بامريكا قالت التقارير ... لايمكن الحصول على قيمة الايداعات أو حجم التعامللفرد أو شركة مع بنك أو شركات المضاربة المالية فى امريكا لحرصها على سمعتها فى الاسواق وسرية تعاملاتها مع عملائها وإلا تعرضت لدفع تعويضاتهاضخمة بعد مقاضاتها وادانتها والمدخلالرسمي الوحيد لاسترداد اموال الريان بتلك الشركات الامريكية توفير المال والوقت . لان اجراءات التقاضى اتستغرق خمس سنوات بالاضافة الى خشية ان يزعم الريان امام الجهات القضائية الامريكية أنه مضطهد سياسي وحينئذ لن ترد امواله للمودعين فى مصر ! !

واضافت التقارير الامنية ان الريان يمتلك شركةللسفريات والرحلات بلندن

كما ان الريان كان يمتلك ٤٠ مليون دولار فى بنك ابوظبى الوطنى حتى ديسمبر ١٩٨٦ ، خسر منها ٢٧,٤ مليون دولار . وفى اوائل مارس ١٩٨٧ حول ٢,٦ مليون دولار لحسابه فى بنك امريكان اكسبريس ومنها لحسابه فى بنك مانيفاكتشر هانوفر ترست بنيويورك ثم حول إلى فرع البنك بالبحرين .

كما ان الريان كان يمتلك ١٠٠ مليون دولار فى حسابه ببنك امريكان اكسبريس فرع فرانكفورت بالمانيا الغربية وهو حساب غيرمتحرك ولم يستخدم . ويحتمل وجود ممتلكات اخرى له بالفرع الرئيسي للبنك بامريكا .

من ناحية اخرى كشفت مباحث امن الدولة فى خطاب لها للنيابة العامة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ . ان فتحى الريان اعترف قبل وفاته لزوجته شكريةسليمان محمد امام شقيقتيه أمينة ومنى بانه خسرمليار دولار فى المضاربات المالية العالمية المعروفة باحداث « الاثنين الاسود » وان ذلك كان سببا فى خلافاته المستمرة مع شقيقه التى انتهت الى اقصائه من منصبه كرئيس للشركة وتوليه بدلا منه .

كل يوم

بدا المدعي الاشتراكي استدعاء المودعين في شركات تلقي الاموال .. وتاكد ان بعض اصحاب الشركات يلجاون للضغط على المودعين بان « شيئا » احسن من لاشيء » بل ان بعضهم حاول اقناعهم بالحصول على نسبة من مستحقاتهم في صورة بضائع والقليل من الماء ..

وسمعت ان هناك اسلوبا غريبا .. وللاسف قانوني قد تلجا اليه بعض الشركات وهو « تخطيط » الاراضي التي يمتلكونها على امل إقامة مساكن عليها .. وفي المقابل يحصلون على مقدمات ماليه كبيرة ثم يقدمون هذه الحصيلة الى المدعي الاشتراكي لرد الودائع لاصحابها طبقا لقانون تلقي الاموال ..

وفي هذه الحالة تبرا ذمتهم ويصبح من حقهم السفر الى الخارج وليبقى من دفعوا المقدمات تحت رحمة الله وحده ..

●●●

وجاءني من يقول ان المهلة المتبقية لرد الودائع ليست كافية ، خاصة ان السوق مصاب بحالة ركود اقتصادي ..

قلت : امامك حتى ٩ يونيو القادم .. وبالقطع إذا كانت نيتك طيبة وتقوم برد الودائع للمواطنين ، انني على ثقة ان المدعي الاشتراكي سياخذ ذلك في الاعتبار ولن يسلط سيف القانون .

●●●

قال : وما الذي يمنع ان ارد الودائع في صورة بضائع او مساكن

قلت : وهل هذا منطق .. واذا وافق احدهم ورفض الآخر ، مالذنب الذي رفض .. ايضا هناك مشكلة السعر حيث انه من الطبيعي انك بهذا العرض ستخلق طلبا متزايدا على مالديك عن مساكن او اصول وبالتالى سترتفع قيمتها .. كما ان راى هيئة سوق المال تطبيق القانون العام في هذه الحالة هي ضرورة رد الاموال كما تسلمتها ، الا إذا ارتضى صاحب الوديعة .. وان كنت ارى انها ليست مجرد وديعة بل « مشاركة » وبالتالى يتعين التوصل الى حل وسط بشانها وتشكيل لجنة تضم ممثلا من مجلس الدولة لتقييم « الاصول » بالقيمة الحقيقية ، ولايتم ذلك الا بحكم قضائى .

●●●

نقلت وكالات الانباء منذ ايام ارقاما تدق ناقوس الخطر امام الدول العربية .. قالت ان استهلاك الغذاء في الوطن العربى يزيد بمعدل ٧٪ ، بينما لايزيد الانتاج باكثر من ٢٪ .. وعلى سبيل المثال سيقفز استهلاك القمح في العالم العربى الى ٤٩ مليون طن خلال عشر سنوات .

بينما لايتجاوز انتاجه ٢٨ مليون طن فقط !!

جميل جورج

المصدر : المصـــــــور

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجـــأة فــــى محاكمـة الريـان :

• المحكمة تأمر باستدعاء بوب ووكر وكيل الريان في أمريكا
.. والريان يعد باحضار مليار دولار إذا حضر بوب ووكر .

كتب : عـزت بـدوى

● فجر احمد الريان فى ثانى جلسات محاكمته واعوانه قنبلة مدوية لا يعلم احد حتى الآن مدى جديتها ، وما إذا كانت حقيقية ام وسيلة جديدة للمراوغة والتلاعب بمشاعر المودعين .. اعلن فى مرافعته عن نفسه امام المحكمة ان مدير شركاته بالولايات المتحدة الأمريكية "بوب ووكر" مستعد لإحضار مليار دولار امريكي لتشغيل مشروعات الريان فى مصر ورد اموال المودعين لديه ، وطلب إلى هيئة المحكمة توجيه دعوة رسمية لمدير اعماله الأمريكي لإنهاء الأزمة ، كما فتح النار على احد الوزراء الحاليين ، وشقيق وزير اخر حالى واتهم النيابة العامة بمجاملتهما فى عدم استرداد مبلغ ٥ر٦ مليون جنيه ومليون دولار امريكي لدى شركتهما ، الأمر الذى كهرب جو الجلسة التى كانت مخصصة اصلاً لفض الأحراز .. فتحولت إلى مواجهة ساخنة ومثيرة بين احمد الريان ودفاعه من جانب وممثلى النيابة العامة من جـانب آخر ●●

☐ كانت محكمة جنايات الجيزة قد عقـدت اولى جلساتها بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر لمحاكمة آل الريان واعوانهم وسط إجراءات امنية مشددة يومى الاحد والاثنين الماضيين وذلك برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد القاهر عبد الحكم وامانة سر حسين طنطاوى رئيس القلم الجنائى لاستئناف القاهرة واحمد رمضان وعبد الحميد بيومى وفى حضور ممثلى النيابة العامة المستشارون محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير إدارة الأموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة العامة . وبينما سارت الجلسة الأولى هادئة يوم الأحد ، حيث اكتفت المحكمة بإثبات حضور المتهمين المحبوسين والمفرج عنهم ودفاع كل منهم وفض بعض احراز القضية وإثبات ما بها فى محضر الجلسة جاءت الجلسة الثانية مثيرة صاخبة بداها احمد الريان بمؤتمر صحفى من داخل القفص استمر لمدة ساعة قبل بداية الجلسة .. وحين انتهت المحكمة من فض باقى احراز القضية صاح احمد الريان من خلف القضبان طالباً من هيئة المحكمة السماح له بالمرافعة عن نفسه ثم فجر قنبلة مدوية حينما اعلن انه مستعد لحل لزمة المودعين بالطرق السلمية بدلاً من المحاكمة وعرض على المحكمة إما أن يتم الافراج عنه لإدارة شركاته .. وإما أن يتم إستدعاء موكله بالولايات المتحدة الأمريكية "بوب ووكر" لحل الأزمة .

المصدر : المصـــور
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واعلن ان ممثله بوب ووكر مستعد لإحضار مليار دولار من امريكا لتشغيل شركات الريان ورد اموال المودعين ، ثم بدا احمد الريان فى فتح النار على هيئة سوق المال والحكومة واتهمهم بمجاملة اصحاب شركات توظيف الاموال الاخرى وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية التى طبقت عليه ورغم مخالفتهم للقانون وعدم توفيق اوضاعهم .. كما ادعى ان النيابة العامة جاملت المؤسسات الصحفية ولم تسترد سوى ٢٤ مليون جنيه فقط حتى الآن من اصل المبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، كما جاملت احد الوزراء الحاليين وشقيق وزير اخر فلم تسترد منهما سوى ٦ ملايين جنيه فقط بينما مازال لديهما مليون دولار و٦ر٠ مليون جنيه اخرى .

وهنا تصدى له المستشار ساهر درويش ممثل النيابة العامة بان النيابة العامة مستعدة لان تذهب إلى الشيطان لاسترداد اموال المودعين ولا تجامل احدا مهما كان موقعه ، ثم وجه كلامه للريان طالباً منه ان يقدم اى مستند يثبت فيه ان له ديونا او اموالا لدى اى شخص والنيابة تستردها فوراً. واعلن ان المبلغ الذى استردته النيابة من الشركة التى يساهم فيها الوزير الحالى وشقيق الوزير السابق كان بموجب ما ذكره احمد الريان فى التحقيقات وإذا كان له اموال اخرى فليقدم لنا مايثبتها ، اما بالنسبة للمؤسسات الصحفية فإن الاموال التى لديها بموجب عقود طباعة ، ومن واقع الشعور بالمسئولية تجاه المودعين وافق القانون على هذه المؤسسات على رد هذه الاموال بالطرق الودية لانه لو تم الاسترداد بالطرق القانونية فإن الامر يحتاج إلى دعاوى قضائية امام القضاء المدنى تطول إجراءاتها ، وناشد ممثل النيابة العامة احمد الريان بان يكشف للمحكمة اين ذهبت اموال المودعين ؟ واين هربت ؟

وفجر ممثل النيابة العامة مفاجأة كبرى حينما اعلن ان شرائط التسجيلات التليفونية التى اجراها الريان مع ممثله فى امريكا كشفت بان حجم رءوس اموال شركاته فى امريكا لا يزيد على نصف مليون دولار وإن شركة الريان هيوستن ليست سوى مجرد غرفة داخل فندق وراسمالها ١٢٠ الف دولار .. وان راس مال شركة الريان نيوجيرسى للاستثمار الزراعى ليس سوى ١٠٠ دولار فقط .. كما ان الاتصالات التى اجرتها النيابة العامة مع البنوك الاجنبية كشفت ان رصيده بهذه البنوك صفر .. فاين ذهبت اموال المودعين ؟

وكشف ممثل النيابة العامة فى تعقيبه على ما اثاره احمد الريان ان والد آل الريان اخفى جميع المجوهرات والذهب من محلات الريان قبل التحفظ بساعات قليلة .. كما ان آل الريان اصدروا تعليماتهم للسماسرة فى الخارج ببيع الاسهم وسحب الارصدة من البنوك قبل القبض عليهم فاين ذهبت هذه الارصدة ، واين اختفت ؟ ..

واعترض ممثل النيابة على طلب دفاع الريان بصرف نفقة شهرية لاسر آل الريان وتعلل بان النفقة تصرف من المال الخاص للمتهمين .. والاموال المتحفظ عليها حاليا هى اموال المودعين ..

وهنا ثار احمد الريان من داخل القفص وطلب من المحكمة ان تسمح له باستخراج شهادات من البنوك التى كان يتعامل معها قبل تاسيس شركة الريان فى ابريل عام ١٩٨٢ ليؤكد انه وشقيقه المتوفى فتحى كانت لديهم ارصدة كبيرة من النقد الاجنبى والمصرى فى هذه البنوك ، تم تحويلها لهما من الدول العربية ، وان هذه الارصدة دخلت ضمن اصول الشركة التى تحفظت عليها النيابة العامة الآن ولكن احمد ادريس رئيس النيابة تصدى لمطلب الريان متسائلاً واين ذهبت اموال المودعين ؟ إذا كانت الاموال المتحفظ عليها هى اموالكم الخاصة ؟ .. انه من باب اولى ان تصرف النفقة لصغار المودعين من ضحاياكم ! .

وبعد إنتهاء الجلسة الصاخبة بين الريان والنيابة قررت المحكمة الاستجابة لطلب الريان بدعوة ممثله فى الولايات المتحدة الامريكية "بوب ووكر" وكلفت النيابة العامة بإعلانه عن طريق السفارة الامريكية بالقاهرة .. كما كلفتها بإعلان المتهمين العاشر والحادى عشر بمحل إقامتهما خارج البلاد الاول بالكويت

• أشرطة التسجيلات تكشف : رصيد الريان فى الخارج صفر ، وشركاته الأمريكية رصيدها لا يتعدى نصف مليون دولار فقط !

• الريان يدعى تهاون النيابة فى استرداد : ٦٫٥ مليون جنيه ، ومليون دولار لدى أحد الوزراء وشقيق وزير آخر

والثانى بلبنان . كما سمحت للريان باستخراج شهادات من البنوك الستة التى ذكرها فى الجلسة بحجم رصيده وشقيقه فتحى لديها قبل تاسيس شركة الريان .

ومن جانب آخر طلب احمد الريان إلى محاميه ممدوح الوسيمى ويوسف صقر بالطعن فى عدم دستورية قانون شركات توظيف الأموال الجديد ، واسس طعنه على ما انتهت إليه اربع محاكم أخرى فى أسيوط والمنصورة والاسكندرية وشمال القاهرة من عدم دستورية القوانين التى اصدرها مجلس الشعب الحالى منذ حكم المحكمة الادارية العليا ببطلان عضوية ٧٨ نائبا به . كما طلب الريان من محاميه ضم ما انتهت إليه هذه المحاكم إلى ملف الدعوى لوقف سيرها لحين البت فى مدى دستورية القانون الجديد .

هذا وقد قررت المحكمة استمرار حبس ال الريان الثلاثة لجلسة ٢١ ابريل القادم بناء على طلب الدفاع بالاطلاع .

حول الجلسة

●● تقدم الفنان نور الشريف بطلب إلى أجهزة الامن للسماح له بتصوير جلسات محاكمة ال الريان سينمائياً لإعداد فيلم عنها .. اجهزة الامن وافقت للفنان نور الشريف على طلبه والتصوير يبدا فى الجلسات القادمة .

●● حرص اهالى المتهمين فى القضية على حضور جلسات المحاكمة بموجب تصاريح يومية تصدرها لهم هيئة المحكمة .. ولم تحضر من زوجات احمد الريان سوى زوجته قبل الاخيرة سهير عبد البر والتى تقضى معظم الوقت فى الدردشة مع زوجها من خلال القفص قبل بداية الجلسة وفى نهايتها .. كما حرصت شقيقات احمد الريان على حضور الجلسات ومعهن زوجة ابيهم .

●● احمد الريان ووالده يظلان طوال الجلسة واقفين داخل القفص يتابعان باهتمام وترقب شديد مناقشات الدفاع وممثلى النيابة . بينما ينزوى باقى المتهمين داخل القفص الثالث بدون مبالاة .

●● يحرص احمد الريان على توجيه الدفاع عنه طوال الجلسة ويتصدى للدفاع عن نفسه حينما تتازم الامور .

● حرص الشهود على حضور جلستى الإجراءات هذا الاسبوع يتقدمهم الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ويبلغ عددهم ٢٢ شاهدا بينهم ثمانية من اصحاب الودائع .

●● ممثل النيابة ساهر درويش كشف عن ان احمد الريان استغل التليفون الدولى الذى تم تركيبه داخل زنزانته فى الاتصال بزوجته والاطمئنان عليها وسؤالها عن الاكل والإفطار ولم يحاول استرداد اية اموال من الخارج وتحملت الدولة تكاليف جميع اتصالاته المسجلة على ٦٤ شريط كاسيت .

رؤية

الرايــة البيضــاء

علودت شركات تلقي الاموال ـ تحت التصفية ـ حربها « الاعلانية الشهيرة ».. وهي حرب والحق يقال تملك فيها هذه الشركات « باعا طويلا » وحققت بها وعن طريقها « النجاحات الضخمة » في جذب الايداعات الى مصيدتها البارعة التي لايعرف لها احد نهاية من بداية وكان « القضية المعضلة » سقطت في جب بلا قرار .

وتتبع الاعلانات الاخيرة الصادرة عن بعض هذه الشركات التي لم توفق اوضاعها يتاكد من ان هيئة سوق المال قد رفعت « الراية البيضاء » وتنازلت عن رسالتها التاريخية العظيمة المتمثلة في مراجعة اعلانات هذه الشركات

ولكن والحق يقال فان لغة الاعلانات الاخيرة لهذه الشركات تدل على ان فضة المعداوى قد غيرت تماما من استراتيجيتها العليا وتحولت بالفعل الى الراعية الاولى للثقافة والاعلان .. وليس ادل على ذلك مما تضمنته الاعلانات الاخيرة من شعارات مستقرة في ضمير ووجدان الانسان المصرى في سبيلها يقبل التفريط بكل غال ورخيص وامامها لايهم نصوص القانون وقواعده حيث تضمن الاعلان التاكيد على مبدا او شعار « رفع المعاناة عن صغار المودعين » تيمنا بمبدا رفع المعاناة عن محدودى الدخل !

وقد نافس الاعلان بنجاح منقطع النظير كافة افلام اسماعيل ياسين ابتداء من اسماعيل ياسين في الجيش والبوليس وانتهاء باسماعيل ياسين في السجن حيث وضع برنامجا صارما لرد اموال المودعين بداه بالكادحين المطحونين من المودعين الذى يملك كل منهم جنيها مصريا واحدا عنوانا على النزاهة والطهارة والشرف ولقطع دابر الشائعات التي تتناول الذمة المالية لهذه الشركات بالاقوال السيئة .

كما انتهى البرنامج القومى لرفع المعاناة عن صغار المودعين عند حدود الايداعات التي تبلغ في حدها الاقصى ٥٠٠ جنيه وهذه اضافة عبقرية من الشركة صاحبة الاعلان تساهم في حل عقدة رئيسية من عقد الاصلاح الاقتصادى الشامل والمرتبطة بتحديد مفهوم واضح لمحدودى الدخل فقد حددتها الشركة وانتهى الامر وقامت بسلطة الامر الواقع والقوة القاهرة بتعديل نصوص القانون التي تلزم هذه النوعية من الشركات برد كامل حقوق المودعين بغير تمييز بين فقراء المودعين المالكين لثروات تبلغ في حدها الاقصى ٥٠٠ جنيه وبين اغنياء المودعين الذى تبدا ثروتهم من ٥٠١ جنيه

وبعيدا عن « الاستفزاز الرخيص » الذى تضمنه الاعلان في مواضع اخرى فان هذه السابقة من الجهر بالاعلان عن تحدى نصوص القانون وقواعده تستحق وقفة من الاجهزة المسئولة مهما كان عدد الرايات البيضاء التي رفعتها وبغض النظر عن « الجاذبية والفتنة الحضارية » لفضة المعداوى ..

وكل ماهو مطلوب الان من هيئة سوق المال صاحبة « الايادى البيضاء » على الجميع وراعية الحقوق والامينة على ضمان تطبيق قانون تلقي الاموال بحذافيره ان تعلن على الملا بكافة وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة براءتها من هذه الاقوال غير القانونية مهما كلفتها هذه الخطوة « الثورية الجريئة » من معاناة والام مع اعلانها عن خططها المستقبلية الرائدة لاصدار قانون لحماية « المودع ابوجنيه » ضمانا للحقوق المشروعة والثابتة والدامغة لكافة قوى التحرر والتسول الوطنى في كافة بقاع الارض ؟!

اســـامـــة غيـــث

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية النصب الكبرى مفاجآت مثيرة من أول جلسة!

ذهب عدد كبير من الصحفيين ورجال الاعلام لتغطية أولى جلسات محاكمة الريان وشركائه .. على أمل أن يعلن أحمد الريان مفاجآته .. ويستجيب لنداء النائب العام وتوسلات المودعين ويفصح عن أموال شركاته أو يبادر برد الأموال لأصحابها .

ولكن خاب ظن الجميع .. وفوجئ جمهور الحاضرين بقاعة المحكمة بأسرة الريان تواصل عرض مسرحيتها .. أحمد يطالب بالافراج عنه أولا .. ومحمد يقرأ القرآن بصوت مرتفع .. بينما انخرط الريان الكبير فى بكاء حار !

محمد نجم

تصوير : محمد حسن

ومع أن الجلسة الأولى لأى محاكمة .. هى جلسة إجراءات .. تقتصر وقائعها دائما على تلاوة قرار الاتهام وإثبات حضور المتهمين وهيئة دفاعهم وتحديد شهود الاثبات والنفى .. فإن رئيس المحكمة - على غير العادة - أتاح للجميع .. حتى المودعين .. فرصة الحديث المطول وإبداء ما شاءوا من أقوال ومقترحات !

وقد اتضح من بداية الجلسات .. أن المحاكمة ستتسم بالسخونة والحيوية التى لا تخلو من طرافة بسبب تصريحات ومبادرات الريان المتكررة وتصرفات أسرته فى القفص .. ولذلك فقد حرصت النيابة العامة على تمثيل الادعاء بأربعة من أعضائها يتقدمهم النائب العام المساعد المستشار حلمى خليفة .. كما حشد الريان وشركاؤه « كوكبة » من المحامين أعلنوا أنهم سيدفعون فى الجلسة القادمة بعدم دستورية قانون توظيف الأموال الذى يحاكم المتهمين لمخالفتهم لنصوصه حسبما جاء بقرار الاتهام .

وكانت المحكمة قد بدأت فى نظر القضية على مدى جلستين متتاليتين عقدتا يومى الأحد والاثنين الماضيين .. بدأت فيهما بقصة إحراز القضية التى وضعت فى عدة « كراتين » وضمت حوالى ٦٢ شريطا تحوى محادثات الريان مع عملائه فى الخارج ، كما شملت أيضا محاضر ضبط وبعض المستندات التى تم ضبطها فى مقار شركات الريان .

الريان يطالب بنفقة شهرية !

وبعد الانتهاء من الإجراءات التقليدية فى مثل هذه الجلسات فتح رئيس المحكمة باب الطلبات .. وكانت أولى المفاجآت ! .. فقد طلب أحمد الريان من المحكمة تقرير نفقة شهرية له ولأسرته والتى تضم ٢٧ طفلا وعددا من الزوجات .. متعللا بأن أموالهم جميعها تحت التحفظ وهم ممنوعون بأمر النائب العام من التصرف فيها أو إدارتها .. وليس لهم مورد آخر .. ولا عائل لهم .. فرجال الأسرة قيد الحبس تحت الحبس الاحتياطى !

وكانت المفاجأة التالية التى أعلنها المستشار ماهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال أن أسرة الريان تطالب بصرف

هذه النفقة بأثر رجعى ! .. بداية من ٩ نوفمبر ٨٨ .. وهو تاريخ صدور الأمر بمنعهم من التصرف فى اموال شركاتهم وإدارتها .

وأضاف أنه ليس من اختصاص المحكمة النظر فى طلبهم ، وليس لهم حق فى طلب هذه النفقة .. لأن قانون الإجراءات الجنائية الذى صدر قرار النائب العام بمقتضاه بالتحفظ على الأموال – ينص على مراعاة قيمة الأموال المتحفظ عليها عند النظر فى تقدير مرتب يمثل نفقة شهرية للمتهم الممنوع من إدارة أمواله أو لمن يعولهم ..

وكذلك الريع الذى تدره هذه الأموال شهريا أو سنويا ، فضلا عن ملكية هذه الأموال للمتهم ، والثابت أن شركات الريان أنشئت بأموال المودعين ولم يستدل حتى الآن على نصيب أسرة الريان فيها . ولم يرشدوا هم أنفسهم عن ممتلكاتهم الشخصية ، فما هو تحت التحفظ من أموال ومشروعات يخص المودعين وفيهم أرامل ويتامى . والنفقة ليست إعانة تصرفها النيابة للمتهم ، وإنما تتم من ريع الأموال المتحفظ عليها وهذا الريع أيضا يخص المودعين ، وإذا قررنا نفقة للريان وأسرته فلماذا لا قرر نفقة للمودعين أيضا ؟ وهم ممنوعون أيضا من التصرف فى أموالهم أو إدارتها .. وانتهى إلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ، وطالب برفض الطلب ، لأن الأمر جوازى للنيابة العامة .

وحدث جدل قانونى بين الدفاع والنيابة حول اختصاص المحكمة بمالها من ولاية وهيمنة على الدعوى فى النظر من أمر التحفظ على الأموال وما يتبعه من تقرير نفقة من عدمه . وكذلك حول وجود أموال لأسرة الريان قبل إنشاء شركاتهم .. ولم تستجب المحكمة لطلب الريان بتقرير نفقة شهرية ولم تبت فيه !

مبادرة الريان للحل السلمى !

وسمحت المحكمة لأحمد الريان بالحديث بناء على ما أعلنه من أنه يتقدم بمبادرة لحل هذه المشكلة وديا .. وبدأ حديثه بشكر النيابة العامة على ما بذلته من جهود لاسترداد بعض أموال الشركة لم يكن من المتيسر استردادها لولا تدخلها .. وأضاف أن الحث على الصلح أمر دعت إليه الشرائع السماوية .. بل قد ورد فى القانون ذاته ، أنه إذا بادر المتهم برد الأموال إلى أصحابها فتنقضى الدعوى الجنائية .

ولذلك فهو يتقدم بمبادرته للحل السلمى وإنهاء المشكلة وديا . تلك المشكلة التى أصبحت كالنار يخشى الاقتراب منها ، ولكنه أولا : يعتب على النيابة العامة لتقصيرها فى متابعة أموال الشركة التى خرجت من مصر .. فمعظم الأموال التى حولتها الشركة إلى الخارج خرجت عن طريق البنوك الرسمية المصرية .. وكان على النيابة أن تشكل لجنة من محاسبين ينتدبهم الجهاز المركزى للمحاسبات للسفر إلى الخارج وتتبع هذه الأموال فى مختلف الدول وتصل إلى خط سيرها .. ولكن النيابة لم تسع لتحقيق هذا الهدف !

وثانيا : إن الذين أصدروا قانون تلقى الأموال لم يسألوا الشركات أو المودعين عن رأيهم فى القانون قبل إصداره .. وهم أصحاب المصلحة الأولى .

وثالثا : هناك تناقض بين نصوص قانون تلقى الأموال ، فالمادة ١٦ تقول : إن كل من تلقى أموالا عليه أن يتوقف عن التلقى فى تاريخ صدور القانون ويتقدم للهيئة بإخطار قانونى يتضمن المركز المالى المعتمد وعدد المودعين وحجم الايداعات وأوجه النشاط ، فى حين أن المادة ١٧ تتيح لكل من أبدى رغبته فى توفيق الأوضاع أو من لا يرغب فى ذلك مدة زمنية معينة لترتيب أوراقه ومهلة سنتان لرد الأموال .. وأعطيت الشركات بمختلف أنواعها المهلة القانونية باستثناء الريان .

رابعا : إن للشركة أصولا وأموالا فى مصر والخارج تكفى لرد أموال المودعين .. منها مثلا ٥ ملايين متر مبانى عمارات تحت التشطيب كان من المقرر أن تكون « فندقا » للطلبة المغتربين وعشرة معارض للذهب ومعدات وأراض زراعية .

وبعد ساعة كاملة من الحديث المتواصل شرح فيها حيثيات مبادرته وقصة حبس شقيقه فى قضية الذرة وقدرته على رد الأموال – كما حدث فى أزمة ٨٦ – من خلال الاتصال بأفرع شركاته فى الخارج وإعادة تشغيل محلات الذهب .

طلب من المحكمة أن تعطيه مهلة ٦ أشهر تسمح له فيها بمواصلة نشاطه فى إدارة شركاته وتحقيق ربح مناسب ليتمكن من رد أموال المودعين .

النيابة توافق على المبادرة .. ولكن !

ورد ممثل الادعاء المستشار ساهر درويش على مبادرة أحمد الريان قائلا : إننا نرحب بمبادرة الريان وسبق للنائب العام أن ناشده فى ذلك .. ومازالت الفرصة سانحة أمامه طوال جلسات المحاكمة حتى تنقضى الدعوى الجنائية ضده لو بادر برد أموال المودعين ولكن أين هى أموال المودعين التى يمكن ردها ؟

وأضاف أن النيابة تعمل الآن على استرداد الأموال التى تم توزيعها على الغير فى فترة عدم التصرف . ثم أخذ يعدد تصرفات الريان الملتوية ويفند ادعاءاته ويذكره بمحاولات النيابة المتعددة لحل المشكلة وديا .

وقال ممثل الادعاء إنه بالنسبة لمسألة الأموال الموجودة فى الخارج فقد قامت النيابة بالبحث فى دفاتر الشركة ووجدت تحويلات إلى الخارج وخاطبت النيابة البنوك الأجنبية التى تم التحويل إليها وردت تلك البنوك بأن الرصيد صفر .. فلماذا تسافر لجنة إلى الخارج كما يدعى الريان ؟

وإذا كان الريان يدعى أنه ليست لديه سيولة ويستشهد بالبنوك أو القواعد الاقتصادية فى هذا الخصوص ، فمن المفروض أن تتمثل باقى المبالغ أو معظمها فى مشروعات أو أصول ، فأين هذه الأصول التى تبلغ قيمتها حوالى مليار

ماذا بعد المحاكمة ؟ هل تعود للمودعين أموالهم ؟

ونصف من الجنيهات ؟

● ● وإذا كانت له أموال أخرى لدى الغير لم تتوصل إليها فليتقدم ببلاغات ويخبرنا أين هذه الأموال ؟ ولدى من ؟ حتى تستطيع استردادها .

● ● وهل من المنطق أو التصرف السليم أن يدفع قيمة العقود مع المؤسسات الصحفية وقيمتها مائة مليون جنيه مقدما ، ثم يطالبنا بعدم استردادها أموالا ونستردها فى صورة ورق وكتب حتى لا تنقص قيمتها الفعلية ؟ وماذا نفعل بتلك الكتب إذا كان لدينا فى المخازن ما قيمته ٤٢ مليون جنيه ؟ هل نعطيها للمودعين استردادا لحقوقهم ؟ وهل يعيش المودعون أو يسدوا أحتياجاتهم بقراءة الكتب أو يأكلون ورقها ؟

● ● وتساءل أين هذا الذهب الذى « سيفرش » به الريان معارضه العشرة ؟ الثابت أن كل الذهب الذى كان لديهم والبالغ قيمته حوالى ٦٥ مليون جنيه - قد قام والده توفيق عبد الفتاح بإخفائه قبل التحفظ بساعات قليلة .. فليأت الريان بالذهب من مخبئه وسوف نتولى إدارة هذه المعارض حتى تتحقق فائدة المودعين .

● ● أما أراضى البناء المدعى بأنها ٥ ملايين متر فهى عبارة عن ٥٣ فدانا فى منطقة شرق القاهرة حاول البناء عليها ورفضت الدولة السماح له بذلك لأنها أرض زراعية .

ثم .. لقد اتضح أن شركاته فى الخارج .. شركات وهمية .. فشركة هيوستن بأمريكا مجرد حجرة فى فندق تعقد بها الاجتماعات .. والشركة عبارة عن شخصين : مدير يدعى بوب ووكر وسكرتيرة تدعى سوزان ، فأين رأس مال هذه الشركة ؟ وأين ميزانيتها ؟ وإذا كان الريان يبنى آمالا على حضور هذا الأمريكى ، فليحضر .. فهو ليس ممنوعا من الحضور . وفى إمكانه القدوم إلى مصر ولو للسياحة .. والمعروف لدينا أن بوب ووكر لا يملك شيئا بل أرسل تلكسا للريان يخطره فيه أنه لا يوجد بالشركة سوى عشرة آلاف دولار لا تكفى لسداد مرتبات الموظفين ، فمن أين ستأتيه الأموال ؟ هل سيستعين به فى الحصول على قروض من البنوك الأجنبية ؟ ولماذا لم يفعل ذلك قبل التحفظ وكانت الفرصة أمامه ؟

● ● وكذلك الأموال الموجودة فى لندن .. اتضح أنها لا تتعدى ١٠٠ سهم فى شركة استثمار زراعى قيمة السهم لا تتجاوز الدولار الواحد !

وانتهى المستشار ساهر درويش إلى مناشدة الريان أن يكون هناك قول من شأنه : زيادة الحصيلة الموجودة لامكانية استرداد أموال المودعين ، وسأله أين المليار جنيه أو حتى نصفها فإن ما لدى النيابة من أموال ضئيلة لاتتعدى الفتات ؟ من شأنه أن يبعث الأسى فى نفوس المودعين .

١٠٧ مستندات ضد الريان !

وقال رئيس النيابة أحمد إدريس ممثل الادعاء : إن القضية تتلخص فى شركة عبثت بكافة القوانين الاقتصادية المعمول بها فى البلاد ، ومتهم يتلاعب دائما بعواطف المودعين ويخالف الحقيقة دائما فى أقواله وادعاءاته .. ولكننا سنرد عليه بما لدينا من مستندات بلغ عددها ١٠٧ مستندات .

وأعلن ممثل الادعاء أنه لا تناقض بين نصوص قانون توظيف الأموال كما يدعى الريان ، فالمادة ١٦ تتحدث عن الإخطار القانونى لكل من تلقى أموالا من الغير .. وهذا الاخطار عبارة عن المركز المالى للشركة فى تاريخ صدور القانون فى ١٠ يونيو ٨٨ معتمدا من المحاسبين القانونيين .. وأهميته أنه يوضح كافة

هل يصلح ووكر ما أفسده الريان ؟

ادعى أحمد الريان أن وكيله الأمريكى بوب ووكر مدير فرع الشركة بمدينة هيوستن بالولايات المتحدة أعلن استعداده لتوفير السيولة اللازمة لتشغيل مشروعات شركات الريان فى مصر ، ولكن المسئولين رفضوا ذلك وأصروا على حضور الوكيل شخصيا إلى القاهرة .

وطالب الريان الحكومة المصرية بإرسال دعوة إلى بوب ووكر للحضور وتسوية الأزمة معها لانهاء المشكلة وديا ، وأمام إلحاح الريان وتوسلات المودعين الذين حضروا الجلسة قررت المحكمة الاستجابة إلى طلبه وإعلان الوكيل الأمريكى واستدعائه للمثول أمامها لمناقشته .

فهل يصلح ووكر ما أفسده الريان من قبل ؟ أو أنها محاولة جديدة للمماطلة والمساومة ، كما حدث من قبل فى موضوع أسهم الريان فى قبرص . والتى اكتشف الجميع وبعد جهود كبيرة أن قيمتها لا تتعدى ٤٠٠ ألف جنيه فقط !

الريان للمحكمة : عندى ٥ ملايين متر مبان وشركات فى أمريكا ومستعد لاعادة أموال المودعين خلال ٦ أشهر

ممثل الادعاء : الأراضى التى يقول عنها ٥٣ فدان أرض زراعية

وشركة أمريكا وهمية عبارة عن شخصين !

أصول وخصوم الشركة ويبين حجم الايداعات وعدد المودعين وأوجه النشاط .. حتى تمكن دراسة أوضاع الشركة سواء رغبت فى توفيق أوضاعها أو لم ترغب والتزمت برد أموال المودعين .

والمادة ١٧ تتحدث عن المدد القانونية لمن يرغب فى توفيق أوضاعه أو يلتزم برد الأموال ولا يستفيد منها إلا من استوفى شروط المادة السابقة وتوافرت فيه التزاماتها .

فهل قدم الريان مركزا ماليا معتمدا ؟ لقد تدخلت النيابة عندما أخبرها المحاسبون القانونيون للشركة أنه لا أمل فيها ولا فائدة ترجى .. وكان التدخل لانقاذ ما يمكن إنقاذه حفاظا على أموال المودعين .

ثم استمعت المحكمة لطلبات المحامين .. وتلخصت فى طلب الافراج عن توفيق عبد الفتاح « الريان الكبير » لعدم مسئوليته عما حدث ولكبر سنه وضعف صحته ، وأن توافق المحكمة على استخراج « شهادات » من بعض البنوك المصرية أو الأجنبية

خلينا ورا الكداب .. !

وقد سمحت المحكمة لأحد المودعين الموجودين داخل قاعة الجلسة بالحديث فقال إنه أتيحت له الفرصة لمحادثة الريان قبل بداية الجلسات وأخبرهم أنه فى استطاعة المودعين تشكيل مجلس إدارة من بينهم يقوم بإدارة الشركة طوال فترة المحاكمة .. وأن يكون ذلك تحت إشراف النيابة العامة .. وقد سبق أن طلب من النائب العام تحقيق هذا الاقتراح .. واقترح المودع على المحكمة أن توافق على الحل السلمى الذى تقدم به الريان وخاصة اقتراح تشكيل مجلس إدارة من المودعين .

كما روت مودعة أخرى قصتها مع الريان .. فزوجها كان يعمل بالولايات المتحدة الأمريكية ولديها منه ولد وبنت فى الجامعة الأمريكية وقد وضعت كل ما جمعه زوجها قبل وفاته والبالغ ٦٥ ألف دولار فى شركات الريان - وكان يسدد مصاريف الجامعة من الأرباح التى تصرفها الشركة .. والآن أولادها مهددون بالطرد لعدم قدرتها على سداد المصاريف بالدولار .. وحتى عندما اشتكى أولادها للقنصل الأمريكى .. لأنهما مازالا يحتفظان بالجنسية الأمريكية - عاتبها القنصل على إحضار أموالهم من أمريكا إلى مصر ووضعها لدى الريان . وناشدت المحكمة أن تستجيب لمقترحات الريان وخاصة إحضار الأمريكى بوب ووكر .. قائلة « خلينا ورا الكداب لغاية باب الدار » ! .

العاملة فى مصر عن حركة حساب أسرة الريان فى هذه البنوك فى الفترة من ٧٧ إلى ٨٢ لبيان ما إذا كان لهم أموال سابقة على إنشاء الشركة من عدمه ، وكذلك لمعرفة التحويلات التى تمت من وإلى الخارج - إذا وجدت تحويلات .

وبعدها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢١ ابريل القادم وصرحت باستخراج الشهادات المطلوبة من البنوك المنوه عنها فى محضر الجلسة وإعلان بوب ووكر الأمريكى الجنسية واستدعائه للشهادة فى القضية .. والسماح بتقديم مذكرات واستمرار حبس المتهمين .

.. وماذا بعد المحاكمة ؟

يبقى التساؤل الأساسى .. ماذا بعد محاكمة الريان ؟ وما هو مصير أموال المودعين ؟. وهو لب الموضوع فى القضية .

فالمودعون لم يعد تهمهم إدانة الريان أو تبرئته ، ولكنهم يتساءلون هل تسفر محاكمة الريان عن استردادهم لأموالهم ؟

يؤسفنا القول بأن الجو مازال ملبدا بغيوم كثيفة .. فالريان يعلم تماما ضعف العقوبة التى تنتظره فى حالة ثبوت إدانته .. وهى لا تتناسب مع جرم ما ارتكبه .. ولذلك فمازال يماطل ويساوم لعل وعسى .. ففى حالة الادانة . سوف يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على ضعف ما تلقاه أو ما هو مستحق منها مع الحكم برد الأموال المستحقة لأصحابها !

فهل هناك أموال تكفى للرد فى حالة الحكم به ؟ يؤسفنا القول أيضا - وحسب ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشعب مؤخرا - بأنها لا تكفى اطلاقا ، فلم تتجاوز قيمة كل ما تم التحفظ عليه حتى الآن من أصول وممتلكات سوى ٣٠٠ مليون جنيه فقط منها ٣٠ مليون جنيه اموال سائلة .. بينما تبلغ أموال المودعين لدى الريان حوالى مليارين من الجنيهات !

إذن فلا أمل إلا فى حدوث مفاجأة غير متوقعة .. فأما أن تتوصل اللجنة المشكلة لبحث هذه الأموال .. إلى مكانها وتنجح فى استردادها . أو ينتهز الريان فرصته الأخيرة ويبادر فى الجلسات القادمة وقبل صدور حكم نهائى فى الدعوى برد المبالغ لأصحابها .. وعندئذ سوف تعفيه المحكمة من العقوبة المقررة .

وأخيرا .. ماذا سيحدث فى الجلسة القادمة ؟ من المنتظر أن يتقدم محامو المتهمين - وحسب ما أعلنوا - بالدفع بعدم دستورية قانون توظيف الأموال .. وفى تلك الحالة قد ترى المحكمة جدية الدفع فتوقف نظر القضية وتعطى المحامين أجلا لرفع دعواهم أمام المحكمة الدستورية العليا .. أو قد تلتفت عن الدفع المبدى وتواصل نظرها للقضية ، ولكن فى الحالتين عليها أن تبدى رأيها فى الدفع قبل الدخول فى الموضوع .. أى قبل الاستماع لشهود الاثبات والنفى وسماع مرافعة النيابة ودفاع المحامين .

المصدر : الاحرار
التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توزيع أموال المودعين على بحار «قانون الريان»!

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان رد اية مبالغ من اموال الريان للمودعين امر يحتاج الى «تعديل تشريعى» .. واكد الدكتور صدقى ان الحكومة تدرس الان مشروع قانون جديد ستتقدم به لمجلس الشعب قريبا لمناقشته وإصداره .. وقال رئيس الوزراء ان القانون الجديد او «التعديل التشريعى» على حد تعبيره «سوف يحدد كيفية رد حقوق المودعين من اصول واموال شركة الريان فى إطار عادل» !!

اعلن رئيس الوزراء هذا التصريح الخطير يوم الاثنين الماضى امام مجلس الشعب اثناء رده على ملاحظات النواب على بيان الحكومة !!

وكان رئيس الوزراء قد اعلن فى العام الماضى ان اموال الريان سوف ترد إليهم خلال أيام .. ثم عاد واعلن أن توزيع الاموال سيتم قبل حلول شهر رمضان مع إعطاء اولوية لاصحاب الودائع الصغيرة الذين هم فى حاجة اكثر من غيرهم !! .. ثم عادت الحكومة للمرة الثالثة وأعلنت انها سترجىء التوزيع حتى تنتهى محاكمة الريان التى بدأت فى الاسبوع الماضى ومازالت مستمرة .

والمعروف ان القانون يعطى المودعين الحق فى استرداد اموالهم بطريقة قسمة الغرماء دون حاجة إلى تعديل تشريعى أو قانون جديد !!

وتنحصر اموال الريان المنتظر توزيعها على الضحايا بعد صدور القانون الجديد فى ٢٠ ٪ من قيمة الودائع فى صورة قصور وشقق ومزارع لا تزيد قيمتها عن ٣٠٠ مليون جنيه من جملة الدوائع البالغة ١,٧ مليار جنيه .. وهذه الـ ٣٠٠ مليون جنيه تعادل نصف الارباح السنوية التى كان يحصل عليها المودعون ..

وحتى بعد صدور القانون فإن مبلغ الـ ٣٠٠ مليون جنيه لن توزع على الضحايا قبل طرح أصول الريان للبيع ووجود مشترين لها كما أن تقدير الاصول بهذه القيمة قد يكون مبالغ فيه وقد لا تزيد قيمتها عن نصف أو ثلثى هذا المبلغ حسب أسعار السوق وقت عرضها للبيع !!

وصرح مصدر مطلع لـ «الاحرار» بأن قانون الريان قد يعرض على مجلس الشعب الجديد بعد حل المجلس الحالى .

بدون مقدمات

لم يعد الامر يحتمل السكوت اكثر من ذلك !!

الكارثة التى اعلنها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء يوم الاثنين الماضى وقابلها الجميع ببرود بلا مبالاة .. بآذان صماء .. اكبر من ان تمر !!

ويبدو ان الناس قد اصابها التبلد ان لم يكن الشلل رغم انها تتحرك

● لست افهم ان الفا وسبعمائة مليون جنيه هى اموال الناس - من شعب مصر رعايا حكومة الدكتور عاطف صدقى - الرجل الطيب !! تضيع كلها وبقدرة قادر تتحول الى ثلاثين مليون جنيه وحكومته كلها لا تبالى !!

الشىء الوحيد الذى استطعت فهمه هو انه طالما جمع الريان اموال الناس تحت سمع وبصر الحكومة وطالما ان الريان اخذ موافقة هذه الحكومة وهو يعطل تليفونات جمهورية مصر العربية كلها بالساعات لاذاعة فوازير الريان وطالما ان كل الدولة كانت مسخرة لخدمته وهو يجمع هذه الاموال من الذين باعوا كل املاكهم ليأخذوا عنها ارباحا يعيشون منها فى هذه الايام السوداء واموال الذين سافروا وتركوا ازواجهم واولادهم وتعرضوا لاهانات وعجرفة اصحاب الاعمال من اجل لقمة العيش واموال الشباب الذين ادخروها للزواج لحماية انفسهم من مهازل وكوارث الانحراف اقول اننى لم ولن افهم ولا يجب ان يفهم غيرى سوى ان من حق هؤلاء على الحكومة التى ائتمنها الشعب على امواله فلم تكن امينة من حقه عليه أن تدبر له هذه الاموال بطريقة او باخرى - تقترض .. تبيع ..

والا فاننى اخشى ان يستحل كل من له اموال لدى الريان ولم ترجعها اليه الحكومة ان يستحل سرقة الحكومة التى ان لم تكن قد سرقته بالفعل فهى على الاقل قد تسترت على سرقته !!

جمال عبد السميع

من داخل المحكمة :

الريان يقول: السعد... ضربني!

كتب ابراهيم خليل :

على مدى يومين عقدت محكمة جنايات الجيزة جلستين لمحاكمة الريان رفضت خلالهما صرف نفقة شهرية لأسرة الريان وكذلك الافراج عنه ولكنها وافقت على إعلان بوب ووكر ممثل الريان فى الولايات المتحدة الامريكية .

اثناء نظر القضية فجرت اكثر من مفاجاة فى اول جلسة لنظر الدعوى وتفرغت المحكمة خلالها لفض إحراز القضية والتى هى عبارة عن اكثر من ٨٠ شريطا تم تسجيلها اثناء وجود احمد الريان

فى سجن مزرعة طرة تحوى هذه التسجيلات التى تم تفريغها فى ٤٥٠ صفحة بمحادثات بين احمد الريان وبوب ووكر مندوب الشركة فى الولايات المتحدة الامريكية وهى لا تحمل اى شىء جديد فى القضية

بالذات بالنسبة لاموال الريان بالخارج وكذلك محادثات للريان مع موظف من موظفى بنك الرجحى بشان تحويل ارصدة الريان والتى تبلغ ٨٠٠ الف فرنك سويسرى وتم تحويلها .

وكان احمد الريان قد طلب فى تصريحاته الصحفية تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة يحرك جميع اموال الشركة بالخارج وتشكيل لجنة من اساتذة الجامعات للوقوف على المركز المالى للشركة وتقييم اصولها وادعى الريان امتلاك الشركة لـ ٥ ملايين متر مربع داخل كردون المدينة قيمتها مليار جنيه وقال الريان إن اكثر واحد ضرنى هو اشرف

السعد وقد عرض على شراء اصول الشركة على اساس تسديد اموال المودعين على ٨ سنوات وكذلك

عرض على بعض رجال الاعمال العرب الدخول معى فى شركات مشتركة لتسديد اموال المودعين واتصلت بعض الشركات الإمريكية بالمحامى الخاص لى لشراء أصول لى فى امريكا وادعى الريان انه خلال ٤٥ يوما إذا خرج من السجن يستطيع تشغيل محلات الذهب .

وكان اليوم التالى للمحاكمة شديد السخونة فقد طالب دفاع الريان بنفقة شهرية لاسرة الريان وحتى لا يتسول اهالى المتهمين . وطالب بالحصول على شهادات من البنوك من حسابات اسرة الريان قبل إنشاء شركات توظيف الاموال للتاكد ان منهم اموالا خاصة ضمن الاموال المتحفظ عليها .

وتدخل الريان صارخا من قفص الاتهام قائلاً كان لنا ارصدة ١٥

مليون جنيه قبل إنشاء الشركة تعمل فى الخارج وتركنا ٢٧ طفلا فى الاسرة .. وتساءل : من اين ياكلون ام يصومون .. فى حين تتساهل النيابة مع وزير وشقيقه اخذا من الشركة ١٢ مليون جنيه وجميع

الاموال التى خرجت من الشركة للخارج خرجت من بنوك مصر .. فالمصرف الإسلامى خرج منه ٧٠ مليون دولار بتفويض لماذا لم تذهب النيابة وتعرف خط سير هذه الاموال .

وكشف الريان عن انه ذهب للبوليس ليكشف لهم عن شخص عرض عليه الهروب خارج مصر مقابل مليون جنيه ولكننى رفضت لادلل على اننا لسنا نصابين واستكمل احمد الريان كلامه : حبسنا ليس له فائدة للمودعين فإننا لو خرجنا سيكون فائدة للمودعين لتشغيل الشركة وتسديد اموالهم لانى لو كلمت اى واحد من السجن يغلق السماعة فى وجهى والنهاردة لما واحد يدخل السجن اخوه بيهرب منه مش عشان المودعين ندبح فى التحقيقات .؟؟!

وعقب ساهر دوريش ممثل النيابة على ما قاله الريان ومحاميه فقال : إن المتهمين استولوا على إيداعات من الجمهور تزيد على مليار و ٨٠٠ مليون جنيه وشركة الريان انشئت من اموال المودعين . وكشف ممثل النيابة عن قيام النيابة بمناشدة المتهمين للكشف عن ممتلكاتهم الخاصة والشخصية ولم يثبت لهم ملكية ونناشدهم الآن ان يقولوا لنا عن اية ممتلكات لهم لكى نتولى إدارتها ويتم تقرير نفقة لهم لان ما تحت ايدينا هو جزء من اموال المودعين ولا ملكية لهم فى هذه الاموال ولا يمكن تقرير نفقة لهم . وتساءل ممثل النيابة : لماذا لا نعامل المودعين بنفس منطق احمد الريان ونرد جزءا لهم من اموالهم وليقول لنا احمد الريان اين هذه الاموال فقد فوجئنا بانها

سلبت وبيعت للغير ونعمل الآن على تحصيلها لصالح المودعين وكشف ممثل النيابة عن قيام احمد الريان بإعطاء توجيهات لاحد الاشخاص باغتيال اموال بنك فيصل بقبرص ولولا تدخل القيادة السياسية لضاعت هذه الاموال .

واضاف ممثل النيابة .. يقول احمد الريان إن النيابة جاملت وزيرا .. من الذى اعطى هذا الوزير ١٢ مليون جنيه من اموال المودعين وليست من امواله ومع ذلك اتصلنا بالوزير وقام بتسديد ٦ ملايين جنيه رغم وجود تعاقد بينه وبين الريان على توريد ورق ثمنا لهذا المبلغ .. واستعدنا هذا المبلغ ولم ناخذه ورقا لان لدينا بالمخازن ٤٢ مليون جنيه ورق وكتب والمودعون لا ياكلون ورقا او كتبا !

وكشف ممثل النيابة عن قيام توفيق الريان بالاستيلاء على محلات الذهب قبل قرار التحفظ بساعتين فقط .

وقال ممثل النيابة إننا نرحب باى قرش صاغ ياتى من الخارج عن طريق بوب ووكر اما إذا كانت قروضا فهذه مسالة اخرى لاننا فى مجال رد اموال المودعين وشركة الريان فى تكساس التى تحدث عنها الريان عبارة عن حجرة بفندق واتصلت سكرتيرتها بان ما تملكه الشركة ١٢٠ الف دولار لا تكفى حتى مرتبات وإقامة واتضح ان النصف مليون فدان التى قال عنها الريان انه يمتلكها فى امريكا ما هى إلا ١٠٠ سهم استثمار زراعى قيمة السهم فيها دولار واحد .

وتساءل ممثل النيابة صارخا .. اين الاموال والمليارات ؟.. حقيقة الامر ان ما لدينا من اموال ضئيل جداً ويبعث الاسى فى نفوس المودعين لتنتهى المحكمة إلى تاجيل الـ ٢١/٤/١٩٩٠ .

وتقع قضية الريان فى ٢٦٤٠ صفحة فولسكاب مكونة من ٢٦ جزءا بخلاف ملحق آخر مكون من ٧٠٠ ورقة فولسكاب ■

المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

زفة الحكومة في محاكمة الريان!

● الريان للنيابة : أنا مضطر للنصب لتدبير أموال المودعين

● والمودعون للحكومة : أنت السبب في ضياع أموالنا

في أول جلسة لمحاكمة آل الريان وجدت الحكومة نفسها في موقف لا تحسد عليه ! .. صارت مزنوقة بشدة بين المتهمين والضحايا .. آل الريان من ناحية والمودعون من ناحية أخرى !

وكلا الطرفين يتهمها بأنها سبب الكارثة التي وقعت له ، لتدخلها بينهما ، ثم لتعنتها في قبول الحل السلمي للمشكلة !

لقد صرخت إحدى السيدات في وجه الاب وولديه محمد واحمد قائلة : (انا اتخرب بيتي .. ومش لاقية اكل لعيالي) .. فرد عليها محمد بصوت عال : (وانا كمان مش لاقي اكل اولادي .. احنا مش السبب .. الحكومة هي السبب) !

ووجدت كلمات محمد صدى في نفوس بعض المودعين الذين تدخلوا في القضية بالحق المدني .. فقد وقف احدهم مخاطباً المحكمة - بطريقة ابوها راضي وانا راضي وانت مالك انت ياقاضي - قائلاً (نحن نرحب بما قاله الريان .. ونطالب بالافراج عنه هو وبقية المتهمين حماية لاموالنا .. ونحن نعرف ان شركة الريان كانت مستهدفة من الحكومة .. وهذا

مايريده الرأى العام) .

وهكذا اتفق الطرفان على التصالح ، وادخال الحكومة قفص الاتهام بدلاً من الريان !

■ اجادة الريـــان

وجاء هذا الاتفاق بعد ان اجاد احمد الريان (المتهم الاول فى القضية) تمثيل دور المدافع عن حقوق المودعين الضائعة ، بإتقان شديد .. حينما عرض استعداده لرد كل مليم وكل سنت اخذه منهم فى غضون ثلاث سنوات .. كل ما يطلبه فقط مجرد طلبات بسيطة للغاية هى الإفراج عنه لمدة ٤٥ يوماً فقط ، والسماح بمجيء وكيل اعماله وشركاته فى امريكا (بوب ووكر) للقاهرة ، الذى عرض تقديم كل المساعدات المالية الممكنة من مائة مليون إلى الف مليون دولار ، لرد اموال المودعين . وببراءة شديدة طلب احمد الريان تحكيم المودعين بينه وبين الحكومة واعلن عن رضائه بحكم (اصحاب المصلحة الحقيقية الذين تتعلل الحكومة بانها تدخلت لصالحهم) ، حتى لو طلب المودعون (اعدامنا سوف نرضى بذلك) !

■ تكتيك جديد

ولكن حتى يضمن الشقيق الأصغر فى اسرة الريان ان تأتى نتيجة تحكيم المودعين لصالحه غير التكتيك الذى التزم به طوال فترة التحقيق معه والتى استغرقت حوالى العام .

لقد ظل احمد الريان ينكر تورط اى مسئول سبق او حالى معه فى تبديد اموال المودعين او الحصول على اموال من الشركة بدون وجه حق .. حتى الاتهامات التى وجهها احد موظفيه ومساعديه (ربيع السعداوى) انكرها احمد الريان اثناء التحقيقات معه .. ونفى بشدة ماتردد حول وجود كشوف للبركة ، وهى التى قيل انها تحوى اسماء السادة الذين اشتركوا فى نهب اموال المودعين ، وكان يحتفظ بها الشقيق الاكبر فتحى فى نوتة خاصة !

ولكن فى اول جلسة المحاكمة تخلى احمد الريان عن تكتيكه القديم وبادر باتهام وزير حالى وشقيق وزير اخر بالاستيلاء على ٦,٥ مليون جنيه من اموال المودعين فى شركاته ، وبمساعدة النيابة ! .. والوزير الاول رشحته الشائعات عدة مرات ليجلس فى مقعد الدكتور عاطف صدقى قبل وبعد جلوس الدكتور عاطف فيه .. اما الثانى فهو شقيق وزير اقترن اسمه فترة من الوقت بدعم صاحب شركة الهلال الذى لاذ بالفرار من مصر ليعيش فى امريكا وترك المودعين يمضغون الحسرة والألم .

كما اتهم الصحف القومية بالاستيلاء على حوالى ٧٦ مليون جنيه من اموال المودعين أيضاً ، حينما اكتفت النيابة بتحصيل ٢٤ مليون جنيه فقط من مستحقات الشركة لديها ، وسكتت عن تحصيل باقى قيمة عقود إعلانات وطباعة كانت تصل إلى مائة مليون جنيه .

وليجعل من المودعين اذاناً صاغية له ، اتهم احمد الريان النيابة والحكومة بالتعنت معه ورفض كل اقتراحاته العديدة التى قدمها لسداد اموال المودعين .. فهى رفضت إعطاء الأمان لوكيل اعماله

١٤ بنكا فى الخارج تؤكد «رصيد الريان صفر»

مليار جنيه خسائر الريان فى البورصة .

طلب الريان من وكيله مساعدة مالية فلم يرد عليه .

■ من هو الوزير الذى اتهمه الريان بالاستيلاء على ٦,٥ مليون جنيه ؟

■ ما هو العرض الذى قدمه السعد لشراء شركة الريان ؟

بوب ووكر لياتى للقاهرة والتباحث معه فى امر الأموال الموجودة فى الخارج .. ورفضت ايضاً عرض شركة السعد لشراء اموال وممتلكات شركة الريان مقابل التعهد بسداد كل مستحقات المودعين التى تبلغ ١,٧ مليار جنيه .. كما رفضت كذلك عروض بعض المستثمرين العرب للمشاركة فى ملكية شركة الريان لتعويمها حتى تقدر على رد اموال المودعين .. حتى السماح له بالخروج من السجن لمدة شهر ونصف شهر فقط لا غير لإدارة بعض مشروعاته رفضته النيابة والحكومة ايضاً ، رغم انه يضمن الحصول على ربح صاف قدره ٢ مليون جنيه شهرياً إذا قام بتشغيل محلات الذهب واتم تشطيب العمارات المخصصة للدارسين العرب !

■ ونجح الريان

ونجح بالفعل احمد الريان حتى الآن فى الاستيلاء على اذان وعقول المودعين وغير المودعين .. ولم يقتصر الامر على مجرد مطالبة بعض المودعين الذين تدخلوا فى المحكمة للافراج عنه .. بل إن كلام الريان الذى قاله فى المحكمة يتردد الآن فى بيوت كثيرة .. والذين يرددون هذا الكلام يرددونه بطريقة يشوبها قدر لا باس به من التعاطف معه وقدر اكبر من اللوم للحكومة !

ونجاح الريان يرجع إلى سبب بسيط للغاية هو انه اخذ بنصيحة المثل الشعبى الشهير الذى يقول : (كذب مساوى ولا صدق مبعثر) !

لقد انشغل الناس عن البحث فى جدية وصدق كلام الريان ، بالبحث عن اسم الوزير الذى اتهمه الريان واسم شقيق الوزير الآخر ، والتكهن باسباب رفض النيابة السماح بحضور وكيل اعمال الريان فى واشنطن او اسباب رفضها لعرض شركة السعد بشراء شركة الريان !

■ الحكومة تساعده

ولقد تطوعت الحكومة نفسها بمساعدة الريان فى كسب عطف كثير من الناس .. فهى قررت التدخل لحماية المودعين متاخراً جداً وبعد فوات قدر كبير من الاوان ! .. او بعد ان لحقت بالريان خسائر فادحة فى البورصة ، وصلت فى تقدير بعض الأجهزة الرقابية إلى مليار جنيه خلال عامين .. وحينما تدخلت لصالح المودعين ، ولحماية بقية اموالهم التى نجت من الضياع ، لم تشرح لهم اسباب تدخلها .. بل على العكس سكتت عن الاقلام والأصوات التى تعمدت تشويه هذا التدخل .. وبعد التدخل اتسمت خطواتها بالبطء فاتاح ذلك للريان الفرصة فى تهريب ٨٠ مليون جنيه للخارج ، ١٠٠ مليون جنيه فى الداخل ، حتى الذهب فى محلاتهم والذى تبلغ قيمته ٤٠ مليونا نجحوا فى اخفائه قبل فرض التحفظ عليها بساعات قليلة فقط .

وحينما صار الريان فى قبضة اجهزة التحقيق آثرت الحكومة إخفاء اخبار التحقيقات والتعتيم عليها ، واكتفت فقط بنفى الشائعات التى كانت تتردد بقوة عما يدور فى التحقيقات ، رغم انها جربت العلانية من قبل فى بعض المناسبات (مثل احداث الأمن المركزى) وكانت مفيدة للغاية .

وتمادت الحكومة اكثر فى الغلط حينما تطوعت للدفاع ، قبل انتهاء التحقيقات عن بعض المسئولين السابقين والحاليين الذين تناولتهم التحقيقات فى قضية الريان ، واتهموا بالتورط معه فى تبديد اموال المودعين ، وكم كان مستفزا لمشاعر المودعين تلك التصريحات الرسمية المتتالية التى كانت تنفى بشدة وجود كشوف للبركة .

وسبب الاستفزاز ان الناس كان يسمعون ويرون من يدافع بالباطل عن الريان وجرائمه ، ولم يتصوروا بالطبع - ومعهم كل الحق - ان هذا الدفاع ليس مدفوع الأجر ! .. كما ان التحقيقات تناولت بالفعل اتهامات لبعض المسئولين وبعض الصحفيين بالتورط مع الريان او بالحصول على اموال مودعيه بدون وجه حق ، وايدت هذه الاتهامات تقارير اجهزة رقابية عديدة .. ورصدت هذه الأجهزة ١٥ اسما على الأقل حامت حولهم الشبهات فى هذا الصدد ، بينما لم يشملهم قرار الاتهام لعدم كفاية الادلة . ولرفض الريان نفسه الاعتراف عليهم .

■ دفاع الضحايا

ولذلك .. فلقد فسر بعض الناس سكوت الحكومة

بانه نوع من التستر على هؤلاء المتورطين مع الريان .. وصاروا مهيئين لتصديق ما يقوله الريان او يردده انصاره واصدقاؤه ، وهم مازلوا غير قليلين .

وتمسكت الحكومة بسكوتها طوال الوقت .. حتى الاقتراحات التى قدمها الريان للنيابة لإعادة اموال المودعين ، وهلل لها البعض ، لم تشرحها الحكومة للناس ، حتى تكشف لهم زيفها وعدم صدقها .. بل ظلت متمسكة بفضيلة الصمت ، وكانها بذلك تحرض الناس على تصديق الريان .. فهو الذى يتكلم وحده ، وانصاره واصدقاؤه هم الاعلى صوتا !

إذن .. يجب الا تندهش الحكومة إذا ما صدق كثير من الناس بالفعل اكاذيب الريان فى المحكمة .. وإذا ما تحول الضحايا للدفاع عن المتهم .. يجب الا تشعر الحكومة بالغضب لانها تعرضت لتقطيع هدومها حينما تدخلت لحماية المودعين .. فهى المسئولة عن ذلك لانها لم تشرح لهم حقيقة نواياها .. ولم تتبرا علنا من بعض السادة المتورطين مع الريان حتى يصدقوها .. والادهى من ذلك اخفت عنهم اخبار التحقيقات ، رغم ان مجرد متابعة هذه التحقيقات كان كفيلاً بإقناع الناس بان ما يردده الريان هو مجرد اكاذيب .. من حسن حظه انه لم يجد من يكشفها !

■ أكاذيب الريان

فما قاله الريان هو جزء فقط من الحقيقة .. اما الجزء الباقى والأكبر فقد تعمد اخفاءه حتى يصدقه الناس ..

فهو قدم بالفعل ثلاثة عروض خلال العام الماضى لإعادة اموال المودعين ولكنها كانت مشفوعة بطلبات بالإفراج عنه وإحضار وكيل اعماله فى واشنطن .. وقدم إموالاً للمؤسسات الصحفية بعقود مفتوحة وغير محددة لطباعة الكتب والكراريس .. وتلقى عرضا من شركة السعد لشراء ممتلكات شركاته مقابل الالتزام بسداد مستحقات المودعين .

ولكن التحقيقات مع الريان كشفت عن انه لم يتخل بعد عن المراوغة قط .. فهو لم يكشف بعد عن امواله السائلة فى البنوك الأجنبية بالخارج .. والبنوك الاربعة عشر التى ابلغ عنها ردت بان رصيده الآن صفر فيها .. لانه قام بسحب كل ارصدته منها خلال الثلاثة شهور التى سبقت فرض التحفظ عليه ! .. وكل ما تم الاستدلال عليه هو مبلغ ٤٠٠ الف دولار فقط .. اما كل ما تمكنت النيابة من استرداده من امواله فى الخارج فهو لا يتجاوز ٤٥ الف دولار فقط ، وطلبها الريان لسداد الكفالات المفروضة عليه !

اما اصول واملاك شركة الريان فى الداخل فإن قيمتها لا تصل إلى مليار جنيه كما ادعى ، بل اقل من ذلك بكثير . فهى تشمل طبقا لآخر حصر (٥ قصور - ١٩ فيلا - ٩ شقق سكنية فاخرة - ٣٠ شقة إسكان إدارى - ١١ عمارة - ١٣ محلا - وحوالى ٢٠٠ فدان بعضها مزروع حدائق - وحوالى ١١٧ الف متر مربع بعضها مستخدم كمخازن للشركة .

وقيمة كل هذه الأملاك - طبقا لتقديرات لجان التحفظ - لا تتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه ، وثمنها إذا بيعت لا يكفى للوفاء بخمس اموال المودعين !

وحينما عرضت شركة السعد شراء كل هذه الأملاك لم تعرض دفع مليم واحد ، ولكنها عرضت سداد مستحقات المودعين بعد خمس سنوات ، وهذا معناه ببساطة شراء سمك فى الماء ، وخاصة ان شركة السعد نفسها تواجه صعوبات فى سداد مستحقات المودعين لديها ، ولعلنا لم ننس بعد قصة شراء الريان لممتلكات شركة الهلال ، وبعد ان تم الشراء لم يسدد اموال المودعين لديها ، بل طالبهم بالتنازل عن ثلثى مستحقاتهم اولاً مقابل دفع قسط المستحقات !

اما المديونيات المستحقة لشركة الريان فهى تبلغ فى تقدير النيابة نحو ١٥٠ مليون جنيه .. ولكن بعضها لا يستند إلى وثائق تؤكده وتثبته ، وبعضها سدد سلعا مثل الكتب التى طبعتها بعض المؤسسات الصحفية ، والتى لم يطلب الريان منها او غيرها وقف الطباعة بعد إنهيار الشركة ووقوع الفاس فى الراس !

■ إذا خرج

وهكذا .. إذا خرج الريان من السجن لن يكون فى مقدوره ان يفعل شيئا للمودعين ، إلا إذا اقنع اباه بالكشف عن المكان الذى خبا فيه الذهب مع العلم ان ثمن هذا الذهب لا يكفى لسداد ٣٪ من اموال المودعين !

وحتى الأموال التى طلبها من وكيله فى امريكا كما يقول فهى مجرد خدعة رخيصة .. ولأن المكالمات التليفونية المتبادلة بينهما تكشف ان الريان طلب منه تعهداً مكتوبا بتقديم المساعدة .. فلم يرد عليه ، على العكس فإن الوكيل طلب منه موافقة مكتوبة لم يرسلها له .

والاكثر من ذلك ان الريان نفسه لم يعترف حتى الآن ان له اموالاً سائلة فى الخارج اكثر من ٤٥٠ الف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

دولار فقط .. ومعنى ذلك ان ما سيرسله له وكيله سيكون قرضا .. فمن اين سوف يسدده ؟!

بل حتى ان الريان لم يساوم على الكشف عن امواله الموجودة في الخارج التي تبلغ ٤٤٠ مليون جنيه مقابل الإفراج عنه .. وإنما على العكس فهو يطالب بإفراج غير مشروط عنه ، مقابل مجرد وعود بسداد اموال المودعين .

وكل ما قاله الريان لإقناع النيابة بانه سوف يفي بهذه الوعود . هو انه سوف ينصب على بعض المتعاملين معه في الخارج لتدبير السيولة اللازمة لتشغيل مشروعاته في الداخل والحصول منها على عائد يسدد به مستحقات المودعين .

وهكذا لن يمر وقت طويل إذا ما خرج الريان من السجن فعلاً بدون ضمانات حقيقية ، حتى يطالب المودعون انفسهم الحكومة بإعادته إليه ، او يطالبونها بملاحقته بعد أن يتمكن من الهرب سواء للخارج او حتى في الداخل .

وحتى لا يحدث ذلك يجب ان تكف الحكومة عن سكوتها وتعلن كل تفاصيل التحقيقات والقضية على الملا حتى يصدقها الناس وخاصة المودعين ، ولا يطالبونها بالإفراج عن الريان قبل إعادة اموالهم كما يفعلون الآن .

فهل تفعلها الحكومة ؟!

نرجو ذلك فهذا هو السبيل الوحيد للخروج من زنقتها في هذه القضية وربما اى قضية اخرى ايضا .■

عبدالقادر شهيب

تعديل مادة واحدة فى القانون لصرف نسبة لمودعى الريان

كلف الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بمجموعة من كبار المستشارين القانونيين بمجلس الوزراء برئاسة المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل لتعديل المادة « ٢٠٨ » من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحفظ على الاموال بمكتب النائب العام وذلك حتى يتسنى صرف نسبة من الايداعات لمودعي الريان قبل انتهاء محاكمته .

جاء القرار بعد مناقشة اللجنة لتقرير الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلسي الشعب والشورى الذى اكد ان القوانين الحالية التى تنظم اجراءات التحفظ على الاموال بمكتب النائب العام قصرت دور النيابة على ادارة هذه الاموال فقط دون التصرف فيها . وبالتالى فلابد من تعديل قانون الاجراءات الجنائية بما يسمح للنيابة العامة بالتصرف فى هذه الاموال خلال مدة التحفظ وقبل صدور الحكم القضائي النهائي .

وافق اعضاء اللجنة على ان يقتصر التعديل الذى سيصدر به تشريع جديد من مجلس الشعب فور الانتهاء من اعداده وصياغته فى مجلس الشورى على مادة واحدة فقط من قانون الاجراءات الجنائية دون الحاجة الى اجراء اية تعديلات على قانون شركات توظيف الاموال .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٠

بدأ العد التنازلي لمهلة شركات توظيف الأموال السبع

أصحاب الشركات : نلتزم برد الأموال.. تقديرات هيئة المال خاطئة

المودعون : نرفض استرداد أموالنا في صورة بضائع أو أسهم

كتبت ايمان راشد :

بدأ العد التنازلى ليوم ٦ يونيو القادم موعد انتهاء المهلة التى حددتها هيئة سوق المال لاصحاب شركات توظيف الاموال السبع .. التى لم توفق اوضاعها فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وضعت الهيئة لكل شركة برنامجا محددا لرد اموال المودعين قبل نهاية المهلة .

قرر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكى ان تتفرغ ادارة التحقيق والادعاء بكافة مستشاريها برئاسة المستشار عبدالمعز احمد للتحقيق مع اصحاب الشركات السبع لتوظيف الاموال وهى : بدر والهدى مصر والسلطان والحجاز ونيوكايرو والمراكشى والزهراء .. يبدأ التحقيق يوميا من التاسعة وحتى ساعة متأخرة من الليل .. واتاحة الفرصة كاملة لاصحاب الشركات والمودعين .

اكدت التحقيقات التزام اصحاب الشركات برد جميع اموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة وقالوا ان تقديرات هيئة سوق المال لحجم تعاملات شركاتهم ليست حقيقية او سليمة .. فى حين اكد مئات المودعين انهم لم يحصلوا على اموالهم .. وان اصحاب الشركات حاولوا اقناعهم بتحويل مستحقاتهم الى اسهم فى شركاتهم او الحصول على قيمتها فى صورة سلع او بضائع او اراض .

وصرح مصدر مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكى «للاخبار» ان الجهاز يحاول حل النزاع بين الاطراف وتقريب وجهات النظر واى شركة لديها استعداد للسداد فان الجهاز يقوم بجدولة ديونها واتاحة الفرصة امامها لرد اموال المودعين .. وفى حالة تعثر الحلول الودية .. فانه يجوز للمدعى العام الاشتراكى اصدار قرار بالتحفظ على اموال اصحاب الشركات وممتلكاتهم الخاصة واملاك زوجتهم واولادهم وخلال ٦٠ يوما يمكن احالة الشركة المتقاعسة الى محكمة القيم لفرض الحراسة عليها .. لاعادة اموال المودعين ببيع اصول الشركة .

موقف الشركات السبع

وردا على سؤال يتردد بين المودعين ماموقف كل شركة من هذه الشركات السبع .. حاليا ؟

الاجابة هى :

● الهدى مصر : عدد المودعين ٤٢ الف مودع . جملة مستحقاتهم ٣٠٦ ملايين جنيه .. بدأت الشركة فى رد اموال المودعين منذ ٢٠ يناير ٩٠ ردت ٦٤ مليون جنيه فى صور ٢٧ مليونا عينية و٥ ملايين نقدا و٨ ملايين بضائع و١٢١ الف جنيه اسهم باعت الشركة اصولا قيمتها ٢٧ مليونا و٩٢٧ الف و٣٥٥ جنيها . وكانت هيئة سوق المال قدرت هذه الاصول بـ ١٤ مليونا و٩٠٨ الاف و٨٨٣ جنيها وتمثل ٥,٤٪ من اجمالى اصول الشركة . وبلغت نسبة السداد ٢٥٪ يقوم بالتحقيق المستشارون محمود الشربينى وعلاء البنا ومدحت العطار وهشام سرايا واحمد نصار ومحمود غنيم .

● بدر للاستثمار : مازال اصحابها يساومون على رد اموال المودعين وقد سددوا ٤٢ مليونا و٦٣٢ الفا و٧٧١ جنيها فى صورة بضائع مما جعل المودعين يشكون من طريقة رد اموالهم .. ويطالب الجهاز المودعين الذين حصلوا على مستحقاتهم بالتوجه الى جهة التحقيق لسماع اقوالهم .. يتولى التحقيق المستشارون محمد صفوت هلال وحسنى عبدالمولى وعلى العمرى واحمد المشد .

● الحجاز : اسفرت تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكى ان مجموعة شركات الحجاز لايوجد لها كيان قانونى .. وان اصحابها تلقوا ٨٦ مليون جنيه من ١٢ الف مودع .. وقاموا بسداد ٨ ملايين و٧٩٢ الفا و٤٤٨ جنيها للمودعين بنسبة ١٠,١٦٪ حتى يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ .. ويتولى التحقيق مع اصحاب الشركة المستشاران زكريا السيد واحمد فريد عبدالسلام .

● نيو كايرو : اودع فيها ١٧١ مودعا ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه رد اصحاب الشركة منها حوالى ربع مليون جنيه طبقا للجدول الذى وضعته هيئة سوق المال لها فى مارس ، ومن المقرر ان ترد كل اموال المودعين قبل انتهاء المهلة ، يحقق مع هذه الشركة المستشار محمد شاهين .

● الزهراء : عدد المودعين فيها ٢٤٥ مودعا .. قام اصحابها برد ٥٠٪ من مستحقات المودعين .. وان الشركة تعمل فى مجال الثقافة .. وقد عرضت بعض الدول العربية شراء ٤٥٪ من اصول الشركة بمبلغ ٢٧ مليون جنيه

والتى قدرتها هيئة سوق المال بـ ١٦ مليون جنيه فقط يتولى التحقيق المستشار عادل السعيد .

● السلطان : اعاد صاحب الشركة جميع مستحقات المودعين .. فتقرر حفظ التحقيق معه .

● المراكشى : رفض صاحب الشركة اعادة اموال المودعين - وطلب التحفظ على امواله واملاكه .

تطورات هامة فى قضية الريان :

اللجنة الوزارية توافق على تعديل فى قانون الاجراءات الجنائية لصرف نسبة من مدخرات المودعين .

● النيابة العامة تنتهى من إعلان «بوب ووكر» عن طريق الخارجية المصرية

● المدعى الاشتراكى ينجح فى رد ١٢٠ مليون جنيه للمودعين فى الهدى مصر وبدر والحجاز

كتب : عزت بدوى

● علمت "المصور" ان اللجنة الخاصة ببحث صرف نسبة من الايداعات لصغار مودعى الريان برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء قد انتهت من مناقشة التقرير الذى اعده الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى فى اجتماعها يوم السبت الماضى بشأن مدى تعارض قرار الصرف فى المرحلة الحالية مع القوانين السائدة . وقد أكد تقرير الدكتور سلامة ان المادة "٢٠٨" من قانون الاجراءات الجنائية والخاصة بادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام وقرار وزير العدل المنفذ لها تخولان النيابة العامة فى ادارة هذه الاموال فقط دون التصرف فيها قبل صدور حكم قضائى نهائى .. وان قرار الصرف فى المرحلة الحالية يعتبر عملا من اعمال التصرف المحظور على النائب العام ووكلائه ممارسته نيابة عن الخاضعين .

وعلمت "المصور" ان الـ[illegible] قد وافقت على عدم [illegible] تعديلات فى قانون [illegible] توظيف الاموال الجديد رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وان يقتصر التعديل على المادة "٢٠٨" من قانون الإجراءات الجنائية فقط للتغلب على الصعوبات القانونية التى تحول دون صرف نسبة من الإيداعات لصغار المودعين فى المرحلة الحالية ، وقد تم تكليف مجموعة من المستشارين القانونيين بمجلس الوزراء برئاسة المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل لاعداد التشريع الجديد الذى يتيح لادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام صرف نسبة من الايداعات للمودعين قبل انتهاء محاكمة الريان .

وقد ناقشت اللجنة ايضا مبدأ قصر الصرف على صغار المودعين دون باقى المودعين ومدى قانونية هذا الاجراء خاصة ان كبار المودعين قد اودعوا كل ما يملكون فى شركة الريان وتحولوا الان الى معدمين وليس صغار مودعين فقط وقد يدفعهم قرارا صرف نسبة لصغار المودعين الى الدفع ببطلان قرار الصرف ومخالفته للقانون الذى لايفرق بين كبار مودعين وصغار مودعين . وقد وافق اعضاء اللجنة على تأجيل بحث النسبة التى يتم صرفها للمودعين إلى ما بعد الانتهاء من اعداد التشريع الجديد

وفى جانب اخر قامت نيابة الشئون المالية والتجارية صباح الاثنين الماضى باعلان المتهمين الهاربين خارج البلاد فى قضية الريان على عناوينهم بالخارج فى كل من لبنان والكويت ، كما قامت باعلان "بوب ووكر" وكيل الريان فى الولايات المتحدة الامريكية بناء على امر المحكمة فى الاسبوع

الماضي ، حيث قام احمد درويش رئيس الشئون المالية والتجارية بابلاغ الخارجية المصرية بقرار المحكمة ليحضر الجلسة القادمة عن طريق السفارة الامريكية بالقاهرة في ٢١ ابريل القادم وباعلان المتهمين العاشر والحادى عشر عن طريق سفارتى لبنان والكويت بالقاهرة .

وقد اكد المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مساعد المدعي العام الاشتراكي ومدير مكتب التحقيق والادعاء بان تحقيقات جهاز المدعي الاشتراكي مع اصحاب شركات توظيف الاموال قد توصلت الى رد مبلغ حوالى ١٢٠ مليون جنيه بشركات الهدى مصر وبدر والحجاز حتى يوم الخميس الماضي ، حيث قامت شركة بدر برد ٤٢ مليون و ٦٣٢ الفا و٧٧١ جنيها للمودعين بما يعادل ٣٤,٧٪ من اجمالى الودائع لديها .. وقامت الهدى مصر برد ٦٥ مليون جنيه للمودعين لديها بينما تمكنت شركة الحجاز هذا الاسبوع من بيع فيلا خاصة بها بـ ٣ ملايين جنيه ووضعت المبلغ لدى بنك القاهرة فرع مدينة نصر لاستخدامه في رد اموال المودعين لديها فقط ، وكانت قد ردت خلال الفترة الماضية ٩ ملايين جنيه .

واوضح مساعد المدعي العام الاشتراكي ان التحقيقات قد كشفت عن ان القيمة السوقية لاصول شركات توظيف الاموال الست التي لدى الجهاز تغطى جميع اموال المودعين لديهم ويرجع ذلك لان التقييم الثابت في مراكزهم المالية قد تم طبقا لما جاء في اللائحة التنفيذية لقانون شركات توظيف الاموال الجديد وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ من ان يكون التقييم للاصول طبقا لقيمتها الدفترية وقت الشراء وهو ما يختلف عن قيمتها الحقيقية الآن في الاسواق

وقد كشفت التحقيقات التي اجراها المستشار هشام سرايا مساعد المدعي العام الاشتراكي هذا الاسبوع مع مودعي شركة الهدى مصر بان الشركة تقوم حاليا برد ودائع كبار المودعين في شكل عيني بجانب الرد النقدى لصغار المودعين حيث وافق ٣٠٠ مودع على الاشتراك في شراء قطعة ارض مملوكة للشركة بارض اللواء بالجيزة مساحتها ٢٢ الفا و ٦٠٨ امتار بعد ان قامت الشركة بتقسيمها لهم قطعا صغيرة وتراوح سعر البيع للمتر الواحد مابين ٣٠٠ و ٣٩٠ جنيها .

كما ابدى عدد كبير من المودعين الذين باشر التحقيق معهم المستشار محمود الشربيني مساعد المدعي العام الاشتراكي رغبتهم في الحصول على سلع وبضائع بقيمة ودائعهم حيث قام احد المودعين بالحصول على صلصة بقيمة وديعته البالغة ١٠ الاف جنيه بينما ابدى اخرون رغبتهم في الحصول على مكرونة بقيمة ودائعهم .

وكشفت التحقيقات التي اجراها المستشار زكريا السيد مساعد المدعي العام الاشتراكي مع مودعي شركة الحجاز ان الشركة قد حصلت على مخالصات منهم بعد ان حولت ايداعاتهم الى مساهمين بها وانها لم ترد نقدا للمودعين سوى مبلغ مليون و ٢٥٠ الف جنيه ، وقد امر المدعي الاشتراكي باستدعاء اصحاب الشركة مساء امس الثلاثاء لمواجهتهم بما جاء في اقوال المودعين وابلاغهم ببطلان هذا الاجراء

رد أموال المودعين وهم أم حقيقة ؟!

هل تكفى المدة القانونية لرد أموال المودعين فى الشركات المتعثرة ؟!

تحقيق : ناصر فياض

أصحاب الشركات : قانون التلقى كارثة محققة على المودعين

المودعون : كيف نستبدل أموالنا بالمكرونة والجبنة البيضاء

تثير محاكمة الريان ، من جديد ، هموم واحزان الاف المودعين الذين يعصف بهم القلق حول مصير ودائعهم لدى الشركات المتعثرة التى لم توفق اوضاعها ـ وعددها نحو مائة شركة تقدر اصولها باربعة مليارات جنيه ـ وما اذا كانت تلك الشركات ستتمكن من رد الودائع قبل نهاية المدة المحددة ، علما بان المهلة الممنوحة لها تنتهى فى يونيو القادم ، وقد انقضى منها حتى الآن شهر كامل ، دون ان تبدو من هذه الشركات بادرة تدل على انها تتخذ خطوات ايجابية فى سبيل الرد ، وان كانت بعض الشركات الصغيرة قد قطعت شوطا فى هذا السبيل ، الا ان الشركات العملاقة لم تتحرك بعد ، حتى تلك التى سمح لها بان ترد للموعدين اموالهم على شكل سلع او اراض .. والسؤال الذى يثير القلق ، هو : ماذا سيحدث عندما تنتهى المهلة المحددة لرد الودائع دون ان يتسلم المودعون اموالهم ؟!

مازالت الحكومة تحاول الخروج من مازق شركات تلقى الاموال ، وفى محاولة منها لتخفيف حدة المشكلة ، والحد من حالات التصفية .. تتجه الحكومة الى مد المهلة الممنوحة للشركات التى لم يتقرر توفيق اوضاعها .. وتحاول فى الوقت الحالى ، العثور على الصيغة الملائمة لرد اموال المودعين فى شركات الريان .. دون ان تنتهى هذه المحاولات الى نتيجة ملموسة .. مما ينعكس بالقلق المتزايد على الاف المودعين الذين ينتظرون من الحكومة قرارا او اجراء حاسما يعيد اليهم اموالهم .

● اللواء صلاح فياض ـ احد المودعين ، يقول : ان قانون تلقى الاموال يرغم الشركات على رد الودائع فى الفترة المحددة .. اما الشركات التى وفقت اوضاعها فيتم الرد خلال ٤ سنوات ، والمشكلة ان بعض الشركات تدعى انها بدات السداد ، ولكن كيف نصدق الشركة التى تعلن انها سترد الودائع التى تتراوح من جنيه الى خمسمائة جنيه ؟! من يصدق ان احدا يودع مثل هذه المبالغ التافهة ؟

وللاسف فان الحكومة تتحمس لرد الاموال عن طريق البدائل كالسلع التموينية .. ورغم اتجاه بعض الشركات الى ذلك الاسلوب ، الا انها قد لا تستطيع استكمال السداد خلال فترة الـ ٤ شهور .. والواضح الآن ان الحكومة اوقعت الشركات فى مازق نهايته كارثة على المودعين .

● مصطفى المراغي ـ احد المودعين ـ ذهب الى احدى الشركات لتسلم امواله ـ وهى ٦ الاف جنيه .. ففوجىء بالشركة ترغمه على استرداد المبلغ بطريقة عينية فله ان يختار كمية من المكرونة او الصابون !! ويتساءل ماذا افعل بالمكرونة عند تسلمها وانا محتاج لتعليم ابنائى والانفاق على الاسرة ؟!

مودع اخر رفض ذكر اسمه قال : تملكنى الرعب عندما ذهبت لاستلام اموالى ، وفوجئت بنوع من الاجبار لتسلم قطعة ارض فى منطقة نائية !! ماذا افعل بها .. وانا محتاج الى كل مليم ؟ فانا مقبل على مرحلة زواج ولست فى حاجة الى الارض .

● عبدالمجيد عطية ـ احد المودعين ـ يؤكد انه لم يحصل على شىء من وديعته حتى الان .. رغم انه ذهب الى مقر الشركة ـ اكثر من مرة .. وفى كل مرة تنهال عليه وعود بالسداد .. ومنذ ايام فوجىء بجدول زمنى لرد اموال المودعين ممن دفعوا اموالا تتراوح من جنيه الى مائة ومن ١٠٠ الى ٢٠٠ وهكذا حتى خمسمائة جنيه وهو قد اودع مبلغ ١٠ الاف جنيه .. وليس لهذا المبلغ وجود فى الجدول !!

● مرتضى منصور المحامى ـ يؤكد ان القانون ١٤٦ لعام ٨٨ ، والمعروف بقانون تلقى الاموال احدث ارباكا لم يسبق له مثيل .. وقد ولد هذا القانون ميتا .. وكتبت شهادة وفاته عندما صدر امر من الحاكم العسكرى لينظم العلاقة بين الشركات والمودعين ، والغريب ان الحكومة لم تعترف حتى الان بان القانون مشوه وتسبب فى خراب العلاقة بين شركات توظيف الاموال والمودعين ، وحسب ذلك القانون يجب على الشركات التى لم توفق اوضاعها التسديد حتى اخر يونيو هذا العام .. وقد تعجز الشركات عن التسديد ، وبعضها شركات استثمرت الاموال فى مشروعات منتجة وحقيقية فى ظل هذا الوضع كيف تسدد الشركة الاموال التى استخدمتها فى المشروعات ؟!.. اما الشركات التى لم تستثمر الاموال المودعة .. وملزالت لديها سيولة مالية فيمكن لها القيام بالتسديد .. اما الشركات التى اقامت مشروعات ، فهى لا تملك سوى بيع تلك المشروعات ، وفى ذلك ضرر على الاقتصاد .. او اشراك المودعين وادخالهم كمساهمين .

● احمد رائف ـ رئيس مجلس ادارة شركة الزهراء للاعلام والنشر ـ يعتبر نفسه احد الذين لحق بهم الضرر بسبب قانون تلقى الاموال ، ويؤكد ان الشركة قامت بسداد ٨٠٪ من اموال المودعين وسوف يتم سداد الباقى خلال شهر مارس الحالى ، كما يؤكد ان اوضاع الشركة لم تتناولها الاجهزة الحكومية بالموضوعية المطلوبة .. وقد رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاع الشركة وقد قمنا برفع دعوى قضائية ضد هيئة سوق المال ، ولاحظنا ان جهاز المدعى الاشتراكى لم يتفهم طبيعة مشكلات الشركات ، وملزالت هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد عاجزين عن تفسير خطواتهم العشوائية ضد الشركات .. ومن المؤكد ان تلك السياسة سوف تؤدى الى كارثة تاكل معها الاخضر واليابس .. وبنظرة بسيطة على واقع الشركات نرى استحالة رد الاموال فى الفترة المحددة .. وتلك حقيقة يعرفها كل المسئولين .. والاقتصاديون يعلمون ان التصفية السليمة تحتاج الى ١٠ سنوات .

وفى ظل القانون الحالى ، فان رد اموال المودعين امر مشكوك فيه ، بل مستحيل ، لان هذا القانون الحق الضرر بالشركات سواء التى وفقت او لم توفق اوضاعها .

وتبلغ اصول الشركات المعروضة للبيع ٤ مليارات جنيه ـ ولا وجود للمشترى ـ ومن الصعب «التنبؤ» بما سوف تكون عليه الامور فى المستقبل القريب ، ومن المؤكد ان المناخ حاليا لا يسمح بدخول دولار واحد الى مصر فى ظل تلك الظروف .

فى جهاز المدعى العام الاشتراكى ـ تحدثت «الوفد» مع المستشار عبدالمعز ابراهيم .. مساعد المدعى الاشتراكى لشئون توظيف الاموال ، فقال : اذا لم تسدد الشركات الاموال فى الفترة المحددة سوف يعرض امرها على المدعى العام الاشتراكى ليامر بما يراه .. وقد تم تشكيل لجنة يراسها رئيس الوزراء لمتابعة الاموال التى تم تسليمها .. وبصفة عامة يجب على جميع الشركات ان تسدد ما عليها للمودعين .. وتوجد شركات جادة مثل الهدى مصر سددت ٦٥ مليون جنيه ، وبدر سددت ٤٧ مليونا ، والحجاز ٩ ملايين .. ولكن توجد بعض الشركات تتراخى فى السداد ـ وسوف يحسب كل ذلك عليها .. وبالنسبة لمبدا تحويل المودعين الى مساهمين ـ فقد رفضناه كاسلوب للرد ، ولابد من عقد الجمعية العمومية للشركات وموافقة مصلحة الشركات على ادخال المودعين كمساهمين ـ وفيما يتعلق برد اموال المودعين سلعا تموينية فلا اجبار على المودع ـ ويحاول الجهاز التوفيق بين الطرفين وايجاد حلول ودية ترضى المودع .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٠

رأى

خطايا .. فى مجلس الشعب وجهاز المدعى الاشتراكى وشركات الريان ..!

إن ما يميز نظم الحكم الدكتاتورية عن نظم الحكم الديمقراطية بالنسبة لما يعيب شخصيات القادة والسياسيين هو ان الدكتاتوريات تحيط الانحرافات والخطايا بل والجرائم بجوّ إرهابى من الحماية ، حتى تظل النزوات الطائشة والانحرافات والخطايا بعيدة عن النشر والفضيحة .. وإن كان الكثير منها يذيع امره مبالغا فيه الى اقصى حد ، ولا تحاط الفضائح الشخصية للسياسيين فى الديمقراطيات باية سرية ، بل انها تُستغل سياسيا فى بعض الاحيان فى الانتخابات العامة للرئاسة او للوزارة او حتى لعضوية المجالس النيابية ، وان كانت هناك ضوابط قانونية صارمة لما يجوز نشره او فضحه بالنسبة للاشخاص العامين بما لا ينطوى على سوء نية فى التشهير .. بينما الماساة فى الدكتاتوريات ان طوفان الفضيحة يُغرق المعارضين وتتكسر امواجه امام الحواجز والاسوار والجدران المنيعة التى تحيط بالحكام. ومع ذلك فإنه يحدث ان تفلت من ان لآخر انباء عن بعض الفضائح ، كما حدث بالنسبة لطاغية رومانيا وزوجته واسرته .. سواء قبل سقوطهم او بعد هذا السقوط. وان كانت الامثلة التى ذكرناها قليلا من كثير مما يجرى مثيله فى معظم دول العالم الثالث وتختفى وراء استار كثيفة من السرية والتكتم .. وفى دولتنا السنية تتفجر من وقت لآخر فضائح فظيعة سرعان ما تحاصر ثم تصادر عند «المنبع» سواء كان هذا المنبع سلطات الامن او سلطات التحقيق ! واذا كانت بعض الجرائم الخطيرة تحفظ دعاواها ، فان جرائم اخرى مماثلة فى فظاعتها ، يصدر قرار حظر بنشر ما جرى التحقيق بشانه ويكون قد امسك بتلابيب شخصية سياسية قيادية ، وتحول حصانتها البرلمانية دون المضى فى التحقيق الى ان ينسى الشعب الجريمة الفظيعة ثم يتم التصرف فيها بالحفظ ، او تقديم كباش فداء . ولن نضرب امثلة اكثر من فضيحة قصر العينى الجديد ، والمتهم فيها د. رفعت المحجوب وعدد من اساتذة الجامعات ! وكذلك كشوف البركة عند الريان والتى احتوت اسماء عدد من كبار المسئولين ، ورشوة الذرة الصفراء التى اتهم فيها كبير مسئول واكره الريان على التراجع فى اتهامه !! وقد اتهم ابراهيم سعده (منذ شهور قليلة) فى مقال افتتاحى باخبار اليوم بعض القيادات السابقة بجهاز المدعى الاشتراكى بالانحراف ، وطالب (بالكشف عن كافة الانحرافات القديمة منها قبل الحديثة داخل جهاز المدعى الاشتراكى) حتى (لا يتمكن المتورطون والمنحرفون من الهرب بما حملوا دون ان يلاحقهم القانون بزعم الخوف من ان يتشكك الشعب فى هذا الجهاز الرقابى الخطير) ، (وحتى نعيد لهذا الجهاز سمعته ونظافته وطهارته) ، وانه (جهاز رقابى خطير انشىء للحفاظ على حقوق الدولة واموال الشعب) وعلى الرغم من هذا الاتهام الشديد الصادر عن احد كتاب السلطة البارزين ، فان الموضوع كله قد طواه النسيان او حسب تعبير «الجبرتى» : انتهى الامر ، وانفض السامر بعد ان (بردت القضية !!) .

ولقد كان مصدر هذه الجرائم والانحرافات نظام الحكم الاستبدادى ، وما يبتدع من انظمة شاذة (كنظام المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم) : فان ما يدعو نظم الحكم الاستبدادية الى التستر على عتاة المجرمين الكبار والقياديين والرقابيين ، هو ان هؤلاء يعرفون الكثير من الاسرار والفضائح ، وانهم اذا تعرضوا للمساءلة ، فانهم سوف يبوحون ببعض ما يعرفونه وعندئذ ينفضح امر الفساد المتغلغل فى كيان اجهزة الدولة كلها وليس فى اجهزتها الرقابية فحسب !

د. محمد عصفور

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى مرحلة اللادفع واللاعمل

مسئولية الدولة.. وقانون تلقى الأموال!

يبدو أن المسالة التى سأعرض اليها جد شائكة لأنها لم تتقرر بعد ، وهى تخص مسئولية الدولة عن دفع تعويض عن الأعمال البرلمانية ومن بينها القوانين .

فالقانون اصلا يصدر لصالح المواطنين والمجتمع ، ولكن يحدث أن يصيب العامة أو فئة من الناس ببعض الاضرار فمن يستطيع أن يحكم بتعويضهم عما أصابهم من ضرر وما لحقهم من خسارة ؟

كان القضاء الادارى لايقبل أن ينظر طعنا فى الاضرار التى تسببها القوانين على اساس الدولة غير مسئولة عن أعمالها ورغم التشكيك فى ذلك المبدأ لأن الدولة فى الوقت الحالى تخضع للقانون وبالتالى فلا تختلف عن الافراد فى دفع التعويض اذا تسببت فى عمل من أعمالها بالحاق ضرر باحد الافراد . لذلك اصبح من غير المقبول تبرير عدم خضوع الدولة للمسئولية . .

التعويض

هل تدفع الدولة تعويضا لأحد الافراد عما يكون قد اصابه من ضرر بسبب عمل من أعمالها ؟

اذا كان الذى ارتكب الخطأ فى حق الفرد جهاز من الاجهزة الحكومية ، فان القضاء الادارى يمكن ان ينظر القضية التى يرفعها المتضرر ويحكم بالتعويض اذا كان له حق فى ذلك ولكن اذا كان من تسبب فى الضرر السلطة التشريعية ، فلا تعويض هناك .. اذ لا يتصور ان ترتكب هذه السلطة الخطأ فى عمل من أعمالها البرلمانية . (بغض النظر عن اعمالها الادارية) . مثال ذلك أن تصدر هذه السلطة قانونا يحرم او يجرم فعلا معينا ، كان مصدر خير وبركة لفرد او أكثر من فرد . وبدخول هذا الفعل فى دائرة التجريم أو التحريم اصبح لا يجوز على الفرد ان يمارسه وبالتالى ينقطع مورد رزقه . غير أنه لا يستحق تعويضا رغم ذلك ، وأقرب الأمثلة القديمة التى نروى فى هذا الصدد هو الغاء مهنة البغاء التى كانت غير محرمة ـ اى مباحة ـ فى مصر فى الاربعينات ثم صدر قانون يحرم ذلك النشاط ، وبالتالى اصبح لا يجوز للنساء ان يشتغلن بهذه المهنة ، وقد اصاب البعض منهم ضرر ، لكن الدولة غير مسئولة عن تعويض هذا الضرر . فالدولة اصدرت القانون عاما مجردا فلا يتصور انه تضمن خطأ .

أما أقرب الأمثلة الحديثة على ذلك ، فهو تنظيم شركات تلقى الأموال ، والتى كانت تعرف باسم شركات توظيف الأموال . وقد صدر قانون تنظيمها فأدى الى تعويض معظم هذه الشركات ، واصبح من اللازم عليها رد الاموال التى تلقتها من الافراد . لكن الموقف الآن اشبه بحالة اللادفع واللاعمل . فلا الشركات تدفع للافراد أموالها ولا الشركات قادرة على العمل المنتج وحدث ذلك نتيجة صدور قانون تلقى الأموال . بل إن بعض هذه الشركات تخلصت من أغلبية العاملين بها ولحق بهؤلاء العاملين ضرر ايضا .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دكتور إيهاب سلام

وبذلك يكون ذلك القانون قد ألحق اضرارا بالمساهمين باموالهم فى هذه الشركات والمودعين اموالهم والعاملين لدى هذه الشركات فالمساهمون والمودعون لا يتمكنون من استرداد اموالهم التى اودعوها بهذه الشركات .

وقد يرجع ذلك الى اجراء هيئة سوق المال ذات الطبيعة البطيئة . ولا حتى استحق هؤلاء المساهمون والمودعون ذلك الربح الوهمى الذى كان اصحاب هذه الشركات يدفعونه لهم شهريا او سنويا لأن بعض الشركات امسى لا يعمل ، والبعض الأخر قد خفض من نشاطه تخفيضا كبيرا . بل ان هذه الشركات ممنوع عليها ان تدفع شيئا للافراد المودعين الا بموافقة هيئة سوق المال وهذه الهيئة لم توافق على شيء بعد .

المسئولية

القانون مسئول عن هذا الوضع ، وذلك لأنه نظم هذه الشركات بنصوصه الآمرة ، لكن لا يجوز لأحد الافراد أن يطالب بتعويض عما لحقه من خسارة من جراء تطبيق القانون لان القاعدة العامة أن الدولة غير مسئولة عن اعمالها التشريعية .

قيل فى تبرير ذلك اساسين .

□ الأساس الأول : أن التشريع عمل من أعمال السيادة ومن طبيعة هذه الاعمال أنها تلزم الجميع دون ان يكون لأحد المطالبة بالتعويض عن اضرارها اللهم الا اذا قرر المشرع بمحض اختياره وتبعا لظروف معينة أن يمنح التعويض للمتضررين .

وقد انتقدت هذه الوجهة من النظر على اعتبار أن البرلمان ليس هو صاحب السيادة العليا فهو يخضع كغيره من الاجهزة للقانون الاعلى الذى يسبق وجوده وجود الدولة ويسمو عليها . ويرى البعض الأخر أن البرلمان لم يعد الممثل الوحيد للارادة العامة بل حلت ارادة الحكومة محل ارادة البرلمان فى اغلب الأحيان .

□ أما الاساس فى تبرير عدم مسئولية الدولة : فكان نظرية الفصل بين السلطات فالسلطة القضائية مستقلة ومنفصلة عن السلطة التشريعية ولا يحق لها ايقاف اعمال هذه السلطة او عرقلتها أو حتى تعديلها . ويرى هؤلاء البعض أن نظر دعوى المسئولية عن الاضرار التى تسببها القوانين فيه نوع من تدخل السلطة القضائية فى اعمال السلطة التشريعية اذ فى دعوى التعويض ينظر القضاء ملاءمة التشريع بنظرة فاحصة ويراجع هذه الملاءمة ، وهو أمر لا يجوز .

غير ان الرد على وجهة النظر المذكورة جد بسيط . اذ ان السلطة القضائية تراجع اعمال السلطة التنفيذية - وهى منفصلة عنها ومستقلة - وتقضى بالغائها فى بعض الاحيان او التعويض عنها فى احيان اخرى . فكيف اذن لايعد ذلك ثلما لمبدأ الفصل بين السلطات . ولم لاتسرى نفس القواعد فيما يتعلق باعمال السلطة التشريعية .

وأيا كان المبرر فى عدم خضوع الدولة للمسئولية فيما يتعلق باعمال البرلمان فان القضاء يرفض ان يعرض احد الافراد الذين اضيروا بسبب صدور قانون من القوانين

ولا ندرى كيف يكون الجهاز الحكومى مسئولا عن أعماله ويحكم القضاء الادارى بالتعويض لمن اضير من افراده بسببه وبخطأ من الجهاز . ولا يكون الجهاز التشريعى مسئولا عن اعماله ومن بينها القوانين ، ولا يحكم بالتعويض لمن اضير من الافراد بسببها ؟ ! ..

هناك من الفقهاء من ينادى بضرورة ان يختص القضاء الادارى بنظر دعاوى المسئولين عن الاعمال البرلمانية أيا كانت طبيعة هذه الاعمال أو الاجراءات التى اتخذت لاصدارها . (د . نهى عثمان الشربينى - مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية - دراسة مقارنة - ١٩٨٦ ص ٢٢٥) .

حكمت المحكمة

ولو أن القضاء قد تحلل قليلا من مبدأ عدم مساءلة السلطة التشريعية عن أعمالها وذلك حينما حكمت محكمة النقض المصرية بالتعويض لأحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب عن دائرة امبابة حيث طعن امام المجلس فى نتيجة الانتخابات التى اعلن بمقتضاها فوز منافسه فى ذات الدائرة الا ان المجلس رفض الطعن .

وقد كان الحكم فى ٩ يونية ١٩٧٤ حيث قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام كل من رئيس

المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

مجلس الشعب ووزيرى الداخلية والحربية متضامنين بدفع تعويض للمدعى . وقد ايدت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٧٦ حكم المحكمة الابتدائية . وفى ٢٧ فبراير ١٩٨٣ ايدت محكمة النقض حكمها فى الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٦ قضائية مؤيدة حكم الاستئناف . (المرجع السابق ص ٢٢٦)

ولكن هذه الحالة هى حالة فريدة فى بحر من الحالات المماثلة . وكثيرا ما رفضت المحاكم الادارية النظر فى تعويض عن أعمال السيادة ومنها الاعمال البرلمانية .

الحل

والان ما هو الوضع بالنسبة لهؤلاء الذين اضيروا رغم أن القانون لم يكن يهدف للاضرار بهم .. هؤلاء الذين خسروا أموالهم وأرباح اموالهم زهاء سنتين والأيام تجرى لتدخل عامها الثالث دونما الحل فما الحل ؟

اعتقد ان الحل كان هو تأميم شركات توظيف الاموال طبقا للمادة ٣٠ من الدستور التى تنص « لايجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض . » فكانت ستؤول اموال هذه الشركات الحكومة ، وتحل بدلا منها فى الحقوق والالتزامات مع تعويض اصحابها عما يكون لهم من رأس مال ثابت او متحرك . وتقوم الحكومة بدارة وتشغيل هذه الشركات ولو بدفع حصة معينة فى رأس المال تساعد على دفع عجلة الانتاج بها . وتتمكن ان ترد اموال المساهمين كاملة ـ لو ارادوا ـ خلال فترة زمنية معينة . ودفع الارباح اذا تحققت . غير ان هذا الحل اصبح بعيد المنال .

ويصبح الحل الان ان يتدخل المدعى الاشتراكى ويفرض الحراسة على هذه الشركات وقد يديرها اويشغلها او اذا كانت متهالكة متعثرة فيبيع اصولها ويوزع الأموال قسمة غرماء على الافراد الذين ساهموا باموالهم فيها .

ويجب ان تتخذ الاجراءات على وجه السرعة حتى يمكن ان تلتئم جراح ضحايا شركات توظيف الأموال !

إن الحسم ضرورى فى هذه الحالة ولا شىء غير الحسم .

من شقيق الوزير الذى ابتلع ٦ أرانب ؟!

لو وجهنا هذا السؤال إلى المسئولين : لماذا صفيتم شركات توظيف الأموال - ولم يذهب إليكم احد شاكيا منها - وقد جمعت عرق الناس وعصارة جهدهم ؟! اظننا لن نجد جوابا واضحا يفسر ما حدث !! وما اوهى الحجج التى تذرعت بها الحكومة لقصف رقبة هذه الشركات ، وافلحت الحكومة - وهو الفلاح الأوحد - فى القضاء عليها بدليل انه لم يفلت من هذه المذبحة سوى شركتين .. وهكذا تمت تصفية راس المال الوطنى المنتج ، وبهذه الصورة - الذكية - !!

لقد حار الناس فى تعليل هذه الظاهرة الغريبة .. فعندما تختفى الفلسفة التى تحكم القرارات يصبح تفسير الدافع عليها امرا يخضع للامزجة المختلفة .. فبعض الناس قالوا : إن الحكومة كانت معذورة فى قرشين «عملة صعبة» ، فاصدرت هذه القرارات غير عابئة بما تحمله إلى المودعين من خراب ، وملات بيوتهم بالحزن والاسى ؛ واغرقتهم فى المشاكل من كل نوع ابتداء من الشبكة والمهر اللذين ضاعا حتى ثمن الطعام والكساء والدواء .

والبعض يقول : ان الحكومة اكثر ما يسعدها ان ترى حولها شعبا من البؤساء يجدفون فى بحار الهموم بعد ان غرقت مراكب شركات التوظيف المحملة بما ادخروه وما جمعوه طوال رحلة الحياة !! وتمضى التفسيرات إلى مالا نهاية حتى ترتطم بهذا السؤال : إذا كانت الحكومة بهذا القدر من الحرص حتى انها قضت بجرة قلم على هذه الشركات المنكوبة التى شاء لها سوء حظها ان عملت تحت ظل حكومتنا الحريصة !! فلماذا لا تصفى شركات القطاع العام الخاسرة ؟! ولماذا اخذت كل هذا الجدل العقيم ؟! وللآن لم يستطع احد ان يصفى شركة واحدة !! لا فى النور ولا النار .. وهل المسئولون فى حاجة لان يدركوا ان هذه الشركات ليست ملكا للريان او زيد او عبيد ، ولكنها ملك للشعب شانها فى ذلك شان شركات القطاع العام واكثر !! ام ان شركات القطاع العام ذات نسب عريق ؟! ووجدت من يدافع عنها لحاجة فى نفس يعقوب ؟!

والشعب الآن يتساءل ايضا ، بعد ان صار الامر فى يد القضاء لماذا لا تعلن الحقائق واضحة : من هو شقيق الوزير الذى حصل على ١٢ ارنبا ، فاكل نصفها ، واعاد نصفها ؟! ومن الكبير الصغير الذى اختفت اوراقه من ملف القضية ، كما اختفت كشوف البركة من قبل مع الكثير من الحقائق ؟!

إن الناس يتساءلون عما يجرى خلف الكواليس .. ولمصلحة من ؟! وهل هناك سادة وعبيد ؟! وهل صدقت علينا المقولة : إنه إذا سرق القوى افلتوه ، وإذا سرق الضعيف اقيم عليه الحدّ ؟!

محمود منسى

موضوع الغلاف

بدأ القضاء المصري في الاسبوع الماضي
محاكمة ١٣ متهما
من افراد اسرة الريان والعاملين بشركاته
وعلى راسهم احمد الريان
وسط ترقب الاوساط المالية
والسياسية والشعبية.
١٨٨ الف أسرة من داخل مصر وخارجها
كانت مشدودة الى قاعة المحكمة،
والى كل كلمة تصدر عن الرجل
الذي جمع ١٧٠٠ مليون جنيه من كدها
وعرقها واصبح رصيده البنكي
فجأة صفر.
«المجلة» كانت في قاعة المحكمة
وعادت بالصور والتحقيق التالي.

* القضية تنذر بمواجهة بين الحكومة والمتهمين

محاكمة الريان: لغز الذهب المخبأ

ملامح احمد الريان المتهم الاول في القضية وشقيقه محمد وهما داخل قفص الاتهام ينظران الى من حولهما بقوة وصلابة لفت انتباه كل من تابع القضية من مراقبين ومهتمين. اذ انه كان يلقي باسباب المشلكة وحلها على الحكومة مؤكدا للمودعين بانه على استعداد لادارة مشروعاته ورد اموالهم خلال ٣ سنوات من الافراج عنه لان اصول الشركة في مصر تكفي لرد اموالهم.

الجلسات الاولى للمحاكمة تؤكد ان المواجهة مستمرة بين المتهم الاول احمد الريان المتيقظ دائما لكل كلمة تردد في القاعة وبين النيابة.

ولقد ظهرت المواجهة مبكرة جدا برغم ان الجا ل اقتصرت على الاجراءات الشكلية من اثبات حضور المتهمين، الذين حضر منهم عشرة وتغيب ثلاثة ومواجهتهم بالتهم المنسوبة اليهم في قرار الاتهام والتي انكروها جميعا. كذلك فضت الاحراز التي تتضمن الاوراق والمستندات المضبوطة لدى مقار ومكاتب شركات الريان وهي عبارة عن حركة الايداعات والتحويلات وشيكات العملاء وكشوف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية والتسجيلات الصوتية لمكالمات احمد الريان مع ممثل الشركة بامريكا بوب ووكر.

في اولى المواجهات التي تمت بالمحكمة قال المتهم الاول احمد الريان ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بتحقيقها وان عدد المودعين بالشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء بقرار الاحالة.

ووقف المستشار ماهر درويش مدير ادارة الاموال بمكتب النائب العام وممثل الادعاء في القضية ورد على اقوال احمد الريان ففندها مؤكدا ان المتهم يتلاعب بعواطف المودعين وان ارصدته في البنوك صفر، وطالب المتهم بالكشف عن مشاريعه والاماكن التي يخفي فيها الذهب وعن ارصدته في البنوك في الخارج.

واستمرت المساجلة بين احمد الريان والنيابة فقال احمد الريان للمحكمة: «ان اموال الشركة خارج مصر خرجت من بنوك مصرية وهذه الجزئية لم تحققها النيابة التي اكتفت بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان». واضاف «ان القانون ١٤٦ الذي خرج تفصيلا دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بافراد الريان في السجون، وان للشركة في مصر رؤوس اموال في مشاريع واصول كثيرة وانه من البديهيات الاقتصادية ان السيولة النقدية لاية شركة لا تزيد على ١٥٪ فقط وثابت بالدليل المادي ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ اشهر فقط ٣٥٠ مليون جنيه فكيف يقال اننا نصابون؟».

وقال احمد الريان انه قادر خلال ٤٥ يوما على تشغيل عشرة معارض ذهب تحقق ٥ ملايين جنيه شهريا الا ان النيابة رفضت. واضاف انه في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٨ عرض بيع اصول الشركات للمودعين الا ان الحاكم العسكري اصدر قرارا بمنعه من التصرف. وطلب من المحكمة ان تحدد زمنا تمكنه فيه من تشغيل اموال المودعين تحت اشرافها، وانه على استعداد كامل لسداد اموال المودعين حتى ولو كان الثمن عيونه. وتساءل كيف نكون نصابين وجملة عقودنا مع الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه؟ وطلب من المحكمة الافراج عنه لادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه تحت اشراف المحكمة ولمدة ٦ اشهر واضاف «ان لم انجح اعود واقول انا مذنب».

وقال ان المؤسسات الصحافية مدينة للشركة بمبلغ ٧٦ مليون جنيه وادارة التحفظ متساهلة جدا معها في تحصيل الديون المستحقة للشركة كما ان النيابة جاملت وزيرا لديه مديونية للشركة.

وعلق المستشار ماهر درويش على حديث احمد الريان امام المحكمة قائلا: «ما زالت الفرصة سانحة امام المتهم لرد اموال المودعين فليقل لنا اين هذه الاموال؟. فوجئنا ان امواله في بنك فيصل نزحت وبيعت لشخص مجهول ليبيع اصول الشركة بالبنك وتم استعادة تلك الحقوق بناء على توكيل منه. اما القول بان النيابة جاملت وزيرا فمن الذي اعطى الوزير العقود، لقد جئنا بالوزير ولم ينكر وقمنا باستعادة الاموال منه وبفائدة ١٣٪ واذا كانت هناك اموال اخرى فليتقدم (الريان) ببلاغ». وتابع درويش:

«اما عن الاموال التي استدانتها الصحف كما قال فهل يكون هناك عقد بـ ١٠٠ مليون جنيه «عقود مقدمة»؟ كيف اعطاهم هذه الاموال وهي اموال المودعين؟ لقد خاطبت النيابة المسؤولين بالمؤسسات الصحافية واستعدنا تلك الاموال في صورة كتب ومطبوعات فهل نعطي كل مودع كتابا؟ اين تذهب هذه الكتب والناس لا يأكلون ورقا؟

وردا على قوله بارسال لجنة لفحص امواله في الخارج

محاكمة الريان بالارقام

- القضية تضم ١٣ متهما يواجهون ٤١ جناية وجنحة.
- حجم الايداعات كما ورد بقرار الاتهام ٨;١ مليار جنيه.
- حجم الايداعات كما اكده احمد الريان ٢,١ مليار جنيه.
- جملة المودعين كما ورد بقرار الاتهام ١٨٨ الف اسرة.
- جملة المودعين كما اكده الريان ١٧٤ الف اسرة.
- جملة عقود الريان مع الحكومة: ٧٠٠ مليون جنيه.
- احمد الريان: الشركة ردت ٣٥٠ مليون جنيه للمودعين.
- احمد الريان: اصول الشركة في مصر تقدر بمليار جنيه.
- احمد الريان: تشغيل ١٠ معارض ذهب خلال ٤٥ يوما يحقق ٥ ملايين جنيه شهريا.

واستعادتها تبين ان ارصدته بالبنوك صفر، اذن ما جدوى ارسال هذه اللجنة وليكشف لنا عن مشروعاته؟

اما عن الذهب فالثابت ان والده توفيق الريان قام باخفائه فليأت لنا بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدير تلك المحلات».

ومحاكمة العصر مستمرة حيث تعقد الجلسة التالية في ٢١ ابريل (نيسان) القادم بناء على طلب الدفاع للاطلاع والاستعداد.

ايا ما كان الوقت الذي ستأخذه المحاكمة، وايا ما كان الحكم الذي سيصدر فيها على آل الريان. فان السؤال الاهم سيبقى: ما هو مصير اموال المودعين في النهاية بعد حكم المحكمة؟

هناك نوعان من الاموال، الاول وهي الموجودة في الخارج في المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وتتضارب التقديرات حول قيمتها. فاذا صدر الحكم بالادانة. فسيكون على الحكومة ـ كخطوة تالية ـ ان تقوم برفع دعوى قضائية امام القضاء المحلي في تلك الدول لاسترداد تلك الاموال. ومعروف سلفا مدى الصعوبة في ذلك. لذا يعمد الخبراء الاقتصاديون الى تهميش نتائج تلك الجهود القانونية «خارج الحدود».

النوع الثاني من الاموال هي تلك التي تم التحفظ عليها بالفعل من قبل سلطات التحقيق وتمثل الاصول الثابتة لشركات الريان المختلفة، وتلك الاصول لم تقيم نهائيا بعد (الريان يقدرها بمليار من الجنيهات في حين يبلغ حجم الايداعات حسب قرار الاتهام ١,٧ مليارا).

ويحدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الموقف القانوني بالنسبة لتلك الاموال في حالة صدور حكم بالادانة، وينص على انه اذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الاموال فانه يجب ان يتم تصفية الشركة وتسييل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين.

ورغم ان الاعتبارات القانونية الحالية تمنع التصرف ـ نهائيا ـ في «مليم واحد» عن اموال الريان قبل انتهاء المحاكمة، الا ان الاعتبارات الانسانية وكثرة عدد المودعين (١٨٨ الف اسرة) والبطء المعروف لاجراءات التقاضي، دفعت د. عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري ـ ورجل الاقتصاد ـ الى ان يعلن امام مجلس الشعب (البرلمان) ان اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الاطراف المعنية بقضية الريان تتواصل حاليا «تحت اشرافه المباشر» للبحث عن مخرج مؤقت للازمة «ربما احتاج الى تعديل تشريعي» يسمح بصرف جزء من مستحقات المودعين دون انتظار انتهاء المحاكمة. وحتى الان لم يتحدد رأي نهائي في هذا الموضوع الشائك فضلا عن ان هناك وجهات نظر متباينة. فالبعض يرى ان يقتصر الصرف على صغار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ الف مودع. والبعض الاخر يرى عدم عدالة ذلك فضلا عن عدم دستوريته وينادي بان يتم الصرف المؤقت للجميع طبقا للقاعدة القانونية.

كل ما سبق دفع ببعض الاقتصاديين ـ لا القانونيين ـ الى اقتراح الاقدام على مغامرة لحل المشكلة التي تبدو ـ قانونيا ـ بلا حل. ويقترح هؤلاء تشغيل مشاريع الريان القائمة لعدد من السنوات ربما امكن فيها تحقيق ارباح تسد الفجوة بين ما هو موجود على ارض الواقع وبين حقوق المودعين الفعلية.

خبراء آخرون ينبهون الى مخاطر التشغيل، ويؤكدون ان احسن الحلول هو بيع الاصول ـ رغم الخسارة المؤكدة.

وفي حين يستمر الجدل بين الاقتصاديين في مساجلاتهم واجتماعاتهم، تستمر المواجهة داخل المحكمة بين النيابة واحمد الريان، وبينه وبين المودعين (١٨٨ الف اسرة) الذين يحاول استغلال عواطفهم ويأسهم في الضغط على الجميع. وورقته الاولى، وربما الوحيدة انه «وحده» يملك المفتاح، لكنز من الاموال المهربة، و«وحده» يعرف كم هي، وكيف يأتي بها من الخارج، و«وحده» يعرف أين اخفي كنز الذهب ■

القاهرة ـ ايمن الصياد وهشام عبد العال

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل انتهاء مهلة السداد :

الذين وفقوا والذين ردوا والذين نصبوا..!

أين موقع كل مودع من خريطة شركات الأموال؟

تحقيق

باقي من الزمن ٧٠ يوما وتنتهي المهلة القانونية لسداد حقوق المودعين في الشركات الملتزمة بالرد ، وهي الشركات التي رفض طلبها في توفيق الأوضاع أو تلك التي لم ترغب في التوفيق من البداية .. ويبلغ حجم أموالهم مليارا و ٣٧٨ مليون جنيه ، تخص ١٧٦ ألفا و ٣٢٠ مودعا ، فهل تفي هذه وتلك بالتزاماتها وتنتهي المشكلة وديا ؟

محمد نجم

الأمل معقود الآن على ما يقوم به جهاز المدعي الاشتراكي في مراقبة ومتابعة تلك الشركات ، ومساعدة المودعين بها في الحصول على مستحقاتهم .

وخاصة .. أنه إذا كانت الشركات الست التي وفقت أوضاعها تمثل ثلث حجم مشكلة شركات التوظيف بصفة عامة .. والريان بمفرده يمثل الثلث الثاني ، فالشركات التي

أحيلت إلى جهاز المدعى تمثل الثلث الأخير .. من حيث عدد المودعين وحجم الأموال .

ولذلك فهذا الثلث الأخيرة أصبح يمثل « ثلثا ترجيحيا » فى حل مشكلة شركات التوظيف أو زيادة تعقيدها !

فهل ينجح سيف المدعى فى تحقيق ما لم يستطع تحقيقه ذهب هيئة سوق المال ؟

ولكن ما هى « الخريطة » الحالية للشركات ؟

يبلغ عدد الشركات التى كانت تعمل فى مجال توظيف الأموال (١٠٤) شركات ، ووفق على أوضاع (٦) شركات منها وأصبحت تعمل طبقا لنصوص قانون تلقى الأموال وأحيلت (٠٧) شركات من الشركات الشاقى التى رفضت توفيق أوضاعها إلى جهاز المدعى الاشتراكى لمراقبة برامج رد الأموال للمودعين ، وأعلنت (١٣) شركة أنها ستقوم برد الأموال التى سبق أن تلقتها طبقا لبرامج زمنية محددة ، بل انتهى بعضها بالفعل من عمليات الرد ، وثبت من تقارير المحاسبين القانونيين أن هناك (٦) شركات لم تتلق أموالا ، فتم استبعادها ، وأدمجت (٤) شركات فرعية فى الشركات الأم بعد أن ثبت أنها مملوكة لنفس الشركات الأخيرة .. ووضعت (١١) شركة على رأسها الريان تحت التحفظ بالنيابة العامة ، وتواصل نيابة الشئون المالية والتجارية التحقيق مع أصحاب (٢١) شركة لم تقدم مراكزها القانونية المعتمدة وكذلك الإخطار القانونى فى الميعاد المحدد ، والباقى وعدده (٣٦) شركة كانت محل تحقيقات فى جهاز المدعى من قبل ، وبعضها قام بالسداد وحفظ التحقيق معها وبعضها صدرت ضده أحكام بالحراسة ويتولى الجهاز بنفسه سداد أموال المودعين لديها .

ما هو موقف كل مجموعة منها الآن ؟ .

٧ شركات فى المدعى !

نبدأ أولا بالشركات السبع التى أحيلت إلى جهاز المدعى الاشتراكى لمراقبة برامج رد الأموال التى سبق أن تلقتها من المودعين .. وهذه الشركات تمثل « الثلث الترجيحى » فى حل مشكلة شركات التوظيف سلميا أو تعقيدها .

والجهاز يقوم حاليا بمراقبة سداد أموال المودعين ، والتحقق من جدية عمليات رد الأموال بأن يطلب المودعين الذين وردت أسماؤهم فى كشوف السداد المقدمة من أصحاب هذه الشركات وسؤالهم والتأكد من حصولهم على مستحقاتهم حسب النسب المعلنة .

وقد طلب المستشار عبد السلام حامد من أصحاب هذه الشركات أن يكون السداد نقدا وبذات العملة التى تلقوها سواء كانت بالجنيه المصرى أو العملات الأجنبية ، وإذا لم يتيسر ذلك يمكنهم السداد العينى ، ولكن بشرط رضاء المودع دون إجبار أو إكراه أو حتى وضعه فى ظروف تحتم عليه قبول الرد العينى .

ومن جهة أخرى رفض المدعى الاشتراكى الفكرة التى حاولت هذه الشركات ترويجها وهى تحويل المودعين لديها إلى شركاء موصين لأن هذا التحويل له اجراءات خاصة طبقا لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ذات المسئولية المحدودة وهو مالا ينطبق على هذه الشركات .

والجهاز لايتدخل حاليا فى اعمال هذه الشركات أو إدارتها وإنما أعطى الحرية كاملة لأصحاب هذه الشركات فى كيفية رد أموال المودعين لديها ، ولكنه اشترط عليها المساواة فى الرد والتركيز على صغار المودعين لأنهم الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية فى الوقت الحالى حسب مايقال من أن ٨٠٪ يملكون ٢٠٪ فقط و ٢٠٪ يملكون ٨٠٪ !

كما أن الجهاز يشرف على عمليات بيع أصول هذه الشركات للتأكد أولا من أن المقابل يطابق الواقع ، وثانيا من أن الثمن سيرد إلى المودعين وليس إلى جيوب أصحاب هذه الشركات .

ولذلك فالجهاز لم يتحفظ على أموال هذه الشركات حتى الآن انتظارا لما ستسفر عنه الفترة القادمة والمتبقية من المهلة القانونية للسداد التى تنتهى فى ٩ يونيو القادم ولكنه يتخذ من الاجراءات مايضمن حقوق المودعين مثل منع أصحاب الشركات من السفر والمتابعة اليومية لعمليات السداد ، مع مراعاة أن الأرباح التى صرفت قبل ٣١ ديسمبر ٨٧ لاتحتسب ولاتخصم من المبالغ المستحقة ، أما الأرباح التى صرفت من أول يناير ٨٨ حتى تاريخ صدور القانون فى ١٠ يونيو . فاحتسابها وخصمها من عدمه يتوقف على موقف الشركة من الربح أو الخسارة ، هذا بخلاف المبالغ التى صرفت من أصل رأس المال .. فتلك يتم خصمها .

ماهى قدرة هذه الشركات على الرد ؟

يقول المسئولون بالجهاز وعلى رأسهم المستشار عبد المعز إبراهيم مدير إدارة التحقيق والادعاء إن الأوضاع مطمئنة فأصول الشركات تغطى جميع أموال المودعين لأن التقييم الثابت فى المراكز المالية لأصول هذه الشركات كان تقييما دفتريا وذلك طبقا لنص المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تلقى الأموال ، ولكن الآن يتم البيع لهذه الأصول بسعر السوق ولاشك أنه يختلف حتما عن السعر الدفترى .. مما يحقق صالح المودعين ويعد ضمانا لهم فى استعادة أموالهم .

بل إن بعض الشركات انتهت تماما من عملية رد الأموال ومنها شركة سلطان للاستثمار وتوظيف الأموال وحفظت قضيتها وأخطرت هيئة سوق المال بذلك .. والشركات الأخرى تواصل عملية الرد فالهدى مثلا ردت حوالى ٦٥ مليون جنيه بنسبة ١٨٪ من حجم الأموال لديها ، وبدر ردت ٤٢ مليونا و٦٣٢ الفا بنسبة ٣٤,٧٪ والحجاز ردت حوالى ١١ مليونا بنسبة ٨٪ .

وماذا بعد التاسع من يونيو ؟ يقول المستشار عبد المعز إبراهيم إن الأمر سيعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى . بحيث يتضح موقف كل شركة على حدة . ويراعى مجموع ماردته هذه الشركة من حقوق المودعين ونسبة ذلك .. وسوف يتولى المدعى العام بنفسه بحث العقبات التى أدت إلى عدم الوفاء بالكامل فى الميعاد القانونى .. وإمكانية تذليل هذه العقبات .

كما ان اللجنة المشكلة برئاسة د . عاطف صدقى والتى تضم كلا من المدعى الاشتراكى ووزير العدل والنائب العام ورئيس هيئة سوق المال وآخرين تتابع التحقيقات أولا بأول وكذلك الموقف المالى لهذه الشركات . وسيكون لها رأى فى ذلك .

١٣ شركة ترد أموال المودعين

أما الشركات التى تقوم برد أموال المودعين حاليا من تلقاء نفسها ودون الاحالة إلى النيابة أو المدعى فعددها ثلاث عشرة شركة . وهى إما شركات طلبت عدم توفيق أوضاعها وأعلنت رغبتها فى الرد من البداية وإما شركات رفض طلبها فى توفيق الأوضاع لأسباب رأتها هيئة سوق المال وأصبحت ملزمة بالرد قبل التاسع من يونيو القادم .

وبرامج الرد المعلنة من قبل هذه الشركات تخضع لمراقبة هيئة سوق المال التى سهلت على هذه الشركات عمليات الرد العينى إذا لم يتيسر الرد النقدى بما أعلنته فى بيان لها من أنه يجوز للمودع أن يقرر بمحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقاته لدى الشركة فى صورة عينية وفى اطار البرنامج المتكامل لرد جميع الأموال لكافة المودعين إعمالا لقاعدة المساواة فى الرد بين جميع المودعين فى كل الدفعات التى يتضمنها البرنامج . ولكن فى هذه الحالة .. على صاحب الشركة الملتزم بالرد ان يقدم إلى الهيئة مايؤكد هذا الإجراء . أى موافقة المودع على استرداد مستحقاته عينيا .

كما اشترط أيضا .. إذا لم يتقدم أصحاب المبالغ المستحقة لاستلامها حسب المواعيد المعلنة ، فعلى الشركة ان تودعها بأسمائهم فى أحد البنوك العاملة فى مصر . وتكون قابلة للصرف الفورى .

وقد ردت هذه الشركات حتى الآن نسبة ٧٨٪ من الأموال السابق تلقيها .. وواصل معظمها مزاولة نشاطه المعتاد والسابق على التلقى . ولم تحدث أى حالات تصفية !

١١ شركة تحت التحفظ بالنيابة !

وقد أمر النائب العام - من قبل - بالتحفظ على هذه الشركات الإحدى عشرة وعلى رأسها الريان بعدما كشفت تقارير المحاسبين وكذلك تحقيقات النيابة العامة أنه لا أمل يرجى ولافائدة تنتظر منها .. حيث ابتليت معظمها بفساد الادارة وضخامة الخسارة .

ويجب أن يكون مفهوما أن التحفظ ماهو إلا اجراء وقتى يراد به الحفاظ على الأموال . فهو يستهدف منع الشخص (المتهم) من التصرف فى تلك الأموال أو إدارتها طوال فترة التحفظ والمحاكمة لتكون هذه الأموال ضمانا لما قد يقضى به من غرامة ورد .

فالتحفظ لايعنى إطلاقا أن هذه الأموال المتحفظ عليها انتقلت من ذمة المتهم أو الشركة إلى ذمة النيابة أو الحكومة ! فلا الحكومة ولا النيابة تستطيعان التصرف بالبيع - مثلا - فى هذه الأموال .. لأنها - فى هذه الحالة - تكونان قد باعتا ملك الغير !

كما أن التحفظ أيضا لايعفى أصحاب هذه الشركات من رد أموال المودعين لديهم قبل التاريخ المحدد قانونا وهو ٩ يونيو القادم .

ولكن فى استطاعتهم وبمعاونة إدارة التحفظ على الأموال بالنيابة العامة أن يبيعوا أصول شركاتهم وتوريد المقابل إلى خزانة الادارة لتتولى هى - باعتبارها وكيلا عنهم - الرد للمودعين .

وقد سبق - حسبما علمت - أن ناشدت إدارة التحفظ أصحاب هذه الشركات لاتخاذ هذه الخطوة وأعلنت مساعدتها الجدية فى تنفيذ هذا الاجراء ولكن لم يتقدم منهم احد !

مع أنه لو تم البيع وأوفت الحصيلة بكامل حقوق المودعين فسوف يعفى المسئولون عن هذه الشركات من العقوبة المقررة وتحفظ الدعوى الجنائية المقامة ضدهم .

والواضح .. حتى الآن أن التحفظ سيستمر لحين الانتهاء من المحاكمة وصدور احكام فى تلك القضايا ، وفى تلك الحالة ستقوم إدارة التحفظ ببيع هذه الاصول بمعرفتها ، ومن حصيلة هذا البيع يتم سداد حقوق المودعين .. بطريقة قسمة الغرماء .

التحقيق مع ٢١ شركة

وهذه الشركات أحالتها هيئة سوق المال - من قبل - إلى نيابة الشئون المالية والتجارية لعدم تقديها المركز المالى المعتمد والإخطار القانون فى الموعد المحدد قانونا ، أو كشفت عنها بلاغات المودعين أو أجهزة المباحث للأموال العامة .

وتقوم النيابة حاليا بتشكيل لجان من المحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات بالاشتراك مع خبراء من البنك المركزى ووزارة الاقتصاد .. لبيان حجم الأموال التى سبق أن تلقتها ومجالات استثمارها .. وإذا كانت قامت برد بعضها للمودعين من عدمه .. وكذلك بيان المخالفات التى ارتكبها أصحابها بالمخالفة لأحكام القوانين الاقتصادية المعمول بها فى البلاد وخاصة قوانين تلقى الأموال والبنوك والرقابة على النقد والشركات المساهمة .

■ مجلس إدارة هيئة سوق المال .. والذى وافق على توفيق أوضاعها ٦ شركات ورفض ٨ .

١ - د . محمد حسن فج النور رئيس مجلس إدارة الهيئة .

٢ - د . فتحى ابراهيم رئيس شركة مصر للتأمين .

٣ - فؤاد شاهين رئيس البورصة المصرية .

٤ - محمود محمد محمود رئيس بنك مصر .

٥ - محمد زكى العرابى رئيس البنك الوطنى للتنمية .

٦ - د . حامد السايح رئيس بنك هونج كونج .

٧ - محمد البربرى نائب محافظ البنك المركزى .

٨ - حازم حسن محاسب مالى وقانونى .

■ اللجنة التى بحثت تظلمات الشركات من قرارات هيئة سوق المال

* خبراء من وزارة الاقتصاد .
* مستشارون من مجلس الدولة .
* محاسبون من الجهاز المركزى للمحاسبات .

ملامح المركز المالى لشركة الريان

انتهت اللجنة المشكلة بمعرفة النيابة العامة من بحث واعداد المركز المالى للريان .. وعلمت « أكتوبر » أن اللجنة اكتشفت أن على أحمد الريان دينا شخصيا يبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه - مسحوبات - وأنه كان يخصص لنفسه راتبا شهريا قدره مليونا جنيه .. وأن المركز المالى تضمن عجزا بلغ حوالى مليار و٢٠٠ مليون جنيه .

كما تشمل اجراءات التحقيق أيضا المنع من السفر والتحفظ على الأموال ومنعهم من التصرف فيها أو إدارتها .

وفى حالة ثبوت المخالفات السابقة يتم إحالة هذه الشركات إلى محكمة الجنايات لتوقيع العقوبات المقررة والحكم برد هذه الأموال .

وهذه الشركات ملتزمة أيضا بالرد ولكنها لاتستفيد من المهلة المقررة فى القانون لأنها لم تستوف التزامات المادة ١٦ منه وهى المركز المالى المعتمد والاخطار القانونى .

الشركات الست الموفقة

وهى الشركات التى وافقت هيئة سوق المال على توفيق أوضاعها وقيدها بسجل الشركات بالهيئة بعد تعديل أوضاعها طبقا لاحكام قانون التلقى . وهى تقوم حاليا باصدار صكوك استثمار عن المبالغ التى سبق أن تلقتها من الجمهور ، وهذه الصكوك تتيح لأصحابها حق المشاركة فى الأرباح أو تحمل الخسارة ولاتعطى حاملها الحق فى الادارة ، وان كانت تقدمه - فى حالة التصفية - على المساهمين .

كما أنها - فى حالة الرد - تحدد مواعيد استحقاق كل مودع لمبالغه لدى هذه الشركات طبقا لجداول زمنية محددة ، وهذه المبالغ تشارك فى أرباح تلك الشركات من تاريخ إيداعها حتى تاريخ استحقاقها ، وتتحدد تلك الأرباح فى ضوء المركز المالى الافتتاحى الذى تعده الشركة بعد قيدها فى سجل الهيئة وبالطبع لابد أن يعتمد هذا المركز المالى من مراقبى الحسابات .

الكرة فى ملعب المدعى !

تبقى مجموعة من الملاحظات .. منها .. إذا كانت أصول الشركات الست التى يراقب جهاز المدعى برامجها لرد الأموال وهى بدر والهدى والحجاز والزهراء والمراكشى ونيوكايرو تكفى أصولها - كما أعلن المسئولون بالجهاز - حاليا لتغطية جميع أموال المودعين لديها . فلماذا إذن رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها ؟ .

والإجابة ببساطة وحتى تتضح الأمور .. أن من القواعد المحاسبية المعروفة عند اعداد المركز المالى لأى شركة ، أن يقيم المحاسبون أصولها دفتريا (على أساس التكلفة الفعلية) عند انشاء الشركة وليس حسب أسعار السوق السائدة وقت اعداد المركز المالى أوالميزانية .

وفى مجال شركات توظيف الأموال ، أوجبت اللائحة التنفيذية للقانون على المحاسبين القانونيين الذين تولوا إعداد المراكز المالية لهذه الشركات أن يكون تقييمهم لأصول هذه الشركات عند إعداد مراكزها المالية فى ١٠ يونيو ٨٨ - تاريخ أصدار القانون - على الأساس الدفترى لهذه الأصول والا تعرضوا للمساءلة !

كما أن هيئة سوق المال عند بحثها لموضوع توفيق أوضاع هذه الشركات راعت قوة هذه المراكز المالية وسلامتها بحيث تستطيع الشركات الاستمرار فى مزاولة نشاطها من عدمه ، لأن معنى

توفيق الأوضاع .. هو الاستمرار فى مزاولة النشاط .. أى استخدام هذه الأصول وليس بيعها .. وبالتالى لم يكن مطروحا وقتها قيمتها السوقية !

أما فى حالة رد الأموال .. وإذا اضطرت بعض الشركات لبيع بعض أصولها .. فبالطبع تقيم هذه الأصول على أساس أسعار السوق وقت البيع . مع مراعاة قدرة المشترين على السداد النقدى والفورى !

إذن فلاتعنت من قبل الهيئة .. ولاتزيد من قبل جهاز المدعى .. ولا تناقض هنا أو هناك !

وقد آن لهذه الشركات الست أن تركز جهودها فى الوفاء بالتزاماتها قبل المودعين لديها وترد إليهم أموالهم ومعظمهم من اليتامى والأرامل . وأن توقف تلك الحملة الصحفية التى مازالت تغذيها بهدف ترويج فكرة تحويل المودعين لديها إلى مساهمين أو بغرض مد المهلة القانونية للسداد .. فقد قضى الأمر الذى فيه يحاولون !

ومن جهة أخرى .. ومما يؤكد سلامة التصرفات التى تمت مع هذه الظاهرة (التوظيف) ان الشركات الثلاث عشرة التى ترد أموال المودعين لديها بدون الاحالة إلى النيابة أو المدعى .. استطاعت حتى الآن ان ترد حوالى ٨٠٪ من الأموال السابق تلقيها ومازالت مستمرة فى ذلك حسب البرامج الزمنية المعلنة التى تخضع لرقابة وإشراف هيئة سوق المال . فضلا عن ذلك فهى تواصل نشاطها المعتاد - الذى كانت تمارسه من قبل - ولم يحدث تصفية أى شركة منها . كما روج البعض بحدوثه !

وأخيرا .. فالكرة الآن فى ملعب المدعى الاشتراكى ، فباستطاعته بما له من نفوذ أدبى وقوة قانونية التخفيف من آثار هذه المشكلة .. بالضغط على ماتحت إشرافه حاليا من شركات لسرعة الانتهاء من رد الأموال التى لديها قبل حلول الميعاد القانونى فى التاسع من يونيو القادم .. وبالتالى لايضطر الجهاز الى فرض التحفظ على أموالها وإحالتها إلى محكمة القيم بطلب فرض الحراسة مما يزيد المشكلة تعقيدا !

أولا : الشركات التى وفقت أوضاعها ويبلغ عدد المودعين لديها ١٦٦ ألفا و ٤٩٨ مودعا وحجم الأموال التى تلقتها مليار و ٣٦٩ مليون جنيه .

١ - الشريف للتنمية الاقتصادية .
٢ - السعد للاستثمار الصناعى .
٣ - السعد للإستثمارات العقارية .
٤ - السعد للتجارة والتنمية .
٥ - العقارية التجارية الإسلامية .
٦ - مجموعة شركات دار الوفاء .

ثانيا : الشركات المحالة إلى المدعى الاشتركى والملزمة برد الأموال قبل ٩ يونيو .. يبلغ عدد المودعين بها ٧٢ ألفا و ٧٨٥ مودعا وحجم الأموال التى تلقتها ٦٠٦ ملايين جنيه .

١ - بدر للاستثمار - محمود طاحون
٢ - الهدى مصر - طارق أبو حسين
٣ - الزهراء للإعلام - أحمد رائف
٤ - الحجاز للتنمية - أحمد عيسوى
٥ - مكتب المراكشى - محمد المراكشى
٦ - سلطان للاستثمار - ردت جميع الأموال
٧ - نيو كايرو - متعثرة فى الرد .

ثالثا : الشركات التى ترد الأموال تحت إشراف هيئة سوق المال ويبلغ عدد المودعين بها ٣ آلاف و ٥٣٥ مودعا وحجم الأموال التى تلقتها ٢٨ مليون جنيه .

١ - مصر للكيماويات والدهانات .
٢ - مشروع الأرتب والرومى .
٣ - شركة الهادى للمقاولات .
٤ - المكتب الاستشارى للأعمال .
٥ - مزرعة الحمراء بوادى النطرون .
٦ - مؤسسة واليكو (مجدى والى) .
٧ - دلتا للاستثمار وتوظيف الأموال .
٨ - الأنوار للمعاملات الإسلامية .
٩ - مركز الأهرام للاستثمار والمعادن .
١٠ - الاسلامية للتجارة الداخلية والخارجية .
١١ - سلام للمرايات والبلور .
١٢ - هيكل للصناعة والتجارة .
١٣ - شركة الفتح الاسلامى .

رابعا : شركة الريان .. متحفظ على ما وجد من أموالها ، ويحاكم أصحابها حاليا .. ويبلغ عدد المودعين بها ١٧٠ ألف مودع وحجم الأموال التى تلقتها مليار و ٧٥٣ مليون جنيه .

خامسا : الشركات المتحفظ على أموالها فى النيابة :

١ - مجموعة شركات الهلال .
٢ - أى . سى . سنتر .
٣ - صحية - عادل خوجة .
٤ - جانكو للكرتون - محسن جابر .
٥ - محيى الدين هلال .
٦ - عبد الآخر عبد الفتاح .
٧ - سينفاد - نبيل ذكى .
٨ - ايجيت أرامكو .
٩ - الجديدة للسيارات - ابراهيم الخليل .
١٠ - العجمى للسياحة .

سادسا : شركات فى نيابة الشئون المالية والتجارية .

١ - صفوت النادى وشركاه .
٢ - يونيو أستندر .
٣ - شركة الإخلاص .
٤ - منظمة الأسواق العالمية .
٥ - مؤسسة الإيمان التجارية .
٦ - ابراهيم الزهرى .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠

٧ - نور للتجارة والمقاولات .
٨ - السلام للاستشارات والتنمية .
٩ - سمعان عادل سمعان .
١٠ - مكة للاستشار وتوظيف الأموال .
١١ - الفضل للاستشار وتوظيف الأموال .
١٢ - المؤسسة الدولية للمشروعات .
١٣ - عبد الحفيظ عثمان .
١٤ - برهان للتجارة والتسويق .
١٥ - مؤسسة التكامل الدولى للإعلان .
١٦ - المتحدة للاستشارات والتجارة .
١٧ - هابى تريد .
١٨ - عبود للمقاولات والنقل .
١٩ - نيو تريد .
٢٠ - الكرنك للمقاولات .
٢١ - النهضة للتجارة والمقاولات .

*** الشركات المذكورة تحت بندى [خامسا وسادسا] والشركات الموجودة فى جهاز المدعى من قبل [لم نذكرها هنا] يبلغ عدد المودعين بها حوالى ١٠٠ ألف مودع ويبلغ حجم الأموال التى تلقتها ٧٤٤ مليون جنيه .** □

ليس كل ضحايا توظيف الاموال من المودعين !

ليس كل ضحايا توظيف الاموال من المودعين !

هناك العشرات من الضحايا الذين اصابتهم اللعنة دون ان يكون لهم سابق معرفة او تعامل مع الرموز المنحرفة في دنيا توظيف الاموال .

على رأس هؤلاء الضحايا بعض مؤسسات القطاع الخاص الانتاجية التي ادرجت في قوائم شركات توظيف الاموال بطريق الخطأ ولمجرد الشبهة فقط !

وقد أسعدني واسعد كل مصري ان يثبت ان هذه المؤسسات لم تكن شركات تجميع اموال وانما كانت بالفعل شركات انتاجية ، فتحت الباب لبعض ذوي الثقة من الاقارب والاصدقاء لاستثمار مدخراتهم في انشطة انتاجية بنفس اسلوب وروح المشاركة القائم منذ آلاف السنين في الريف المصري .

ولهذا لم يكن غريبا ان تتمكن هذه المؤسسات من الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين قبل انقضاء المهلة القانونية المحددة لها في قانون توظيف الاموال ، ودون ان يتوقف دوران عجلات الانتاج لحظة واحدة ، ودون ان يشرد عامل واحد من الذين يعملون في هذه المصانع ، الذين تجاوبوا مع روح التحدي وعملوا على زيادة الطاقة الانتاجية .

واذا كان من واجب الصحافة ان تنبه الى مواطن الخطر والى نقاط الضعف في المجتمع فان من واجبها ايضا ان تتحدث عن الشرفاء الذين يعملون في صمت ويستهدفون مصلحة الوطن ومصلحة المواطن ايضا .

ولعلها فرصة لكي اتساءل .. متى نستطيع ان نفرق بين الشرفاء والنصابين في الشارع الاقتصادي المصري ؟

لقد دفع بعض الشرفاء ثمنا باهظا وتم التحفظ على اموالهم ومنعهم من السفر في ظل الاشتباه في انهم يندرجون تحت قوائم شركات توظيف الاموال .. وقد آن الاوان للاسراع برفع الظلم عنهم .

وآن الاوان ايضا لكي نبحث عن صيغة جديدة تشجع المواطنين على استثمار اموالهم في مشروعات انتاجية مأمونة لان لعبة توظيف الاموال عادت تطل برأسها من جديد برغم بقاء الريان خلف القضبان !

....

كانت هذه السطور خلاصة رسالة تلقيتها من الاخ الصديق المهندس محمود حسن محمد عضو مجلس ادارة شركة مصر للكيماويات والدهانات التي سددت كافة الارصدة للمودعين بالجنيه المصري والدولار الامريكي قبل الموعد المقرر ببرنامج رد الاموال ، ودون ان يتأثر معدل العمل بمصانع الشركة بل زادت الطاقة الانتاجية للوفاء بمتطلبات السوق المحلية والتصدير .

... ولا تعليق !

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٠

كل يوم

انها حقا جريمة تتم تحت سمع وبصر جهاز المدعي الاشتراكي .. ومنذ ان تناولت الاساليب الملتوية التي بدأت تتبعها شركات تلقي الأموال والتي اعلنت صراحة انها لن توفق اوضاعها ، والخطابات والمكالمات التليفونية لا تنقطع ..

قالت الحاجة س.م.ح .. وضعت تحويشة عمري ، ١٥ ألف جنيه ، لنواجه بها غدر الزمن انا وزوجي المسن واطفالى .. وعندما ذهبت لاستردادها أو حتى جزء منها ، قالوا خذي مكرونة وخضار !! هل هذا معقول اخذ مكرونة وخضار بـ ١٥ ألف جنيه ؟ ماذا افعل بها .. ولما أعترضت قالوا تستطيعين مشاركة آخرين في ارض !! قلت اذا كان الاخوة الاشقاء يتشاجرون .. فما بالكم ومشاركة من لا اعرفهم .

وقال المواطن ن.م.غ . من الزقازيق قسم النحال .. لم يبق أمامي شيء سوى ان أمد يدى واقول لله يامحسنين .. بعد غربة اكثر من ١٥ سنة عدت الى وطني ووضعت اموالى في شركتين .. عندما ذهبت ابحث عن الشركة الاولى اكتشفت ان اصحابها اغلقوا كل الفروع ولم اعثر لهم عن أى أثر .. والثانية هرعت اليها بعد ان قرأت اعلانا يشكر فيه صاحبه وهو دكتور ، المدعي الاشتراكي ورئيس شركة تلقي الاموال لردهما امواله .. قلت جاء الفرج .

ذهبت الى الشركة في الجيزة .. قلت لهم سدوا ، جوع أولادى ، .. قالوا ان اموالك بالنقد الاجنبي ستحصل عليها بالجنيه المصرى .. قلت خير .. قالوا من حقك الحصول على ماقيمته ألف جنيه جبنة شيدر وباقى الرصيد وقدره خمسة وعشرون ألف جنيه ادخل بيهم في وعاء استثمارى ..

قلت لهم علمت أن عندكم مكرونة وسمنة . وانا محتاجهم علشان شهر رمضان كل سنة وانتم طيبين .. قالوا خلصت وللحصول على الجبنة والمشاركة الاستثمارية يشترط كتابة مخالصة وتحرير عقد جديد ..

قلت لهم .. ومارأيكم في الدكتور الذى كتب شكرا للمدعي الاشتراكي ولرئيس شركتكم لرد الاموال له ..

وكان الجواب صدمة لى .. قالوا .. دول ناس واصلين

وكانت مكالمة اخرى من مواطن .. قال هل تصدق انهم عرضوا على ان اشترى متر الارض بسعر ٤٥٠٠ جنيه !! أى والله اربعة الاف وخمسمائة جنيه !! والغريب انهم يجدوا من يشترى خوفا من المصير المظلم .. ويتساءل .. أين قسمة الغرماء التي نص عليها القانون ؟ ان الكرة الآن في ملعب المدعي الاشتراكي ومستقبل ودائعنا في يديه .. هل يسارع بوضع قواعد عادلة تطبق على الجميع دون محسوبية لأحد على حساب الآخر .. ان ثقتنا فيه بلا حدود ونعلم ان الحمل عليه ثقيل .. وثقيل جدا ..

والنموذج الاخير الذي اقدمه لجهاز المدعي الاشتراكي .. عندما توجه اليه أحد المودعين مطالبا برد نحو ٢٠ ألف جنيه .. ووقف المودع مذهولا عندما قال له رئيس الشركة من حقك ان تحصل بها على زيت !!

وخرج المودع يصرخ في الشارع قائلا .. ماذا افعل بعشرين ألف جنيه زيت ؟

وجاءه الرد من أحد العاملين بالشركة عندما قال له .. قف بها في شارع بين الصورين وستجد من يشتريها فورا !!

جميل جورج

٢٠٥٠

المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٠

حتى التاسع من يونيو القادم شركات الأموال مستمرة فى تعذيب المودعين

☐ ضغوط لشراء سلع او المساهمة فى شركات غير مضمونة

تحقيق : إلهام شرشر

تصوير : محمد لطفى

الاف القصص الحزينة .. البائسة فى ردهات جهاز المدعى الاشتراكى يرويها الاف المودعين الذين وضعوا «تحويشة العمر» لدى شركات توظيف الاموال .. هؤلاء المودعون لاتعنيهم المحاكمات او سجن مسئولى الشركات .. كل همهم الحصول على مدخراتهم التى دفعوا فيها جزءا كبيرا من اعمارهم فى غربة قاسية ..

اصحاب هذه الشركات يعرفون حجم المعاناة اليومية للمودعين فاستمروا فى مسلسل الضغط العصبى عليهم مستغلين تلك المهلة التى اعطتها لهم هيئة سوق المال لرد وتوفيق اوضاعهم مع المودعين .. تلك المهلة التى تنتهى فى التاسع من يونيو القادم .. فقامت تلك الشركات بالضغط على المودعين الذين لايملكون خيارا اخر.. وتقوم هذه الشركات بارغام المودعين على شراء سلع لايحتاجون اليها باسعار خيالية اويدفعهم لتملك اسهم فى شركات غير مضمونة .. وامام هذه المأساة يقف جهاز المدعى الاشتراكى مكتوف الأيدى لان دوره خلال هذه المدة دور توفيقى بين المودعين واصحاب الشركات حتى يوم التاسع من يونيو القادم .. رغم ان هذه الشركات قامت ولاتزال بتبديد اموالها بدون اى ضوابط .. ولذا يفكر جهاز المدعى الاشتراكى فى بحث وسائل اخرى لرد الأموال وديا لحين انتهاء المهلة .. وفى جهاز المدعى الاشتراكى كانت هذه الصور.

مساومات

ليلى يوسف اودعت ١٥ الف جنيه بشركة الهدى مصر فى شهر فبراير عام ٨٨ ولم تحصل على ارباح .. ولاتزال رحلة المساومات مع مسئولى الشركة مستمرة ، رغم انها تنتهى فى كل مرة بالمراوغة .. فمرة يعدونها بتسلم بضاعة ومرة اخرى بقطعة ارض ، او ان تكون شريكة باحدى الشركات .. المهم انها لم تحصل على شىء حتى الآن .

اما مصطفى محمد الامير الذى اودع ٤٠ الف جنيه بشركة بدر للاستثمار فيشكو من سوء معاملة اصحاب الشركة ، وانهم يرفضون مقابلته الا بعد ضغط شديد ويريد الحصول على امواله باى طريقة ، حتى انه طلب منهم شراء بضاعة بنصف المبلغ والمساهمة فى احدى الشركات بالباقى.

بعد غربة استمرت ثلاث سنوات استطاع محمد ابوالمجد ادخار ٢٥ الف جنيه اودعها شركة الهدى مصر .. وقدم التماسات عديدة لمسئولى الشركة لاقراضه اى مبلغ من مستحقاته لاجراء عملية عاجلة لزوجته ، ولكنهم لايشعرون بالام الناس .. وهكذا اخذوا منه ثلاث سنوات من عمره وفى سبيلهم للقضاء على زوجته !

سعاد امين عمارة التى اودعت ٨٠ الف جنيه بالهدى مصر تقول انها على وشك الانهيار ، خاصة وانها تعول ثلاثة اطفال ولاتعرف كيف تواجه اعباء الحياة .. الازمة اصابت سعاد بامراض كثيرة ابسطها ارتفاع الضغط !

فى جهاز المدعى الاشتراكى ، كانت صرخة فوزية محمد بدر تعبيرا عن الاف الصرخات المحبوسة داخل صدور المودعين الذين لايعلمون شيئا عن اموالهم التى فى حوزة الشركات وجهاز المدعى الاشتراكى.

تقول فوزية - وهى تبكى - اصحاب شركة بدر يريدون اعطائى الة تصوير متهالكة والة كاتبة وشفاطا بـ ١٢ الف دولار ويريدون محاسبتى بالجنيه المصرى .. وتضيف انا اريد نقودى فامى مريضة وابنتى مصابة بالصرع ، ولولا الخوف لاقترضت وكتبت شيكات بدون رصيد .. لان المرض لن ينتظر اجراءات التوفيق والسداد ومساومات اصحاب الشركات .

يتحسر احمد شفيق فرغلى على نهايته بدون ولد او مال لانه اودع مبلغ ٥٠ الف جنيه وهو كل ماكان يملك انتظارا للراتب الشهرى المضمون ليواجه به متطلباته فى وحدته اخر ايام العمر ، ولكن النهاية كانت التسول من اصحاب شركة الهدى مصر .. خاصة وانه لم يحصل على اى ارباح منذ اودع المبلغ فى العام الماضى .

ضاع كل شىء ومعه ثلاث سنوات من الغربة .. صحيح ان المبلغ الذى اودعته لايتجاوز ١٢٠٠ دولار هكذا يقول رؤوف عيسى - ولكنكم لاتعرفون الغربة وكيف ادخرت هذا المبلغ .. والغريب ان البعض يتهكم على من ضآلة المبلغ !

طارق ابوحسين رئيس شركة الهدى مصر يقول : كل ماأريده هو الوقت الكافى لرد اموال المودعين .. ويوضح ان حصيلة مبالغ المودعين فى شهر يونيو عام ٨٨ كانت ٣٦٠ مليون جنيه .. ويوم بدأ جهاز المدعى الاشتراكى فى تولى مسئولية الشركات .. قامت الشركة برد ٩٧٫٥ مليون جنيه خلال ٤٥ يوما ، ولكن المهلة التى تمنحنا اياها هيئة سوق المال لاتكفى .. ويتساءل كيف تتساوى شركة صغيرة تعمل فى ١٨ مليون جنيه معى فى نفس المهلة .

ويؤكد طارق ابوحسين ان مايعوق

المصدر : الاهــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مــارس ١٩٩٠

مطلوب تدخل المدعي الاشتراكي قبل انتهاء مهلة التوفيق


رءوف عيسى


مصطفى الأمير

عمله في رد باقي اموال المودعين هي تلك النشرة التي اصدرتها هيئة سوق المال في شهر اكتوبر الماضي والتي استندت على فتوى مجلس الدولة في شهر اغسطس عام ٨٨ بعدم التصرف وحظر اية اجراءات او تعديلات جوهرية سواء بالتصرف او البيع على المركز المالي الا بعد رد الأموال !

الا ان عبدالغفار الباجوري الذي اودع ٩٠ الف دولار بالهدى مصر يؤكد انه غير نادم على عودته لمصر بعد غربة طويلة ، ولكنه آسف انه اعطى ثقته لهذه الشركات الوهمية ، ويقول ان الشركة عرضت عليه قطعا من الأراضي الصحراوية المملوكة لها باسعار باهظة تفوق اسعارها الحقيقية .

هذه الواقعة يؤكدها احد المسئولين بجهاز المدعي الاشتراكي .. رغم ان هذه القطع لم يتم اعتماد تقسيمها بعد .. مما يلزم فرض الحراسة وبطلان عقد البيع .

باخرة بـ ٩ ملايين

رائد فتحي ذوالفقار اودع بالهدى مصر ٢٠ الف جنيه ويدعو الله ان يفك اسر الاف المودعين قبل ان يفقدوا عقولهم من ضياع اموالهم وسوء معاملة مسئولي شركات الاموال .. ويقول : ان من املاك شركة الهدى باخرة اسمها « ايمان » معروضة للبيع بـ ٩ ملايين جنيه .

ويعلق جهاز المدعي الاشتراكي بقوله : ان هذه الباخرة لاتستحق ابدا هذا المبلغ لانها باخرة نيلية ، بدليل ان الجهاز باع العام الماضي «عبارة» تعمل على الخطوط الدولية كانت ملكا لسامي علي حسن بمبلغ ٤ ملايين جنيه فقط ، الا انه بعد مداولات كثيرة تم بيع العبارة بـ ٧ ملايين جنيه لعدد من المودعين .

المستشار شفيق المليجي مساعد المدعي الاشتراكي يقر بالصعوبات التي يواجهها المودعون لاكثر من سبب منها ان الايداعات كانت بالعملات الاجنبية ، وحين تقوم هذه الشركات بالرد فستحول العملات الأجنبية للعملة المصرية الأمر الذي سيسبب خسارة كبيرة للمودعين .. هذا في حالة صرف اموال سائلة .

ويقول ان المودعين في شركة بدر يرغمون على قبول احد امرين : اما الحصول على بضائع او اسهم في الشركات التابعة للشركة ، وذلك بالاكتتاب في احد البنوك التي تتعاقد معها .. وفي هذه الحالة ـ يقول مساعد المدعي الاشتراكي ـ ان المودع يصاب بحالة رعب لانه لاتوجد سوق اوراق مالية قوية ، او لانها تتم بطريقة مخالفة للمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ .. الخاص بتوظيف الاموال .. هذه المادة تنص على انه اذا طرح جانب من اسهم شركة للاكتتاب العام فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص ، او عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض او الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الاوراق المالية ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

ومن شروط تلك العملية ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في الاسهم من خلال نشرة تحتوى على البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .. وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة لايجوز للبنوك او شركات توظيف الاموال التي تعمل في مجال الاوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقيد بقيود تداول الاسهم المنصوص عليها في المواد ٣٧و٣٥ و٤٦ من نفس القانون .. كل ذلك اضافه الى عدم وجود الضمانات الكافية لقيمة الاسهم .

وديا فقط !

ويقول مساعد المدعي الاشتراكي : ان توزيع الأموال المستحقة للمودعين تتم بمجرد الاتفاق الودي بين الشركات والمودعين ودور الجهاز هو متابعة رد الاموال بدون اي تدخل مباشر لحين انتهاء المهلة في التاسع من شهر يونيو القادم .

ويشير المستشار المليجي الى خطورة اضعاف اصول الشركات المدونة في الهيئة الحكومية وهيئة سوق المال .. لان اصحاب هذه الشركات يبيعونها لاكثر من شخص على الشيوع مما يضعف قيمة الاصول والأمر الذي يثير المودعين هو انهم يجدون انفسهم مجبرين على شراء سلع لايرغبون فيها ، اضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع باسعار تفوق سعرها الحقيقي .

ويؤكد المستشار محمود الشربيني مساعد المدعي الاشتراكي ان تدخل الجهاز يتم بشكل ودي عن طريق الاتفاق بين الطرفين ويقول بالفعل تم صرف مبالغ كثيرة من شركة الهدى مصر للمودعين ، اما شركة بدر فقد ثبت عدم فعالية الاسهم لحل ازمة المودعين لديها مما يدعو الجهاز حاليا لبحث وسائل اخرى لرد اموال المودعين بشكل ودي ايضا لحين انتهاء المدة .

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٠ مـــارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطـاب عـام ..
وهمـوم المـودعـين ..

الخطاب علم ، لانه من حيث الشكل ، سيكون لغة «عامة» من الكلام ، بعيدا عن لغة «التخصص» في الالفاظ او العبارات العلمية ، سواء في مجال القانون او الاقتصاد او السياسة .. والخطاب عام لاننا نتوجه به إلى الحكومة وإلى الشعب ، وانا منه ومعه ، كما ان الخطاب عام كذلك من حيث المضمون لانه سيتناول هموم المصريين بصفة عامة ، ومنها هموم المودعين ، لهذا كان الخطاب عاما ـ ومع الاعتذار ـ للعلماء المتخصصين .. ودفعني الى هذه «الغامية» في لغة الكلام بعيدا عن فقه اللغة ، ان الحكومة والناس جميعا وقعوا في حالة «إرباكات» و«حيرة» شديدة على حد تعبير احد الكتاب ورؤساء التحرير المرموقين ، «إرباكات» و«حيرة» حول الدستورية ، والمشروعية ، واستقلال السلطات ، او تعاونها ، والانعدام ، والبطلان ، وبما يعرض كل هذه المعاني للخطر الشديد . فالطعون كثيرة ، والمنازعات محتدمة ، والجدل مشتعل ، وما زال الحل غائبا خلف الستار ، فلم يصدر قرار بعد ، كما لم يصدر حكم بعد ، وادعت الحكومة انها ما زالت تنتظر صدوره . فالطعن في قوائم الانتخابات ، الحزبية ، او الفردية ، والطعن في دستورية نتيجة انتخابات مجلس الشعب ، والطعن في صحة انعقاد جلساته ، والتشريعات الصادرة عنه بعد امتناع «السلطة التشريعية» عن تنفيذ احكام السلطة القضائية ، والطعن في دستورية التشريعات الصادرة عن المجلس ، بعد أن امتنعت السلطة القضائية عن تطبيق القوانين الصادرة عن «السلطة التشريعية» ، وبوقف المنازعات القضائية ، وإحالة بعضها إلى المحكمة الدستورية العليا .. كقانون المخدرات ، والطوارىء ، وقانون تلقي الاموال ، وما زال الجدل مشتعلا حول اثر ذلك على صحة التشريعات او بطلانها او انعدامها .. والطعن كذلك في تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال ، والاثر المترتب على قرارها بالتوفيق او عدم توفيق شركات تلقي الاموال .. والخلاف الدائر حول سلطة جهات التحفظ القضائية او غيرها في الادارة فقط ، او التصرف ورد الاموال .. وتشكيل لجنة وزارية لاقتراح تعديل المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات يخول سلطة «الرد» والتصرف مع الادارة .

كل هذه الموضوعات ما زالت مطروحة حتى الآن ، وتعرضت «للطعون الدستورية» .. وما زالت دون حل حتى الآن ، واحتدم بشانها الجدل ، واشتعل الخلاف ، وما زالت الاجابة حائرة رغم اننا اعلنا من قبل عن اجراس الخطر .

ومن بين هؤلاء وهؤلاء «المودعون» .. فلقد بلغت همومهم الذروة منذ الاعلان عن اتحاد العمالقة ، ومواجهة الحكومة للخطر الذى زحف واشتد ، ويهم هؤلاء المودعين في المقام الاول ، إجابة محددة عن خطاب عام ، بعيدا عن هذه الارباكات ، والحيرة ، وعن المنازعات الدستورية ، وفلسفة القانون ، ومدارس التفسير ، يهمهم ويهتمون في المقام الاول عن إجابة على اسئلة محددة .. متى ؟ وكم ؟ وممن يحصلون على اموالهم ؟!

هذه هي التساؤلات التي تهم الناس ، وينتظرون الاجابة عنها ، محددة

وواضحة ، وقابلة للتنفيذ ، وتنفذ بالفعل .

وحتى هذه اللحظة ـ مع شديد الاسف ـ ومنذ تدخل الحكومة والاجهزة الرقابية .. والسلطات المتعددة .. وكان معها كل الحق فيما اتخذته ، بل وتاخر كثيرا ، لم يقدم اى من هذه الاجهزة القائمة على حل هذه المشاكل مشروعا أو منهجا .. أو اقتراحا محددا للمناقشة ، لتؤدى إلى إجابة على تساؤلات المودعين وهمومهم ، ولكنها تصريحات متناقضة تعطى الامل احيانا ، وتبدده احيانا اخرى .

وظلت هموم المودعين تتزايد وتتضاعف ، ويجمع بينها حالات قاسية ، وشديدة القسوة ، يزيد من اشتعالها حالة الارتباكات والحيرة وغيبة الحل ، مع كثرة التصريحات ، واقتراح تشكيل اللجان لاجراء تعديلات محددة ، ما زالت تبحث اساس قانونى تخول اجهزة التحفظ سلطة رد اموال المودعين ، وهذه الهموم لا يزيلها ، او يخفف منها ، إلا الوصول إلى إجابة محددة واضحة ، قابلة للتنفيذ ؛ تبحث عن «الحل» لهمومهم ، وتجده حقيقة واقعة .. فهل هناك امل فى الحل ؟ نحن مع المواطنين جميعا ، ننتظر ، ونترقب .. ومن جانبنا سنحاول ان نقدم مشروعا متواضعا بالحل .

د. شوقى السيد

كلمات إلى العقل

اموال المودعين .. كنت قد كتبت منذ ست سنوات او تزيد إلى الاستاذ الكبير احمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ منبها إلى ضرورة فرض الرقابة على شركات توظيف الاموال فهي تجمعها من المودعين في الظلام ما دامت مجهولة الاصل والعنوان والشخصية القانونية . فنشر كلمتي في عموده اليومي بالاهرام . ولكن احدا من الحاكمين لم يهتم بهذا التنبيه ، وربما لم يقراه فكان ما كان . وحين وقعت الواقعة بعد ذلك استشهد الاستاذ بهاء بهذه الكلمة ليحمل الدولة مسئوليتها عن ضياع الاموال .

واليوم بعد ان قرات في الصحف ان جملة الاموال ، التي تحت الحراسة بلغت حتى الان مليارا من الجنيهات ـ وهو مبلغ ضخم قابل للتزايد كلما وضع المدعي الاشتراكي يده على اموال اخرى كاموال الريان ـ فإن الامر بات يقتضي المحافظة عليها والعناية بإدارتها كي تعمل وتنتج إلى ان ينتهي جهاز المدعي الاشتراكي من التصرف فيها بردها إلى اصحابها .

إن هذا الجهاز ادى للبلاد اجل الخدمات ، ولكنه جهاز قانوني وليس إداريا او حسابيا ، وإن كانت تتبعه إدارة للاشراف على الاموال التي تحت حراسته . ولذلك يحسن ان تتوقف مهمته عند التحقيق واستصدار الاحكام من محكمة القيم . اما تنفيذها فيعهد به إلى جهاز اخر مستقل تنتقل إلى عهدته المنشات والاموال التي هي محل هذه الاحكام فيتولى إدارتها ويعين للرقابة عليها رجال المحاسبة والاعمال الذين يستوثقون من ان ما يثبت في الدفاتر والمستندات عنها مطابق للواقع فيطمئنون المودعين بذلك على ان اموالهم في امان من العبث .

إن هذه المرحلة التي تسبق رد الاموال لاصحابها هي اشبه بفترة الريبة ، والوضوح فيها ضروري لرفع المسئولية عن الدولة ، وإلا وقعت مرة اخرى في مثل المساءلة التي وجهت إليها حين سكتت عن الاعلانات التي نشرت في الصحف والتليفزيون وعرضتها للمؤاخذة .

إن جملة الاموال تزيد اليوم عن راسمال شركة كبرى كشركة الحديد والصلب او شركة النصر للسيارات بل تزيد عن المخصصات الكاملة لاحدى الوزارات . فكيف لا يعرف اصحابها شيئا عنها ؟ وإذا قيل ان جهاز الدكتور فتح النور يتولى الاشراف عليها فإن هذا الجهاز هو ضابط الشرطة الذي يتعقبها ولا يديرها . ويوم يختلس احد منها او يهمل فيها فلن يعرف اصحاب الاموال إلى من يتجهون ومن يسائلون !

وكل يوم يمر دون استغلال المصانع والمتاجر والمخازن المستولى عليها ، بل دون التصرف في السلع الاستهلاكية والمعمرة هو تضييع لاموال مبعثرة ، وحرمان من ارباح كان يمكن تحقيقها لحساب المودعين المخدوعين .

وقد يمكن لجهاز المحاسبات ان يراقب هذه الاموال كما يراقب مثلها في شركات القطاع العام ومعه مراجعون معينون في كل شركة منها ، ولكن الاختلاسات والعمولات مع ذلك تتسرب إلى عمليات البيع والشراء ، فكيف بالودائع التي تقوم الدولة فيها بدور الوكيل عن المودعين ، والوكيل قانونا لا ينفي المسئولية عن نفسه ، إلا إذا بذل في المحافظة على ما في عهدته جهد رب الاسرة الحريص .

لقد سبق ان صادرت الثورة اموالا للاجانب والمصريين فلم يسلم اكثرها من الاهمال والعبث . وقد ذكر لي مدير احد البنوك الكبرى ان لديه حسابا جاريا باسم الحراسة فتح منذ ثلاثين سنة ولم تتقدم جهة حكومية للسحب منه حتى الان . والمبلغ يتاكل بفعل المصاريف التي تستقطع منه في كل عام .

وقد ذهبت منذ ايام إلى حي مصر الجديدة لدفع عوائد طالبتني بها إدارة الايرادات فتعبت حتى وجدت موظفا يرضى بمساعدتي في دفع ما عليّ ، وذلك بالبحث عن الدفتر الذي قيد فيه إذا كانت السيدة المسئولة عن ذلك متغيبة في هذا اليوم . فهل يراد لاموال المودعين ان يشيع فيها مثل هذا التسيب ؟

إنني لا اتهم ، وإنما احذر من ان يؤتي الحذر من مكمنه . وقد يتحمل المودعون على مضض ما ضاع من اموالهم بسبب شركات توظيف الاموال وغيرها ، ولكنهم لا يتحملون مرة اخرى ان يضيع شيء مما بقي في عهدة جهاز قضائي كبير .

د. السيد أبوالنجا

ورقة عمل

للتخلص

من ازمة شركات تلقى الاموال ..

اقتراحات لمشاركة المودعين والشركات

والاجهزة الحكومية والمجتمع لوضع حد لمعاناة أصحاب الاموال الضائعة !

ازمة شركات تلقى الاموال تلقى بظلالها باستمرار وتبرز الان تساؤلات عن الحلول المقترحة لاجتياز ازمات المودعين بشركات توظيف الاموال تلقيت دراسة بمقترحات يقدمها الدكتور شوقى السيد احد خبراء القانون يقترح اعداد خطة بمشاركة المودعين والشركات والحكومة بل والمجتمع من اجل هدف مساعدة المودعين على اجتياز ازمتهم وبالرغم من تحفظى على كثير من المقترحات .. فانني وجدت ضرورة عرضها لانها تحمل فكرا يطالب بالمشاركة لاجتياز الازمة التي تجمدت منذ عامين .. ويعانى منها تقريبا ٥ ٪ من سكان مصر .. بما يعكس صعوباتها اقتصاديا واجتماعيا . وانها وراء مشاكل عديدة واثار سلبية اثرت في الاقتصاد المصرى كله ..

القصة من البداية ..

- تفشت منذ وقت ليس بقريب ظاهرة جمع مدخرات واموال المصريين في الداخل والخارج ، بغرض توظيفها او استثمارها او تبديدها !؟ وتعددت الشركات والاشخاص الذين يزاولون هذا النشاط .. وكان ذلك مسموعا لدى الاجهزة التنفيذية .. والرقابية على تعددها وكثرتها .. على حين ان هذا النشاط لم يكن جائزا ... بل ومحظورا وفقا لاحكام القانون بصفة عامة ، وقانون البنوك .. والتامين .. بصفة خاصة . وقد اقر رئيس هيئة سوق المال في مؤتمره الصحفى في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ بانه « لم يكن معروفا لديها عدد الشركات والاشخاص الذين يزاولون هذا النشاط ، ولاحجم ماتلقوه من اموال ونوعها وعدد المودعين بكل منها ، ولامجالات استثمارها .. ومن المعروف ان الهيئة العامة لسوق المال انشئت عام ١٩٧٩ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ .

- ولقد ادركت الحكومة .. ان خطرا جللا في الطريق .. وقد وقع بالفعل .. وتاكد ماكان مؤكدا لدى بعض الاجهزة الرقابية عن الخطر الشديد على « الاقتصاد » .. ومصالح المجتمع واموال المودعين .

- وواجهت الحكومة عندئذ هذا الخطر الشديد بعد ان ادركته مؤخرا ، وبعد ان جرى تبديد للمدخرات .. وتهريب للاموال .. واستغلال للنفوذ .. وممارسة انشطة مشبوهة نحو الاحتكار ، والتحكم في الاسعار وغيرها ... وما ان احست « خطرا اقتصاديا وسياسيا شديدين .. فاصدرت القانون رقم ١٤٦ / ١٩٨٨ بشأن تلقى الاموال ، والذى تضمن عدة احكام بدءا من حظر تجميع المدخرات بغير ترخيص .. وتوافر شروط معينة .. وفحص المراكز المالية .. والابلاغ عن الاموال ومنح مهلة للتوفيق .. وتشديد العقوبة الى الجناية .. ولكن بدت الاجراءات التحفظية بطيئة .. وهى تسير على وهن .. واستحياء ..

- وبدا واضحا من الاحصائيات المعلنة ان عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال توظيف الاموال ١٠٤ شركات بلغت حجم ايداعات المواطنين لديها ٤,٥٠٠,٠٠٠ اربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه مصرى .. وعدد المواطنين ٥١٢,٨١٨ خمسمائة واثنى عشر الفا و ٨١٨ مواطنا .

وبنظرة مبسطة الى عدد المواطنين المودعين ومع الاخذ في الاعتبار ان متوسط عدد الاسرة المصرية خمسة افراد تقريبا ، فانه يمكن القول بان من حلت بهم كارثة توظيف الاموال بصورة مباشرة يصل الى مايزيد على مليونين وخمسمائة الف نسمة ، وهو مايعادل نسبة ٥ ٪ من تعداد مصر وهو مايشكل خطرا اجتماعيا .. واقتصاديا عظيما ..

- كما اصبح واضحا ومعلوما كذلك ان عدد الشركات التي وفقت اوضاعها ست شركات بلغت جملة ايداعات المواطنين فيها ١,٣٦٩,٠٠٠ مليار وثلاثمائة وتسعة وستون مليونا .. وعلى ذلك تبقى دائرة الخطر بالنسبة لباقى الايداعات التي تبلغ ٣,١٣١ مليار ثلاثة مليارات و ١٣١ مليونا . وان عدد المودعين في هذه الدائرة بلغ (٣٤٦,٣٢٠) ثلاثمائة وستة واربعون الفا و ٣٢٠ مودعا ، وبهذه المناسبة انادى بضرورة استمرار الرقابة على تلك الشركات التي وفقت اوضاعها خلال فترة الصكوك على الاقل - محافظة على اموال المودعين ، وحتى لاتتكرر الكارثة مرة اخرى .

- وقد اصبح واقعا معلوما ان محاكمة علنية للريان مستمرة ، هو ومن اشترك معه .. وان تحفظا على امواله قد جرى بقرار صدر عن المستشار النائب العام .. وان نيابة الشئون المالية تجرى تحقيقات مع بعض الشركات الاخرى .. مع التحفظ على اموالها بادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام . وان خلافا دائرا ومازال حول سلطة ادارة التحفظ في التصرف ورد اموال المودعين في ضوء تفسير المادة ٢٠٨ اجراءات ، وان اقتراحا بتعديلها تجرى دراسته بمعرفة لجنة وزارية مشكلة لهذا الغرض .

- وفي جانب اخر ، فان جهاز المدعى العام الاشتراكى ايضا يحقق مع بعض الشركات الاخرى ولم يصدر بعد قرارا بالتحفظ عليها .. حيث يجرى التصرف فيها تحت اشرافه لرد اموال المودعين بمعرفة اصحاب الشركات .. وان الامر يثير مشاكل وصعوبات بشأن التحقيق والرقابة ، وهو جهد شديد مضن وان المهلة المحددة تنتهى في ٩ / ٦ / ١٩٩٠ .

كما ظلت بعض الشركات الاخرى تحت اشراف هيئة سوق المال بحثا عن رد اموال المودعين .

- والان .. وقد مضى على صدور القانون ١٤٦ / ١٩٨٨ مايقارب من سنتين مازال المودعون يعيشون مأساة حقيقية ..

يترقبون الامل احيانا .. وسرعان مايتبدد في خضم الكم الهائل من التصريحات والبيانات التي تناقض بعضها البعض .. وهم حائرون بين الاجهزة المختلفة ، وبين الرقابة والتحقيق .. تتبدد جهودهم بعد ان تبددت اموالهم .. كما ان الاجهزة الحكومية ، واجهزة التحقيق والرقابة .. غارقة في هموم المودعين ومشاكلهم .. تلمس المأساة وتتفاعل معها .. ثم تتطلع الى الامل في تحقيق غاية المودعين .. ولكن .. مازالت الوسيلة غائبة !!

□ الحل الغائب

- ومع كل ذلك فقد غاب حتى الان اى مشروع او ورقة عمل تقترح « حلا » جذريا لمشاكل وهموم المودعين ، وظلت

اسامة سرايا

جهودا ، واجتهادات مختلفة لايجمع بينها منهجا او اقتراحا موضوعيا يتضمن قواعد عامة مجردة .. وتحقق العدالة ولو نسبيا ، بين المودعين ، بل ولم تطرح مثل هذه الافكار حتى للمناقشة .. والمودعون ومعهم الناس جميعا لايعنيهم لحل هذه المشكلة الا اجابة مطمئنة وقابلة للتنفيذ لكل التساؤلات التي تؤرقهم .. كيف يستردون اموالهم ... ؟

ومتى ... ؟ وكم .... ؟ ومن سيقوم بالرد ... ؟

- ومن جانبي ..

احاول اقتراح حل او منهج أو مشروع لهذه المأساة ..

- فاطراف المشكلة هم :

١ - المودع ٢ - شركات التوظيف

٣ - الحكومة ٤ - افراد المجتمع

١ - فالمودع له صفتان : الاولى مجنى عليه ومضرور بضياع امواله .. عاش بها ومعها مأساته .

الثانية - شارك بخطئه فيما حدث له ، بجريه وراء كسب زائف بلاجهد ، وتركه اوعية التوظيف والادخار .. فهو مسئول حتى ولو كان له عذره ..

من اجل هذا فانه كما له .. فعليه .. فالغرم بالغنم .. لذا عليه ان يتحمل غرما من ماله المودع .. واقترح ان يكون هذا الغرم بنسبة ٢٥ ٪ من ايداعاته ، وبطبيعة الحال يمكن تقسيم المودعين حسب ايداعاتهم ومراتبهم المالية وقدرتهم الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - اما عن شركات التوظيف :

فهي الجاني الحقيقي .. والمتهم الأوحد .. الذى يتعين محاكمته ومعاقبته .. هو ومن شارك معه في النصب والاستغلال والضحك على المواطنين وعلى الحكومة ذاتها .. لهذا .. فان التحفظ والاستيلاء على اموالها واموال اصحابها وذويهم ، ومن سهل لهم وشارك معهم ، واجب وضرورة قومية ، وقانونية ، لانها هي في حقيقتها اموال المودعين ، وفي ضوء الاحصائيات المعلومة فان جملة هذه الاصول تبلغ ٢٥ ٪ من ايداعات المواطنين ..

٣ - اما الحكومة :

باجهزتها الرقابية .. المتعددة .. وعلى كثرتها وقد تركت الامر مشهودا معلوما تحت بصرها .. الى ان ادركته مؤخرا فلمست خطرا داهما .. فوثبت لدرئه .. ثم تراخت في الحل .. لهذا فان عليها :

(١) التصدي لاموال تلك الشركات والاصول والتصرف فيها بمعرفتها لها او لغيرها .. ببذل قدر من الجهد والتأمل وحسن التصرف وهى تمثل ٢٥ ٪ .

(٢) تحمل غرم يساوى ٢٥ ٪ من تلك المبالغ تسدده للمودعين .. وعلى اجال .. وحسب قدرتها .. وكأنها صكوك .. ويسعها ان تدبر هذا البند من خلال اى مورد من مواردها .. ليغطي حوالى ٨٠٠ مليون من الجنيهات ..

وهذا الغرم يعد في حقيقته غنما للحكومة لانها قد حققت بتدخلها منع كارثة اقتصادية كبرى .. واحتكار .. وتبديد للاموال .. كما انها تحقق بتدخلها حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية للمواطنين ، تنقذ بها جهدا ضائعا ومبددا يمكن ان يوجه للانتاج .. لهذا فان ما تتحمله في سبيل ذلك يعد في حقيقته غنما لاغرما . وفي كل الاحوال ينبغي الا تتجاهل دورها تجاه المشاكل العامة .. ومسئوليتها عن حلها امام المواطنين .

٤ - اما عن المواطنين جميعا :

ففي التكافل الاجتماعي والتآخي بينهم والرحمة .. والمشاركة في الضراء .. والتعاون فيما بينهم .واقترح ان يتحمل المواطنون جميعا ٢٥ ٪ من اجمالي المبالغ المودعة .. ويبدو ان الامر يسير جدا . فاذا تصورنا ان عدد المواطنين خمسين مليونا وان متوسط الاسرة خمسة افراد فان عدد الاسر يبلغ عشر ملايين اسرة ، واذ كان اجمالي المطلوب حوالى ٨٠٠ مليون تقريبا ، فانه يخص كل اسرة ٨٠ جنيها تقريبا ، يمكن سدادها خلال سنة او اكثر .. وهو امر يسير جدا ، حيث يمثل ماتتكبده كل اسرة مصرية حوالى سبعة جنيهات شهريا ..

- ويهم افراد المجتمع جميعا .. ان يطمئنوا الى حل حاسم .. يجد مجاله في التطبيق ، اجابة على تساؤلات .. كيف .. ؟ ومتى .. ؟ وكم .. ؟ وممن يستردون اموالهم .. ؟

القول بهذا المشروع واقدمه .. واشهد بانني لست مودعا .. وليس لي من الاصول او الفروع او الحواشي مودعين لدى هذه الشركات ..

وابادر الى القول بان هذا « الحل » او « المشروع » لن يرضى عنه الجميع .. وهذا امر طبيعي .. فليس هناك امر يحقق الفائدة كلها .. فلقد ناقشته مع المودعين ، فمنهم من رحب جدا واسعده للغاية .. ومنهم من حزن حزنا شديدا على ماقد يفقده .. كما ان هذا الحل ايضا قد لايرضي الحكومة فان لديها من الالتزامات تنوء به .. ولكن منهم ايضا مليأخذه بالتفاهم لابالغرم .. كما ان من المواطنين كذلك من اسعده ووافق عليه .. ومنهم من اغضبه لانه ليس له ذنب فيما سعى اليه المودع من مغنم وكسب .. بل ان هذا الحل ايضا لايرضي الشركات ذاتها .. وهو امر يحقق دهشة بالغة .. !!

وعلى كل حال ، فليس هناك حل يرضي الجميع .. والعدالة في النهاية نسبية ..

ومن جانبي اعتبر هذا « اقتراحا » بالحل مطروحا للمناقشة الجادة ووضع ما تسفر عنه المناقشة موضع التنفيذ .. اجابة لتساؤلات محددة هي متى .. ؟ وكيف .. ؟ وكم .. ؟ ومن .. ؟ واذا بلغنا اجابة محددة . فان من الاشكال والوسائل القانونية والحلول التشريعية مايمكن ان يحقق ذلك .. ويخلص المجتمع من مأساة حقيقية .. ويضع حلا عادلا يرضى عنه الاغلب الاعم .

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٠

القانون يتيح الصرف للمودعين ولاداعى لتعديله

الحديث عن قسمة الغرماء وصرف نسبة من الايداعات مخالف للقانون

● مساعد المدعي الاشتراكى السابق :

■ نقيب المحامين : الخطأ الذي وقع فيه المودعون

كتب ـ محمود خليل :

اعد الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى تقريرا بناء على طلب الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بشأن مدى تعارض قرار صرف نسبة من ايداعات مودعى الريان فى المرحلة الحالية مع القوانين السائدة .

اكد تقرير الدكتور سلامة ان المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية يخول للنيابة العامة ادارة هذه الاموال فقط دون التصرف فيها

بناء على هذا التقرير وافقت اللجنة الخاصة ببحث صرف نسبة من الايداعات لصغار مودعى الريان المشكلة برئاسة الدكتور صدقى على اجراء تعديل للمادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية للتغلب على الصعوبات القانونية التى تحول دون صرف نسبة من الايداعات

والسؤال الان هو : ماراى اساتذة ورجال القانون فى اجراء هذا التعديل .. وهل حقا لايمكن صرف مبالغ من الايداعات لضحايا الريان قبل صدور هذا التعديل الذى سيعرض على مجلس الشعب لاقراره .

المستشار حسن عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى السابق يقول :

في مصر سلطات ثلاث حق منع الاشخاص من التصرف في اموالهم وادارتها وهذه الجهات هي المدعي العام الاشتراكي والنائب العام وجهاز الكسب غير المشروع . وعلى الرغم من تشابه هذه السلطات في امكانية منع الاشخاص من التصرف والادارة الا انهم يختلفون في ابعاد هذه الامكانية فالنائب العام مثلا اذا اصدر قرارا بالمنع فان سلطاته تقتصر على ادارة المال دون التصرف فيه وذلك بصريح نص المادة (٢٠٨) من قانون الاجراءات الجنائية اذ ان يده على المال يد حافظة ضمانا لما عساه ان تقضي به المحكمة المختصة من غرامات او تعويضات او تضمينات ..

ويضيف : ان هذا معناه انه اذا كان للغير حق على الاموال التي يضع النائب العام يده عليها فان النائب العام لايملك ان يقضي في هذا الحق ولا ان يقوم برد اموال صاحبه اليه وعلى صاحب الحق في هذه الحالة ان يتوجه الى المحكمة المختصة ليستصدر منها حكما نهائيا وباتا وبعدها يرجع الى النائب العام ليستقضي مما تحت يده من اموال الحق الصادر به حكم المحكمة المختصة اما بشأن خصوصية قضية الريان فان النائب العام لايملك ان يأمر برد مليم واحد لأي من المودعين لديه ولايجوز ان يطرح في الساحة حديثا عن هذا الرد ولا عن اسلوبه وكل ماقيل في هذا الشأن سواء بصرف نسب معينة او باعمال قاعدة قسمة الغرماء فكلها امور غير صحيحة ومخالفة للقانون وماكان جائزا ان يصدر مثل هذا القول عن كبار المسئولين في الدولة لانه قول غير مجد وغير منتج ويخالف القانون ويثير الزوابع بين صفوف المودعين من غير داع

يضيف ان المدعي العام الاشتراكي هو الجهة الوحيدة في مصر المختصة بقضية الريان من حيث اموال المودعين وانه الوحيد بحكم قانونه القادر على اصدار قرار بالمنع من التصرف والادارة يعقبه بطلب الى محكمة القيم في مدة لاتتجاوز (٦٠) يوما لفرض الحراسة على الاموال ثم يعقبه بطلب بالاذن له ببيع تلك الاموال وتخصيص حصيلة بيعها لرد حقوق المودعين ولكن للاسف لاادري لماذا حجبت قضية الريان عن جهاز المدعي العام الاشتراكي بينما اطلقت يده في قضايا اخرى مماثلة لشركة الريان .. ؟

يتساءل المستشار حسن عبد الحميد .. وماذا بعد كل هذا الخلط ؟

ويجيب عن سؤاله .. اننا وضعنا في كل بيت قنبلة قابلة للانفجار فعندما يبلغ اليأس بالمودعين مداه ويثبت فشل الحكومة فيما اتخذته من اجراءات ليست على مستوى الموقف تكون الحكومة هدفا لقضية هؤلاء المودعين وعندها ينسى المودعون الريان وهمه ويصبون جام غضبهم على الحكومة والحكومة وحدها .. !!

يتساءل مرة اخرى .. لماذا لم يتدخل المدعي العام الاشتراكي بسلطاته المخولة له بالدستور والقانون والذي نصبته محاميا للشعب لحماية حقوق افراد الشعب من المودعين والذين فاق تعدادهم الالاف المؤلفة ووصلت احجام ودائعهم للمليارات وماالذي ينتظره .. ؟

لقد كان عليه ان يتصدى على الفور لاموال الريان ويجرى بشأنها ماسبق ذكره من اجراءات .

انني اخشى ان تصل الحكومة في تصديها لقضية الريان الى مرتبة المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها لاهي اطعمتها وسقتها ولاهي تركتها تأكل من حشاش الارض فلا الحكومة اطعمت ضحايا الريان وسقتهم ولا هي تركتهم وشأنهم مع الريان فعساهم ينالون معه خيرا .. !!

جماعات التلقي

اما القاضي شريف كامل رئيس محكمة عابدين السابق فيرى ان استخدام تعبير (جماعات تلقي الاموال) افضل من تعبير شركات تلقي او توظيف الاموال لان هذه الجماعات استولت على اموال ومدخرات المصريين واودعتها بحساباتها السرية في بنوك خارجية وامتنعت عن رد هذه الاموال لاصحابها حينما طالبوا باستردادها

اما بخصوص تعديل بعض مواد القانون حتى يمكن صرف نسبة من الايداعات فالمقصود به ارجاء عملية الصرف الى حين تعديل القانون وهذا الرأي فضلا عن كونه يعكس مدى الاستهانة بالمودعين ومايعانونه فانه يعكس ايضا ضعف الحكومة وعدم ثقة المودعين فيها .

ويضيف ان المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية لاينطبق على الوضع القانوني لاموال المودعين حيث انها تنصرف الى جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه فتبيح هذه المادة للنيابة العامة عند وقوع هذه الجرائم ان تتحفظ على اموال المتهم لتنفيذ ماعسى ان يقضى به من الغرامة او الرد وللنيابة في فترة التحفظ ان تدير اموال المتهم فقط دون التصرف فيها ولما كانت اموال المودعين هي اموال خاصة ولاينطبق عليها صفة المال العام فانه لايجوز الاحتجاج بالمادة ٢٠٨ لعدم انطباقها اصلا على الوصف القانوني الصحيح لاموال المودعين ..

ثم يشير الى انه يمكن قانونا صرف نسبة من الايداعات بتطبيق المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية وهي التي تمكن النيابة العامة من رد الاشياء (الاموال) التي ضبطت اثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم مالم تكن لازمة السير في الدعوى او محلا للمصادرة واعتقد انه لايوجد اختلاف في المركز القانوني لاموال المودعين واموال المسروقين فكل منهما قد اغتصبت امواله بصرف النظر

■ رئيس محكمة

القانون الحالى يتيح صرف نسبة من الايداعات

عن الوسيلة التى استعملها الغاصب فى الاستيلاء على المال .

موافقة المتهم

يرى احمد الخواجة نقيب المحامين ان القانون لايسمح بصرف اية نسبة للمودعين وكذلك بالنسبة لقانون المدعى الاشتراكى الا برضاء الشخص المحجوزة المبالغ باسمه .. اما اذا حدث وقامت الادارة بالتصرف فى المال المحجوز عليه وحصل المحجوز على امواله بالبراءة فكيف ستكون الاراء .. ؟؟

يضيف الخواجة ان المادة ٢٠٨ بحالتها الراهنة تجيز للنيابة متى قدرت ذلك فلتحصل على اذن من المتهم بالصرف لصغار المودعين .. واذا كان القصد من التحفظ بمقتضى النص هو رفع يد المتهم عن امواله حتى يتم الحكم فى الدعوى ضمانا لما يحكم به عليه من عقوبة الغرامة او الرد فانه يجب الانتظار حتى صدور هذا الحكم وساعتها يصدر حكم للمودعين بكيفية حصولهم على اموالهم .

يشير نقيب المحامين الى خطأ ارتكبه كثير من المودعين حيث اقاموا دعاوى قضائية امام محكمة الجنح (شيكات بدون رصيد) بينما كان الافضل قيامهم برفع دعوى مدنية امام محكمة عادية يطالبون فيها بقيمة الشيك وخلال ثلاثة ايام سوف تحكم له المحكمة بقيمة الشيك ويحصل على ايداعاته ..

ترى الدكتورة فوزية عبد الستار استاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة ان المادة ٢٠٨ ليس لها دخل بالمودعين وشركات توظيف الأموال لانها خاصة بجرائم الاختلاس وقد يتصرف المتهم فى امواله المحجوزة ـ بعد قرار النائب العام بصرف نسبة معينة او السماح للمتهم بالتصرف فى امواله ـ ببيعها للغير وقد يكون بيعا صوريا .

تضيف انه يمكن التصرف فى الاموال المحجوزة بالتصرف فى جزء منها لصالح المودعين كحل وسط وعدم انتظار صدور الحكم النهائى .

وعن الراى القائل بالاتجاة الى المحكمة العادية لصرف قيمة الشيكات تؤكد انه راى سليم وهو الطريق الوحيد ولكنه مسدود لان الاموال محجوز عليها ولايمكن الصرف لدائن او مجموعة دائنين دون اخرين .

خبراء القانون يردون على استفسارات المودعين

□ الدائن فى درجة أفضل من المودع فى حالة رد الأموال

□ مع اقتراب انتهاء المهلة التى حددها القانون ١٤٩ لعام ١٩٨٨ بالنسبة للشركات التى لن توفق اوضاعها من حيث قيامها برد الاموال فى موعد اقصاه ٩ يونيو القادم . ومع الكثير من الاجراءات التى بدات تتخذها بعض الشركات من حيث الضغط على المودعين سواء بتحويلهم الى مساهمين او ببيعها جزءا من الاصول مقابل ودائعهم بصورة لا تخلو من غبن فظيع ، او بمطالبتها اياهم بالتنازل عن اجزاء من ودائعهم والحصول على الاجزاء الباقية فى صورة بضائع او مساهمات .

فإننا مازلنا نتلقى استفسارات المودعين وصرخاتهم لتوضيح الموقف القانونى لهذه الشركات وما تلجا اليه من اجراءات لا تخلو فى ظاهرها من شكل من الاشكال القانونية الا انه فى باطنها غبن بالحقوق لا ينكره العقل ، ايضا يستفسرون عن مصير ودائعهم بعد ان وقعوا على بعض الاجراءات سواء الخاصة بالتنازل او بالمساهمة ويسالون عن موقف سوق المال ، وعن اسباب تحويل بعض الشركات للمدعي الاشتراكي وعن المدة التى قد تتطلبها إجراءات التقاضي وقسمة الغرماء .. ماذا يفعلون وهم يمثلون نصف مليون مواطن لكل منهم اسرة متعددة الافراد ودائرة تعاملات اكبر ليتضاعف رقم المتضررين ليشمل فئات اكثر من المجتمع . نحن مع هؤلاء نسال للوصول للراى القانونى المحايد

تحقيق : نجلاء ذكرى

.. ومع كل تطور فى قضية توظيف الاموال تفتح الصفحة الاقتصادية الحوار حول الجديد من الاستفسارات والردود عليها ونتوجه باستفساراتنا للدكتورة سميحة القليوبى وكيلة كلية حقوق جامعة القاهرة واستاذة القانون التجارى وكان السؤال الاول حول المركز القانونى للشركات التى تم تحويلها للمدعى الاشتراكي او النيابة العامة والقانون الذى تخضع له ؟

□ تقول الدكتورة سميحة القليوبى :

« اعطى المشرع فى القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ فى شان شركات تلقي الاموال سلطات واسعة لهيئة سوق المال وذلك بقصد حماية اصحاب المدخرات فى هذا النوع من الشركات بالاضافة الى حماية الاقتصاد القومي .

ولعل اهم صور هذه الرقابة ما نص عليه المشرع فى المادة (٣/١٦) من هذا القانون حيث تلزم الشركات القائمة والعاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها باعداد قائمة بالمركز المالى للشركة وتقرير عنه يقدم الى الهيئة العامة لسوق المال ومرفق بالاخطار المنصوص عليه بالفقرة الاولى من ذات المادة واشترط المشرع ان يكون هذا المركز والتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مهنة المحاسبة والمراجعة الوطنية ، يعينهم ويحدد مكافاتهم الجهاز المركزى للمحاسبات .

واشترط المشرع ان تظهر هذه القائمة للمركز المالى جميع الموجودات والالتزامات فى تاريخ العمل بالقانون وان تفصح القائمة ومرفقاتها عن بيانات محددة مع ايضاح اسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات واية تعديلات اجريت عليها .

وقصد المشرع من ذلك الوقوف على المركز المالى الحقيقى للشركات القائمة بما يكفل تحديد جديتها فيما قامت به من مشروعات وبيان مصير الاموال التى سبق وان قامت بتجميعها وما تبقى منها فى اية صورة وباية عملة والارصدة لدى البنوك بالداخل والخارج ، وارصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة ، والاصول الثابتة وذلك لتقدير نسب وعلاقة الاموال المجمعة والتى تم تشغيلها وما يمثلها من اصول الشركة من ديون والتزامات ولعل هذا الالتزام باعداد قائمة المركز المالى هو اهم ما يتوقف عليه راى وقرار الهيئة العامة لسوق المال فى السماح للشركات القائمة بالاستمرار فى نشاطها فى مجال تلقي الاموال . وذلك انه ليس المهم لهذه الموافقة مجرد اعلان واخطار الهيئة بموافقة الشركة بالخضوع وتوفيق الاوضاع بل الاهم هو ان يتضمن الاخطار هذه القائمة التفصيلية للمركز المالى وخلال

المدة المحددة .

كما نظم القانون اجراءات توفيق الاوضاع للشركات الراغبة فى ذلك والتزامات الشركات غير الراغبة فى التوفيق . فبالنسبة للشركات الراغبة منحها المشرع مدة عام من تاريخ العمل باللائحة فى توفيق اوضاعها (مادة ١٧ من القانون) وعلى هذه الشركات اصدار صكوك استثمار مقابل المبالغ التى تلقتها . اما بالنسبة للشركات غير الراغبة فعليها رد جميع المبالغ خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، وان تعد الشركة برنامجا لرد جميع ما تلقته من اموال ويعلن هذا البرنامج الى الهيئة وينشر فى صحيفتين .

والان بعد هذه القواعد التى تلزم بها الشركات ماذا لو لم تلتزم بها ؟ الذى حدث ان الهيئة العامة لسوق المال تقوم بتحويل هذه الشركات الى النيابة العامة للتحقيق تمهيدا للمحاكمة وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالقانون .

وفى هذه الحالة تقوم النيابة العامة بالتحقيق وعند الانتهاء منه تقدم المتهمين الى المحاكمة مع التزام هؤلاء وبالتضامن عند تعددهم برد جميع الاموال .

على ان هذا الطريق كما هو واضح طويل والاجراءات تاخذ عادة تحقيقات موسعة تشمل كل من تعامل مع هذه الشركات بسوء نية ، وهى تصرفات متشعبة يصعب البت فيها خلال فترة قليلة .

والذى يحدث عادة ان يلجا اصحاب الودائع الى تقديم بلاغات الى عدة جهات لعل اهمها جهاز المدعى العام الاشتراكى لما له من اثر فى نفوس المودعين اعتقادا بانه يرد الاموال اليهم باسرع وقت ، ويملك من الوسائل القانونية ما يمكنه من تسوية المنازعات تفاديا لاجراءات المحاكمات الطويلة . وثقة بان اصحاب هذه الشركات يخشون المثول امام هذا الجهاز .. وفعلا تم تحويل معظم اصحاب الشركات التى لم تلتزم باحكام قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ، الى المدعى الاشتراكى والنيابة العامة ويحاول كل منهما اتخاذ الوسائل الممكنة فى سبيل المحافظة على اصول الشركات حفاظا على اموال المودعين .

وخصصت النيابة العامة نيابة متخصصة لهذه المخالفات والجرائم ويحاول المحامى العام الاول لها اتخاذ الحلول العملية بروية وثقة للحفاظ على اموال المودعين دون الاكتفاء بمجرد التحقيق والاحالة الى المحكمة المختصة .

الدائن اولا

□ □ هناك نقاط لم يشر اليها القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وهى هل يتساوى الدائنون مع اصحاب الودائع عند تقسيم مقابل اصول شركات تلقى الاموال ام هل يفضل الدائنون على المودعين ؟

□ تقول الدكتورة سميحة القليوبى وكيلة كلية الحقوق !! طالما لم يتضمن قانون ١٤٦ حكما معينا تنطبق القواعد العامة باعتبار دائن الشركة (كمن قام بتوريد مواد اولية لها او باعها عقارا باخر) فى درجة افضل من المودع وذلك على اساس ان اصحاب الودائع يشاركون فى مشروعات الشركة بالربح والخسارة ، والقول بغير ذلك يجعل اصحاب الودائع فى حكم الدائنين اى المقرضين دون مشاركة فى الارباح والخسائر وهو التكييف الذى رفضه المشرع فى قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ حيث الزم الشركات برد جميع الاموال التى سبق وان تلقتها من المودعين كما نص المشرع فى ذات القانون بالنسبة لاصحاب صكوك الاستثمار ان من حقهم عند تصفية الشركة افضلية على اصحاب الاسهم .. واذا كان التصنيف للمودع انه بمثابة مقرض بفائدة متغيرة وان نيته انصرفت الى الحصول على راسماله كاملا ايا كانت نتيجة مشاركته لهذه الشركات من خسائر او ارباح وذلك بصرف النظر عما كتب من اوراق بينهما اذ العبرة بما يقصده طرفا التعاقد ونيتهما .. على ان ذلك لا يمنع ان تكون نية المودع واضحة فى المشاركة فى الارباح والخسائر وفى هذه الحالة عليه معرفة حقيقة ارباح وخسائر هذه الشركات ليتحدد على حقوقها حقوقه .

كلمة حب

● ● قال لى محاسب فى شركة الشريف ان حوالى ٥٠٪ من المودعين قرروا الاستمرار مع الشركة .. وودائعهم تصل الى ٦٠٪ من مجموع الودائع .. وان المودعين الذين قرروا سحب ودائعهم من صغار المودعين .. وحاجتهم الى المال اكثر من حاجتهم للاستثمار والادخار وان الشركة تستعد لصرف هذه الودائع على ٤ سنوات كما ينص القانون .. بمعدل ٤ اقساط كل سنة .

● ● وشاهدت حوالى ١٠٠ محاسب شاب يعملون فى شركة الشريف لاعداد الصكوك .. وتفريغها على الكمبيوتر .. تمهيدا لتسليمها لاصحاب الودائع .. وكل صك معه ١٦ ايصالا .. يصرف الايصال كل ٣ شهور .. وامكانات الشريف المادية تسمح بذلك .. ولن يضطر الشريف الى بيع اى اصل أو مصنع لتسديد الودائع .. بل أنه يستعد لاعداد ميزانيات السنوات السابقة وصرف الارباح للمودعين .

● ● وبرغم المواعيد الضيقة .. وبرغم مفاجأة القانون .. الا أن شركات توظيف الاموال التى اعتمدت تسير بخطوات واسعة لارضاء المودعين من جهة .. ولتنفيذ باقى المشروعات من جهة اخرى .. فقد صدر القانون مثلا والشريف يبنى مجموعة من المصانع .. وتوقفت السيولة .. وكان يمكن أن يتوقف بناء المصانع .. ولكن قدرة الشركة استطاعت ان تكمل البناء وان يبدأ الانتاج فى هذه المصانع ويشترك الشريف حاليا بأنتاجه فى كل المعارض فى خارج مصر .. كما استطاعت شركة السعد أن تحقق نفس النتائج .. خصوصا وأن جانبا كبيرا من مصانع السعد تعمل فعلا .. وتدر دخلا يوميا .. وليست تحت الانشاء .

● ● ومن موقع رؤية المستقبل يمكن القول بان الذين قرروا الاستمرار مع الشريف والسعد سوف تتضاعف مدخراتهم .. لانهم تحولوا من مودعين الى شركاء .. وهم يشاركون فى كل اصول هذه الشركات التى تتضاعف .. الا اذا كان فى جعبة عباقرة الاقتصاد ضربة اخرى لهذه الشركات التى استقرت .. واستقر اصحاب الودائع فيها .

● ● ومع ذلك فان الشركات التى لم تعتمد وكانت تخشى من ضيق الوقت امامها لرد الودائع قد وجدت من المدعى الاشتراكى تفهما لاوضاعها .. فلو فرض عليها ان تبيع الاصول فورا لاصبحت بملاليم .. واثرت ايضا على اسعار الاراضى والاصول فى كل مصر .. والمدعى الاشتراكى يفهم القضية على انها رد لاموال تضمن حقوق المودعين .. فليس المهم ان نشنق اصحاب هذه الشركات .. ولكن المهم ان نضمن حقوق المودعين ولذلك يساعد المدعى الاشتراكى فى رد اموال المودعين .. ولايعنيه ان يشنق اصحاب الشركات .

● ● الا ان هناك بعض جهات الحكومة .. مازالت تتعامل مع هذه الشركات على انها مشبوهة .. وعلى ان اموالها حرام واصحابها حرامية .. وبعضهم يتصور ان المطلوب هو سجن اصحاب هذه الشركات وتخريب ممتلكاتهم حتى لو ضاعت مدخرات المودعين الغلابة !!

محمد الحيوان

مال تجارة اقتصاد

خبراء القانون يردون على استفسارات المودعين

تواصل الصفحة الاقتصادية اليوم الرد على استفسارات المودعين التى لن تنتهى الا بحصولهم على اموالهم من شركات توظيف الاموال . خاصة مع اقتراب المهلة التى حددها القانون بالنسبة للشركات التى لن توفق اوضاعها وتنتهى فى موعد اقصاه ٩ يونيو القادم .

ومن اهم الاستفسارات التى تطرحها اليوم على الدكتورة سميحة القليوبى .. هل يجوز للشركات التى حولت للنيابة العامة او المدعى الاشتراكى تغيير شكلها الى شركة اشخاص خاضعة لقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ او الى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين .

ليس هناك إجبار على تحويل المودع في شركات توظيف الأموال الى مساهم والشركة ملزمة برد قيمة ودائعه بالكامل

تحقيق :
نجلاء ذكرى

وفي خصوص المركز القانوني لهذه الشركات اثناء مرحلة التحقيق ايا كانت الجهة التى تباشره.. فهي من الناحية الواقعية (شركات تحت التصفية) تحت اشراف النيابة العامة وجهات التحقيق ، وليس بمعرفة هيئة سوق المال ... وتعين الجهة القائمة بالتحقيق اشخاصا لهم خبرة وسمعة طيبة في ادارة هذه (الشركات تحت التصفية) بما يكفل لها الاستمرار قدر الغرض من التصفية او التصرف كلية في الاصول لصالح المودعين والدائنين وذلك تمهيدا لتحويل هذه الاصول الى نقود وتوزيعها قسمة غرماء بين الجميع . ويقصد بقسمة الغرماء توزيع ناتج التصفية بعد سداد الديون على جميع المودعين (بنسبة) قدر ودائعهم ودون تفرقة بين مودع واخر وبصرف النظر عن المبلغ الذى قدمه لشركة تلقى الاموال . وهذه قاعدة قانونية اصولية لا يجوز مخالفتها ومن النظام العام وهي قاعدة المساواة بين الدائنين من مرتبة واحدة ولايجوز تمييز ما يطلق عليه صغار المودعين عن كبارهم والا كان هذا باطلا

اما في خصوص القانون الواجب التطبيق فهو فيما يتعلق بالجزاءات التي تطبق في حالة ثبوت الاتهام قبل اصحاب هذه الشركات فهو القانون ١٤٦ خاصة سلطة الممكن في الاعفاء من العقوبة اذا حصل رد الاموال قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ، بالاضافة الى احكام الاجراءات التحفظية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

اما في خصوص التصفية .. اى بيع اصول الشركة والوفاء بالتزاماتها والمطالبة بحقوقها قبل الغير وسلطات القائم بالتصفية ومسئوليته واجره وتقسيم الموجودات ورد المبالغ فان هذه الشركات تخضع لاحكام التصفية الواردة بقانون الشركات ١٥٩ لعام ١٩٨١ والقانون المدنى في المواد من ٥٣٢ الى ٥٣٧ وذلك باعتبار شركة تلقي الاموال في جوهرها شركة مساهمة ذات غرض خاص وبالتالى يطبق قانون الشركات باعتباره الشريعة العامة للشركات وذلك ما لم يتضمنه قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته نصوصا متميزة خاصة في مرحلة التصفية ورد الاموال .

□ □ هل يجوز للشركات التى حولت للنيابة العامة او المدعى الاشتراكى تغيير شكلها الى شركة اشخاص خاضعة لقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ او الى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين ؟

□ ، ان اية شركة حولت للنيابة العامة او المدعى الاشتراكي لا يكون لها مطلقا (من النظام العام) ان تقوم بتغيير شكلها سواء الى شركة مساهمة او تضامن . وسبب ذلك بكل بساطة هو ان هذه الشركات يحظر عليها التصرف في اصولها وممتلكاتها وحقوقها لدى الغير كما يحظر عليها المشاركة في اى مشروعات خلال فترة توفيق الاوضاع او رد الاموال الا بموافقة رئيس هيئة سوق المال ووفقا للقواعد التي يحددها لحماية اموال المودعين (طبقا للمادة الاولى من الامر العسكرى الثالث لعام ١٩٨٨) وقد حدد رئيس الوزراء الشركات الخاضعة لهذا الحظر .. ومن البديهى ان هيئة سوق المال لن توافق على تغيير شكل هذه الشركات الا بعد تطبيق احكام قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وبما يكفل حقوق اصحاب الودائع .

□ □ ما هو دور هيئة سوق المال بالنسبة للشركات التى تم تحويلها للمدعى الاشتراكي او النيابة العامة ؟

□ ان الهيئة مختصة بتنفيذ القانون ولائحته والابلاغ عن الشركات المخالفة لاحكامه الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم من تحقيقات وإحالتها للمحاكمة . ويبدا دور النيابة العامة والمدعى الاشتراكي من تحقيقات واتخاذ الاجراءات التحفظية لحماية حقوق اصحاب الودائع .. ثم بعد ذلك اتخاذ ما يلزم لتصفية الاصول تمهيدا لرد الاموال ولا شأن في هذا لهيئة سوق المال .

واذا فرض وثبتت براءة اصحاب هذه الشركات واظهروا رغبتهم في الاستمرار في ذات نشاط تلقى الاموال ولم يمكن حل الشركة وتصفيتها فعلى هذه الشركات اتخاذ ما يلزم من اجراءات قبل الهيئة مع مراعاة دائما حقوق اصحاب الودائع . واذا فرض وتم سداد الاموال وارادت الشركة الاستمرار في شكل شركة مساهمة فانها تشطب من سجل الهيئة اذا كانت قيدت به لتظل شركة مساهمة تقوم بالانشطة المحددة في غرض انشائها .

المشاركة على الشيوع

□ □ ما قانونية تحويل المودع الى شريك موصى او شريك على الشيوع اذا كان شكل الشركة الاصلى توصية بسيطة وذلك بالنسبة للشركات التى لم توفق اوضاعها ؟

□ تقول سميحة القليوبي : هذه الشركات تخالف قانون ١٤٦ حيث انها لم تغير شكلها الى شركة مساهمة وقطعا هي محالة للتحقيق والمحاكمة وعليها رد اموال المودعين ، وهي في سبيل ذلك تعرض عليهم التحول الى صفة شريك موصى او دائن بمبلغ معين او بتملك الاصول او جزء منها على الشيوع مع باقى المودعين او بعضهم ، وذلك بقصد الحصول على توقيعاتهم بسداد مستحقاتهم وعدم الخضوع للجزاءات الجنائية المنصوص عليها في القانون .

وهذه العروض يجب ان يلتفت اليها المودع ويقوم بدراستها دراسة متانية حيث لاشك ان محاولات الاغراء بتحويل صفة المودع فيها ، تخفيض لقيمة ما قدمه من مبالغ اذ عادة لا تمثل اصول هذه الشركات راسمالها المعلن .

اما في خصوص المشاركة على الشيوع فهذا امر ايضا خطير .. حيث يصعب التجانس بين عدد لا باس به. من المودعين اذا ما تملكوا عدة اصول على الشيوع .. اذ قد يتحول الخلاف ضد الشركة الى المودعين بعضهم البعض !! وقد يشرح اصحاب هذه الشركات للمودعين ان من مصلحتهم عدم التصرف في هذه الاصول حاليا لهبوط الاسعار وعدم توافر سيولة بالسوق .. قاصدة بذلك تمليكهم هذه الاصول على الشيوع ثم بيعها عند

الرغبة في ظل ظروف افضل .

وهذا يحتاج الى تان من المودع وعليه اخذ راى الخبرة في ذلك ومدى امكانية ادارة هذه الأصول او اعادة بيعها .. وعلى اية حال يوازن المودع بين مصلحته في كل صورة من الصور واذا وقع المودع دون جبر او تهديد فهو تصرف سليم قانونا

□ □ ما هي اجراءات دعوة المودعين ليتحولوا الى مساهمين في شركة مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ؟

□ تلجا بعض شركات تلقى الاموال حاليا الى وسائل متعددة تنهى بها التزاماتها برد اموال المودعين لعدم توافر السيولة من جانب ولعدم مطابقة الاصول لراس المال المعلن للشركة بالاضافة الى قدر المبالغ المجمعة .

ومن بين هذه الوسائل القيام بتاسيس شركة مساهمة عادية خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ براسمال متواضع ثم تقوم بزيادة رأس المال بحصة عينية هي الأصول التي اعلنت عنها في مراكزها المالية او التي اكتشفت من التحقيقات ، وتحصل على توقيعات المودعين بقبولهم المساهمة بنصيب في راس المال يعادل قيمة هذه الاصول وهذا يتم بموافقة جميع اصحاب الودائع او من يقبل بذلك . ونخشى في ذلك ـ وهو امر وارد بل حقيقى ـ الا تمثل الاصول فيه الودائع ، وبذلك ينخفض قدر حصة المودع الذى ساهم به في هذه الشركة .

وقد يقبل المودع بداءة بنقص قيمة حصته بقدر ما يمثلها حقيقة من اصول معتبدا ذلك مساهمة منه في الخسائر .. اما من لا يقبل فتلزم الشركة برد قيمة ودائعه بالكامل . مع مراعاة دائما ان الشركة لا تملك حرية التصرف في اصولها الا بعد موافقة جميع المودعين والا تم احالتها للمحكمة المختصة بعد التحقيق .

□ □ ما مصير الثروات الخاصة التى كونها اصحاب الشركات وعائلاتهم ؟ هل تفى باموال المودعين او هى اصول للشركة او انها حقوق خاصة ؟

□ ان اصحاب هذه الشركات يلتزمون بالتضامن وفي اموالهم الخاصة ، كما يجوز للنائب العام اتخاذ الاجراءات التحفظية ليس فقط ضد هؤلاء بل بالنسبة لاموال الزوجات والاولاد القصر ضمانا لما عسى ان يقضى به من رد المبالغ او قيمة الأشياء محل الجريمة او تفويض المجنى عليهم وذلك ما لم يثبت ان هذه الاموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم .

فاذا لم يتم رد الاموال نقدا فان الاصول المملوكة للشخص المعنوى وهي الشركة ضامنة لحقوقهم بالاضافة الى حقوق الدائنين تباع هذه الاصول وفقا لاجراءات القانون لصالح الدائنين والمودعين .

■ مد المهلة بتشريع

□ □ هل لاصحاب الشركات التى لم يوافق على توفيق اوضاعها طلب مد مهلة السداد ؟

□ لابد من تشريع .

□ □ تتبع بعض الشركات اساليب ملتوية لاجبار المودعين على التنازل عن اجزاء من ودائعهم مقابل الحصول على اجزاء في صورة نقدية او بضائع او مساهمة . فما الحكم في هذه العقود ؟ وما قانونية التراجع فيها لمن اراد ذلك ؟

□ هذا امر وارد وسيكثر حاليا للضغط على المودعين نظرا لقرب انتهاء المدة المحددة لرد الاموال او الاحالة إلى المحكمة .. وذلك بقصد الافلات من الجزاءات الجنائية المشددة المنصوص عليها بالقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ .

وعلى المودع التروى دائما ودراسة العروض المقدمة وعليه ان يوازن بين هذه العروض وفقا لظروفه وظروف هذه الشركات وملاءتها اصحابها وقدر بيع الاصول وفترة التقاضي .. الخ اما في خصوص مدى جواز تراجع المودع بعد توقيعه فهذه مسالة يحكمها القانون فاذا كان قد وقع بكامل رضائه وارادته الحرة الواعية فتوقيعه سليم وملزم له ، اما اذا حدث اكراه او غبن او لم يكن متمتعا بالاهلية القانونية او وقع في غلط فانه يستطيع استعمال الحماية المقررة بالقانون المدنى في هذا الخصوص .. وقد يقع المودع فريسة تدليس يرتفع الى مرتبة جريمة النصب وفي هذه الحالة تطبق احكام قانون العقوبات اذا توافرت اركان هذه الجريمة او غيرها كما في حالة تحرير شيكات بدون رصيد للمودعين .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٠

كل يوم

كثر الجدل حول الشركات التي لم توفق اوضاعها وتقوم برد ما تلقته من المودعين .. وقد تقدم الدكتور شوقي السيد الخبير الاقتصادى الى الصحف بمقترحات تستهدف مشاركة المودعين والشركات والاجهزة الحكومية والمجتمع لوضع حد لمعاناة اصحاب الاموال الضائعة ..

للاسف الشديد فقد عرض الدكتور شوقي السيد اسلوب الحل في شكل عقاب رادع يتحمل فيه المودع غرما بنسبة ٢٥ ٪ ولا ادرى لماذا هذه النسبة بالذات واقتراحه فرض الحراسة والتحفظ على اموال رؤساء الشركات وليس الريان علينا ببعيد فمازال المودعون بالشركة يعانون - رغم سيطرة النيابة على الاصول المتاحة والتي قدرت بنسبة ١٢ ٪ ، ومرت سنتان ولم يحصل مودع واحد على اى نسبة من هذه الاموال .. ومازالت الدولة تبحث عن حل لانهاء المشكلة .. وترك الدكتور شوقي نسبة ٢٥ ٪ تردها الدولة بعد ان تستولى على اصول هذه الشركات وتديرها لحسابها على ان تدفع للمودعين على راحتها وبما تراه في شكل صكوك على آجال .

وانا اعتقد ان الحكومة في غني تماما من الخوض في التجربة مرة اخرى فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، وهي مازالت تعاني من مشكلة الريان .. وهنا استطيع ان اقول ان جهاز المدعي الاشتراكي حتي الآن نجح بمستشاريه الذين يعملون ليل نهار محاولين الوصول الى افضل الحلول لصالح المودع وهو صاحب المصلحة الاولى من هذه المشكلة وكلنا امل ان تنتهي المشكلة ليهدا المودع وترتاح الدولة والشركات .

نجوى عويس

٩ يونيو .. المستحيل القادم أمام المودعين

شركات توظيف الأموال تساوم المودعين بشراء سلع مرتفعة الأسعار مقابل رد أموالهم

المودعون يستنجدون بالمدعى الاشتراكى من الأسعار الخيالية للأصول

أصحاب الشركات يؤكدون رد أموال جميع المودعين قبل الموعد المحدد

ماساة شركات توظيف الاموال مازالت مستمرة ، بل زادت حدتها فى الفترة الاخيرة ومع اقتراب يوم ٩ يونيو القادم الموعد المحدد لرد اموال المودعين فى شركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها . فبعد التحقيقات التى اجراها جهاز المدعى العام الاشتراكى مع

ست شركات لم توفق اوضاعها اعلن اصحاب اكبر شركتين منهما استعدادهما لرد اموال المودعين قبل الموعد المحدد الذى حدده قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية ، وكان هذا

الاعلان بادرة امل وحيدة لانهاء معاناة المودعين بهذه الشركات منذ اصدار قانون تلقى الاموال عام ٨٨ . وعدم حصولهم على اى مبالغ منها بعد ان اوقف العمل بهذه الشركات .

والمصير المجهول الذى ينتظر اموالهم التى تجرعوا المر والعذاب فى سبيلها فى ظل الازمة الاقتصادية الراهنة التى تمر بها البلاد من زيادة البطالة وتعطل الشباب وارتفاع المديونية الخارجية

وغول الاسعار والتضخم الذى يلتهم المرتبات والاجور . والكساد الذى اصاب السوق المصرية منذ عدة سنوات وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى ولن نناقش ايضا دور الحكومة فى نمو

اخطبوط هذه الشركات وعجزها عن حماية اموال المودعين والتدخل فى الوقت المناسب . وترك هذه الشركات لمدة ١٠ سنوات ثم تتدخل بعد هذه المدة بقانون لم يفعل شيئا للمودعين بعد مرور عامين من اصداره وحتى الان .

٩ يونيو والمستحيل

والسؤال الان هل ستتمكن شركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها من رد جميع اموال المودعين قبل هذا الموعد ؟ هذا السؤال صعب الاجابة عليه

خاصة بعد الاحداث التى جرت مؤخراً ففى خلال الايام الماضية واجه المودعون مشكلة خطيرة لم تتنبه لها الاجهزة المسئولة . تتمثل فى مغالاه بعض شركات توظيف الاموال فى قيمة اصولها العينية التى تقوم ببيعها للمودعين مقابل اموالهم . خاصة صغار المودعين . الذين تبدأ ايداعاتهم من ٥٠٠ جنيه وحتى ٥ الاف جنيه مما يمثل تهديداً صريحا لاموالهم بعد العذاب الذى شاهدوه منذ اصدار قانون تلقى الاموال .

٤ الاف جنيه ثمن متر الارض

ففى قائمة اصول احدى شركات توظيف الاموال وهى شركة الهدى مصر

تحقيق :

محمد طلبه

التى تباع للمودعين مقابل اموالهم بالشركة ارض بالمعادى قيمتها ٩ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه ويبلغ ثمن متر الارض بها ٤ الاف جنيه !! بالاضافة الى ارض ٦ اكتوبر ٣ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه ، وارض اللواء ٤ ملايين و ٦٠٠ الف جنيه وارض المهندسين ٢ مليون و ١٠٠ الف

جنيه وارض بركاش ٤ ملايين و ١٠٠ الف جنيه . ومجموعة مغاسل مليون ونصف وارض بالعجمى ٥٠ الف جنيه ، ومخازن للغلال ٨٥٠ الف جنيه . ومحل بقالة ثمنه مليون جنيه !! كما تضم القائمة المعروضة للبيع شركة للتجارة والتوكيلات ١٥ مليون جنيه وشركة للمقاولات ٣ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه وشركة للدعاية والاعلان ٦ ملايين و ٥٠٠ الف جنيه ، وشركة لانتاج اللحوم المجهزة ٣٠ مليون جنيه وشركة للاستثمارات العقارية والسياحية قيمتها ١٧ مليون جنيه وشركة للصناعة الغذائية ١٤ مليونا و ٤٠٠ الف جنيه ، ومصنع معلبات ٩ ملايين جنيه وشركة للاغذية والمكرونة ١٦ مليون جنيه وشركة للتبريد والاغذية ١٧ مليون جنيه ومحطة للابقار ٣ ملايين جنيه ومصنع لدرفلة الحديد ٢٠ مليون جنيه وشركة طيران ١٣ مليون جنيه ، وغيرها من الاستثمارات فى المشروعات والاصول الثابتة يبلغ مجموعها ٢٤١ مليونا و ٣١٦ الف جنيه واسعار هذه الشركات والاصول مغالى فيها ، حيث ان بعضها لم يبدأ العمل

بالفعل ولم يبدأ الانتاج ، كما ان بعض المصانع غير مجهزة بالات ومعدات ، ولاتساوى المبلغ المعلن لبيعها .

المكرونة او الصلصة

وفى لقاء مع المودعين بالشركة قال عمر سيد زين الدين عملت بالسعودية سنة ونصفا ووضعت اموالى فى الشركة منذ عام ٨٨ ، ولكنى لم احصل على اى ارباح منذ الايداع . وعندما طلبت استرداد اموالى اخبرونى بتحويلها إلى جنيهات مصرية

بدلا من قيمتها بالدولار وعرضوا على شراء مكرونة او صلصة بجزء منها والدخول كشريك بالجزء الباقى (شريك موصى) ، وعندما استفسرت عن امكانية شراء ارض وجدت اسعارها خيالية وسادخل شريكا مع ١٧٠ فردا .

، اما سعيد سيد محمد فقد وضع ١٦ الف جنيه فى شركتى الهدى مصر وبدر للاستثمار ويقول اننى قمت ببيع نصف

فدان ورثته عن ابى ووضعت اموالى فى هذه الشركات على اساس الانتفاع بعائدها

خاصة بعد خروجى على المعاش ، ولم احصل عليها او على سلع مقابلها حتى الان وقد عرضوا على شراء بضائع بنصف المبلغ ، وشراء اسهم بالنصف الاخر ولكننى رفضت وقدمت شكوى لجهاز

المدعى العام الاشتراكى .

تقول مدام محمد يحيى : اننى وضعت ٥ الاف جنيه فى شركة بدر للاستثمار ومنذ فترة اتصلوا بى واخبرونى بانه لكى احصل على اموالى يجب على شراء بضائع بنصف المبلغ وبالفعل اشتريت ٤ مراوح كهربائية !! وطقمين صينى ، وفوجئت

بارتفاع اسعار هذه الاشياء عن سعر السوق كما اشتريت مجموعة من البطاطين رغم عدم حاجتى لها ، ولكنى اضطررت خوفا من ضياع اموالى . اما نصف المبلغ الاخر فارباحه متوقفة ولا اعرف مصيره .

وتقدم سعيد سيد محمد الى مكتب المدعى الاشتراكى بشكوى ضد شركتى الهدى وبدر حيث دفع فيهما ١٥ الف جنيه ، بعد ان عرضت عليه شركة الهدى شراء جبنة بيضاء بالفى جنيه !! ويصرخ سعيد سيد ، ماذا افعل بكل هذه الكمية اننى لست بتاجر ؟ اما شركة بدر فقد عرضوا علىّ شراء بضاعة ، وعندما ذهبت وجدتها قديمة ورفضت شراءها .

ويوضح رشدى المغربل ان شركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها لايوجد لديها برنامج واضح لرد الاموال ،

كما تقوم بعض الشركات بالتصرف فى اصول الشركة لصالح كبار المودعين مخالفة بذلك قانون تلقى الاموال وقد تقدمت بشكوى للمدعى الاشتراكى لعدم حصولى على حقوقى وانتظر التحقيق فيها .

معظم الاصول غير مقيمة محاسبيا هذا يؤكده محمود امين مودع باحدى الشركات ويضيف ان الشركات تقوم بتحديد الاسعار دون رقابة بدليل وصول ثمن متر الارض الى ٤ الاف جنيه ، ومع هذه الاسعار فاين نصيب صغار المودعين الذين لايستطيعون شراء هذه الاصول .

● ويؤكد محمود سامى عبد الحميد انه لن يتبقى اى اصل يسلم لجهاز المدعى الاشتراكى بعد ٩ يونيو القادم ، فالشركات حريصة على التصرف وبيع معظم اصولها باسعارها العالية قبل هذا التاريخ ، لذلك نطلب تدخل جهاز المدعى الاشتراكى ورقابة عمليات بيع هذه الاصول وتقييم اسعارها الحقيقية عند بيعها للمودعين .

اصحاب الشركات ينكرون

وعلى الطرف الاخر وجدنا (اصحاب شركات الاموال) ينكرون ارتفاع الاسعار بل ان بعضهم يدعى ان اسعار اصوله اقل من سعرها فى السوق !! كما يؤكدون ان الشركات سترد جميع الاموال قبل ٩ يونيو القادم ، وهذا الكلام يتناقض مع

مايقوله المودعون فقد اعلن محمود طاحون صاحب شركة بدر للاستثمار ان جميع اموال المودعين سترد قبل نهاية شهر رمضان وان الشركة قامت برد ٥٢٪ من اموال المودعين واقر بان جميع المودعين سيتسلمون حقوقهم ، وقال ان الحكومة رفضت طلب مستثمر كويتى

اعلن عن استعداده دفع ٤٠ مليون دولار من حقوق المودعين نظير شراء بعض اصول الشركة ولاادرى لماذا رفض ممثل هيئة سوق المال فى هيئة الاستثمار هذا

الاقتراح !! ، اما عن اسعار الاصول فهى اقل من اسعار السوق !! فقد باعت الشركة مجموعة من الفيلات السكنية المفروشة بالغردقة بسعر ١٢٠ الف جنيه ، فى حين

تبيعها المماثلة بـ ١١٧ الف جنيه والتسليم بعد ٦ اشهر دون فرش . الذى يبلغ قيمته فى الفيلات التى باعتها الشركة ٣٠ الف جنيه ، ونضطر لبيع الاصول لانه

لاتوجد السيولة الكافية لرد جميع الاموال فالشركة لتوظيف الاموال والاستثمار ، واى بنك يتعرض لهزة كبيرة فى حالة طلب جميع المودعين سحب اموالهم وفى حالة عدم حصول اى فرد على حقوقه قبل ٩ يونيو القادم سيتملك مايتبقى من اصول . اما شكاوى المودعين بجهاز المدعى الاشتراكى فهى شىء طبيعى !! فاننا لانستطيع ارضاء ٢٠ الف مودع مرة واحدة وهناك ٣٠٠ او ٤٠٠ شكوى من المودعين الذين يريدون اموالهم فى صورة نقدية .

الهدى مصر ترد ١٠٠ مليون !!

واكد عاصم ابو حسين شقيق صاحب شركة الهدى مصر ان هناك مجالا للاختيار بين السلع والمشروعات المعروضة امام المودعين ، ونعنى ماقاله المودعون الذين تقدموا بشكاوى لجهاز المدعى العام الاشتراكى ، واكد ان الشركة ردت خلال الاربعين يوما الماضية ١٠٠ مليون جنيه وان اصول الشركة تبلغ قيمتها السوقية ٤٠٠ مليون جنيه فى حين تبلغ اموال المودعين ٣٦٠ مليونا ، وان الشركة تعمل جاهدة على رد اموال المودعين قبل ٩ يونيو القادم وهى المهلة المحددة لرد الاموال ، كما تقوم الشركة برد اموال المودعين حتى الف جنيه نقدا وحاليا يتم رد اموال ٧٠٠ مودع من فئة الـ ٥٠٠ جنيه .

اما الطرف الثالث فى القضية وهو جهاز المدعى العام الاشتراكى فقد اعلن فى تصريحات نشرتها « الوفد » ان الجهاز يتابع بجدية رد اموال المودعين واكد المستشار عبد المعز ابراهيم مدير مكتب التحقيقات عدم ورود شكاوى من المودعين بشأن المغالاة فى الاسعار (رغم ان ارقام الشكاوى تحتفظ بها «الوفد») .

بلا مشاكل

قال لى الحاج عبداللطيف الشريف .. صاحب شركات الشريف .. أنه سينتهى من تسليم الصكوك لجميع المودعين .. خلال الشهر القادم .. كما أنه سيتم صرف قيمة الصك الاول لكل المودعين خلال نفس الشهر .

وقال لى الحاج عبداللطيف الشريف .. أن هناك مجموعة ضخمة من المحاسبين تعمل منذ شهر أو شهرين لمراجعة الحسابات حتى يتم ذلك وأن هذه الحسابات تراجع بالكمبيوتر .. حتى لايحدث فيها اخطاء .

وقال انه يريد أن يطمئن الناس الى أن كل أموالهم ستصرف لهم فى المواعيد المحددة .. بل وقبل المواعيد المحددة حتى يحس الجميع بالاطمئنان .

والحقيقة كما قلت ان شركات الشريف هى من الشركات الجادة فى الاستثمار وأنها لم تقم بمشروعات وهمية ولا مشروعات هزيلة وانما قامت بمشروعات حقيقية .. يعمل فيها أكثر من ٢٥٠٠ عامل مما يدل على جدية هذا العمل .. وأن أموال المودعين لم تنفق هنا وهناك على أشياء مظهرية أو اعلانات بلا داع .. بل أنفق كل قرش منها فى موضعه .

ولعل صناعة البلاستيك وحدها .. وما تنتجه وما هو مطروح فى الاسواق .. يكفى لهذا .. فضلا عن الصناعات الاخرى المتكاملة مثل صناعة لمبات النيون وغيرها من الصناعات التى يتم تصميمها على أساس أنها لاتحتاج الى خامات من الخارج .. بحيث يصنع الزجاج والاسلاك .. وكل مايلزم الانتاج من الخامات المحلية .

ولقد كنا منذ وقت قريب نستورد الادوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك .. والكراسى المصنوعة من البلاستيك وغير ذلك من الخارج .. كنا نستورده من تركيا وايطاليا واليونان وأحيانا من فرنسا .. ولكننا الان لم نعد نستورد شيئا من منتجات البلاستيك المنزلية لان هذه الأشياء كلها توافرت من الانتاج المحلى .

وهذا بلاشك مساهمة فى الاقتصاد القومى .. بان حافظنا على العملات الصعبة التى كنا ننفقها فى هذا المجال .. يضاف الى ذلك اننا لم نفعل هذا وتوجد أزمات فى السوق .. بل ان كل الاحتياجات متوافرة بشكل جيد وباسعار معتدلة .

ونحن حين نريد أن نقيم صناعة فلابد لنا أن نبحث عما نستورده .. ثم نقيم صناعة توفر ما يتم استيراده .. وفى نفس الوقت لاتجعل المستهلك يحس باى نقص .. فهذا هو الاساس لنعبر الأزمة الاقتصادية التى نعيشها ..

ولقد نجحنا فى ذلك فى الفترة الاخيرة وأصبح عدد كبير من السلع التى يتم استيرادها تنتج محليا .. ولكن بقى أن هذه السلع تعتمد على مكوناتها من الخارج .. وهذه هى الخطوة الثانية وهى الاعتماد على الخامات المحلية لتصبح الصناعة كاملة .

أحمد زين

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

"الوفد" تكشف

قصة لقاء الشيخ الشعراوى والدكتور شاهين بأحمد الريان فى سجن طرة

مذكرة تفصيلية من لجنة المصالحة

لحل القضية أمام النائب العام

تقدم فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين بمذكرة «للنائب العام» للخروج من ازمة قضية الريان بعد انقضاء عامين على بدايتها دون الوصول الى حل لمشكلة المودعين..

وكان الشيخان قد التقيا بأحمد الريان فى سجن طرة فى الاسبوع الماضى واستمر اللقاء اكثر من ثلاث ساعات.. عرض الريان خلالها تصورا كاملا لحل القضية.

و«الوفد» تنفرد بنشر نص المذكرة التى تقدم بها فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين للنائب العام. وتعهد الريان للشيخين بادخال ١٠٠ مليون جنيه خلال ٦ شهور من الخارج وبان يتم تشغيل مصانع الشركة بالكامل بتمويل من عملاء الريان بالخارج.. وتكشف «الوفد» حقيقة كشوف البركة.. وبيان شامل بممتلكات الريان

المصدر : الــوفد

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:
محمد اسماعيل

حقيقة كشوف البركة

ولماذا سحب الريان اعترافه على المسئولين؟

ممتلكات الريان بالداخل تغطى أموال المودعين!

ولكن الحكومة تخشى لوم الرأى العام!

في بداية شهر مايو القادم تدخل قضية الريان بداية عامها الثالث - ومازالت دموع المودعين تتساقط. ومعها الدعاء والدعوات..

وعلى الجانب الاخر - لم يكف احمد الريان عن الاستغاثة من وراء القضبان للمسئولين عن طريق الصحف - وطالب بالافراج عنه لتسديد مستحقات الناس.. وظل يصرخ انه الوحيد الذى يستطيع الحل.. ويعرف ادارة ممتلكاته.. وعندما يئس من الاستجابة - افضى على اهل بيته خلال زيارتهم له: بانه يريد الانتحار ولكنه يخاف الله.. ويخشى الكفر.. ولذلك طلب زيارة فضيلة الشيخ الشعراوى.. ود. عبدالصبور شاهين.. وكان كاتب هذه السطور حلقة الوصل في ترتيب اللقاءات والزيارة التى تمت اخيرا للريان.. والتى استهدفت ايجاد حل للقضية - بعيدا عن الاجراءات الروتينية واستخدام «فرد العضلات» - باعتبار ان فضيلة الشيخ الشعراوى من اهل الثقة.. والدكتور عبدالصبور شاهين على اتصال بالريان لنفس الهدف.. وتمت الزيارة كمحاولة شعبية.. ووساطة بين الدولة والريان..

وفي حين طلب الريان زيارة الشيخ الشعراوى.. فان فضيلته رفض الزيارة في البداية خوفا من تكرار ماحدث في بداية ازمة الريان حيث ذهب احمد الريان لفضيلة الشيخ الشعراوى في منزله بالحسين.. وتم الاتفاق على عودة الاموال من الخارج.. ورفض فضيلة الشيخ توكيلا من الريان لفضيلته.. على ان يكون التوكيل لرئيس هيئة سوق المال او لوزير الاقتصاد.. وحرر الريان التوكيل الا ان النية كانت مبيتة.. ولم تلتزم الدولة براى الشيخ الشعراوى.. واستخدمت اسلوب زكى بدر في معالجة المشكلة.. واخيرا فشلت الحكومة في معالجة القضية.. فلو اعترفوا بان اصول الريان تغطى اموال المودعين وزيادة كما هو الواقع - لتساءل الراى العام: ولماذا كانت القضية من البداية؟! واذا استمرت على مانحن فيه.. فان الراى العام ايضا يصرخ اين اموال المودعين؟! ولذلك كمحاولة اخيرة رفض الشيخ الشعراوى التدخل في موضوع الريان الا بناء على دعوة من المسئولين لضمان جدية «الصلح»، وتمت الاتصالات وتحرك الشيخان فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين.. واستمر اللقاء ثلاث ساعات بأحد المكاتب المعدة بسجن طرة «على انفراد»

محاولة لاجهاض الصلح

ورغم التفاؤلات التى ظهرت من هذه الزيارة.. ووجود تجاوب من النيابة - والنائب العام - الا ان هناك محاولة لاجهاض محاولات المشايخ لحل قضية الريان وديا - وهى نفس الاصابع التى اجهضت محاولة الشيخ الاولى - ونحن نتهم صراحة المسئولين في هيئة سوق المال.

قال فضيلة الشيخ الشعراوى لاحمد الريان منفعلا: والله الذى لا إله إلا هو انني جاهز لوضع نفسى في السجن بدلا منك!! ويارب لو كنت غير صادق في قسمى دعنى مكانه!!

ولذلك تضمن تقرير فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين هذا العرض.. وضع نفسيهما في السجن بدلا من الريان لتركه حتى يستعيد للناس اموالهم!!

ولكن ماذا يحوى التقرير المقدم للنائب العام المستشار جمال شومان؟!

نص التقرير

السيد المستشار النائب العام

ذهبنا لزيارة السيد/ أحمد توفيق عبد الفتاح «الريان» في سجن طرة يوم الخميس ١٩٩٠/٣/٢٢ وقضينا معه قريبا من ثلاث ساعات، وكان اهم مايشغلنا هو قضية رد اموال المودعين، والحفاظ على حقوقهم، وهو الامر الذى يشغل الدولة ايضا، بل ونظن انه يشغل كذلك احمد توفيق.

وحاصل المناقشة التى خضناها معه يتلخص في عدة نقاط:

● اولا: ان للشركة وجودا خارجيا يتمثل في علاقات مع جهات راسمالية كثيرة، سبق لها التعامل مع «الريان»، ولها كذلك مشاركات سابقة في مشروعات تجارية، داخل العالم العربى وخارجه، في السعودية، وفي قطر، وفي الكويت، وفي امريكا، من خلال شركة هيوستون، وشركة «اى - اف - هاتون» وفي انجلترا ايضا.

ثانيا: ان الاموال التى حولت الى الخارج يمكن ان تكون قد تلاشت في ايدى المضاربين، ولاسيما بعد ايقاف نشاط الشركة، واذا كان شىء منها مازال باقيا فهو مجموعة من القيم الراسمالية في بعض الاراضى والمشروعات الاستثمارية التى تديرها شركة هيوستون، «بوب ووكر»، ولم نصل الى العلم بوجود أموال سائلة للشركة بالخارج، أما لعدمها واما لعدم العلم بها

ثالثا: ان الوضع الراهن للشركة يجعل صورتها مجمدة، لوجود رئيسها في السجن، وهو مايلقى ظلالا من الريبة والتوجس على علاقاتها الخارجية مع الافراد والمؤسسات السابقة، والتى لابد ان يكون لها دور في حل المشكلة.

رابعا: ان تجمد الشركة على الوضع الراهن لن يحرك قضية المودعين، وهذه هى الخسارة الحقيقية التى تؤثر في صميم الشارع المصرى الى جانب الخسارة المالية الكبرى، ولابد من تحريك الموقف بالاسلوب الذى يعود بالخير على هؤلاء الضحايا، لقد مر عامان على المودعين تعرضوا خلالهما لكوارث وفواجع لايمكن حصرها ولاتصورها، وقد آن الاوان لوضع حد لهذا العذاب عن طريق الشروع في حل المشكلة طبقا لتصور عادل يرعى حقوق هؤلاء المواطنين التعساء

خامسا: واذا كان من العدل ان يعتبر احمد توفيق عبدالفتاح واسرته مسئولين عن حقوق المودعين، فمن العدل ايضا ان يمكن هؤلاء من التحرك لاداء هذه الحقوق، وان يمنحوا ولو حرية مقيدة،

جمال شومان.. النائب العام

اذا تعذر اطلاق سراحهم نهائيا، حتى يستانفوا العمل طبقا للخطة التى نقترحها في هذه الرسالة، وهى كما يلى:

١- تعهد احمد توفيق لنا بانه يحتاج الى مدة ستة اشهر يدخل خلالها الى البلاد مايوازى مائة مليون جنيه، تبدا بخمسة وعشرين مليونا في الشهر الاول، «اى في بحر ثلاثين يوما»، وهى كافية لتشغيل محلات الذهب ومنافذه التجارية.

٢- وتعهد بان يتم تشغيل كل مصانع الشركة خلال الشهور الستة، اعتمادا على بقية المبلغ المذكور وهى «خمسة وسبعون مليونا»، وبحيث لاتمتد يده للمال المتحفظ عليه، بل انه سوف يعمل باستثمار خارجى يحصل عليه من الافراد والمؤسسات الذين سبق لهم التعامل مع الشركة، وهم مستعدون للمساعدة في انهاضها لتسديد حقوق المودعين، وهذا المبلغ في ذاته ليس بالهين في الوضع الراهن للشركة.

٣- لابد من فتاح باب الاتفاق والتسوية بين الشركة والمودعين، كما حدث في شركات اخرى عن طريق السماح للشركة بالتصرف في الاصول غير المنتجة، كالاراضى والشقق، والمنقولات، وذلك لتخفيض عدد المودعين اصحاب الحقوق المعلقة، وحتى يصل عددهم الى ادنى حد ممكن، واذا كان لدى الشركة من اراضى البناء مايقارب ثلاثة ملايين متر مربع، فان ذلك وحده سوف يحقق الكثير في هذا المجال.

سادسا: ويبقى سؤال عن الضمانات التى يمكن ان تقدم في مقابل الافراج المؤقت عن احمد توفيق واسرته وحتى لايكون هناك احتمال للهرب مثلا الى خارج البلاد؟

والجواب: ان للدولة وسائلها في توفير هذه الضمانات، وليس مطلوبا في هذه المرحلة اغلاق ملف القضايا المنظورة امام المحكمة، بل تبقى الملفات مفتوحة، والافراج مؤقتا،

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باعتباره فترة اختبار للنوايا، ودفعا للجهود المبذولة لحل المشكلة.

سابعا: ومن المرجو ان تقدم الدولة مساندتها للشركة بتيسير الاجراءات واستخراج ومنح التراخيص وتذليل عقبات الروتين، ودفع المؤسسات المدينة لشركات الريان الى تسديد ديونها، وهى عشرات الملايين، ولاسيما المؤسسات الصحفية.

اننا نؤمن ايمانا راسخا بجدوى هذا التصور باعتباره فى اقل درجاته تحريكا للركود الذى هيمن على جو الازمة، حتى خنق مائة وخمسة وسبعين الف اسرة «او اكثر من مليون مواطن، هم صميم المجتمع المصرى، ولو كان مطلوبا توفير ضمانات اكثر فاننا ـ كلنا ـ نعرض انفسنا لنسجن فى مكان احمد توفيق، فى فترة اطلاق سراحه، حتى تستقر الامور وتنتهى هذه المأساة.

السيد المستشار

اننا نتقدم بهذا التقرير، وماتضمنه من تصور لحل هذه الازمة الطاحنة، التى لم يواجه مجتمعنا الراهن اخطر منها على مصير الاسرة المصرية وبنائها راجين ان تصل كلماته الى ضمير القرار، فتجعله قرارا حاسما يستاصل المعاناة، وينهى هذه المأساة التى هزت قلوب الناس، وسحقت مشاعرهم.

والله من وراء القصد، يسدد خطاكم، ويؤيدكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع

محمد متولى الشعراوى

د. عبدالصبور شاهين

«حقيقة كشوف البركة»

واذا كان الناس مازالوا يرددون القصص والروايات.. والحكايات عن كشوف البركة.. ويضربون اخماسا فى اسداس عن الاسماء والشخصيات التى تضمنتها كشوف البركة.. فان مثل هذه الكشوف لم ولن تظهر.. لان بها بعض الاسماء التى مازالت تشغل منصبا حساسا«..!! قيل عنه انه حصل على ٤٥٠ الف جنيه من الريان.. وبالطبع بدون مستندات ـ وحصل على شقتين باحد ابراج الريان باسماء بناته ثم تنازل عنهما لاحد المحامين خشية الفضائح ـ وقد شهد بذلك الريان فى التحقيقات وربيع السعداوى مدير مكتب الريان ـ وعلمت ان احد المحامين ـ ذهب الى الريان فى السجن واخذ عليه اقرارا كتابيا بسحب اعترافه عن المسئول الكبير مقابل الافراج عنه.. ولم يحدث بالطبع تنفيذ هذا الوعد.. وشرب الريان المقلب.. ومازال صاحبنا ينعم بالمال «الحرام».. والمنصب الذى كتم على انفاسنا منه!!

اما سيادة الوزير السابق فقيل انه كان يحمل شنطة الريان الكبير المحملة بالمجوهرات والتحف الثمينة للخارج.. كنوع ولون من النشاط التجارى لحساب الريان.. وتردد ان الاعلانات التى كانت تصدر بالانجليزية «او الفرنسية» فى الصحف عن وجود شقق وفيلات فى جنيف كانت عن طريقه.. وانه يمتلك قطعة ارض فى جنيف قيمتها ١٠ ملايين جنيه وله حسابات سرية فى الخارج ومن واقع ملف الدعوى ـ وتقارير المخابرات العامة.

سحب التصريحات!!

تاتى بعد ذلك حقيقة ممتلكات الريان ـ وهى هل تكفى لرد حقوق المودعين ام لا؟! ـ ونحن نقول قبل الاجابة على هذا السؤال

ان الريان اوقع حكومة الدكتور عاطف صدقى فى ورطة .. لا يعرفون المخرج منها .. ولذلك عندما يصرح رئيس الوزراء بخبر عن الريان

فانه يتراجع فيه.. كان اول تصريح لرئيس مجلس الوزراء حول هذا الموضوع منذ بضعة اشهر قال فيه بالنص: «ان موقف الريان ليس بالسوء الذى كنا نتوقعه»، ومالبث ان تراجع عن هذا التصريح عندما علم برد فعل الراى العام. حيث استراح الناس على اموالهم المودعة لدى الريان ـ وكان المطلوب من الحكومة ان تثير الرعب والخوف وتنشر القلق لدى المودعين ـ وهذا امر غريب من حكومة المفروض فيها انها جاءت لخدمة الشعب ـ فاذا بها تقوم بالعكس!!

ويبقى السؤال الاخير.. هل اصول الريان تكفى لسداد اموال المودعين؟!

والاجابة على لسان مدير مشروعات الريان الذى عينته الحكومة: قال بالحرف ان الشركات التى تدار.. والعقارات والممتلكات تكفى.. فالمشروعات التى تعمل حاليا بالرغم من عدم السماح بتحديث الالات او تطوير الانتاج فيها نتيجة لرفض هيئة سوق المال ـ بالرغم من ذلك فان هذه الشركات قد حققت ٢ مليون جنيه ارباحا ـ ويمكن خلال ٣ سنوات رد اموال المودعين ـ «ملحوظة تبلغ الديون طبقا الدعوى الرسمية ١٥٠٠ مليون جنيه واجمالى قيمة الاصول فقط ١٤٠٠ مليون جنيه» اما عادل الوسيمى محامى الريان.. فيقدم كشفا باصول الريان من واقع حصر هيئة سوق المال وادارة التحفظ بنيابة الاموال العامة، الكشف ملىء بالارقام.. والممتلكات والتى تصلح لتدعيم الاقتصاد المصرى.. وفك حالة الركود التى تعيشها البلاد منذ ازمة الريان حتى الآن.

نصف مليون فدان بامريكا

يقول ممدوح الوسيمى ان ممتلكات الريان فى الخارج ليست سيولة مالية.. بل عبارة عن شركات لايمكن تقدير اصولها.. والمعترف بها من الريان شخصيا مزرعة على مساحة نصف مليون فدان بتكساس «امريكا» يتم فيها زراعة الذرة الصفراء والمحاصيل التقليدية ـ وكان فى امكان الدولة الاستفادة من هذه المزرعة فى محصول القمح للمساهمة فى سد الفجوة الغذائية.

واسال ممدوح الوسيمى عن حكاية الثلاثة ملايين متر مربع المدونة ببيان اصحاب الفضيلة فيقول:

ممتلكات الريان تنقسم الى خمسة اقسام:

اولا: اراضى للبناء وهى عبارة عن ٣ ملايين متر موزعة فى المناطق المختلفة بالمحافظات «٥٢ فدانا بمدينة السلام مساحتها بالمتر ٢٣٦٦٠٠م² مزودة بالمرافق سعر المتر ١٨٠ جنيها (٤٢,٥ مليون جنيه)، ٨٠ الف م² بالبحيرات المرة بفايد «الاسماعيلية» قيمتها ٤٦,٥ مليون جنيه. والباقى فى المناطق الاتية: كينج مريوط ـ العاشر من رمضان ـ العجمى «١٠٠ فدان» ـ مدينة نصر ـ المقطم ـ حدائق الاهرام «بالهرم جيزة» ـ حلوان ـ النوبارية ـ «رمادا مصر الاسكندرية» ـ الهرم بجوار اندريا ـ ش الهرم بجوار محطة الريان ـ وكوكى بارك ـ ووسط البلد ـ بشارع سليمان باشا ـ كورنيش المعادى ـ ارض بطريق مصر الاسكندرية الصحراوى

وقد قدرت هذه الارض بحوالى ٤٢٠ مليون جنيه قابلة للزيادة وليس للنقصان على اساس متوسط سعر المتر «١٤٠ جنيها»

ثانيا: مشروعات سكنية جاهزة للتسليم:

يمتلك الريان مجموعة ابراج سكنية وادارية جاهزة للتسليم وهى:

- برج الريان الادارى بالهرم على مساحات للسكن والاعمال التجارية «٧ ملايين جنيه»، والمساحات الادارية ٤,٥ مليون جنيه
- برج الريان بالميرغنى مساحات تجارية «٢٠ مليون جنيه»
- ابراج فاطمة رشدى مساحات تجارية «٢٠ مليونا» ـ مساحة سكنية «٥ مليون

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

جنيه»

● برج الريان بالمعادى «٤ ملايين» - برج الريان بالدقى ٣,٥ مليون مساحة تجارية ونصف مليون جنيه للمساحة السكنية.

● برج الريان رمسيس مساحات تجارية ٨,٥ مليون جنيه - مساحات ادارية ١٢ مليون جنيه

● برج الريان بالمهندسين (٢ مليون للتجارى والاسكان»

● وحدات سكنية بالجيزة نصف مليون جنيه

● وحدات سكنية باسباتس «الهرم جيزة» نصف مليون جنيه

● بالاضافة الى الوحدات السكنية باسيوط واسوان والاسكندرية «مساحات ادارية» وبورفؤاد.

وتبلغ الوحدات السكنية والابراج بما قيمته ٧٦ مليون جنيه - علما بان هذه الابراج جاهزة تسليم مفتاح

ثالثا: اراضى زراعية.. يوجد مزارع للريان عبارة عن اراض مزوعة قيمتها ٢٥ مليون جنيه.

رابعا: الفيلات والقصور: وهى عبارة عن ١٩ فيلا مساحات واسعة - تجهيزات ممتازة بمواقع نادرة، وفى احياء راقية - تتراوح اسعارها بالاضافة الى ٥ قصور حوالى ٢٤٥ مليون جنيه وحيث منها فيلات كبيرة على مساحات واسعة «من ٤٠٠٠م الى ٨٠٠٠م» وتقع هذه القصور بمصر الجديدة - عين شمس - الدقى - المنيل - المعادى.. بالاضافة الى مقر الشركة - والمشاركات. يضاف الى ذلك قيام الشركة بالمشاركة فى مزارع اسماك دواجن - مصانع - بنوك - شركات فنادق قيمتها ٤ ملايين جنيه.

خامسا: المشروعات الحيوية: وهى المشروعات التى تعمل.. وبعض المشروعات معطلة وهى عبارة عن:

● مصنع الريان للطوب الاسمنتى، مصنع البلاط مصنع المفروشات والملابس المطرزة، مصنع لحوم الريان.. مصنع اعلاف الريان من المخلفات، مجزر الريان للبهائم، مجزر الريان للطيور، ورش الريان المركزية للصناعات الحديدية، مصنع الريان للمنظفات الصناعية، مصنع الريان للارضيات، اسطول الريان للنقل بكل انواعه، محطات الريان للنقل بانواعه، مصنع بلاستيك الريان، مطبعة الريان.

وتتميز هذه المنشات بانها تناسب العصر وتقع فى مواقع ممتازة وبها خطوط انتاج جيدة مجهزة بمخازن ومعظمها يتميز بانتاج جيد ويكفى انها رغم هذه الظروف قد حققت ٢ مليون جنيه ارباح..

السيولة فى البنوك

ويبقى فى موضوع السيولة المالية المجمدة فى البنوك - ورغم سريتها فى هيئة سوق المال. وادارة التحفظ الا ان الرقم يتراوح بين ٣٥ مليونا الى ١٢٠ مليون جنيه.. هذا ولم تشر الممتلكات الى الذهب.. ونظن ان رصيده يتعدى بضعة ملايين.. ولم يتم تقييم حصر الممتلكات الموجودة بالخارج وعلمها عند احمد الريان ذاته.. فلذا كانت الحكومة قامت بفرد عضلاتها امام الريان ودخلت فى نور لوى الذراع .. فإن الذى خسر فى النهاية هم المودعون .. الذين توفى منهم البعض لشدة الصدمة .. وسوف يتحمل اوزارهم المسئول عن هذه المأساة.

وفى النهاية هل تصفى الحكومة شركات الريان ام تمتثل لنداء العقل وتفرج عن الريان بالشروط التى دونها فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى.. والدكتور عبدالصبور شاهين - حتى يعيد للناس اموالهم.

إن العناد من الكفر.. وحاجة الناس والسوق المحلى لهذه الاموال فى حاجة إلى قرار عادل ليس فيه بطل منتصر ومهزوم قرار شجاع يعيد إلى الناس راحة البال - ولن يقال ان الحكومة انهزمت - بل سوف نصفق جميعا متفرجين او مودعين لصاحب القرار.

□ مصدر قضائى :

النيـــابة لا تمـــلك إخلاء سبيل احمد الريان

صرح مصدر قضائى مسئول بان هناك استحالة لاخلاء سبيل احمد الريان حيث انه يقضى فترة عقوبة مدتها ١٠ سنوات وطعن فيها بالنقض والطعن لا يوقف التنفيذ . وسلطة النيابة لا تخولها إخلاء سبيله او الافراج عنه .

كذلك الوضع بالنسبة لشقيقه محمد الذى يقضى فترة عقوبة لمدة سنتين فى قضية امن دولة جزئية « بيع ٥ اطنان فول خارج التسعيرة » .

وقال المصدر ان قيام الاستاذين الجليلين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين بمساعيهما قد كان ذلك عن طريق احد رؤساء النيابة الذى اصطحبهما الى مكتب النائب العام وعرفا هناك ان الاجراءات القانونية تحول دون اخلاء سبيل احمد الريان خاصة وان نقطة البداية اصلا خاطئة حيث ان المبلغ المطلوب استعادته ١٠٠ مليون جنيه فاذا اضفنا اليه الاصول الخاصة بشركات الريان والتى تقرب من ٣٠٠ مليون جنيه فان تلك لا تمثل « خمس » المبلغ المطلوب سداده للمودعين (١,٨ مليار جنيه) ولذلك تصبح المحاولة عديمة الجدوى ومستحيل تنفيذها فضلا عن ان القضية برمتها منظورة امام محكمة الجنايات وهى صاحبة الحق فى اصدار حكمها وكيفية صرف اموال المودعين .

رابطة لضحايا توظيف الأموال

كارثة ضياع مدخرات واموال ملايين المواطنين في شركات توظيف الاموال خاصة الريان، قد انزلت بضحاياها افدح الاضرار المادية والمعنوية والادبية . وبغض النظر عن المسئوليات التي تلقى احيانا على عاتق الحكومة او الضحايا انفسهم . الا انه تبقى المعاناة والعوز الذي يرزح تحته ملايين المواطنين منذ سنتين، بعد أن اوهمتهم الحكومة انها سوف تتدخل لصالحهم وبقصد رد اموالهم، ولكن ظهرت الحقيقة فاضحة بوجه قبيح، فلا اموال ولا عوائد لقد مات من مات حسرة، وشل من شل كمدا، والآن ينبغي على كل الشرفاء والضحايا انفسهم المساهمة في انشاء رابطة او جمعية تقوم برعاية ضحايا هذه الشركات من جميع النواحي القانونية والانسانية، لانقاذ ما يمكن انقاذه .

ومن ثم فانني ادعو كل ضحايا شركات توظيف الاموال للالتفاف معا لتكوين جمعية او رابطة .

وانني مستعد للتعاون معهم في سبيل انشاء هذه الجمعية، وندعو كبار المسئولين والشرفاء حتى من غير الضحايا التعاون معنا لنتولى ادارة هذه الجمعية والله ولي الصابرين .

دكتور محمد أنور عبدالسلام

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥ ٪ عائدا لصكوك التمويل

وضع ضمانات لمدخرات المواطنين قبل التصريح للشركات باصدار الصكوك

تقرر ان يكون الحد الاقصى لعائد صكوك التمويل التى تصدرها الشركات المساهمة فى القطاعات الثلاثة العام والخاص والاستثمارى ٢٥ ٪ سنويا ويعفى هذا العائد من الضرائب فى حدود سعر الفائدة التى يمنحها البنك المركزى على الودائع لآجال توازى آجال الصكوك وذلك اذا تحقق شرطان : الاول ان تكون اسهم الشركة المصدرة للصكوك مقيدة ببورصة سوق الاوراق المالية والثانى طرح تلك الصكوك للاكتتاب العام ويخضع العائد للضريبة بواقع ٣٢ ٪ فى حالة تخلف احد الشرطين .

وتم وضع ضمانات لمدخرات المواطنين قبل التصريح للشركات باصدار صكوك ، فى مقدمتها ان تتولى هيئة سوق المال مراجعة ميزانية الشركة للتأكد من سلامة موقفها من الناحيتين المالية والاقتصادية وامكانية تحقيقها للعائد الذى سيقدم لحاملى الصكوك ويكون من حق الهيئة تعديل نسبة العائد التى تعلن الشركة عن تقديمه للجماهير اذا تبين ان هذا العائد لا يتناسب مع حجم الارباح التى من المتوقع ان تحققها الشركة .

وعلم عادل البندارى مندوب الاهرام ان مصلحة الضرائب وافقت على الحد الاقصى لعائد الصكوك بشرط اخضاعه للضرائب واكد الدكتور حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ان المعاملة الضريبية للصكوك سيكون لها دور كبير فى نجاح الادارة الجديدة فى تجميع المدخرات وتنشيط سوق المال .

كما علم المندوب ان هناك بعض الشركات المتعثرة تقوم حاليا باعداد دراسات خاصة لاصدار صكوك تمويل كوسيلة لعلاج الخلل فى هياكلها التمويلية .

ويحدد مجلس ادارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل بحيث لا تقل عن ١٠ جنيهات ولا تزيد على الف جنيه او ما يعادلها بالعملات الاجنبية ويشترط الا تزيد قيمة الصكوك المصدرة على صافى اصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية للشركة .

وفى حالة اصدار صكوك تمويل قابلة للتحويل الى اسهم فيجب الا تجاوز قيمة هذه الصكوك بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة فى قيمة راس المال المرخص به .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

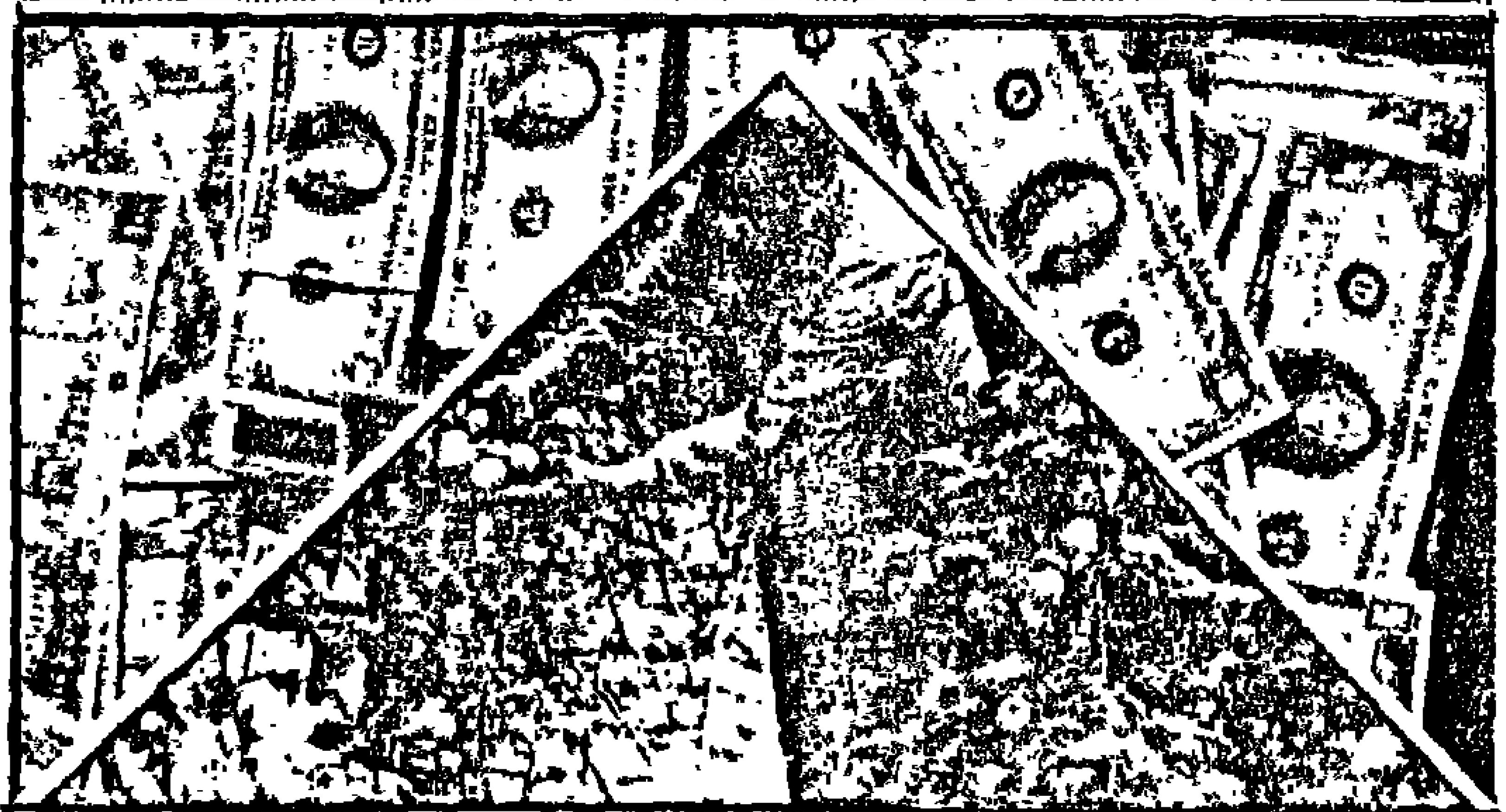
المصدر : مايو

التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٠

المودعون يستردون أموالهم

فول وبامية ومكرونة

اتهامات عديدة موجهة لاصحاب شركات توظيف الاموال يتصدى لها الآن جهاز المدعي العام الاشتراكي اثناء عملية رد اموال ٧٢ الفا و ٧٥٨ مودعا وضعوا تحويشة العمر في سبع شركات احالتها هيئة سوق المال للجهاز للتحقيق معها لرفض توفيق اوضاعها.



الرد يتم بالتراضي وعلى المودعين المضطرين الانتظار حتى يونيو القادم

من بين الاتهامات التلاعب بالمودعين اثناء عملية الرد، وتعرضهم لعمليات نصب من اصحاب هذه الشركات، وقيام بعضهم بشراء البضائع والسلع التي انتهت مدة صلاحيتها. وبيعها للمودعين باضعاف سعرها .. واتهامات اخرى كثيرة.

في البداية يقول المستشار عبدالمعز احمد مدير التحقيقات بجهاز المدعي الاشتراكي : بدا جهاز المدعي العام الاشتراكي التحقيقات مع سبع شركات لتوظيف الأموال احالتها إليه الهيئة العامة لسوق المال، وهي شركات بدر للاستثمار والهدى مصر للاستثمار ومجموعة شركات الحجاز وسلطان للاستثمار ونيوكايرو للخدمات المتطورة، والزهراء للاعلام العربي، ومكتب المهندس محمد المراكشي. وجاء في خطاب الهيئة العامة لسوق المال ان هذه الشركات السابقة تم رفض توفيق اوضاعها طبقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨.

وبدا الجهاز بسؤال مندوبي الهيئة العامة لسوق المال في كل شركة على حدة باعتبار انها الجهة المبلغة ثم سال بعد ذلك المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبات والذين اعتمدوا المراكز المالية لهذه الشركات بتاريخ ١٠ - ٦ - ٨٨.

وسال الجهاز بعد ذلك اصحاب هذه الشركات والمسئولين عن ادارتها وابدوا جميعا استعدادهم لرد جميع اموال المودعين وان كانوا ايضا تضرروا من ضيق المهلة المحددة في القانون والتي تنتهي في ٩ - ٦ - ١٩٩٠ بمقولة ان عرض اصول هذه الشركات للبيع في السوق دفعة واحدة مع عدم وجود سيولة نقدية في السوق سيؤدي إلى انهيار هذه الاصول وبيعها بثمن بخس يقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وبالتالي يعود هذا الأثر السيء على المودعين.

ويضيف مدير التحقيقات بالجهاز انه امام ذلك تم عرض هذه التساؤلات على المستشار عبدالسلام حامد المدعي العام الاشتراكي الذي راى انه يتعين ان نفسح المجال لاصحاب هذه الشركات باستعمال حقهم القانوني حتى ٩ - ٦ - ١٩٩٠

واستبعدنا مسالة تحويل المودع إلى مساهم لانها تتعلق بقانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ٨١، ومن هذا المنطلق ايضا لم يصدر المدعي الاشتراكي قرارا بمنع اصحاب هذه الشركات من التصرف في اموالهم العقارية والمنقولة وإدارتها، وإنما اصدر امرا بمنعهم فقط من السفر.

وحول ما يتعرض له المودعون من

تحقيق

سهام عبدالعال

معاملة سيئة من اصحاب الشركات منها استهانة بحقوقهم خاصة اصحاب الشركات الذين يرددون ان المدعى الاشتراكى لن يفعل لهم شيئا بعد انتهاء المدة يقول المستشار عبدالمعز احمد ان عملية الرد تسير كالاتى :

- إن كان الرد نقدا فهذا لا يتطلب تدخل جهاز المدعى الاشتراكي وتتم بين اصحاب الشركات والمودعين ومن قبيل التاكد من جدية الرد فإن المودع يتم سؤاله بالجهاز ويقدم للمستشار المحقق الشيك الذى حصل عليه لاثباته بالتحقيق او يقر بانه تقاضى المبلغ نقدا .

وعلى سبيل المثال تقوم شركة الهدى مصر - وهى الشركة التى تكثر الشكوى فيها باحضار شيكات المودعين خاصة صغار المودعين - لان توجيهات المستشار عبدالسلام حامد ان يتم الرد لصغار المودعين نقدا ويتم تسليمها بمعرفة مندوب الشركة الموجود بالجهاز .

- اما الرد العينى فإن كان يحتاج الى عقد من العقود فإن مندوب الشركة يحضر للجهاز ومعه العقد ومعه المودعين الذين سيتم الرد إليهم ويتم سؤال مندوب الشركة والمودعين وإثبات العقد بالاوراق .

ومسالة سوء المعاملة لا دخل لجهاز المدعى الاشتراكي بها ولا يتدخل فيها الجهاز لان الشركات عملا بالمادة ١٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تتمتع بالمهلة المحددة حتى ٩ - ٦ - ١٩٩٠ ..

كيف يترك جهاز المدعى الاشتراكى وهو الجهة المشرفة على رد اموال المودعين بهذه الشركات ان يقوم اصحاب الشركات بشراء البضائع والسلع غير الصالحة للاستعمال وانتهت مدة صلاحيتها وبيعها باثمان مضاعفة للمودعين ؟

يجيب المستشار عبد المعز أحمد عن هذا السؤال بان عملية الرد العينى تتم بالرضا الكامل بين الشركات والمودعين والمودع الذى لاتناسبه البضائع المعروضة عليه أن يتريث حتى أنتهاء المدة المحدودة قانونا .

وبعد انتهاء المدة سيعرض موقف كل شركة على حدة على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكي ليقدر قيمة القرار الذى سيتخذه على سبيل المثال قامت شركة سلطان احدى الشركات المحاله للتحقيق برد جميع المبالغ للمودعين وقيمتها مليون و ٣٥٠ الف جنيه ، وتم هذا الرد فى فترة زمنية قياسية اسبوعين وتم قبل انتهاء المهلة ودون تقيد بالبرنامج الزمنى ..

اما إذا انتهت المدة وبعض الشركات لم تسدد جميع التزاماتها لجميع المودعين فطبقا للقانون فإن جريمة (جناية) ستقع عقوبتها السجن من ٣ - ١٥ سنة وغرامة لاتقل عن مائة الف جنيه ويحكم على الجاني برد الاموال بالاضافة إلى ان الجهاز سيتخذ اجراءاته بالتحفظ وعرض الامر على محكمة القيم .

●● وجميع أصول الشركات التى تخضع لتحقيقات المدعى الاشتراكى كافية لسداد جميع أموال المودعين بها ولكن المشكلة تنحصر فى عدم وجود سيولة نقدية .

وينتقل الحديث إلى المستشار محمود الشربيني مساعد المدعى الاشتراكي ليقول : انه بالنسبة للموقف الآن لعملية رد اموال المودعين وشكاوى المودعين من سوء المعاملة لاصحاب الشركات أقول انه قد ورد إلى الجهاز خطاب من شركة الهدى مصر يوضح سير عملية رد الاموال للمودعين بالشركة وقد اطلعت « مايو » على الخطاب فكان به .

ان جدول رد أموال المودعين لدى الشركة والمقدم لهيئة سوق المال فى ٢٣ - ١١ - ١٩٨٩ يوضح ان المبالغ التى تعهدت الشركة بردها فى شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٩٠ تعادل ٦١ مليون جنيه من ٣٠٦ ملايين جنيه وان المبالغ التى تم ردها فعلا للمستثمرين لدى الشركة حتى يوم ١٣ - ٣ - ١٩٩٠ تبلغ ٩٥ مليون جنيه وبذلك تكون الشركة قد فاقت معدلات الرد التى تعهدت بها بنسبة ٥٥,٥٪ وقد قامت الشركة بتنفيذ برنامج الرد فعليا فى ١ - ٢ - ١٩٩٠ .

● وتراوحت اراء المودعين بين غاضب من عملية رد الاموال فى صورة سلع وبضائع تتمثل فى البامية ومرقة الدجاج والصلصة بالدولار كما تقول احدى المودعات انها وضعت ٤٠ الف دولار باحدى الشركات وتعرض عليها الان الشركة البامية والفول المدمس بحجة انها لاترد نقدا الا لصغار المودعن ..

ومودع اخر يقول :

انه تقابل مع صاحب شركة ليتفاهم معه فى رد أمواله بموافقة جهاز المدعي الاشتراكى إلا ان صاحب الشركة رفض ان يعطيه ٨ آلاف جنيه جملة إيداعاته نقدا وقال له إن جهاز المدعي الاشتراكى لن يفعل له شيء .

مازال نمو شركات توظيف الأموال وتضخمها قلقا بالرغم من مئات التحقيقات الحكومية وغير الحكومية عن هذا الأخطبوط الذي أمسك بعنق المجتمع المصري ونهش مدخراته واحال آلاف الأسر الى ضحايا !.. وسيظل هذا القلق قائما طالما لم يعمل الباحثون على فك رموز هذه الظاهرة الخطيرة.

احد الباحثين المصريين الجادين هو الاستاذ محسن فتحي عبد الصبور بالجهاز المركزي للمحاسبات والباحث الاقتصادي بمجلس الغرف التجارية المصرية قام بدراسة ميدانية مع مئات المودعين المصريين خرج منها بمؤشرات وتوصيات هامة

دراسة ميدانية مثيرة عن شركات توظيف الأموال

لماذا اتجه المدخر المصرى إلى تلك الشركات وكيف وقع فى فخ الأرباح الكبيرة ؟!

متابعة .

يقول الباحث محسن فتحي في الوقت الذي توجد فيه وفرة في مدخرات القطاع العائلي فان هناك ازمة في السيولة اللازمة لتمويل مشروعات الاستثمار تعكس تسرب جزء هام من المدخرات من الاوعية الادخارية المصرفية الى قنوات اخرى خارج الجهاز المصرفي كالتعامل في سوق المال غير الرسمية المتمثلة في شركات توظيف الاموال او في ايداع الاموال لدى بنوك اجنبية في الخارج .

وقد استطاعت شركات توظيف الاموال ان تجتذب ودائع جزء هام من المدخرين في وقت قياسي فقد استطاعت هذه الشركات ان تدخل في منافسة قوية مع الجهاز المصرفي رغم مايتمتع به الاخير من كبر الحجم اذ يبلغ عدد البنوك العاملة بمصر ٩٨ بنكا تتميز بالانتشار الواسع اذ لديها ١١٨٨ فرعا منتشرة في كافة انحاء البلاد اضافة للتنوع الواضح في طبيعة خدمات هذه البنوك فهي تشمل ٤٤ بنكا تجاريا و ١١ بنكا استثماريا و ٢٢ فرعا لبنوك اجنبية و ٢١ بنكا متخصصا و ١٨ بنك تنمية زراعية يزيد على ذلك وهو الاهم ماتتسم به البنوك من ضمان من خلال التزامها باحكام قانون البنوك الذى يلزمها بايداع نسبة ٢٥ ٪ من قيمة ودائعها لدى البنك

المصدر : الأحــــرار

التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المركزى المصرى والاحتفاظ بنسبة سيولة لاتقل عن ٢٠ ٪ من

وقد تزايد عدد هذه الشركات بسرعة غريبة ففى اقل من خمس سنوات هى عمر اقدم هذه الشركات وقت صدور قانون تنظيمها عام ١٩٨٨ وصل عدد هذه الشركات الى ١٤ شركة كبيرة استطاعت ان تجتذب وحدها حوالى ٣,٧ مليار جنيه تمثل ١٢ ٪ من جملة الودائع لدى البنوك التجارية عام ١٩٨٧ لهذا فان دراسة اسلوب شركات توظيف الاموال فى تجميع المدخرات هو موضوع ذو اهمية ليس فقط للتعرف على اسباب النجاح الذى حققته وانما ايضا لتفهم اتجاهات الادخار المحلى .

تهدف هذه الدراسة للاستفادة من تجربة شركات توظيف الاموال فى تجميع المدخرات من المواطنين فى التعرف على الاساليب التى اتبعتها لجذب المدخرين واسباب اقبال المدخرين عليها من خلال المميزات التى منحتها لهم كما تهدف هذه الدراسة لتلمس اهم اتجاهات وميول المدخر المصرى .

وقد اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على الاسلوب الميدانى لمعالجة الموضوع حيث تم تصميم استمارة الاستبيان واختيار عينة عشوائية من المصريين العاملين بالخارج وهم بذلك يمثلون عينة جيدة من المدخرين لما يتوافر لديهم من مدخرات نقدية ويشار اليها فى هذه الدراسة بلفظ (المدخرين)

نتائـــج الدراســـة

اولا : المودعون والصحف

تبين من الدراسة الميدانية ان ٥٨ ٪ من افراد العينة قد اودعوا مدخراتهم لدى شركات توظيف الاموال بناء على معلومات تلقوها من مودعين بنفس الشركات بينما كانت الصحف هى المصدر الثانى لحوالى ٤٢ ٪ من افراد العينة وتعكس هذه المؤشرات النتائج التالية :

● نقص مصادر المعلومات الاقتصادية الموثوق منها للمدخر واضطراره الاعتماد على تجارب سابقة للمحيطين به من المدخرين .

● تورط الصحف فى الاعلان عن شركات توظيف الاموال وتخصيصها لصفحات كاملة لاعلانات هذه الشركات دون التأكد من سلامة موقفهما سعيا وراء تحقيق اكبر عائد

● اهتمام شركات توظيف الاموال بوسائل الدعاية والاعلان وتخصيصها لمبالغ ضخمة للانفاق عليها ومن ادلة ذلك ماذكر من حصول الصحف على ٧٦ مليون جنيه من شركة الريان وحدها كما دأبت شركة بدر على ابراز اعلاناتها بمجلة تصدرها الخطوط الجوية لاحدى الدول العربية النفطية وتقوم بتوزيعها على المسافرين لجذب اهم فئة مدخرة وهى المصريون العاملون بالخارج .

ثانيا : ارتفاع العائد

ارجع ٥٣ ٪ من افراد العينة سبب تعاملهم مع شركات توظيف الاموال الى ارتفاع معدل العائد على الودائع حيث كانت هذه الشركات تمنح عائدا قدره ٢٠ ٪ او يزيد على المبالغ المودعة لديها بينما كان سعر الفائدة فى البنوك ١١ ٪ على الودائع السنوية بالجنيه ٨ ٪ على الودائع بالعملات الاجنبية .

واذا كانت العينة قد تجاهلت سهولة التعامل مع هذه الشركات كاحد اسباب التعامل مع شركات توظيف الاموال الا انه ضمن مجموعة اسباب الاقبال على التعامل مع هذه الشركات وتعكس هذه المؤشرات النتائج التالية :

● تفضيل المدخرين لايداع اموالهم فى الاوعية الادخارية ذات العائد المرتفع وان هذا العامل قد طغى على درجة الاهتمام بمدى توافر عنصر الامان فى تلك الاوعية ذات العائد المرتفع وهو ما يعكس مدى الضغوط التضخمية التى يواجهها المستهلكون وحاجتهم لتعظيم العائد من مدخراتهم .

● حرص جزء هام من المدخرين على ايداع اموالهم لدى المؤسسات المالية التى تعلن عن عدم تعاملها بالفوائد الربوية ووضعها لشعار المعاملات الاسلامية وهو مايؤكد على وجود الحس الدينى لدى المدخر المصرى .

● ان شركات توظيف الاموال قد استحدثت مميزات ادخارية جديدة تمنحها للودائع لديها اهمها منح عائد شهرى فورى للمودعين وهى ميزة اغرت المدخر المصرى لما توفره من سيولة نقدية سريعة تمكنه من مواجهة الفجوة بين الدخل وحجم الانفاق بالاضافة للظروف المالية وهى ميزة لم تكن متوافرة قبل ذلك فى الاوعية الادخارية لدى البنوك :

ثالثا : الاغلبية لم تعلم بتحذير حكومى :

اكدت معظم الاجابات انه لم يصل لعلمهم وجود تحذير حكومى من التعامل مع شركات توظيف الاموال حيث بلغت نسبة الذين نفوا

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٠

الحكومة سكتت سنوات طويلة فهل يتحمل المودعون وحدهم المسئولية ؟!

علمهم بهذا التحذير ٨٠ ٪ من اجمالى العينة وهو مايؤكد ان هذا التحذير لم ينشر بصورة ناضجة وواضحة تضمن اعلام المدخرين به

ويؤكد صحة هذا الرأى ان الذين احجموا عن التعامل مع هذه الشركات كان بسبب ادراك شخصى منهم بعدم توافر عنصر الامان لدى تلك الشركات وليس بحسب علمهم بتحذيرات حكومية من التعامل مع تلك الشركات اما الذين اقروا بعلمهم بهذا التحذير فيمثلون ١٠ ٪ فقط

رابعا : البنوك اكثر ضمانا

ارجع ٦٤ ٪ من الذين احجموا عن التعامل مع شركات توظيف الاموال سبب ذلك لتفضلهم البنوك باعتبارها اكثر ضمانا رغم انها كانت تدر عائدا اقل بينما ارجع ٢٤ ٪ منهم سبب ذلك فى عدم اقتناعهم الشخصى بالمعاملات الاسلامية لتلك الشركات

لاحظ الباحث ان هذه الفئة من المدخرين لايعتقدون بحرمانية فوائد البنوك كما يرون ان البنوك الإسلامية لاتختلف فى معاملاتها عن البنوك الاخرى

وتؤكد هذه النتائج على قصور الادارة الاقتصادية فى الرصد والمراقبة فى الوقت المناسب كما اكتفت الاجهزة الامنية لمراقبة النشاط السياسى لهذه الشركات دون ان تعبا بنشاطها الاقتصادى .

خامسا : المدخر يفضل استثمار امواله :

يفضل ٧٥ ٪ من مفردات العينة وضع مدخراتهم فى حسابات استثمارية بينما يفضل الـ ٢٥ ٪ الباقين ايداع مدخراتهم فى حسابات جارية

سادسا : الحاجة لوعاء ادخارى جديد :

اعرب ٦٥ ٪ من المدخرين عن عدم رضاهم عن الاوعية الادخارية الحالية واكدوا على ان هناك حاجة لاستحداث وعاء ادخارى

سابعا : الاغلبية تعتقد بحرمانية فوائد البنوك :

وفى سؤال عن اعتقاد المدخرين محل العينة بشأن مدى حرمانية فوائد البنوك اجاب ٦٥ ٪ من المدخرين بايمانهم بان فوائد البنوك حرام بينما لم يوافق على هذا الرأى ٣٠ ٪ من العينة اما ٥٠ ٪ الباقية فلم تستطع تحديد رايها فى هذا الشان .

نتائج الدراسة :

١ ـ ان هناك حاجة لان تتلمس وحدات الجهاز المصرفى طبيعة الميول الادخارية لدى المواطنين

٢ ـ ان هناك نسبة هامة من المدخرين تعتقد بحرمة فوائد البنوك وتفضل الاوعية الادخارية التى تحرص على اتباع المعاملات الاسلامية وكان هذا احد اهم اسباب الاقبال على ايداع مدخراتهم لدى شركات توظيف الاموال

٣ ـ ان شركات توظيف الاموال قد استحدثت اسلوبا جديدا فى جذب ودائع المدخرين وجد استحسانا وكانت اهم سمات هذا الاسلوب :

- ارتفاع معدل العائد
- الاعلان عن عدم التعامل بالربا
- صرف عائد شهرى على المدخرات
- سهولة التعامل مع المدخرين
- تكثيف الدعاية والاعلان

٤ ـ ان دعم وتنشيط سوق الاوراق المالية هو احدى الوسائل الفعالة فى امتصاص المدخرات وتوظيفها فى مشروعات انتاجية من خلال شركات مساهمة انتاجية خاصة للراغبين فى الاستثمار طويل الامد

● نشر هذا التحقيق ايضا بمجلة السياسة الكويتية

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٠

الحبس ١٨ سنة للريان اصدر شيكات بدون رصيد

كتب - كمال عبد الجابر

قضت محكمة جنح بولاق الدكرور امس برئاسة حسام الدين محمد بمعاقبة احمد توفيق الريان رئيس شركات الريان لتوظيف الاموال بالحبس لمدة ١٨ سنة مع الشغل وكفالة ٢١٣ الف جنيه لاصداره شيكات بدون رصيد بلغت مليوني و٥٠٠ ألف جنيه وبرأته المحكمة من تهمة اصدار ١٥ شيكا بدون رصيد لثبوت ان موظفين بالشركة قاموا بالتوقيع بدون تفويض منه .

النائب العام يبحث اليوم مقترحات جديدة لحل أزمة المودعين بشركات الريان

«بوب ووكر» أبدى استعداده لارسال ١٠٠ مليون جنيه فورا

كتب - حمدى شفيق :

يعقد المستشار جمال شومان النائب العام ، اجتماعا اليوم مع كبار مساعديه لبحث مذكرة بمقترحات جديدة لتسوية مشكلة المودعين بشركات الريان . تقدم بالمذكرة الجديدة ممدوح الوسيمي محامى احمد توفيق وعضو لجنة الوساطة لتسوية ازمة المودعين . تتضمن المذكرة تفاصيل تنفيذ الاقتراح باعادة تشغيل مصانع الريان ومحلات بيع الذهب والمجوهرات والاطعمة . كما تضم المذكرة الجدول الخاص بصغار المودعين الذين يتسلمون الجزء الأول من مستحقاتهم بعد ٦ شهور فقط من اعادة تشغيل المصانع .

وعلمت «الوفد» ان بوبو وكر مندوب شركات الريان فى الولايات المتحدة اعلن استعداده لتحويل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه فورا الى مصر فى حالة طلب احمد توفيق شخصيا . كما ابدى استعداد شركاته لتحويل اية مبالغ اخرى لاعادة تشغيل اصول الشركات فى مصر . واشترط التوصل الى اتفاق جدى مع السلطات المصرية يضمن عدم التحفظ على الأموال المحولة من امريكا ، واستخدامها بما يكفل سداد اموال المودعين خلال الجدول الزمنى المقترح . واصر بوبو وكر على رفض اقتراح حضوره الى مصر قبل الاعلان عن الاتفاق النهائى بين الريان والحكومة ، وتقديم ضمانات كافية لعدم اعتقاله .

لجان قانونية للإشراف على أموال المودعين

كتب ـ ربيع شاهين

وافق المدعى العام الاشتراكي على طلب شركات توظيف الاموال بتشكيل لجان المستشارين للانتقال للمحافظات وسؤال المودعين والتحقق من تسلمهم أموالهم لديها حتى دفعه شهر مارس .

كما قرر تشكيل ٣ مجموعات من المستشارين بدأت عملها بالفعل أول أمس الاحد بالتوجه إلى كافة محافظات الوجهين القبلى والبحرى لسماع أقوال المودعين بشركات الهدى مصر وبدر للاستثمار والزهراء للاعلام العربى والمراكشى وتيوكايرو والحجاز .. والتاكد مما إذا كانت الشركات قد صرفت مستحقاتهم بالفعل وفقا للكشوف المقدمة منها للجهاز من عدمه .

أكد ذلك « للشعب » المستشار عبد المعز ابراهيم أحمد رئيس مكتب التحقيقات والادعاء والمشرف على تحقيقات قضية شركات توظيف الاموال .

وأوضح أنه تم تشكيل ٣ لجان اتجهت الاولى إلى الاسكندرية وتضم المستشارين محمود الشربينى وعبد الحميد ثابت وأحمد مصطفى وسوف ينضم إليهم أعضاء الجهاز بإدارة الاسكندرية وذلك لسؤال المودعين بها والمحافظات المجاورة كما

البقية ص ٤

إنتقلت اللجنة الثانية إلى أسيوط وتضم المستشارين زكريا السيد وعمرو الحسيني وجلال ثابت لسؤال المودعين بها وبمحافظات الوجه القبلي ثم المجموعة الثالثة وقد توجهت الى الزقازيق وتضم المستشارين صفوت هلال ومحمود غنيم لسؤال المودعين بها والمحافظات المجاورة وكذا محافظات القناة .

وسوف تباشر المجموعات الثلاث إستكمال التحقيقات والتاكد مما قدمته الشركات من كشوف تتضمن إلتزاماتها وجديتها فى تنفيذ الجدول الزمني لرد الاموال .

وأكد المستشار عبد المعز ابراهيم أحمد أن جميع الشركات قامت بسداد دفعة شهر مارس للمودعين وبذلك تكون قد أوفت بما تعهدت به حتى الآن من خلال الجدول الزمني المقدم منها للجهاز وقال أنه يجري التحقيق والتاكد من الارقام المدونة حيث ثبت فى هذا الأسبوع سداد شركة الهدى مصر ١٢٥ مليون جنيه . وبدر مبلغ ٥٠ مليون جنيه ويجرى التحقيق من بقية الارقام الواردة .

من ناحية اخرى رفضت هيئة سوق المال صرف مبالغ وديعة باسم ابنة صاحب شركة اي سي سنتر وتعللت بضرورة موافقة وزير الاقتصاد شخصيا ..

صرح محمود طاحون رئيس شركة بدر بان هيئة سوق المال عاملت الشركات بمكيالين حيث تم تحريك الدعوى الجنائية ضد طارق أبو حسين بينما تركت شركة السعد .. واستنكر تفويض حازم حسن عضو هيئة سوق المال حيث اصبح خصما وحكما بقيامه بمراجعة الشركات التى لم توفق اوضاعها كمحاسب قانوني واصداره قرارات قبول الشركات من عدمه كعضو مجلس للادارة بالهيئة ..

وقال أن الشركات تتعرض لكارثة نتيجة اسلوب الحكومة وعدم وجود مشتر لهذا الكم من الاصول .. مع اعاقة رد الاموال فى شكل بضائع أو مساهمات .

يذكر ان اصحاب شركات الاموال كانوا قد ناشدوا المستثمرين بالمساهمة بينما اصدرت هيئة سوق المال بيانا تحث فيه بطريق غير مباشرة على عدم المساهمة .

الريان يطلب المدعى الإشتراكى!!

كتب - ابراهيم أبو كيله :

طلب احمد توفيق الريان احالته إلى المدعى الاشتراكى اسوة بباقى شركات الاموال فى حالة فشل جهود التسوية لصالح المودعين التى تبذلها اللجنة المشكلة من الشيخ محمد متولى الشعراوى ود . عبد الصبور شاهين وممدوح الوسيمى المحامى ورفض النيابة لمقترحات اللجنة

بذلت اللجنة جهوداً متواصلة لحل مشكلة الريان لصالح المودعين والتقت مع أحمد توفيق بسجن طره مرات بحضور أحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية وأبدى الريان استعداده لأى حل تضعه اللجنة وأكد انه لايستطيع رد الأموال وهو سجين

يلتقى الوسيمى محامى الريان بالنائب العام المستشار جمال شومان خلال أيام بعد إلغاء لقاء أمس الأول لانشغال المحامى بالمرافعة فى قضايا الريان

المنتظر مناقشة عدة اقتراحات منها تشكيل مجلس ادارة جديد لشركة الريان واطلاق يده فى التصرف واعادة تشغيل اصول الريان وبيع بعضها لصالح المودعين وصرف الايداعات الصغيرة بحد اقصى ١٠ الاف جنيه وتشمل ٨٠ ألف مودع .

وتتضمن الاقتراحات أن يكون مجلس الادارة مؤقتا لمدة ٦ شهور بإشراف النائب العام يتحدد بعدها مدى جدية ال الريان فى توفير السيولة لتشغيل محلات الذهب وبعض المصانع واستغلال ريع حوالى ٣ ملايين متر مربع .

قال المستشار ماهر درويش النائب العام المساعد انه لم تتخذ اجراءات بشأن هذه المقترحات وننتظر حكما نهائيا فى قضية الريان .. فإذا كان البراءة سلمنا له أمواله المتحفظ عليها وإذا كان الادانة اتخذت الاجراءات القانونية لرد الأموال .

وقال مصدر أمنى مسئول ان الافراج عن الريان ليس ضروريا لرد الأموال ويمكنه توكيل شخص أو إدارة اعماله من داخل السجن ورد الأموال الموجودة بالخارج وقد تم عمل كافة التسهيلات للريان لرد هذه الاموال وتم توصيل تليفون دولى له فى السجن ولكنه ماطل .

المصدر : الــوفد

التاريخ : ٥ أبريل ١٩٩٠

مذكرة جديدة من لجنة الوساطة أمام النيابة لحل مشكلة الريان

لماذا رفض الشيخ الشعراوى توكيلاً من الريان

.. ولماذا بكى الشيخ

لجنة الوساطة الدينية تقترح:

- تشكيل مجلس إدارة مؤقت لشركات الريان يمثل فيه المودعون والنيابة العامة وهيئة الدفاع
- إطلاق يد مجلس الإدارة للتصرف فى أصول الشركة.. وتشغيل المعطل منها

اثار نشر مذكرة لجنة الوساطة المكونة من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين ردود فعل واسعة فى الراى العام المصرى ـ ونحن نؤكد اننا بهذا النشر لا نبتغى غير اظهار الحقيقة ـ وان يتم تحريك القضية بدلا من الجمود الذى ساد الموضوع منذ ٢٤ شهرا ـ ولو تركت هذه القضية امام القضاء .. فانها ربما تصل الى سنوات وسنوات دون حل ـ ثم ماذا يجنى المودعون لو ان الريان سجن او حتى اعدم ؟! ـ هل يمكن بعد ذلك رد الأموال ؟! بالطبع لا ، لان ٩٩٪ من حل القضية فى يد أحمد الريان . ونحن عندما نقول بذلك ـ فاننا لا ندافع عن احد ـ فقط ندافع عن قضية خطيرة تمس ١٨٨ الف اسرة منها ٢٥ الفا تحت خط الفقر . واليوم ننشر نص الاتصالات التى تمت مؤخرا وكذلك الاقتراحات الجديدة المقدمة من لجنة الوساطة .

تحقيق :

محمد اسماعيل

التقت لجنة الوساطة التى تضم فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين بالنائب العام المستشار جمال شومان ، واستمر اللقاء حوالى ساعتين ودار النقاش حول الريان واسرته .. وفى الحقيقة فان النائب العام تاثر بعرض فضيلة الشيخ الشعراوى .. والذى طالب فيه بان يصبح نزيلا فى السجن بدلا من الريان حتى يخرج ليعيد للمودعين اموالهم ، ولكن القانون لا يعرف العواطف - فقد اكد النائب العام ومن معه رجال النيابة ان خروج أحمد الريان غير قانونى فتطرق الحديث الى اقتراح اخر ، وهو ان يقوم احمد الريان بعمل توكيل لفضيلة الشيخ الشعراوى ، وامام موافقة من كان فى المكتب امتثل الشيخ صامتا .. وهو شبه موافق فقد ظن الشيخ انه بهذا يمكن تحريك القضية ، وجاء طلب الدكتور عبد الصبور شاهين بالافراج عن والد الريان وشقيقه محمد الا ان المسئولين المتواجدين بمكتب النائب العام .. قالوا ان محمد يقضى فترة عقوبة ورد الدكتور شاهين بان مدته اقتربت من النهاية ، وخروج الاثنين يمكن ان يدعم توكيل فضيلة الشيخ لمساعدته فى المهمة .. واستمر الخلاف بين الطرفين .. الا انهما فى النهاية اتفقا على ايجاد صيغة اخرى .. ووضع نقاط جديدة يمكن دراستها لتحريك القضية .. وانتهى الاجتماع على امل وضع المذكرة الجديدة على ضوء ما تم الاتفاق عليه ..

وقد تقرر فى هذا اللقاء ايضا ان يذهب الدكتور عبد الصبور شاهين لمقابلة احمد الريان فى السجن وعرض الاقتراحات عليه .. وبالفعل التقى به بصحبة محاميه ممدوح الوسيمى ، ووافق الريان على كل الاقتراحات ولكنه اشفق على فضيلة الشيخ الشعراوى ، وقال ما معناه ان التوكيل لفضيلته شرف لى ولكنه عبء على فضيلته خاصة فيما يتعلق بالمعاملات والعلاقات الخارجية (خارج مصر) ..

ولكن لماذا رفض فضيلة الشيخ الشعراوى التوكيل ؟! فى الحقيقة .. ان كل المحبين .. والمقربين لفضيلة الشيخ رفضوا التوكيل (وانا معهم) لأن التوكيل معناه ان يصبح الشيخ موظفا لدى ادارة التحفظ والنيابة وياتمر باوامرهم .. وكذلك يتحمل الشيخ اعباء لا تحتملها صحته فما من تسجيل لفضيلته الا وتسبقه دعواتنا بالتوفيق .. لان اى مجهود لفضيلته حاليا يؤثر على صحته العامة .. بجانب نوبات حساسية الصدر التى تصيبه من اقل غبار او تراب فى الجو .. ولذلك رفض الجميع قبول فضيلته للتوكيل ولذلك قدم اعتذارا عن قبول التوكيل مشفوعا بوجهة نظر إخرى للخروج من الازمة .. سوف ننشره فى حينه .

محاولات للاجهاض

واذا كنا قد سطرنا فى التحقيق السابق ان هناك محاولات لاجهاض الوساطة التى يقوم بها الشيخان، فلم يمر يوم على نشر ما سبق ان قلناه . الا ونشرت «الاهرام» تصريحا منسوبا لمصدر قضائى .. جاء فيه «ان الافراج عن الريان ليس من سلطة النيابة ، وانه من سلطة القضاء .. وان ممتلكات الريان فى مصر قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه .. والديون ١٨٠٠ مليون، ونحن لن نناقش التصريح .. ولكن نقول فقط من الذى قدر هذه الاصول بهذا المبلغ ، هل هى قيمة القصور والفيلات ام قيمة الثلاثة ملايين متر عبارة عن ارض بناء فى مواقع ممتازة ؟! ام قيمة الابراج المعدة للاسكان الادارى .. والتجارى .. والسكنى (تسليم مفتاح) ام قيمة المشروعات الصناعية والمحلات ومراكز الخدمة .. ومكاتب التراث .. الخ .. على كل حال .. لسنا بصدد تقدير القيمة الحقيقية للريان .. نحن الان امام قضية تهم فئة من الشعب المصرى .. على مستوى الفئات الشعبية منها والعالية الدخل .. هذه القضية تحتاج لحلها إناسا يؤمنون بالله .. وبالحساب لديهم ضمير حى وعقول متحررة وليست متحجرة يتالمون لمتاعب الناس ويعيشون بقلوبهم وادميتهم فى القضية خاصة ان شركات التوظيف منذ ان تم التخطيط لذبحها .. فان الركود الاقتصادى ساد المجتمع ، وتوقفت تماما حركة البيع والشراء وساد الكساد المتاجر والمحلات .. وباتت الحركة بطيئة ولا ينكر احد هذا القول !!

وقبل ان نخوض فى تفاصيل الاقتراح الثانى للجنة الوساطة كان لابد من سماع الراى العام .. فكان كل من قابلنا او تحدث معنا بهذا الشان يقول : ان ما نشرته «الوفد» من امكانية قيام الريان بسداد مستحقات المودعين هى احساسهم بذلك .. وان ما نشر اراح الناس .. وهدا بالهم .. وجعل لديهم الطمانينة .. اما النقطة الثانية لحديث الراى العام .. والذى استطلعناه .. وننشر هنا ملخصا له : هو كيفية وصول قضية الريان الى هذا الحال .. فالبعض يقول : ان الريان طلب منه دفع «اتاوة» لشخصية ذات موقع حساس .. واتضح للريان ان هذه المساومة عملية ابتزاز فرفض دفع المبلغ من هنا بدات المتاعب ويعلل الراى العام هذا الاجتهاد بان بعض شركات توظيف الاموال الاقل سوءا ووضعا من شركة الريان تم لها توفيق الاوضاع فى حين ان شركة الريان كانت هى سيدة هذه الشركات ، وهى اكبر حجما وممتلكات عنها ، وكانت هذه الشركات تلجا للريان لنجدتها فى حالة العسرة المؤقتة !! .. واذا بهذه الشركات تظل كما هى ويتشرد احمد الريان واسرته وتنهش لحومهم الاقلام حتى اننا علمنا بان احمد الريان موضوع الان فى زنزانة مغلقة عليه طوال الوقت وممنوع من القراءة والاقلام .. والورق والاطلاع على الصحف .. وانه عندما زاره فضيلة الشيخ الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين .. استمر لفترة طويلة حتى تتعود عيناه على ضوء الحجرة .. وانه لا يعرف الوقت او الشهور من ظلام الزنزانة الانفرادية الموضوع فيها - عموما - لسنا هنا بصدد الحديث عما يحدث له ، ولكن تسلسل ما يحدث جعلنا نتعرض لهذه النقطة .. والتى اذا قيست بتجار المخدرات .. واللصوص لوجدناهم احسن حالا من الريان !!

لماذا بكى الشيخ الشعراوى ؟!

وما حدث لاحمد الريان .. واسرته جعلت فضيلة الشيخ الشعراوى متاثرا لدرجة لمحت فى عينيه دمعة تنساب . وقال لى بالحرف الواحد :

- والله يا بانبى انا صعبان على ما حدث للريان واسرته والمودعون والحكومة !

- والشيخ صادق فيما قال ، فالرجل ينساب عطفا ورقة .. وسريع التاثر بالناس .. لاسيما ان بعض المودعين «الفقراء» الذين كانوا يعيشون على ارباح الريان .. كانوا يذهبون للشيخ .. ويبكون حالهم له .. وكصفات المؤمنين الصادقين فان فضيلة الشيخ .. كان يرق لهذا الحال .. ولا ينام ليالى طويلة - شارد الفكر - ويحدثنا عما يستطيع ان يفعله الناس لحل هذه القضية ، ولذلك قبل اخيرا اجراء هذه المحاولة والتى اختلف معه فيها بعض المحبين ، فكان نفر منهم يحثه على عدم الدخول فى هذه القضية - والبعض وافق عليها عسى ان ياتى الحل على يديه حتى وان لم يات الحل على يديه فقد اخذ اجر السعى فى حل مشاكل المسلمين .

الحكومة تخشى الريان !!

واذا كانت «الاهرام» قد نشرت على لسان مصدر قضائى تصريحا لاجهاض المحاولة وتحبيط الامل الذى بدا يلوح للناس فى الافق - فالسؤال الذى يتردد على لسان الراى العام ايضا هو : لماذا تخشى الحكومة من خروج الريان ، ولماذا لا تعتبره صادقا الى ان يثبت العكس ؟! والرد هذه المرة على لسان مصدر قضائى ايضا (على مستوى رفيع) .. قال لى بالحرف الواحد : نعم الحكومة تخشى خروج الريان من السجن حتى لا يهرب الى الخارج (!!) .

● قلت : كيف يخرج الى الخارج والحكومة اجهزتها الرقابية .. ومباحثها .. وامنها حول مسكنه ومكتبه وفى كل مكان ؟

ـ فقال : لا .. بل ان خروجه وتهريبه للخارج من اسهل الأمور التى فى امكان الريان وغيره (!!) .

وفى الحقيقة تعجبت .. ولم اعلق على ما سمعته .. فاذا كان هذا هو مبرر الحكومة.. فاننا نرى ان سجن الريان لمائة عام .. لن يقدم شيئا للقضية .. بل ستظل القضية كما هى لسنوات قادمة .. ولذلك فان هذه القضية فى حاجة فعلا الى اتخاذ قرار سياسى .. بعد دراسة متانية لجوانب القضية بعيدا عن العناد وفرد العضلات ، واستخدام اسلوب زكى بدر خاصة ان الداخلية فى عهد اللواء محمد عبد الحليم موسى تختلف عن العصر السابق .

رسالة الشيخ للنائب العام

وقبل ان ننشر نص الرسالة التى بعث بها فضيلة الشيخ الشعراوى للنائب العام ليعتذر عن عدم قبول «توكيل احمد الريان» لفضيلته .. تقول : ان ٩٩٪ من حل القضية فى يد احمد الريان وليس فى يد الحكومة .. لان الحكومة اذا قامت بالتصرف بالبيع فى اصول الريان فان البيع سوف يتم على طريقة : «الا دو ـ الا ترى» قرب .. قرب قصر الريان مين يشترى .. مين يزود !!! وسيتم البيع بابخس الاسعار فالذى ثمنه مائة جنيه (مثلا) سوف يباع بعشرين جنيها ـ لان اللجنة التى ستتولى اجراءات البيع لا يهمها الزيادة ـ فقط يهمها ان تنتهى من مهمتها فى اسرع وقت حتى تنتهى من وجع الدماغ .. وحتى يعود كل عضو من اللجنة الى منزله ـ بينما صاحب المال يوجهه ماله وهو ادرى بقيمته الحقيقية .. من هذا المنطلق فقط .. ومن اجل المودعين .. والاقتصاد المصرى نناشد رجال القضاء «والمسئولين عدم العناد .. ودراسة مقترحات لجنة الوساطة .. والتى من بينها الرسالة التالية من فضيلة الشيخ الشعراوى الى النائب العام المستشار جمال شومان :

«بسم الله الرحمن الرحيم»

الاخ السيد المستشار النائب العام ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد : فيعلم الله كم كان يسعدنى ان انهض بالمهمة التى اقترحت (يقصد فضيلته التوكيل) رغبة منى فى انهاء مسالة الريان انهاء يريح المودعين ، ولا يحرج الحاكمين .. ولكن الامر لم يكن من السهولة بالقدر الذى تصورته للوهلة الاولى .. فان المحبين لى ، والمحافظين على صحتى ، والعالمين بضخامة الامر ثاروا فى وجهى جميعا ، واجتمع رايهم على ان اتحلل من هذا الاقتراح ، حتى لا امنع مقدار العالم المنسوب الى الاسلام موضع اختبار مرير ، فاتحمل امرا ـ بعد دراسته المتانية ـ لست به زعيما ـ لهذا كله اصل معكم مشاورة حل الوضع حلا لا يحرم صاحب الامر ذاته والعالم بكل دروبه حقه فى تحمل المسئولية ، ولن يعوز من بيدهم الامر ان يجدوا حلا حكيما حازما يخلى طرف احمد الريان اخلاء مؤقتا ، وعلى مقدار توفيقه فى خطوات تصفية الامر يكون مد هذا الافراج المؤقت او نقضه .

وحينئذ يتجه الذين يهمهم حل هذا الموضوع اتجاها اخر ، نجح نجاحا قريبا من التميز فى معالجة اوضاع الشركات التى لم توافق على توفيق اوضاعها . وعند السيد المدعى الاشتراكى من سوابق هذه الحلول ما يقوى الرجاء فى تدخله لانهاء هذه المشكلة ، وبسؤاله واستطلاع حقيقة الامر عنده ما يطمئنكم على وجاهة هذا الاقتراح ، والامل فى إن توضع الحدود لهذه المشكلة .. والله وحده ولى التوفيق .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التوقيع : محمد متولى الشعراوى

«ومذكرة اخرى من اللجنة»

واذا كان فضيلة الشيخ الشعراوى قد وضع تصوره الشخصى امام النائب العام ـ واوجز فانجز ـ فان لجنة الوساطة ايضا تقدمت بعدة اقتراحات او تصورات لحل القضية .. ووقع عليها فضيلته والدكتور عبد الصبور شاهين .. هذا نصها :

السيد المستشار ـ النائب العام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد تاملنا فى وضع شركة (الريان) بعد الاجتماع الذى عقدناه مع سيادتكم فى مكتبكم بدار القضاء العالى يوم ١٩٩٠/٣/٢٧ والذى تقرر فيه الاتجاه نحو تحريك عجلة العمل فى الشركة عن طريق :

١ ـ توكيل عام لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ، من احمد توفيق عبد الفتاح ، للبدء فى تشغيل الشركة ، وتطوير اصولها .

٢ ـ اطلاق سراح الحاج توفيق عبد الفتاح وولده محمد توفيق عبد الفتاح ليكونا فى خدمة الوضع الجديد للشركة باعتبارهما محبوسين احتياطيا ، ويمكن الافراج عنهما بطريقة او باخرى .

٣ ـ يبقى وضع احمد توفيق عبد الفتاح معلقا الى ان يتقرر مصيره بعفو جمهورى عن الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة عشر سنوات ، او بحكم قضائى .

وقد سعدنا بنتيجة هذا الاجتماع التى تعتبر منطلقا الى آفاق تسترخى معها الاعصاب المتوترة فى الشارع المصرى ، لان نية الحكومة قد اتجهت الى استمرار الشركة لتؤدى اماناتها ، وليس الى تصفيتها التى تضيع معها هذه الامانات .

ولما كانت هذه الخطوات مناط امال المودعين (الضحايا) فاننا نعرض عليكم تصورا لبعض الخطوات التى نرى اهميتها القصوى لبلوغ الهدف المتفق عليه ، ولاسيما بعد أن تمت زيارة احمد توفيق فى السجن ، وتفاهم معه زائراه : الدكتور عبد الصبور شاهين والاستاذ ممدوح الوسيمى المحامى ، وايضا بعد اعتذار فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى عن المهمة التى نيطت به فيما سبق ، وقد استقر الراى على التقدم بهذه المقترحات للخروج من الازمة :

اولا : مقترحات عامة

١ ـ تشكيل مجلس ادارة مؤقت للشركة يمثل فيه المودعون ، والنيابة العامة ، والدفاع عن (الريان) ، وادارة الشركة واحد افراد اسرة الريان .

٢ ـ اطلاق يد مجلس الادارة المقترح فى التصرف فى اصول الشركة ، لتشغيل المعطل منها ، وتطوير ادائها .

٣ ـ فتح باب الاتفاق والتسوية بين الشركة والمودعين ، كما حدث فى شركات اخرى عن طريق السماح لمجلس الادارة بالتصرف فى الاصول غير المنتجة ، كالاراضى والشقق ، والمنقولات ، وذلك لتخفيض عدد المودعين ، اصحاب الحقوق المعلقة ، وحتى يصل عددهم الى ادنى حد ممكن .

٤ ـ ومقتضى ذلك ان يرفع التحفظ عن اصول الشركة المنتجة ، وغير المنتجة ، دون المساس بالاموال النقدية المتحفظ عليها ، الى ان يتخذ قرار بشانها فيما بعد بناء على الوضع الجديد .

٥ ـ واذا تفضلتم بقبول هذا التصور فاننا نرجو ان تدار الامور فى اطار علاقة مباشرة بين مجلس الادارة المقترح ، وسيادتكم ، او احد النواب العامين المساعدين .

ثانيا : مقترحات تفصيلية

١ ـ وقف الدعاوى المرفوعة من النيابة العامة ضد احمد توفيق عبد الفتاح ، وهى قضايا جنح الشيكات المنظورة امام محكمة بولاق الدكرور ، وكذلك دعوى توظيف الأموال ، ودعوى الرشوة ، مع تعجيل نظر النقض المرفوع منه للحكم الصادر ضده فى قضية بنك الأهرام : وذلك لامكانية الافراج عنه نظرا الى حاجة الشركة فى وضعها الجديد الى وجوده مستشارا لمجلس الادارة المقترح .

٢ ـ سرعة الافراج عن كل من توفيق عبد الفتاح ، ومحمد توفيق عبد الفتاح ، لأهمية ذلك فى اعطاء دفعة من الأمل والثقة لدى المودعين ، ولدى المتعاملين مع الشركة ، ولاسيما اولئك الذين سوف نعتمد عليهم فى تمويل التحرك الجديد .

٣ ـ نقل احمد توفيق عبد الفتاح من سجن ليمان طره ـ الى سجن المزرعة لتسهيل الاتصال به ، واستمداد ما لديه من معلومات حيوية فى المرحلة القادمة .

٤ ـ اعفاء الشركة من الاعباء المالية الخاصة بالدولة من ضرائب وتامينات ، مع منحها ما تحتاج اليه من التراخيص والتسهيلات الادارية دعما لتحركها فى الاتجاه الصحيح ، ولتحقيق اكبر قدر من المنفعة للمودعين .

٥ ـ يعتبر اعضاء مجلس الادارة المؤقت متبرعين بعملهم هذا احتسابا لوجه الله ، لا يتقاضون فى مقابله اجرا .

السيد المستشار النائب العام :

ان الخطوة التالية لهذا كله هى بداية الطريق الى الحل الذى تتعلق به امال مئات الالوف من المواطنين ، وهذه الخطوة هى تشغيل الاصول المنتجة المتوقفة عن العمل لعدم وجود سيولة مالية ، واولها : محلات الذهب والفضة والمجوهرات . وذلك فى اطار تعهد احمد توفيق بتدبير هذه السيولة النقدية اللازمة .

على اننا واثقون بان اصول الشركة داخل البلاد تبشر بالكثير ، وهى دعامة الطمانينة التى ننطلق منها الى الحل الامثل لكل مشكلات المودعين ، لانها تضمن الجانب الاكبر من حقوقهم ، ولن نستطيع ان نحقق هذا الحل الا بالعون الضخم الذى نتوقعه من جانبكم ، حتى لا يكون مسعانا مجرد دخانا فى الهواء .

وان الدولة ـ يا سيادة النائب العام ـ اكبر من اى فرد فيها ، وعلى الكبير ان يبادر الى ما يليق به من رعاية الضعاف ، وليكن من جانبها مجموعة من القرارات والاجراءات التى تقلب صفحة الماضى ، وتفتح صفحة جديد ، كلها تسامح ، وامل ، وعطاء ، فى ظل قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك .

والله ولى التوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

التوقيع :

محمد متولى الشعراوى

د. عبد الصبور شاهين

●●●

وبهذا تكون الكرة فى ملعب الحكومة .. ونحن نامل من الاجهزة القضائية ان تقف فى صف جماهير المودعين .

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٠

استراحة لكل الأفكار

عفوا.. فضيلة الشيخ

يبدو أن أحمد الريان لن يكل أو يمل من تكرار مساوماته ومبادراته العقيمة بدعوى استعداده لحل المشكلة وديا .. ولم لا .. وهو يجد فى كل مرة آذانا صاغية من البعض .. وحماسة وتشجيعا من البعض الآخر للاستمرار فى هذا المسلسل الممل ؟!

وقد أعلن مؤخرا أن الريان صرخ مستغيثا من خلف القضبان فى طلب الشيخ الشعراوى للتوسط بينه وبين الحكومة للإفراج عنه حتى يستطيع حل المشكلة سلميا ورد الأموال لأصحابها باعتباره الوحيد القادر على الحل !

بل أعلن أيضا أنه فكر فى الانتحار ولكنه تراجع فى آخر لحظة لأنه يخشى الله !

وقد استجاب الشيخ للوساطة واجتمع ومعه د. عبد الصبور شاهين مع الريان لمدة ثلاث ساعات فى حضور أحمد أدريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية ومع فشل المبادرات السابقة وافتضاح أمرها والغرض الواضح منها وهو المماطلة ومحاولة لى ذراع المسئولين عن القضية ، فإن الجميع رحب بتلك المبادرة الأخيرة نظرا لمكانة الوسيط الدينية والأدبية لعل وعسى يفلح الريان إن صدق !

فما هى مبادرة الريان الجديدة ؟ لقد أعلن الريان للشيخين استعداده لإدخال مائة مليون جنيه خلال ٦ أشهر من الخارج. وتبدأ بخمسة وعشرين مليونا فى الشهر الأول لتشغيل محلات الذهب والمنافذ التجارية ثم يقوم بتشغيل مصانع الشركة خلال الشهور الستة باستخدام بقية المبلغ المذكور والذى سيحصل عليه من الأفراد والمؤسسات التى سبق له التعامل معها فى الخارج .

وقد ناشد الوسطاء النائب العام فى مذكرة كتبها محامى الريان .. ضرورة فتح باب التسوية بين الشركة والمودعين - كما حدث فى شركات أخرى - عن طريق السماح للشركة بالتصرف فى الأصول غير المنتجة كالأرض والشقق والمنقولات ، كل ذلك مشفوع بطلب الإفراج المؤقت لأحمد الريان لمدة ٦ أشهر أو تزيد حسب الأحوال موضحين أنه آن الأوان لحل المشكلة ووضع نهاية لعذاب المودعين ومعلنين أنهما يعرضان أنفسهما للسجن مكان الريان فى فترة إطلاق سراحه !

تلك كانت المبادرة الريانية التى ما إن استمع اليها الشيخ الشعراوى حتى أعلن منفعلا - كما قيل - « والله الذى لا إله إلا هو إننى جاهز لوضع نفسى فى السجن بدلا منك » !

* * *

ومع تحفظنا على هذه المبادرة نظرا لسوابق الريان ، فإننا ندعو للشيخ الشعراوى بالنجاح والتوفيق فيما بدأه .. ولكننا - فقط سنضع أمامه .. والقراء .. والمودعين بالريان بصفة خاصة مجموعة من الملاحظات .. حتى تكتمل الصورة .

أولا .. لم تكن وساطة مولانا الشيخ

الشعراوى هى مبادرة الريان الأولى .. فقد سبقتها محاولة كل من الشيخ الغزالى ود . عبد الصبور شاهين أحد الوسطاء الحاليين .. التى باءت بالفشل لعدم جدية الريان فيما أعلنه .

ثانيا : فى أولى جلسات محاكمة الريان فى بداية مارس الماضى أعلن الريان عن مبادرة أخرى وطلب الريان من المحكمة الإفراج عنه ليتسنى له إنهاء المشكلة سلميا .. ولم تستجب له المحكمة ولكنها سايرته واستجابت لطلبه فى استدعاء المدعو بوب ووكر الأمريكى الجنسية الذى قيل إنه سيحل المشكلة وينهى القضية !.

ثالثا : لقد سبق للدولة أن وضعت بناء على طلب الريان شخصيا تليفونا دوليا فى زنزانته لمساعدته على إجراء اتصالات مع عملائه فى الخارج لاسترداد الأموال المهربة . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد اكتشف المسئولون ان معظم المحادثات كانت مع أهله وأصدقائه فى الخارج وكلها « كلام فارغ » لايشبع من جوع ولايروى من عطش !. واضطرت الدولة مجبرة إلى تحمل تكاليف هذه المكالمات .

ثم .. هل يحتاج الريان إلى وساطة فعلا ؟ ألم يناشده النائب العام - ومازال - للافصاح عن مكان الأموال المخبأة والعمل على ردها لأصحابها مقابل الإفراج عنه وحفظ القضية ؟!

فلماذا لم يستجب ؟ ولماذا انتظر ثلاث سنوات من بداية المشكلة حتى الآن .. أم أنه اكتشف أن الموضوع جد لاهزل وأن هناك أحكاما ستصدر وسجنا ينتظره بخلاف ماكان يعتقد وماصوره له مستشاروه ؟!

رابعا .. وهو الأهم .. هل يجوز الافراج عن متهم صدرت ضده عدة احكام بالسجن لاتهامه بإصدار شيكات بدون رصيد ؟ هذا طبعا بخلاف القضية الكبرى التى هى محل الوساطة .

هل يجوز الافراج عن مسجون بغير أسباب قانونية أو .. لأنه الريان .. الذى مازال البعض يصدقه وهو يتلاعب بمشاعر وعواطف المودعين ويستفز غيرهم ويزيد المشكلة تعقيدا ؟!

* * *

ثم إذا كان الريان - كما أعلن الشيخان - سيحصل على قروض خارجية لتشغيل محلات الذهب .. فلماذا لم يفعل ذلك من قبل ؟ ولماذا لايطلب من والده الريان الكبير أن يفصح عن الذهب المنهوب والبالغ قدره ٦٥ مليونا من الجنيهات والذى استطاع إخفاءه بين ليلة وضحاها ؟

ألم يلاحظ الشيخان أنهما أعلنا فى مذكرتهما للنائب العام أنهما لم يصلا إلى العلم بوجود أموال سائلة للشركة بالخارج . إما لعدمها وإما لعدم العلم بها .

يؤسفنا ان نقول عفوا يافضيلة الشيخ فأنت رجل دين وعالم جليل ، ولكن هذه القضية قضية نصب استولى فيها الريان على أموال اليتامى والأرامل ، ويكفيك يافضيلة الشيخ ماعانيته من تدخلك لمحاولة إنقاذ شركة الهدى مصر .. وقد خاب ظنك فيهم .

محمد نجم

ورزقى على الله

المحنة اللبنانية الريانية

تنوير

منذ عدة شهور أهتز وجدان وضمير شعب مصر بالخبر والصورة المأساوية التى تصدرت إحدى الصحف اليومية نقلا عن وكالات الأنباء لصورة أب (لبنانى) يحتضن أطفاله الخمسة عارضا بالدموع بيعهم لأنه لايستطيع إطعامهم بسبب الظروف القاسية المريرة المفجعةالتى يعيشها شعب لبنان منذ ١٥ عاما .

وقبل ثلاثة أسابيع (الجمعة ١٦ / ٣) كانت هناك صورة أخرى نشرت فى باب رسائل القراء فى جريدة الاخبار عن أب مصرى يقول فيها : نواجه نحن الذين وضعنا كل تحويشة عمرنا فى شركات توظيف الأموال كثيرا من المشاكل والمصائب بعد أن فقدنا كل شئ ، ولم نعد نستطيع مواجهة – حتى طلبات الأولاد الملحة الضرورية ، وأنا أواحد من هؤلاء – شهداء الريان – عملت طويلا فى الدول العربية وتعبت كثيرا فى الغربة لسنوات كثيرة ، وعند عودتى وضعت اموالى فى شركة الريان وليتنى مافعلت فقد ضاع كل شئ ولم يعد عندى مال يكفى لشراء متطلبات الأولاد وهم بين الجامعة والثانوى والاعدادى وأقف عاجزا أمام رغبة ابنتى وهى تريد شراء حذاء بعد أن تقطع حذاؤها وتم اصلاحه أكثر من مرة ولم يعد يمكن إصلاحه بعد ذلك ، حتى الأولاد لا أستطيع ان اشترى لهم متطلباتهم الضرورية الملحة ودفع مصاريف المدرسة لهم وانى لا أجد أى بديل أو أى اختيارات امامى سوى أن اتنازل عنهم لاحد الأثرياء القادرين لكى ينفق عليهم أو حتى (أبيعهم) له مادام هذا يحقق لهم السعادة والصحة والنجاح فى الحياة شرط ان يحقق لهم الحياة الكريمة التى كانوا يعيشونها من قبل .

أهدى هذه الرسالة الحزينة المبكية إلى كل إنسان يعيش على أرض مصر الطاهرة الطيبة الآمنة .. رسالة أب يريد التنازل عن فلذة أكباده لأنه لايستطيع أن يحقق لهم أدنى مقومات الحياة .

أهديها الى كل من يهمهم أمر هذا الشعب الكادح الصابر الأمين الكريم ، أهديها للسيد أحمد الريان الذى عرفه الناس كرجل مسلم يعرف حدود الله وأقول له إن يتقى الله فى اعماله وأقواله وتصرفاته ومعاملاته .

ومنذ تأسيس الشركة أنت واشقاؤك الملتحون اعلنت انها شركة اسلامية ، وكل معاملاتها تتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية أى الدين الاسلامى الحنيف بمعنى أنها لاتعطى فوائد ربوية وبعيدة عن المضاربات فى الأسواق المحلية والدولية ، وأن أموال المودعين فى حصن حصين ، وإنكم ستصرفون عائدا سنويا لكل مودع يبلغ ٢٠٪ من جملة إيداعاته ، وهذه الحصيلة نتاج معاملاتكم التى تتسم بمبادىء الشريعة الاسلامية فى إطار القانون والشرعية، وعلى ضوء هذا المفهوم، وعلى ضوء ما أعلنتموه فى جميع وسائل الاعلام وثق فيكم الناس ووضعوا أموالهم فى خزائنكم بكل الحب والاختيار ، وكانت المليارات ولكنكم خنتم الأمانة وشرف المسئولية ، وتبين انكم تقولون عكس ماتفعلون .. فكل أموال المودعين الغلابة سخرتموها فى أعمال شيطانية . رشاوى وهدايا وعطايا لبعض المسئولين ، كما ذكرتم فى تحقيقات النيابة .. هل تخريب الذمم ونشر

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٠

الفساد والافساد وشراء الضمائر هل هذا يتمشى مع الاسلام ومكارم الأخلاق ياسيد أحمد يارجل يامسلم ياملتحى !؟ ولماذا كل هذه الرشاوى اذا كانت كل أعمالك مشروعة وتتسم بالشرعية وسيادة القانون ؟ كم عدد زوجاتك وماهى المبالغ التى انفقتها فى شراء الذهب والجواهر والشقق والمفروشات الثمينة ، وكلها من جيب وعرق الشعب الغلبان

هل المضاربة بالذهب والفضة والمعادن النفيسة والعملات الأجنبية المهربة من دم شعب مصر فى البورضات العالمية تدخل فى اطار المعاملات الشرعية الاسلامية ؟ هل شراء الأراضى فى أوربا وأمريكا وانشاء شركات بأموال مسروقة من دم الشعب والدولة فى احتياج لدولار واحد لسد احتياجاتها أمام الانفجار السكانى المروع ، هل يدخل فى مبادئ الاسلام ؟ هل بيع وشراء الدولار والمضاربة به فى السوق السوداء لصالح مصر أيها المسلم الورع ؟! هل شراء الشقق فى كل محافظات مصر بأى ثمن وإغلاقها بدون استعمال للمضاربة عليها فى المستقبل ، والمصريون يموتون من أجل البحث عن شقة ، وزيجات تفشل لعدم امكانهم شراء شقة بسعر مناسب .. هل هذا ياسيدى يتفق مع الاسلام ومبادئ الشريعة ..

ياسيد أحمد ريان وأنت تقف وراء القضبان فى سجنك وأنت فى شهر رمضان المعظم المبارك هل يرضيك أن يبيع أب أولاده وبناته لأنه لايستطيع اطعامهم وشراء ضروريات الحياة لهم ؟ تصور أنهم أطفالك ماذا كنت تفعل بهم ؟ حاول يا أحمد أن تعود إلى الله وتستغفره أنه كان توابا رحيما عفوا وساعد العدالة على أن تعرف أين أموال الغلابة الذين وثقوا فيك ، وبعد ذلك تهاجم الدولة لانها تدخلت لحمايتهم من استهتارك ورعونتك وشهواتك وطموحاتك وتصرفاتك اللاعقلانية ، كأننا نعرض تمثيلية على المسرح العبثى أو اللامعقول ، وإذا لم تتدخل الدولة يا أحمد وتركتك بلا أدنى وصاية أو رقابة فماذا كنت فاعل ؟

وقد فعلت الكثير ! وإذا أفرجت عنك اليوم فهل تريد تدمير الملاليم الباقية !

سمير مسعود

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٠

لعبة القط والفار .. بين السعد والمودعين !!

تقاضى الودائع بالدولار .. ويحاسبهم بالجنيه المصرى !

يرغم الضحايا على تحرير محاضر مزيفة لصالحه فى أقسام الشرطة !

الذى يدور بين شركة السعد لتوظيف الاموال وبين المودعين يستحق وقفة حاسمة من المسئولين ، فقد بشرت الشركة المودعين بتحديد المواعيد المختلفة لتوزيع الصكوك عليهم ، ولكن أصحاب الودائع بالعملات الاجنبية فوجئوا بأن الدولارات قد تحولت بقدرة قادر الى جنيهات مصرية .

هذا التصرف يمثل مخالفة مالية صارخة ، كما ارغمت الشركة المودعين على تحرير محاضر فى اقسام الشرطة تفيد انهم فقدوا شهادات التخصيص التى تسلموها من الشركة فى حين يقسم الضحايا انهم لم يتسلموا اية شهادة .. كما قام « السعد » بخصم كل الارباح التى سبق له صرفها للمودعين من اصل رأسمالهم ، كل ذلك ادى الى انهيار الثقة بين اصحاب الودائع والشركة التى استغلتهم واضطرتهم الى الاذعان لشروطها تحت سمع وبصر المسئولين .

المودعون يطالبون بالتدخل لاسترداد تحويشة العمر !!

فى مقر شركة السعد بالدقى التقت المساء بمئات من الضحايا لتنقل للرأى العام كيف ارغموا على قبول شروط شركة السعد المجحفة لانقاذ ما يمكن انقاذه .

يقول محمد رضا حسان مدرس بمدرسة مصر للغات - سافرت الى سلطنة عمان للعمل هناك وجمعت حوالى خمسة الاف دولار هى حصيلة خمس سنوات عمل .. وقمت بوضع جميع ما أملك بشركة السعد للاستثمار .. بعد ان خدعونى واتخذوا الدين كشعار لهم لخداع المودعين .

فى البداية قمت بصرف الارباح كاملة .. وبعد تدخل الحكومة لحماية اموال المودعين فوجئت بأن الشركة تقوم بخصم الارباح التى قامت بصرفها لنا عن عام ٨٨ من رأس المال الذى اودعته بالشركة وذلك يخالف القانون .

اضاف محمد انه بالرغم من ان الشركة مستمرة فى اداء عملها خاصة بعد ان تمكنت بطرق لاأعرف كيف من توفيق اوضاعها الا انها لم تصرف لنا اية ارباح عن الفترة الماضية .. وعندما توجهت الى فرع الشركة بالدقى للحصول على صكوك بقيمة المبلغ الخاص بى فوجئت بالمسئولين فى الشركة يؤكدون ان قيمة الصكوك محددة بالجنيه المصرى ولاتوجد تعليمات بشأن الصكوك المحددة بالدولار !! وحاولوا ارغامنا على الموافقة على كتابة الصكوك بالجنيه المصرى وهذا يمثل مخالفة جنائية ومطلوب من هيئة سوق المال التدخل لحماية المودعين من الابتزاز الذى يحدث تحت سمع وبصر المسئولين .

ويضيف محمد ان اصحاب النفوذ والسلطان تمكنوا من رد اموالهم المودعة بشركة السعد كاملة . كما ان المسئولين بالشركة طلبوا منا القيام بتحرير محاضر فى قسم الشرطة التابع له تفيد فقد شهادات التخصيص التى اعطتها لنا شركة السعد وهذا يغاير الحقيقة تماما لاننا لم نتسلم اى شهادات تخصيص من الشركة .

المصدر : المساء

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :
شعبان العيسوى
هشام شاهين
أشرف أبو سيف
تصوير ـ محمود سالم

اما قدرية على شاهين ٦٠ سنة وعلى المعاش فتقول توجهت الى مقر شركة السعد بالدقى بعد الاعلان الذى نشرته الشركة يفيد قيامهم برد اموال المودعين والتى تبلغ ٢٠٠٠ جنيه للمودع وعندما توجهت الى الشركة فوجئت بأن هذا المبلغ سيتم رده فى خلال عامين فى صورة صكوك تصرف كل ٣ شهور مع العلم بأننى لم اصرف اية ارباح عن الفترة السابقة رغم ان الشركة كانت مستمرة فى اعمالها .

اما السيدة سعاد والتى جاءت الى مقر الشركة بالدقى فتقول حضرت لاطمئن على اموال ابنى الذى يعمل بالخارج وتمثل قيمة ايداعاته الى اربعة الاف جنيه فقد فوجئت بالعاملين بالشركة يطلبون منى الحضور الشهر القادم واكدوا لى انه تم خصم الارباح التى صرفت عن عام ٨٨ بالاضافة الى رد المبلغ خلال سنتين من تاريخ توقيعى للصكوك .

فى انتظار الميزانية

واجهت « المساء » فتحى محمد محمود مدير فرع الدقى بشركة السعد بهذه الاتهامات فقال ان ارباح عام ٨٨ و ٨٩ لم يتم تحديدها حتى الان فنحن فى انتظار الميزانية والتى ستحدد ارباح كل مودع كما سيتم رد اموال المودعين والتى تبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلال عام واحد . اما الذى تصل ايداعاته الى ستة الاف جنيه فسيتم ردها خلال عامين فقط اما ما زاد على ذلك فسيتم رد الايداعات خلال ثلاثة اعوام .

وضاعت الدولارات

وتقول السيدة عليه على كامل : اولادى جميعا بالخارج وانا سيدة مسنة وبالرغم من ان الطبيب منعنى من الخروج والحركة فاننى حضرت الى الشركة حيث وضعت ٦٢٠٠ جنيه مصرى و ٧٠٠٠ دولار امريكى منذ عام ١٩٨٦ وحضرت لكى احصل على صكوك بالمبلغ حتى يتم صرفه لى لكن الموظف المسئول رفض اعطائى صكوكا للدولارات وقال بعد شهرين واعطونى صكوكا بالجنيه المصرى تصرف خلال سنتين ولم اصرف اية ارباح عن هذه الاموال .

المهم عندى الان ان استرد فلوسى ومش عايزة ارباح .

وبأسى شديد يقول على عبدالواحد مصطفى محاسب بأحد البنوك وضعت ٥ الاف جنيه منذ عام ١٩٨٧ وصرفت فى البداية ارباحا عن هذا المبلغ لم اكن اعلم ما سوف يحدث وحضرت اليوم لاخذ صكوكا بالمبلغ وبالفعل اعطونى صكوكا تستحق الصرف لمدة ثلاث سنوات من الان وقالوا ان من يريد الاستمرار معنا يبقى ولكننى لااريد اى شىء الان سوى المبلغ الذى دفعته .

صكوك بنصف المبلغ

ويصرخ احد المواطنين واسمه عادل طه : لقد وضعت ٢٥ الف جنيه فى الشركة وعندما حضرت الى هنا لم يعطونى صكوكا الا بنصف المبلغ والباقى لا اعلم حتى الان متى يتم اعطائى صكوكا به .

وبحيرة يسأل الحاج عبدالهادى مروان لقد وضعت مبلغ ثمانية الاف جنيه وعندما حضرت الان لم يعطونى صكا بكامل المبلغ ولكنهم اعطونى عددا من الصكوك عبارة عن فئات ١٠٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠ جنيهات فلماذا لايعطونى صكا بكامل المبلغ دفعة واحدة كما وضعته من قبل ام انهم يعرفون ان الاموال لن تكفى لرد اموالنا فأرادوا ان يحذرونا مرة اخرى كما حدث من قبل ؟

طار الميراث

وتقول امال عبدالرحمن شلبى ربة بيت اننى بعت مجوهراتى ونصيبى فى الميراث عن والدتى بمبلغ ٢٥ الف جنيه ووضعتها فى السعد للاستثمار لمساعدة زوجى فى تحمل اعباء المعيشة .. وخاصة بعد ان خرج الى المعاش .. حتى اضمن دخلا ثابتا لكنه حتى الان ومنذ يوليه ١٩٨٨ م لم اخذ اى قرش من فلوسى .. واليوم يقولون اننا سوف نأخذ صكوكا تصرف خلال ثلاث سنوات .. فهل يأخذون ٢٥ الف جنيه دفعة واحدة وناخذ اموالنا على دفعات كل دفعة ٣٠٠ و ٤٠٠ جنيه ؟

وماذا سأفعل بهذا المبلغ ؟!

وتقول كاميليا قدرى احمد اننى جلت اليوم هنا حتى استطيع ان اصرف الصكوك المستحقة لزوج اختى محمد عبدالرحمن الذى ترك لى توكيلا عاما بعد ان ضاع شقاء عمره فى غربته لمدة ١٠ سنوات جمع خلالها ٧٠ الف جنيه وضعها فى السعد .. وعند عودته اكتشف المصيبة فعاد مرة اخرى لرحلة الشقــاء والمعانــاه هو وزوجتــه واولاده .

الدفع .. بالقطارة

وتقول منى احمد منصور اننى وضعت ٤٠ الف جنيه منذ ابريل ١٩٨٧ م فى السعد للاستثمار بفرع الدقى وحتى الان لم استطع تحصيل اى مبلغ منه وعندما علمت انه سوف يصرف اليوم صكوكا بالمبالغ عرفت ان مبلغى سوف يصرف خلاف ٤ سنــوات وكل مرة سوف اخذ ٥٠٠ او ٣٠٠ جنيه .. اى اننى سوف استرد مادفعته بالقطارة .. فهل هذا يرضى احدا ؟! لقد جمعنا هذه المبالغ بعد طلوع الروح وغربة صعبة .. فهل هذا هو الثمن الذى تدفعه بعد ذلك ؟!

كيف اعيش ؟!

ويقول الدكتور خالد عبدالعزيز كنت اعمل فى احدى الدول الشقيقة لمدة ١٥ عاما وجمعت خلالها ٩٠ الف جنيه وضعتها عند السعد وحتى الان لم احصل على اى مبلغ وقيل لى اننى سأصرف صكوكا خلال ٤ سنوات .. فهل اسافر مرة اخرى حتى استطيع ان اعيش ؟

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٠

مفاجأة فى انتظار المودعين وأصحاب شركات الأموال

بالقانون

تشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال باطل وجميع قرارات التوفيق وعدم التوفيق باطلة

بدا العد التنازلى لصدور حكم محكمة القضاء الادارى يوم ١٧ ابريل الحالى . لتحديد مصير مجلس ادارة هيئة سوق المال ، والقرارات الصادرة عنه بشان توفيق ، او عدم توفيق شركات توظيف الاموال . تاتى اهمية هذا الحكم من كونه حكما نهائيا واجب التنفيذ فورا ، وغير قابل للطعن ، او الاستشكال . وسوف يتقرر على ضوئه الغاء اووقف العمل بقرارات مجلس الادارة الحالى ، وهى القررات التى ترتب عليها تصفية ٩٣ شركة من جملة شركات توظيف الاموال والبالغة ٩٩ شركة .

وتشير بعض المصادر القضائية الى ان قرار المحكمة سوف ينسحب على جميع القرارات التى صدرت عن الهيئة ، وعلى قانون تلقى الاموال نفسه رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . كما ان تاييد محكمة القضاء الادارى لتقرير مفوضى مجلس الدولة بالغاء تشكيلات مجلس ادارة هيئة سوق المال لمخالفته لقانون انشاء الهيئة رقم ٥٢٠ لسنة ٧٩ . سوف يؤدى الى بطلان التشكيل الحالى للهيئة ، والتشكيلات السابقة بنفس المستوى ، وبالتالى بطلان جميع قراراتها .. ووقف جميع اجراءات التصفية ، والاحالة الى النيابة ، وفرض الحراسات من جانب جهاز المدعى الاشتراكى .

وسوف يكون حكم محكمة القضاء الادارى حكما تاريخيا اذ ينتظره الجميع سواء الاوساط الاقتصادية او الشعبية . لتصحيح ما وقعت فيه الحكومة ممثلة فى وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال من اخطاء وكذلك مجلس الشعب الذى صدق على قانون تنظيم عمل هذه الشركات .

● الالتجاء الى القضاء الادارى

وكانت الاجراءات القانونية التى اتخذت للطعن على تشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال قد بدات اوائل شهر ديسمبر الماضى برفع دعوى من جانب الدكتور شوقى السيد المحامى ، امام محكمة القضاء الادارى تطالب باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة ، وبطلان القرارات الصادرة عن التشكيل الحالى . وتم تحديد اول جلسة للنظر فى الشق المستعجل فى الدعوى فى تاريخ ١ فبراير . وتم تاجيل الحكم الى مابعد اعداد تقرير هيئة مفوضى الدولة " دائرة منازعات الافراد والهيئات " .

وفى جلسة ٦ مارس ١٩٨٩ تم نظر الدعوى واعلان تقرير هيئة المفوضين ، والذى تتضمن الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال . والحكم بانعدام قرار تشكيل الهيئة ، واعتباره كان لم يكن . والزام وزارة الاقتصاد بتنفيذ الحكم الصادر فى الشق العاجل ، والشق الموضوعى بمسودته ، وبدون اعلان .

إعداد :

طلعت الطرابيشى

وبناء على تقرير هيئة مفوضى مجلس الدولة تقرر حجز الدعوى للحكم يوم ١٧ ابريل الحالى . ليكون نهائيا ، وملزما للجميع .

عدم دستورية قانون تلقى الأموال

واستكمالا للموقف القانونى ضد المخالفات التى شابت تشكيلات هيئة سوق المال ، وبعض مواد قانون شركات تلقى الاموال استمر الدكتور شوقى السيد فى اجراءات لتصويب هذه الاخطاء القانونية فرفع دعوى بالطعن على القانون وبناء على مذكرة الدعوى اصدرت محكمة شمال القاهرة حكما فى الدعوى بعدم دستورية قانون تلقى الاموال واسست المحكمة عدم الدستورية على ان مجلس الشعب الذى صدق على القانون غير دستورى . وبالتالى عدم دستورية جميع ماصدر عنه من قوانين . واكدت المحكمة فى حكمها ان السلطة التنفيذية اعتدت على احكام القضاء .

بدايات فكرة الطعن

ترجع بدايات فكرة الطعن على تشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال الى وجود شبهات حول بعض الاسماء التى يضمها التشكيل الاخير لمجلس الادارة . وكان لوجودهم فى عضوية المجلس تاثير واضح على القرارات الصادرة من الهيئة ضد بعض شركات توظيف الاموال .

وامسك الدكتور شوقى السيد باول خيط . وبدا بمطالعة نصوص قانون انشاء الهيئة وقرار تشكيل مجلس الادارة ثم قانون تلقى الاموال ١٤٦ لسنة ٨٨ . خلصت القراءة الى ان قرار تشكيل مجلس الادارة مخالف للقرار الجمهورى الصادر بشان انشاء الهيئة ، وتحديد مجالات عملها واختصاصاتها . ومخالفة القرار الوزارى لبعض القوانين الاخرى منها قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ .

ويتضمن القرار الجمهورى بانشاء هيئة سوق المال رقم ٥٢٠ لسنة ٧٩ ، ١٠

محكمة شمال القاهرة تقرر عدم دستورية قانون تلقى الأموال

مواد ، تهدف الى تنظيم وتعزيز عمل سوق المال ، وتشجيع ايجاد وسطاء مؤهلين فى مجال الاوراق المالية ، واعداد الدراسات والاقتراحات لمختلف الأجهزة الحكومية . كما تشمل المواد كيفية تشكيل الهيئة بما يتناسب مع المسئوليات المخولة لها . بدءا من التاسيس والرقابة وانتهاء بالتفتيش والجزاءات .

وتنص المادة " السادسة " من قرار انشاء الهيئة على ان يتكون تشكيل مجلس الادارة من رئيس الهيئة ، ونائبه ، وسبعة اعضاء ، ثلاثة منهم يمثلون الاجهزة الحكومية المعنية ، واربعة يمثلون القطاع العام . يختارهم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى .

وبمطالعة قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٦ لسنة ٨٨ بشان تشكيل مجلس الادارة . وجد انه يتضمن طبقا للقرار الوزارى الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال رئيسا ، ونائب رئيس الهيئة نائبا للرئيس . ويمثل الاعضاء الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى ، ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للتامين ، ورئيس مجلس ادارة بنك مصر ، ورئيس لجنة بورصة الاوراق المالية بالقاهرة ، ورئيس مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية ، والمحاسب القانونى حازم زكى حسن ممثلا عن جمعية رجال الاعمال ونائب رئيس مجلس ادارة بنك هونج كونج .

وبذلك يكون التشكيل مخالفا لقرار انشاء الهيئة والذى يتطلب وجود ثلاثة اعضاء يمثلون الاجهزة الحكومية فى حين ان قرار وزير الاقتصاد يتضمن وجود عضو واحد فقط يمثل الاجهزة الحكومية ممثلا فى محافظ البنك المركزى . اما البنوك الوطنية فهى لاتمثل الاجهزة الحكومية وكذلك ممثل بورصة الاوراق المالية .

كما ان قرار الانشاء ينص على وجود ٤ اعضاء يمثلون القطاع العام فى حين نجد التشكيل يضم جميع اعضائه من القطاع الخاص . بالاضافة الى وجود مخالفة اخرى ، تتمثل فى وجود محاسب قانونى .

يحظر عليه قانون نقابة التجاريين فى مادته " ٤٦ " من قانون النقابة رقم ٤٠ لسنة ٧٢ ، والمادة ٢٩ من اللائحة

الداخلية ان يخرج او ينقص او يراقب او ينتقد او يندد باعمال زملائه الذين باشروا العمل قبله .

ويتضح من ذلك ان جميع الاعمال التى

عرضت على مجلس ادارة الهيئة من المحاسبين العاملين كمراقبين ماليين بشركات توظيف الاموال والمحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة أعمال الشركات سابقة على قرار تشكيل مجلس ادارة الهيئة الذى يضم فى عضويته محاسبا قانونيا .

اعتراضات اصحاب الشركات

كما اعترض بعض اصحاب الشركات على هذا التشكيل نتيجة تضررهم من احد الاشخاص الذين يضمهم تشكيل مجلس الادارة وهو تحديدا المحاسب القانونى ، لعمله كمراقب مالى فى بعض شركات التوظيف ، واستقالته منها لخلافات شخصية قبل صدور القانون . وكان قد عرض عليهم خدماته قبل صدور القانون . وبعد صدور القانون تم اختياره من قبل جهاز المحاسبات ، باعتباره مكتب محاسبة وطنيا قطاعا خاصا ، لمراقبة ومراجعة اعمال هذه الشركات ، واعداد التقارير عنها . ولسوء حظ بعض الشركات وقع اختياره للشركات التى كان يعمل بها ثم اتضح بعد ذلك انه عضو فى مجلس ادارة الهيئة التى ستقرر مصير هذه الشركات بجانب انه يعمل مراجعا لحسابات بعض البنوك التى يشارك مسئولوها فى مجلس ادارة الهيئة .

توجيه اخطارات بالمخالفات

وفى محاولة لتصحيح هذه الاوضاع من الناحية القانونية قام المحامى بارسال اخطارين لكل من الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ، والدكتور فج النور رئيس هيئة سوق المال يتضمنان جميع الملاحظات ، والاعتراضات وذلك قبل اللجوء الى القضاء لرفع الدعوى القضائية ضدهما متضامنين .

وقد تضمنت صيغة الاخطارين طلب بعض المحاسبين باتخاذ الاجراءات القانونية ضد القرار الصادر بتشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال ، والمتضمن تعيين حازم حسن المحاسب القانونى من ذوى المكاتب المهنية عضوا بالمجلس ، حيث نصبه تمثيله بالمجلس رقيبا على اعمال زملائه المحاسبين ، وخوله سلطة مراقبة اعمالهم وهو امر منحه ميزة عليهم ، دون ان يمتاز عنهم وقد ظهر ذلك

بصدور قرارات مجلس الادارة برفض توفيق اوضاع ٩٣ شركة من الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال ومناقشة ميزانيات تلك الشركات ، وتقارير زملائه المحاسبين عن اعمال هذه الشركات .

المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

الريان

يورط الشيخ الشعراوي

نجح احمد الريان ، بمهارة ، ومن داخل سجنه ، في توريط فضيلة الشيخ متولى الشعراوى !

فقد استجاب فضيلة الشيخ لطلب اصغر ابناء الريان للتدخل والتوسط لدى النيابة والحكومة لإقرار حل سلمى لمشكلته بدلاً من المحاكمة .. ولكن بعد المشاورات المكثفة التى اجراها الشيخ اعتذر احمد الريان عن منحه توكيلا لإدارة الشركة ، واصر على ضرورة الإفراج عنه قبل بحث اى مقترحات لتسوية الأزمة سلميا ، وهو الأمر الذى يهدد بفشل مسعى الشيخ ، لأن الإفراج عنه ليس في يد النيابة بل في يد القضاء .

والمثير ان احمد الريان ورط الشيخ متولى الشعراوى مع سبق الإصرار والترصد .. فهو الذى طلب اصلاً تدخله ووساطته في المشكلة لايجاد حل سلمى لها .. حينما ارسل له مع احد افراد اسرته يطلب زيارته له في السجن هو والدكتور عبدالصبور شاهين احد المدافعين بحماس عن آل الريان ، ليناقشهما في مقترحات جديدة لتحريك الجمود في قضيته وحلها !

ووافق فضيلة الشيخ على الزيارة وعلى الوساطة ، رغم علمه بصعوبة المهمة ، نظراً لإخفاق كل محاولات الحل السلمى طوال العامين الماضيين وخاصة ان احمد الريان رفض الإفصاح عن حجم امواله في الخارج واماكنها ، بل سحب اعترافه السابق بان له اصلاً اموالا يعتد بها في الخارج ! وكل ما حوله خلال العامين الماضيين ٤٠ الف دولار فقط ! وحتى عندما طلب منه وكيله في الخارج بوب ووكر إرسال طلب مكتوب إليه ليحول له مائة مليون دولار رفض ارسال هذا الطلب إلا إذا تم الافراج عنه اولا .. كذلك رفض ايضاً الكشف عن المكان الذى اخفى فيه ما يملكه .

مقترحات الحل السلمى

ومع ذلك فقد استجاب الشيخ متولى الشعراوى لدعوة احمد الريان لانه كان يحدوه امل في تخفيف آلام اسرة الريان ، وآلام ١٨٠٠ اسرة اودعت اموالها لدى الريان واضناهم الانتظار لاسترداد هذه الأموال .. وكل الذى اشترطه فضيلة الشيخ هو موافقة الحكومة فقط على تدخله ، وهو ما لم تحجبه عنه هى الاخرى .

وبعد زيارة امتدت لثلاث ساعات في السجن لاحمد الريان قام بها الشيخ متولى الشعراوى ومعه الدكتور عبدالصبور شاهين ، اسفرت المفاوضات عن مجموعة من المقترحات تقدم بها الاثنان في ٢٢ مارس الماضى إلى النائب العام لحل المشكلة سلميا .. وكانت اهم هذه المقترحات .

● الإفراج المؤقت عن احمد الريان من السجن لمدة ستة شهور يدير فيها اعمال شركته ، مع القبول بعدم إغلاق ملف القضايا المقامة ضده .

● واستعداد الشيخ الشعراوى والدكتور شاهين لدخول السجن كرهائن بدلاً من احمد الريان خلال فترة الإفراج المؤقت عنه .

● إعادة مائة مليون جنيه من الخارج خلال هذه الفترة لتشغيل محلات الذهب ، واستكمال تشطيب المساكن التى بناها الريان لبيعها للدارسين العرب وتشغيل بعض المشروعات .

● التصرف في الأصول غير المنتجة للشركة بالبيع لتخفيض عدد المودعين ، او دفع قدر من الودائع عينا ، كما فعلت شركات اخرى لتوظيف الأموال .

● تقديم تسهيلات من الدولة للشركة حتى تتمكن من الوقوف على قدميها مثل تيسير إجراءات التراخيص ودفع بعض المؤسسات لدفع الديون المستحقة عليها للشركة مثل المؤسسات الصحفية .

عرض هزيل

وهكذا تمخضت مفاوضات الثلاث ساعات في طرة عن إقناع الريان بتحويل مائة مليون جنيه (٣٠ مليون دولار) فقط من الخارج ، مقابل الإفراج عنه ، وتنازل الدولة عن ديونه لها وايضاً تقديم كل المساعدات الممكنة له .

وهذا العرض يعد بالمقارنة لعروض الريان الاخرى هزيلاً للغاية .. فمنذ شهور قليلة فقط عرض احمد الريان الحصول على نحو ١٢٠ مليون دولار من وكيله في الخارج والإفراج عنه لمدة (٤٥) يوما فقط .. وقبل عامين عرض

تحويل ٤٤٠ مليون دولار من الخارج مقابل مد الفترة المسموحة له قانونا لتقديم الأوراق الخاصة بتوفيق أوضاع شركته .. وكلها عروض تراجع عنها فيما بعد بالطبع !

ومع ذلك لم ترفض النيابة مناقشة العرض الجديد الذى تمخضت عنه وساطة الشيخ الشعراوى مع الريان .. وانتهت المناقشة إلى عدم قدرة النيابة على الافراج عن احمد الريان لأنه محكوم عليه بالسجن عشر سنوات باحكام قضائية ، وهو نفس الامر بالنسبة لشقيقه ، وإن كانت مدة عقوبته قد قاربت على الانتهاء .. وابدت النيابة استعدادا للإفراج عن والده فقط إذا ما نجحت الوساطة الجديدة .

اما بالنسبة لدخول الشيخ الشعراوى وعبدالصبور شاهين السجن كرهائن بدلاً من احمد الريان فلم تناقشه النيابة معهما لعدم قانونية الامر ولأنه مجرد اقتراح عاطفى فقط مقصود به تعزيز طلب إخلاء سبيل احمد الريان .

ولم تعترض النيابة على المقترحات الاخرى ، بما فيها بيع اصول الشركة غير المنتجة ، ولكنها اقترحت ان يقوم احمد الريان بتحرير توكيل للشيخ متولى الشعراوى للإشراف على تنفيذ هذه المقترحات .. ووافق بالفعل فضيلة الشيخ هو والدكتور عبدالصبور شاهين على هذا الاقتراح .

الريان خذل الشيخ

ولكن احمد الريان خذل فضيلة الشيخ ، ورفض الموافقة على منحه التوكيل المقترح ، بحجة انه يشفق عليه (من عبء المعاملات الخارجية) .. ورغم ان احمد الريان نفسه كان قد بادر بتقديم عرض مماثل للشيخ الشعراوى منذ عامين ، قبل دخوله السجن ، ولكن فضيلة الشيخ هو الذى رفض وقتها ان يحرر الريان له توكيلاً ، واقترح عليه تحرير التوكيل باسم وزير الاقتصاد ، ومحافظ البنك المركزى ورئيس هيئة سوق المال ، وهو ما رفضه الثلاثة فى حينه .

واصر الريان خلال مشاوراته مع الشيخ الشعراوى على ضرورة الإفراج عنه اولا ، وعدم الاكتفاء بالإفراج عن والده او شقيقه .

ومع ذلك لم ينفض فضيلة الشيخ يده من الوساطة ، بل استمر فيها ، وتقدم هو والدكتور عبدالصبور شاهين بمقترحات جديدة منذ عشرة ايام للنيابة ، بعد ان اعتذر كتابة عن قبول التوكيل المقترح من الريان لتحفظ محبيه والمحافظين على صحته .

وتتضمن قائمة هذه المقترحات كل المقترحات السابقة ، بعد تعديل الاقتراح الخاص بالإفراج عن احمد الريان إلى اقتراح جديد يقضى بوقف كل الدعاوى القضائية المقامة ضده حتى يتم احد امرين إما قبول النقض فى الاحكام القضائية التى صدرت ضده او صدور عفو جمهورى عنه ! وخلال ذلك يتم الإفراج عن والده توفيق وشقيقه محمد ليشارك احدهما فى مجلس الإدارة الجديد للشركة الذى اقترح تشكيله من ممثلين للنيابة والمودعين واسرة الريان .

وشملت القائمة ايضاً طلب مزيد من التسهيلات تقدمها الدولة للشركة مثل الإعفاء من الضرائب والتامينات .

طلب النيابة

ورغم رفض احمد الريان تحرير التوكيل للشيخ الشعراوى استمرت النيابة فى المفاوضات معه ، وابدت مرونة كبيرة بالموافقة على الاقتراحات الخاصة بإعادة تشكيل مجلس الإدارة ، والإفراج عن والد الإخوة الريان ، وايضاً تقديم التسهيلات الممكنة لمجلس الإدارة الجديد لتشغيل مشروعات الشركة وبيع بعض اصولها غير المنتجة .

كل الذى طلبته النيابة فقط هو ان يتولى الشيخ متولى الشعراوى رئاسة مجلس الإدارة الجديد ليشرف على تنفيذ المقترحات الخاصة بتنشيط الشركة ورد اموال المودعين . كما تحفظت على اقتراح وقف الدعاوى القضائية المقامة ضد احمد الريان واقترحت تاجيلها مؤقتا حتى تثبت جديته فى تدبير السيولة المالية اللازمة لتشغيل مشروعات الشركة ورد اموال المودعين .

ولكن ذلك لم يضع نهاية لورطة الشيخ الشعراوى التى وضعه فيها احمد الريان .. فكلاهما رفض اقتراح النيابة بان يراس فضيلة الشيخ مجلس الإدارة الجديد .. بل إن احمد الريان ابدى تحفظه على المقترحات الجديدة للشيخ الشعراوى لانها لا تتضمن اقتراحا صريحا بالإفراج (المؤقت) عنه .. وسارع بطلب تحويل القضية إلى المدعى الاشتراكى اسوة بشركات اخرى لتوظيف الاموال !

وحتى لو وافق احمد الريان على تولى الشيخ الشعراوى رئاسة الشركة اشك ان ينهى ذلك ورطة فضيلة الشيخ .. بل لعله زادها .. لان كل ما وعد به الريان هو الحصول على مليونى جنيه شهريا ربما من إعادة تشغيل محلات الذهب وتشطيب مساكن الدارسين العرب ، وبالطبع فإن ذلك يعنى سداد اموال المودعين على ٧٦ سنة كاملة !

وربما زادت الورطة اكثر واكثر لو غامرت الدولة وافرجت عن احمد الريان ثم هرب للخارج او الداخل .. وقتها سيتركز غضب المودعين على فضيلة الشيخ .. ولن يقلل من هذا الغضب ان الناس سوف يلومون الحكومة لانها استجابت لطلبه تقديراً لشخصه ! ■

عبدالقادر شهيب

مناورة جديدة للريان للحصول على ١٠٠ مليون جنيه

كتب إبراهيم خليل :

من المنتظر ان يتم الإفراج عن محمد الريان في اوائل الشهر القادم بعد انقضاء فترة العقوبة التى قضاها في السجن لمدة سنتين في قضية بيع فول التدميس قبل تسعيره من وزارة التموين .

تجرى الآن مفاوضات بين الشيخ الشعراوى ومكتب النائب العام ليقوم محمد الريان بتشغيل محلات الذهب والتصرف في بعض ممتلكات الريان تمهيدا للدعوة لعقد جمعية عمومية للشركة ينتخب خلالها مجلس إدارة جديد للإشراف على كافة مشاريع الشركة سواء في التشغيل او البيع ويحاول احمد الريان جاهدا الآن عن طريق لجنة العلماء إيجاد مخرج له للخروج من السجن باى حجة لإجراء مفاوضات مع عدد من بيوت المال في السعودية او امريكا او لندن لإقراضه ١٠٠ مليون جنيه لبدء تشغيل مشروعاته وتسديد جزء منها لصغار المودعين وانقسم الرأى في مكتب النائب العام ولجنة الشئون المالية بخصوص هذا العرض مما ادى إلى انهم طلبوا من الشيخ الشعراوى مهلة من الوقت لدراسة هذا العرض حتى اثناء نظر القضية التى ستبدأ في ٢١ ابريل من هذا الشهر وعلمت روز اليوسف انه تجرى الآن اتصالات جدية بين لجنة العلماء .. وعدد من اصحاب الملايين العرب للتدخل في حل مشكلة مودعى الريان على اساس تشغيل المشروعات بالإقراض بدون فوائد ولكن لم تصل هذه الاتصالات إلى نتائج محددة بعد . ■

مليار و ٣٤٠ مليون جنيه قيمة ممتلكات الريان فى مصر !

اعدت احدى الجهات الرسمية كشوفا بممتلكات الريان كاصول ثابتة فى مصر من اراض ومصانع ومنشآت ومعارض ومنافذ للبيع وفيلات وقصور ومقار للشركات ومشاركات ومخازن ومزارع ومشروعات تحت الانشاء واراض زراعية قدرت قيمة هذه الممتلكات بمليار و ٣٣٩ مليونا و ٦٠٠ الف جنيه .

تتضمن هذه الممتلكات :

- اراضى معدة للبناء وصادر لبعضها تراخيص بناء مساحتها ٣ ملايين متر مربع يبلغ سعرها ٣٩٨ مليونا و ٦٠٠ الف جنيه .
- مصانع طوب وبلاط ومفروشات وملابس ولحوم واعلاف وطيور وبلاستيك وصناعات متعددة ومحطات خدمة ومطابع .. قيمتها ١٩٠ مليون جنيه .
- مساحات مقام عليها مبانٍ لاغراض تجارية وادارية وسكنية قيمتها حوالى ٧٦ مليون جنيه .
- معارض ومنافذ بيع للذهب واللحوم والمطاعم والمخابز والتراث قيمتها ٩٤,٥ مليون جنيه .
- ١٩ فيلا و ٥ قصور و ٥ مقار للشركات بالاضافة الى المشاركات فى مزارع الاسماك والدواجن والمصانع والبنوك والشركات والفنادق ويبلغ اجمالى قيمتها ٢٣٤ مليون جنيه .
- مخازن ومزارع ومشروعات تحت الانشاء قيمتها ٧٠ مليون جنيه .
- عقود مدفوعة وديون على الغير واموال سائلة قيمتها ١٦٠ مليون جنيه .
- اراضى زراعية وصوب فى ٥ مدن على مساحة ٦٨٥٠ فدانا قيمتها ١١٦,٥ مليون جنيه .

خطوط فاصلة

الحمد لله .. لقد اطمأنيت تماماً إلى أن النيابة العامة لن تقبل عرض الشيخ متولى الشعراوى بالافراج عن الريان .. على عواهنه ..!!

طبعا .. النيابة العامة حريصة على رد أموال المودعين .. لكنها – فى نفس الوقت – لابد أن تأخذ حذرها من الوقوع .. فى فخ ، أو كمين ..!!

لقد طالب الشيخ الشعراوى بالافراج عن الريان .. وقال إنه على استعداد لتقديم نفسه رهينة .. إذا لم يرد الأموال خلال عام ..!!

وهكذا .. تثور عدة أسئلة مهمة :

● لو فرض وحدثت ظروف قاهرة – لا قدر الله – ولم يتحقق عهد ، أو وعد الشيخ الشعراوى .. فماذا يمكن أن يحدث ..؟؟

● إن شخصية الريان الصغير .. تؤكد أنه على استعداد لأن يفعل أى شىء . طالما يوصله إلى غايته .. فكيف يكون الوضع لو أخل هو نفسه .. بالتزامه مع الشيخ الشعراوى ..؟؟

● إن شريك الشيخ الشعراوى فى العرض الجديد .. شخصية ليست بعيدة عن مستوى الشبهات .. من حيث علاقاتها بالريان .. حيث عمل صاحبها مستشارا له فترة طويلة .. وكان أول من يخطب فى الناس .. لحثهم على إيداع أموالهم عنده .. بينما يعرف مقدما أن هذه الأموال .. تستخدم فى غير طريقها « الشرعى » ..!!

إننى على يقين .. أن كل هذه التساؤلات أمام فكر النيابة العامة .. لهذا .. فهى لن « تتطوع » باصدار أى قرار .. إلا إذا اقتنعت اقتناعاً بالغا من جدوى الاجابات عنها .

● ● ●

ويبدو أن الشيخ متولى الشعراوى تصور .. أن النيابة العامة ، أو المدعى الاشتراكي يتعاملان مع الموضوع « بالعاطفة » .. وليس بالقانون .. فرأى أن يمد مساعيه .. عسى أن يستفيد منها .. صديقه ، وابن صديقه .. طارق أبو حسين .. صاحب شركة « الهدي مصر » .. الذي سبق أن رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها ..!!

وهنا .. يصبح من الضرورى .. اعادة النظر فى عروض الشيخ ، والدكتور من جديد .. لأن شبهة المصلحة الآن قد بدت واضحة .. « فالدكتور » مستشار الريان .. « والشيخ » صديق أبو حسين ..!!

● ● ●

على أى حال .. فليطمئن المودعون إلى أن أموالهم – مهما طال الزمن – فى يد أمينة .. ورجاؤنا لهم .. ألا ينساقوا وراء مظاهر قد تضر أكثر مما تنفع .. وأن يعلموا جيدا .. أن الدولة لها مقوماتها الأساسية .. وليس من البساطة بمكان الاعتماد على فرد ، أو فردين لحل مشكلة متشعبة الجذور .. مثل « توظيف الأموال » ..!!

■ ■ ■

صديقى .. وزميلى ابراهيم نافع

تصور البعض خطأ .. أن نقيب صحفيى « الأمس » الذى قصدته فى كلمتى يوم السبت الماضى .. هو الزميل والصديق ابراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام .

ونسى هؤلاء .. أن ابراهيم نافع قد نال تقدير ، واحترام كل الزملاء – على اختلاف اتجاهاتهم ، وانتماءاتهم – طوال الأربع سنوات التى أمضاها نقيبا للصحفيين .. ولم يحدث طبعا أن طاردته إحدى الزميلات حتى خارج مبنى النقابة ، وأغلقت دونه الباب ..!

وأنا لا أعرف على أى أساس بنيت تلك التصورات .. فلقد ذكرت فى المقال عبارة تقول : « هذا هو الفرق بين نقيب ، ونقيب .. نقيب اليوم الذى يقف بجانب العضو ، ويسانده .. ونقيب الأمس الذى يضرب بكل التقاليد الصحفية عرض الحائط » .

وحتى تصبح الأمور أكثر إيضاحاً .. ولا تحتمل أدنى تأويل .. أعيد صياغة العبارة لتكون : « هذا هو الفرق بين نقيب اليوم .. ونقيب أول أمس » ..!!

رفض مقترحات « الريان » للافراج عنه

اعتذار الشيخ الشعراوى عن عدم تمكنه من ادارة الاموال

علم مندوب « الاهرام » ان نوايا اللجنة المشكلة لدراسة مقترحات الريان للافراج عنه ، تتجه الى رفضها جملة وتفصيلا ، وان فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قد اعتذر عن عدم مقدرته على ادارة الاموال ، وذلك بعد مقابلته للمستشار جمال شومان النائب العام حيث تفهم منه الوضع كاملا عن عدم امكانية ادارة الاموال وتحمل مسئولية رد الاموال للمودعين .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة الى محمد عياد مندوب « الاهرام » بان الريان يحاول تضليل الراى العام عن اهم مطلب طلبته منه النيابة العامة على لسان النائب العام الذى ناشده الافصاح عن مكان الاموال المهربة فى الخارج ، والعمل على اعادتها لاصحابها مقابل الافراج عنه وحفظ القضية .

واضاف المصدر المسئول ان هذه المناورة سبقتها عدة مناورات حيث اقحم الريان اسم فضيلة الشيخ الغزالى والدكتور عبد الصبور شاهين قبل ان تحال القضية الى المحاكمة وباءت هذه المحاولة بالفشل لعدم جدية عرض الريان .

واضاف المصدر انه فى اولى جلسات المحاكمة فى بداية مارس الماضى طلب الريان الافراج عنه ليتسنى له انهاء المشكلة سلميا ، ولم تستجب له المحكمة .

وقال المصدر ان النيابة العامة وهى الحريصة والامينة على صالح واموال المودعين لم تدخر وسعا للتفاهم مع احمد الريان حيث امر النائب العام بوضع تليفون دولى فى زنزانة احمد الريان لكى يتصل بالخارج ويحضر الاموال المهربة .. الا ان النيابة اكتشفت ان معظم المكالمات كانت مع اصدقائه فى الخارج .

وصرح مصدر مسئول من اللجنة التى تدرس المقترحات المقدمة من الريان والتى يراسها المستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد بان اللجنة ستنتهى هذه الدراسة بعد ايام وستعلن الاسباب الكاملة لرفض هذه المقترحات .

واضاف المصدر ان حجم اموال المودعين لدى الريان ١,٨ مليار جنيه وان اقتراح احمد الريان يقضى باحضار ١٠٠ مليون جنيه بعد الافراج عنه لتشغيل محلات الذهب على ان يتعهد باحضار ١٠٠ مليون جنيه كل ٦ شهور وبالحساب البسيط وحتى نصل الى رقم ايداعات المودعين ١,٨ مليار جنيه سنحتاج الى اكثر من ١٠ سنوات لاسترداد هذه المبالغ .

المصدر : المساء

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعون فى شركات الأموال :

إسترداد أموالنا فى صور عينية أفضل .. من ضياعها للأبد

المدعى الاشتراكى : أطمئنوا .. فلوسكم تعود اليكم

كتبت – لبيبة شاهين :

أعلن المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مدير مكتب التحقيق والادعاء بجهاز المدعى الاشتراكى .. ان الجهاز سيقوم بعد انتهاء مهلة رد أموال المودعين فى ٩ يونيو القادم بتقييم ودراسة موقف كل شركة من الشركات الست على حدة من حيث عدد المودعين وحجم الايداعات المطلوب ردها وجملة المبالغ التى ردتها الشركات للمودعين واسباب التعثر فى عمليات رد الأموال ..

ودراسة ما إذا كانت هذه الاسباب خارجة عن ارادة هذه الشركات أم ناتجة عن تعنت أصحابها وسوف يعرض هذا التقييم على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى ، وعلى ضوئه سيكون فى اتخاذ القرار الخاص بمصير هذه الشركات .

ومن ناحية أخرى اثار المودعون بشركة الهدى مصر – اكبر الشركات الست – العديد من المشاكل التى تواجههم فى الحصول على ايداعاتهم بصورة عينية وانتقدوا هذا الاسلوب وقالوا انهم اضطروا للقبول به خوفا من عدم الحصول على أى شىء من ايداعاتهم – حسب قول المسئولين بالشركة لهم – والذين ضربوا لهم مثلا بشركة الريان ..

تتلخص هذه المشاكل والانتقادات التى جاءت على لسان العديد من المودعين الذين وقفوا فى طوابير طويلة أمام مكاتب مساعدى المدعى الاشتراكى الذين يعملون بعد الافطار حتى السحور ..

● أن المودعين لا يعرفون التقييم الحقيقى لأسعار السلع والأصول المعروضة عليهم ويعتقدون أن الاسعار التى حددتها شركة الهدى مصر مبالغ فيها ولاتمثل الحقيقة وخاصة الأراضى وثلاجات الخضار والبواخر السياحية .. ويطلبون تدخل الجهاز فى تثمين هذه الاصول ..

● أن المودعين لا يعرفون البديل الآخر أمامهم اذا رفضوا الحصول على ايداعاتهم فى صورة عينية ويطلبون تحديد موقف جهاز المدعى الاشتراكى منهم فى حالة رفضهم وهل يضمن لهم الحصول على أموالهم . شيك نقدى ..؟

● خصم أرباح عام ١٩٨٨ من أساس الايداعات ورغم هذه المشاكل والانتقادات يقولون انهم مضطرون لقبول اى شىء ويأتى طريقة خوفا من ضياع حقوقهم ..

رد الجهاز

المستشار عبد المعز أحمد المسئول الأول عن التحقيقات مع هذه الشركات يرد على هذه المشاكل ويقول

● أولا : أصحاب هذه الشركات لم يمنعوا من التصرف فى أصولها ولذلك فليس لنا أى علاقة الآن بتقدير اثمان هذه الأصول .. وأى مودع لا يقبل هذه الأسعار ولا يقبل هذا الاسلوب فى الرد يرفضه بوضوح وينتظر تصرف جهاز المدعى الاشتراكى بعد انتهاء المهلة وسيحصل على حقه ..

ويضيف أن اسلوب الرد العينى وافقنا عليه بعد بحث قانونى يقوم على أن اصحاب هذه الشركات لهم فرصة للرد حتى ٩ يونيو القادم فلماذا نحرمهم من حقهم ..

وقال أن هناك لجنة برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تضم فى عضويتها مجموعة الوزراء والنائب العام والمدعى الاشتراكى تتابع خطوات رد هذه الأموال وتقترح علينا خطوات الرد .

قال أن الجهاز قد ساعد الشركات فى ازالة اسباب تعثرها فى رد الأموال حتى انتظمت جميع الشركات فى الرد والتزمت بالبرامج المخصصة لذلك ..

وعن خصم ارباح عام ١٩٨٨ يقول طارق ابو حسين صاحب شركة الهدى مصر .. اننا خصمنا هذه الارباح لاننا لم نعمل ميزانية لهذا العام ولاننا توقفنا عن العمل كما أن الشركات التى وفقت اوضاعها مثل السعد والشريف خصمت ارباح هذا العام ايضا ..

وقال أن المودعين قبلوا هذا الاسلوب فى رد أموالهم لانهم فى النهاية يحصلون على حقوقهم ..

في اليوم الاول لصرف صكوك الشريف:

الخزينة تغلق ابوابها الثانية عشرة ظهرا
المودعون يتساءلون اين ارباح ٨٨ و٨٩ ..

كتب ـ اسماعيل بدر

بدأ امس صرف الكوبون الاول لاصحاب صكوك الاستثمار في شركة الشريف للتنمية الاقتصادية شكا اصحاب الصكوك من المعاملة السيئة من موظفي الشركة .

ولاحظت الجمهورية عودة معظم المودعين بدون صرف نظرا لان خزينة الشركة التي تصرف الكوبونات تغلق ابوابها في الثانية عشرة ظهرا فقط .

تساءل جميع المودعين عن ارباح ودائعهم لدى الشركة فلم يجدوا من يرد على تساؤلاتهم ولم يتضح حتى الان مصير ارباح صكوكهم بالرغم من ان الشركة وفقت اوضاعها منذ اكثر من ٣ شهور وحتى الان لم تنته من اعداد الميزانية الافتتاحية والتي على ضوئها يتحدد حجم الارباح او الخسائر للمودعين .

وتساءل بعض المودعين عن صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي ورد المسئولون بالشركة بانه لم يتم البت فيها حتى الان وسيتم اتخاذ القرار بشأنها بعد صرف الدفعة الاولى من كوبونات الصكوك بالجنيه المصري .

اين الارباح .. !

وتقول نادية سابق مودعة لمبلغ ٥ الاف جنيه وقامت بسحب ٤ الاف جنيه خلال الفترة الماضية وباقي لها مبلغ الف جنيه وجاءت لتصرف اول كوبون لها بمبلغ ٤٥٥ جنيها لكنها تريد معرفة حجم ارباح ودائعها ومتى يتم الصرف وخاصة خلال عامي ٨٨ و٨٩ .

ويقول محمد حلمي مفتش بالسياحة انه جاء ليصرف اول كوبون له بمبلغ ٧٠٠ جنيه ولكن وجد الخزينة قد اغلقت بالرغم انه حضر الساعة الثانية عشرة والربع ظهرا لانه قد استأذن من عمله ليصرف هذا الكوبون ولكن المسئول بالشركة اعطاه موعدا لصرفها اليوم وقال انه سيأتي اليوم لصرفها ولكن ذلك سيؤدي الى تعطيله يوما اخر .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٠

النائب العام مازال يدرس



جمال شومان

مقترحات رد أموال المودعين بشركات الريان

نفت مصادر قضائية عليا ما نشرته بعض الصحف الحكومية امس الاول بشان رفض مقترحات احمد توفيق عبدالفتاح لتسوية ديون المودعين بشركات الريان لتوظيف الاموال. اكدت المصادر ان المستشار جمال شومان النائب العام لم يرفض المقترحات التى قدمتها اليه اللجنة المشكلة من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين وممدوح الوسيمى محامى احمد توفيق. كما اكدت المصادر استمرار اللجنة التى شكلها النائب العام برئاسة المستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد وبعضوية المستشارين ساهر درويش وحسن الشربينى واحمد ادريس رئيس النيابة، فى دراسة المقترحات التفصيلية لكيفية اعادة تشغيل محال الذهب والماكولات وبعض مصانع الريان. كما تبحث اللجنة المرحلة الاولى من برنامج رد اموال صغار المودعين. ومن المنتظر ان تقدم اللجنة تقريرا نهائيا خلال هذا الاسبوع الى النائب العام لعرضه على الرئيس مبارك للتصرف فى القضية.

وعلمت «الوفد» ان فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى لم يعتذر عن عدم رئاسة مجلس الادارة الجديد لشركات «الريان»، وطلب ان يقوم احمد توفيق بتوكيل رئيس وجميع اعضاء المجلس. واكدت مصادر مطلعة ان احمد توفيق لم يطلب الخروج من السجن، حسب مزاعم احدى الصحف الحكومية، وطلب الافراج عن والده وشقيقه لادارة محال الذهب والماكولات مع مجلس الادارة الجديد واستمراره داخل السجن حتى الانتهاء من سداد معظم الديون. واشارت المصادر الى ان مجلس الادارة المقترح يضم ممثلين عن المودعين والنيابة العامة ومحامى احمد توفيق واحد افراد اسرة «الريان»

٦ شركات توظيف ترد أموال المودعين قبل ٩ يونيو

الشهر القادم .. الانتهاء من تحقيق ديون الشركات وسماع أقوال المودعين

كتب حمدى شفيق :

يواصل جهاز المدعى العام الاشتراكي تحقيق ديون ٦ شركات لتوظيف الأموال وسماع اقوال المودعين بها . قرر المستشار عبدالسلام حامد المدعى الاشتراكى الاستعانة بمستشارى ادارة التحفظ والحراسات للمشاركة في انجاز التحقيقات مع المودعين . ومن المنتظر الانتهاء منها في اوائل مايو القادم . اكدت مصادر مطلعة قدرة ٤ شركات على رد باقى ودائع المواطنين لديها قبل يوم ٩ يونيو القادم ، وهو الموعد الذى حدده قانون تلقى الاموال الجديد لانتهاء فترة رد الودائع . واضافت انه تجرى حاليا محاولات لتمكين شركتين اخريين من تسوية الديون نقدا او عينا قبل انتهاء المهلة المحددة . واكدت المصادر ان ٤ شركات تسير بجدية حتى الان طبقا للجداول الزمنية لرد الاموال التى تقدمت بها [illegible] المدعى الاشتراكى ، وهى شركات الهدى مصر و[illegible] والزهراء للاعلام العربى وبدر للاستثمار . ومن المتوقع [illegible] تسدد الشركات المذكورة ٦٠٠ مليون جنيه قبل ٩ [illegible] القادم . يباشر التحقيق مجموعة كبيرة من مساعدى [illegible] الاشتراكى وهم : المستشارون محمود ابوالعلا و[illegible] الشربيني وعبدالحميد ثابت واحمد المقد وزكريا [illegible] ومحمد عبدالفتاح شاهين واسامة سرايا وهشام [illegible] وعبدالمعز ابراهيم و١٢ قاضيا ورئيسا للمحكمة من [illegible] المدعي الاشتراكى بادارات التحقيق والادعاء و[illegible] وادارة الاموال .

شركات توظيف وشركات تسكين الاموال .. والمواجهـــة الجـــادة !!

لاشك ان الحكومة تعمل جاهدة على معالجة الاثار التى ترتبت عن شركات تلقى الاموال وتعمل باقصى طاقة على حفظ حقوق المودعين والالتزام بتنفيذ القانون ، وموقف الحكومة يعبر عن التزامها واحساسها بالمسئولية الوطنية ازاء قطاع كبير من المواطنين هم الاف المودعين الذين طال انتظارهم لحل مشكلة ودائعهم لدى هذه الشركات ، والتى كانت تمثل للغالبية منهم مصدر الدخل او العائد المنتظم الذى تعتمد عليه امور معيشتهم


رفعت المحجوب


عاطف صدقى


يسرى مصطفى

واذا كنا نقدر الدور الذى تقوم به الحكومة فى محاولة حل هذه المشكلة الخطيرة ، الا اننا نطالبها بالمتابعة الدقيقة لتنفيذ شركات تلقى الاموال لالتزاماتها برد الاموال للمودعين فى المواعيد المقررة وان تراعى فى تنفيذ قواعد رد الاموال للمودعين فى الشركات التى ستصفى اعمالها ، نسبة ماحصل عليه كل مودع من ارباح بحيث تكون هناك نسبة وتناسب فى رد الاموال ، وذلك فى حالة ما اذا كانت حصيلة التصفية اقل من حجم اموال المودعين ، ويمكن للحكومة وضع قواعد خاصة للتصفية يراعى فيها قواعد العدالة الاجتماعية ولو استلزم الامر اصدار تشريعات خاصة بذلك .

كما نؤكد على ما طالب به اعضاء مجلس الشعب فى مناقشاتهم لبرنامج الحكومة من ضرورة ان تسرع الحكومة بالعمل على استرداد الاموال المودعة فى الخارج من قبل شركات تلقى الاموال والاستناد الى قواعد الاتفاقيات الدولية فى هذا الشان ، اما بالنسبة للبلدان التى لايوجد فى قوانينها مواد للتحفظ على الاموال ، فيجب العمل على تشجيع هذه الدول على اعادة الاموال بسرعة استصدار حكم قضائى .

ونقول انه لابد من الاستفادة من درس ماساة شركات توظيف الاموال ، وتعقب مظاهر الخلل والتلاعب والانحراف وبترها لحظة ظهورها ، لان عدم ملاحقتها يعطيها من الشرعية الكثير ومن الثقة فى اعمالها الاكثر ، ويسهل من قدرتها على غش المواطنين والتدليس عليهم لان الكثيرين يفهمون صمت او تقاعس الاجهزة الحكومية على انه نوع من الموافقة والترحيب !!

ولاشك ان قضية توظيف الاموال قد اوضحت ان مدخرات المصريين لا تزال هائمة تبحث عن اوعية ادخارية سليمة ومجالات للاستثمار واضحة وامنة ، واذا كانت الحكومة قد اكدت الحرص على تنمية هذه المدخرات والاستفادة منها ، فان مجلس الشعب فى مناقشاته قد تقدم بمجموعة من المقترحات التى تدعم هذا الاتجاه ، وهى مقترحات جادة وهامة وتتضمن ضرورة فتح مجالات جديدة لاقامة مشروعات انتاجية حقيقية بجهود مشتركة من الدولة والقطاع الخاص لجذب المواطنين بجميع فئاتهم للاسهام بمدخراتهم فى مقابل الحصول على عائد مناسب . وضرورة زيادة العائد الذى تقدمه الاوعية الادخارية ليكون ذلك حافزا لاصحاب المدخرات ، وفى هذا السياق نقترح رفع اسعار الفائدة على المبالغ المودعة فى البنوك ، واذا كانت سندات التنمية الدولارية تمثل خطوة على الطريق الا انها مازالت خطوة واحدة على طريق طويل !

ولاشك ان فعالية اى علاج اقتصادى لايمكن ان تكتمل ان لم تكن مسبوقة بتنظيم لسوق المال وتطويره ، بما يتمشى مع التطورات المحلية والدولية الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى كل المؤسسات التى تعمل او يمكن ان تعمل فى سوق المال مع تحديد الاختصاصات لكل مؤسسة من هذه المؤسسات ووسائل انشائها وجهات الرقابة على انشطتها .

وننبه الى ان شركات توظيف الاموال ليست وحدها التى استنزفت ودائع المواطنين ، بل انه يوجد ماهو اخطر منها ، ويتمثل فى شركات (تسكين) الاموال التى استثمرت ازمة الاسكان ومعاناة المواطنين ، واخذت اموالهم تحت مسميات كثيرة ، جمعيات تعاونية احيانا ، وشركات اسكان احيانا اخرى ، والمسميات تختلف ولكن الهدف واحد هو استنزاف اموال المواطنين !! واذا كانت الدولة قد اهتمت بشركات توظيف الاموال وضحاياها فانها لابد ان تهتم ايضا بضحايا شركات التسكين !!

ولاشك ان المشكلة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، مازالت تتطلب مواجهة سريعة تضع فى اعتبارها مصالح الاف من المواطنين الابرياء الذين وقعوا ضحية لاعمال خداع او نصب استغلت احلامهم البسيطة فى مجرد معيشة امنة ومستقرة .

٣ شركات أموال ردت ٧ ملايين جنيه للمودعين بدون خصومات

كتب ـ احمد موسى :

انتهت ٣ شركات لتوظيف الاموال من رد ٧ ملايين و ٤٥٢ الف جنيه ، دون خصم ماحصل عليه المودعون من ارباح وتقوم حاليا بعض الشركات الاخرى بالانتهاء من كافة الاجراءات للبدء فى عملية رد الاموال طبقا للبرامج التى قدمتها لهيئة سوق المال .

وكان ضباط مباحث الاموال العامة بوزارة الداخلية قد واصلوا طوال الاسابيع الماضية باشراف اللواء عزت السنباطى مدير الادارة ونائبه اللواء يسرى البنا والعميد سامح ابو الليل مدير ادارة النقد والتهريب اعداد التقارير النهائية حول موقف جميع شركات توظيف الاموال .

اشارت التقارير الى ان ثلاث شركات قد ردت جميع الايداعات نقدا دون خصم اى جزء منها وهى شركات : مصر للكيماويات التى يملكها عامر عبد الجواد عفيفى ويبلغ عدد المودعين بها ٦٩٨ مودعا وجملة ايداعاتهم ٦ ملايين جنيه ، وشركة « سلطان » لصاحبها سلطان محمد حسين وبها ٧٠ مودعا بلغت ايداعاتهم مليونا و ٣٥٢ الف جنيه . وشركة « الهادى » ويملكها عبد اللطيف سيد عبد المقصود وبها ٣٣ مودعا بلغ حجم ايداعاتهم ١٠٠ الف جنيه .

واكد التقرير النهائى قيام هذه الشركات برد الأموال من تلقاء نفسها ، وقد سبق لها الرغبة فى رد الاموال من البداية كما اكد التقريران ١٣ شركة اخرى تقدمت ببرامج رد الاموال لهيئة سوق المال وتبلغ الايداعات فيها اكثر من ٢٨ مليون جنيه . تلتزم ببرنامج الرد .

المصدر : الأهـرام الاقتصادى

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كارثة

توظيف الأموال

المشكلة والحل

نشرت جريدة الأهرام الغراء بصفحتها السابعة من عددها الصادر في ٢٢ /٣/ ١٩٩٠ دراسة للدكتور شوقى السيد أحد خبراء القانون عن أزمة شركات تلقي الاموال اقترح فيها ،أعداد خطة بمشاركة المودعين وشركات تلقى الاموال والحكومة والمجتمع برمته لمساعدة المودعين على إجتياز أزمتهم . ولعل الاقتراح المذكور هو أول اقتراح بحل تلك الازمة منذ نشاتها . ويتلخص الاقتراح في أن (١) يتحمل المودع ٢٥ ٪ من قيمة إيداعاته إذ الغرم بالغنم .

(٢) وأن تقوم الحكومة بالاستيلاء على أصول شركات توظيف الاموال وتبلغ قيمتها ٢٥ ٪ من إيداعات المواطنين ، لان هذه الاصول في حقيقتها هى أموال المودعين وعلى الحكومة التصرف فيها وتسييلها ، (٣) وأن تتحمل الحكومة ٢٥ ٪ من قيمة الايداعات وتسدده للمودعين (٤) وأن يتحمل المواطنون جميعا ٢٥ ٪ من إجمالى المبالغ المودعة وقدر قيمة ذلك الربع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا يخص منه كل اسرة ٨٠ جنيها

شهريا . تقريبا يمكن سدادها خلال سنة أو أكثر بواقع سبعة جنيهات شهريا . وقدر سيادته حجم إيداعات المواطنين بمبلغ ٤,٥ مليار جنيه يستنزل منه ١,٣٦٩,٠٠٠ جنيه قيمة الايداعات لدى الشركات التي وفقت أوضاعها فيكون الباقي ٣,١٣١,٠٠ جنيه وهو المبلغ المطلوب رده إلى أصحابه من المودعين .

ونحن نقدر الجهد المبذول في إعداد هذا الاقتراح والتفكير فيه . ولكن لنا منحى اخر في حل المشكلة لاختلاف الأساس الذى نبنى عليه رأينا عن الأساس الذى اختاره الدكتور شوقي السيد .

المستشار

ياقوت العشماوي

أساس الاقتراح المطروح :

انحى الاقتراح السابق باللائمة على المودع لأنه شارك بخطئه فيما حدث له بجريه وراء كسب زائف بلا جهد وتركه أوعية التوظيف والادخار فهو مسئول حتى ولو كان له عذره . كما انحى باللائمة كذلك على الحكومة لأنها تركت الأمر مشهودا معلوما تحت بصرها إلى أن أدركته مؤخرا فأحست خطرا داهما فوثبت لدرئه ثم تراخت في الحال . وحمل حملة شعواء وله كل الحق في ذلك ــ على شركات التوظيف وقال إنها الجاني الحقيقي والمتهم الأوحد الذى يتعين محاكمته ومعاقبته هو ومن شارك معه في النصب والاستغلال والضحك على المواطنين وعلى الحكومة ذاتها ، ثم حمل المجتمع ٢٥ ٪ من قيمة الأيداعات باسم التكافل الاجتماعي والتعاون بين المواطنين .

وتنص المادة ١٩ من قانون البنوك والائتمان الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على أن : « يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من أعمال البنوك ... » ولاشك أن من أعمال البنوك التجارية القيام بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لايجاوز سنة (المادة ٣٨ من القانون ذاته) .

وتنص المادة (٦٠) من القانون المذكور على أن : « كل من خالف أحكام الالزام أو الحظر الواردة في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التى تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لاتزيد على خمسمائة جنيه » فلو فرض أن شركة توظيف أموال قبلت وديعة واحدة من كل من المودعين لديها ولنفرض أن عددهم عشرة آلاف مودع وقدم المسئول عن الشركة إلى المحاكمة الجنائية لبلغ مجموع الغرامات خمسة ملايين من الجنيهات ولو كان عددهم مائة ألف مودع لبلغ مجموع الغرامات خمسين مليونا من الجنيهات . فاذا تعدت الأيداعات من المودع الواحد تعددت الغرامات بقدر عدد الأيداعات ، وعلى ذلك فالغرامة المنصوص عليها غرامة رادعة . ولو كانت الحكومة قد حفلت تماما بالنصوص المشار اليها وبادرت منذ اللحظة الأولى إلى تطبيقها لما وقعت الكارثة واستشرت . ولكنها تسلبت من القيام بواجبها بل أنها شاركت مشاركة إيجابية بخلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الايداعات وذلك عن طريق وسائل إعلامها وفي مقدمتها الأعلان عن شركات توظيف الأموال في صحفها وفي التليفزيون الحكومى ، ولذلك نرى أن الحكومة ــ بوصفها كذلك ــ قد تخلت عن أداء واجبها تماما وساهمت في إحداث الكارثة بأعمال ايجابية من جانبها . ونحن لانقول ذلك لمجرد نقد الحكومة أولومها ولكن لتنبيهها الى المبادرة الى أداء واجبها في حل المشكلة لأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تلقى الأموال لاستثمارها الذى استصدرته اتضح أنه غير كاف ولافعال في حل المشكلة أو تقليص الكارثة وبدلا من اقتراح تحميل المجتمع بقيمة ٢٥ ٪ من قيمة الأيداعات فأن الأولى هو تحميل الحكومة بحصة المجتمع وحصة المودعين فضلا عن حصتها لان الحكومة هي ممثلة المجتمع ولأن المودع لاذنب له خصوصا أن الانسان جشع بطبعه وهذا متفرع من غريزة التملك التى هى فرع من غريزة الذات (SELF - intinct) وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز في سورة المعارج : « إن الانسان خلق هلوعا ، إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه

الخير متنوعا » (الآيات من ١٨ إلى ٢١) . هذا فضلا عن أن من أفراد المجتمع كثيرا من محدودى الدخل ومن أفراد المودعين من أودعوا آلاف الجنيهات فكيف يساهم مجدود الدخل فى الوفاء لطائفة من المودعين الأثرياء .

حل المشكلة :

وإذا تلمسنا الحل فى الفلسفة التشريعية والمالية السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى دولة عصرية لانتهينا إلى وجوب تحميل الدولة ذاتها فى مصر عبء دفع أيداعات المودعين فى شركات توظيف الأموال فقد جاء فى كتاب (القانون فى أمريكا تأليف برنارد شقارتز (ص ٢٣٧) : « وقد قدمت الأحكام التى صدرت الأساس الفقهى للدولة المتطورة . وقد تميزت هذه الدولة فوق كل شيء بالنمو الهندسى للسخاء الحكومى « فالحكومة مماص ساكب : سيفون (SIPHON) هائل الحجم فهى تسحب الأيراد والسلطة وتخرج الثروة : النفوذ والمنافع والخدمات والعقود وحقوق الامتياز والتراخيص » وقد أصبح مجال أعمال الخير والاحسان يشغل حيزا كبيرا مطردا من جهود الحكومة . وقد سمي النظام السياسى نفسه بإيجاز دولة الرفاهية .

ومفتاح دولة الرفاهية هو الخزانة العامة ، وقوتها المحركة هى سلطة الرقابة المالية (Oawer OF thc Purse) .

كما جاء فى صفحة (٣١٨) من المؤلف نفسه :

« إن القانون مثل الحكومة مماص (SIPHON) اجتماعى وظيفته الأساسية ضمان توزيع عادل لموارد المجتمع . وكان التحول العظيم من المساواة المجردة للقرن التاسع عشر إلى توزيع عادل للأعباء وإعادة توزيع الموارد .

وقبل نهاية منتصف القرن ذكر باوند (Pound) مسلمتين جديدتين بنى عليهما القانون هما :

١ ـ من حق كل فرد أن يفترض أن الأعباء التى تفرضها الحياة سيتحملها المجتمع .

٢ ـ من حق كل فرد أن يفترض أنه سيكفل له « حد أدنى معترف به من الحياة الانسانية» .

هذا هو الأساس الفلسفى للاقتراح الذى نقدمه لحل الأزمة المعروضة للبحث . واستنادا إليه نقدم الحل العملى التطبيقى الآتى :

١) أن تصدر الحكومة عن طريق البنك الأهلى المصرى شهادات استثمار بمليار جنيه سنويا على أن يقدم المشترى شهادة من البنك الأهلى المصرى قبل الشراء بأنه لم يسترد قيمة أى شيء من شهادات البنك الأهلى القيمة لمدة (٦) أشهر قبل الشراء حتى لاتستعمل القيمة المستردة فى شراء الشهادات الجديدة .

٢) أن تغل الشهادات الجديدة عائدا متميزا لايقل عن ٢٠ ٪ (عشرين بالمائة) سنويا وأن تعفى من رسم الايلولة على التركات .

وذلك حتى يقبل الجمهور على شرائها وبذلك يمكن تحصيل مليار جنيه سنويا عن بيعها .

٣) وأن تطرح للشراء هذه الشهادات على سنتين كل سنة مليار جنيه .

٤) أن يسدد ربع قيمة الوديعة فى السنة على أساس أن ثمن بيع أصول شركات التوظيف يبلغ مليار جنيه ويكون مجموع حصيلة الأموال المجتمعة من البيع ومن الشهادات الجديدة ٣ مليار جنيه .

ب) تمنح افضليته فى السداد للودائع صغيرة القيمة بحيث يمكن سدادها فى سنة واحدة ، والودائع متوسطة القيمة فى سنتين والودائع كبيرة القيمة فى ثلاث سنوات .

٦) أن تفتح الدولة اعتمادا ماليا فى الميزانية لمواجهة النقص فى قيمة الشهادات الجديدة المبيعة أذ قد لايمكن بيع الشهادات كلها بمقدار مليار جنيه سنويا ويكون هذا الاعتماد اعتمادا احتياطيا (standly eredit) لايصرف منه إلا عند نقص حصيلة الشهادات المبيعة .

هذا هو اقتراحى مفصلا وأساسه المالى والقانونى أطرحه للمناقشة ، عسى أن تستجمع الحكومة قوتها وشجاعتها وتأخذ به فتعود الثقة من جديد إلى السوق المصرية والاقتصاد القومى .

الناس والاقتصاد

الصك بالدولار والصرف بالجنيه

لدى عشرات الخطابات مرفق بها صور من صكوك الاستثمار التى اصدرتها طبقا للقانون شركة الشريف للتنمية الاقتصادية ، واتلقى يوميا عشرات المكالمات التليفونية يصرخ اصحابها مما يجرى لهم مع شركات تلقى الاموال التى وفقت اوضاعها - والمفروض ان هيئة سوق المال تمارس اشرافها وتطبق القانون على تلك الشركات .

وسوف انشر اليوم عينة من خطابات المودعين بشركة الشريف والتى تظهر امرين - الاول ان ٩٠ ٪ من إيداعاتهم المدرجة بالصك ترد اليهم بعد اربع سنوات !! الامر الثانى أن من اودعوا دولارات تسلموا صكوكا بقيمة الدولارات ولكن صرفوا كوبونات الصك بالجنيه ... الناس تصورت الفرج من صدور القانون .. فهل ما تفعله الشركة من خروج عن المالوف والطبيعى له سنده فى القانون ؟ !!

من المسئول عن ايقاف مثل هذه الممارسات مع المودعين او يقول لنا ان ما تفعله الشركة سليم وصحيح ، وامد الله فى عمر المودعين اربع سنوات حتى يحصلوا على ٩٠ ٪ من ودائعهم فى السنة الرابعة .....

وفيما يلى عينة من شكاوى المودعين السيد / .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فانى احمل صك استثمار رقم ١٣٥ من شركة الشريف بالدولار . ذهبت لاصرف الكوبون رقم ١ فحرر موظف ايصالا بالمبلغ المبين على الكوبون وهو ٢٢٠ دولارا وطلب منى التوقيع فوقعت ثم قال لى : بالجنيه المصرى فسالته : كيف تاخذ منى توقيعى باستلامى بالدولار ثم تعطينى بالمصرى ؟ قال : ان ماكنش عاجبك روح خذ الكوبون ... ونصحنى بالا اعترض ورضخت لشدة الحاجة واعجب من هذا ان المبلغ به ٢٠ قرشا زائدا عن الجنيهات فطالبته بالعشرين قرشا الباقية فكان رده ان كسور الجنيه لا تصرف ... !!

هذه فضيحة واستخفاف بعقولنا

محمود السيد / ..... الغزاوى

لدى تخيير المودعين بين الابقاء على إيداعاتهم او سحبها اختارت إبنتى سحب مدخراتها البالغة عشرين الف جنيه فاعطيت الصك المرفق صورة ضوئية منه والتى يتضح منها ان اول مبلغ يرد لها بعد خمس سنوات من الايداع هو ٢٥ جنيها خمسة وعشرون جنيها بالتمام والكمال تستحق بعد ثلاثة عشر شهرا !!

الراسل مصطفى محمد ادريس

ارسل إلى سيادتكم صورة من الصك الذى حصلت عليه من شركة الشريف وذلك لا ' سترداد اموالى البالغة ٢٦٢١٥ جنيها ويعلم الله ' ماذا اصابنى عندما وجدت ان حوالى ١٠ ٪ منها استرده فى نهاية عام ١٩٩٣ و ٩٠ ٪ من المبلغ استرده فى عام ١٩٩٤ لو كان لنا فى العمر بقية هل يرضى الاسلام او اى دين من الاديان السماوية هذا !!! ماذا افعل ؟

رياض محمد عبد المطلب

المنصورة ش الجمهورية عمارة دار المعارف

الذى اعرفه ان هيئة سوق المال هى الجهة المنوط بها تطبيق القانون وهى التى ستقول لنا ان هذه الصكوك وتلك الافعال صح ام غلط .

عبد الرحمن عقل

خطوط فاصلة

دائما أقول .. إن لعبة شركات توظيف الأموال تم كشفها فى الوقت المناسب .. وإلا أصبحت اثارها السيئة .. أعم ، وأشمل ..!

حقا .. لقد ظل أصحاب هذه الشركات على مدى سنوات عدة .. ينهبون أموال الناس ، ويبددونها فى اشباع لنزواتهم ، ورغباتهم .. لكن كان من المحال أن يستمروا فى غيهم إلى مالا نهاية ..!

ولقد انبرت اقلام كثيرة حرة تدافع عن مصالح المودعين ، وتنبه الى أن اموالهم فى خطر .. وتطالب باصدار قانون ينظم العلاقة بينهم ، وبين أصحاب الشركات .. الذين تحولوا فى يوم من الايام إلى «ديناصورات» .. لا يجرؤ أحد على مواجهتهم ..!

وقد كان .

على الجانب الآخر .. لم تتردد نفس الأقلام عن الدفاع عن بعض «النوايا الحسنة» التى بدت أحيانا من جانب عدد محدود منهم .. أثناء مرحلة توفيق أوضاعهم .. مع هيئة سوق المال .

●●●

والآن .. أستشعر أن الخطر يلوح فى الأفق من جديد .. وأن تحايل الأمس قد بدأ يطل برأسه اليوم .. والدليل مئات الرسائل التى اتلقاها من الذين تلدغهم العقارب بلا رحمة ، ودون مراعاة لظروفهم المأساوية السابقة ..!!

من هذه الرسائل .. مابعث به كل من :

نوال عبده ابراهيم - حسين عدلى اسماعيل - نبيل مهدى عفيفى - علاء الدين محمد ابراهيم - حشمت عدلى زخارى - فاطمة صلاح الدين - عباس عبد النبى - فريد طوخى المشتولى - فكرى دهب محمد - حسين خليفة محمد - نبيل عبد العظيم عوضين - محمد مجدى احمد محمد - خيرية اسماعيل محمود - على عبد الرحيم محمد - هدى محمد مصطفى ناصف - نبيل عبد الحليم محمد - عبد الفتاح عبد الغنى - سمير بيومى محمد - زينب خليفة جاد - حلمى عبد الوهاب ابراهيم - مدحت محمد صلاح الدين - محمد السيد حسن - احمد لبيب احمد شريف - احمد سعيد خليل - محمد احمد احمد - محمد محمد علوان - فايقه احمد شفيق - يسرية احمد عبد القادر - امينة سيد ابراهيم - ليلى محمد عبده - أمل سليمان محمود قطب - احمد سلطان محمود - اكرم سلطان محمود - فاتن فؤاد أنس بدر - حسنى على عبد الله - مخلوف كامل عبد الله

يقول جميع هؤلاء إن هناك تعليمات أصدرتها هيئة سوق المال .. تنص على عدم خصم أى شىء من أصل أموال المودعين حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ .. لكن شركة «السعد» التى لم تستطع التخلى عن «عاداتها القديمة» .. حتى بعد توفيق أوضاعها .. أصرت على الخصم ضاربة بتعليمات هيئة سوق المال عرض الحائط .. عند تسليم الدفعة الأولى من الصكوك للمودعين وأكثر من ذلك قامت بخصم الأرباح التى سبق أن صرفوها .. عن المدة من نهاية ١٩٨٧ .. حتى ١٠ يوليو عام ١٩٨٨ بحجة ان الميزانية عن هذا العام سوف تكون رابحة علما بأن الشركة لم تنته بعد من اعدادها ..!!

وفى كل الأحوال .. رفض «السعد» تسليم المودعين أية ايصالات ، أو مستندات تفيد الخصم .. فهل هناك عدوان على القانون الجديد أكثر من ذلك ..؟!

●●●

ألمهم .. لم يجد هؤلاء المخدوعون من سبيل سوى اللجوء إلى هيئة سوق المال .. وبالفعل توجهوا إلى مقر الهيئة وقدموا عدة شكاوى بتاريخ ٢ ابريل الحالى قيدت تحت رقمى ١٩٤٧ و ٢١٥٤ .. لكن الغريب أن الهيئة لم تتحرك حتى الآن .. مما دفع المودعين إلى التساؤل :

لماذا تتهاون الهيئة الآن مع شركة السعد .. وهى التى سبق أن وقفت أمام ضغوطها ، وسطوتها خلال مرحلة ماقبل التوفيق ..؟؟!

وألا يستلزم الأمر سرعة التصرف .. حتى لا يستشرى المرض مرة أخرى وعندئذ يكون العلاج صعبا .. بل متعذرا ..؟؟!

●●●

ولا تعليق وأن كان للحديث بقية ..!!

سمير رجب

التقييم الاسلامى لشركات توظيف الأموال وحماية حقوق المودعين

توظيف الاموال الاسلامية من اهم المشكلات المثارة حاليا والتى اهتم بها جميع الناس بين مؤيد ومعارض لهذه الشركات خلال الفترة الاخيرة وفى اطار مساهمة قسم المحاسبة بكلية التجارة ـ جامعة الازهر فى أيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية المختلفة التى تواجه المؤسسات المالية الاسلامية فقد تم تسجيل ومناقشة رسالة للماجستير بعنوان « اسس ونظم قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات فى شركات توظيف الاموال الاسلامية مع دراسة مقارنة بالمصارف الاسلامية » .

عرض :

احمد جعفر

وقد خلص الباحث من الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :

اولا : يحكم استثمار وتوظيف الاموال فى الفكر الاسلامى مجموعة من الضوابط الشرعية والعقائدية والاقتصادية والخلقية والتى تعتبر بمثابة الدستور الذى يجب ان تلتزم به جميع المؤسسات المالية التى تعمل فى مجال استثمار الاموال .

ثانيا : ان معيار التفرقة بين المؤسسات المالية الاسلامية الجادة وغيرها من المؤسسات المالية غير الجادة هو مدى التزامها بهذه الضوابط فالإسلام لايحاكم بهذه المؤسسات او غيرها وانما هى التى تحاكم بمعايير الاسلام وضوابطه .

ثالثا : اسفرت تجربة شركات توظيف الاموال فى مصر عن وجود مجموعة من الايجابيات من اهمها المساهمة فى تحرير اموال المسلمين من سيطرة البنوك الربوية وتطبيق اسس ومفاهيم الاقتصاد الاسلامى ودعم موارد الدولة والعمل على تحقيق تنمية متوازنة بتنويع مجالات الاستثمار والمساهمة فى استقرار سعر العملة المحلية بزيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات

رابعا : اسفرت تجربة شركات توظيف الاموال فى مصر عن وجود مجموعة من السلبيات من اهمها قيام بعض شركات توظيف الاموال غير الجادة باستثمار جزء كبير من اموالها او شراء وبيع النقد الاجنبى وعدم مراعاة اولويات الاستثمار فى الفكر الاسلامى وعدم وجود نظم محاسبية وادارية سليمة تتماشى مع تعدد وتنوع عمليات هذه الشركات هذا فضلا عن غياب الضمانات الفعلية للمودعين ببعض شركات توظيف الاموال غير الجادة .

خامسا : وجاء اصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ « ماتعا » لنشاط توظيف الاموال لا « منظما » له للعديد من الاسباب من اهمها اسرافه فى القيود التى فرضتها على شركات توظيف الاموال وهو ما افقدها الكثير من مقومات نجاحها وعجزه عن التوفيق بين مصالح المودعين وشركات توظيف الأموال والحكومة هذا فضلا عما سببه القانون من فقدان الثقة فى المناخ الاستثمارى فى مصر .

سادسا : ان الصياغة غير الدقيقة لنصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك فيما يتعلق بقياس وتوزيع عوائد الاستثمارات فى شركات توظيف الاموال سوف يؤدى الى الاضرار بصالح اصحاب صكوك الاستثمار لصالح اصحاب الاسهم وهو مايؤدى بدوره الى عزوف اصحاب الاموال عن أستثمارها

سابعا : ان هناك حاجة ملحة لاستنباط صيغة اسلامية لاستثمار الاموال تتناسب مع طبيعة هذه الشركات ولذا فقد اقترح الباحث صيغة المضاربة الشرعية كصيغة اسلامية تستطيع من خلالها هذه الشركات ان تنطلق فى استثمار الاموال المتاحة لديها وفى ضوء صيغة المضاربة الشرعية فقد اقترح الباحث ادخال بعض التعديلات على نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بما يتفق مع احكامها وقواعدها الشرعية .

فى ضوء ماتوصل اليه الباحث فى هذه الدراسة من نتائج تقدم بمجموعة من التوصيات على النحو التالى :

اولا : على الباحثين المسلمين فى مجال الفكر التجارى الاسلامى الرجوع الى مصادر الشريعة الاسلامية لاستنباط الاسس والقواعد الاسلامية فى مجال المعاملات التجارية وخاصة بعد ان ثبت بما لايدع مجالا للشك عدم ملاءمة الاسس المستمدة من الفكر التقليدى للمجتمع الاسلامى .

ثانيا : على القائمين على امر المؤسسات المالية الاسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الاموال بصفة خاصة ضرورة الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية فى استثمار وتنمية الاموال وكذا اسس قياس وتوزيع الارباح والخسائر المستنبطة من الفكر الاسلامى حتى يمكن المحافظة على راس المال وضمان عدالة توزيع الارباح .

ثالثا : يجب على المؤسسات المالية الاسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الاموال بصفة خاصة التدقيق فى اختيار الكوادر العاملة بحيث تكون قائمة على الكفاءة والامانة وتجنب الوساطات والمجاملات وصلات القربى .

رابعا : على اولى الامر تشجيع المؤسسات المالية الاسلامية وعدم وضع العراقيل امامها ومساعدتها فى اتمام رسالتها بتهيئة المناخ المناسب لها واصدار التشريعات التى تتفق مع المنهج الاسلامى مع السعى الجاد الى تطبيق النظام الاسلامى الشامل .

وفى نهاية لجنة المناقشة التى اشرفت على الرسالة اجيزت رسالة الماجستير المقدمة من عصام عبد الهادى احمد ابو النصر المعيد بقسم المحاسبة بتقدير عام « امتياز مع مرتبة الشرف » شارك فى المناقشة الأستاذ الدكتور عزت محمود الشيخ « مشرفا » والاستاذ الدكتور حسين حسين شحاتة « مشرفا » والاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالى عضوا والاستاذ الدكتور محمود حسين الجداوى « عضوا » .

استئناف محاكمة الريان السبت بعد فشل جهود الشعراوى

تستانف محكمة جنايات الجيزة يوم السبت القادم محاكمة آل الريان واعوانهم من كبار تجار العملة وموظفي شركاتهم الذين ساعدوا الريان على تهريب اموال المودعين الى خارج البلاد . وذلك بعد فشل جهود الوساطة التى قام بها الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ عبدالصبور شاهين لوقف سير محاكمة الريان والافراج عن والده وشقيقه الى حين صدور قرار جمهورى بالعفو عنه نظير تشكيل مجلس ادارة مؤقت يتولى ادارة شركات الريان وتصفية اصولها لرد اموال المودعين .

وعلمت «الأهالى» ان المستشار جمال شوملن النائب العام كان قد تلقى صباح السبت الماضى تقريرا مفصلا يقول : ان مقترحات لجنة الوساطة تعتمد على العواطف والتمنيات فى رد اموال المودعين . ولم يستطع اعضاء اللجنة الوصول الى نتيجة فى مفاوضاتهم مع احمد الريان بشأن الاموال المهربة فى الخارج ولذلك جاءت جميع مقترحاتهم بشأن رد اموال المودعين فى صورة بيع الاصول المتحفظ عليها داخل مصر واستغلال حصيلتها فى السداد فى المراحل الاولى . ثم سداد باقى المراحل من ناتج ارباح المشروعات التى يتم تشغيلها . كما تضمن التقرير ان اللجنة لم تحدد كيفية التصرف فى بيع هذه الأصول والأسس

التى اتبعتها فى تحديد اسعار وقيمة هذه الاصول وانما قامت بتحديد سعر كل اصل من هذه الاصول من تلقاء نفسها . واقترحت الزام المودعين بالاشتراك فى شراء هذا الاصل بالقيمة التى تم تحديدها لهم . وبالتالى فليس هناك مشتر حقيقى لهذه الاصول بالاسعار المحددة لها من جانب اعضاء اللجنة .. كما ان هذه الاسعار لم تحدد من واقع مزاد علنى أو سعر شراء فعلى لها فى الاسواق .

وانتهى التقرير الى رفض هذه المقترحات التى لم تقدم اى جديد لحل حقيقى لازمة المودعين بالريان .

كما ان ما جاء فى مقترحات لجنة الوساطة من ادارة وتشغيل اصول الريان داخل مصر هو نفس النشاط الذى تمارسه ادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام . وبالتالى فان الهدف الاساسى الذى سعى اليه احمد الريان من وراء هذه الوساطة لم يكن حل ازمة المودعين كما يدعى انما من اجل الافلات من المحاكمة والتلاعب بمشاعر المودعين .

ومن جانب اخر رفض مرة أخرى بوب ووكر وكيل الريان بامريكا حضور جلسات محاكمته التى تبدأ هذا الاسبوع .. واكد بوب ووكر ان شركة الريان هيوستن للاستثمار الزراعى التى يشرف عليها ليس لديها اموال سائلة اكثر من ٤٥ الف دولار لاتغطى اجور العاملين بها ولايملك احضار اية اموال من امريكا لتشغيل شركات الريان فى مصر أو رد اموال المودعين لديه .

وكان احمد الريان قد ادعى امام المحكمة ان بوب ووكر وكيله فى امريكا عرض احضار مليار دولار لحل ازمة المودعين وتشغيل الشركات فى مصر اذا تم توجيه دعوة له من مصر فامرت المحكمة باعلانه لحضور جلسات المحاكمة لحل الازمة .

مذهب « الامام » الريان !

سؤال : اخر صيحة فى الدفاع عن مذهب الامام الريان هى القول بانه يستثمر اموال المودعين فى أمريكا ! والسؤال هو بالبلدى : هو مين فينا اللى محتاج يستثمر فى الثانى .. احنا ولا امريكا ؟ ! !

عبد الرحمن شاكر

أدهشنى أن واحدا من الكتاب الذى يحبون أن يوصفوا بانهم كتاب اسلاميون ، أنشا فى صحيفة كبرى مقالا راح يؤرخ فيه لما يعتبره أوضاع «الحركات الاسلامية» فى عقد الثمانينيات الذى انقضى ، ونسى أن يذكر واحدة من أهم الظواهر التى حدثت فى هذه الفترة ، وفى هذه الديار المسلمة ، أى مصر المحروسة .

وهى ظهور مذهب جديد يتسمى باسم الاسلام ، وهو المذهب الذى أنشاه « الامام » الريان ، وقيل انّ هذا الامام هو فرد واحد ، وقيل إنهم ثلاثة إخوة يحملون نفس الاسم ، وأن الشعار الاساسى لهذا المذهب هو « خد الفلوس وإجرى » بالعامية المصرية ، وقيل أيضا إن شيئا يسمى المسرح قد عرض « مسخرة » بهذا العنوان لاندرى ما اذا كانت ترويجا لهذا المذهب ، أم استهزاء به ؟ !

وقيل أن هذا المذهب الجديد ، قد افتتن به خلق كثير ، أكثرهم من البسطاء ، الذين رحلوا إلى البلاد التى ظهر فيها النفط ، وراحوا يعملون هناك سنوات لكى يوفروا لانفسهم ولأسرهم ماينوءون به أعباء المعيشة المتزايدة فى مصر ، وبداية الامر انه : الامام » الريان الذى كان بسيطا فى نشاته هو الاخر ، راح يغريهم بنفسه ، أو بواسطة ، بأن يسلموا إليه مذخراتهم من العملة الاجنبية التى كانوا يتقاضونها هناك لقاء عملهم ، ويسلمهم بدلا منها عملة محلية حينما يعودون إلى مصر ، بسعر أعلى من السعر الذى كانت تدفعه المصارف لو تم التحويل عن طريقها ، وأنه بهذه الوسيلة قد استطاع أن يكسب ثقة هؤلاء البسطاء ـ فانتقل الى الخطوة التالية والحاسمة فى تاسيس مذهبه ، وهى انه أنشا فى مصر مايسمى « شركة لتوظيف الاموال » ، وأن هذه الشركة تخرج عن كل ماتعارف عليه الناس من قبل من شركات ، فهى ليست شركة مساهمة تصدر الاسهم والسندات التى يشتريها الناس أو يكتتبون فيها ، وليست شركة تضامن ولاتوصية بسيطة ولاتوصية بالاسهم ولاشىء من هذا القبيل ، الذى يصفه اتباع المذهب بانها شركات كافرة ، وكذلك المصارف أو البنوك التى تدفع فوائد عن الاموال المودعة لديها ـ لان هذه الفوائد هى فى عرف أتباع هذا المذهب هى من قبيل الربا ، رغم كل القرائن التى تدل على أن النقود الورقية الحالية لاتنطبق عليها قاعدة الربا ، لانها ليست لها قيمة « ثابتة » ، مثلما كان الذهب او الفضة فى الماضى ، بل إن قيمتها تميل الى الانخفاض باستمرار ، بسبب مايعرف باسم التضخم .

وبالتالى فإن فائدة الودائع فى البنوك ليست إلا تعويضا محدودا فى الانخفاض الفعلى فى حتمية العملات الورقية ، ومع ذلك أصر الامام الريان وأتباعه ومشايعوه على أن معاملات البنوك ربوية وبالتالى فهى كافرة ، وأن معاملته وحدها ومايسمى بالمصارف أو البنوك الاسلامية ، هى وحدها المشروعة لانها تحمل اسم الاسلام ، وتعطى فوائد غير ثابتة عن الودائع ، واراد التدليل على صحة مذهبه بان عرض على الناس الذين يسلمونه أموالهم أن يدفع لهم أرباحا تزيد كثيرا على فائدة البنوك قد تصل أحيانا إلى مائة فى المائة إذا ماحلت عليها « البركة » الاسلامية ، أو كان صاحب الاموال المودعة مباركا ، أو شبه مبارك ، ولامذهب أبى حنيفة النعمان ، فى سالف العصر والأوان !

ولم يتماسك الناس إزاء هذا الاغراء العظيم بالارباح الكبيرة ، التى لو صح أنها قابلة للتحقيق فى مشروعاتنا الاقتصادية لانهالت الاموال من أركان المعمورة الاربعة على مصرنا المحروسة للاستثمار فيها ، وراح الامام يدلل على أنه يدير بالفعل مشروعات اقتصادية ناجحة تماما عن طريق الاعلان فى الصحف على نطاق واسع ، وعلى جهاز يحمل الصوت والصورة على شاشة صغيرة فى المنازل يسمونها التليفزيون .

ومن الاعلانات التى توسل بها الامام الى ترويج مذهبه ، الاعلان عن طبع كتاب كبير من عدة مجلدات فى شرح صحيح البخارى ، وبيعه بخلاف اللحم بثمن زهيد نسبيا ، بالنقد او بالتقسيط ، وقد اجمع خبراء النشر وقتئذ على ان هذا الثمن لايكفى تكلفة طبع الكتاب ، فضلا عن تكلفة توزيعه والاعلان عنه ، حتى لقد قيل إن المقصود به هو مجرد الترويج للمذهب ، حتى يقبل مزيد من الناس على تسليم أموالهم للامام .

وراجت الاشاعات التى تقول ان البركة فيما كان يدفعه الامام من ارباح ، انه كان يعمد الى اعطاء من سلموه اموالهم ، ارباحا ، هى فى واقع الامر من اصل الاموال التى تنهال عليه من اتباعه الجدد ، طبقا لنظرية « ألبس هذا طاقية ذاك » ، التى يعرفها جميع المصريين ، واخيرا قررت الحكومة المصرية ان تتدخل لمعرفة حقيقة ما

يدور . فطالبت الامام الريان او سواه ممن اسسوا شركات لتوظيف الاموال . على طريقته المسماه بالاسلامية . بان يقدموا اليها ميزانياتهم . وان يوفقوا اوضاعهم طبقا لقانون معلوم . ولم يستطع الامام ان يوفق اوضاعه . او يدل الحكومة او الناس على كل المشاريع التى استثمر فيها الاموال التى سلمت اليه . وماتم العثور عليه حتى الآن لا يتعدى نسبة ضئيلة . الخمس او اقل من مجموع الاموال الطائلة التى جمعها من الناس ثقة فيه وفى مذهبه . وقيل ان معظم هذه الاموال قد تم تحويلها الى الخارج . بعضها للمضاربة فى الذهب او الفضة . وان بعض هذه المضاربات قد اسفرت عن خسارة كبيرة . وبعضها للايداع فى بنوك اجنبية . رغم ان هذه البنوك . ليست اسلامية . بل تتعامل بما يصفه اتباع الامام بانها ربوية كافرة . يملكها ويديرها الصهاينة من اعداء الله والامة العربية والاسلامية جمعاء .

على ان الذين روجوا لمذهب الامام الريان : لم يكونوا فقط من البسطاء . او المتعلمين تعليما مدنيا . بل كان من بينهم ايضا بعض الفقهاء والشيوخ الاجلاء . وقيل ان شعار المذهب قد تعدل بالنسبة لهم فلم يعد : « خذ الفلوس واجرى »

« خذ الفلوس وافتى .. » افت باى شيء وفى كل شيء فى الاقتصاد الذى لا تعرف عنه شيئا . وفى الامام الذى لا تعرف شيئا عن اصله وفصله . او تعرف وتتجاهل . مادام يصك شعار الاسلام على عمله . ولو كان التجارة فى المخدرات .

ومن الغريب ايضا ان من الذين تصدوا للفتوى فى صالح مذهب الامام كتاب كان لهم ماض طويل عريض . وتمرسوا بمختلف الافكار السياسية والاجتماعية وبعضهم قد اصبح ضليعا فى الاقتصاد . وبعضهم فى مطلع شبابه كان ثائرا ذكيا شديد الحماسة لاهله وبنى وطنه من الفقراء . ولكن فتنة المذهب الجديد جعلته يدافع عن الامام ومذهبه لمنافع بينهم . حتى ان احدهم قد وصف من مات منهم فى السجن من اسرة الامام . بانه امام شهيد ! فما بال الذى بقى منهم على قيد الحياة لا يدل الحكومة او الناس او حتى محاميه على الاموال التى جمعها وأين ذهبت ؟ ولو فعل فقال الناس من اصحاب الاموال الضائعة : افرجوا عنه او احبسونا معه او بدلا منه !

وقد اصبح من مبتكرات الامام الريان ومن يذهبون مذهبه ان مدارس قد انشئت لتعليم اللغات الاجنبية لاولاد الناس . تحمل اسم المدارس الاسلامية ! وتتقاضى لقاء تعليمهم اجورا فاحشة . والذى كان يعرفه الناس من سالف عهود الاسلام ان المدارس عند المسلمين . هى التى كانت تعلم الناس اللغة العربية وعلوم الشرع بالمجان اما الازهر الشريف أعظم مدرسة من هذا النوع فكان يزيد على ذلك ان يدفع لطلابه « جراية » تعينهم على التفرغ لطلب العلم من ريع أوقاف يوقفها عليه اهل اليسار من المسلمين . قبل ان يظهر الامام الريان ومذهبه و أشياعه بزمن طويل .

ومن عجائب المصادفات ان التليفزيون الذى كان يعلن فيه الامام الريان عن مشاريعه الناجحة (!) كان يتعمد فى شهر رمضان المبارك ان يذيع بين الفينة والاخرى . عقب اذاعة الأذان لاحدى الصلوات . حديثا شريفا منسوبا الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم . مؤداه ان للجنة بابا اسمه « الريان » . يدخل منه الصائمون وحدهم يوم القيامة . فاذا ما دخلوه جميعا اغلق فلم يدخل منه احد بعدهم .

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

القانون لايسمح

اتصل بى المسئولون بهيئة سوق المال يوم الاثنين الماضى عقب نشر شكاوى بعض المودعين بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية بشأن تسلمهم صكوكا بالدولار وصرف الكوبونات بالجنيه والبعض الاخر تسلم صكوكا يحصل بموجبها على ٩٠٪ من ودائعه فى السنة الرابعة

والامران السابقان اخطاء لابد من تصحيحها .. والهيئة هى المسئولة عن متابعة تنفيذ القانون ولائحته التنفيذية فقد قال لى كبار المسئولين بالهيئة ان شكاوى المودعين التى تم نشرها صحيحة حيث ان الشركات التى وفقت اوضاعها قد اعدت جداول لاصدار الصكوك فى ٣٠/١١/٨٩ ومعنى هذا ان دفعات الصكوك تبدا من ارصدة ٣٠/١١ .. ولايلتفت لاى مبلغ قامت الشركة بسداده قبل هذا التاريخ وبمعنى اخر ان البعض لايجوز له تسجيل ما صرف قبل هذا التاريخ فى كوبونات ويعطى لها تاريخ سداد لاحق عن ٣٠/١١ وبذلك يطول اجل الكوبونات المستحقة للمودع واحترفت الشركات هذا العمل مخالفة بذلك نص القانون وهو استمرار لايذاء مشاعر ومصالح المودعين الذين وثقوا فيهم قبل ذلك

وقال لى المسئولون بالهيئة انه قد تم جمع شكاوى المودعين وارسلت الهيئة خطابا للشركة فى ٢٩/٣/١٩٩٠ .. وقامت الشركة بتصويب الاخطاء وتم اخطار اصحابها بذلك وطلب المسئولون ان ارسل اليهم الشكاوى التى طرق بصور الصكوك وتاكد للهيئة صحتها وقامت بارسالها الى الشركة لاجراء تصويبها

الامر الاخر ان اصدار الصكوك بالدولار ثم يفاجا المودع بارغامه على الصرف بالجنيه وعليه الايعترض فاذا اعترض فعليه « ان يضرب راسه فى الحيط » .. وهذه ايضا مخالفة للقرار ٥٦٧ لسنة ٨٩ بشأن قواعد اصدار صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبى الذى الزم الشركات عند اصدار صكوك استثمار بالنقد الاجنبى مقابل الاموال التى تلقتها بالعملة الاجنبية ان يتم اصدار الصكوك بقيمتها وسداد العائد بذات العملة التى سبق تلقيها

واتضح ايضا ان المسئولين بهيئة سوق المال قد ارسلوا خطابا للشركة فى ١٢/٤/١٩٩٠ يلزمها بتصويب هذه الاوضاع وان يكون استرداد القيمة كليا او جزئيا بذات العملة وتصويب اية اوضاع قد تمت بالمخالفة لهذا القرار

الهيئة تتابع بحكم مسئوليتها والشركات تخطىء وتقوم بالتصويب ونامل ان يكون الخطا غير مقصود .. المهم ان يكون التصويب سريعا ودون ارهاق للمودعين .. وعلى المودعين ان يلجاوا الى هيئة سوق المال فورا فى حالة تجاوز اى من الشركات المطبق عليها القانون والتى قامت بتوفيق اوضاعها

فى ظل قانون واضح .. فلاحماية لمخطىء او متجاوز .. ولامكان للشائعات

عبد الرحمن عقل

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوط فاصلة

شركات توظيف الأموال ومحاولات .. « العودة »!!

بقلم سمير رجب

طبعا .. – وكما توقعت فى مقال سابق – لم يكن سهلا أن تستجيب النيابة العامة لعرض الشيخ متولى الشعراوى بالافراج عن الريان ..!
وبديهى .. أنها لن تفرط فى حقوق المودعين .. سواء لدى الريان .. أو الهدى مصر .. أو غيرهما ..!
أيضا .. واضح أن هيئة سوق المال .. تأخذ حذرها جيدا .. من شركة « السعد » .. التى نجحت فى توفيق أوضاعها .. ثم تصور صاحبها .. أنه يستطيع بموجب « قرار التوفيق » .. العودة إلى سيرته الأولى دون أن يكشفه أحد ..!!
لكنى أنبه .. إلى أن جميع أصحاب شركات توظيف الأموال – بلا استثناء – يتحينون الفرص .. للانقضاض من جديد ..!!

إنهم يتصورون .. أن فترة « البيات » الاجبارية قد انتهت .. وبدأوا يفكرون جديا فى الوسائل التى يزاولون من خلالها نشاطهم مرة أخرى مستعينين بكافة الامكانات المتاحة لهم ، وغير المتاحة .
ولقد سعدت حقا .. حينما استمعت إلى صوت د . محمد حسن فج النور عبر أسلاك التليفون أول أمس بعد أن نشرت « صيحات » المودعين ضد شركة السعد .. وهو يقول :

● اطمئن .. نحن نتابع الموقف فى شركات توظيف الأموال بصفة دائمة .. ونؤكد على أن الشركة التى تسير على النهج الصحيح .. ونسيت الماضى تماماً .. نحرص على مساندتها ، وتشجيعها أما أية محاولة للتلاعب .. فلن تمر دون محاسبة دقيقة .
أضاف د . فج النور :
على أى حال .. سوف أبعث لك بخطاب – خلال ساعتين – يتضمن الموقف كاملا .
وقد كان .

● ● ●

يقول رئيس هيئة سوق المال فى خطابه :
حقاً .. إن مجموعة المودعين الذين وردت أسماؤهم فى مقالكم المنشور بتاريخ ١٧ ابريل الحالى .. قدموا شكوى جماعية تسلمتها الهيئة بتاريخ ١٢ ابريل .. يتلخص موضوعها .. فى قيام الشركة بخصم مبالغ من مستحقات المودعين فى

الدفعة الاولى لصكوك الاستثمار الجارى صرفها خلال الشهر الحالى ، وتم بحثها مع المسئولين بالشركة .. حيث قررت التزامها بقرار مجلس إدارة هيئة سوق المال بشأن اصدار صكوك الاستثمار .. وتعهدت بإيضاح الموقف للمودعين عن طريق النشر فى الصحف اليومية .. وقد تم النشر بالفعل متزامنا مع مقالكم فى جريدتى الأهرام ، والأخبار .. بذات التاريخ .

وتجدر الاشارة - والكلام مازال على لسان د . فج النور - إلى أن قرار مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على توفيق أوضاع الشركة قد ألزم شركات السعد بعدم خصم أية مبالغ صرفها للمودعين باسم «سلف تحت حساب الأرباح» حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٧ .. واضافة المبالغ المستحقة لمن لم يسبق له صرف تلك المبالغ .. حتى تصدر بها صكوك الاستثمار المستحقة لكل مودع .

أما ماتم صرفه تحت مسمى «سلف تحت حساب الأرباح» من أول يناير عام ١٩٨٨ وحتى ١٠ يونيه ١٩٨٨ .. فيتم تسويته فى ضوء نتيجة النشاط التى تحققها الشركة وفقا للميزانية وحساب الأرباح والخسائر المعتمدين من مراقبى الحسابات .
وقد طلبت الهيئة من شركات السعد .. سرعة انجاز الميزانيات الافتتاحية وتقديمها إلى مراقبى الحسابات لاعتمادها .. وتوالى الهيئة التحقيق فى أية شكاوى ترد إليها .. والرد على أصحابها ، ومراجعة الشركات بشأن أى أخطاء ، أو ملاحظات .. تراها متعلقة بمصالح المودعين .
وفى النهاية يختتم رئيس الهيئة خطابه :
إننى إذ انتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص شكرنا وتقديرنا لاهتمامكم الشخصى ، وكذا اهتمام الصحف التى تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر بتبنى مصالح المودعين بشركات توظيف الأموال .. وبما يحفظ حقوقهم .. وصالح الاقتصاد القومى .

•••

وأنا بدورى أشكر د . محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال على اهتمامه ، ومتابعته الجيدة .. وطالما أن الهيئة تبدى استعدادها .. لبحث الشكاوى .. ومراجعة الشركات فى نفس الوقت .. فإن الموقف - بهذه الصورة - يبشر بالخير .
كل ما أرجوه .. أن يضع أصحاب شركات توظيف الأموال . سواء الذين وفقوا أوضاعهم .. أم لم يوفقوا .. أن المال ليس مالهم .. وبالتالى لا يحق لهم أن يبعثروه يمينا ، ويسارا .. بغير وجه حق .. أو من أجل اشباع رغباتهم الذاتية ..!!

كبسولات .. حزبية

● إذا كان كتاب صحيفة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل .. لا يعرفون كيف يقرأون .. فماذا تنتظر منهم .. ومن الحزب الذى يتحدثون باسمه ..؟!

xxx

بمناسبة حزب العمل .. لقد أصيب رئيسه «المجاهد الأكبر» ابراهيم شكرى بهلع بعد موافقة القضاء على قيام حزب مصر الفتاة الذى يضم عددا من المنشقين عليه ..!!
ابراهيم شكرى بدأ فى تقديم مذكرات إلى الجهات المختصة .. طالبا منع الحزب الجديد من مزاولة نشاطه ..!!
الطريف .. أنه ينادى كل يوم .. بحرية تكوين الأحزاب ..!!

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

×××

● ضحكت من أعماقى .. عندما قرأت تصريحا لخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع قال فيه أنه يناضل دفاعا عن الفقراء ، والمظلومين ..!!
طبعا .. المظلومون الذين يقصدهم .. هم الشيوعيون الذين أطاحت بهم رياح التغيير فى العالم ..!! فقد كانوا «رفاقاً» للرفيق خالد ..!!

.. وكبسولات .. غير حزبية

● برقية عاجلة من محمود عبد العزيز الطنانى .. المهندس الاستشارى الزراعى : صرح نقيب المهن الزراعية المصرية .. لصحيفة «عمان» بأن سد الفجوة الغذائية فى مصر أمر محال .

وهذا التصريح – للأسف الشديد – لم يجانبه الصواب ، ولا يمت للحقيقة بصلة .. لأنه صادر من موظف حكومى كبير «سابقا» .. فالحقيقة العملية التى نؤمن بها نحن رجال الأعمال الزراعيين الذين نعمل بعيدا عن لوائح «الميرى» وقوانينه .. تؤكد أن نيل مصر ومياهها الجوفية التى تملأ الخزانات الأرضية منذ آلاف السنين فى بطن الصحراء .. كافية لزراعة عشرات الملايين من الأفدنة بالوادى ، والصحارى .. تنتج الغذاء الكافى لمائة مليون مصرى .. يمكن أن يعيشوا فى مستوى حياة المواطن الأمريكى ..!!

إنه يمكننا بالعمل الجاد ، والامانة ، والاخلاص بعيدا عن الروتين الحكومى .. سد الفجوة الغذائية فى مصر .. وتصدير الغذاء بأشكاله المختلفة للخارج .

×××

● ماذا جرى «لرأفت الهجان» ..؟؟ .
يبدو أن جزءاً واحداً من المسلسل «الممطوط» .. كان يكفى ..!!

×××

● بصراحة : هل كنا نحلم فى يوم من الأيام .. بأن يكون لدينا مليون و ٩١٠ آلاف تليفون .. لا تنقطع الحرارة عنها أبدا ..؟؟
طبعا لا .. لكنها قدرات الانسان المصرى .. واقتدار الوزير العاشق لعمله .. «سليمان متولى» ..!!

المصدر : المساء
التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

لقاء بين الريان ومحاميه فى طره

نظر قضيتى الشاذلى وعبد الحميد حسن فى أرض المعارض .. !!

كتب ـ محمود نوفل :

التقى احمد الريان اليوم مع محاميه ممدوح الوسيمى داخل سجن طره لتنسيق خطوات الدفاع وتحديد الطلبات التى سيبديها المحامى صباح بعد غد السبت امام محكمة جنايات الجيزة التى سوف تستانف عقد جلساتها بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر .

ومن المقرر ان تبدا هيئة المحكمة برئاسة المستشار حسن عبد اللطيف وعضويه المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر محمد بأمانه سر حسين طنطاوى واحمد رمضان فى سماع شهود القضية وعلى راسهم د. محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال والاستماع الى طلبات هيئة الدفاع عن الريان وتتلخص فى تكرار الطلب السابق بالاستلام عن طريق النيابة من البنود الستة التى كان يتعامل معها ال الريان لتوضيح حجم ايداعاتهم بها فى الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ وهى الفترة التى سبقت انشاء شركة الريان للمعاملات المالية .

وكانت المحكمة قد استجابت لهذا الطلب فى جلسة ٢٥ فبراير الماضى .. لكنه لم ينفذ حتى الان .. كما يطلب الدفاع تأجيل نظر القضية الى شهر يونيو القادم للاطلاع على التفريغات الخاصة بالتسجيلات والمحادثات التليفونية للريان مع شركائه وعملائه بالخارج .. وكذلك المستندات التى حوتها احراز القضية عقب ان انتهى قلم النسخ بمحكمة الاستئناف من تصويرها وتسليمها للمحامين بالامس فقط .

ونفى ممدوح الوسيمى ماتردد عن رفض النائب العام لمقترحات لجنة الوساطة التى يرأسها الشيخ محمد متولى الشعراوى لحل مشكلة المودعين وقال انه لم يتلق حتى الان ما يفيد رسميا تأكيد هذا الرفض وانه التقى امس الاربعاء بالمستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد الذى اكد له ان اللجنة المشكلة من اعضاء مكتب النائب العام لدراسة مقترحات الحل السلمى مازالت تواصل عملها .

ومن ناحية اخرى اصدر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل قرارا وزاريا بتخصيص قاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر لنظر القضية المرفوعة من الفريق سعد الشاذلى ضد جريدة الشرق الاوسط السعودية والتى اتهمته انه تسبب فى حدوث ثغرة الدفرسوار اثناء حرب اكتوبر وسوف تستأنف المحكمة يوم السبت برئاسة المستشار محمد حسنى عبد اللطيف نظر هذه القضية حيث يضم ملف ندوة حرب اكتوبر الى اوراقها .. وتستمع المحكمة الى اقوال المدعى بالحق المدنى والدفاع عن جريدة الشرق الاوسط .

وكانت المحكمة قد انتهت فى مارس الماضى من سماع اقوال جميع الشهود فى القضية .

كما اصدر وزير العدل قرارا باستكمال نظر قضية الكسب غير المشروع المتهم فيها د. عبدالحميد حسن محافظ الجيزة السابق يومى ٢٩ و٣٠ ابريل الحالى بنفس القاعة بأرض المعارض .. ومن المعروف ان هاتين القضيتين كانتا تنظر ان فى مقر محكمة جنايات الجيزة .

المصدر : الــــوفـد
التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

لجنة على مستوى عال لحصر مخالفات شركات «الهلال» لتوظيف الأموال

كتب ـ محمد زكى :

قرر اسامة العشرى رئيس نيابة الشئون المالية، تشكيل لجنة على مستوى عال لحصر مخالفات مجموعة شركات «الهلال» لتوظيف الاموال. تضم اللجنة خبراء البنك المركزى، والادارة العامة للخبراء وقضايا النقد، والهيئة العامة لسوق المال. كما تضم اللجنة احد المحاسبين القانونيين المنتدبين من الجهاز المركزى للمحاسبات، لاعتماد قائمة المركز المالى لمؤسسات «الهلال». كلفت النيابة اعضاء اللجنة بالانتقال الى مقار مجموعة شركات الهلال، للاطلاع على كافة المستندات والدفاتر المتحفظ عليها، لبيان حجم الاموال التى تلقتها الشركات منذ بدء نشاطها فى توظيف الاموال. وبيان تعامل هذه الشركات مع المودعين، وتحديد اوجه استثمار اموالهم. كما كلفت النيابة اللجنة بالانتقال الى جميع البنوك التى اودعت بها الشركات اموالها، والاطلاع على ارصدتها، وحسابات صاحب الشركة محمد كمال عبدالهادى رئيس مجلس الادارة ووالده كمال عبدالهادى حسين، واعضاء مجلس ادارة مؤسسات «الهلال».

كما كلفت النيابة، اعضاء اللجنة لبيان مخالفات مجموعة «الهلال»، طبقا لاحكام تلقى الاموال رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ من عدمه، كما طلبت النيابة من اللجنة تقديم تقريرها خلال شهر.

قبل استئناف محاكمة الريان السبت القادم :

● التفاصيل الكاملة لرفض النائب العام لاقتراحات الوساطة لرد أموال مودعي الريان .

● لماذا رفض الشيخ الشعراوي قبول توكيل الريان لادارة شركاته ؟

● بوب ووكر يكشف اخر ألاعيب الريان ويرفض حضور المحاكمة .

كتب : عزت بدوى

●● شهد الاسبوع الماضى تطورات هامة فى جهود الوساطة لحل أزمة مودعى الريان حيث اعتذر الشيخ محمد متولى الشعراوى عن عدم قبول توكيل احمد الريان فى رئاسة مجلس ادارة شركاته المؤقت ورد اموال المودعين نيابة عنه .. فى الوقت نفسه الذى رفضت فيه النيابة العامة المركز المالى المعدل الذى تقدمت به لجنة الوساطة لرد اموال المودعين بالريان والذى تضمن رد ٧٠٪ من اموال صغار المودعين الذين لا تزيد وديعة كل منهم على ١٠ آلاف جنيه خلال ثلاثة شهور كمرحلة اولى تتبعها مراحل اخرى حتى يتم رد كل اموال المودعين كما جاء فى هذا المركز المالى ●●

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد .. بل رفض "بوب ووكر" وكيل الريان بالولايات المتحدة الأمريكية حضور جلسات محاكمة الريان والتى تستانف صباح بعد غد السبت بعد ان اخطر مصر بان شركة "الريان هيوستن" "بولاية تكساس الامريكية ليس لديها اموال لحل ازمة المودعين بمصر وان كل ما لديها حاليا لا يغطى مصاريف ورواتب العاملين بها .

● لماذا رفض الشيخ الشعراوى توكيل الريان بعد قبوله الوساطة ؟ ولماذا رفض النائب العام اقتراحات رد اموال المودعين كما جاء فى مذكرة لجنة الوساطة ؟!

فى البداية يؤكد المستشار محمد عبدالحميد البحر النائب العام المساعد المشرف على المكتب الفنى للنائب العام ان النيابة العامة لا هدف لها من هذه القضية سوى رد اموال المودعين وترحب باى جهود فى هذا المجال تساعد على سرعة رد هذه الاموال لاصحابها ومن هنا جاءت موافقة المستشار جمال شومان النائب العام على قبول وساطة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين للعمل على حل هذه الازمة واقناع احمد الريان بالكشف عن امواله التى فى الخارج او العمل على استردادها .

وسمح النائب العام للشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين بزيارة احمد الريان داخل السجن والتفاوض معه لإقناعه بضرورة وضع نهاية لمأساة المودعين لديه بدلا من انتظار اجراءات المحاكمة .. وعبثا حاول الشيخ الشعراوى ان يصل الى اى نتيجة فى مفاوضاته مع احمد الريان الذى اصر على مطالبه نفسها فى

حلقات الوساطة السابقة بالافراج عن والده وشقيقه لادارة اصول شركاته الموجودة فى مصر والافراج عنه لاحضار ١٠٠ مليون جنيه من الخارج لتشغيل محلات الذهب ومن عائد ادارة هذه المشروعات سيتم سداد اموال المودعين ولم يوضح احمد الريان للجنة الوساطة اين اختفت امواله التى هربها للخارج .. ولا اين اختفت مجوهرات الريان ؟

كما لم يوضح احمد الريان ايضا اين ذهبت اموال المودعين لديه وهل خسرها فى المضاربات العالمية ؟ فاين اذن مستندات الخسائر ؟!

ورغم كل ذلك استقبل النائب العام الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين وتلقى تقريرا منهما بنتائج زيارتهما حيث ابدى فيه الشيخ الشعراوى استعداده لقبول توكيل من الريان للإشراف على ادارة امواله وتصفية المشروعات غير المنتجة لرد اموال المودعين .. وابدى اعضاء اللجنة التى تضم فى عضويتها ايضا محامى الريان ممدوح الوسيمى استعدادهم لتقديم برنامج لكيفية رد اموال المودعين ومصادر تمويل هذا الرد مرفقا به تقييم لاصول وممتلكات الريان داخل مصر ونسبتها الى حجم اموال المودعين وكيفية تغطية باقى الودائع واقتراحاتهم فى هذا الشأن .

وتأكد النائب العام من فشل جهود الوساطة بعد ان رفض احمد الريان مساعدة اعضائها فى الكشف عن امواله التى فى الخارج او استرداد اى جزء منها للمساعدة فى رد اموال المودعين لديه .. إلا انه طلب الى اعضاء اللجنة مواصلة مهمتهم حتى يكتشفوا الحقيقة بانفسهم ذلك إن الامر ليس مجرد عواطف .. بل هى اموال ارامل ويتامى ولابد من الوصول الى حل يساعد فى رد هذه الاموال ..

وبالفعل جاء رد الشيخ الشعراوى باعتذاره عن عدم قبول مهمة الإشراف على ادارة شركات الريان نيابة عن الريان وتحمل عبء رد اموال المودعين لديه بعد ان اكتشف انها مهمة صعبة فى ظل تمسك احمد الريان بعدم الكشف عن اى اموال له فى الخارج وان الاموال التى داخل مصر لا تغطى رد اموال المودعين لديه .. كما ان مجلس الادارة المؤقت الذى اقترحته لجنة الوساطة لادارة شركات الريان وتصفية اعمالها لرد اموال المودعين لم يقدم جديدا عما تقوم به ادارة الاموال المتحفظ عليها .

ولكن رغم اعتذار الشيخ الشعراوى عن عدم قبول توكيل الريان له بادارة شركاته استمرت جهود لجنة الوساطة ورفعت يوم الخميس الماضى الى المستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد المشرف على تحقيقات قضية الريان مذكرة بمقترحاتها لحل أزمة المودعين مرفقا بها تقرير بالمركز المالى المعدل حسب القيمة السوقية لاصول وممتلكات الريان المتحفظ عليها داخل مصر .. وتضمنت مذكرة لجنة الوساطة اربعة اقتراحات لحل الازمة وهى :

١ – ان يتم تشكيل مجلس ادارة مؤقت برئاسة الدكتور عبدالصبور شاهين بعد ان اعتذر الشيخ الشعراوى عن هذه المهمة .

٢ – ان يصدر النائب العام قرارا بالغاء قرار التحفظ الصادر ضد مجموعة شركات الريان والقائمين عليها وان تسلم جميع الأموال والاصول المتحفظ عليها لمجلس الادارة المؤقت .

٣ – ان يتم الافراج عن كل من توفيق الريان وابنه محمد للمساعدة فى ادارة الشركة وان يعين احمد الريان كمستشار فنى لمجلس ادارة شركات الريان المؤقت من داخل السجن الى ان يصدر قرار جمهورى بالعفو عنه بالنسبة للجرائم التى صدرت فيها احكام ضده والتى بلغت حتى الآن ٢٨ سنة منها ١٠ سنوات بدأ تنفيذها و١٨ سنة قضايا شيكات بدون رصيد .

٤ – ان يتم وقف سير جميع الدعاوى المرفوعة ضد الريان حاليا وان يوقف سير محاكمته امام محكمة الجنايات لحين التأكد من جدية تنفيذ البرنامج المقترح لحل أزمة المودعين لديه .

وارفقت لجنة الوساطة بمذكرتها للنائب العام المساعد تقريرا بالمركز المالى الذى اعدته بنفسها لمجموعة شركات الريان حيث قدرت قيمة الاراضى الفضاء الصالحة للمبانى والمتحفظ عليها حاليا بـ ٤٢٠ مليون جنيه مصرى .. كما قدرت قيمة القصور والفيلات المملوكة لآل الريان والبالغ عددها ١٩ فيلا وقصرا بـ ٨٠ مليون جنيه .. اما الابراج السكنية والعمارات فتم تقدير

قيمتها بـ ٢٧٨ مليون جنيه .. والمزارع بـ ١٢٥ مليون جنيه .. ومنافذ الريان للتوزيع بـ ١٩٢ مليونا .. وبلغت جملة تقديرات اصول وممتلكات الريان حسب تقدير لجنة الوساطة ١٤٠٠ مليون جنيه بما يعادل ٩٢٪ من إجمالي اموال المودعين التي قدرتها اللجنة ايضا بـ ١٥٠٠ مليون جنيه .

واقترحت اللجنة ان يتم خلال المرحلة الأولى رد ٧٠٪ لصغار مودعي الريان الذين تقل ودائعهم عن ١٠ آلاف جنيه وتغطى هذه النسبة من حصيلة بيع الأراضي الفضاء والوحدات السكنية بالإضافة الى السيولة التي تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح مودعي الريان والتي وصلت حاليا الى ٨٠ مليون جنيه .. وان يتم تنفيذ هذا البرنامج بعد مرور ٣ شهور من قبول هذا الاقتراح .. وان يتم تنفيذ باقي المراحل من خلال عائد تشغيل مشروعات الريان وادارة معارض الذهب التي سيتولى احمد الريان تشغيلها بالاقتراض من الداخل او الخارج .

وقد أكد مصدر قضائي كبير بمكتب النائب العام ان قرار رفض هذه المقترحات لم يأت لمجرد الرفض بل ان النيابة العامة كانت أول من يرحب بهذه المقترحات ، واي مقترحات اخرى تضمن رد اموال المودعين ، ولكن كشفت مناقشات اللجنة التي شكلها النائب العام لدراسة هذه المقترحات برئاسة المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد والمستشار حسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية والمستشار ساهر درويش المحامي العام لادارة الأموال المتحفظ عليها بالاضافة الى احمد إدريس رئيس النيابة الذي رافق لجنة الوساطة في زيارتها للريان ان ما جاء في تقديرات هذا التقرير لم يتم من خلال دراسة واقعية لأسعار السوق ولم يتقدم احد لشراء هذه الأصول بالأسعار المدونة في تقرير لجنة الوساطة .. بل إن لجنة الوساطة اعتمدت على ان تحدد هذه الأسعار لكي يتم إلزام المودعين بالحصول على قيمة ودائعهم عينا وبالسعر الذي حددته اللجنة ، وبالتالي فهو ليس سعر سوق كما جاء في التقرير ، كما لم تقم اللجنة بالبحث عن مستثمرين جادين في شراء هذه الاصول بالقيمة التي تضمنها التقرير وبالتالي فليس هناك اي ضمانات للوفاء باموال المودعين خلال المهلة التي حددها البرنامج .. كما ان لجنة الوساطة لم تقدم اي جديد في الكشف عن أموال المودعين خارج البلاد ولم تفلح جهودها في الوصول الى اي نتيجة مع احمد الريان لإقناعه بالكشف عن امواله الموجودة في الخارج او استرداد اي جزء منها لرد أموال المودعين لديه .. اما عملية ادارة مشروعات الريان فهي العمل نفسه الذي تباشره ادارة الأموال المتحفظ عليها منذ صدور قرار التحفظ وبالتالي لا يكون مسعى الريان من وراء هذه العملية سوى محاولة الإفلات من المحاكمة والتلاعب بالمودعين والضغط على الحكومة استغلالا لما للشيخ الشعراوي من مكانة اجتماعية في المجتمع .

ومن جانب آخر فقد كشف بوب ووكر وكيل الريان في الولايات المتحدة الأمريكية آخر اوراق وحيل احمد الريان التي ظل يلعب بها طوال الشهور الماضية متهما الحكومة بعدم رغبتها في دعوة موكله في امريكا لرد اموال المودعين والافراج عنه وابدى امام محكمة الجنايات في جلسة محاكمته في فبراير الماضي استعداد موكله لاحضار مليار دولار من امريكا لتشغيل شركاته ورد اموال المودعين لديه اذا تمت دعوته لحضور المحاكمة . وبالفعل اصدرت المحكمة قرارها بدعوة بوب ووكر لحضور جلسة محاكمة الريان بعد غد السبت على امل ان يصدق الريان فيما قال وتنتهي ازمة المودعين .. ولكن كانت المفاجأة الكبرى حينما اجرى بوب ووكر اتصالا تليفونيا من تكساس بامريكا باحمد الريان داخل السجن خلال الاسبوعين الماضيين يعلن عدم حضوره لمصر وانه لا يملك اموالا لإحضارها معه لرد أموال المودعين وان كل ما تملكه شركة الريان هيوستن ٤٥ الف دولار امريكي لا تغطي مصاريف ورواتب العاملين بالشركة .

وعلمت "المصور" ان بوب ووكر كان قد تقدم الى الخارجية الأمريكية يطلب منها المشورة في التوجه الى مصر للمطالبة

بالتعويض عما اصاب شركة

الريان هيوستن من اضرار وخسائر نتيجة رفض مصر تسلم صفقة الذرة الصفراء التى تعاقدت معه عليها بعد ان

وصلت الصفقة الى الموانى المصرية .. وذكر بوب ووكر ان رفض السلطات المصرية جاء نتيجة اكتشافات فساد الصفقة لاصابتها بالحشرات ، وابدى بوب ووكر تخوفه من القبض عليه ومحاكمته فى مصر اذا حضر جلسات محاكمة الريان باعتباره شريكا له فى امواله بامريكا واكد ان شركات الريان بامريكا لحقت بها خسائر فادحة ، ولا تملك ان تساهم فى رد اموال المودعين فى مصر .

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٠

جولة مع ضحايا شركات التوظيف في جهاز المدعي الاشتراكي :

الشركات تساوم المودعين.. والقانون لايتدخل!

« خدعتنا شركات توظيف الاموال فى الماضى . وعادت مرة اخرى لتمارس معنا خدعة جديدة » . هذه ليست كلماتى ولكن كلمات طابور من المودعين يبدأ يوميا فى الانتظام فى الدور السابع فى جهاز المدعى الاشتراكى بعد الافطار مباشرة ولاينفض الا بعد منتصف الليل .

وعندما اخترت ان اشاركهم برنامجهم ليوم واحد كانت هذه هى : حكاياتهم بدون رتوش .

تحقيق : اميمة كمال

● اللواء متقاعد محمد باطا (بالقوات المسلحة) وضعت ١٠ آلاف دولار فى شركة (ـ) لتوظيف الاموال ولما صدر القانون وطلبت استرداد اموالى فوجئت ان الشركة حولت المبلغ بالكامل بالجنية المصرى وطبعا ليس لى اختيار فى ذلك . ثم خيرونى ان اخذ اما مكرونة وصلصة او اشترى ارضا . وكانت المفاجاة ان كل اموالى لم تشترى سوى ٥ . ٢ متر فقط لان الشركة قد قدرت المتر بـ ٧٠٠٠ جنيه والارض مساحتها ١٣٥ مترا ويشترك معى فيها ٢٠٠ مودع اخر وعندما سالنى : كيف ساحصل على موافقة ٢٠٠ مودع لا اعرفهم حتى استطيع ان ابيع ارضى . لم استطع بالطبع الاجابة عليه . فانصرف .

● سهير ابراهيم وضعت ١٢ الف جنيه فى شركة (ـ) وعندما طلبت رد اموالى قال لى صاحب الشركة : ممكن تشتركى مع اخرين فى ملكية ثلاجة تبريد تابعة للشركة وثمنها ٢١ مليون جنيه وقال : اننا سنشكل مجلس ادارة للثلاجة يتولى ادارتها وبالرغم من اننى تاكدت من ان الشركة بالغت كثيرا فى سعر الثلاجة ولن استطيع ادارتها الا اننى وافقت . وعندما حضرت هنا لجهاز المدعى الاشتراكى وقبل ان اوقع على العقد سالت مستشار الجهاز : هل اوقع على العقد الذى يهضم حقى ام ان المدعى الاشتراكى سوف يرد اموالى فقال المستشار الله اعلم ؟ فوقعت العقد .

● طارق ابراهيم (محاسب) وضعت ٢٥ الف جنيه فى شركة (ـ) هى كل حصيلة غربتى وعملى فى الخارج وعندما علمت ان الشركات بدات ترد الاموال ذهبت الى الشركة فوجدت انهم خصموا الارباح التى صرفتها فى عام ١٩٨٨ بالرغم من ان هيئة سوق المال اعلنت ان الارباح لايتم خصمها . ولكن الشركة استغلت ظروف الناس وانهم فى موقف ضعيف . وبعد مفاوضات مع الشركة اخترت ان اشترك باموالى فى باخرة سياحية تمتلكها . وقد قدرتها الشركة بـ ٩ ملايين جنيه بالرغم من ان اضخم البواخر السياحية لايتعدى سعرها ٤،٥ مليون جنيه .

مليونيرات من جديد

اما احدى السيدات والتى رفضت ذكر اسمها فقالت وضعت ٥٠٠٠ دولار فى شركة (ـ) ووضع زوجى ايضا ٤٥٠٠ جنيه وعندما طلبنا استردادها وجدنا ان الشركة [illegible] الاموال [illegible] حساب واحد [illegible] علينا شراء [illegible] [illegible] بعد [illegible] ان الحكومة [illegible] شحنة صلصة [illegible] من الخارج بـ ١٠ ملايين جنيه واعترف المستورد انه استوردها لصالح احدى شركات توظيف الاموال . ثم عرضوا على شراء ارض فى طريق مصر اسكندرية الصحراوى بسعر المتر ٢٠٠ جنيه ولما ذهبت للتاكد وجدت ان الارض غير ممهدة . وقال لى اصحاب الاراضى المجاورة ان سعر المتر فى هذه المنطقة لايتعدى ٨٠ جنيها . ورفضت ان تستغلنى الشركة فقال لى صاحب الشركة : اذا انتظرتى قرارات المدعى الاشتراكى فلن تفوزى باى شىء .

واضافت السيدة : اننى ارحب باستعادة اى جزء من اموالى من المدعى الاشتراكى بدلا من ان تسرقنى الشركة مرة اخرى . ولكن يجب على المدعى الاشتراكى ان يعلن موقفا بدلا من ان يتركنا تائهين مع هذه الشركات . وسوف يتحول اصحاب هذه الشركات بعد رد الاموال بهذا الشكل الى مليونيرات .

جبنه بـ ٣٨٠٠ جنيه

د / محمد عاطف اودعت ٥٠٠٠ جنيه فى شركة (ـ) وعندما طلبت من الشركة استردادها . عرضوا على شراء جبنة او صلصة او معلبات فول او خضار محفوظ او قرنبيط . فاخترت الجبنة . وكانت النتيجة انى اشتريت جبنة بـ ٣٨٠٠ جنيه وبالرغم من اننى اعرف ان تاريخ انتهاء الصلاحية قد قارب على الانتهاء الا اننى وافقت فليس امامى بديل اخر . ومن يومها وانا احاول بيعها لاى سوبر ماركت او بقال ولكنى الى الان لم اوفق ..

وفى اخر طابور المودعين وقفت سيدة مسنة تسال كل من يقترب منها سؤالا واحدا وسالتنى بدورى نفس السؤال " والنبى يابنتى ماتعرفيش فين البورصة " اللى بيقولوا عنها ؟ وبالطبع لم اكن بحاجة لان اسالها عن السبب لانى كنت قد عرفت ان الشركة تبيع للمودعين اسهما كانت الشركة قد امتلكتها فى احد البنوك [illegible]

[illegible]

البعيد وعندما واجهت المستشار عبد العزيز ابراهيم مساعد المدعى الاشتراكى ومدير ادارة التحقيقات بالضغوط التى تمارسها الشركات وبعدم تدخل الجهاز للحد من مبالغة الشركات فى تحديد اسعار الاراضى والاصول قال : اننا بالفعل لانتدخل فى ادارة اى شىء يخص الشركات ولان هذه الشركات لم تفرض عليها الحراسة وبالتالى لم يمنع اصحابها من التصرف فى اموالها او التعامل مع المودعين . ونحن كجهاز لاشأن لنا بتقدير اثمان السلع فهذه علاقة بين المودع والشركة . واضاف انه ليس هناك اجبار على المودعين للموافقة على اوضاع تمس اموالهم والمودع الذى لايعجبه هذا الاسلوب عليه ان يرى اوضاع المودعين بشركة الريان .

الهيئة حذرت

ولكن ماذا تفعل هيئة سوق المال ؟

وكانت الاجابة على لسان رئيس الادارة المركزية لهيئة سوق المال فيقول فاروق فؤاد ان جهاز المدعى الاشتراكى جهة تحقيق وليس لنا كهيئة لسوق المال اى ولاية عليه وبالتالى لاتعقيب على اى اجراءات يتخذها المسئولون بالجهاز .

وقال ان الهيئة سبق وان حذرت المودعين من ضرورة تمسكهم بحقهم فى رد اموالهم بالكامل دون خصم اى ارباح سبق وان صرفوها قبل صدور قانون تلقى الاموال . وحذرت ايضا من قبول الضغوط التى تمارسها الشركات لرد الاموال بشكل عينى اذا كان المودع يشعر باى ظلم وقع عليه واضاف اما عن تساؤل المودعين عن احتساب الشركات لاسعار الدولار فليس لى رد لان الاصل ان رد الاموال يتم بذات العملة اى من دفع امواله بالدولار يستردها ايضا بالدولار .

ولان قاموسا جديدا ابتدعته شركات توظيف الاموال ودفعت به ليصبح لغة مشتركة يتحدث بها المودعون دون ان يعرفوا له معنى مثل مجلس ادارة الثلاجة ومشاركة على المشاع فى باخرة وغيره .

سألت عن ذلك فقال لى مصدر مسئول ان المشاركة فى مثل هذه المشروعات مثله مثل شركات الاشخاص التى يجب ان تقوم اساسا على عنصر تعاونى . اى ان يكون كافة الشركاء على معرفة وثيقة وعلى ثقة تامة وليس مجموعة متنافرة كما يتم فى حالة المودعين . الى جانب ان معظم المودعين ليس لهم دراية بالاعمال التجارية .. وهذا سوف يدفع عددا كبيرا منهم لبيع حصته فى وقت واحد مما يعرض الاصول للخسارة ومعنى ذلك ان المودع سوف يخسر مرتين . المرة الاولى عند مبالغة الشركة فى تقييم اصولها والمرة الثانية عند بيع الاصل . اما اذا كان المدعى الاشتراكى قد قام منذ البداية ببيع هذه الاصول فكان سيحمى المودع من بعض الخسائر لما للجهاز المدعى من ثقة فى السوق .

المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٠

.. وفوازير .. لا حل لها ..!؟

استعصت فزورة شركات توظيف الاموال على الحل ! وها هو شهر رمضان المعظم يوشك على الانتهاء ولم يف أحد بوعوده .. فما اكثر ما قالوا ووعدوا عن قرب الفرج قبل رمضان حيث تشتد الحاجة اكثر من اى شهر اخر .. ونشروا عن اجتماعات واجتماعات لفك الاشتباك بين المودعين الغلابة واصحاب هذه الشركات الذين رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعهم مثل الريان والهدى وغير الهدى

وبلغت ذروة دراما هذه الفزورة عندما دخل الشيخ شعراوى ساحة القتال ، ورمى بقفازه فى وجه الجميع ولم تسفر محاولته عن شيء اللهم الا زرع الوهم فى القلــوب التــى اضناهــا طول الانتظار ..

وستمضى ايام وايام والفزورة تبحث عن حل .. ولايمكن ان يسكت الناس عن حقوقهم .. لن يفرطوا فيها مهما طال الامد .. فهم متمسكــون بالحكمــة القائلة - لايضيع حق وراءه مطالب !

●● والشركات التى وفقت اوضاعها مثل الشريف والسعد وغيرهما فقد تنفس المودعون فيها الصعداء وظنوا ان الفرج قادم ، واذا بالصحف تنشر الكثير عن صور الاستبداد والتحكم الذى تمارسه هذه الشركات فى حضور سوق المال ومن يشرفون على سوق المال .. واصبحت أوضاع هؤلاء المساكين اكثر قسوة من الذين يتمسكــون بالوهــم ويمضغون الصبر انتظارا لما يحدث للريان ..

ولاندرى الى متى يظل هذا الواقع المؤلم ويظل المودعون حيارى يلهثون هنا وهناك بحثا عن طاقة امل وسط الظلام الدامس الذى يغلف حياتهم !

●● ونحمد الله ان الدكتور على لطفى الذى كان وزيرا للمالية ، والذى كان رئيسا للوزراء والــذى كان رئــيسا لمجلس الشورى ورئيسا - بالتالى - للمجلس الاعلى للصحافة لم يعينه مستشارا للسعد صاحب حكاية الدماج العمالقة مع شريكه وصديقه وصفيه وخليله .. الريان ! فيجب ان تكون للمناصب حرمتها والا يعمى بريــق المال - خصوصا اذا لم يكن حلالا - من يقفون فى قائمة الانتظار .. انتظار وظيفة مناسبة بعد تخليهم بارادتهم او رغــم ارادتهــم -- عن مواقعهــم السابقة !

شفيق خالد

●● ونحمد الله ايضا على ان احزابنا السياسية زادت ثلاثـة .. وربمـا كانت هذه الزيادة فى صالحنا اى فى صالـح الناس ، فقد تؤدى الى منافسة الاحزاب القائمة وايقاظها من سباتها العميق ! ولكن بالقطع سيزداد عدد الصحف الحزبية التى تستصدرها هذه الاحزاب للتعبير عن ارائها ومبادئها .. وهذا فى حد ذاته مكسب على اى حال !

●● لا ادرى متــى يتعلــم صغــار المسئولين الصدق !

فى برنامج تليفزيونـى اشتكـى النـاس لطوب الارض من نقص السلـع وبيع الراكد منها مع السكر والارز .. واذا بمسئــول يقــف وسط هذا الــحشد الجماهيرى وينفى كل ذلك .. وكــأن الناس كلهم كذابون .. وهو الوحيد الصادق !

فمتى نعترف بمشاكلنا والا نلجأ - لعدم اظهــار عجزنــا - الــى الكــذب .. والتلفيق ؟!

●● بعض الناس ، كالكثير من برامج التليفزيون .. لا طعم لهم ولا لون ولا رائحة ..

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٠

هذه والله مكرمة

شعر صديقى باننى تضايقت ، حين استمعت الى اعلان تليفزيونى عن احدى شركات توظيف الاموال ، وتاكد له هذا الشعور حين خرجت من فمى عبارة : تانى ..

سالنى الصديق عن سبب ضيقى فلم اجب ..

اضاف إن الشركة صاحبة الاعلان قد وفقت اوضاعها كما نشر وفقا للقانون ثم اردف .. ماذا تطلب اكثر من ذلك ؟ ..

بقلم
د . فرج فوده

لم املك إلا الخروج عن الصمت ، فبدات حديثى طالبا منه ان يسمح لى اولا بان اقص عليه قصة من التراث ، عن الحجاج بن يوسف الثقفى ، حين استقبل احد انصار الامويين ، واستطرد الاموى فى حديثه امام الحجاج ، ذاكرا ما نتصور نحن انه جريمة دينية ، مردفا قوله بسؤال الحجاج ، اليست هذه مكرمة ؟

فياتى رد الحجاج .. بلى ، والله انها لمكرمة ، ومن امثلة ما قاله ، لقد سب جدى انصار على بل وعليا نفسه سبا مقذعا قال فيه كذا وكذا ، اليست هذه مكرمة .. فيرد الحجاج .. ولم اكمل فاكمل صديقى ضاحكا ، اى والله انها لمكرمة ..

هذه القصة تصلح مدخلا لتفسير ضيقى باعلانات الشركة فى التليفزيون ..

ان الشركة قد جمعت مايقرب من الف مليون جنيه وانتهزت فرصة صدور قانون توظيف الاموال ، فامتنعت عن سداد اى ارباح لمدة ثلاثة اعوام ، وهذه الارباح لو ساويناها بفوائد البنوك العادية المركبة ، لوصلت الى نحو خمسمائة مليون جنيه ، اكلتها الشركة على المودعين هكذا عينى عينك ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى ضاحكا ، اى والله انها مكرمة ..

وخذ عندك يا صديقى ، لقد تطوعت الشركة لرد اموال بعض المودعين بشرط بسيط وهو خصم ما صرف لهم من ارباح سابقة ، فإذا كان الشخص قد اودع مثلا الف جنيه ، واخذ ارباحا خمسمائة جنيه ، فانها تخصمها من المبلغ وتعطيه فقط خمسمائة جنيه ، فإذا اضفت ما خصمته نتيجة توزيعه ارباحا ، الى ما هربت من سداده محسوبا على اساس انه فوائد (اى بمعدلات فوائد البنوك) خلال السنوات الثلاث السابقة ، لاتضح انها شفطت المبلغ كله شفطا ، ولهفته باكمله لهفا ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى مؤكدا ، اى والله انها مكرمة ..

وخذ عندك ثالثة يا صديقى ، انها تسدد المبلغ المتبقى ليس نقدا دائما ، بل فى اغلب الاحيان فى صورة شقة او سيارة او خلافه ، وبسعر السوق متضمنا ارباحا او فوائد نسبتها لا تقل عن ثلاثين فى المائة ، اى اننا إذا سلمنا وفقا للحسابات السابقة فى اولا وثانيا بانها (اقتصاديا وحسابيا) لم تعطه شيئا ، فإن العائد العينى ، المتضمن لارباح نسبتها لا تقل عن ثلاثين فى المائة معناه انها اعطته مبلغا بالسالب ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى ، اى والله انها لمكرمة .. لكن .. وبدات ارهف السمع لصديقى وهو يستطرد ، ماذا تفعل لو كنت مكان الحكومة ، لقد سمع الرجل الكلام ، واطاع القانون ، والتزم به ، ومن حقه عندما يرسل اعلانا للتليفزيون ، ان يذاع ، مثله مثل اية شركة تحترم القوانين ، وتلتزم بها ، ما رايك ؟

وجدت نفسى اقول له ، وهل من حق اى معلن ان ينشر فى إعلانه او يذيع فيه ما يشاء دون ان يكون من حق احد مراجعته ..

لقد نشرت نفس الشركة عن عزمها منذ حوالى عام على استصلاح وزراعة خمسين الف فدان ، سوف تزرعها قمحا لسد فجوة الغذاء فى مصر ، وتوجت اعلانها بشكر لرئيس الجمهورية على سماحه لها بذلك ، وبرغم اعتراضنا على اقحام اسم الرئيس ، الذى هو اكبر من ان يقحم فى اعلان ، إلا ان هذا الاعلان بالتحديد ما كان يجب ان يظهر على صفحات الصحف ابدا قبل ان يتحقق الوعد ، ويتم الانجاز الذى لن يتحقق ولن يتم إن شاء الله ..

وهنا تململ صديقى متسائلا لماذا تؤكد ان هذا لن يتم ولن يتحقق اهى الكراهية للتجربة .

ـ ابدا يا عزيزى ، هى الارقام التى لا تكذب ، وهى الدراسة للاقتصاد الزراعى التى اضعت عمرى فيها ، والتى تقول ان اصلاح الفدان وزراعته يتكلفان ما لا يقل عن سبعة الاف جنيه ، وانهما يستغرقان سبع سنوات ، وان عائد الاستصلاح والزراعة لمحاصيل الفاكهة لا يتجاوز السبعة فى المائة ، فما بالك بالقمح الذى لن يتجاوز عائده باية حال خمسة فى المائة ..

هل تريد ان تحول ذلك الى ارقام ؟ حسنا ..

استصلاح واستزراع خمسين الف فدان يحتاج الى تكاليف تصل الى ثلاثمائة وخمسين مليون جنية مصرى بالتمام والكمال ..

والسؤال الآن هو ، هل هى اموال صاحب الشركة ام انها اموال المودعين ؟ ، وهل اخذ صاحب الشركة رايهم فى هذا أم لا ؟ ..

المؤكد انه لم ياخذ رايهم ، اليست هذه مكرمة ..

- .....

- والعائد بعد سبع سنوات دون عائد ، لن يزيد على عشرين مليون جنيه فى السنة ، او حوالى خمسة فى المائة على اكثر تقدير ..

هل تتصور ان هـذا ممكن ومحتمل فى شركة تحاول تحقيق اقصى الاربـاح ، وتوزعهـا على المـودعين كضمـان مـزيـد من الايداعات .

انا شخصيا لا اعتقد ؟

- اذن لماذا كان الاعلان ..

- استطرادا لما سبق ، وكان شيئا لم يحدث ، وكان كارثة لم تتحقق ، والغريب ان احدا لم يـراجع الاعلان ، ولم يتحقق من امكانيته ولم يتحرز عند نشره ..

- وما هو تفسيرك لهذا ؟

- ابدا ، لا شىء مجرد مكرمة اعلامية ..

بالمناسبة ..

اليست هذه مكرمة ؟

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٠

جلسة مثيرة فى قضية الريان

الدفاع يصر على عدم دستورية قوانين مجلس الشعب

ويطالب بتشكيل لجنة محايدة لتقدير أموال الريان

تابع الجلسة :
محمد زكى
أحمد راضى

واصلت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر نظر لقضية الريان . استمعت المحكمة الى رد النيابة العامة للدفع الذى ابداه الدفاع فى جلسة امس الاول، والخاص بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لبطلان تشكيل مجلس الشعب لمخالفته لنص المادة ١٨٦ من الدستور . قالت النيابة ان هذا الدفع لم يتوافر فيه صفة الجدية، وطالبت برفض الدفع والسير فى اجراءات الدعوى، وتعقب اعضاء هيئة الدفاع رد النيابة على هذا الدفع مؤكدا ان هذا الطعن اعلاء لمبدا الشرعية وسيادة القانون، ولا يستهدف تعطيل القضية.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى حوالى الساعة الثانية عشرة الا ربعا. برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالقاهر عبدالحكم، وبحضور المستشارين حلمى خليفة النائب العام المساعد، وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام وحسن الشربينى المحامى العام واحمد ادريس رئيس النيابة، وفى بداية الجلسة قدم رئيس المحكمة الى ممدوح الوسيمى صورا من تفريغات التسجيلات. لتوزيعها على زملائه من اعضاء الدفاع، ثم بدا المستشار حلمى خليفة بالرد على الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قائلا : بان المادة «٢٩» الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا اذا دفع احد الخصوم بعدم دستورية قانون فيجب ان يتوافر فيه الجدية، واذا استعرض الدفاع الحجج، وخلا تماما من الجدية مستندا الى عدم الدستورية لان هناك طعنا قدم بشان قانون الانتخابات، وطعنا اخر مقدم الى المحكمة الدستورية ولم يفصل فيه بعد، وان هناك احكاما صدرت من المحكمة الادارية الخاصة بـ ٣٩ عضوا

والسبب الثانى صدر بشان هذه الاحكام قرارات وزير الداخلية بتنفيذ الحكم، وكلا الحكمين، ولم يكن مجلس الشعب طرفا فى هذا الحكم، فنظر الامر بصحة العضوية وبطلان العضوية هو امر يختص به مجلس الشعب عندما يفصل مجلس الشعب فى صحة العضوية، والدستور اعطاه سلطة الفصل، ومنح الدستور مجلس الشعب اختصاصا استثنائيا ومحكمة النقض اقرت هذا المبدا لذلك لا يجوز المساس به، اذا كان الامر اعضاء مجلس الشعب، اما اذا قدم ضدهم طعون يحال لمحكمة النقض فى موعدها وكان لمجلس الشعب بعد ذلك والطعن يكون صحيحا اذا وافق عليه ثلثا اعضاء المجلس، وبالنسبة للاعضاء الذين لا يقوم ضدهم طعون ويقدم به تقرير يعرض على المجلس، واذا وجد المجلس العضوية صحيحة انتهى الامر .

وانتهت النيابة الى طلب رفض الدفع بعدم دستورية القانون، والسير فى اجراءات الدعوى .

وتعقب ممدوح الوسيمى دفاع احمد الريان الرد على النيابة وقال انه اكتشف اليوم ان النيابة العامة تكاد تردد ما تردد من قبل .. والتى افلست فكريا وقانونيا فى مواجهة الاحكام القاطعة من المحاكم المختلفة، وان محكمة القضاء الادارى «سواء العادية او الادارية العليا» حسمت تلك المسالة تماما . الا ان مفتى القوانين المصرية خرج علينا بان «المجلس سيد قراره» "

وقال ان الشرعية اساس الحكم والدولة لا تقوم الا على سيادة القانون، ونظم الدستور كل سلطة، والفصل المطلق عفى عليها الزمان، ومسالة سيد قرار ليس لها موضع الا بالمقولة الشهيرة التى رددها مفتى القوانين المصرية !!!

وقال دفاع الريان ان اساس الدفع مستند اساسا الى بطلان تشكيل مجلس الشعب وهو الذى اصدر هذا القانون الذى ندفع ببطلانه لعدم صفة ٨٧ عضوا فى هذا المجلس . واكد ممدوح الوسيمى ان هذا الدفع لم يستهدف الى تعطيل التهمة . وان اساسه هو اعلاء مبدا الشرعية .. وليكن «صفعة» جديدة على وجه هذا النظام .

تاجيل القضية للنطق بالحكم في الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الأموال

قررت امس محكمة جنايات الجيزة تاجيل قضية الريان الى جلسة ٣٠ ابريل الحالى ، للنطق بالحكم في الدفع الذى ابداه رشاد نبيه محامى الريان بعدم دستورية قانون تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وحرصت المحكمة للدفاع بتقديم مذكرات خلال يومين مع حبس المتهمين الثلاثة الاول .

وعقب ذلك دارت مناقشات حادة بين رئيس المحكمة واعضاء هيئة الدفاع عن حكم المحكمة الادارية العليا .. وهل كان نهائيا من عدمه .. واكد اعضاء الدفاع انهم حصلوا على هذا الحكم ببطلان عضوية ٨٧ عضوا بعد صراع قانونى طويل الامد، كما ان رئيس مجلس الشعب يستند في مقولة ان «المجلس سيد قراره» الى نص المادة ٩٣ من الدستور والخاصة بصحة العضوية . واثبت رئيس المجلس في محضر الجلسة الرسمى اسس هذا الدفع والخاص بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ انه لم يصدر عن مجلس شعب حقيقى .. بل عن مجلس معدوم، ومن ثم يكون هذا القانون مخالفا لنص المادة ١٨٦ من الدستور .

وطلب الدفاع في مرافعته وقف الدعوى لحين الفصل في المحكمة الدستورية العليا بعدم صحة تشكيل مجلس الشعب، او التاجيل الى يوم ١٩ «مايو» القادم حتى يفصل في الحكم بعدم دستورية هذا القانون .

وطعن دفاع «الريان» في التقديرات التى وضعتها النيابة، واكد انها لا تمثل قيمة اصول الشركة الفعلية، مؤكدا انه في حالة تقديرها فعليا فانها ستجاوز حقوق المودعين، وطالب بان تصدر المحكمة قرارا يرضى جميع الاطراف من خبراء محايدين ومتخصصين في كافة المجالات، لتضع تحت بصر المحكمة القيمة الحقيقية لهذه الاصول . وابدى استعداده برد اموال المودعين في صورة «شراء اصول الشركة» كما اتبع في شركات اخرى لتوظيف الاموال .

كما طعن احمد الريان على التقديرات التى قدرتها النيابة ووصفها بانها سطحية حيث لا تمثل حقيقة اصول الشركة الفعلية حيث ان القيمة الفعلية تتجاوز حقوق المودعين وتزيد وقال انه في انتظار قرار من المحكمة يرضى جميع الاطراف وذلك بتكوين لجنة محايدة من اشخاص متخصصين من البنك المركزى وهيئة الاستثمار لتضع تحت بصر هيئة المحكمة القيمة الفعلية الاصول والممتلكات .

وطرح الريان حلين للمشكلة اولا اما بيع الاصول الموجودة طبقا للاسعار الحالية واما ان يقبل المودعون شراءها مقابل مدخراتهم .

وطلب احمد ادريس مدير نيابة الشئون المالية والتجارية الكلمة وقال ان احمد الريان نصاب استولى على اموال المودعين وقام بتوسيط الشيخ الشعراوى وعبدالصبور شاهين للافراج عنه . وعندما علم الشيخ الشعراوى عن نية الريان في محاولة الهروب قدم اعتذارا للنائب العام، وطلب تشكيل مجلس ادارة مؤقت يقوم بادارة اموال الريان وذلك مقابل وقف سير الدعوى . ثم طلب احمد الريان الافراج عن والده وشقيقه . ولكن النيابة اشترطت على ذلك بان يكشف الريان عن امواله الموجودة بالخارج .

ثم تحدث المستشار ساهر درويش قائلا : ان اموال الريان هربت الى الخارج، وان الموجود منها هو اقل القليل، وان الشركة الموجودة للريان بالخارج ما هى الا شركة وهمية عبارة عن شقة يديرها بوب ووكر . وان كل ما ابداه الريان في استعادة ١٠٠ مليون دولار من الخارج ما هو الا وهم . وتساءل هل حقيقى ان الريان سوف يستعيد ١٠٠ مليون دولار من الخارج ام انه سوف يقوم باقتراضها من الشركات الاجنبية ؟

وتساءل في دهشة من هو بوب ووكر الذى يطلب دعوة من رئيس الوزراء للحضور الى المثول امام المحكمة .. انه مواطن امريكى يعمل في شركة الريان النصابة التى استولت على اموال المودعين البسطاء .

المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٠

مفاجأة محاكمة الريان

ووكر يكشف وهم فرع هيوستن

• تفاصيل وساطة الشيخ الشعراوى ولماذا فشلت ؟

• تحقيق : سيد عبدالقادر • تصوير : أحمد نصر

ما هى تفاصيل الوساطة بين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى واحمد الريان فى السجن ؟ ولماذا فشلت هذه الوساطة فى الوصول لاى حل لمشاكل ١٧٥ الف مودع دفعوا تحويشة العمر عند الريان ؟ كيف سقط وهم بوب « بوب ووكر » مدير شركة الريان فى هيوستن والذى ظل احمد توفيق الريان يصوره على انه صاحب العصا السحرية الذى سيجيء ومعه مائة مليون دولار للمودعين ؟ .. وكيف انه لم يستطع الحضور لمصر لانه لا يملك ثمن التذكرة من واشنطن للقاهرة !! ولماذا رفضت النيابة اى اقتراح بالافراج المؤقت عن الريان الذى اضحك المحكمة عندما قال : استطيع ان اشترى سوارا مثل الذى يرتديه عدنان خاشوقجى باربعين الف دولار لتضمنوا عدم هروبى من مصر !!

جميع هذه التساؤلات وجدت اجابات شافية لها هذا الاسبوع فى محاكمة الريان التى تابعها بقلق بعض المودعين الذين ملاوا القاعة وازدحموا على باب ارض المعارض منذ الصباح الباكر ليصيحوا بمجرد ظهور سيارته .. « هات فلوسنا ياريان » ..

● على مدى ثمانى ساعات كانت هناك مفاجات مثيرة فى محاكمة الريان امام محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشاران رشدى عمار وعبدالقاهر عبدالحق .. والتى مثل النيابة فيها المستشارين حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والادارية ..

كانت هاتان الجلستان مخصصتين لسماع شهادة شهود الاثبات الاثنين والعشرين الذين ياتى على راسهم الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ولجنة العشرة التى شكلتها النيابة العامة لتقييم اصول الريان ومستندات الشركة وحساباتها .. لكن الدفاع استطاع ان يحول دفة القضية بزاوية ١٨٠ درجة عندما ركز دفاعه على الطعن فى دستورية القوانين التى يحاكم بها « ال الريان » .. ولذلك استغرقت المناقشات حول هذه القضية ـ قضية عدم الدستورية ـ وتفاصيلها حوالى ست ساعات على مدى يومين بينما لم تنل تفاصيل القضية الاصلية بما فيها حديث مطول لاحمد الريان امام هيئة المحكمة الا ما يقرب من ساعتين فقط !!

الدفع بعدم الدستورية .. لماذا ؟!

فى بداية الجلسة كان واضحا انضمام اسماء

جديدة لامعة لهيئة الدفاع عن احمد الريان .. وبدا الامر ان « خطة » الدفاع منظمة بدقة لذلك لم يحدث خلاف بين المحامين الجدد والقدامى .. بل سار الجميع في اتجاه واحد وهو الدفع بعدم دستورية القوانين التي يحاكم بها آل الريان نتيجة ـ كما يقولون ـ لعدم دستورية مجلسى الشعب سواء مجلس ١٩٨٤ او مجلس ١٩٨٧ مستندين الى تقرير هيئة مفوضى الدولة الذى رفع للمحكمة الدستورية العليا التى ستنطق بالحكم النهائى في هذا الشان يوم ١٢ مايو القادم والذى دفع بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى تم اختيار المجلس على اساسه ..

وجدير بالذكر ان « آل الريان » يحاكمون بموجب اربعة قوانين هى :

● قانون البنوك ولائحته التنفيذية حيث تتهم شركة الريان بانها قامت باعمال من اعمال البنوك دون الموافقة القانونية على ذلك كجمع الاموال وصرف الارباح بسعر فائدة محدد سلفا ..

● قانون دعوة الجمهور للاكتتاب ..

● قانون الشركات ..

وهذه القوانين الثلاثة الاولى نوقشت في مجلس الشعب الذى انتخب عام ٨٤ واضيفت بعض المواد اليها وعدلت مواد اخرى واستحدثت فيها مواد جديدة ..

● القانون الرابع : هو القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهو القانون الجديد لشركات تلقى الاموال والذى اقر بواسطة مجلس الشعب الحالى طالب ممثلو هيئة الدفاع عن الريان بعدم السير في نظر الدعوى الا بعد الفصل في دستورية هذه القوانين التى يحاكمون على اساسها ..

وركز الدفاع على هذه النقطة كثيرا .. وجدير بالذكر ـ ايضا ـ انه من سلطات مثل هذه النوعية من المحاكم ـ محكمة جنايات الجيزة ـ ان تفعل احد امرين إما ان تحول الموضوع للمحكمة الدستورية العليا للفصل في موضوع الدستورية من عدمها .. او ان تتولى ذلك بنفسها ..

وقد رفضت النيابة بشدة هذا الدفع من المحامين .. واستندت الى سببين اساسيين : اولهما عدم توافر الجدية في الدفع ذاته لان هناك بالفعل طعناً بشان قانون الانتخابات وطعنا آخر للمحكمة الدستورية ولم يفصل فيهما بعد وثانيهما انه صدر بالفعل قرار من وزير الداخلية بتنفيذ الحكم وكلا الحكمين ومجلس الشعب الذى صدر قرار ببطلان عضوية ٣٩ عضوا من اعضائه هو صاحب الحق في تقرير صحة عضوية اعضاء المجلس او بطلانها كما جاء في نص المادة ٩٦ من الدستور ..

واضاف المستشار احمد إدريس : لو اخذنا باتجاه الدفع بعدم دستورية القوانين المدفوع بعدم دستوريتها فسيؤدى ذلك الى عدم استقرار الامور وطالب برفض الدفوع حتى لا تطول الاجراءات دون سبب قانونى ..

وطالبت النيابة برفض الدفع بعدم دستورية القانون والسير في اجراءات الدعوى وبعد ذلك دارت مناقشات حادة بين الدفاع ورئيس المحكمة عن حكم المحكمة الادارية العليا وهل كان نهائيا ام لا ..

وقد حسمت المحكمة هذا الموضوع في حكمها في نهاية الجلسة بتحديد جلسة الاثنين ٣٠ ابريل للنطق بالحكم في الدفع بعدم الدستورية ..

وقد علقت مصادر الدفاع على هذا الحكم ان الحكم الذى ستصدره المحكمة يوم ٣٠ ابريل بخصوص دستورية القوانين التى يحاكم بها آل الريان او عدم دستوريتها سيعد بمثابة حكم مثل اى حكم يمكن ان تصدره المحكمة يمكن الطعن عليه امام محكمة النقض ..

مفاوضات نعم .. افراج لا

وعن تفاصيل المفاوضات التى اجراها فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى مع احمد الريان قدم مكتب النائب العام للمحكمة بيانا عن تفاصيل الطلب وما انتهى اليه الامر .. قال البيان ان الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين كانا قد طلبا من المستشار جمال شومان النائب العام التصريح لهما بمقابلة احمد الريان في السجن لمحاولة اقناعه باعادة الاموال .. وبالفعل تمت المقابلة يوم ٢٢ مارس في سجن طرة واستمرت لمدة ساعتين وناقشا معه كل شىء في حضور احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية ..

وعندما انتهيا قاما بتحرير محضر بالمقابلة وطلبا عدة مطالب منها الافراج المؤقت عن احمد الريان ليتمكن من ادارة امواله وان تساعده الدولة في اصدار التراخيص اللازمة لتشغيل شركاته .. وان احمد الريان قد وعد بتسديد مائة مليون جنيه كل ستة شهور .. ولكن احمد ادريس رئيس النيابة صارحه بانه خائف من هروبه ..

وقد قام الشيخ الشعراوى بمقابلة النائب العام في اليوم التالى وفي هذه المقابلة شرح له النائب العام عدم امكانية الافراج عن احمد الريان لانه بالفعل ينفذ حكما صادرا ضده بالسجن عشرة اعوام في جنايته المعروفة مع بعض موظفى بنك الاهرام (وهى القضية التى تمكن فيها بمساعدة بعض كبار موظفى البنك من سحب عدة ملايين من ارصدته بعد صدور قرار الحاكم العسكرى بمنعه من التصرف في امواله .. وقد زوروا تاريخ السحب ليصبح تاريخا سابقا لتاريخ صدور قرار الحاكم العسكرى) .

وقال احمد ادريس رئيس النيابة انه بعد ان اقتنع الجميع بعدم احقية احمد الريان في الافراج المؤقت تم الاتفاق على ان يوكل احمد الريان الشيخ الشعراوى لادارة شركاته ولكن محامى الريان تقدم بطلبين اولهما يعتذر فيه الشيخ الشعراوى عن

إدارة هذه الشركات .. والثاني للمحامي والشيخ الشعراوي يطلبان فيه تشكيل مجلس إدارة مؤقت واطلاق يد هذا المجلس حتى تتم التسوية مع المودعين .

سوار خاشقجي .. للريان !!

الطريف ان احمد الريان عندما ابدت النيابة تخوفها من هربه اقترح ان يرتدي في معصمه سوارا من النوع الذي يرتديه عدنان خاشقجي في الولايات المتحدة حتى تضمن السلطات هناك عدم هروبه .. وقال انه سأل عن ثمن هذا السوار فعلم ان ثمنه ٤٠ الف دولار فقط !! .. وانه يمكن ان يحضر واحدا مثله ويخرج ليدير اعماله !!

وقال المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ان المقترحات التي قدمت من فضيلة الشيخ الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين تضمنت انه قد تكون هذه الأموال الموجودة في الخارج قد تلاشت في المضاربات وكل ما هو موجود بين الريان والخارج علاقات قد تساهم في مشروعات قد تساعد في تسديد اموال المودعين وقال انه يستطيع تدبير ١٠٠ مليون جنيه خلال ٦ شهور فقط فمن أين ؟!

وفي المرتين اللتين تحدث فيهما احمد الريان ركز على نفس ما قاله في الجلسات الأولى .. من ان تعسفا قد وقع عليه من الحكومة ، وان القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ يبدو انه فصل عليه ، وقال انه الوحيد الذي يوجد الآن في السجن منذ ١٨ شهرا بينما باقي اصحاب شركات توظيف الاموال الذين لم يوفقوا اوضاعهم والذين حتى لم يخطروا سوق المال بأي نية لهم مازالوا بعيدين عن اسوار السجن .

وقال احمد الريان ان ما قيل عن ان اصول الشركة في مصر يبلغ ـ حسب تقدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ـ حوالي ٣٠٠ مليون جنيه فقط .. وقال ان محلات الذهب وحدها تساوي مائة مليون جنيه ولدينا اراض تقدر قيمتها بـ ٤٠٠ مليون جنيه لذلك اطلب تشكيل لجنة محايدة لتقدير اصول شركات الريان .

كذلك تقدم دفاع احمد الريان بطلب لهيئة المحكمة بكشف من هيئة سوق المال يتضمن جميع شركات توظيف الاموال التي تقدمت بطلبات توفيق اوضاعها بعد صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وعدد الشركات التي لم تتقدم بطلبات توفيق اوضاعها في نهاية المهلة التي حددها القانون وعدد الشركات التي تقدمت بطلبات التصفية ورد اموال المودعين وعدد الشركات التي سكتت ولم تتقدم لا بطلبات توفيق الأوضاع ولا التصفية ولا حتى رد اموال المودعين .

سقوط وهم بوب ووكر

المفاجأة التي فجرها المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام في الجلسة الثانية كانت كالصاعقة التي هبطت على رأس كل من في قاعة المحكمة .. متهمين .. ودفاع .. وشهود .. فقد كانت القنبلة بخصوص الاسم الذي تردد كثيرا منذ بداية الجلسات وهو « بوب ووكر » مدير شركة الريان في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية .. والذي أصر احمد الريان انه بيده الحل والربط وانه يمكن ان يحضر بمجرد حضوره للقاهرة مائة مليون دولار .

وهو ايضا الذي ادعى احمد الريان انه حاول مقابلة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء اثناء علاجه في الولايات المتحدة لكن رئيس الوزراء ـ كما قال الريان ـ رفض .

وهو ايضا كما ادعى احمد الريان الذي يريد ان يحضر إلى مصر لولا خوفه من قوانين الطوارىء وان يعتقل بمجرد وصوله إلى مصر .. لذلك طلب احمد الريان في الجلسات الأولى إعلانه او تدبير دعوة له عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة ورغم تفنيد المستشار ساهر درويش لهذه الادعاءات في الجلسات الأولى وقوله بان شركة الريان في هيوستن « وهم آخر » حيث انها حجرة في فندق وكل رأسمالها ٤٥٠ الف دولار فقط لم يتبق منه حسبما قالت له سكرتيرته هناك في إحدى المكالمات التليفونية التي تم رصدها بينها وبينه سوى ٥٠ الف دولار هي رواتب الموظفين لشهور قليلة .. إلا ان احمد الريان اصر بعناده ان استدعاء « بوب ووكر » هو الأمل .. مما دعا المحكمة في نهاية الجلسة الثانية إلى اصدار امرها للنيابة العامة باعلان بوب ووكر في هيوستن بضرورة الحضور للقاهرة .

في البداية قال المستشار ساهر درويش : تعالوا لنرى هذا « البوب ووكر » صانع المعجزات وصاحب العصا السحرية والذي أبى الحضور إلا بدعوة رسمية من الحكومة المصرية ان بوب ووكر هذا ما هو إلا موظف في شركة الريان وميزانية الفرع الذي يديره في هيوستن ٤٠٠ الف دولار وفي النهاية تطالبون مصر بدعوة افاق امريكي كان يعمل لدى افاق مصري .

وقال المستشار ساهر درويش انه تم إعلان بوب ووكر بعد الجلسة الماضية للمحكمة بثلاث طرق مختلفة وفي المرة الثالثة التقى به الوزير المفوض بسفارة مصر في واشنطن وتحدث معه وقال له بوب ووكر : انني لم اقرر إذا كنت ساحضر إلى مصر ام لا !!

وقال : لكننا اليوم تلقينا اشارة من سفارتنا في واشنطن قال فيها وزيرنا المفوض هناك ان بوب ووكر قد حضر اليه واخبره انه لن يستطيع القدوم إلى مصر لانه لا يستطيع تدبير ثمن التذكرة من واشنطن إلى القاهرة وانه حاول الاتصال برئيسه (احمد الريان) ليقوم بتدبير التذكرة له لكنه فشل في ذلك

وقال المستشار سامر درويش : هذا هو بوب

حول الجلسات

● استغرقت جلستي هذا الأسبوع حوالى ثماني ساعات .. لم تنظر القضية الاصلية فيها إلا على مدى ساعتين تقريبا وباقى الوقت راح في مناقشة دستورية القوانين التى يحاكم بها الريان من عدم دستوريتها .

● كالعادة ازدحم الناس حول الباب المخصص للدخول على يسار البوابة الرئيسية لأرض المعارض بمدينة نصر.. بعضهم كان من المودعين الذين صاحوا بمجرد ظهور السيارة التي تقل احمد الريان « هات فلوسنا يا ريان » في القاعة تطاول عليه احدهم قائلا : انت حرامي .. فرد عليه احمد مشيحا بيده : انت جاهل ولا تعرف اى شيء عما يحدث .

● لم يحضر الجلستين المتهمان الكويتي جعفر طاهر محمد واللبناني احمد شرف الدين رغم إعلانهما من المحكمة .. كذلك تخلف بعض شهود الاثبات .

● قال احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية ان النائب العام قد وعد احمد الريان في اللقاء الذى تم بينهما عام ١٩٨٨ وقبل صدور قرار الاحالة في القضية بعدم تحريك الدعوى وحفظ التحقيق إذا اعاد احمد الريان الاموال للمودعين .. وقال انه صاحب الحق في تحريك الدعوى وانه يمكن ان يفعل ذلك كامين على مصالح الجمهور ويهمه مصلحة المودعين اولا .

● العرض الذى عرضوه على احمد الريان باصدار توكيل لفضيلة الشيخ الشعراوى لإدارة املاك الريان تم بدون علم الشيخ الشعراوى الذى رفضه بمجرد سماعه له .